

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

مديرية ما بعد التدرج والبحث

العلمي والعلاقات الخارجية



منهج الإمام أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني في الجرح والتعديل

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية- تخصص: دراسات حديثة معاصرة

إشراف الأستاذ الدكتور:

مصطفى حميداتو

إعداد الطالب:

مصطفى حنانشة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د. محمد رشيد بوغزالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
أ.د. مصطفى حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د. يوسف عبد اللاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	عضوا مناقشا
د. خريف زتون	أستاذ محاضر - أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	عضوا مناقشا
أ.د. مختار نصيرة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا مناقشا
د. خالد ذويبي	أستاذ محاضر - أ	جامعة الحاج لخضر باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ / 2019-2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي الكريمين الغاليين العزيزين ، الذين كانا سببا في وجودي
وأعطاني كل ما عندهما حتى وصلت إلى هذا المقام بدعائهما المرافق لي بالليل والنهار، أسأل
الله أن يحفظهما ويرعاهما ويعطيتهما من كل شيء أفضله في الدارين .

كما أهدي هذا العمل إلى عائلتي الصغيرة بداية من زوجتي التي سهرت وتحملت
وبذلت كل ما في وسعها لأجل أن أصل إلى هذه المرحلة الطيبة من البحث، فلها مني جزيل
الشكر والامتنان، وأسأل الله أن يثيبها ويجعلني وأولادنا قرّة عين لها . ثم أهديه أولادي كل
باسمهم سيرين ومحمد وعطاء ويوسف .

كما أهديه أخوتي الأخضر وزوجه وأولاده ومحمد الشايب وزوجه وأولاده وصالح وزوجه وأولاده
وعبد المالك وزوجه وأولاده وتوفيق وبلال وزوجيهما، وأخواتي حليلة وفاطمة وأولادها ومريم وولدها و
ربيعة وأولادها وناجية وأولادها وكل أصهارى .

كما أهدي هذا العمل لجميع أصدقائي كل باسمه وأخصّ عبد القادر رقيق الذي عايش
معي البحث ومعاناته وتحمل معي السفر داخل الوطن وخارجه، وصالح بحري الذي
رافقني في الكثير فاسأل الله لهما خير الجزاء، وإلى كل الذين أمدوني بيد العون
من قريب أو بعيد وأخصّ منهم صديقي الدكتور زكرياء قادي والهادي شنوف، فبورك فيهم
وفي جهودهم.

وإلى طلاب العلم عامة وطلاب جامعة الشهيد حمة لخضر خاصة .

وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مصطفى بن أحمد حنانشة

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله وحده على منه وكرمه وعونه وآلاءه التي لا تُعدّ ولا تُحصى التي خصّني بها حتى أنجز هذا العمل، من سلامة في السفر وتوفيق في تسخير قلوب الناس لتقديم العون ومن فتح لتحليل مسائل علمية عويصة فلولاه ما كان شيء، فهو صاحب الفضل وحده فله الشكر كله.

وأ تقدّم بخالص الشكر والدعاء لفضيلة المشرف الأستاذ الدكتور **مصطفى حميداتو** على قبوله الإشراف، ثمّ العناية الكبيرة بأطروحتي مع التّبع الدّقيق لتفاصيلها، والنّصائح الثّمينّة التي رافقني بها في كلّ كبيرة وصغيرة، فكانت كلماته مضيئة لطريقي العلمي، فجزاه الله تعالى خير الجزاء في الدارين ونفع به المسلمين وأعطاه من الصّحة والعافية ليبقى منارة علميّة لكلّ طلاب العلم.

وأ تقدّم بالشكر الجزيل لكلّ الأساتذة الأفاضل الذين وجهوني ونصحوني وأعطوني كلّ ما طلبته بداية بالأستاذ الدكتور **يوسف عبد اللاوي** الذي رافقني علميًا خلال البحث، والأستاذ الدكتور **محمد رشيد بوغزالة** الذي قدّم لي كلّ ما احتاجه خدمة للعلم وأهله، والدكتور **عبد المجيد مباركيّة** الذي حرص توجيهي، والدكتور **بلال بوترة** الذي قدّم لي نصائح وتوجيهات علميّة مفيدة، والدكتور **خريف زتون** الذي قدّم لي نصائح علميّة وعملية، والدكتور **عبد القادر مهاوات** الذي تعلمت من توجيهاته النّظام وريح الوقت، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأخصّ الأستاذ الدكتور **إبراهيم رحمانى** الذي يشعر كلّ طالب دكتوراه أنّه مشرف عليه من خلال تتبّعه وتوجيهه وحرصه الظّاهر والباطن وتوفير كلّ ما يعين الطّالب ويرى به في بحثه، فسأل الله تعالى له الجزاء الحسن والإعانة وأن يرزقنا ثلّة من أمثاله للنّهضة بالعلوم الإسلاميّة فكريا وعلميا ونظاما.

كما أشكر أساتذة وإدارة وعمال جامعة الشّهد حمّة لخضر وعلى رأسها مدير الجامعة الأستاذ الدكتور **عمر فرحاتي**، وأخصّ بالشكر أساتذة وإدارة وعمال معهد العلوم الإسلاميّة

على توفيرهم لنا الجو المناسب للبحث العلمي فلهم مَنى كل الشكر والدعاء بأن يوفقهم الله جميعاً لما يحبون في الدارين.

كما أشكر السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين سيتولون قراءة الأطروحة وتصحيحها وتوجيه النصائح والتصويبات لي عما بدر مني من خطأ أو تقصير أو غفلة سائلاً الله تعالى لهم العون في القراءة والتوفيق في نصحي وتوجيهي، وثبات الأجر لهم عن بذلهم الوقت لقراءة الأطروحة وتتبعها حتى تكون أحسن وأفضل وأتمّ.

كما أتوجه بالشكر لكل من أعانني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الأطروحة وأخصّ وزارة الثقافة بتونس الشقيقة التي زودتني بنسخ من مخطوطات الإمام أبي العرب القيرواني، ومخبر رقّادة وعلى رأسهم الدكتور **صالح المهدي بن حمودة** الذي تعاون معي لأقصى حدّ يمكنه، فله مني الشكر الخاصّ، وأشكر الأستاذ **عمار زريط** على الاعتناء بالأطروحة لغويّاً والدكتور **عبد الرشيد هميسي والطبيب يوسف حداد** والأستاذ **الوليد قصي** الذين تكبّدوا معي عناء التصحيح والطباعة لأيام وليال.

وصلّى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مصطفى بن أحمد حنانشة

حاسي خليفة: 15 شوال 1440 هـ الموافق لـ 19 جوان 2019 م.

الملخص باللغة العربية

الملخص:

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين وبعد:

تحدّث في أطروحتي هذه عن منهج الإمام أبي العرب محمّد بن أحمد القيرواني في الجرح والتّعديل، فقدمت له بتعريف لشخصه ولزمنه الذي عاش فيه، مبرزاً شخصيته الحديثيّة بثناء العلماء عليه وبذكر أهم كتبه في ذلك، وأثره فمن جاء بعده من المحدثين، وتناولت بعد ذلك منهجه في التّعديل بدراسة ستين أنموذجاً من الرّواة نقلت فيهم كلام الإمام أبي العرب وقارنته بكلام غيره عبر العصور وخلصت بحكم على كلّ راوٍ، ولخصت من خلاله منهجه في التّعديل ومراتب المعدّلين عنده، ثمّ تناولت منهجه في الجرح بدراسة سبعين راوياً نقلت فيهم كلام الإمام أبي العرب وقارنته بغيره من كلام المحدثين كلّهم دون استثناء، وخلصت لحكم على الرّاوي، لخصت من خلاله منهجه في الجرح ومراتب الرّواة المجرّحين عنده، وختمت بخاتمة لخصت فيها أهم التّائج التي توصلت إليها منها: أنّ الإمام أبا العرب ناقد من الكبار له منهجه الذي يشترك في أغلبه مع مَنْ سبقه وله ميزات خاصّة به، كتجريح من سبّ الصّحابة مهما كان، وأوصيت بدراسة تراث المغاربة لما يعلوه من غبار على كتبهم ومناهجهم، التي قد تسهم في حلّ كثير من الإشكالات والإجابة عن كثير من التّساؤلات.

الملخص باللغة الإنجليزية

Research summary

Research summary:

Summary of the thesis: I talked in my thesis about the approach of Imam Abu al-Arab Mohammed bin Ahmad al-Qayrawani in wound and justice, so I gave him a definition of his person and his time in which he lived, highlighting his modern personality by praising the scholars and mentioning the most important of his books in that, his impact from the one that came after him from the modernists, and then addressed his approach in the I studied sixty examples of the narrators in which i quoted the words of Imam Abu al-Arab and compared him to others through the ages and concluded by judging each narrator, and summarized his method in amending and the ranks of the two modifiers, and then dealt with his approach in the wound by studying seventy narrators quoted in them the words of Imam Abi al-Arab and compared him to others. The words of all the modernists without exception, and concluded a judgment on al-Rawi, through which he summarized his approach in the wound and the ranks of the wounded, and concluded with a conclusion in which she summarized the most important results i reached that Imam Abba al-Arab is a critic of the elders has his approach, which shares most of his with his predecessors and has his own advantages, as a I recommended that the moroccans study the heritage of the Moroccans because of the dust on their books and curricula, which may contribute to solving many problems and answering many questions

الرموز والإشارات

الجزء	ج
الصفحة	ص
هجري	هـ
ميلادي	م
لا طبعة	لا.ط
لا مكان الطبع	لا.م
لا ناشر	لا.ن
بدون ذكر تاريخ	د.ت
الصفحة نفسها	ص ن

مُقَلَّمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، ومن فضله تنزل البركات، له الحمد على ما أعطى ومنع، وله الحمد على التوفيق والفتوحات، حمدا يليق بجلاله وكماله ومَنه وفضله، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيّد المخلوقات، سيّدنا محمد المبعوث بالرحمات، وعلى آله وأخصّ منهنّ زوجاته الطّاهرات، وصحابته السّادات، وعلى من اقتفى أثرهم واهتدى بهديهم واتّبعهم للممات، أمّا بعد:

فإنّ للمغرب الإسلامي رجاله الذين فاض علمهم ليستفيد منه كلّ مسلم، لكنّ كثيرا من هؤلاء العلماء غير معروفين، لا هم ولا مؤلفاتهم، ممّا يجعل أهل المغرب الإسلامي يشعرون بعدم أصالة علمهم، والواجب على أهل هذه البلدان التعريف بعلمائهم ومجهوداتهم ومناهجهم ومؤلفاتهم المختلفة، ولعلّ أكثر العلوم حاجة إلى ذلك هو علم الحديث، فقد حمل الغرب الإسلامي مشعل الدّراسات الحديثيّة منذ استقرار الإسلام في ربوعه. وقد برز العديد من علماء الحديث الذين أثّروا المكتبة الإسلاميّة بصنوف من المؤلفات، شاهدة على علو كعبهم في هذا المجال، وقد ازدان القرن الثّالث الهجري بظهور طائفة من العلماء تركوا بصمات في نقد الرجال، فشهدت الحركة الحديثيّة بهم خطوات متسارعة خلال القرن الثّالث الهجري وظهرت قامات عاليّة من العلماء المجتهدين الذين ساهموا بنتاج غزير في تطوير علم الرجال منهم: محمد بن وضاح (276هـ)، وبقي بن مخلد (286هـ) وبكر بن حماد التّيهري (296هـ)، فجاءت فكرة دراسة منهج أحد علماء المغرب الإسلامي في الجرح والتّعديل الذي كانت حياته متقدمة نسبيا فكان مصدرا مهمّا جدا وخاصّة في اطلاعه على آثار علماء بلده بحكم أنّه أعرف بهم من غيرهم، لأنّهم شيوخه أو شيوخ شيوخه، وكلامه لا يستغني عنه أحد، بل لعلّ بعض الرّواة لا تجد فيه كلاما إلا له، ولذلك طار أئمة الجرح والتّعديل من بعده بكلامه وتناقلوه في كتبهم واستشهدوا به، فكان مشروعني أن عرّفت بهذه الشّخصيّة العلميّة الفذة، وكشفت في حدود

طاقتي عن المنهجية المتبعة عند هذا الإمام في تعديل وتجريح الرواة، لأضيف بهذا الكشف عن معالم منهج الإمام العلامة الناقد أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (333هـ) وإظهار حضوره البارز، وجهوده المتميزة في نقد الرواة والكلام في الرجال جرحا وتعديلا، فلعّل ذلك يكون حلا لبعض الإشكالات في علم الجرح والتعديل، توفيقا أو ترجيحا، فالبحث في علم هذا الرجل وكتبه بحث عن كنز عظيم، يفيد الباحثين، وقد يفتح أبوابا جديدة.

عنوان البحث: جاء اختياري للبحث حول علم من أعلام المغرب الإسلامي بعاصمة دولته القيروان، فقد أبدع في كتابة تاريخها، ملخصا كلام من سبقه ومضيفا له علما كثيرا، لأبين منهجه في نقد الرجال المشاركة والمغاربة، وفق بحث سمّيته:

"منهج الإمام أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني في الجرح والتعديل"

الإشكالية: إنّ معرفة أهل البلد لأحوال الرواة من أهل بلدهم، قرينة يرجح به المحدثون الحكم تعديلا وجرحا، وقد انفرد الإمام أبو العرب القيرواني بالكلام عن رواة مغاربة قد جهلهم بعض أهل النقد من المشرق، لذلك اختلت كثير من الأحكام عن مرويات هؤلاء العلماء.

وقد تفرّد الإمام أبو العرب القيرواني كذلك بنقل كلام بعض النقاد من المغاربة أو المشاركة ممن استوطن المغرب، مع تميّز منهجية المغاربة ببعض الخصائص التي ظهرت في أحكامهم النقدية، كتجريح من سب الصحابة رضي الله عنهم.

إنّ كثرة مؤلفات الإمام أبي العرب القيرواني التاريخية بمنهجية المحدثين، كان لها الأثر الكبير فيمن جاء من بعده من المحدثين المغاربة والمشاركة.

السؤال الرئيس الذي يطرح نفسه هو:

ما هو المنهج العلمي الحديثي الذي اتّبعه الإمام أبو العرب القيرواني في نقد الرواة تعديلا وتجرحا؟ وما أبرز معالمه؟

- وهل تفرّد أو تميّز عن سبقه في منهجه؟
- وإن كانت له إضافات في نقد الرجال فما القيمة العلمية لها؟

- وهل يُعتبر من المكثرين أو من المقلّين في الكلام عن الرّجال؟
 - وهل يُصنّف من المتشددّين أو من المعتدلين أو المتساهلين في الجرح والتّعديل؟
- أهمية البحث:** لقد اعتنى محدّثون المغاربة بعلوم الحديث بمختلف فروعها، وبرز ذلك في المراكز العلميّة التي أنشأها الفاتحون، والبعثات العلميّة من المغرب وإليه، وفي المؤلفات التي وصلت إلينا أسماؤها أو مخطوطاتها، وفي النّقل الكبير والمتعدد عن المغاربة في كتب المشاركة، والاعتراف لهم بالمكانة العلميّة، ومن هنا تكمن أهميّة البحث في الأمور الآتيّة:
- دراسة شخصيّة مغربيّة أجمع المغاربة والمشاركة على إمامتها في الجرح والتّعديل.
 - تفرّد الإمام أبي العرب بنقد بعض الرّواة ممّا يجعل كلامه حكماً على الرّواة ومروياتهم.
 - أصالة المدرسة المغربيّة في علوم الحديث عامّة والرّجال خاصّة، وخصائصها المميّزة لها.
- أهداف البحث:** إنّ الأهداف المرجوة من هذا البحث متعددة سأجملها فيما يأتي:
- التعرّف بالإمام أبي العرب القيرواني، وإبراز جوانب مهمّة من حياته الشّخصيّة والعلميّة.
 - بيان معالم منهج الإمام أبي العرب القيرواني في الجرح والتّعديل.
 - بيان القيمة العلميّة لإضافات الإمام أبي العرب القيرواني في نقد الرّجال.
 - توجيه الاهتمام بالتّراث المغربي العريق، وإخراج كنوزه من مؤلفات ومناهج علميّة متميّزة.
 - إبراز أصالة المدرسة المغربيّة في علوم الحديث عامّة والرّجال خاصّة، وخصائصها المميّزة لها.
 - إعادة تصحيح أحكام سبقت على رواية ومروياتهم بعد ظهور تعديل مجاهيل ومجروحين أو تحريج معدّلين.
- أسباب اختيار البحث ودوافعه:** الأسباب التي دعّني للبحث في هذا الموضوع كثيرة أبرزها ما يلي:
- اتّهام المدرسة المغربيّة بخلو ساحتها من نقاد كبار في الحديث، حتّى أصبح هناك شعور عامّ عند المغاربة بعدم وجود هؤلاء الأعلام الكبار منذ القرون الأولى.

- الرغبة الملحة في اكتشاف كنوز علماء المغرب وإبرازها للناس، خدمة ووفاء لأبائنا السالفين.
- المساهمة في الكشف عن منهج أحد النقاد المحدثين الكبار المغاربة المغمورين عند المعاصرين، وإبراز آثاره الكبيرة في كتب من جاء بعده من المحدثين وتسليمهم له في كثير من الأحكام، مما يعني الاعتراف بإمامته عند العلماء قاطبة مشرقهم ومغربهم.
- الرغبة في اكتشاف منهج الإمام أبي العرب القيرواني المغربي المالكي في الجرح والتعديل.
- الدعوة لاستعمال الأحكام النقدية في الرجال للإمام أبي العرب في الدراسات المعاصرة، مما قد يغيّر في بعض الأحكام على الرواة ومروياتهم.

الدراسات السابقة:

هذه الدراسة متعلقة بحياة أحد أعلام القيروان القدامى قد برز في علمين كبيرين مرتبطين ببعضهما وهما التاريخ و علم الرجال، وقد بحثت عن دراسات تاريخية أو حديثة في الشبكة متعلقة بهذا العلم، فلم أجد إلا اليسير، لعدم شهرة هذا العلم، ولزهد المغاربة عموماً في دراسة تاريخ ومنهج أعلامهم إلا ما ندر بعد الصّحوة الأخيرة التي تدعو للاعتناء بعلماء منطقتنا لأننا نحن المكلفون بداية بهذا الواجب، فوجدت دراستين بالجزائر إحداها تاريخية أكاديمية والأخرى حديثة في شكل كتاب مستقل، وأربع دراسات تونسية، دراستان أكاديميتان بجامعة الزيتونة، وأخرى بالسعودية والرابعة كتاب مستقل.

أ. الدراسات الجزائرية:

1. المعرفة التاريخية في كتب التراجم المغاربة كتاب طبقات علماء إفريقية وتونس لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (333هـ) أنموذجاً: رسالة ماجستير للباحث أسامة بدة زكري، إشراف بحاز إبراهيم جامعة غرداية سنة 2017م، وجاءت هذه الرسالة دراسة تاريخية بحتة تهتم بالمعرفة التاريخية وكيفية علاجها، فلا يلتقي مع بحثي إلا في التعريف بالإمام أبي العرب، وبعض القضايا التاريخية.
2. مجموع رسائل لؤلؤة رجال الحديث الشريف الرسالة الأولى: السلسلة فيمن ذكرهم أبو العرب القيرواني بجرح أو تعديل (371هـ)، للشيخ أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر النابلي المالكي الجزائري، طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط،

1، د، ت. هذا الكتاب نصحي به الأستاذ الدكتور المشرف مصطفى حميداتو حتى أحوز كل كتاب تكلم فيه مؤلفه عن الإمام أبي العزب، فوجدته لطيفا في بابه، يشير ويشيد بالإمام أبي العزب، وهذه الإشارات ترفع الحجب عن هذا الإمام العلم، فافتتحه بكلمة عن عناية القرويين بالحديث، ثم ذكر كتاب ثقات المحدثين وضعافهم لأبي العزب، ووصفه بأنه حوى رواة مشاركة ودلل بقول الحافظ بن حجر، وذكر منهج أبي العزب في الكتاب وقال: إنه ثلاثة أقسام: قسم للثقات وقسم للضعفاء وقسم للأحاديث المعللة، وأتى بكلام صاحب كتاب مدرسة القيروان في الحديث، الذي سأناقشه في ثنايا ترجمة الإمام أبي العزب خلال الأطروحة مستوفى مع غيره من الآراء الأخرى، ثم عرّف بالإمام أبي العزب باختصار غير مغل ولا تسعه رسالة صغيرة ذاكرا اسمه وطلبه للعلم وبعض شيوخه وكلام العلماء فيه وتلاميذه وختمه بذكر مؤلفاته، لكن الظاهر أنّ المؤلف خلط بين الابن ووالده، فترجم لابن ونسب له كتب وعلم أبيه، لذلك أخطأ في تاريخ وفاته، فكتب (371هـ) وهو تاريخ وفاة ابنه وأما أبو العزب فتوفي سنة (333هـ)، وفي ترجمته قال هو: تميم بن أبي العزب وقال كنيته أبو جعفر ثم عقب أنّ هذه كنية أخيه، ثم نسب كتب الوالد أبي العزب لابن، ولا أدري كيف وقع في هذا الوهم.

وقد جمع فيه مؤلفه مائتين وثلاثة وثمانين راويا ممن تكلم فيهم الإمام أبو العزب ورتبها على حروف المعجم، لكن يلاحظ عليه أمور:

- أنّ العنوان لرسالته فيمن ذكرهم أبو العزب بجرح أو تعديل، لكن المؤلف الفاضل لم يذكر إلا المرححين الضعفاء فقط.

- أنّه أخذ عن كتاب واحد فقط وهو كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي الحنفي وكان ينبغي أن يضبط عنوانه بالمصدر الوحيد أو أن يأخذ من كتب غيره كتهذيب التهذيب لابن حجر أو لسان الميزان له أو ميزان الاعتدال للذهبي وكتب مغلطاي الأخرى كشرح سنن ابن ماجه، وكتاب طبقات علماء إفريقية لأبي العزب نفسه الذي قال المؤلف الفاضل عنه: أنّه حققه الدكتور ابن أبي شنب وفيه كثير من المعدّلين.

وخلاصة الكتاب أنه جامع للرواة الذين ذكرهم مغلطاي ونسب فيهم للإمام أبي العرب أحكاماً تصريحا أو تلميحاً كوضع اسمه في كتاب الضعفاء فهو جهد مشكور، استفدت منه بتجريد أسماء بعض من تكلم فيه الإمام أبو العرب. وقد جمع غيره ممن سيأتي الكلام عليه الرواة الذين عدّهم أو جرحهم الإمام أبو العرب بعدّهم سبعمائة وثمانين وأربعين راويا فتكون نسبة ما درس، 37.83 %.

ب. الدراسات التونسية: أما الدراسات التونسية فكانت متخصصة في الحديث، وكانت قرية من أطروحتي تلتقي معها في أشياء وتختلف في أخرى وسأعرض محتوياتهم مبينا مواطن الاشتراك ومواطن الاختلاف مع الزيادة والنقصان، وهي:

1. أبو العرب القيرواني وعلم الجرح والتعديل: للدكتور الهادي روشو، دار سحنون للنشر والتوزيع تونس ط1، 1435هـ-2014م، وقد التقيت به في تونس العاصمة وحدثني عن كتابه قليلا، وخصّصه للتعريف بأبي العرب، فذكر سبعة كُناهم أبو العرب معرّفا بهم، ثمّ ترجم للإمام أبي العرب؛ اسمه ومولده ونشأته وأشهر شيوخه فعّدّ منهم خمسة عشر شيخا بتراجمهم المختصرة نسبيا، معرّجا على محنته ووفاته، وأقوال العلماء فيه وتلاميذه المشهورين فعّدّ ستة منهم، خاتما بالتعريف المختصر بأهم مؤلفاته، فتلتقي أطروحتي معه في هذا التعريف الشامل مع زيادة بعض التفاصيل في ثنايا كلّ العناوين التي تطرقت لها في أطروحتي وخاصة مؤلفاته، ثمّ تناول الجرح والتعديل بالتعريف والمشروعية وتاريخه قبل تأسيس القيروان، ثمّ في القيروان ثمّ مصادر الإمام أبي العرب في هذا الفنّ، فذكر بعض العلماء المشاهير من القدامى أو المعاصرين له، كالتّسائي والعجلي وبكر بن حمّاد التّيهري وغيرهم مع نماذج من كلامهم الذي نقله الإمام أبو العرب، ثمّ تكلم عن أحكام الإمام أبي العرب في الجرح والتعديل، فبدأ بالتعديل وقسمها قسمين: من كرر فيهم اللفظ ومن أفردهم بلفظ واحد و نمذج لكلّ قسم منهما بآراء الإمام أبي العرب المستقلة فيهم دون نقله عن غيره ليبيّن أنّ الإمام أبا العرب كان يعدّل بأحكامه الخاصة الصّادرة عنه دون تقليد غيره ممّا يدلّ على إمامته، ثمّ مثّل للجرح بعدم التزام الإمام أبي العرب بألفاظ معيّنة، و نمذج لذلك، ثمّ ذكر كلامه المستقل الذي لم يقلّد فيه غيره لكمال إمامته، و نمذج لذلك بأمثلة عديدة، ثمّ ذكر

تعقبات للإمام أبي العرب عن علماء الجرح والتعديل، وخلص في الأخير للكشف عن منهج أبي العرب في نقد الرجال:

- **الطعن في العدالة:** وذكر سبين: البدعة وخلص للقول بعدم الطعن بمجرد البدعة مع التروى في ثبوتها عن الراوي، والفسق وبين أنّ الإمام أبا العرب لا يجرح فساق التأويل.
- **الطعن في ضبط الراوي:** وذكر قواعد المحدثين في كيفية معرفة ضبط الراوي بالموازنة بين مروياته عبر الزمن، أو بالموازنة بين مرويات تلاميذ الشيخ الواحد، أو بالموازنة بين حفظ الراوي وكتابه، وذكر نماذج تدلّ على تمكّن الإمام أبي العرب من ذلك، ثمّ نبه على ميزات الإمام أبي العرب بأنّه كان يفسّر الجرح ويدقق في العبارات مع صرامة الحكم وترك المجاملات.

- **الجهالة:** لم يتلفظ الإمام أبو العرب لفظ الجهالة أو تفصيلها لكن قال كلاما يفهم منه تجهيل الراوي كمن روى عنه واحد فقط، سواء لم يذكر جرحه أو قال لم أسمع فيه جرحا أو لم يروى عنه مع شهرته بعلم آخر.
- منهجه في التعديل:** فخلص إلى أنّه:

○ يثبت عدالة الراوي بانتمائه لأهل السّنة، وبصلاحه مع تحريه في التعديل وليس على إطلاقه.

○ يثبت ضبط الراوي بالاعتماد على من سبقه، ويتكلم فيمن عاصره.

- **أراء الإمام أبي العرب في تعارض الجرح والتعديل وكيفية حل ذلك:**

○ التّرجيح، أو الجمع ودرس فيه باستفاضة ترجمة عبد الرحمن بن أنعم الإفريقي كمثال، وختم كتابه بنقد الأحاديث التي ذكرها أبو العرب في مقدمة كتاب طبقات علماء القيروان وتونس مبينا ضعفها ووضع بعضها عاذرا للإمام أبا العرب أنّه أسند فبرأت ذمته من ذلك، وختم كتاب بخاتمة أهم نتائجها:

- أنّ الإمام أبا العرب ليس ناقل أقوال غيره فقط بل متكلم مستقل كذلك.
- له ميزات في منهجه منها عدم التّجريح بالبدعة بمجرد وجودها بل يحاول نفيها، مع التّمييز بين بدعة الراوي وبين مروياته.
- ولا يعدّل الراوي بمجرد سنّيته أو صلاحه.

- قدرته على التمييز بين مرويات الراوي عبر الزمن.
 - لا يذكر الجرح إلا مفسرا، مع تحري الفظ المناسب.
 - طريقة تجهيل الإمام أبي العرج للرواة استعمل عبارات تفيد عدم معرفته بالراوي دون أن يذكر لفظ مجهول التي تُعتبر قطعاً بتجهيله.
 - نقل كثير من الأقوال بالسند ليشبث اتصال المغاربة بالعلم وأهله.
- وقد بلغت صفحات الكتاب مائة وأربع وثلاثين صفحة، ودلني على تلميذه، الدكتور علي بنعون، فزرت مكتبة جامعة الزيتونة على إثر ذلك وطالعت في رسالة الماجستير، التي عنوانها صاحبها "جهود أبي العرج في خدمة الحديث النبوي بإفريقية".

2. جهود أبي العرج في خدمة الحديث النبوي بإفريقية: أصلها رسالة ماجستير نوقشت سنة 2013 بجامعة الزيتونة، وبحث عن مؤلفها وهاتفته ووجدته يستعد للذهاب للحج وقال لي إنه عازم على طبعها في شكل كتاب، مع أن مكتبة جامعة الزيتونة تمنع النسخ عنها أو إعارتها إلا تقييد رؤوس أقلام فقط، مما جعلني أقيد بعض العناوين أو بعض التفاصيل المهمة جدا، فكانت مباحته لي كالأصول لي في أطروحتي حيث استفدت منه بعض النقاط المهمة في منهج الإمام أبي العرج في الجرح والتعديل، وأثبت ذلك من خلال دراسة نماذج كثيرة نسبيا، مع زيادة نقاط كثيرة تبين منهج الإمام أبي العرج بتفاصيلها ونماذجها من الرواة، فكان كتابه كمقدمة لإثارة حفيظة البحث الذي أدعي أنني قمت بجزء مهم منه، حيث بينتُ المنهج بتفاصيل تفوق العشرين نقطة مع التمثيل لكل نقطة منها، واستفدت من أهم مبحث في هذه الرسالة الذي عنوانه صاحبه "جهود أبي العرج في الجرح والتعديل": فذكر الدكتور علي بنعون مؤلفاته الموجودة والمفقودة وأحكامه في الجرح والتعديل سواء ما نقل الإمام أبو العرج عن غيره؛ فوافقهم أو خالفهم أو استقل بآرائه، ثم عرج على ذكر منهجه بذكر بعض المميزات لأبي العرج، كالتجريح بالطعن في العدالة؛ بالفسق أو الكذب أو سب الصحابة أو الجهالة أو البدعة أو الطعن في الضبط؛ بسوء الحفظ والتصحيح والانقطاع، وغيرها، وذكر منهجه في التعديل ومميزاته، ثم كيفية الجمع أو الترجيح من قبل أبي العرج في الجرح والتعديل من الصفحة أربعة و تسعين إلى الصفحة مائة و سبعة عشر، فكانت كتابته ليست مخصصة للجرح والتعديل لذلك لم يطل فيها

فأنفق فيها ثلاث و عشرين صفحة لكنّها مهمة جدا، فاستفدت بعض النقاط المهمة في الجرح و التعديل، وزدت عليها الكثير من القواعد مع نماذجها من الرواة المدروسين، ومباحث علمية في الجرح والتعديل وما يتعلق به من جمع أو ترجيح الأقوال عند الاختلاف، ومباحث أخرى كعدّ من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وكثير من المباحث التي تخدم موضوعي ومنها مراتب الجرح والتعديل عند الإمام أبي العزيم وغيرها ممّا هو موجود في الأطروحة، فتعتبر رسالته وصفية أكثر ممّا هي تحليلية أو نقدية إلا ما ندر فاستفدت منه وزدت عليه كما أسلفت، وجزاه الله كلّ الخير، ومن خلال قراءة مراجع الرسالة هذه وجدت مرجعا آخر مهماً، بعنوان:

3. مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العزيم القيرواني -حياته مؤلفاته أقواله في الرجال-

للأستاذ زاهر بن سالم بلفقيه وهي رسالة ماجستير وطبعت كتابا ط، 1، سنة 2012م من طرف دار الغرب الإسلامي تونس، وتحصلت عن نسخة منه، وتناول فيه عصر أبي العزيم سياسيا وفكريا، ثمّ حياة أبي العزيم بمختلف الجوانب ومعالم منهج أبي العزيم في الجرح والتعديل فناقش مؤلفاته ومصادره ونقولاته سواء عن الأفارقة أو غيرهم، وأحكامه بالنظر للمتون والأسانيد، وضبط الكتاب بدون توسع، ثمّ درس كتابا مفقودا لأبي العزيم وهو "نقات المحدثين وضعافهم" من خلال النقول عنه، وأقسام الرواة الذين أدخلهم الكتاب، وأقسام الكتاب وناقش الاحتمالات، وقارن بين أحكام أبي العزيم وغيره وبين شخصية أبي العزيم في كتابه، وذكر نماذج من تعقبات مغلطاي وابن حجر عليه، ثمّ عرّج عن بعض القضايا كعناية أبي العزيم بتراجم المغاربة التفصيلية كالتحمل والأداء وما يتعلق بهما، والرحلة من وإلى القيروان، وما يتعلق بمباحث العدالة والضبط، وفوائد متفرقة أخرى، كموقف أبي العزيم من رواية المبتدع بذكرهم في الضعفاء بسبب بدعتهم، ثمّ ذكر ألفاظ التعديل وذكر تساهل أبي العزيم في إطلاق لفظ ثقة، وألفاظ التجريح عند أبي العزيم فقد خالف أحكام غيره بتجريح بعض الروافض، ثمّ اعتنى بذكر من نقل عن الإمام أبي العزيم من أقوال والكتب التي نقلت عنه ذلك، ثمّ نمذج لبعض المعدلين فدرس عشرين راويا، وقارن كلام أبي العزيم بكلام من سبقه فقط وخرج بخلاصة في كلّ راو وقسمهم حسب موافقة أبي العزيم لغيره أو مخالفتهم أو التفرد بنقد الرواة، ثمّ أحصى كلّ الذين عدّهم أبو

العرب ووصل خبرهم إلينا فبلغ بهم مائة وستة وثمانين راويا (186)، واتّبع نفس الخطّة في المجروحين وخرج بذكر بعض معالم منهجه جرحا وتعديلا وختم المبحّثين بإحصاء كلّ المجروحين عند أبي العرب الذين وصل خبرهم إلينا، فبلغ بهم خمسمائة واثنين وستين راويا (562)، فكان مجموع الرّواة المذكورين سبعمائة وثمانية وأربعين راويا (748)، فكان بحثا ماتعا مفيدا.

وختم كتابه بعدة نتائج أهمّها:

- خمول علوم الحديث في إفريقيّة مقارنة بالمشرق. مع التّحفظ على هذه النتيجة.
- كانت مشاركة الإمام أبي العرب متميزة في هذا الباب.
- خصّ الإمام أبو العرب رجال إفريقية بمزيد عناية، مع عدم اطلاع بعض المشاركة على الرّواة المغاربة ممّا جعلهم يجرّحونهم بالجهالة.
- وافق الإمام أبو العرب صياغة الحديث في كثير من أحكامه، مع ظهور تشدده في التّجريح خاصّة جرح الرّواة المبتدعة منهم إلا فيما ندر، وتسامحه في التّعديل.

وأوصى بـ:

- زيادة دراسة حركة الحديث في إفريقيّة، وخاصّة مدارات الحديث بأسانيدھا، مع جمع وتحليل ضعف حركة الحديث وتبيّن أسبابھا.
- العناية بظاهرة جهل المشاركة برواة إفريقيّة وبيان الآثار المترتبة على ذلك.

ما استفدت من المؤلّف وما زدت عنه:

- استفدت من هذا الكتاب إحصاء جميع الرّواة الذين تكلم فيهم الإمام أبو العرب الموجودين في المطبوع والمخطوط، لكن بعد أن أحصيت الرّواة وأكملت هذا الجانب من الدّراسة، وجدت هذه الدّراسة الماتعة فزادت في تأكدي من ذلك.
- درس المؤلّف أربعين راويا بين الجرح والتّعديل، وأنا درست مائة وثلاثين راويا مباشرة وأكثر من سبعين غير مباشر اشتركت معه في بعض الرّواة، ووافقتة في بعض نتائجه وخالفته في أخرى، وزدت عليه الكثير الكثير.
- أثبتّ كلام علماء الجرح والتّعديل الذين سبقوا الإمام أبا العرب فقط وأنا أثبتّ كلام كلّ علماء الجرح والتّعديل حتى المعاصرين ليكون الحكم على الرّواي أقرب للصّواب.

- لم يثبت مراتب الجرح والتعديل، وأنا أثبتتها على عادة الدارسين لمنهج علماء الجرح والتعديل.

- دراسته لمنهج الجرح والتعديل جاءت نقطة في بحثه أغلبها وصفي، بخلاف دراستي فقد كانت منصبة على الجرح والتعديل في كل صغيرة وكبيرة تخدمه ككيفية الجمع والترجيح عند اختلاف الأحكام، ومناقشة العدالة بما تحرم وبما تثبت، وأركانها، وأنواع الجهالة وبما ترفع، وغيرها من المباحث الحديثية المهمة كأسس في دراسة الجرح والتعديل.

4. مدرسة الحديث بالقيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري:

للدكتور الحسين بن محمد شواط، الدار العالمية للكتاب الإسلامي السعودية، ط، 1، سنة 1411 هـ، أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير نوقشت يوم: 1407/10/28 هـ، بإشراف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، وأجيزت تقدير: "ممتاز"، حيث تناول فيها مؤلفها أبا العرب في موضعين:

- **الموضع الأول:** عند الحديث عن محدثي القيروان، تحدث عن أبي العرب بنبذة تاريخية عرّف فيها بالإمام أبي العرب، أصله وطلبه للعلم وشيوخه ومروياته بتلقي كل الكتب التي دخلت إفريقيا، واستجاز جماعة لم يتمكن من لقائهم، ثم بيّن مكانته في علم الحديث ونبوغته فيه واعتماد النقاد لكلامه، ذاكرا لعمل أبي العرب بنقد من سبقه من النقاد، ثم ذكر أثره العملي والحديثي، ثم ذكر توثيق العلماء له، ومؤلفاته وما المطبوع منها من المخطوط أو المفقود مع التعريف بها.

- **الموضع الثاني:** حين تكلم عن كتب الطبقات بدأ به أولا فذكر الفترة الزمنية التي غطاها، وأصل الكتاب وما وصل إلينا ومناقشة هل هو اختصار الطلمنكي وهو ما مال إليه أم نسخة أبي العرب، ثم ذكر منهج تناول الترجمة، فذكر الصحابة الذين دخلوا القيروان، والتابعين وميّز الغرباء من القرويين، ثم ذكر عناصر الترجمة في نقاط وركّز على التوثيق والتجريح، فمنهج في التوثيق كالاتي:

○ **إثبات العدالة:** ذكر تسنن الراوي وابتعاده على البدعة، صلاحه وعبادته.

○ **إثبات الضبط:** حفظ الراوي بألفاظ التوثيق، فإذا لم يعلم حاله ذكره بألفاظ أخرى.

أما التجريح: من جهتي العدالة والضبط فكالاتي:

● **العدالة:** يذكر كذب الراوي، أو ضعفه، ويشير لبدعة الراوي، إثباتاً أو نفياً ويقبل حديثه إذا لم يكن كذاباً.

● **الضبط:** كنعارة مروياته. ثم ختمه بمميزات الكتاب والمآخذ.

ومّا عرضت يتبيّن أنّ هذا الكتاب جاء واصفاً لشخصيّة الإمام أبي العرج وكتابه مع ذكر بعض خصائص كتاب الإمام أبي العرج بما يتناسب مع موضوع الرسالة فاستفدت منه في التعريف بالإمام أبي العرج، وفي وصف الكتاب وترجيح أنّه مختصر الطّلمكني وبعض الجزئيات فجزاه الله خير الجزاء.

صعوبات البحث: لكلّ بحث علمي صعوبات تعترضه أثناء سلوك طريقه، ولعلّ لذة الطلب تحلو في تلك اللحظات، وقدما قالوا لا يُنال العلم براحة البدن، ولعلّ الصّعوبة الأكثر تأثيراً هي عدم وصول كتب الإمام أبي العرج إلينا، خلا اثنين، وهما: الطبقات والحن، وباقي كلامه نُقل عن غيره فيحتاج إلى بحث وتنقيب وتجميع، وبعد أن بذلت وسعي في تجميع كلامه من المطبوع والمخطوط، ممّا اضطرني للسفر إلى تونس مرتين، فتحصّلت على مخطوطات بخطّ الإمام أبي العرج خاصّة كتاب ابن البرقي والعجلي، وجردت تعليقاته منهما، ثمّ وجدت كتاب ابن البرقي قد طبع، وتحصّلت على ثلاثة كتب من تونس تخدم موضوعي وقد ذكرتها في الدّراسات السابقة، والحمد لله على كلّ شيء.

منهج الدّراسة: وقد تتبعت في أطروحتي عدّة مناهج لضرورة البحث:

- **المنهج الوصفي:** واستعملته في وصف الحالة الاجتماعيّة والسياسيّة والعلميّة التي

عاشها الإمام أبو العرج، وفي وصف حياته من اسم وكنية ونسبة وطلبه للعلم وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته وغيرها.

- **المنهج الاستقرائي:** واستعملته في جمع كلّ الرّواة الذين تكلم فيهم الإمام أبو العرج

وبلغنا كلامه عنهم سواء من كتبه أو كتب غيره نقلاً عنه، ما طبع منها وما كان مخطوطاً. واستقرأ أقوال أئمة الجرح والتّعديل ممّن سبق الإمام أبا العرج أو أتى بعده ممن اشتهر في هذا المجال ليومنا هذا في كلّ راو مدروس.

- **المنهج المقارن:** واستعملته في مقارنة كلام العلماء في القضايا الحديثيّة التي ناقشتها،

وفي مقارنة كلام أئمة الجرح والتّعديل في كلّ الرّواة المدروسين إن وُجد.

- المنهج التحليلي: واستعملته في تحليل كلام العلماء في القضايا الحديثية وفي تحليل كلام أئمة الجرح والتعديل وكلام الإمام أبي العرج خصوصا، حتى يتسنى لي تلخيص الحكم على الراوي جمعا أو ترجيحا.
- منهجية البحث: لقد اتبعت في أطروحتي هذه منهجا واحدا إلا ما سهوت عنه.
- لقد قمت بذكر الآيات القرآنية وأثبتتها بالرسم العثماني برواية حفص عن عاصم، وقمت بعزوها في المتن اعتمادا على مصحف المدينة للنشر الحاسوبي.
- لقد ذكرت مجموعة من الأحاديث النبوية ليست بالكثيرة، فإن كانت في أحد الصحيحين اكتفيت بالعزو لأحدهما، وإن كانت في غيرها عزوت الحديث لمصدره وأردفتها بحكم أحد المحدثين حتى تُعرف درجتها.
- التزمت في أطروحتي -قدر الإمكان- مناهج البحث التي ذكرتها في الأعلى.
- قسّمت الكتب المذكورة إلى مصادر ومراجع، فما كان حديثا أو معاصرا فهو مرجع، والباقي مصدر.
- عند الاستفادة من معلومة أو فكرة، أشير لصاحبها في الحاشية، فأذكر: (اسم الكتاب، واسم المؤلف مع الجزء والصفحة) وأكتب معلوماته الكاملة في فهرس المصادر والمراجع.
- ترجمت لبعض الأعلام الذين تدعو الضرورة لمعرفتهم.
- عزفت ببعض الفرق الإسلامية التي تدخل ضمن دراسة الجرح والتعديل.
- شرحت بعض الكلمات الصعبة من كتب اللغة، أو كتب شروح السنة.
- لم أتقيد كثيرا بضرورة التوازن بين الفصول والمباحث والمطالب، وإن كانت مهمة في شكل الأطروحة، إلا أنّ ضرورة البحث أرجح من شكله.
- قدمت لكل فصل ومبحث بمحتوى ما سأتناوله فيه، وختمت كل مبحث بملخص
- أذكر فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.
- اعتمدت كتاب طبقات علماء إفريقية للإمام أبي العرج، طبعة دار الكتاب اللبناني.

- لقد ألحقت الأطروحة بفهارس علمية: فهرس الآيات، ثم فهرس الأحاديث، ثم فهرس الأعلام المترجم لهم، ثم فهرس الرواة المدروسين، ثم فهرس الفرق والطوائف، ثم فهرس المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وصف عام للبحث:

ترتكز الأطروحة على ثلاثة محاور رئيسة، وهي:

تمهيد: ويشمل ثلاثة مباحث فالأول عنوانه بمسائل مهمة في الجرح والتعديل فعرفت الجرح والتعديل، وتكلمت عن نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرَّ بها، مذكراً بمشروعية الجرح والتعديل، وذكرت الأئمة الذين برزوا في الجرح والتعديل إلى عصر الإمام أبي العزيم، وختمته بذكر أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل وكيفية الجمع بينها وأهم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها عند المحدثين عموماً، ثم بينت الحالة السياسية والاجتماعية والحالة العلمية لعصر الإمام أبي العزيم، وختمت التمهيد بترجمة موسعة نوعاً ما للإمام أبي العزيم، فذكرت اسمه وكنيته ونسبه وتحدثت عن نشأته العلمية، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه وآثاره وفصلت في بعضها لما يكتنفها من غموض، وختمتها بثناء العلماء عليه.

الباب الأول: وخصّصته للحديث عن منهج الإمام أبي العزيم في العدالة فذكرت تعريف العدالة وأركانها وشروطها وخوارمها، وألفاظ التعديل عند الإمام أبي العزيم ومراتبها وخصائص منهجه، وذلك بالتمثيل والدراسة والمقارنة بكلام غيره، ممّن سبقه أو جاء بعده فرضي كلامه أو انتقده، ممّا كتب الإمام أبو العزيم أو نقل عنه في المكتوب أو المخطوط.

الباب الثاني: وخصّصته للحديث عن منهج الإمام أبي العزيم في الجرح فذكرت تعريف الجرح وأسبابه وحكم الرواية عن المجروحين، وألفاظ الجرح عند الإمام أبي العزيم ومراتبه وخصائص منهجه، وذلك بالتمثيل والدراسة والمقارنة بكلام غيره، ممّن سبقه أو جاء بعده فرضي كلامه أو انتقده، ممّا كتب الإمام أبو العزيم أو نقل عنه في المكتوب أو المخطوط.

الخطّة المفصّلة:

المقدمة: وفيها التعريف بالموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، والإشكالية، وأهميته الأهداف منه، ومنهج البحث، وصف عام له وخطّة مفصّلة.

مدخل: و يحوي ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: مسائل مهمّة في الجرح والتّعديل

- تعريف الجرح والتّعديل.
- نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرّ بها.
- مشروعية الجرح والتّعديل.
- الأئمة الذين برزوا في الجرح والتّعديل إلى عصر الإمام أبي العرب.
- أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتّعديل وكيفية الجمع بينها أو التّرجيح.
- مراتب ألفاظ الجرح والتّعديل وأحكامها.

المبحث الثاني: عصر الإمام أبي العرب محمد بن أحمد التّيمي القيرواني

- الحالة السّياسيّة.
- الحالة الاجتماعيّة.
- الحالة العلميّة.

المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي العرب

- اسمه وكنيته ونسبه.
- نشأته العلميّة، ورحلاته، وشيوخه.
- تلاميذه وآثاره، وثناء العلماء عليه.

الباب الأول: منهج الإمام أبي العرب محمد بن أحمد القيرواني في العدالة.

الفصل الأول: العدالة، أركانها، وبما تثبت.

المبحث الأول: العدالة لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول: العدالة لغة.

المطلب الثاني: العدالة اصطلاحاً.

المبحث الثاني: أركان العدالة وبما تثبت.

المطلب الأول: أركان العدالة.

المطلب الثاني: بما تثبت العدالة.

الفصل الثاني: مصطلحات التعديل ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب.

المبحث الأول: مصطلحات التعديل المطلق والصريح.

المطلب الأول: مصطلحات التعديل المطلق.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الصريح.

المبحث الثاني: مصطلحات التعديل النسبي والضمي.

المطلب الأول: مصطلحات التعديل النسبي.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الضمي.

الفصل الثالث: الرواة المعدلون عند الإمام أبي العرب.

المبحث الأول: الطبقة الأولى من الرواة المعدلين عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: الرواة الذين عدّهم أبو العرب بألفاظ تدلّ على المبالغة.

المطلب الثاني: الرواة الذين عدّهم أبو العرب بلفظ مكرّر.

المطلب الثالث: الرواة الذين عدّهم أبو العرب بلفظ واحد.

المبحث الثاني: الطبقة الثانية من الرواة المعدلين عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: الرواة الذين عدّهم أبو العرب ونفى وجود الخلاف فيهم أو نفى علمه

بوجود الخلاف.

المطلب الثاني: الرواة الذين عدّهم أبو العرب وذكر الخلاف فيهم.

المبحث الثالث: الطبقة الثالثة من الرواة المعدلين عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: الرواة الذين عدّهم أبو العرب بحكم صريح.

المطلب الثاني: الرواة الذين عدّهم أبو العرب بحكم ضمني.

الفصل الرابع: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب، وخصائص منهجه في التعديل.

المبحث الأول: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: المرتبة العليا.

المطلب الثاني: المرتبة الوسطى.

المطلب الثالث: المرتبة الدنيا.

المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في التعديل.

الباب الثاني: منهج الإمام أبي العرب محمد بن أحمد القيرواني في الجرح.

الفصل الأول: الجرح وحكم الرواية عن المجروحين وأسبابه.

المبحث الأول: تعريف الجرح لغة واصطلاحاً.

المطلب الأول: الجرح لغة اصطلاحاً.

المطلب الثاني: حكم الرواية عن المجروحين.

المبحث الثاني: أسباب الجرح.

المطلب الأول: أسباب جرح العدالة.

المطلب الثاني: أسباب جرح الضبط.

الفصل الثاني: مصطلحات التجريح ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب.

المبحث الأول: مصطلحات التجريح المطلقة والصريحة.

المطلب الأول: مصطلحات التجريح المطلقة.

المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الصريحة.

المبحث الثاني: مصطلحات التجريح النسبية أو المنية.

المطلب الأول: مصطلحات التجريح النسبية.

المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الضمنية.

الفصل الثالث: الرواة المجرحون عند الإمام أبي العرب.

المبحث الأول: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: الرواة الضعفاء ضعف خفيف عند الإمام أبي العرب.

المطلب الثاني: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب.

المطلب الثالث: الرواة الضعفاء جدا عند الإمام أبي العرب.

المبحث الثاني: الرواة المتروكون والمجهولون عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: الرواة المتروكون عند الإمام أبي العرب.

المطلب الثاني: الرواة المجهولون عند الإمام أبي العرب.

الفصل الرابع: مراتب التجريح عند الإمام أبي العرب وخصائص منهجه.

المبحث الأول: مراتب التجريح عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: المرتبة الأولى.

المطلب الثاني: المرتبة الثانية.

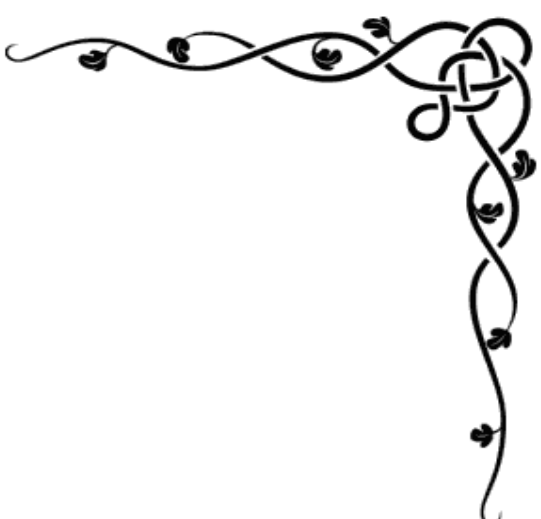
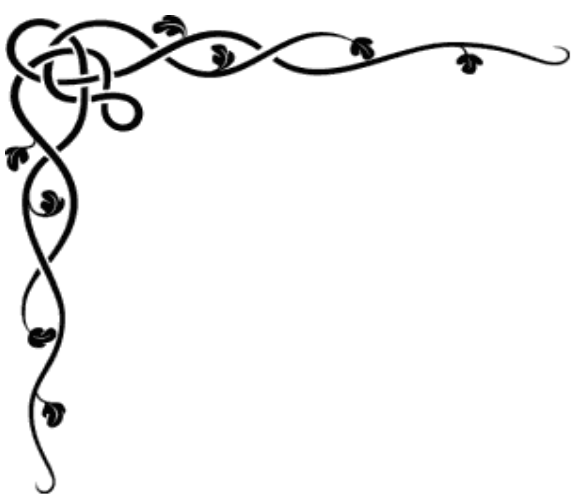
المطلب الثالث: الثالثة.

المطلب الرابع: الرابعة.

المطلب الخامس: المرتبة الخامسة.

المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في التجريح.

الخاتمة.



مدخل

مسائل مهمّة في الجرح والتّعديل
وتعريف بالإمام أبي العرب وعصره



المبحث الأول: مسائل مهمة في الجرح والتعديل

- 1- تعريف الجرح والتعديل .
- 2- نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرّ بها .
- 3- مشروعية الجرح والتعديل .
- 4- الأئمة الذين برزوا في الجرح والتعديل إلى عصر الإمام أبي العرب .
- 5- أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل وكيفية الجمع بينها .
- 6- مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها .

المبحث الأول: مسائل مهمّة في الجرح والتّعديل.

إنَّ علم الجرح والتّعديل من أهمّ علوم معرفة الرجال التي كانت ثمرة سبر المرويات ومعرفة أحوال الرّواة، فاستعان بها المحدثون لتنقية السّنة ممّا قد يكون دخيلاً عليها، لذلك جاء الكلام في الرجال مبكراً من تاريخ المسلمين للحاجة الماسّة له، وكانت المؤلفات فيه كثيرة ومتتابعة بعد أن كان الجرح والتّعديل يُروى مشافهة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الجرح والتّعديل ونشأته والمراحل التي مرّ بها وجواز هذا خدمةً للدين، وكذلك أبرز الأئمّة الذين تكلموا في الجرح والتّعديل من العهد الأول حتّى عصر الإمام أبي العرب القيرواني رحمه الله.

ثمّ أتعرّض لأسباب اختلاف الجرح والتّعديل وكيفية التّوفيق بينها أو التّرجيح بالأدلة اللازمة لذلك، ثمّ أختتم هذا المبحث بالحديث عن مراتب الجرح والتّعديل والأحكام التي تصدر عن أحاديث هؤلاء الرّواة من خلال الحكم على الراوي جرحاً وتعديلاً إذا لم تكن هناك قرينة تدلّ على صحة المروي أو ضعفه.

1. تعريف الجرح والتّعديل لغة واصطلاحاً:

الجرح لغة: جَرَحَ: جَرَحْتُهُ أَجَرَحْتُهُ جَرْحًا، واسمه الجُرْحُ، وجَوَّارِحُ الإنسان: عوامل جسده من يديه ورجليه، واجْتَرَحَ عَمَلًا: أي اكتسب.

وجرح الرّجل إذا سبه بكلام، وجَرَحَهُ بلسانه إذا شتمه¹.

وجُرِّحَ: الجيم والرّاء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثّاني شق الجلد².

¹ - جمهرة اللغة، ابن دريد، ج 1 ص 437.

² - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج 1 ص 451.

الجرح: الفعل: جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ جَرْحًا: أَثَّرَ فِيهِ بِالسَّلَاحِ، ويقال جرح الحاكم الشاهد، إِذَا عَثَرَ مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عِدَالَتُهُ مِنْ كَذِبٍ وَغَيْرِهِ، وقد قيل ذلك في غير الحاكم، فقيل: جرح الرجل غضَّ شهادته، وقد اسْتَجْرَحَ الشَّاهِدَ.

والاستجراح: النقصان والعيب والفساد¹، الجُرْحُ مصدر جَرَحَ يَجْرَحُ جَرْحًا إِذَا أَحْدَثَ شَقًّا فِي الْبَدَنِ. ويُستعمل كذلك في الشَّقِّ المعنوي فنقول، جرح كبريائه أي أهانه، وجرح عواطفه أي أساء إليه بقول أو فعل يجعلان عواطفه تتألم²، وفرق اللغويون بين الجُرْح والجَرْح. قيل: الجُرْح: يعني الشَّقُّ في البدن، والجَرْح فعل الجرح نفسه لأنَّه مصدر جَرَحَ، فالجرح الاسم والجرح المصدر³، وقيل: الجُرْح: يكون في الأبدان، الجَرْح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها⁴.

الجرح اصطلاحاً: جاءت عدَّة تعريفات أذكر منها: ماعرفه الإمام ابن الأثير بقوله: «وصف متى التحق بالرَّأوي والشَّاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به»⁵، وقال الدكتور عتر: «هو الطَّعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخلُّ بعِدالته أو ضبطه»⁶، وقال الدكتور حاتم الشَّريف: «هو وصف الرَّأوي بما يقتضي ردَّ روايته»⁷، وقال الشَّيخ ضيف الله الرِّحيلي:

¹ - لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص 422.

² - معجم تصحيح لغة الإعلام العربي، عبد الهادي أبو طالب، ج1، ص78.

³ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص557، والتهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ج1، ص255.

⁴ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمَّد الزَّبيدي، ج1، ص377، وعلم الجرح والتَّعديل، عبد المنعم السَّيد نجم، ص: 54.

⁵ - جامع الأصول، ابن الأثير، ج1، ص 126.

⁶ - منهج النَّقد في علوم الحديث، د. نور الدِّين عتر، ص 92.

⁷ - خلاصة التَّأصيل لعلم الجرح والتَّعديل، حاتم الشَّريف العوني، ص 6.

«وصف متى التحق بالراوي أو الشاهد رُدَّت روايتهما أو ضعُفهما»¹، وقال عبد العزيز بن محمَّد: «هو وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أوردها»².

فخلاصتها أنَّ الجرح وصف يؤثر في حال الراوي ومروياته.

والعلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي: أنَّ الراوي إذا اكتسب ما ينافي عدالته، كان سببا لأن يجرحه النَّاس ويهتكوا حرمة وكرامته فيصبح مجرَّحًا.

التعديل لغة: العدل: المرضيُّ من النَّاس قوله وحكمه، وهو يعدلُّ، أي: يحكم بالحق والعدل، وعدل الشيء: نظيره³.

عدل: العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمضادين: أحدهما يدلُّ على استواء، والآخر يدلُّ على اعوجاج.

فالأول العدل من النَّاس: المرضي المستوي الطَّريقة، يقال: هذا عدل هما عدل وتقول هما عدلان أيضا، وهم عدول، والعدل: الحكم بالاستواء، وأمَّا الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عدل، وانعدل أي انعرج⁴.

وتعديل الشيء تقويمه، وتعديل الشُّهود أن تقول إنهم عدول⁵، وما قام في النفوس أنَّه مستقيم، وهو ضد الجور⁶.

¹ - حاشية: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، تحقيق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيبي، ص 170.

² - ضوابط الجرح والتعديل، لعبد العزيز بن محمد لعبد اللطيف، ص 21.

³ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج 2 ص 38.

⁴ - مقاييس اللغة، ابن فارس، ج 4، ص 247-248.

⁵ - مختار الصحاح، زين الدِّين الرَّازي، ج 1 ص 202.

⁶ - لسان العرب، ابن منظور، ج 11 ص 430.

التعديل اصطلاحاً: جاءت عدّة تعريفات منها: قول الإمام ابن الأثير: «وصف متى التحق بالراوي والشاهد اعتُبر قولهما وأُخذ به»¹، وقال الدكتور عتر: «هو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط»²، وقال الدكتور حاتم الشّريف: «وصف الراوي بما يقتضي قبول روايته»³، وقال الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرّحيلي: «وصف متى التحق بالراوي، أو الشّاهد حكم بقبول روايتهما أو قوّاهما»⁴، وقال آخرون: «شهادة بالتزكية تُصحح العمل بمرويه»⁵. فخلاصة التعريفات أنّ التعديل وصف يرفع من حال الراوي و مروياته.

والعلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي: أنّ الراوي المرضي قوله وحكمه، المستقيم غير المعوج يزكيه الناس فيقبلون منه ويأخذون عنه.

تعريف علم الجرح والتعديل: أقدم من وصفه الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرّازي في ردّه على سؤال أحدهم فقال: «أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة»⁶. وعرفه حاجي خليفة بقوله: «علم يُبحث فيه عن جرح الرّواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ»⁷، وعرفه الدكتور مصطفى السّباعي بأنّه: «علم يُبحث فيه عن أحوال الرّواة وأمانتهم وثقتهم، وعدالتهم وضبطهم، أو عكس ذلك من كذب، أو غفلة، أو نسيان»⁸.

¹ - جامع الأصول، ابن الأثير، ج 1 ص 126.

² - منهج النّقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر، ص 92.

³ - خلاصة التّأصيل لعلم الجرح والتعديل، د. حاتم الشّريف العوني، ص 6.

⁴ - حاشية: نزهة النّظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، تحقيق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرّحيلي، ص 170.

⁵ - الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبي شهية، ص 385.

⁶ - الكفاية في علم الرّواية، الخطيب البغدادي، ص 38.

⁷ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج 1، ص 582.

⁸ - السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السّباعي، ص 209.

وعرفه الدكتور صبحي صالح بأنه: «علم يبحث عن الرواة من حيث ما ورد في شأنهم مما يشينهم، أو يزيهم بألفاظ مخصوصة»¹، وعرفه المستشار سالم البهنساوي بقوله: «هو علم يبحث في جرح الرواة واستبعاد روايتهم، أو في تعديلهم وقبول الحديث عنهم»²، وقد وضع التعريف أكثر ما قام به الدكتور حاتم الشّريف³ بأن قسم الجرح والتّعديل إلى قسم: نظري وقسم تطبيقي.

القسم النظري: القواعد التي تُبنى عليها معرفة الرواة الذين تُقبل روايتهم أو تردّ، ومراتبهم في ذلك.

القسم التطبيقي: هو إنزال كلّ راوٍ منزلته التي يستحقها من القبول وعدمه.

وقال أبو ياسر الزّهراني: «أجود وأجمع تعريف وقفت عليه لهذا العلم هو: علم يتعلق ببيان مراتب الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم، بتعابير فنية متعارف عليها عند علماء الحديث، وهي دقيقة الصّيغة، ومحدّدة الدّلالة ممّا له أهمية في نقد إسناد الحديث»⁴

2. نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرّ بها: مرّ علم الجرح و التّعديل بمراحل:

المرحلة الأولى: كانت في عصر النّبي ﷺ. علم الجرح والتّعديل علم أصيل لا يستغني عنه المسلمون فقد ظهر في زمن رسول الله ﷺ، قال ابن الصّلاح: «فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً مُتقدّم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثُمَّ عن كثير من الصّحابة والتّابعين فمن بعدهم»⁵، ففي حديث حديث حفصة رضي الله عنها أنّها لما قصّت رؤيا أحيها عبد الله على النّبي ﷺ قال: «نعم

¹ - علوم الحديث ومصطلحه، عرض ودراسة، صبحي صالح، ص 109.

² - السّنة المفتري عليها، سالم البهنساوي، ص 70.

³ - ينظر: خلاصة التّأصيل لعلم الجرح والتّعديل، الشّريف العوني، ص 6-7.

⁴ - علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، أبو ياسر الزّهراني، ص 115.

⁵ - مقدمة ابن الصّلاح، ابن الصّلاح، ص 389.

الرَّجُل عبد الله لو كان يصلي من الليل»¹، فكلمة نعم الرَّجُل تزكية، والتزكية تعديل، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رجلاً استأذن على النَّبي ﷺ، فقال: إيدنوا له، فَلَبَّسَ ابن العشيرة، أو بئس رجل العشيرة»²، فقوله «بئس رجل العشيرة» جرح، وغيرها من الأحاديث.

لكنَّ أخذ هذا العلم طابع الاختصاص بعد عصر الصحابة حتى قيل: «ابن سيرين أول من انتقد الرجال، وميّز الثقات من غيرهم»³، فلقد قامت الحاجة التي تدعو المسلمين لإظهار الكلام في الرجال، ومع مرور الزمن تبلورت العلوم كلّها منها: علم الجرح والتعديل، وسنعرض مراحل مختصرة حتى تكون بين يدي القارئ واضحة.

المرحلة الثانية: عصر الصحابة رضي الله عنهم: كانت حالة الصحابة وما هم عليه من الدين والورع وكمال الخوف من الله تعالى، ممّا يجعلهم أبعد الناس عن الكذب، لكن رغم ذلك فقد أثر كبار الصحابة كمال التثبت والتحري في نقل آثار النبي ﷺ، وأول من احتاط في قبول الأخبار هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه⁴، وسار على نهجه أغلب الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين، وتكلّم ابن عباس وأنس بن مالك، وعُباد بن الصّامت رضي الله عنهم في الرواة توثيقاً وتكذيباً⁵، وكلامهم كلّ كان مرتبطاً برواية الأحاديث، وذكر الإمام الحاكم في المزيّن لرواة الأخبار الطبقة الأولى منهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت، فإنّهم عدّلوا وجرّحوا وفتّشوا عن صحة الروايات⁶.

¹ - صحيح البخاري، كتاب التّهجد، باب فضل قيام الليل، ج2، ص49، رقم: 1121.

² - صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتاب أهل الفساد والريب، ج8 ص17، رقم: 6054. وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداواة من يتقي فحشه، ج4 ص2002، رقم: 2591.

³ - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1، ص355.

⁴ - تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج1، ص9.

⁵ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ج1، ص110.

⁶ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص52.

المرحلة الثالثة: عصر التابعين؛ كان مقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه فاصلاً بين صلاح الدّم وفسادها، قال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سمّوا لنا رجالكم، فيُنظرُ إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظرُ إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»¹.

فبدأت حركة الوضع تنشط لكن لم تبلغ الذروة، وسرعان ما كان يُعرف الحديث الموضوع لكثرة الصحابة والتابعين الذين كانوا يحفظون الحديث، ولأنهم كانوا في معزل عنها، ولكن كلما تقدم الزمن كثر التفرق والخلاف².

قال الإمام ابن حبان: «ثم أخذ مسلّكهم، واستن بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنوا من التّيقظ من الروايات، جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمّد بن أبي بكر، وسالم بن عبد الله بن عمر ... فجلّوا في حفظ السنن، والرحلة فيها، والتفتيش عنها، والتّفقه فيها وانتقاء الرجال، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم، منهم الزّهرري، ويحي بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة إلا أنّ أكثرهم تيقظاً، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلة، وأعلاهم همّة: الزّهرري»³ وقد تكلم الإمام أبو حنيفة في الرجال فقال: «ما رأيت أكذب من جابر الجعفي»⁴⁵.

المرحلة الرابعة: عصر أتباع التابعين؛ في عصر الأئمة بدأت تتبلور قواعد لتفادي الوقوع في الخطأ في الرواية عن غير أهلها، سواء جرحوا في عدالتهم أو ضبطهم، كقول الإمام

¹ - مقدمة صحيح مسلم، مسلم، ج1، ص15.

² - ينظر: السنة قبل التدوين، محمّد عجاج الخطيب، ج1، ص189.

³ - المجروحين، ابن حبان، ج1، ص38، 39.

⁴ - جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ضعيف رافضي، (ت127هـ)، وقيل (ت132هـ). ينظر تقريب

تقريب التهذيب، ابن حجر، ص137.

⁵ - المتكلمون في الرجال، السخاوي، ص97.

مالك بن أنس: «لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلى السّفه وإن كان أروى النَّاس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث النَّاس، إذا جَرَّب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو النَّاس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث»¹. وقول ابن المبارك² ويحيى ابن سعيد³ وغيرهم.

قال الإمام ابن حبان: «ثمَّ أخذ عن هؤلاء مسالك الحديث، وانتقاد الرجال، وحفظ السنن، والقدح في الضّعفاء جماعة من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدّين، منهم: سفيان الثّوري، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن الأوزاعي، حمّاد بن سلمة، والليث بن سعد، وحمّاد بن يزيد وسفيان بن عيينة إلا أنّ أشدّهم انتقاء للسنن، وأكثرهم مواظبة عليها، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء: مالك، والثّوري، وشعبة»⁴.

المرحلة الخامسة: عصر الاختصاص والتّدوين؛ وازداد نشاط العلماء في هذا العصر باختصاص علماء كبار تحدثوا في الرّواة كثرة وقلة إجمالاً وتفصيلاً، ونُقل كلامهم بالأسانيد، ثمَّ استقر في كتب مخصوصة لهذا الشأن.

قال الإمام ابن حبان: «ثمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الحديث والاختبار، وانتقاء الرجال في الآثار، حتّى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار وفتّشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين الجرح، وعلى الضّعفاء القدح، وبَيَّنوا كيفية أحوال الثّقات والمدلّسين، والأئمة والمتروكين، حتّى صاروا يُقتدى بهم في الآثار، وأئمة يسلك مسلكهم في الأخبار جماعة منهم: أحمد بن حنبل،

¹ - الكفاية في علم الرّواية، الخطيب البغدادي، ص 116.

² - المصدر نفسه، ص: 143.

³ - المصدر نفسه، ص 165.

⁴ - المجروحين، ابن حبان، ج1، ص38-39.

ويحي بن معين، وعلي المدني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ... إلا أنَّ من أورعهم في الدين، وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين، وألزمهم لهذه الصنعة على دائم الأوقات منهم: كان أحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وعلي بن المدني»¹.

ويقول الإمام ابن حبان أيضاً: «ثمَّ أخذ عن هؤلاء مسلك الانتقاء في الأخبار، وانتقاء الرجال في الآثار جماعة منهم: محمد بن يحيى الذهلي، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في جماعة من أقرانهم، أمعنوا في الحفظ وأكثروا في الكتابة وأفرطوا في الرحلة، وواظبوا على السنة والمذاكرة، والتصنيف والمدارسة، حتى أخذ عنهم من نشأ بعدهم من شيوخنا هذا المذهب....»².

ومن أشهر كتب الجرح والتعديل كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، تاريخ ابن معين، التاريخ الكبير للبخاري والضعفاء له، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والثقات للعجلي والطبقات لأبي العرب، والضعفاء للنسائي والدارقطني، والثقات لابن حبان والمجروحين له، وغيرها من الكتب الكثيرة والعظيمة التي دونت كلام العلماء في الرواة.

ثمَّ جاء عصر التتبع للجرح والتعديل، فلعلَّ أقدمها مقدمة الإمام مسلم في صحيحه التي تناول فيها بعض القضايا الحديثية، ومنها الجرح والتعديل، وكذلك "رسالة الإمام أبي داود لأهل مكة"، و"العلل الصغیر" للإمام أبي عيسى الترمذي ثمَّ "المحدث الفاضل" للإمام الزمهرمزي، ومعرفة علوم الحديث للإمام الحاكم، وكتب الإمام الخطيب البغدادي. ومقدمة التمهيد للإمام ابن عبد البر، وتميزت هذه الكتب بسرد الروايات بالأسانيد ثمَّ استخراج القواعد.

¹ - المجروحين، ابن حبان، ج 1، ص 54.

² - المصدر نفسه، ج 1، ص 57-58.

ثمَّ جاء من حذف الأسانيد وجمع الشُّتات ومن أعظمها مقدمة في علوم الحديث للحافظ ابن الصَّلاح وما جاء بعدها كان عبارة عن اختصار، أو تنكيت أو نظم أو شرح أو غير ذلك¹.

وأما في عصرنا الحاضر فهي كتب إمَّا ميسرة لعلوم الحديث، أو محررة له، أو معترضة على بعضه متخصصة في بعض المجالات فقط، أو مستخرجة لمناهج من سبقنا في مجالات الحديث كلّها.

3. مشروعية الجرح والتعديل: منذ الصّدر الأول استنكر البعض على المحدثين فعلهم هذا، وكانوا يرونه من باب الغيبة المحرمة، فتكلّم المحدثون ويّبنوا حتّى لا يبقى شكّ أنّ هذا العلم إمّا هو أصيل، علاوة على نشأة هذا العلم على يدي رسول ﷺ كما أسلفت في نشأة الجرح والتّعديل عند الحاجة إليه. وسأذكر كلام العلماء الذين استنكروا على من عاب عليهم نجههم هذا المسلك ثمّ أردفها بأدلة مشروعية الجرح والتّعديل.

قال الإمام مسلم: «فإنّك يرحمك الله، ذكرت أنّ قبلك قومًا ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حديث صحيح، وفلان يخطئ في روايته حديث كذا، والصّواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنّهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتيال الصّالحين من السّلف الماضين، وحتّى قالوا: إنّ من ادّعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها، متخصّص بما لا علم له به، ومدّع علم غيب لا يوصل إليه...»². وقال أبو عيسى التّرمذي: «وقد عاب بعض من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرّجال فما

¹ - ينظر: علم الرّجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع، أبو ياسر الزّهراني، ص 12.

² - التّمييز، مسلم، ص 169.

حملهم على ذلك عندنا والله أعلم إلا النصيحة للمسلمين، لا نظنّ أنهم أرادوا الطعن على الناس أو الغيبة، إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا...»¹.

أدلة مشروعية الجرح والتعديل:

أولاً: من القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ البقرة: ٢٨٢، وقال أيضاً: ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَى عَدْلِ مِنْكُمْ﴾ الطلاق: ٢، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ جَاءِ كُفَّاسِقٍ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ الحجرات: ٦، وغيرها من الآيات الكريمة التي تشرع النظر في حال المخبر حتى يتبين الصادق من غيره، وقال الإمام مسلم عقب آية الحجرات: «أنّ خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأنّ شهادة غير العدل مردودة، والخبر وإن فارق معناه معنى الشّهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما»². واعتبرها أحد الباحثين المعاصرين نصّاً في وجوب التّبين والتّثبت من حقيقة خبر الفاسق³.

ثانياً: من السّنة: ورد في السّنة عدة أحاديث تدلّ على تعديل البعض، وتجريح آخرين

سنقتصر على حديثين ونترك الباقي: قال رسول الله ﷺ: «ما أظلت الخضراء»⁴، وأقلت الغبراء⁵ أصدق من أبي ذر»⁶، وقال أيضاً ﷺ في قصة خطبة فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: «أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له،....»⁷، وعقّب الخطيب البغدادي بعد ذكر الحديث: «في الخبر دلالة على أنّ جواز الجرح للضعفاء من جهة النصيحة، لتجنب الرواية عنهم، ولئلا يُحتج بأخبارهم.... ولهذا كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة

¹ - سنن الترمذي، الترمذي، ج 6 ص 230.

² - مقدمة صحيح مسلم، مسلم، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ج 1 ص 08

³ - ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز عبد اللطيف، ص 16.

⁴ - الخضراء السّماء: التّهيئة في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ج 2، ص 42.

⁵ - الغبراء: الأرض، المرجع نفسه، ج 2، ص 42.

⁶ - أخرجه: الترمذي في سننه، كتاب أبواب المناقب باب مناقب أبي ذر، وقال: حديث حسن، ج 6 ص 145.

⁷ - صحيح مسلم، مسلم، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، ج 2 ص 1114 ر 1480.

السُّنَن الذي يؤدي السُّكُوت عنها إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلى الفساد في الشريعة أولى بالجواز وأحق بالإظهار»¹.

ثالثاً: من أقوال العلماء: قال الإمام مسلم بعد أن نقل جملة من أقوال العلماء في تجريح الرواة: «وأشبه ما ذكرنا من كلام أهل العلم في متهمي رواة الحديث وإخبارهم عن معاييهم، كثير يطول الكتاب بذكره على استقصائه»²، وقال الإمام الترمذي: «وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال، منهم الحسن البصري وطاووس تكلموا في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب...»³، وغيرهم كثير⁴.

4. الأئمة الذين برزوا في الجرح والتعديل حتى عصر الإمام أبي العرب:

لقد اعتنى علماءنا منذ القديم بذكر أسماء النقاد والمتكلمين في الرجال، لكن اختلفوا في جعلهم طبقات حسب الاعتبارات التي رآها كل عالم أَلَف في هذا الفن.

- **تقسيم الإمام ابن أبي حاتم (327هـ):** فقد جعل النقاد الذين يُعتمد كلامهم أربع طبقات حتى زمن والده.

الطبقة الأولى: بالحجاز: مالك وابن عيينة، وبالعراق: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن زيد، وبالشَّام: عبد الرَّحمان بن عمرو الأوزاعي.

¹ - الكفاية في علم الرواية الخطيب البغدادي، ص 40.

² - مقدمة صحيح مسلم، ج1 ص28.

³ - سنن الترمذي، الترمذي، ج6 ص233.

⁴ - ينظر: قول ابن أبي حاتم، في الجرح والتعديل، ج1 ص2. وقول ابن حبان، المجروحين، ج1 ص21 و38-58، وقول وقول الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 34، وقول النووي، في شرح مسلم، ج1 ص124. وقول ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1، ص347.

الطبقة الثانية: بالكوفة: وكيع بن الجراح، وبالبصرة: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وبخراسان: عبد الله بن المبارك، وبالشَّام: أبو إسحاق الفزاري، وأبو مسهر عبد الأعلى.

الطبقة الثالثة: ببغداد: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وبالبصرة: علي بن عبد الله بن المديني، وبالكوفة: محمد بن عبد الله بن نمير.

الطبقة الرابعة: بالرِّي: أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي¹.

- تقسيم الحافظ ابن عدي(365هـ): فقد قسّمهم إلى زمنه سبع طبقات بدأ بالصّحابة رضوان الله عليهم. وذكر أعدادا كثيرة، فقد قال: «قد ذكرتُ أسامي من استجاز لنفسه الكلام في الرّجال من الصّحابة والتّابعين، وتابعي التّابعين، ومن بعدهم طبقة طبقة، إلى يومنا هذا أو من نصّب نفسه لذلك، وحفظ عنه في الثّقات والضّعاف من حضرتني في الحال اسمه، وذكرت لكلّ واحد منهم البعض من فضائلهم، والمعنى الذي به يستحقون الكلام في الرّجال، ولأجله يسألونهم، وتسليم الأئمة لهم ذلك»².

- تقسيم الإمام الحاكم(405هـ): جعلهم عشر طبقات فقال: «ذكرت في كتاب المزيّن لرواة الأخبار على عشر طبقات، في كلّ عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلا...»³.

- تقسيم الحافظ الذهبي(748هـ): فقد قال: «أعلم هداك الله أنّ الذين قبل النّاس قولهم في الجرح والتّعديل على ثلاثة أقسام:

○ قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين وأبي حاتم.

¹ - ينظر: الجرح والتّعديل: ابن أبي حاتم، ج1 ص10-349.

² - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج1 ص241.

³ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص52.

○ قسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

○ قسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عينة والشافعي.

والكل أيضا على ثلاثة أقسام:

- قسم منهم في الجرح مثبت، في التعديل يغمز الراوي بالغلطين أو الثلاث، ويلين بذلك حديثه، ... كأبي حاتم.

- قسم في مقابل هؤلاء كأبي عيسى الترمذي ... متساهلون.

- قسم كالبخاري وأحمد بن حنبل معتدلون ومنصفون.

وجعلهم اثنين وعشرين طبقة وبلغ عددهم سبعمائة وخمسة عشر (715) ناقدًا¹.

- تقسيم الحافظ السخاوي (ت902هـ): فقد قسمهم إلى ست وعشرين طبقة، وذكر مائتين وتسعة (209) ناقد وبدأ بالصحابة².

وتباين عدد الطبقات وعدد النقاد راجع لاعتبارات وضعها من ألف في هذا الميدان فمنهم من بدأ بالصحابة كابن عدي والسخاوي، ومنهم من لم يذكر الصحابة لقلة الكلام عندهم عن الرواة، كابن أبي حاتم والذهبي، ومنهم من تكلم عن المشهورين والمكثرين ومنهم من ذكر حتى المقلين.

وسأذكر مجموعة من أئمة الجرح والتعديل من زمن الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم إلى عصر الإمام أبي العرب، وأقتصر على المشهورين منهم فقط بذكر اسمهم وكنيتهم وتاريخ وفاتهم ومرجع ذلك كله كتاب: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، والمتكلمون في الرجال، للسخاوي وأضفت الإمام أبا العرب من خلال اعتماد أهل العلم أقواله.

1- طبقة الصحابة رضوان الله تعالى عنهم:

- أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، القرشي (23هـ)¹.

¹ - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي، ص 171-175.

² - المتكلمون في الرجال، السخاوي، ص 93.

- أبو الوليد، عبادة بن الصّامت، الخزرجي الأنصاري (34هـ)².
 - أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب القرشي (40هـ)³.
 - أبو يوسف، عبد الله بن سلام (43هـ)⁴.
 - أم عبد الله، عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين زوجة رسول الله ﷺ القرشيّة (57هـ)⁵.
 - أبو العباس، عبد الله بن عباس، القرشي (68هـ)⁶.
 - أبو حمزة، أنس بن مالك الخزرجي الأنصاري، (90هـ)⁷.
- 1- طبقة التابعين:

- سعيد بن المسيب، أبو محمد المدني (94هـ).
- عروة بن الزبير، أبو عبد الله المدني (94هـ).
- سعيد بن جبير، أبو عبد الله الكوفي (95هـ).
- عامر بن شرحبيل الشّعي، أبو عمرو الكوفي (103هـ).

¹ - التاريخ الكبير، البخاري، ج6 ص138.

² - المصدر نفسه، ج6 ص92. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص5.

³ - التاريخ الكبير، البخاري، ج6 ص259. وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ج الراشدون ص225.

⁴ - التاريخ الكبير، البخاري، ج5 ص18. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص413.

⁵ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج2 ص135.

⁶ - التاريخ الكبير، البخاري، ج5، ص3، وسير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3، ص331.

⁷ - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص27. سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج3، ص395.

- الحسن البصري بن أبي الحسن أبوسعيد (110هـ).
- محمد بن سيرين، أبو بكر، البصري (110هـ).
- سليمان بن مهران، أبو محمد، الكوفي (148هـ).

2- طبقة تابعي التابعين ومن بعدهم:

- هشام بن أبي عبد الله، أبو بكر، الدستوائي، البصري (154هـ).
- عبد الرحمان بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الشامي (157هـ).
- شعبة بن الحجاج العتكي، أبو بسطام الواسطي ثم البصري (160هـ).
- سفيان بن سعيد الثوري، أبو عبد الله الكوفي (161هـ).
- عبد العزيز بن عبد الله، أبو عبد الله الأصبهاني ثم المدني ابن الماجشون (164هـ).
- حماد بن سلمة، أبو سلمة، البصري (167هـ).
- الليث بن سعد، أبو الحارث، المصري (175هـ).
- مالك بن أنس، أبو عبد الله، المدني الإمام المتبوع (179هـ).
- عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن، المروزي (181هـ).
- إبراهيم بن محمد الفزاري، أبو إسحاق، الكوفي ثم المصيبي (186هـ).
- بشر بن المفضل، أبو إسماعيل، البصري (186هـ).
- إسماعيل بن إبراهيم، أبو بشر، ابن علي (أمه) البصري (193هـ).

- عبد الله بن وهب، أبو محمد، المصري (197هـ).
- وكيع بن الجراح، أبو سفيان، الكوفي (197هـ).
- سفيان بن عيينة، أبو محمد، الكوفي (198هـ).
- يحيى بن سعيد القطان، أبو سعيد، البصري (198هـ).
- عبد الرحمن بن مهدي، أبو سعيد، البصري (198هـ).
- سليمان بن داود، أبو داود الطيالسي، البصري (204هـ).
- محمد بن إدريس الشافعي أبو عبد الله الإمام المتبوع (204هـ).
- يزيد بن هارون، أبو خالد، الواسطي (206هـ).
- سعيد بن منصور أبو عثمان الخراساني المروزي المكي (227هـ).
- عبد الرزاق بن همام، أبو بكر، الصنعاني (211هـ).
- محمد بن يوسف، أبو عبد الله، الفريابي (212هـ).
- الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل البصري (212هـ).
- عبد الله بن الزبير، أبو بكر، الحميدي، المكي (219هـ).
- عبد الله بن مسلمة، أبو عبد الرحمن، القعني، المدني ثم البصري (221هـ).
- القاسم بن سلام، أبو عبيد، الهروي، ثم البغدادي (224هـ).
- يحيى بن يحيى بن بكير، أبو زكريا، التيسابوري (226هـ).

- هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي البصري (227هـ).
- محمد بن سعد، أبو عبد الله، البصري، البغدادي (230هـ).
- يحيى بن معين، أبو زكريا البغدادي (233هـ).
- زهير بن حرب، أبو خثيمة، النسائي، البغدادي (234هـ).
- عبد الله بن محمد، أبو جعفر، الثَّقَلِي، الحرَّاني (234هـ).
- علي بن عبد الله، أبو الحسن، المدني، البصري (234هـ).
- محمد بن عبد الله بن نمير، أبو عبد الرحمن، الكوفي (234هـ).
- عبد الله بن محمد بن أبي شعبة، أبو بكر، الكوفي (235هـ).
- عبيد الله بن عمر القواريري، أبو سعيد البصري، البغدادي (235هـ).
- إسحاق بن إبراهيم، أبو يعقوب، المروزي الشَّهير بإسحاق بن راهويه (238هـ).
- أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الإمام المتبوع البغدادي (241هـ).
- محمد بن عبد الله بن عَمَّار، أبو جعفر، البغدادي (242هـ).
- عبد الرحمن بن إبراهيم أبو سعيد دحيم الدمشقي (245هـ).
- هارون بن عبد الله، أبو موسى، الحَمَّال، البغدادي (243هـ).
- أحمد بن صالح أبو جعفر، المصري (248هـ).
- عمرو بن علي الفلاس أبو حفص الباهلي البصري (249هـ).

- إسحاق بن إبراهيم الكوسج أبو يعقوب المروزي (251هـ).
- محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري (256هـ).
- محمد بن يحيى، أبو عبد الله الذهلي (258هـ).
- أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، أبو الحسن، الكوفي (261هـ).
- مسلم بن الحجاج، أبو الحسين، القشيري، النيسابوري (261هـ).
- عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة، الرازي (264هـ).
- محمد بن مسلم بن وارة، أبو عبد الله (270هـ).
- سليمان بن الأشعث، أبو داود، السجستاني (275هـ).
- بقي بن مخلد، أبو عبد الرحمن الأندلسي، القرطبي (276هـ).
- محمد بن إدريس، أبو حاتم، الرازي (277هـ).
- محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي (279هـ).
- عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله البصري أبو زرعه الدمشقي (281هـ).
- أحمد بن عمرو بن التّيل، أبوبكر، البصري (281هـ).
- عبد الرحمن بن يوسف، أبو محمد، المروزي ثم البغدادي (283هـ).
- إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق الحربي البغدادي (285هـ).
- محمد بن وضاح، أبو عبد الله، الأندلسي القرطبي (286هـ).

- عبد الله بن أحمد بن حنبل، أبو عبد الرحمن (290هـ).
- أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر، العربي، البزار (292هـ).
- صالح بن محمد الملقب جزرة أبو علي نزيل بخاري (293هـ).
- محمد بن نصر، أبو عبد الله المروزي مات بسمرقند (294هـ).
- محمد بن عثمان بن أبي شيبة أبو جعفر، الكوفي (297هـ).
- جعفر بن محمد، أبو بكر الفريابي (301هـ).
- أحمد بن هارون، أبو بكر، البرديجي، البغدادي (301هـ).
- أحمد بن علي بن شعيب أبو عبد الرحمن، النسائي (303هـ).
- الحسن بن سفيان، أبو العباس، النسوي (303هـ).
- أحمد بن علي أبو يعلى، الموصللي (307هـ).
- محمد بن أحمد، أبو بشر، الرازي، الوراق (310هـ).
- محمد بن إسحاق، أبو بكر بن خزيمة، النيسابوري (311هـ).
- محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (311هـ).
- الحسين بن محمد بن أبي معشر، أبو عروبة، الحراني (318هـ).
- أحمد بن عمير بن يوسف، أبو الحسن، الدمشقي (320هـ).
- محمد بن عمرو، أبو جعفر العقيلي، المكي (322هـ).

- أحمد بن نصر البغدادي، أبو طالب (323هـ).
- عبد الرحمن بن أبي حاتم، أبو محمد الرازي (327هـ).
- أحمد بن محمد بن عقدة، أبو العباس (332هـ)¹.
- أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني (333هـ).

أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل وكيفية الجمع أو الترجيح بينهما.

أ- أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل: قال الإمام الترمذي: «وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم»²، وقال الحافظ المنذري: «واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء»³، وهذا كلام بعض أئمة الشأن يؤسس لوجود اختلاف بين أئمة هذا العلم في جرح الرواة وتعديلهم، ولهذا الاختلاف أسباب عديدة أذكر الأهم منها:

1. علم الجرح والتعديل علم اجتهادي كسائر العلوم المبنية على النظر، فطبيعي أن يختلف المحدثون في أحكامهم جرحاً وتعديلاً تبعاً لطبائعهم التي جُبلوا عليها، كالشدّة والتساهل.

2. اختلاف مذاهبهم في إثبات العدالة ونفيها من متوسع ومن مضيق.

¹ - هؤلاء جاء ذكرهم: في الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج1 ص10-349. والكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج1 ص117-239. ومعرفة علوم الحديث، الحاكم، ص52. وذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل، الذهبي، مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، ص171-175 والمتكلمون في الرجال، السخاوي، مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، ص93-136.

² - سنن الترمذي، الترمذي، ج6، ص249.

³ - جواب الحافظ المنذري عن أسئلة الجرح والتعديل، المنذري، ج1، ص83.

3. كمّ المعلومات التي يمتلكها هذا النّاقد دون الآخر.

وغيرها من الأسباب المؤثرة في اجتهاد المحدث المتكلّم في الرّواة، وقد نبّه بعض العلماء على مثل هذا، فقد قال الإمام الباجي: «أحوال المحدثين في الجرح والتّعديل ممّا يُدرك بالاجتهاد، ويعلم بضرب من النّظر»¹، وقال الإمام الذهبي في تفسير الاختلاف الوارد عن يحيى بن معين: «وقد سأله عن الرّجال: عباس الدّوري وعثمان الدّرامي وأبو حاتم وطائفة، وأجاب كلّ واحد منهم بحسب اجتهادات الفقهاء المجتهدين وصارت لهم في المسألة أقوال»²، لكنّ هذا الاختلاف سواء من محدّثين أو من محدّث واحد، ففي أغلبه تفاوت في مراتب تلك الصّفة التي أطلقوها، قال الحافظ الذهبي: «هذا الدّين محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماءه على ضلالة لا عمدا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنّما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضّعف، والحاكم منهم يتكلّم بحسب اجتهاده، وقوّة معارفه. فإن قُدّر خطؤه في نقده، فله أجر واحد، والله الموفق»³.

ولعلّ من أهم الأسباب التي تزيل التعارض بين أقوال النّقاد أو النّاقد نفسه، النّظر إلى أقوالهم على أنّها نسبيّة في أغلب الأحيان، وضرورة معرفة مخارج أقوال هؤلاء النّقاد، ونقل كلامهم كاملا، سواء كان إجابة عن سؤال أم مقارنة بين شخصين، أم ردّة فعل، أم تأكيداً على عدالة أحدهم دينيا وليس عدالة ضبط، وقد نبّه علمائنا على هذه الأسباب الدّقيقة التي قد يغفل عنها البعض أثناء دراسته لتراجم الرّواة.

قال الإمام الباجي: «واعلم أنّه قد يقول المعدّل: فلان ثقة ولا يريد به أنّه يحتج بحديثه، وإنّما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السّؤال له، فقد يُسأل عن الرّجل الفاضل في دينه،

¹ - التّعديل والتّجريح لمن أخرج عنه البخاري في الصّحيح، للباجي، ج 1، ص 280.

² - ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتّعديل، الذهبي، مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، ص 185.

³ - الموقظة، الذهبي، ص 84.

المتوسط حديثه، فيُقرن بالضّعفاء، فيُقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، إنّما يريد أنّه ليس من نخط من قُرْن به، وأنّه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لا بأس به، فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال الثقة غير هذا ... فهذا كلّه يدلّ على أنّ ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السّؤال، وتختلف بحسب ذلك، وتكون بحسب إضافة المسؤول عنهم بعضهم إلى بعض...»¹.

كما أنّه تختلف أحوال الرّواة الثّقات تبعاً لشيوعهم، وأماكن تحديثهم، أو زمن تحديثهم، كحمّاد بن سلمة أوثق الناس في ثابت بخلاف شيوخته الآخرين²، وكمعمر تحديثه خارج صنعاء فيه كلام كحديثه في البصرة³، وكذلك الشيوخ الذين اختلطوا وأخذ عنهم الرّواة بعد الاختلاط⁴. لذلك ينبغي التنبيه لهذه القضايا المهمّة حتى يستطيع الدّارس الوصول إلى نتيجة مرضية في الحكم على الرّاوي.

ب- تعارض الجرح والتعديل:

الدّارس لكتب التّراجم أو الجرح والتّعديل يقع في حيرة من أمره، وتتمثل في كيفية الأخذ باختلاف أهل التّقدي في هذا الرّاوي، هل هو مُجَرَّح أم مُعَدَّل، وخاصّة إذا كان الجرح أو التّعديل مختصراً غير مذكورة أسبابه، فيزداد الأمر غموضاً، وهذا الموقف يقابلك في رواية كُثر، لذلك ناقش المحدّثون هذا الأمر ودرجوا على ذكر شروط معينة في الجرح والتّعديل حتى تسهل إزالة هذه العقبة. ولتبين كلام العلماء أذكر آرائهم مختصرة.

¹ - التّعديل والتّجريح، الباجي، ج1 ص257 - 262. وينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج1، ص17، وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج8 ص187 وفتح المغيث، السّخاوي، ج1، ص348.
² - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج3، ص141.
³ - المصدر نفسه، ج8، ص257.
⁴ - المصدر نفسه، ج4، ص2.

القول الأول: اشترط بعض المحدثين ذكر سبب الجرح دون سبب التعديل، لأنّه قد يكون السبب الذي جرح به الرّأوي غير معتبر عند المحدثين الآخرين، ولأنّ ذكر سبب الجرح لا يشقّ ولو يذكر سبب واحد، أمّا التعديل فأسبابه كثيرة يشقّ عدّها، قال الخطيب: «فإنّ أسباب العدالة كثيرة يشقّ ذكرها جميعها»، وقال أيضاً: «لأنّ الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشقّ ذكره»¹، وقال ابن الصّلاح: «التّعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصّحيح المشهور، لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها، وأمّا الجرح فإنّه لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب، لأنّ النّاس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقاده جرحاً... فلا بد من بيان سببه، ليُنظر فيه أهو جرح أم لا، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله...»².

بل ذهب ابن الصّلاح إلى حدّ بعيد فقال: «ولقائل أن يقول: إنّما يعتمد النّاس في جرح الرّواة وردّ حديثهم على الكتب التي صنّفها أئمة الحديث في الجرح والتّعديل. وقلّ ما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف...، فاشتراط بيان السبب يُفضي إلى تعطيل ذلك وسدّ باب الجرح في الأغلب الأكثر. وجوابه: أنّ ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمدناه في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أنّ ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قويّة يوجب مثلها التّوقّف»³، ولم يرض قول ابن الصّلاح هذا الزّركشي⁴ والبلقيني⁵ والعراقي⁶ وابن كثير⁷.

¹ - الكفاية في علم الرّواية، الخطيب، ص 92-93، وينظر: المحصول، للزّازي، ج 4 ص 409.

² - مقدمة ابن الصّلاح، ص: 217.

³ - المصدر نفسه، ص: 219.

⁴ - التّكت، الزّركشي، ج 3، ص 338.

⁵ - محاسن الاصطلاح، البلقيني، ص: 292.

⁶ - التّقييد والإيضاح، العراقي، ص: 141-142.

⁷ - اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص: 95.

القول الثاني: لا يشترط ذكر سبب الجرح ولا سبب التعديل: واشترط أصحاب هذا القول أن يكون المعدّل أو الجارح عالماً بأسباب الجرح والتعديل، ورعاً في دينه، واختار هذا الرأي جماعة من أهل العلم من القدماء من محدّثين و أصوليين منهم: حافظ المشرق الخطيب البغدادي¹. وتبعه من العلماء الإمام الغزالي² والرازي³ والعراقي ونقله عن إمام الحرمين وتبعهم البلقيني⁴.

قال الخطيب: «الجرح يحصل بأمر واحد، فلا يشقّ ذكره، والعدالة لا تحصل إلاّ بأمر كثيرة حسب ما بيّناه، والإخبار بها يجرّج، فلذلك كان الإجمال فيها كافياً، على أن نقول أيضاً: إن كان الذي يُرجع إليه في الجرح عدلاً، مرضياً في اعتقاده وأفعاله، عارفاً بصفة العدالة والجرح وأسبابهما، عالماً باختلاف الفقهاء في ذلك، قبل قوله فيمن جرح جملة، ولم يسأل عن سببه»⁵.

وهذا المذهب هو المعمول به واقعياً، لأنّ أغلب الكتب المؤلفة في الجرح والتعديل أصحابها أئمة عارفون بأسباب الجرح والتعديل، وأحكام الفقهاء في ذلك، بعيدون عن التعصب، متشبّهون في كلامهم، ولذلك نجد أغلب المحدّثين ينقلون كلامهم ويستخدمونه كما جاء مختصراً.

قال الحافظ ابن كثير: «أمّا كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم، وإطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والدّيانة والخبرة والنّصح، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرّجل، أو كونه

¹ - التقييد والإيضاح، العراقي، ص 141-142.

² - المستصفى من علم الأصول، الغزالي، ص 129.

³ - المحصول، الرازي، ج 4، ص 410.

⁴ - محاسن الاصطلاح، البلقيني، ص 291.

⁵ - الكفاية، الخطيب، ص 100.

متروكا، أو كذابا، أو نحو ذلك، فالحدث الماهر لا يخالجه في هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم. ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: لا يثبت أهل العلم بالحدث، ويرده، ولا يحتج به بمجرد ذلك»¹، وقال حاتم الشَّريف العوني: «الصَّحيح أنَّ الجرح والتَّعديل في هذه الحالة يقبلان مطلقا، سواء أكانا مبهمين (غير مُبَيَّن سببهما) أو مفسَّرين وليس لقبولهما شرط إلا أن يكونا صادرين مِّن يُقبل قوله في الجرح والتَّعديل»².

القول الثالث الجمع بين الرأيين: وذهب علماء آخرون إلى الجمع بين الرأيين لما رأوا أنَّ للفريقين وجهة نظر صحيحة من جهة ومستبعدة من جهة أخرى، وهو إذا ثبت توثيق الرَّاي لا يُقبل الجرح بعدها إلا مفسرا، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «كلَّ رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه»³، وقال الحافظ ابن عبد البر: «من صحت عدالته، وثبتت في العلم إمامته، وبانت همته فيه وعنايته، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي الجرح في جرحه بيينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشَّهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعينة لذلك بما يوجب تصديقه فيما قاله لبراءته من الغل والحسد والعداوة»⁴، وقال ابن القطان: «ويفترق الأمر في هذا في حق من وثَّقه موثق أو موثقون، ومن هو من المساتير، فإنَّه إذا جرح من قد وثَّقه قوم بجرح غير مفسر لا ينبغي أن يسمع فيه ذلك الجرح ما لم يفسر...»⁵.

¹ - اختصار علوم الحديث، ابن كثير ص 95.

² - خلاصة التَّأصيل لعلم الجرح والتَّعديل، حاتم الشَّريف العوني، ص 24.

³ - تهذيب التَّهذيب، ابن حجر، ج 7، ص 273.

⁴ - جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج 2 ص 296.

⁵ - بيان الوهم والايهام في كتاب الأحكام، ابن القطان، ج 4، ص 26. وينظر قول الدَّهبي "ذكر من يُعتمد قوله في الجرح الجرح والتَّعديل"، الدَّهبي، ص: 158-159. والسَّيكي "قاعدة في الجرح والتَّعديل"، السَّيكي، ص: 52، وابن حجر فتح البارئ، ابن حجر، ج 1، ص 429.

الخلاصة: والحقيقة أنّ المذهب الثاني يَسْقُطُ على مجموعة من الرّواة لم يثبت فيهم تعديل وثبت فيهم جرح من أئمة هذا الشّأن الذين خبروا عدالتهم الدّينية وسبروا مروياتهم ثمّ خلصوا إلى كلمة واحدة يبتغون بها وجه الله تعالى، فكيف لا يقبل كلامهم، وأنا على يقين لو بذلنا قصارى جهودنا مجتمعين لما وصلنا لأكثر ممّا وصلوا إليه، لكن إذا جاء التّعديل من متخصصين من أئمة التّقديّم جاء جرح مجمل يتطلب هذا مراجعة الأمر جيداً فيسقط على هذا الوجه الرّأي الثّالث الذي يجمع بين المذهبين مع بذل الوسع في التّحقيق من ذلك. وهو الواقع العملي للمحدّثين في عصر الرّواية وأمّا بعدها فقد ساروا على هذا المنوال.

أمّا الأدلة التي ساقها أصحاب المذهب الأول فأغلبها حوادث أعيان لم تتكرر ممّن قالها، فلا يصلح أن تُعمم كقاعدة يؤسّس عليها، وأمّا أنّه مذهب البخاري ومسلم فهذا غير مُسلّم به لأنّ الشّيخين إذا أخرجوا حديث راو ضعيف فهذا لا يعني أنّهما لا يعتبران ضعفه، بل لأنّ هذا الحديث صحّ من جهة الثّقات لكن أخرجاه من طريق هذا الضّعيف لأغراض أخرى، كالعلو وكمال اللفظ أو ذكر القصة المبينة لسبب الورود أو غيرها من الخصائص الحديثية التي تفنن الشّيخان في اعتبارها مادام المتن قد صحّ من طرق أخرى لا تتوفر فيه هذه الخصائص.

قال سعيد البرذعي: «فلمّا ذهبت إلى نيسابور ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال! إنّما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما رواه الثّقات، وقع لي بنزول، ووقع لي عن هؤلاء بارتفاع فاقصرت عليهم، وأصل الحديث معروف»¹.

ت - كيفية إزالة التّعارض بين الجرح والتّعديل:

بعد أن رأينا كيف ناقش المحدّثون قبول كلام النّقاد والشّروط التي اشترطوها في ذلك، ننتقل الآن إلى كيفية إزالة التّعارض بين الجرح والتّعديل إذا صدر من ناقد واحد أو صدر من

¹ - سير أعلام النبلاء، الدّهبي، ج12، ص571.

مجموعة نقاد، ولعلّ من الأمور التي تساعد في إزالة هذا التعارض مجيء الجرح أو التعديل مفسرين. وقبل الخوض في الخطوات العملية لإزالة التعارض سواء بالجمع أو الترجيح، هناك ملاحظات لابد أن يراعيها الدارس لحال الرواة لعلّها تزيل غموضاً أو تسهل خطوات قبل ممارسة الجمع والترجيح.

- التأكيد من أنّ هذا الجرح أو التعديل قيل في هذا الراوي: لابد لدارس الرواة أن يبذل جهداً في إثبات أنّ هذا الجرح أو التعديل قد قيل في هذا الراوي وذلك من خلال عدّة تنبيهات سأوردها كأمثلة عن وقوع الخطأ:

أ- عدم ثبوت الجرح أو التعديل في راو ما: كقول أبي عبيد الآجري في سؤالاته: «قلت لأبي داود: حكى رجل عن شيان الأبلّي¹ أنّه سمع شعبة يقول: أكتبوا عن أبي أمية بن يعلي² فإنّه شريف لا يكذب، وكتبوا عن الحسن بن دينار³ فإنّه صدوق، فكذب أبو داود الذي حكى هذا». قال أبو عبيد: «غلام خليل حكى هذا عن شيان، فقال أبو داود: كذب الذي حكى هذا»⁴.

¹ - شيان بن فروخ بن أبي شيبه، أبو محمد، صدوق، يهمل رمي بالقدر روى له مسلم، أبوداود والنسائي مات سنة 235هـ، ينظر: تقريب التهذيب، ص 148.

² - أبو أمية بن يعلي هو إسماعيل روى عن جماعة من التابعين، وعنه زيد بن الحباب. ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ج 1، ص 33، والمجروحين، ابن حبان، ص 126.

³ - الحسن بن دينار التميمي البصري، أبو سعيد اسم أبيه واصل ودينار زوج أمه روى عن يحيى بن كثير، وعنه مروان بن معاوية ووکیع. ينظر: المجروحين، ابن حبان، ج 1، ص 231.

⁴ - سؤالات أبي عبيد الآجري، أبو داود، 367/1. رقم 604.

ب- نقل الناقد الكلمة في راوي في حق راو آخر: كانتقال بصر ناقل تلك العبارة من الترجمة التي ينقل ما قيل فيها إلى ترجمة راو آخر، مثال ذلك: ذكر أبو الحجاج المزي في ترجمة مؤمل بن إسماعيل¹ قول البخاري فيه منكر الحديث²، وتبعه الذهبي³.

ولما رجعت للتاريخ الكبير وجدت البخاري لم يقل هذا الكلام في مؤمل بن إسماعيل إنما قال ذلك في الترجمة التي بعدها في مؤمل بن سعيد⁴، فلعلّه سبق نظر⁵.

ت- نقل عبارة الناقد بالمعنى فيتغير معناها.

ث- تشابه الأسماء. مثل: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، المغيرة بن عبد الرحمان بن عوف الأسدي حكى عباس الدوري: أنّ ابن معين ضَعَّف الحزامي ووثق المخزومي⁶، قال أبو عبيد الآجري: «...فقلت له إنّ عباسا حكى عن يحيى أنّه ضَعَّف الحزامي ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس»⁷

¹ - مؤمل بن إسماعيل (206هـ) البصري عن شعبة وسفيان وعنه أحمد ومؤمل بن إيهاب وأبو حاتم "صدوق كثير الخطأ" روى له الأربعة إلا أبا داود الكاشف، الذهبي، ج2، ص309. الثقات، ابن حبان، ج9، ص187. والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص374.

² - تهذيب الكمال، المزي، ج29 ص178. ولم ينسب المحقق القول إلى أحد.

³ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج10، ص111. وينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي، ج2، ص689 رقم 47 65. وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج5 ص206. وميزان الاعتدال، الذهبي، ج4، ص228.

⁴ - مؤمل بن سعيد بن يوسف أبوفراس الرّحبي، سمع أباه روى عنه سليمان بن سلمه منكر الحديث. ينظر: التاريخ الكبير البخاري، ج8، ص49، والجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8، ص375. والمجروحين، ابن حبان، ج7 ص32.

⁵ - التاريخ الكبير، البخاري، ج8، ص49 رقم 2017 و2100 ينظر: كتاب الذهبي "من تكلم فيه وهو موثق" حاشية ج1، ص513-514. وحاشية سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج10، ص111.

⁶ - ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج3، ص202.

⁷ - ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ج28، ص389.

- تجريح بعض النقاد راويا بشيء وهو ليس تجريحا في حد ذاته إذا بيّنه وفسّره،

ولعلّ هذا الاحتياط هو الذي دفع ببعض المحدثين إلى اشتراط تفسير الجرح، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد عقد الخطيب لها بابا في كتابه الكفاية، وسأقتصر على مثال مشهور منها، قيل لشعبة: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على برذون فتركت حديثه¹.

- مراعاة نسيئة التجريح أو التعديل وأنه لا يُراد بها الإطلاق وذلك بكثرة البحث

والنقيش: كمن ضُعف في بلد دون بلد: كم عمر بن راشد²، أو كمن ضُعف إذا حدّث في إقليم آخر، كإسماعيل بن عياش³، أو كمن ضُعف أو وثق في شيوخ معينين، معينين، كسفيان بن حسين في سماعة من الزهري⁴. أو كمن ضُعف في وقت دون وقت، كالمختلط كعبد الرزاق بن همام بسبب العمى⁵، وقد فصل العلماء فيمن سمع قبل وبعد الاختلاط. أو كمن ضُعف إذا حدّث من حفظه دون كتابة، كالوضاح بن عبد الله الشكري أبو عوانة الواسطي، قال أبو حاتم: «إذا حدّث من حفظه غلط»⁶، غلط»⁶، أو كمن ضُعف إذا قُرّن بمن هو أوثق منه⁷.

¹ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص 110.

² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 8، ص 257.

³ - المصدر نفسه، ج 2، ص 192.

⁴ - المصدر نفسه، ج 4، ص 228.

⁵ - الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لأبي الوفاء برهان الدين الحلبي، ص 212.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 9، ص 40-41.

⁷ - قال ابن معين: «محمد بن إسحاق ثقة ولكنه ليس بحجة»، ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدّوري، ج 3 ص 225. قال الباجي: «والأصل في ذلك أنّه سُئل عنه وعن موسى بن عبيدة ذهب إلى أنّه أمثل في نفسه من موسى بن عبيدة». ينظر: التعديل والتجريح، الباجي، ج 1، ص 258.

- مراعاة الاصطلاحات الخاصة ببعض الأئمة. كقول الإمام البخاري: فيه نظر بمعنى أنه: متهم، أوليس بثقة فهو عنده أسوأ حالا من: الضعيف. والإمام أبو حاتم إذا قال: ليس بالقوي يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت¹.
- مراعاة الاختلاف والغيرة بين الأقران: ككلام يحيى بن أبي كثير في قتادة والعكس²، وكلام أبي حنيفة في الأعمش³، وكلام أبي نعيم في ابن منده⁴.

هذه مجموعة من الملاحظات التي يجب أن يأخذها الدارس للرواة بعين الاعتبار حتى يقطع شوطا كبيرا في تسهيل مهمة الجمع أو الترجيح بين الأقوال المتعارضة في الجرح والتعديل، فلعل الجرح لم يثبت، أو لعله صدر من باب الغيرة أو الاختلاف المذهبي، أو لعله وقع خطأ في النقل أو اشتبه اسم الراوي بغيره، أو لما طلب من الجراح التوضيح، تبين أن الأمر ليس جارحا. وغيرها من الدقائق التي تُكتشف بالتتبع والممارسة لكتب الرجال.

آتي الآن إلى ذكر مذاهب العلماء في التوفيق أو الترجيح أو التوقف بين عبارات المتكلمين في الرجال سواء صدرت من عدة متكلمين أو من متكلم واحد.

الحالة الأولى إذا كان المتكلمون أكثر من واحد:

القول الأول: اتفق المحدثون والأصوليون على تقديم الجرح إذا كان عدد الجارحين مثل عدد المعدلين، وأما إذا زاد عدد المعدلين فذهب جمهرة العلماء إلى تقديم الجرح كذلك شريطة أن يُبين سبب الجرح¹ أو أن يكون الجرح صادرا من عارف به².

¹ - الموقظة، الذهبي، ص 83. والباحث الحثيث، ابن كثير، ص 106. والتكت، الزركشي، ج 3، ص 437.

² - ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 5، ص 275.

³ - ينظر: جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج 2، ص 10-11.

⁴ - ينظر: تاريخ ابن يونس المصري، ج 2، ص 325.

قال الخطيب: «اتفق أهل العلم على أنّ من جرحه الواحد والاثنان وعدّله مثل عدد من جرحه فإنّ الجرح به أولى، والعلة في ذلك أنّ الجراح يخبر عن شيء باطن ... وإخبار المعدّل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجراح فيما أخبر به»³.

وقال ابن الصّلاح: «إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مُقدم، لأنّ المعدّل يُخبر عمّا ظهر من حاله، والجراح يُخبر عن باطن خفي على المعدّل، فإن كان عدد المعدّلين أكثر، فقد قيل التعديل أولى، والصّحيح الذي عليه الجمهور: أنّ الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم»⁴، هذا المذهب إذا كان المعدّل لا يعرف سبب تجريح المجرّح دون الكذب وإلا قُدم التعديل⁵، وخلاصة هذا الرّأي أنّ الجرح يُقدم على التعديل بشروط:

- أن يصدر عن عارف.
- أن يكون الجرح مفسراً.
- ألا يُدفع الجرح بمعدّل عالم بهذا الجرح.

هذا هو المذهب الذي نصره أغلب العلماء وهناك أقوال أخرى أذكرها مختصرة.

القول الثاني: يُقدم التعديل إذا كان عدد الجارحين أقلّ من المعدّلين، وأعتمده الإمام أبو العرب، ففي ترجمة جرير بن حازم زيد العتكي، قال أبو العرب: «وقد ذكرناه في كتاب الثّقات

¹- ينظر: فتح المغيث، السّخاوي، ج1 ص287، وإيضاح المحصول، المازري، ص479، والبحر المحيط، الزركشي، ج6، ص183.

²- ينظر: نزهة الفكر، ابن حجر، ص179.

³- الكفاية، الخطيب، ص105.

⁴- المقدمة، ابن الصّلاح، ص221. وبه قال الرّازي، ينظر: المحصول، ج4 ص411، والنّووي، ينظر: شرح مسلم، النّووي ج1 ص231. وينظر: البحر المحيط، ج6 ص184-185. وتدريب الرّاوي، السيوطي، ج1 ص309.

⁵- محاسن الاصطلاح، البلقيني، ص294. تنقيح الأنظار في علوم الآثار، ابن الوزير الصّنعاني، ج2، ص107.

لكثرة من قال إنّه ثقة»¹، ولا أدري هل هذا منهج عام لأبي العرب، أم لا، لأنّها الترجمة الوحيدة التي وصلتنا عنه، وهذا القول خطّاه الخطيب² ولم يرضه ابن الصّلاح³ وغيرهما.

القول الثالث: يرجح بالأحفظ⁴.

القول الرابع: التّوقف إلا بمرجّح، قال الحافظ السيوطي: «وحكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شعبان من المالكية»⁵.

وقد أعجبني كلام أحد المعاصرين فيه زيادة تفصيل فقال: «لكن يمكن أن نقدم التّعديل على الجرح المبهم إذا لاحت قرائن تدلّ على قوة التّعديل على التّجريح المبهم:

- كثرة عدد المعدّلين وإن هذا خلاف الجمهور كما قال الخطيب وابن الصّلاح فيما سبق.
- جلالة المعدّل وزيادة علمه على علم الجارح، إنصاف المعدّل في مقابل تشدّد الجارح.
- أن يكون المعدّل معاصرًا للمتكلم فيه، خلافاً للجارح.
- أن يكون المعدّل بلدي المتكلم فيه، وليس كذلك الجارح.
- قوة عبارة التّعديل ووضوحها مثل: حافظ، من أوثق النّاس، في مقابل ليونة عبارة الجارح مثل: يخطئ أو يخطئ كثيرا، أوفيه ضعف، أوفيه لين، أوليّين»⁶.

¹ - إكمال تهذيب الكمال، مغلطي، ج 3 ص 182

² - الكفاية، لخطيب، ص 105.

³ - المقدمة، ابن الصّلاح، ص 221.

⁴ - محاسن الاصطلاح، للبلقيني، ص 294.

⁵ - تدريب الرّاوي للسيوطي، ج 1 ص 310، ونقل المازري أنّ ابن شعبان ذكر الخلاف ردا على من ادعى الإجماع في قبول قبول الجرح إذا تساوى العدد. ينظر: إيضاح المحصول، المازري، ص 479.

⁶ - خلاصة التّأصيل لعلم الجرح والتّعديل، الشّريف العوني، ص: 32، 33.

الحالة الثانية إذا كان المتكلم واحداً:

بعد التثبت من صدور الكلام عن نفس الإمام في راو واحد، علينا أن نأخذ بتطبيق بعض القواعد التي ذكرها المحدثون، قال السخاوي: «إذا كان من قائل واحد، كما يتفق لابن معين وغيره من أئمة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضاً بل نسيباً في أحدهما، أو ناشئاً عن تغير اجتهاد، وحينئذ لا ينضبط بأمر كلي، وإن قال بعض المتأخرين إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منها إن علم، وإلا وجب التوقف»¹، ويُفهم من كلام السخاوي:

- 1- أن الجمع بين القولين لا بد أن نبذل وسعاً كبيراً لتحقيقه.
 - 2- فنقبل فيه التجوز والتأويل أكثر من غيره².
 - 3- أو نأخذ بآخر الأقوال كما نفعل في النسخ إن علمنا القول المتأخر منهما، فلعلّ المزكي تغير اجتهاده فقال حكماً جديداً.
 - 4- أو نرجح بين القولين إذا لم نتمكن من الجمع أو معرفة المتأخر من القولين ونستعين بمجموعة من القرائن:
- ككثرة الناقلين لأحد القولين عن ذلك الإمام المزكي.
 - ترجيح ما نقله أوثق تلاميذ ذلك الإمام عنه وأعرفهم به وبأقواله وأحكامه.
 - ترجيح ما نقله آخر تلاميذ ذلك الإمام أخذاً عنه.
 - ترجيح ما يوافق من قوليه بقية الأئمة، خاصة إذا كانوا من أقرانه في العلم والطبقة.

¹ - فتح المغيث، السخاوي، ج 1، ص 288.

² - ينظر: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشريف العوني، ص 34.

5- فإن لم نتمكن من هذا كله؛ نتوقف عن العمل بهما جميعاً¹.

مراتب الجرح والتعديل وحكمها:

بعد أن رأينا أن الجرح والتعديل بدأ منذ زمن الرسول ﷺ، ثم تطور حتى أصبح علماً مكتمل الجوانب والأركان، ومن هذه الأركان الألفاظ والتعابير التي كان يستعملها المذكون والمجرحون في وصف الرواة، ولاكتمال شأن هذا العلم بدأت محاولات بعض المحدثين لضبط هذه الألفاظ وإعطائها مراتب للرواة يحتاجها دارس السنة.

ولعلّ أول من وصلنا كلامه في هذا التنظيم لمراتب الألفاظ هو الإمام الحافظ الجليل عبد الرحمن بن مهدي (198هـ) قال: «الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يُهم والغالب على حديثه الصّحة، فهذا لا يُترك حديثه، وآخر يُهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يُترك حديثه»².

وهذا التقسيم الثلاثي هو السائد عند نقاد تلك المرحلة، وكذلك فعل الإمام مسلم (261هـ)³، ولعلّ الذي أسس وقسّم هو سيد النقاد الإمام الكبير عبد الرحمن بن أبي حاتم (327هـ) في كتابه العظيم الجرح والتعديل، حيث جعل للتعديل أربع مراتب وللتجريح أربع كذلك، وأعطى أحكاماً لصاحب كلّ مرتبة فجاءت كلمة مؤسسة⁴، وكلّ من جاء بعد بني علي كلامه في شرح أو زاد مرتبة للتفصيل.

ثمّ جاء الإمام المتقن المغربي أبو علي الغساني الجبلي (498هـ)، فقال: «الناقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسابعة مختلف فيها، أمّا المقبولة فهي: أئمة الحديث

¹ - ينظر: خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشريف العوني، ص 35.

² - الكفاية، الخطيب، ص 143.

³ - مقدمة صحيح مسلم، مسلم، ج1 ص4-6.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص37 و38.

وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم ويُقبل انفرادهم، ودونهم في الحفظ والضبط لحقهم في بعض روايتهم وهُمّ وغلط، والغالب على حديثهم الصّحة، ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم. وطائفة جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية؛ وضح حديثها وثبت صدقها وقلّ وهمها، فهذه الطّبقة احتمل أهل الحديث الرّواية عنهم، وعلى هذه الطّبقات يدور نقل الحديث.

أمّا الثلاثة المتروكة فقد أسقطهم أهل المعرفة وهي: من وُسم بالكذب ووضع الحديث، ومن غلب عليه الغلط والوهم، وطائفة غلت في البدعة ودعت إليها وحرفت الرّوايات وزادت فيها ليحتجوا بها، والسّابعة المختلف فيها، قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يُتابعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون»¹.

ثمّ جاء الحافظ أبو عمرو بن الصّلاح (643هـ) فارتضى تقسيم ابن أبي حاتم وزاد بعض الألفاظ في المراتب²، وكذلك الحافظ الدّهبي (748هـ) فقد ذكر ألفاظا للمقبولين وألفاظا للمجروحين وزاد مرتبة في الجرح ونقص رتبة في التّعديل³، وكذلك الحافظ زين الدّين العراقي (806هـ) فزاد ألفاظا في بعض المراتب⁴، وجاء خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) فذكر في موضع ستّ مراتب للتّعديل وستّ للجرح، ولعلّها خاصّة بكتاب التّقريب له، وهي كالآتي:

مراتب التّعديل:

1- الصّحابة رضوان الله عليهم.

¹ - إكمال المعلم، القاضي عياض، ج1، ص92-94.

² - مقدمة ابن الصّلاح، ص: 242-246.

³ - ميزان الاعتدال، الدّهبي، ج1 ص4.

⁴ - شرح التّبصرة والتّدكرة، العراقي، ج 1، ص379.

2- من أُكِّد مدحه، إمّا بأفضل، كأوثق النَّاس، أو بتكرار الصِّفة لفظاً؛ أو معنى، كثقة ثقة، أو ثقة حافظ.

3- من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت أو عدل.

4- من قصر عن الثالثة قليلاً، كصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

5- من قصر عن الرابعة قليلاً، كصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهمل، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتَّجهم، مع بيان الدّاعية إلى البدعة من غيره.

6- من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث.

مراتب الجرح:

1- من روى عنه أكثر من واحد ولم يُوثق وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال.

2- من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضّعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

3- من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

4- من لم يوثق البتة، وضُعم مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث أو ساقط.

5- من اتَّهم بالكذب.

6- من أطلق عليه اسم الكذاب والوضّاع¹.

وله تقسيم آخر مختصر من هذا ذكره في النزّهة².

ثمّ جاء الحافظ السّخاوي فجعل المراتب ستّاً للتّعديل وستّاً للجرح وحذف مرتبة الصّحابة التي هي الأولى عند الحافظ ابن حجر، وجعل السّخاوي المرتبة الأخيرة للجرح هي ما كان بصيغة المبالغة كأكذب النّاس، وزاد ألفاظاً في الجرح والتّعديل، وشارك بعض معاني تلك الألفاظ³، وقد تبع المعاصرون التّقسيم السّداسي⁴، لأنّه تفصيل لبعض المراتب، وهذا الذي سأعمده في بحث كلّه.

تفسير اختلاف عدد المراتب: وهذه الاختلافات التي جاءت بتوسع في ذكر مراتب جديدة، إنّما جاءت على استقراء لكلام النّقاد في المتروكين والمجرحين وتقارب ألفاظهم، فجعلوا لهم هذا التّقسيم أو استحدثوا لها مراتب جديدة، حتى يسهل الحكم بها على الأحاديث، والجهابذة النّقاد إنّما جاؤوا بتلك التّقسيمات من باب الغالب على حديث فلان والحكم هذا نفسه جاء نتيجة لسير مروياته وحاله، بخلاف عصرنا هذا فإنّنا نأخذ الحكم جرحاً أو تعديلاً ونحكم من خلاله على الحديث ونبين له المرتبة بناء على مراتب الجرح والتّعديل، بل علينا أن نراعي تلك الاصطلاحات ومدلولاتها توسّعاً وتضييقاً، فلعلّها تكون في مرتبة واحدة إذا صدرت من إمامين في رجلين، وهذه المراتب إنّما جاءت للتّنبية وليس للحكم الفاصل والقاطع على مرويات أولئك الرّواة.

¹ - ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1، ص 24-25.

² - نزّهة النّظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص: 136.

³ - ينظر: فتح المغيث، السّخاوي، ج 2 ص 113.

⁴ - ينظر: منهج النّقاد، لنور الدّين عتر، ص: 109-113.

الحكم على مراتب الجرح والتعديل: والحكم العام الذي أقرّه المتأخرون والمعاصرون هو ما قاله السخاوي

1- مراتب التعديل: قال الإمام السخاوي «ثمّ إن الحكم في أهل هذه المراتب: الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأمّا التي بعدها فإنّه لا يحتجّ بأحد من أهلها، لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر، وأمّا السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم»¹.

وقال الدكتور عتر: «وهو موافق لما قاله ابن أبي حاتم وأقرّه ابن الصّلاح في أحكام التّقسيم لمراتب التعديل، وهذا اتفاق منهم على أنّ كلمة صدوق لا يحتجّ بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار والنّظر ليُعلم هل يضبط الحديث أو لا. وذلك يردّ ما زعمه بعض النّاس من أن من قيلت فيه يكون حديثه حجة من الحسن لذاته، دون أن يقيده بأن ينظر فيه»².

2- مراتب الجرح: وقال السخاوي في مراتب الجرح «الحكم في المراتب الأربع الأولى، أنّه لا يُحتجّ بواحد من أهلها ولا يُستشهد به، ولا يعتبر به... وما عدا الأربع يخرج حديثه للاعتبار»³.

¹ - فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص121.

² - منهج النّقد، لنور الدّين عتر، ص 111.

³ - فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص129.

خلاصة المبحث:

بعد الإطالة السريعة على المسائل المهمة في علم الجرح والتعديل تبين لي أنّ الجرح والتعديل علم منضبط، سواء في مناهجه أو قواعده، استمد مشروعيته من القرآن والسنة وذلك بمباشرة النبي ﷺ له وعمل الصحابة والتابعين والعلماء عبر العصور حتى جاوز عدد المشهورين بالحكم جرحاً وتعديلاً الألف، ودعت الحاجة إليه لصيانة الدين من الكذب والتحريف، ولحماية الشريعة من الدخيل، فلم يخلُ عصر من نقاد تكلّموا جرحاً وتعديلاً، بعيداً عن التأثير بالأهواء والمذاهب والأفكار، واكتمل صرحه في القرن الثالث الهجري. ورغم ذلك وقع خلاف بين علماء الجرح والتعديل في الحكم على الرواة وذلك لأسباب بشرية، كسعة اطلاع المتكلّم في الرجال، أو لطبيعة هذا العلم، لأنّه اجتهادي، سواء كان الاختلاف من متكلّم واحد أو من عدّة متكلّمين، لكن سرعان ما وضع علماء الحديث قواعد تضيق الخلاف لأدنى حدّ ممكن، كتراجع أو تغيير اجتهاد المتكلّم بالنظر لآخر أقواله أو نقل آخر تلاميذه، أو بحالة صدور الكلام هل على إطلاقه؟ أم مقارنة؟ أم ردّة فعل؟ أم نسبة لشيخ أو بلد أو زمن؟ أو نقل قوله بالمعنى أو تشابحت الأسماء، مع التثبت قبل ذلك أنّ هذا الحكم ثابت في هذا الراوي من ذاك الشيخ، وأنّ للجرح والتعديل مراتب بدأت بثلاث وانتهت باثنتي عشرة، زيادة في التفصيل، مع حكم حديث كلّ راوٍ في تلك المرتبة.

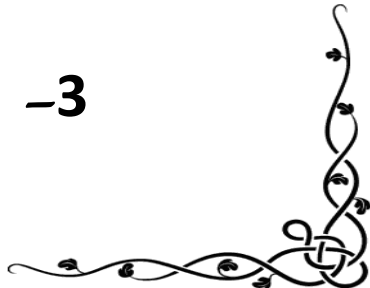
المبحث الثاني: عصر الإمام أبي العرب

محمد بن أحمد التميمي القيرواني

1- الحالة السياسيّة.

2- الحالة الاجتماعيّة.

3- الحالة العلميّة.



المبحث الثاني: عصر الإمام أبي العرب القيرواني:

سأتناول في هذا المبحث ثلاث نقاط مهمة لها علاقة وطيدة بفكر الإمام أبي العرب محمد بن أحمد القيرواني، بداية بالحالة السياسيّة التي كان لها تأثير قوي واضح في إحداث صراع كبير بين علماء المالكيّة من جهة وبين علماء الحنفيّة من جهة أخرى حيث تبنّى الحنفيّة فكر المعتزلة وكانوا قضاة ممّا جعلهم يفرضون فكرهم على العامّة والخاصّة ممّا ترتب عنه سجن العلماء كالإمام سحنون وغيره، ثمّ لما جاء العبيديّون عاثوا في الأرض فسادا فقتلوا وهجّروا ومنعوا حرية الفكر، ممّا جعل من أبي العرب قائدا في ثورة ضدّ العبيدين، والحالة الاجتماعيّة التي تعكس الصّورة الحقيقيّة للمجتمع الذي كان يعيشه هذا العلم والأعراف والتقاليد وكيفيّة مساهمتها في التّكوين العلمي، والحالة العلميّة التي نتعرّف من خلالها على أهمّ المناهج التّعليميّة وأهمّ المذاهب الفقهيّة والفرق الإسلاميّة المنتشرة في عصره، والعلاقات التي كانت تربط هذه المذاهب والفرق، فلعلّها تكون تفسيراً لبعض تصرّفات الإمام أبي العرب جرحاً وتعديلاً فالإنسان ابن بيئته ومن الصّعب التّجرّد إلا لمنصف كبير برّاه الله تعالى من التّعصب.

أولاً: الأوضاع السياسيّة.

الدّراسة لجوانب النّشاط الإنساني المتعدد لها ارتباط ببعضها، فالحياة البشريّة شديدة التّأثير في بعضها، ومن هنا كان لزاماً على الباحث أن يدرسها حتى يصل إلى نتائج علميّة موثوقة مبنية على دراسة متكاملة، لكن ليس من السّهل والمقدور عليه التّطرق إلى جميع الأوضاع وجزئياتها خلال فترة عيش الإمام أبي العرب ممّا سبقها وله تأثير على زمنه، فهي أيام حبلى بالأحداث كما هي مفصلة مبنية في كتب التّواريخ كالكمال في التّاريخ لابن الأثير¹، ولهذا

¹ - الكمال في التّاريخ، ابن الأثير، ج 11، ص 271-274.

سأركز على ما يحقق الغرض من هذا التمهيد وهو بيان العصر الذي عاش فيه الإمام أبو العرب، والظروف التي مرّ بها دون الإخلال بأساسيات كلّ وضع.

1- دولة الأغالبة (184هـ-296هـ): كان مظهر الحركة الاستقلالية في تونس يتمثل في قيام إمارة الأغالبة الذين حكموا تونس سنة مائة وأربع وثمانين (184هـ)، حين ولي الخليفة هارون الرشيد إبراهيم بن الأغلب على منطقة تونس بحيث يُعتبر أميراً مستقلاً تحت ظلّ الخلافة العباسية، ثمّ ظلّ أبناء إبراهيم يتوارثون الحكم بعده معترفين بالسلطان الاسمي للخليفة العباسي، وظلت الحركة الاستقلالية في عهد الأغالبة حتى 296هـ.

بداية التأسيس: وقد ذكر ابن الأثير أنّ إبراهيم بن الأغلب كان بولاية الزّاب¹ سنة 180 هـ وأنّه لطف هرثمة بن أعين² وقدم له الهدايا فولّاه ناحية الزّاب، وكانت بلاد الزّاب منزل الكثير من التّميميين قوم ورهط بني الأغلب فكانت سندا قويا لإبراهيم بن الأغلب فيما بعد³.

وعندما خلع الرشيد هرثمة بن أعين من ولاية إفريقية بدأ إبراهيم بن الأغلب يتطلع إليها بشغف، وهناك ظروف وأسباب مهدت له الطّريق للوصول إلى هذه الولاية، فمنها أنّ الوالي محمّد بن مقاتل العكي⁴ أساء معاملة جنده وقطع عنهم رواتبهم، فثاروا عليه وناصبوه العداء،

¹ - وهي منطقة واسعة، قال اليعقوبي: «ومدينة الزاب العظمى طينة... حولها قوم من البربر من هواره بجبل جليل يقال له: أوراس يقع عليه الثّلاج». ينظر: البلدان، لليعقوبي، ص: 190، و قال ياقوت الحموي: «قال السّلفي: سمعت الأصمّ المنورقي يقول: الزاب الكبير منه بسكرة وتوزر وقسنطينية وطولقة وقفصة ونغراوة ونفطة وبادس... كورة عظيمة ونهر جرّار بأرض المغرب على البرّ الأعظم عليه بلاد واسعة وقرى متواطئة بين تلمسان وسجلماسة» ينظر: معجم البلدان، للحموي، ج3 ص124.

2 - هو أحد أمراء الرشيد و قواده، ولّاه الرشيد إمرة مصر سنة 178هـ وفي نفس السنة عزله عن مصر وولّاه القيروان واستغنى منها ولايتها سنة 181هـ. ينظر: التّحجيم الزّاهرة، يوسف بن ثغري أبو المحاسن، ج2 ص90.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ج2 ص90.

4 - رضيع الرشيد، ولّاه إفريقية سنة 181هـ، ينظر التّحجيم الزّاهرة، يوسف بن ثغري أبو المحاسن ج2 ص103.

إلى جانب انقلاب أهل القيروان عليه نتيجة علاقته مع البيزنطيين في صقلية، فقد قيل إنه لطفهم عن طريق إرسال النحاس والسلاح والجلود والهدايا الثمينة إليهم.

قيام الدولة ودورها: استطاع إبراهيم بن الأغلب أن يوطد الحكم في أسرته، وأن يقضي على الثورات التي قامت في إقليمه، كما أوقف طموح الأدارسة حتى عقد معهم اتفاقاً على أن يكف كل منهما عن الآخر في ناحيته، ويقول عنه ابن عذاري: «وكان كريم الأخلاق والأفعال، من أجود الناس وأرفقهم بالرعية مع دين واجتناب للظلم»¹.

وقد انعكس استقرار الأوضاع السياسية الداخلية على طموح الدولة الأغلبية بزيادة بسطتها على مزيد من الأراضي، بل وإحياء فريضة الجهاد التي توقفت ردحا من الزمن في تلك الجهات، فأرسل السرايا إلى مختلف البلدان مثل مدينة شرقوسة ومالطة وقد وجه المسلمون حملاتهم البحرية إلى صقلية منذ ولاية معاوية بن حديج²، ففتحت أكثر مدن صقلية³ على يد العالم المجاهد أسد بن الفرات عام 212هـ، وتأخر فتح ما تبقى من مدنها حتى عام 264هـ.

ازدهرت الحياة الاقتصادية في إفريقية ازدهاراً كبيراً لم تشهده منذ القرن الثالث الميلادي، كما ازدهرت التجارة وبخاصة في القيروان ويصف الإدريسي نمو القيروان ورخائها بقوله: «أمّ الأمصار وقاعدة الأقطار»⁴.

آثار دولة الأغلبية: وقد اهتم الأغلبية بالعمارة في تونس، وأهم آثارهم مسجد القيروان العظيم الذي اختطه عقبة بن نافع سنة 50هـ أولاً، وزاد فيه الأغلبية زيادة عظيمة، وكذلك

¹ - البيان المغرب، ابن عذاري، ج1 ص112.

² - معاوية بن حديج بن جفنة السكوني وقيل الخولاني، وقيل الكندي، وقيل التّجّبي (52هـ)، اختلف في صحبته بيسير ينظر: الإصابة في معرفة الصحابة، ابن حجر، ج6، ص117.

³ من جزائر بحر المغرب مقابل إفريقية، وهي حصية، كثيرة البلدان والقرى والأمصار، ينظر: "معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج3، ص416.

⁴ - العالم الإسلامي في العصر العباسي، حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشّريف، ص419.

جامع الزيتونة بتونس والذي أسّسه عبيد الله بن الحبحاب في عام 114هـ، وكذلك مسجد سوسة وسورها ورباطها المشهور، كما بنوا مدينة العباسية ومدينة رقادة، فكان عهد الأغالبة عهد عمران ورخاء في تونس¹.

وقد ظلت الدولة الأغلبية تؤدي دورها الذي اضطلعت به في هذا الطرف الغربي حتى نجحت الدولة الفاطمية في المغرب في إزاحتها عن الحكم وامتدت إلى تونس فأسقطت هذه الدولة سنة 296هـ.

أشهر أمراء دولة الأغالبة: وقد تعاقب على عرش هذه الدولة العظيمة أحد عشر أميراً، أكثرهم اشتهر بحسن السيرة والتدبير لأُمور البلاد.

أولهم إبراهيم بن الأغلب التميمي (184-192هـ)، ثم عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب (192-201هـ)، ثم زيادة الله الأول بن إبراهيم بن الأغلب (201-223هـ). وآخرهم زيادة الله الثالث بن عبد الله الثاني بن إبراهيم الثاني أحمد (290-296هـ).

2- الدولة العبيدية الشيعية (296-362هـ)²:

في موسم الحج من عام (279هـ) التقى أبو عبد الله الحسين بن أحمد الشيعي وكان ذا دهاء ومكر بطائفة من حجاج إفريقية البربر من أهل كُتامة، وأظهر لهم الحب لآل البيت والرغبة في نشر العلم، مما حدا بهؤلاء الكُتّامين إلى استضافته في ديارهم، فلم يلبث مدة حتى عظم أمره

¹ - المصدر نفسه ، ص420.

² ينظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج7 ص24-53، والبيان المغرب، ابن عذاري، ج1 ص149-228، وتاريخ شمال إفريقيا، عبد العزيز التّعلي، ص309-319، ومرحلة التّشيع في الغرب العربي، محمد الحاجري، ص:5-15، والخلافة الفاطمية بالمغرب التاريخ السياسي والمؤسسات، فرحات الدّشراوي، ترجمة: حمادي السّاحلي، ص: 37-43.

واستفحل، ودعا للمعصوم من آل الرضا سليل آل البيت فيما يزعمون¹ كان مؤسس هذه الدولة الفاطمية أبو محمد عبيد الله المهدي الذي بنى مدينة المهدية باسمه على ساحل البحر وصيرها عاصمة ملكه سنة 308هـ.

وأمر بذكر اسمه على المنابر وأحضر الناس بالعنف والشدة ودعاهم إلى اعتناق مذهبهم الشيعي، فمن أجاب أحسن إليه ومن أبي حبس، فلم يدخل مذهبهم إلا بعض الناس وقتل كثير ممن لم يوافقوه على قولهم²، لكن علماء القيروان رفضوا انتحال نخلته والدعوة إليهم مثل: ما ورد عن جبلة بن حمود (297هـ)³، وهو موقف أغلب علماء القيروان⁴.

ومما تميزت به هذه المرحلة التاريخية أحداث جسام مرت على أهل السنة والجماعة من المالكية أثناء حكم العبيديين بسبب ما نفذ هؤلاء من أحكام الإعدام لأهل العلم وحفظته من مخالفيهم، وفي سنة 331هـ اشتدت الثورة وأمعنت في اضطهاد العلماء وتعذيبهم حيث إن بني عبيد أظهروا نخلتهم الشيعية علانية وأصدروا القرار بمنع تعليم أصول الشريعة على مذاهب السنة وأوقفوا شيوخ القيروان عن إلقاء دروسهم في جامع عقبة، وخاصة فيما يتعلق بالعقائد، واكتفى شيوخ المالكية والحنفية بلقاء تلاميذهم في بيوتهم ودكاكين حرفهم⁵.

وفي سنة 333هـ/334هـ، هاجم أبو يزيد القيرواني عاصمة العبيديين، وكاد أن يقضي على دولتهم وهي لا تزال في خطواتها الأولى وقد استمال إليه شيوخ القيروان من الفقهاء

¹ هناك خلاف قديم بين النسابة والمؤرخين في صحة نسب عبيد الله المهدي لآل البيت، وإن كانت جمهرة العلماء على الطعن فيه، ينظر: الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج7 ص24-30، وناظر الحنفاء، للمقريزي، ج1، ص15-35.

² - وهم في انتظاره كما سبق وإلى الإسماعلية نقلوا الخلافة من جعفر الصادق إلى ابنه إسماعيل ثم ساقوها في عقبه، فمنهم من انتهى بها إلى عبيد الله هذا المهدي وهم العبيديون، ولا يعرف لمحمد بن إسماعيل ولد اسمه عبيد الله... ينظر: تاريخ ابن خلدون، ج3، ص442،

³ - معالم الإيمان، الدباغ، ج2، ص273.

⁴ - المصدر نفسه، ج2، ص263-264.

⁵ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3، ص308.

والعلماء حيث شاركوه في هجومه على المهديّة سنة 333هـ، بيد أنّه خذلهم عندما تركهم وجها لوجه مع قوات العبيديين حيث استشهد منهم خمسة¹ وثمانون عالما وفقهيا زيادة على العامّة².

وتعاقب أربعة خلفاء على هذه الدولة قبل أن تنتقل إلى مصر، وهم:

- 1- المهدي عبيد الله بن عبد الله بن الحسين التقي (296-322هـ).
- 2- القائم بأمر الله مزار بن عبيد الله بن عبد الله (322-334هـ).
- 3- المنصور إسماعيل بن نزار بن عبيد الله (334-341هـ).
- 4- المعز لدين الله معد بن إسماعيل بن نزار (341-361هـ).

ثانيا: الحالة الاجتماعية: لما أسس المسلمون مدينة القيروان سنة 50هـ، على يد عقبة بن نافع، سكنها أولا العرب ومن أسلم من البربر، ثمّ توافدت إليها أجناس متعددة عبر القرون³.

أ. تركيبة السّكان: بناء على ما تقدم يمكن القول بأنّ المجتمع القيرواني يضمّ الأجناس الآتية:

- 1- العرب: وهم الذين جاءوا أولا مع عقبة، ثمّ من جاء بعد ذلك مع حسان بن النّعمان وغيرهما من القادة، ثمّ من جاء من بعدهم حتّى آخر القرن الثّاني، وهم

¹ - ينظر: رياض التّفوس، المالكي، ج2، ص292-299، و338-345، معالم الإيمان، الدّباغ، ج3، ص29-34، وترتيب المدارك، عياض، ج3، ص318-321.

² - معالم الإيمان، الدّباغ، ج3، ص34. الكامل في التّاريخ، ابن الأثير، ج8، ص428-434.

³ - معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج3، ص100.

الذين قاموا بالتدريس والتعليم ونشر الدعوة الإسلامية في ربوع القيروان كما كانت إدارة البلاد بأيديهم وهم من قبائل شتى¹.

2- البربر: سكان البلاد وقد كانوا معروفين بهذا الاسم قبل اعتناقهم الإسلام وكانوا أول الأمر يشاركون في الانتفاضات ضد الحكم العربي ثم أقبلوا على اعتناق الإسلام وتلقي العلم الشرعي بعد أن تبينوا محاسنه ونعموا بعدل الفاتحين المسلمين، وقد شاع في الشمال الإفريقي التصاهر بينهم وبين العرب، وأدى ذلك إلى التمازج وتقوية الروابط الاجتماعية بين العنصرين، وهومن أهم أسباب استقرار الإسلام لدى البربر².

3- الفئات الأخرى: وهم الصقلية³، والسودان⁴، وعجم الروم، وقد كان أكثرهم من الرقيق أو الجنود، وكانت لبلاد سجلماسة⁵ وبلاد السودان علاقات اجتماعية وثيقة مع سكان المغرب العربي⁶.

¹ - ينظر: مدرسة الحديث بالقيروان، حسين شواط، ج1، ص111.

² - ينظر: فتوح مصر والمغرب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، ص229-232.

³ - الصقلية: جيل حمر الألوان صُهب الشعور يتاخمون بلاد الخزر في أعالي جبال الروم، وقيل للرجل الأحمر صقلاب على التشبيه بألوان الصقلية، وقيل بلاد بين بُلغار وقسطنطينية، واحدهم صقلي، وقال ابن الكلبي: ومن أبناء يافث بن نوح عليه السلام، يونان والصقلب والعبدن وبرجان وجرزان وفارس والروم فيما بين هؤلاء والمغرب، ينظر: معجم البلدان، للحموي، ج3، ص416.

⁴ - السودان في اللغة عن جمع الجمع لكلمة أسود، ودلالاتها السياسية تطلق على الأرض التي تقع في جنوب مصر وتتضمن القطاع الأعظم من حوض النيل الأوسط، لم يشتهر كدولة إلا في فجر القرن العشرين، ومع البداية، المبكرة لنظام الحكم الثنائي المشترك بين مصر وبريطانيا في سنة 1899م، ينظر: كتاب السودان دراسة جغرافية للدكتور صلاح الدين علي الشامي ص 14-15.

⁵ - سِجْلَمَاسَة: بكسر أوله وثانيه، وسكون اللام، وبعد الألف سين مهملة: مدينة في جنوبي المغرب في طرف بلاد السودان: بينها وبين فاس عشرة أيام تلقاء الجنوب ... ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، ج3، ص192.

⁶ - الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ج8، ص422-424.

4- اليهود والنصارى: لقد وجدت الديانتان في الشمال الإفريقي قبل الإسلام ولكن لم يكثر انتشارهما بين البربر¹.

ب. علاقة المغرب بالشرق والأندلس: كانت له مع المشرق العربي علاقات قويّة عملت على تقويتها العقيدة الإسلامية، ولا أدلّ على ذلك ممّا قيل من أنّ إمام دار الهجرة عرض على ابن غانم العالم التونسي تزويجه ابنته².

وكانت للمغرب علاقات أخويّة مع بلاد الأندلس كذلك، وتظهر في القوافل التجاريّة والرحلات العلميّة التي كانت بينهما، وكان ممّا حافظ على استمراريتها وحدة العقيدة السنيّة، والمدرسة الفقهية المالكيّة.

ت. المرأة المغاربيّة: كانت لها مساهمات دعوية، حيث نالت حظا وافرا من العلم، فقد كانت للبنات كتاتيب خاصّة بهن لأنّ الإمام سحنون كره اختلاطهن بالغلّمان، كما أنّ المحدث عيسى بن مسكين (295هـ) قد خصّص فترة ما بعد العصر لتدريس بناته وبنات أخيه³.

ث. علاقة الأمراء بالمجتمع: قال أبو بكر المالكي: «أنّ الأمراء الأغلبة كانوا يأتون جامع القيروان ليلة نصف شعبان، وليلة نصف رمضان ويعطون من الصّدقات الكثير... فيزورون دور الزّهاد والعلماء، والكتاتيب والمحارس والدمنة وهي مستشفى القيروان فيوزعون عليهم

¹ - فالنصرانية دخلت حوالي القرن الثالث الميلادي في الدّولة الرومانية، أمّا اليهودية دخلت مع الجالية اليهودية إلى إفريقيّة بعد حراب بيت المقدس في القرن الثّاني الميلادي، ينظر: رياض التّفوس، المالكي، ج1، ص193.

² - معالم الإيمان، الدّباغ، ج1، ص304.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3، ص227.

الأموال والعطايا الجسيمة»¹، وكان لمثل هذه المظاهر أثر في النفوس؛ بتقوية أواصر المحبة بين المجتمع.

قد كان المجتمع القيرواني نظيفاً، فقد قطع القاضي ابن طالب الملاهي، وقد عرف المجتمع القيرواني تكافلاً كبيراً وتضامناً بين أفرادها، مثل ما فعله البهلول بن راشد عندما أخذ من أحد أصحابه مائة دينار ليحج بها وكان قد سبق له أن حج حجة الإسلام، فترجع عن أداء الحج وقام بتوزيع المائة دينار على المحتاجين². أمّا بخصوص دولة العبيدين، فقد ورثت الأنظمة والأجناس المتعددة اجتماعياً من دولة الأغالبة، فما غيرت إلا في الأعراف التي تخدم فكرها الغريب، أوفي التحالفات السياسية، أو معاملة المعارضين بقسوة.

ج. طبقات المجتمع.

1- طبقة الأمراء: كان أمراء الدولة الأغلبية عموماً قريين من المجتمع القيرواني في كثير من مظاهره ماعدا ما يميزهم كأمراء أوفي بعض الفترات العصبية، أمّا العبيديون فقد ملكوا قصور وفنادق وحمامات، وبسطوا حالة من القداسة والعظمة على أنفسهم، وأنفقوا ببذخ على بناء حاضرة لهم، وقد أظهر عبيد الله المهدي أنه الحكم المطلق³، وعقدوا مجالس الشعر لمدحهم⁴ والمناظرة لإفحام خصمهم ثم توسعوا في العلوم الأخرى⁵، وقد خصصوا لأنفسهم وحاشيتهم أطباء مداومين على خدمتهم في قصورهم⁶، وكان من

¹ - رياض النفوس، المالكي، ج2، ص75.

² - معالم الإيمان، الدّباغ، ج1، ص272.

³ - المجالس والمسائرات، القاضي النّعمان، ص476.

⁴ - افتتاح الدّعوة، القاضي النّعمان، ص239.

⁵ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج2، ص204.

⁶ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج23، ص625.

بذخهم أن يوضع لهم السرير¹ ومعه المظلة²، وكان للأناقة في لباسهم لكل يوم لون ولكل مناسبة لباسها الخاص بها³، بل وصل بهم الحال لكسوة دوابهم⁴.

2- **طبقة الجند:** قوة الجيش من قوة الدولة لذلك اهتم الأغلبة بذلك فورثوا جيشا وساهموا في تقويته وإعادة بناءه وكان له دور في الفتوحات وحماية البلاد، وأما العبيديون فكان الجيش للحفاظ على كيانهم السياسي ومصالحهم، وبدأت نواة الجيش العبيدي تتشكل من قبيلة كتامة الذين قبلوا دعوة أبي عبيد الله⁵. حتى بلغ عدد عدد الجيش ثلاثمائة ألف⁶ وأنشأ المهدي له ديوانا خاصا بالجيش⁷.

3- **عناصر الجيش:** يتكون جيش الأغلبة من العرب والبربر وبعض العناصر الأخرى، وأما جيش العبيدين فيتكون من الكتامية والصنهاجية⁸، والصقالبة كمرتزقة، لكنهم أصبحوا أصحاب نفوذ كبير⁹، والرومانين لصناعة الأسلحة¹⁰، والسودانيين لتعذيب

¹ - المسالك والممالك، ابن خرداذبة، ص 130.

² - المقدمة، ابن خلدون، ص 816.

³ - البيان المغرب، ابن عذارى، ج 1، ص 158.

⁴ - تاريخ الخلفاء الفاطميين، الداعي إدريس القرشي، ج 5 ص 256.

⁵ - افتتاح الدعوة، القاضي النعمان، ص 100.

⁶ - المصدر نفسه، ص 118.

⁷ - المصدر نفسه، ص 304.

⁸ - تاريخ ابن خلدون، ج 6، ص 153، نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب التويري، ج 24، ص 159.

⁹ - البيان المغرب، ابن عذارى، ج 1، ص 193.

¹⁰ - العبر في خبر من غير، الذهبي، ج 3، ص 16، الأعلام، الزركلي، ج 2، ص 146.

المخالفين¹، وكانت للجيش الرّواتب الكبيرة²، والمكنة من الحصول على إقطاعات³ إقطاعات³ والإغراء بالمناصب⁴ والمنح والعلاوات⁵.

4- طبقة التجار: نظّم الأغلبة التجارة فازدهرت في عصرهم الدولة حتّى أصبحت قبلّة المشرق والمغرب، وكانت متاحة لكلّ النّاس⁶، وأمّا في عهد دولة العبيديين فقد نُظمت نُظمت الأسواق⁷، وتمتع التجار بحرية كبيرة ممّا شجع على زيادة النّشاط من المغرب والأندلس وبلاد السّودان وأوروبا، وكان اليهود أنشط التجار خاصّة في الذهب والرّقيق⁸، مقابل ضريبة الحوالي⁹، وكان للتّجار الكبار مكاسب كبيرة ممّا جعل حياتهم حياتهم أشبه بحياة التّرف والمجون¹⁰، أمّا التجار الصّغار فحالمهم مرهق من الضّرائب حتّى أرغموا على بيع محاصيلهم في مدينة المهديّة بأثمان زهيدة وكان ذلك على عهد الخليفة عبيد الله المهدي¹¹، كما أدت سياسة التّهب المنظم والاعتداء على التجار في

¹ - رياض النفوس، المالكي، ج2، ص63.

² - يُنظر: المؤنس، ابن أبي دينار، ص62.

³ - يُنظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، في تخطيط مدينة المهديّة، ج3، ص160.

⁴ - مكافئة الصنهاجيين، يُنظر: تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، ج6، ص154.

⁵ - يُنظر: المجالس والمسائرات، القاضي النعمان، ص531.

⁶ - العالم الإسلامي في العصر العباسي، حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشّريف، ص419.

⁷ - الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية، أحمد مختار العبادي، ص159.

⁸ - المسالك والممالك، ابن خرداذبة، ص20.

⁹ - يُنظر: نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب التّويري، ج8، ص242.

¹⁰ - صورة الأرض، ابن حوقل، ص77.

¹¹ - المجالس والمسائرات، القاضي النعمان، ص337.

أموالهم من قبل الجيش إلى وقوع ردّات أفعال كما حدث سنة 299هـ بالقيروان¹، وغيرها من الحوادث المشابهة² وكانت المرأة إلى جنب الرّجل في الأعمال التّجارية³.

5- طبقة العامّة: وهي مقابل طبقة الخاصّة، وكانوا في عهد الأغالبة أكثر احتراماً لتقارب فكرهم مع فكر ساسة الدّولة إلا في بعض الفترات التي لقي فيها العامّة والعلماء ضغطاً واططهاداً.⁴ وساءت حالة العامّة نهاية حاكم الأغالبة وكانت هذه مساعدة لأبي عبد الله الشّيعي⁵، حتى وصفهم القاضي النّعمان بقوله: «وخرج العمال إلى البلدان، ونادى فيها بالأمان، ويطلب أهل الدّعارة والفساد، فأنكاهم عقوبة، فسكنت الدّهماء وأمنت السّبل»⁶، ثمّ شدّد عليهم حتى وقعت ثورات ضده⁷، وكان وكان تصور العبيديين للعامّة يمثلّه قول زعيمهم: «وقد ابتلانا الله برعي الحمير الجهال...»⁸ واستمر الحال حتى حكم المنصور بالله الذي أقام عدّة أفعال تقرّبه من العامّة كختان ألف صبي قيرواني سنة ثلاثمائة وثلاثين (330هـ)⁹، وإعفاء الرّعية من الجباية سنة ثلاثمائة وخمس وثلاثين (335هـ)¹⁰.

¹ - البيان المغرب، ابن عذارى، ج1، ص162.

² - المصدر نفسه، ج1، ص169.

³ - رياض النّفوس، المالكي، ج2، ص50.

⁴ - ينظر: البيان المغرب، ابن عذارى، ج1، ص 92-149.

⁵ - الاتعاظ، للمقرئزي، ج1، ص62.

⁶ - الافتتاح، القاضي النّعمان، ص246.

⁷ - البيان المغرب، ابن عذارى، ج1، ص168.

⁸ - المجالس والمسائرات، النّعمان، ص396.

⁹ - أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ابن حماد، ص47.

¹⁰ - تاريخ الخلفاء الفاطميين، الدّاعي إدريس، ج5، ص195.

6- طبقة العبيد: اشتغلوا في الإدارة والجيش والخدمة في القصور، حتى جعل عبيد الله المهدي ديوانا لهم اسمه ديوان العطاء¹، ويتكون العبيد من:

أ- الصّقالبة: وكانوا أوفر حظا، حتى بلغ الصّقلي تولي القيادة للجيش باسم صاحب الجيش الأعظم².

ب- العبيد السّود: وتمكّنوا من وظائف إدارية وعسكرية مثل صندل³ رغم أنّ الوظائف الأساسية لهم هي حراسة القصور ومرافقة مواكب الخلفاء والأمراء وبعضهم تقديم الطّعام⁴.

ت- الرّوم: وكانوا لصناعة السّلاح وعمل الطراز للثياب الأميرية⁵، كما استغل العبيد كلّهم كلّهم بالبناء⁶.

مع اختصاص النّساء بالفنّ والغناء والأنس والمجون وتهيئة الطّعام والشراب⁷.

7- طبقة أهل الذمة: وقد تأثّروا وأثّروا في الجو العام، وكان لهم نشاط اقتصادي واجتماعي عموما وكانوا آمنين يجاورون المسلمين في مساكنهم⁸، وكان تجارهم يدفعون ضريبة

¹ - الافتتاح، القاضي النّعمان، ص304.

² - تاريخ الخلفاء، الدّاعي إدريس القرشي، ص85.

³ - سيرة الحاجب، جعفر بن علي اليماني، ص122.

⁴ - افتتاح الدّعوة، النّعمان، ص303، وسيرة الأستاذ جودر، ص146.

⁵ - المقدمة، ابن خلدون، ص817.

⁶ - المجالس والمسائرات، النّعمان، ص334.

⁷ - رياض النّفوس، المالكي، ج2، ص359.

⁸ - الحضارة الإسلاميّة في القرن الرّابع عشر الهجري، آدم متمر، ج1، ص81.

الحوالي¹، والجزية²، وكانت حالتهم كالمسلمين، ونفذ بعضهم إلى بلاط الخلفاء في وظيفة تطيب الخليفة³ وإعداد طعامه⁴.

ح. الطّعام: معرفة نوع الطّعام يعكس صورة الحياة والرفي الاجتماعي، فطعام أهل الحكم وحاشيتهم شهى متعدد الأطباق، وما يبقى من الموائد، يخرج به العبيد لبيعه أو التّصدق به⁵، أمّا العامّة فموائدهم حسب قدرة العائلة وكان فيها الحريرة أو العصيدة⁶، مع الفواكه وما تُزين به الموائد من الحلويات⁷.

خ. اللباس: كان لباس الحكّام بمظهر العظمة فكان لباسهم المبطنات⁸، والأقمصة والسراويل والجلاب⁹ المحلاة بالذهب والجوهر¹⁰، وعلى رؤوسهم العمام موشاة بالذهب، ومرات بدون الجلاب لكنّه من نفس جنس الثوب الملبوس، ومرات يضعون بقلانس¹¹، أمّا العامّة فيغلب عليهم محلي الصّنع: كالبرنس والجة الصّوفية¹²، أمّا النّساء فكن يلبسن النّقاب¹³.

¹ - الصورة، ابن حوقل، ص 72.

² - البيان المغرب، لابن عذارى، ج 1، ص 141.

³ - طبقات الأطباء والحكماء، ابن جليل، ص 87.

⁴ - سيرة الحاجب، جعفر اليماني، ص 108.

⁵ - المصدر نفسه، ص 108.

⁶ - العصيدة، ثريد من الخبز يطبخ مع السّكر أو العسل أو يضاف إليها السّمن، يُنظر: قاموس رد العامي إلى الفصيح، أحمد رضا، ص 386.

⁷ - رياض النفوس، المالكي، ج 2، ص 448.

⁸ - قماش رفيع يقطع أربعة أقمصة. يُنظر: ألفاظ الحضارة العباسية لطيبة صالح الشذر، ص 60.

⁹ - الجبة ضرب من مقطعات الثياب تُلبس، لسان العرب، ابن منظور، ج 1، ص 249.

¹⁰ - سيرة الأستاذ جوذر، ص 138، 139.

¹¹ - أخبار ملوك بني عبيد، ابن حماد، ص 46.

¹² - صورة الأرض، ابن حوقل، ص 99.

¹³ - المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، البكري، ص 18.

د. الاحتفالات:

- 1- الزّواج: مازالت العادات المتوارثة هي نفسها¹.
- 2- الختان: أصبح مظهرًا اجتماعيًا، فقد يُشرف الخليفة على ختان الصّبيان من أبناء الفقراء وكانت تُقدم فيه الجوائز²، وخاصّة الختان الجماعي الذي كان منتشرًا.
- 3- الأعياد الدّينية: يحتفل الأغلبية والعبيديون بعيدي الفطر والأضحى، فيقيمون الصّلاة في المساجد ويعدّون لذلك موائد الطّعام يدعون لها الخاصّة والعامة ويوزعون الهبات والهدايا والأضاحي على الفقراء³، وكان العبيديون يستغلون فرصة العيد لاستمالة العلماء فرما بعثوا إليهم كباش الأضحية، كما كانوا يفعلون مع الفقيه سعدون بن أحمد الخولاني⁴ فيوزعها على الفقراء والمساكين⁵.

¹ - رياض النفوس، المالكي، ج2، ص 211، المجالس والمسائرات، النّعمان، ص544.

² - الحضارة الإسلامية، آدم متز، ج2، ص201.

³ - الحلة السّيرا، لابن الآبار، ج2، ص391، وتاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، الدّاعي إدريس، ج 5، ص248.

⁴ - أبو عثمان سعدون أحمد (325هـ) من سكان المنستير أدرك سحنونا ولم يسمع منه كان عظيم القدر، شهير الدّكر كان يجتمع له أربعة آلاف للحراسة. يُنظر: شجرة النّور الزّكية، محمد بن محمد مخلوف، ص82، وتاريخ الإسلام، الدّهي، ج7، ص509.

⁵ - رياض النفوس، المالكي، ج2، ص260.

ثالثا الحالة العلميّة:

ونظرا لدخول الصّحابة لمدينة القيروان، ولحسن طويتهم ودعائهم بالخير والبركة لها، والكرامات التي ارتبطت بتأسيسها، وكونها منطلق جيوش الفتح، وقاعدة الدّعوة إلى الله في الغرب الإسلامي، بالإضافة إلى كثرة مَن دخلها من العُباد والصّلحاء والمُحدثين والمجاهدين الحاملين للنّور؛ أصبحت مدينة القيروان مدينة جليّة مباركة، لها مكانة ساميّة في نفوس المسلمين حاضرة وبادية، وسرعان ما غدت عاصمة المغرب السّياسيّة والعلميّة والدّينيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.

فقد نقلت لنا كتب التّراجم ما يثلج الصّدر من عناية العلماء القيروانيين بالعلوم العقليّة لظهور الفرق في عصرهم وإعجاب الناس ببعضهم ممّا دفع بالعلماء القرويين إلى التّسلح بالعلوم العقليّة، ومناقشة أصحاب الفرق الأخرى بها، وسأبدأ بالحديث عن الفرق الكلاميّة.

الخوارج: ظهرت هذه الفرقة إثر التّحكيم الذي وقع بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، ثمّ تطورا فانقسموا إلى عشرين فرقة¹، وقد ساعد على ظهور النّزعة الخارجيّة في المغرب ما تعرّض له البربر المسلمون من ظلم بعض العمّال في عصر الولاة، فوجدوا في تعاليم الخوارج سندا للخروج على الحكام، قال السّلاوي: «بسبب ما كانوا يعانون منه من وطأة الخلافة القرشيّة وجور بعض عمالها، فلقنهم أهل البدع أنّ الخلافة لا يشترط فيها القرشيّة، وأروهم ما هم عليه من التّصلب في دينهم فظهر للبربر ببداء الرّأي أنّ ذلك هو عين التّقوى المأمور بها شرعا»²، واستمر دعائهم في إلقاء دروسهم في جامع القيروان إلى أن منعهم سحنون سنة 234هـ، ومن أكبر علمائهم محمد بن أفلح (281هـ) الذي ألف أربعين كتابا في الاستطاعة لم يبق منها إلا

¹ - ينظر مثلا طبقات الحشني، ص: 220، ومدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ج1 ص 96.

² - الاستقصاء، أحمد السّلاوي، ج1 ص 136-137.

رسالة في خلق القرآن¹، وأبو خزر الحامي (380هـ) صاحب كتاب الرد على جميع المخالفين²، ومن زعمائهم: أبو يزيد صاحب الثورة الشهيرة ضدّ العبيدين، وقد حضره أبو العرب، وقد قام بمنكرات، وتكاد المصادر تجمع على أنّ أول داعية لهم بالقيروان هو عكرمة مولى ابن عباس³، وإن كان أبو العرب لم يقبل هذا الزعم، وهذا يدلّ على معرفته بحال عكرمة⁴، الذي دخلها في مطلع القرن الثاني ودرّس بجامع القيروان، واتصل به بعض رؤساء القبائل خفية، ومن أشهرهم ميسرة المطّفي الذي تزعم بعد ذلك، وهو الذي أعطى إشارة الانطلاق لثورات البربر بقيادته.

ومن الجدير بالذكر أنّ العلماء في هذه المرحلة كانوا يكرهون الجدل إلا لضرورة⁵، فلم يكونوا يلجأون إلى أسلوب الجدل، وأحجموا عن المناظرة بالأساليب الجدلية والخوض في المسائل العقائدية اقتداءً بسلف الأمة⁶، ولذلك لم يدخل علماء القيروان في مجادلات مع الخوارج غالباً، فقد كتب عبد الله بن فروخ إلى الإمام مالك: «إنّ بلدنا كثير البدع، وإنّه ألف كلاماً في الردّ عليهم، فنهاه الإمام مالك عن ذلك»⁷. وقد تمثّلت مقاومتهم لأهل البدع عموماً

¹ - المدارس الكلامية، د. عبد المجيد بن حمدة، ص 146.

² - المرجع نفسه، ص 144.

³ - ورياض النفوس، المالكي، ج 1، ص 146، ومدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ج 1، ص 49، والخوارج في بلاد المغرب، محمود إسماعيل عبد الرزاق، ص 46.

⁴ - ينظر: إكمال التهذيب، لمغلطاي، ج 9، ص 256.

⁵ - وصف الزبيدي أبا عثمان بن الحداد بقوله: «وكان الجدُّ أغلبَ الفنون عليه، وكان دقيق النظر جداً، ثابت الحجّة، شديد المعارضة، حاضر الجواب صحيح الخاطر» ينظر: طبقات التّحويين واللّغويين، للزبيدي، ص 239، ومن أشهرها مناظراته مع العبيدين، ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج 2، ص 57، كذلك غيره من علماء القيروان.

⁶ - المسائل الكلامية، د. عبد المجيد بن حمدة، ص 10 و 41.

⁷ - رياض النفوس، المالكي، ج 1، ص 177.

ومنهم الخوارج في المقاطعة حتى السّلام فلا يلقونه عليهم¹، ولا يرّدونه، ولا يجالسونهم ولا يخالطونهم²، وينبذون من يجالسهم، ولا يمشون في جنازة من مات منهم، وقلّدهم العامّة في ذلك، واشتدوا على أهل البدع³.

المرجئة: الإرجاء على معنيين:

-أحدهما الإمهال: قال تعالى: ﴿قَالُوا أَزِجُّهُ وَآخَاهُ﴾ الأعراف: ١١١، أي أمهله وأخاه.

-الثاني إعطاء الرّجاء: أمّا إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنّهم كانوا يؤخرون العمل عن النّية والعقد، وأمّا بالمعنى الثاني فظاهر، لأنّهم كانوا يقولون لا يضّرّ مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة⁴.

وقيل الإرجاء تأخير صاحب الكبيرة إلى القيامة فلا يقضي عليه بحكم ما في الدّنيا من كونه من أهل الجنّة، أو من أهل النّار، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان وقيل الإرجاء تأخير علي عليه السلام عن الدّرجة الأولى إلى الرابعة، فعلى هذا المرجئة والشّيعية فرقتان متقابلتان⁵.

والمرجئة هم الذين يؤخرون العمل عن الإيمان⁶، فالإيمان عندهم مجرد الإقرار، ولم يعرف يعرف لهذه الفرقة بالقيروان مصنّفات، غير أنّ وجود تصنيف في الرّد عليها من قبل العلماء السّنيين حيث ألف يحيى بن عمر (289هـ)، كتاب الرّد على المرجئة⁷، وكتاب الرّد على

1 - قال أبو العرب في ترجمة عبد الله بن عبيد الله الفهري: «وكان ثقة مبائنا لأهل الأهواء، لا يسلم على أحد منهم»، طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص123.

2 - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب ص54، والأمثلة كثيرة.

3 - المصدر نفسه، ص34،

4 - الملل والنحل، الشّهستاني، ج1، ص137.

5 - المصدر نفسه، ج1، ص137.

6 - شرح العقيدة الطحاوية أبو العزّ الدمشقي، ج2، ص462.

7 - ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3، ص234-236.

الشكوكية¹، كما أنّ يحيى بن سلام (ت200هـ) قد رمى بالإرجاء خطأً، فأقسم أنّه ما عبد الله على شيء من الإرجاء قط، وقد ظهرت بعد ذلك براءته، وتولّاهما أبو العرب².

المعتزلة: قد عرفتها القيروان منذ النصف الأول من القرن الثاني في عهد الأغالبة الذين كانوا يمدونها بالسّلطان والسّيف، وقد شهدت إفريقية ما عرف في علم الكلام في قضية القول بخلق القرآن، والتّي ذهب ضحيتها علماء كثيرون، وبلغت أصداء هذه المحنة مدينة القيروان من ذلك أنّ سحنونا سئل: يقولون أنّ أسدا قال بخلق القرآن فقال: والله ما قاله³.

وكان أبو العرب على علم تامّ بهذه الحكايات، وبأصول هذه الفرقة ومن ينتسب إليها ممّن هو بريء منها⁴.

وقال الدّباغ: «وقد امتحن أهل القيروان بالقول بخلق القرآن في زمن الوثائق، وعزم محمد بن الأغلب على قتل محمد بن سعيد، فمزالوا على اعتقاد أهل السّنة وصبروا على الأذى في دين الله وما زادهم إلا يقينا وبصيرة في دينهم»⁵.

العبيديون: في عهد الدّولة العبيدية اكتظت حلقات الجدل واشتدت المناظرات وحمي وطيسها بين أهل السّنة والرّوافض، وكان أغلب مواضيعها يدور حول أفضلية عليّ على غيره من الخلفاء الرّاشدين، وأحقّهم بالخلافة وقد ألحّ الحكام الرّوافض على الجماهير من أجل إدخالهم في الغلو⁶ الغلو⁶ الشّيعي ولا أدلّ على ذلك من الحوار الساخن في أول جمعة صلاها عبيد الله المهدي

¹ - المصدر السابق، ج 3، ص236.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص37.

³ - ترتيب المدارك، عياض، ج2، ص473.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص82.

⁵ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج1، ص25، وترتيب المدارك، عياض، ج 2، ص609-610.

⁶ - ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج3، ص91.

بالقيروان وقتله لشيخين فاضلين من شيوخ أهل القيروان سنة مائتين وسبع وتسعين هجرية (297هـ)، من قبل عبيد الله المهدي وهما ابن البرذون¹ وابن هذيل² ويذكر الدّباغ سبب قتل ابن البرذون أنّه كان يقول: «كان علي بن أبي طالب عليه السلام يقيم الحدود بين يدي عمر بن الخطاب عليه السلام، ويعينه على أموره، فلوم يكن عنده إمام هُدي، مُستحقاً للتّقديمة ما فعل ما فعل»³.

وكان من أشدّ علماء القيروان على الشّعبة جيلة بن جمود وأبو الفضل الممسي وربيعة القطان وأبو إسحاق السّبائي وكان من أقواهم حجة أبو عثمان سعيد بن الحداد وأبو محمد بن التّبّان وقد ذكر أرباب التّراجم نصوص مناظرات ابن الحداد وابن التّبّان، وهي مناظرات اتسمت بدقة التعبير وقوة الحجّة وعمق الإيمان، وذكر الخشني في طبقاته أنّ مجالس ابن الحداد مع الرّافضة أربعون مجلساً لم يصلنا منها إلا أربعة⁴.

ولم يزل علماء القيروان يناظرون على مذهب أهل السنّة ويرون ذلك من أعظم الجهاد حتّى ضعفت شوكة أهل البدع والأهواء، وردّ الله كيدهم في نحورهم.

ازدهار العلوم المختلفة بالقيروان: لقد ازدهرت كثير من العلوم في عهد الأغلبية كغيرها من دول الخلافة الإسلاميّة، وكذلك بعضها في عهد العبيديين.

¹ - هو أبو إسحاق الرّضي الشّهيد المعروف بابن البرذون، سمع من رجال سحنون كعيسى بن مسكين ويحيى بن عمر وكان فقيهاً يذهب بن الحداد في مناظرة الرّوافض ضربه القاضي الصّديني الذي كان يصرّح بخلق القرآن، قتله عبيد الله المهدي 297هـ، ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج 2، ص 261-265.

² - هو: أبوبكر بن هذيل الفقيه سمع من رجال سحنون كيحيى بن عمر وابن حماد وابن مسكين كان زاهداً يعيش من غزل زوجته ونسجها سعي به القاضي المروزي إلى بني عبيد فقتلوه مع ابن البرذون في نفس اليوم، ينظر: ترجمته معالم الإيمان، الدّباغ، ج 2، ص 266-269، ورياض التّفوس، المالكي، ج 2، ص 48-49.

³ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج 2، ص 262-263.

⁴ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج 3، ص 111، وطبقات العلماء، الخشني، ص 99، ومدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ج 1، ص 80.

العلوم اللغوية: كان للمجتمع القيرواني عامة وعلمائه خاصة عناية شديدة بالدراسات اللغوية والذي دفعهم إليها حرصهم على فهم النصوص الشرعية، وكان من أثر هذا الاهتمام أن نشأت بالقيروان مدرسة لغوية نالت من الشهرة ما جعل أبناء المغرب من أدناه إلى أقصاه يقصدونها لتلقي أصول اللغة وفروعها، وقواعد الأدب وفنونه على أساتذة قادرين حذقوا العلوم اللغوية وتفتنوا فيها، ومنهم أبو الحسن علي المؤدب (342هـ) الذي قال في حقه أبو بكر المالكي: «مع المعرفة الواسعة بالنحو واللغة وعلوم القرآن»¹، وقد كان عدد شعراء هذا العصر العصر وافرا حتى قيل إنّ عدد القصائد التي رثي بها محمد بن سحنون² (256هـ) بلغت ثلاثمائة قصيدة وأنّ إحدى هذه القصائد بلغت ثلاثمائة بيت وهي للشاعر أحمد بن أبي سليمان والتي مطلعها:

ألا فابك للإسلام إن كنت باكيا لحلّ من الإسلام أصبح واهيا³

وبرزوا في النثر الفني والنقد الأدبي وقد حوت كتبهم تلك العلوم وبلغت شأوا عظيما في هذا الميدان ككتاب العمدة لابن رشيق، ورسالة قراضة الذهب له أيضا، أو كرسائل ابن شرف صاحب رسائل الانتقاد أو إعلام الكلام وكتاب زهر الأدب لأبي إسحاق الحصري⁴.

التاريخ والتراجم: وهذان من أجلّ العلوم المعتمدة، وقد لقيها علماء القيروان منذ العصور المتقدمة، فقد ألف أبو العرب كتباً كثيرة، لم يصلنا منها إلا طبقات علماء إفريقية، يقول صاحب المعالم: «وهو موفق في التأليف ورافع لواء التاريخ بإفريقية مع تقدمه في علم

¹ -رياض النفوس، المالكي، ج2، ص406.

² -معالم الإيمان، الدّباع، ج2، ص135.

³ -ترتيب المدارك، عياض، ج3، ص118.

⁴ -حياة القيروان، الرّشيق، ص 102-103، نقلا عن كتاب: أبو محمد بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره، د. الهادي الدرقاش، ج1، ص72.

الأثر...»¹ ومن المؤرخين أيضا ابن الحارث الخشني (364هـ)²، وتاريخ الإفرقيين للخشني وهو نفسه كتاب تاريخ علماء إفريقية المطبوع مع كتاب أبي العرب³، وغيرهما الكثير.

علم الطب والرياضيات: كانت الحركة نشطة في مجال هذين العلمين وأول طبيب ظهر في البيئة الإفريقية هو الطبيب السرياني أبو يوحنا⁴ النصراني النحلة، وكانت مهمته أن يعالج رجال الدولة وأعيانها⁵، وخلفه ابنه يوحنا بن ماسويه الذي اشتهر في الصناعة الطبية وحاز أبوه شهرة تامة في بغداد أيام الرشيد والأمين والمأمون والمتوكل⁶، واشتهر إسحاق بن عمران البغدادي وتلميذه إسحاق بن سليمان الإسرائيلي⁷، وأحمد بن إبراهيم المعروف بابن الجزار⁸، وابن أعين⁹، وهذه الأخبار تدلّ صراحة على ما كانت عليه القيروان من الإمام بعلم الطب، ونفس النهضة شهدتها العلوم الرياضية وما يمت إليها بصلة وكان من أبرز علماء هذا العصر أبو

¹ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج3، ص35.

² - المصدر نفسه، ج3، ص81.

³ - المصدر نفسه، ج3، ص81-83.

⁴ - ماسويه أبو يوحنا: كان يعمل في دق الأدوية في بیمارستان جندي سابور ثلاثين سنة وهولا يقرأ حرفا واحدا بلسان من الألسنة إلا أنه عرف الأمراض وعلاجها وصار بصيرا بانتقاء الأدوية فأخذه جبرئيل بن بختيشوع فأحسن إليه وعشق جارية لدرابين سرايون فابتعها جبرئيل بثمانمائة درهم ووهبها لماسويه ورزق منها ابنه يوحنا وأخاه ميخائيل، ينظر: كتاب عيون الأنباء في طبقات الأطباء لأبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة ابن يونس السعدي الخزرجي المعروف بابن أبي أصيبعة، ج1، ص171-176.

⁵ - ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية والتونسية، عبد الوهاب حسن حسني، ج1، ص270-271.

⁶ - المرجع نفسه، ج1، ص271.

⁷ - ينظر: حياة القيروان، الرّشيق، ص105، نقلا عن كتاب: أبو محمد بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره، د. الهادي الدّرقاش، ج1، ص72.

⁸ - أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد بن الجزار المكنى بأبي جعفر، ثالث الأطباء من أسرته الفاضلة، ولد بالقيروان في حدود عام 285هـ/898م، على عهد الأمير إبراهيم الثاني من بني الأغلب، وأخذ عن عمّه وأبيه، وصحب كبير أطباء القيروان = في عصره إسحاق وابن سليمان الإسرائيلي وغيره، ينظر: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية والتونسية، عبد الوهاب حسن حسني، ج1، ص306-307.

⁹ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج3، ص67.

الطبيعة عبد المنعم الكندي القيرواني (435هـ)، وكان إماما في العلوم الشرعية وفي العلوم الرياضية حتى قيل إنه فك نظرية إقليدس بذهنه¹.

العلوم الشرعية: وإذا كانت العلوم الأخرى قد نالت حظها من الاهتمام، فمن نافلة القول أن نقول إن العلوم الشرعية كان لها الحظ الأوفر في ذلك.

علوم القرآن: وقد خُصَّ القرآن الكريم بالحظ الأوفر من هذه الاهتمامات وبالقدر الأكبر من الجهد منذ أوائل القرن الثالث حين وضع يحيى بن سلام كتابه في التفسير² والذي يعتبر الحلقة الرابطة بين التفسيرين الأثري والعقلي، وكان هذا الكتاب من أهم المصادر التي استفاد منها محمد بن جرير³ الطبري الشيعي في القرن الرابع، وكان ابن اللباد (333هـ) من العلماء البارعين البارعين في ميدان القرآن وعلومه حيث ورد في ترجمته: «أنه فقيه، مفسر، لغوي، من أهل القيروان»⁴.

علوم السنة: ويرجع ذلك إلى كثرة من دخل أرض القيروان من الصحابة والتابعين، فقد كان مع عقبة بن نافع ثمانية عشر صحابيا⁵ وقد مكثوا بها خمس سنوات كاملة، وفي غزوات عقبة

¹ - الأريب، ج 1، ص 42-43، نقلا عن أبو محمد بن أبي زيد القيرواني حياته وآثاره، د. الهادي الدرقاش، ج 1، ص 73.

² - المعالم الإيمان، الدباغ، ج 1، ص 326.

³ - محمد بن جرير بن رستم بن جرير الطبري كان حيا (411هـ) الآملي أبو جعفر من علماء الإمامية، توفي ببغداد في أوائل شوال، من آثاره: المسترشد في الإمامة، دلائل الإمامة الواضحة، مناقب فاطمة وولدها، نور المعجزات في مناقب الأئمة الاثني عشر، والزواة عن أهل البيت عليهم السلام كما في ميزان الاعتدال، ينظر: معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج 3، ص 190.

⁴ - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ج 3، ص 697.

⁵ - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى، ج 1، ص 20.

الثانية، كان معه خمسة وعشرون صحابياً¹ وسائر جيشه من التابعين، وخاصة بعثة عمر بن عبد العزيز، ولم يكتف كثير من الأفارقة بمحدثي مصرهم، بل ارتحلوا طلباً للحديث².

العقيدة: كما كان المشرق الإسلامي يعجّ بالفرق الإسلامية كان المغرب كذلك كما أسلفت ذكر بعض الفرق، لكن الأغلب على القرويين أنهم لا يحبون المناظرة والكلام إلا مضطرين³، وكانوا متكلمين على طريقة الإمام أبي الحسن الأشعري، مثل أبي الحسن القابسي الذي سافر إلى المشرق وعاش به خمس سنوات بعد موت الأشعري بثلاثين سنة، وكان مساهماً في انتشار الأشعرية بكامل المغرب والأندلس وصقلية، وأعانه البغدادي وأبو ميمونة دراس بن إسماعيل الفاسي، وبالأندلس على يد العالم المشهور الأصيلي وقال القابسي: «واعلموا أنّ أبا الحسن الأشعري لم يأت من علم الكلام إلّا ما أراد به إيضاح السنن والتثبت عليها إلى أن يقول القابسي: وما أبو الحسن إلّا واحد من جملة القائمين في نصرة الحق ما سمعنا من أهل الإنصاف من يؤخره عن رتبة ذلك ولا من يؤثر عليه في عصره غيره ومن بعده من أهل الحق سلكوا سبيله.

إلى أن قال لقد مات الأشعري يوم مات وأهل السنّة باكون عليه وأهل البدع مستريحون منه»⁴، وقول ابن أبي زيد القيرواني: «ما الأشعري إلّا رجل مشهور بالترّد على أهل البدع وعلى القدرة الجهميّة متمسك بالسنن»⁵.

الفقه: وأمّا في ميدان الفقه، فقد زحرت كتب التراجم بما يفيد تمكّن علماء القيروان من الفقه، والمذهب المالكي لم يخص بالتدوين الرسمي إلّا على أيدي الأفارقة من أمثال أسد في أسديته، وسحنون في مدونته، وابن أبي زيد في رسالته ونوادره، وكفى بهؤلاء، قال القاضي عياض: «وأمّا

¹ - المصدر السابق، ج 1، ص 23.

² - مدرسة الحديث في القيروان، د. حسين شواط، ج 1، ص 89.

³ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج 3 ص 111، وطبقات العلماء، الحشني، ص 99، ومدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ج 1، ص 80.

⁴ - طبقات الشّافعية، السّبيكي، ج 3، ص 367.

⁵ - المصدر نفسه، ج 3، ص 367.

أفريقيّة وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين، إلى أن دخل علي بن زياد وابن أشرس والبهلول بن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات وغيرهم بمذهب مالك فأخذ به كثير من الناس ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه وفض خلق المخالفين واستقر المذهب بعده في أصحابه فشاع في تلك الأقطار إلى وقتنا هذا»¹.

المذاهب الفقهيّة الأخرى: كما وجدت كذلك المذاهب المشهورة² وما لبثت هذه الأخيرة حتى اندثرت، ولم يكثر الآخذون بها، مثل: مذهب أبي عمرو الأوزاعي (157هـ)، وقد روى عنه بعض أهل القيروان³، ومذهب سفيان الثوري (161هـ)، وقد روى عنه كثير من أهل القيروان، وسمعوا منه جامعيه الكبير والصغير، وكان بعض أهل القيروان يميل إلى رأيه⁴، وكان المذهب الشافعي متواجدا على ندرة أتباعه، إلا أنه وجد مقاومة من الآخرين ولا أدلّ على ذلك من قيام بعض علماء القيروان بتصنيف كتب في الردّ عليه، وذلك كتاب: الحجة في الردّ على الشافعي فيما أغفل من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ليحيى بن عمرو (289هـ)⁵، وكتاب الردّ على الشافعي، لسعيد بن الحداد (302هـ)⁶.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج1 ص25-26.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج1، ص25-26.

³ - رياض النفوس، المالكي، ج1، ص247.

⁴ - المصدر نفسه، ج1، ص201.

⁵ - ذكر الأستاذ الحسين شواط بأن نسخة مصورة بمكتبة القيروان تحت رقم 1288-1310، ينظر: المكتبة الأثرية 38، 38، ينظر: مدرسة الحديث بالقيروان، حسين شواط، هامش ج1 ص90.

⁶ - مخطوط مصور بالقيروان رقم 1156-1221، المكتبة الأثرية 38، وقد حققه معالي الدكتور عبد المجيد بن حمدة والآن قد طُبِع.

خلاصة المبحث:

بعد الجولة السريعة في تاريخ القيروان يتبيّن أنّ مكانة مدينة القيروان كعاصمة الفتح الإسلامي جعلها مصدر الإشعاع المعرفي والحضاري في الغرب الإسلامي، من سيطر عليها استطاع أن يملك المغرب الإسلامي كلّهُ، لذلك تعرّضت لكثير من الهزّات التي نتج عنها اختلاف في الأفكار وتناحر في الحياة وضياع تراث علمي كبير، وخمول لفترات كبيرة، فتعاقبت عليها عدّة دول أهمها دولة الأغالبة، رغم سنيّتها لكن غلب عليها الاعتزال في أواخر حكمها، ودولة العبيدين التي عاثت فسادا وتقتيلا لكلّ مخالف، ممّا باعد بين أفراد المجتمع وحكّامه، فتحوّلت الحياة لجحيم لا يطاق، فمن تغلب سياسيا كانت له السيادة ساسيا واجتماعيا وعلميا لفترة زمنية، فتأثرت الحالة الاجتماعية فنشأت الطبقيّة والظلم ممّا أدّى لتملك البعض المال دون غيرهم فقامت ثورات نتيجة ذلك، وعدم احترام العلماء وسجنهم وقتلهم ومحاصرة العلم وأهله، وظهور الفرق المختلفة كالخوارج والمرجئة والمعتزلة والعبيدين، فكانت المناظرات محتمّة عليهم، والمذاهب الإسلامية المتعددة كمذهب أبي حنيفة والأوزاعي ومالك والشافعي وأبي داود الظاهري، ورغم ذلك ثبت العلماء مقاومين الفرق المبتدعة يؤدّون دورهم العلمي رغم التضييق، معتمدين على الموروث العلمي الذي كان نتيجة الرّحلات العلميّة من وإلى القيروان، والكتب المتداولة، والعلوم المنقولة مشافهة، مع بروز نهضة علميّة في العلوم الأخرى كالأدب والطّب والرياضيات لحاجة الحكام إليها.

المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي العرب

1- اسمه وكنيته ونسبه.

2- نشأته العلميّة، ورحلاته، وشيوخه.

3- تلاميذه وآثاره، وثناء العلماء عليه.



المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي العرب القيرواني.

سأتناول في هذا المبحث كلّ ما يتعلق بحياة الإمام محمد بن أحمد أبي العرب القيرواني، الشخصية فأذكر اسمه ونسبه وكنيته، ومولده ونشأته ووفاته وطلبه للعلم وشيوخه المشهورين الذين أثروا فيه، وآثاره التي تركها من تلاميذ ومؤلفات والعلوم التي برع فيها: كعلم التاريخ ذاكر الكتب التي ألفها فيها، وعلم الحديث مبرزاً أهم كتبه في هذا الميدان، وعلم الفقه، منبهاً على بعض الكتب التي رواها في مختلف العلوم والفنون، من حديث وتفسير وفقه وأخلاق وتاريخ، ومشيراً لنقولته عن شيوخه مشافهة، مع ذكر ثناء العلماء عليه قديماً وحديثاً واعتماد أقواله وأحكامه الحديثية، وختمت المبحث بشيء من التفصيل عن ثلاث كتب مهمة في الجرح والتعديل كتاب طبقات علماء إفريقية وتونس وكتاب المحرّ وكتاب ثقات المحدثين وضعافهم، مبيناً نُسَخ الكتاب وتحقيقاته وما يحويه الكتاب من علوم مختلفة مع ذكر نماذج لذلك ومنهجه العام فيه، مع محاولة حلّ الإشكال القائم في كتاب ثقات المحدثين وضعافهم هل هو كتاب واحد؟ أم أقسام؟ وختمت بكتاب طبقات أهل البصرة للعجلي، لاشتباه بعض المعاصرين أنّه منسوب لأبي العرب، فبيّنت أمره.

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام العلامة الحافظ المحدث الأديب المؤرخ المفاتيح ذو الفنون، أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام المغربي الإفريقي القيرواني المالكي¹، ويكنى بأبي العرب² قيل: لأنه احترف

¹ - طبقات علماء إفريقية، لخشي ص: 173، مشتهر النسبة، الأزدي، ص: 183، رياض النفوس، المالكي، ج2 ص306، الإكمال، ابن ماكولا، ج7 ص11، جذوة المقتبس، الحميدي، ص 181، الأنساب المتفقة، ابن طاهر، ج1 ص194، ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص323، الأنساب، السمعاني، ج4 ص44، فهرست، ابن خير، ص231-264-268، معجم البلدان، ياقوت، ج4 ص340، اللباب، ابن الأثير، ج3 ص30، معالم الإيمان، الذباج، ج3 ص36، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12 ص19، وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج25 ص55، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج3 ص71، الوافي بالوفيات، الصفدي، ج2 ص30، الديباج المذهب، ابن فرحون، ج2 ص198، المقفى الكبير، المقرئ، ج5 ص150، الإعلان بالتوبيخ للسخاوي، ص204، طبقات الحفاظ، السيوطي، ج1 ص364، شذرات الذهب، ابن عماد، ج4 ص183، كشف الظنون، لحاجي خليفة ص1122، شجرة النور الزكية، ابن مخلوف، ج1 ص125، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ج3 ص79، الأعلام، للزركلي، ج5 ص309، تراجم المؤلفين التونسيين، محفوظ، ج3 ص359، معجم المؤلفين لأحمد رضا كحالة، ج7 ص243، طبقات النسابين، بكر أبو زيد، ج1 ص81، تاريخ التراث العربي، فؤاد سركين المجلد الأول، ج2 ص236.

2 - وتكنى بأبي العرب عدة أعلام: -1- أبو العرب ابن أخت جرير القرشي، أورده المرزباني في معجم الشعراء 513، -2- حفيد أبي العرب صاحب الترجمة وهو أبو العرب محمد بن تميم بن أبي العرب (ت 417هـ)، ينظر: معالم الإيمان، الذباج، ج3 ص161، -3- يوسف بن محمد الطبيب الأندلسي (ت 430هـ)، ينظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة، ص495، -4- الشاعر أبو العرب مصعب بن محمد بن أبي الفرات بن زارة العبدري الصقلي ومات بالأندلس (423هـ-506هـ)، ينظر: الذخيرة في محاسن الجزيرة، ابن بسام، القسم الرابع، ج1 ص301، ووجد في كلام الحافظ بن حجر نسبة أبي العرب القيرواني بالصقلي فلهذا اشتبه عليه هذا بالقيرواني وإن كان الصقلي ليس محدثاً ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج4 ص238-251، -5- الفقيه الشاعر أبو العرب عبد الوهاب بن محمد بن أحمد التجيبي المعروف بالبقساني (ت 552هـ)، ينظر: المعجم في أصحاب الصّدي، ابن الأبار، ص287، -6- المتكلم الشاعر أبو العرب إسماعيل بن مفروح الكتاني السبتي المعروف بابن معيشة (ت 587هـ)، ينظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، ج9 ص136، -7- المحدث الفقيه الأديب الرئيس أبو العرب أبو المحامد و أبو الطاهر إسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن شهاب الدين القوصي (574هـ-653هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج23 ص288، -8- الأديب مخلص الدين أبو العرب إسماعيل بن عمر بن قرناص مخلص الدين الحموي (604هـ-659هـ)، ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك، المقرئ، ج1 ص539.

تربية أولاد العرب¹، ونسبته على الدارمي التميمي من بني دارم بني مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد بن مناة بن تميم².

ثانيا: مولده ونشأته ووفاته:

مولده: كان الإمام أبو العرب من عائلة مالكة وسيّدة في بلادها فقد كان جدّه تميم بن تمام³ من الأمراء في إفريقية، ولم يشر العلماء والمؤرخون القدامى إلى سنة ولادته عدا المعاصرين، منهم صاحب شجرة النور الزكية قال ولد سنة 250هـ⁴، وخالفه صاحب كتاب الأعلام فقال سنة 251هـ⁵، فلعله قد وقع عندهما ما يثبت ذلك أو كان تقدير عمره مساعداً.

نشأته: نشأ الإمام أبو العرب نشأة أبناء الملوك ولم يكن أبواه يريدانه أن يسلك طريق العلماء لكنّ الله تعالى قذف في قلبه حبّ العلم والعلماء، ولنترك الإمام أبا العرب يحكي بنفسه عن قصة ولوعه بالعلم وبداية الطلب قال: «أتيت يوماً وأنا حدث إلى دار يحيى بن محمد بن سلام فرأيت عنده الطلبة، ورأيت أمراً أعجبنى وركنت إليه نفسي، فعاودت الموضوع، وكنت آتي إليه والطُّرطور⁶ على رأسي ونعل أحمر في رجلي، في زي أبناء السلاطين، وكان الطلبة ينقبضون عني من أجل الزّي، فقال لي رجل يوماً بجواري: لا تنزّي بهذا الزّي فليس هو زي طلبة العلم وأهله،

¹ - الأعلام، الزركلي، ج5، ص309، قال الدكتور زاهر بن سالم بلفقيه: «فالأقرب عندي أنّه لقب على هيئة كنية كان يلقب به نفسه» ثم ناقش واستفاض في هذه النقطة وعلق على الزركلي و قال أنّه هو الوحيد الذي فسر هذه الكنية و لم يسبقه أحد، ينظر: مؤرخ تونس و محدثها الحافظ أبو العرب القيرواني ص48-49-50-51.

² - الحلة السيرة، ابن الأثير، ج1 ص92، جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، ج1 ص467، تحفة الأرب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي، ج1 ص249 رقم 853.

³ - أبو الجهم تميم بن تمام كان والياً على تونس وثار بها على والي إفريقية محمد العتكي فأخرجه من القيروان، وانفرد بولاية إفريقية أشهراً من سنة 183هـ ثم استسلم في بداية سنة 184هـ ونفاه إبراهيم بن الأغلب إلى بغداد ومات في سجن الرشيد سنة 187هـ، ينظر: الحلة السيرة، ابن الأثير، ج1 ص92-93.

⁴ - شجرة النور الزكية، ابن مخلوف، ج1 ص309.

⁵ - الأعلام، الزركلي، ج5 ص309. و مؤرخ تونس و محدثها الحافظ أبو العرب، زاهر بن سالم بلفقيه ص51. وأبو العرب التميمي و علم الجرح و التعديل، للدكتور الهادي روشو، ص:10.

⁶ قلنسوة طويلة دقيقة الرأس. ينظر: مختار الصحاح، الرازي، ص:189.

ورفق بي فرجعت إلى أمي، فقلت لها نلبس الرداء وثيابا تشاكل لباس أهل العلم والتجارة، فأبت عليّ ذلك وقالت: إنما تكون مثل آبائك وأعمامك، قال أبو العرب: فاحتلت حتى اشتريت ثيابا وجعلتها عند صباغ في باب أبي الرّبيع، فكنت إذا أتيت من القصر القديم أتيت بذلك الرّبي الذي تحبه أمي ووالدي، فإذا وصلت إلى أبي الرّبيع ودخلت حانوت الصّباغ، خلعتها ولبست الأخرى المرفوعة عنده، ومضيت إلى دار يحيى بن محمد بن سلام، إذا انصرف من عنده ووصلت إلى حانوت الصّباغ رفعتها ولبست الثّياب التي جئت بها، ثمّ قال لي رجل من أصحابي: أراك تلازم هذا المجلس وتسمع فيه العلم ولا تكتب شيئا ممّا تسمع بيدك يكون عندك، ما هذا حقيقة طلب العلم؟ فقلت له والداي راغبا عن هذا وعن المعونة عليه وما مكّناني من شيء أشتري به الورق. فقال لي: أنا أعطيك جلدا تكتبه لنفسك وتكتب لي جلدا عوضا منه، فرضيت له بذلك، فكنت أكتب لنفسي ما شئت وأكتب له في جلوده ما يحبّ، حتى يسّر الله عزّ وجلّ لي ما اشتريت به الرّق وما قويت به على طلب العلم¹.

وكان أبوه قد سمع من عدّة شيوخ² وسمع منه أبو العرب حكايات³، لكنّه حسب ما سرد الإمام أبو العرب قصته لم تكن عنده رغبة في أن يكون ابنه عالما. وعاش الإمام أبو العرب عالما، عاملا بعلمه معلما لغيره بداية بابنيه⁴ وغيرهما من العلماء.

¹ - رياض التّفوس، المالكي، ج 2، ص 307-309.

² - ترتيب المدارك، عياض، ج 5، ص 325، منهم علي بن زياد التّونسي وسليمان بن عمران وبكر بن حمّاد، ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج 5/32 ص.

³ - على سبيل المثال: طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 224.

⁴ - أبو العباس تّمّام (359هـ)، وأبو جعفر تميم (369هـ).

وفاته: وافت إمامنا المنية يوم الأحد 22 من ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة وقيل لسبع من رجب¹، وقيل لثمان بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وثلاثمائة²، بعد معركة وادي المالح مع بني عبيد متأثراً بجراحه³، ولعلّ ما يجعل هذا القول أولى، فقد ترجم لأبي الفضل الممسي: «ختم الله تعالى الكريم بالشهادة بعد هذه الفضائل في جهاد بني عبيد»⁴، وكانت بين وفاة أبي الفضل هذا وأبي العرب خمسة أشهر. وهذا يدلّ على أنّ عودته للقيروان كانت بعد المعركة، وصلى عليه أحمد بن أبي الوليد صاحب الصلاة والخطبة بعد أن عرض على ابنه أبي العباس⁵ ومروان⁶، وأبي إسحاق السبائي⁷ لأنّ أبا العرب أوصى لابن أبي الوليد⁸. وقيل صلى عليه ابنه⁹ وصلى عليه جمع عظيم، ودُفن بباب سلم عند قبر شقران من القيروان وقبره مزار¹⁰.

- ¹ - رياض النفوس، المالكي، ج2 ص306. معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص38، ترتيب المدارك، عياض، ج5، ص328. وقد أخطأ الشيخ أبو عصام بشير ضيف في كتابه مجموع رسائل لؤلؤة رجال الحديث إذ وضع سنة وفاته 371هـ.
- ² الدّيباج المذهب، ابن فرحون ص251، وهنا خطأ مطبعي لسقوط رقم ثلاثين لأنّه لا خلاف في السّنة.
- ³ وقد ذكر بروكلمان أنّه مات في السّجن بعد أسره، ينظر تاريخ الأدب، ج3 ص79، وعليه أخذ محمد محفوظ، ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين، ج3 ص361. وهذا الرّأي هو الذي قال به زاهر بن سالم بلفقيه ينظر: مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب القيرواني، ص70.
- ⁴ رياض النفوس، المالكي، ج2 ص296.
- ⁵ - أبو العباس تميم بن أبي العرب سمع صغار رجال سحنون وسمع منه الكثير، أبو القاسم الزهراني وغيره كان يحفظ المسائل ويتكلم فيها، ورعاً مجتهداً توفي 359هـ، ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج6 ص268-270.
- ⁶ - مروان بن نصر العابد أبو عبد الملك ويقال ابن منصور سمع عن عيسى بن مسكين كان زاهداً، عابداً توفي 340هـ، ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص49.
- ⁷ - إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق السبائي أحد الأولياء ينزل بدعائهم المطر أخذ عن أحمد بن نصر ومطر بن بشار وأخذ عنه ابن أبي زيد القيرواني كان قد ولد سنة 270هـ ومات 356هـ، ينظر: الدّيباج المذهب، ابن فرحون، ج1 ص262-264، ترتيب المدارك، عياض، ج6 ص54-76.
- ⁸ - رياض النفوس، المالكي، ج2 ص306، معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص38.
- ⁹ - رياض النفوس، المالكي، ج2 ص306، سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12 ص19.
- ¹⁰ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص38.

ثالثاً: شيوخه وتلاميذه وثناء العلماء عليه وآثاره: سمع الإمام أبو العرب من جماعة أصحاب سحنون، وأكثر رجال أفريقية¹ ولم يرحل للمشرق لأنّ شيوخه أفاقة من الأصليين أو الغرباء الزّائرين.

شيوخه وتلاميذه: بلغ عدد شيوخه مائة وخمسة وعشرين شيخاً² اقتصر على ذكر أشهرهم³ منهم:

- أبو داود العطار أحمد بن موسى، (274هـ): سمع من سحنون وأسد بن فرات⁴.
- عبد الله بن أحمد بن طالب القاضي أبو العباس، (275هـ) فقيه، سمع من سحنون ولقي ابن عبد الحكم سمع منه أبو العرب وابن اللباد وغيرهما ولي القضاء مرتين⁵.
- عيسى بن مسكين بن منصور فقيه ورع زاهد، صالح، مستجاب الدّعوة (275هـ) سمع من سحنون وابنه جميع كتبه وسمع بالشّام ومصر، وسمع منه كثير منهم أحمد بن محمّد⁶.
- أحمد بن معتب بن أبي الأزهر أبو جعفر، توفي سنة 276هـ أو 277هـ: كان فقيها ثبّتا نبيلاً عالماً بالحديث والرّجال كثير الصلاة زاهداً، سمع من سحنون وأبي الحسن الكوفي⁷.

¹ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص323.

² - ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص31.

³ - وقد أحصى الدكتور زاهر بن سالم شيوخه بالأسماء فبلغ بهم ستة ومائة، وبقي آخرون غير معروفين، ورثهم على حروف المعجم مع ذكر شيء عنهم، ينظر: مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب القيرواني، ص 82-110.

⁴ - ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج2، ص158-159.

⁵ - ينظر: طبقات علماء إفريقية، الحشيني، ص 18، معالم الإيمان، الدّباغ، ج2 ص159-172، ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص308-331، الدّيباج المذهب، ابن فرحون، ج1 ص431-433.

⁶ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص321-351، شجرة التّور الزّكية، ابن مخلوف، ج1 ص108-109، تاريخ الإسلام، الدّهي، ج6 ص996 رقم 336، سير أعلام النبلاء، الدّهي، ج10 ص543 رقم 2511، الدّيباج المذهب، ابن فرحون، ج2 ص66.

⁷ - ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج1، ص470، ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص353، الدّيباج المذهب، ابن فرحون، ج1 ص147.

- يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام التميمي البصري (280هـ): ثقة فقيه ضابط ، صحبه أبو العرب سنين طويلة¹.
- عبد الجبار بن خالد بن عمران السري أبو جعفر (174هـ - 281هـ): كان صالحا ثقة متعبداً طويل الصلاة كثير الذكر يكاد يكون مثل سحنون، سمع من سحنون وسمع منه أبو العرب وابن اللباد².
- سهل بن عبد الله أبو محمد القيراني (172هـ - 282هـ) كان ثقة فقيها، وسمع سحنون وغيره، سمع منه أبو العرب³.
- حبيب بن نصر بن سهل التميمي أبو نصر صاحب مظالم سحنون (201هـ - 287هـ) فقيه ثقة روى عن سحنون وعبد الله بن علي⁴.
- حمديس القطان أحمد بن محمد أبو جعفر الأشعري، (210هـ - 289هـ): سمع من سحنون وأبي مصعب بالمدينة كان عابداً، شديداً على المبتدعة⁵.
- محمد بن سليمان بن سالم بن القطان أبو الربيع ابن الكحالة، (289هـ) من أصحاب سحنون، وزيد بن بشر، سمع منه أبو العرب، كان ثقة كثير الكتب والشيوخ تولى قضاء صقلية ومات بها⁶.

¹ - ينظر: طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 113.

² - ينظر: تاريخ بن يونس المصري، ج2 ص118، رقم 302، ترتيب المدارك، عياض، ج4، ص384.

³ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص401.

⁴ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص369-370، والذبيح المذهب، ابن فرحون، ج1 ص336، ومعجم المؤلفين ، عمر رضا، ج3 ص186.

⁵ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص379-383.

⁶ - المصدر نفسه، ج4 ص356-357.

- يحيى بن عمر بن يوسف بن عالم الكناني أبو زكريا، (289هـ) سمع من ابن حبيب وسحنون وأبي بكر وحرملة والحارث بن مسكين وغيرهم، سمع منه أبو العرب، وقال عنه: كان فقيهاً، فقيه البدن كثير التفقه توفي بسوسة¹.
- أحمد بن أبي سليمان بن داود أبو جعفر (206 أو 208هـ توفي 291هـ): حافظ للفقهاء، ورع أديب، سمع من أبيه وسحنون سمع منه أبو العرب².
- بكر بن حماد بن سمك، أبو عبد الرحمن الزناتي التاهرتي (296هـ): ثقة محدث، سمع من سحنون، ومسدد بن مسرهد وغيرهما، وهو من كبار الشعراء³.
- محمد بن مسكين، أبو عبد الله (297هـ): سمع الحارث بن مسكين وسحنون وابنه وغيرهم، سمع منه أبو العرب، كان صالحاً، ثقة عاقلاً، من أهل العلم⁴.
- جبلة بن حمود الصّدي، أبو مصعب (299هـ): الفقيه العالم الورع الزاهد الثقة، سمع سحنون ومحمد بن عبد الحكم، وعنه أبو العرب وهبة الله بن أبي عقبة⁵.
- سعيد بن محمد بن الحداد أبو عثمان الغساني، (302هـ): كان عالماً في الفقه والكلام والذّبّ عن الدّين والرّد على المخالفين⁶ سمع من سحنون ثمّ تشفع، سمع منه الإمام أبو العرب⁷.

¹ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص356-364، شجرة النور الزكية، ابن مخلوف، ج1 ص109.

² - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص369.

³ - ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج2 ص21، معالم الإيمان، الدّباغ، ج2 ص155.

⁴ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص351، تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6 ص1044.

⁵ - ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج2 ص25-45، معالم الإيمان، الدّباغ، ج2 ص270-286، ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص371، شجرة النور الزكية، ابن خلفون، ج1 ص110.

⁶ - ينظر: له مناظرات عديدة نقل منها صاحب رياض النفوس، ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج1 ص56-94.

⁷ - ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج1 ص55-115.

- حماس بن مروان بن سماك الهمداني أبو القاسم (303هـ): كان كثير الصلاة بارعا في الفقه، سمع من سحنون وابن عبدوس، روى عنه أبو العرب¹.

تلاميذه: كان الإمام أبو العرب إمامًا وصاحب مواقف لنصرة المسلمين، فلا بد أن يكون محبوبا لدى العلماء، وطلاب العلم وعامة الناس، لذلك سمع منه خلق كثير، وكتابات كباقي العلماء الزبانيين العاملين الذين يكتبون لما يُصلح عصرهم ويسدُّ حاجته لذلك «لما حاصروا المهديّة سمح النَّاس على أبي العرب في الموضوع كتابي الإمامة لمحمد بن سحنون»² وأخذ عنه أمم لا يحصون في تلك الواقعة³ وكان قد أخذ عنه المشهورون والناس خلال حياته كلها⁴.

- زياد بن يونس، أبو القاسم اليحصبي القيرواني(361هـ): ثقة، فقيه، صالح، سمع أبا العرب وموسى القطان وكان كثير الكتب طُلب للقضاء فامتنع⁵.

- محمد بن حارث الحُشَني الإفريقي القرطبي(361هـ): مؤرخ، فقيه، أديب كبير، سمع أبا العرب والأحمد بن نصر ثم رحل إلى الأندلس، فسمع القاسم بن أصبغ وغيره، له كتب منها تاريخ علماء وقضاة الأندلس وذيل على كتاب شيخه أبي العرب الطَّبقات⁶.

- أبو العباس تمام بن محمد بن أحمد ابنه، سمع من أبيه أبي العرب، وجبله بن حمود، وكان من أهل العبادة والورع، مات بسرت وهو متوجه إلى مكة سنة (371هـ) ودفن هناك وقال القاضي توفي (359هـ)⁷.

¹ - ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج 2 ص 118-122.

² - ينظر: المصدر نفسه، ج 2 ص 310.

³ - ينظر: معالم الإيمان، الدِّبَاغ، ج 3 ص 36.

⁴ - ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 5 ص 324.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ج 5 ص 324.

⁶ - المصدر نفسه، ج 6 ص 266.

⁷ - ينظر: معالم الإيمان، الدِّبَاغ، ج 3 ص 97 رقم 227، ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 6 ص 268 ورجح تسميته تسميته ابن مخلوف بتميم، ينظر: شجرة النور الزكية، ابن مخلوف، ج 1 ص 142.

- أبو جعفر تميم بن محمد بن أحمد ابنه (287هـ 369هـ)¹، حدث عن أبيه أبي العزيم، وعبد الله بن محمد الرعيني وجماعة وسمع منه الناس، وكان يُضعف بقرطبة سمّاه القاضي عياض أحمد².

- علي بن أحمد بن زكريا أبو الحسن الأطرابلسي (370هـ) محدث، فقيه، عابد، سمع أبا العزيم وربيع القطان وابن المنذر وغيرهم، له كتب في الفقه والحديث والرجال³.

- محمد بن حسن، أبو عبد الله السري (383هـ): فقيه، عابد، سمع ابن اللباد وأبا العزيم وغيرهما⁴.

- الحسين بن سعيد الخراط أبو عبد الله⁵.

- عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم البكري الصقلي (385هـ): فقيه، عابد، روى عن حبيب بن نصر وغيرهم، ناقش ابن أبي زيد في مسألة الكرامات، وله "الأنوار في علم الأسرار وصفة الأولياء"⁶.

- محمد بن عبد الله، أبو عبد الرحمن المصري (385هـ): قال الأزدي كتبت عنه عن أبي العزيم⁷.

- أبو محمد بن أبي زيد عبد الله بن عبد الرحمن النّفراوي نسباً القيرواني مولداً ومنشأً ومدفناً (386هـ)، سمع من خلق لا يحصون منهم: أبو العزيم وعبد الله بن سعيد الحداد ومحمد بن

¹ - ينظر: تاريخ علماء الأندلس، ابن القرطبي، ج1 ص118، لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص379-380.

² - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج6 ص269.

³ - المصدر نفسه، ج6 ص274.

⁴ - ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص108.

⁵ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص324.

⁶ - ينظر: معلم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص148.

⁷ - ينظر: مشتهبه النسبة، الأزدي، ص: 149.

موسى القطان، وأجازته من المشرق جماعة من العلماء، وتفقه عليه جلة من القرويين والأندلسيين، منهم: أبو القاسم خلف البراذعي وأبو القاسم الليدي¹.

العلوم التي برع فيها: لقد برع الإمام أبو العرب في مختلف فنون الشريعة وعلومها، وخير دليل على ذلك الكتب التي ألفها والتي رواها، والشيوخ الذين اختلف إليهم، لكن سأذكر أكثر العلوم التي بلغ فيها الإمامة وجعل من جاء بعده عيالا عليه فيها.

أولاً: علم التاريخ²: الكتب التي وصلت إلينا من تراث الإمام أبي العرب، جعلت من جاء بعده يصفه بالمؤرخ المغربي، وهو ما خلّده في صحائف التاريخ³.

إنّ العناية الفائقة بكتب الإمام أبي العرب في تراجم الأفارقة مردّه إلى الانفراد بهذا الضرب من التصنيف بعدة مؤلفات في تلك الحقبة التي تشح فيها كتب التراجم والتواريخ⁴، لانصراف أهل العلم في ذلك الإقليم إلى الفقه وانشغالهم به درسا وتأليفاً.

والواقع الذي يدلي بشهادته: أنّ جميع المؤرخين وأصحاب التراجم من منتصف القرن الرابع وحتى اليوم عيال على الإمام أبي العرب في هذا الباب، بل كلّ من جاء بعده سلك

¹ - ينظر: معالم الإيمان، الذباغ، ج 3 ص 109-121، ترتيب المدارك، عياض، ج 6 ص 215-222.

² - المقصود هنا المعنى الأوسع دلالة للتاريخ، فيشمل ما يتعلق بالمصنفات على السنين وتسلسل الأحداث أو على التراجم الخاصة بفئات من الرجال أو البلدان والطبقات، ويدخل في هذا مصنفات تراجم الرواة في أبواب الجرح والتعديل، كما أشار إليه السخاوي في الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ¹⁸، ج 1 ص. وينظر: مدالخي تحت عنوان: الإنتاج العلمي للمالكية في علوم الحديث الخصائص والمميزات - كتب الإمام أبي العرب أمودجا - المقدمة لملتقى جامعة المسيلة، المنعقد يومي 26: 5 و 27 صفر 1440 هـ الموافق ل 6 و 5 نوفمبر 2018 م.

³ - نعتة بذلك جماعة، منهم: الذهبي، ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 15 ص 462.

⁴ - ولقد أشارت المصادر إلى تصانيف سابقة في أخبار إفريقية ومغازيها، اقتبس منها أبو العرب في مواضع من الطبقات، الطبقات، منها: فتوح إفريقية لعيسى بن محمد بن سليمان بن أبي المهاجر (ت 250 هـ). و طبقات محمد بن سحنون، 256 هـ، و أبو سهل أسد بن فرات (292 هـ)، لكن هذه المصنفات اقتصر على توثيق الأحداث دون التعرض للتراجم، فضلاً عن كونها أجزاء صغيرة اندثرت مع الوقت، فلم يعد لها عند المؤرخين ذكر إلا القليل، بل الفضل لأبي العرب أن حافظ على أقوالهم في كتبه ولولاه لما وصلتنا.

سبيله في الكتابة عن علماء القيروان خصوصا وإفريقية عموما: كأبي عبد الله الخشني (361هـ) الذي أتم كتاب أبي العرب طبقات إفريقية، والمالكي الذي نقل عنه، وهما اللذان نقل عنهم القاضي عياض (544هـ)، واعترف له الذهبي¹ وابن حجر² وغيرهم بالإمامة في التاريخ والحديث. وقد أثنى الإمام أبو العرب المكتبة الإفريقية بعدة مصنفات ما بين عام وخاص.

كتب تاريخية عامة:

1- تاريخ إفريقية سبعة عشر جزءا³.

2- طبقات رجال إفريقية⁴.

3- طبقات علماء إفريقية⁵.

4- عباد إفريقية⁶.

كتب تاريخية خاصة:

1- فضائل مالك⁷.

2- فضائل سحنون⁸.

3- مناقب بني تميم، وفيه الحديث عن وطى إفريقية منهم⁹.

¹ - ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6 ص269، وغيرها مما استشهد به.

² - ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج6 ص418، وغيرها مما استشهد به.

³ - تدريب المدارك، عياض، ج5 ص324، ومعالم الإيمان، الدباج، ج3 ص37.

⁴ - طبقات علماء إفريقية، أبو العرب ص29. وطبقات علماء إفريقية، الخشني ص173. ولعله يشمل جميع الأعلام في شتى الميادين.

⁵ - تدريب المدارك، عياض، ج5 ص324، وهو المطبوع عندنا اليوم، وسيأتي الحديث عنه لاحقا.

⁶ - المصدر نفسه.

⁷ - ذكره أبو العرب في المحن، ص: 265، ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص324.

⁸ - أحال إليه أبو العرب في طبقات علماء إفريقية ص: 102، ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص324.

⁹ - ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص324.

- 4- الحن، وفيه أخبار المفتونين وتميّز بأخبار من امتحن عبر التاريخ منهم الأفرقة¹.
- 5- ثقات المحدثين وضعافهم، وضمّنّه أحوال الرّواة الأفرقة إلى جانب المشاركة².
- ولهذا كلّه استحق الإمام أبو العرب تلك الكلمة التي قالها بعض المغاربة فيه: «رافع لواء التاريخ بإفريقية»³. أمّا معرفته بالرّواة وأحوالهم جرحا وتعديلا، فقد ألّف في ذلك كتابا حافلا فذاك شأن آخر لم يشاركه فيه أحد من أهل بلده عبر التاريخ فيما أعلم⁴.
- وقد سلك الإمام أبو العرب نهج المحدثين في صناعة التاريخ، فغلب على كتبه التاريخية الرّوايات المسندة والأخبار الموثّقة، دون تصوّف أو تفصيل، كما كان نقده منصبا على عدالة المترجمين في الأعم الأغلب دون الوقائع والأحداث⁵.
- ثانيا: علم الحديث: كان للإمام أبي العرب دور في علم الحديث، بل هو الذي غلب عليه حتّى برز فيه، فقد كان متقدما في علم الأثر ومعاني الحديث، ثقة ضابطا⁶، فقد وصفه تلميذه ابن الحرّاط بقوله: «كان عالما بالسّنن والرّجال من أبصر أهل وقته بها ... كتب بخطّه كثيرا في الحديث»⁷، ويبدو أنّ اشتغاله بالحديث كان الغالب عليه سماعا وإسماعا، حتى قال ابن أبي دليم دليما عنه: «غلب عليه الحديث والرّجال، والرّواية والإسماع»⁸.

¹ - تدريب المدارك، عياض، ج5 ص324، وهو مطبوع اليوم و سيأتي الحديث عنه لاحقا.

² - أحال عليه أبو العرب في الطّبقات ص 26، سيأتي الحديث عنه لاحقا.

³ - ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص37.

⁴ - وهو الذي حزم به بعض الباحثين، ينظر: مدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ج2 ص911.

⁵ - وذلك بناء على كتابيه المطبوعين: (طبقات علماء افريقيا و الحن، ينظر: من التّراث التّاريخي والجغرافي للغرب

الإسلامي، د. ناصر الدّين سعيدوني، ص21-22.

⁶ - ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص37.

⁷ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص324.

⁸ - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص324، تذكره الحفاظ، الدّهي، ج3 ص890.

وهو مع هذه الكثرة في الجمع والرواية، لم يكن بالمضيق لكتبه، المفرط في ضبطها، وكثيراً ما كان يثني في تراجمه على الضّابطين لكتبهم، وينتقد من كان على خلاف هذه الصّفة. إنّ هذه العناية بالحديث المقترنة بالضّبط والإتقان، هي ما جعل من توثيق الإمام أبي العرب محلّ اتفاق بين المترجمين له، قال الدّباغ: «كان ثقة ثبتاً، صحيح التّقييد، ضابط الرواية»¹. ومع هذا فلم تشر مصادر الترجمة إلا إلى مؤلّفين له في الحديث خالصين: "مسند حديث مالك" أشار إليه أبو العرب في الطّبقات أثناء ترجمة يحيى بن سعيد الأنصاري، بقوله: «وقد ذكرنا حديثه عنه الذي ألفناه مما ليس في موطئه»² ويحتمل أن يصير العنوان الكامل للكتاب مسند حديث مالك ممّا ليس في موطئه.

و"عوالي حديث أبي العرب"³، ولعلّه ألفه على التّفنن في الرواية، لأنّ علوّ الإسناد من المفخر عند محدّثين، وهو عدد ضئيل إذا ما قورن بما ذكره عنه مترجموه الذين لم يستوعبوا تسمية جميع كتبه كما سيأتي.

غير أنّ عزاءنا فيما بلغنا من مروياته في كتابه: الطّبقات والمخنّ، والأخير منهما مليء بالروايات المسندة والآثار. ولعلّ هذا يوحي بطبيعة مؤلفات الإمام أبي العرب الأخرى، التي تمّ بناؤها على الأسانيد والطّرق.

ثالثاً: الفقه: صرح الإمام أبو العرب بقراءة الواضحة لعبد الملك بن حبيب على يد يوسف بن يحيى المغمّامي (288هـ)⁴، وكذلك بعض شيوخه الفقهاء الكبار من أصحاب سحنون منهم: عبد الله بن أحمد بن طالب (275هـ) وحبيب بن نصر (287هـ)، ويحيى بن عمر الكناني (289هـ)، حتّى أصبح أحد فقهاء القيروان، وصفه الدّباغ بقوله: «الفقيه المؤرخ، شيخ

¹ - ينظر: معالم الإيمان، الدّباغ، ج3 ص36.

² - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص 25.

³ - ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص325.

⁴ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب ص 81.

إفريقية وعالمها»¹، وقال ابن أبي دليم عنه: «وكان حافظا للمذهب، معتنيا به»²، وقال الذهبي عنه: «العلامة المفتي ذو الفنون»³، «وكان حافظا لمذهب مالك»⁴.

رابعاً: الكتب التي رواها: رواية الكتب والمصنفات من أهم الأنشطة العلمية في علوم الرواية التي يخصص لها الباحثون مباحث خاصة منذ القدم، فتراهم يقولون: أول من أدخل كتاب فلان إلى إفريقية مثلاً أو الأندلس، والإمام أبو العرب أحد المهتمين بذلك سواء فيمن ترجم لهم⁵ أو في حياته الشخصية، وكان مكثراً منها ناسخاً لأغلبها بيديه.

وقد تلقى الإمام أبو العرب جميع المصنفات التي كانت موجودة في إفريقية في تلك الفترة⁶ وتميزت تلك المصنفات المتداولة في عصر الإمام أبي العرب بإفريقية بتنوعها في جميع المجالات: القرآن وعلومه، والحديث وعلومه، والتاريخ والسيرة وغيرها، جمعت في دائرتها مصنفات الأفرقة والمشاركة، وسأذكر أهمها مختصراً ذلك للتدليل على غيرها من الكتب الأخرى:

1. كتب مرويات الحديث:

- ديوان في الحديث في جزئين لعبد الرحمن بن زياد (161هـ): قال أبو العرب: «وحدثني جبلة بن حمود عن سحنون قال: أخبرني عبد الله بن غانم بأحاديث عبد

¹ - معالم الإيمان، الدباغ، ج3، ص36.

² - المصدر نفسه، ج5 ص324.

³ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12 ص19.

⁴ - المصدر نفسه، ج7 ص671.

⁵ - مثل ما قاله في ترجمة حماد بن يحيى: «وهو أول من قدم بفقهاء عبد الملك بن الماجشون القيرواني فيما علمت». ينظر: طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 118.

⁶ - مدرسة الحديث في القيروان، شواطر، ج1 ص695. قال زاهر بن سالم بلفقيه: «وباستحضار ما تقدم من حرص أبي العرب على العلم والتقييد يمكن الجزم أنه قد تلقى جلّ ما كان يُتدارس من كتب، وما يُحدث به من مرويات»، ينظر: مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب القيرواني، زاهر بن سالم بلفقيه، ص: 76.

الرَّحْمَنُ وَهِيَ خَمْسَمِائَةٌ حَدِيثٌ¹ أَمَّا رَوَايَتُهُ لِهَذَا الدِّيَّانِ فَقَالَ أَبُو الْعَرَبِ: «وَأَمَّا وَجَدْنَا عَنْهُ كِتَابَيْنِ فَقَطْ حَدَّثَنِي بِهَمَا عَبْدُ بْنُ أَبِي زَكْرِيَاءَ الْحَفْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ، وَفَرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنِي بِهَمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَسَّانِ الْيَحْصَبِيِّ عَنْهُ»².

- جوامع سفيان الثوري (161هـ): روى الإمام أبو العرب هذين الكتابين وقال: «فإنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي الْهَيْثَمِ اللَّؤْلُؤِيَّ حَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ الْبَهْلُولِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ عَنْ سَفْيَانَ بِجَمَاعِ سَفْيَانَ الْكَبِيرِ، وَقَدْ رُويَ عَنْ سَفْيَانَ جَامِعًا لَهُ وَسَطًا آثَارُ كُلِّهِ وَلَمْ أَعْلَمْهُ حُمِلَ عَنْهُ جَامِعٌ فِي الرَّأْيِ»³، فَهِيَ ثَلَاثَةُ جَوَامِعِ الْكَبِيرِ وَالْوَسْطِ وَفِيهِمَا الْآثَارُ وَجَامِعُ الرَّأْيِ.

- ديوان في الحديث لرباح بن يزيد اللخمي (172هـ): لقد اطلع الإمام أبو العرب على شيء منه فقال عنه: «طلبت حديثه فما وجدت منه إلا كتابا واحدا رواه عبد الله بن زياد بن سمعان، حدَّثني به مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْهَيْثَمِ اللَّؤْلُؤِيَّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُرُوحٍ الْفَارَسِيِّ عَنْ رَبَاحِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ سَمْعَانَ»⁴.

2. في التفسير:

- تفسير القرآن ليحيى بن سلام الجدّ: ويعرف بتفسير يحيى بن سلام، وهو تفسير بالآثار على طريقة المتقدمين. يرويه الإمام أبو العرب عن يحيى بن سلام الحفيد عن أبيه عن جدّه⁵.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 32.

² - المصدر نفسه، ص: 1.

³ - المصدر نفسه، ص: 251.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 47.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 38.

- أحكام القرآن لموسى بن عبد الرحمن بن حبيب المعروف بالقطان (306هـ):

تضمن الكتاب اثني عشر جزءاً، واحتوى على الأحاديث والآثار على طريقة المتقدمين في التأليف، ونقله الإمام أبو العرب عن شيخه موسى بن عبد الرحمن القطان¹.

3. في الفقه:

- كتاب الأشربة: ويوجد منه بعض الأوراق على الرّف بمكتبة عقبة بالقيروان، وهي بخط

الإمام أبي العرب، يقول الإمام أبو العرب في الورقة الأولى منه: «حدثني به يحيى بن محمد بن سلام عن أبيه عن جده» وبهذه الورقة سماعات بخط الإمام أبي العرب بتاريخ سنة 273هـ و275هـ².

- كتاب الواضحة لعبد المالك بن حبيب الأندلسي (238هـ): يرويه عن شيخه أبي

عمر يوسف المغامي قال الإمام أبو العرب: «فذكرت ذلك لأبي عمر يوسف بن يحيى لما كنّا نقرأ عليه الواضحة»³.

- المدونة الكبرى لعبد السلام بن سعيد التنوخي سحنون (240هـ): الإمام سحنون

معظم عند الإمام أبي العرب ولذلك خصّه بكتاب الفضائل، وكتابه المدونة عمدة المالكية إلى يومنا هذا، وكان قد أدرك أغلب أصحاب سحنون وأفاد أبو العرب كثيراً من الإمام سحنون في جميع المجالات ولذلك نجده يكثر النقل عنه بواسطة أحمد بن أبي سليمان وحبيب بن نصر وجبله بن حمود الصّدي وولات بن محمد وعيسى بن

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 32، و الحن، أبو العرب، ص: 224.

² - كتاب العمر في المصنفات و المؤلفين التونسيين، حسن عبد الوهاب، م 1 ج 1 ص 102، أبو العرب و جهوده في خدمة الحديث النبوي بإفريقية، علي بنعون، ص: 22. وقد وجدت مخطوطتين بخط الإمام أبي العرب:

1- مجالس أشهب بن عبد العزيز من كتاب الغصب، رواية سحنون بن سعيد، رتي 1 على 80، يحوي 16 ورقة.

2- كتاب الدّعاوى و البيّنات لأشهب، رتي 1648، قال الإمام أبو العرب: حدثني به يحيى بن عمر عن أبي إسحاق بن عبد الرحمن بن أبي البياض عن أشهب، يحوي 35 ورقة.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 81.

مسكين وغيرهم، ومن المؤكد أنّ الإمام أبا العرب أخذ المدونة عنهم وخاصة عيسى بن مسكين الذي كتب عن سحنون الأب والابن¹.

- كتاب الفرائض لشقران بن علي (186هـ): وهو مبني على علوم الرواية من الكتاب والسنة². وهو من مرويات الإمام أبي العرب إذ قال: «وكان عالماً بالفرائض وله فيها كتاب لم نجد عند علمائنا غيره عن شقران»³.

4. في الأخلاق:

- كتاب الزهد لعلي بن زياد الحمصي (183هـ): يرويّه الإمام أبو العرب من طريق جبلة بن حمود عن سحنون عن البهلول عن علي بن زياد⁴.

- كتاب الزهد لعبد المالك بن أبي كريمة (210هـ): وقد اطلع عليه الإمام أبو العرب، وعلق عليه فقال: «وله كتاب في الزهد، فيه رجال ما ينبغي أن يسمع منهم مثل: موسى بن عبيدة ويزيد بن أبي حبيب ومحمد بن زيد وغيرهم... حدثني سعيد بن إسحاق عن أبي الطاهر عنه»⁵.

5. في التاريخ:

- فتوح إفريقية لعيسى بن محمد بن أبي المهاجر (252هـ)⁶.
- كتاب طبقات العلماء سبعة أجزاء لمحمد بن سحنون (256هـ)⁷.

¹ - ينظر: تدريب المدارك، عياض، ج3 ص212.

² - مدرسة الحديث بالقيروان، حسين شواط، ج2 ص236.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 61.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 43.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 248.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 6-8-12-14-15 و غيرها.

⁷ - المحنّ، أبو العرب، ص: 126.

- كتاب المغازي لمحمد بن إسحاق (150هـ): وأكثر الإمام أبو العرب من النقل عنه، خاصة في كتاب الحن من طريق عيسى بن مسكين وغيره عن أسد بن الفرات عن زياد بن عبد الله البكائي عن محمد بن إسحاق¹ ومن طريق يحيى بن سلام الحفيد عن أبيه عن جده عن شريك عن محمد بن إسحاق².

- كتاب الطبقات لمحمد بن واقد الواقدي (207هـ): أكثر الإمام أبو العرب من النقل عنه من طريق سعيد بن شعبان، قال أبو العرب: حدثني سعيد بن شعبان بن قرة الأندلسي قال: حدثنا وهب بن نافع قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال سعيد: وحدثني عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب عن أبيه عن الحزامي عن محمد بن عمر بن واقد الواقدي³ وقال الإمام أبو العرب: «وقال الواقدي في كتاب الطبقات»⁴.
الطبقات»⁴.

5. كتب الجرح والتعديل والعلل:

- كتاب التاريخ ليحيى بن معين (233هـ): نقل الإمام أبو العرب كثيرا من أقوال ابن معين⁵.

- كتاب العلل ومعرفة للرجال لأحمد بن حنبل (241هـ): أكثر الإمام أبو العرب من النقل عن أحمد، ويروي عنه من طرق عدة أشهرها رواية ابنه عبد الله بن أحمد⁶.

¹ - الحن، أبو العرب، ص: 80، 89، 117، وغيرها.

² المصدر نفسه، ص: 119.

³ - المصدر نفسه، ص: 171.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 131، 169.

⁵ - ينظر: طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 24-28، و الحن، أبو العرب، ص: 215، 263، 269، 275، 412، 415، 439، وغيرها.

⁶ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 24. إكمال التهذيب، لمغلطاي، ج 12 ص 255. لسان الميزان، ابن حجر، ج 2 ص 160.

- أحمد بن عبد الله العجلي (261هـ): نقل عنه الكثير، لأنّ العجلي مات بطرابلس الغرب، وتلمذ عليه شيوخ الإمام أبي العرب، فنقل عنه كلاماً أكثر ممّا هو موجود في ثقات العجلي¹.
- كتب النسائي (303هـ): فقد ذكر الإمام أبو العرب حوالي ثلاثمائة (300) ضعيف، ترجم لهم النسائي في الضعفاء، لكن تختلف العبارات منها الاختلاف الطفيف، ومنها المغيّر للمعنى².
- النقول على أصحاب الكتب: ونقل عن: إسحاق بن راهويه (238هـ)³، وأبي داود سليمان بن الأشعث صاحب السنن (275هـ)⁴، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ)⁵، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ)⁶، وعثمان بن سعيد الدارمي (280هـ)⁷، وعمرو بن علي الفلاس (249هـ)⁸، ومحمد بن بشر الدلابي (310هـ)⁹، (310هـ)⁹، ومحمد بن إسماعيل البخاري (256هـ)¹⁰، وغيرهم الكثير، اكتفيت بذكر بذكر المشاهير ومن غلب الظن أنّه نقل كتبهم أو اطلع عليها على أقل تقدير، وهذا النقل الكثير والمتنوع والمتعدد عن مشاهير علماء الإسلام في المغرب والمشرق، يدلّ

¹ - ينظر: إكمال التهذيب، مغلطي، ج3 ص: 201، 176، 109، 283، وتهذيب الكمال، ابن حجر،

ج1 ص444، وغيرها الكثير، بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي، ج3 ص96.

² - ينظر: مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب القيرواني، زاهر بن سالم بلفقيه، ص: 170-173.

³ - ينظر: إكمال التهذيب، مغلطي، ج3 ص220.

⁴ - ينظر: الحن، أبو العرب، ص: 230.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج7 ص179.

⁶ - الحن، أبو العرب، ص: 195.

⁷ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج12 ص108.

⁸ - الحن، أبو العرب، ص: 60.

⁹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب ص: 97، إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص235.

¹⁰ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص89، إكمال التهذيب، مغلطي، ج11 ص40.

على سعة اطلاع الإمام أبي العرب القيرواني عن الكثير والكثير من الكتب والآراء، مع الاعتماد عليها، أو الجمع بينها، أو الترجيح فيما بينها، أو إبداع قول جديد، وهذا يؤكد إمامة أبي العرب وتمكنه من ناصية العلوم، مما جعله ما ينقل أحكام المحدثين، موافقا أو معلقا عند المخالفة وستأتي أمثلة من كتب العجلي أو ابن البرقي التي كتبها بيده وعلق على أحكامهم عند المخالفة.

- ثناء العلماء عليه:

قال الخطاط تلميذه: «كان رجلا صالحا، ثقة، عالما بالسنن، حسن التقييد، كريم النفس والخلق»¹، وقال ابن أبي دليم: «وكان حافظا للمذهب، معتنيا به، وغلب عليه الحديث والرجال، وتصنيف الكتب، والرواية والسماع»²، وقال أبو بكر المالكي: «وكانت أوصافه أوسع أوسع من أن يحملها كتاب... وكان ضابطا كثير التقييد لكتبه، عالما بما فيها»³، وقال أيضا: «وكان رحمه الله - يصنع الشعر ويجيده»⁴، وقال الدبّاغ: «شيخ إفريقية وعالمها... كان فقيها صالحا متواضعا، كثير الإيثار في عسر، ثبتا صحيح التقييد، ضابط الرواية الفقيه كثير التأليف والمشايخ المؤرخ... كان أبو العرب إمام عصره وواحد دهره دأب في طلب العلم وبرع فيه براعة فاق فيها من تقدمه من رجال إفريقية، وألف كتبًا مفيدة كثيرة، وكان موفقا في التأليف، مُعَانًا عليه، وهو من رافع لواء التاريخ بأفريقية مع تقدمه في علم الأثر وبصره بالفقه ومعاني الحديث»⁵، وقال ابن مخلوف: «الإمام الفقيه الحافظ المحدث العالم الأديب المؤرخ... واحتاج الناس إلى علومه وكتبه»⁶، ولما نقل عنه من جاء بعده من المحدثين أطلق عليه ألقابا تدلّ على

¹ - ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص324

² - المصدر نفسه، ج5 ص324.

³ - رياض النفوس، المالكي، ج2 ص306-307.

⁴ - المصدر نفسه، ج2 ص310.

⁵ - معالم الإيمان، الدبّاغ، ج3 ص36.

⁶ - شجرة النور الزكية، ابن مخلوف، ج1 ص125.

إمامته وتقدمه وقبول أحكامه في الرجال، وسأقتصر على ثلاثة مشاهير منهم وهم، الحافظ الذهبي الذي قال: «العلامة المفتي ذوالفنون»¹، والحافظ مغلطاي الذي قال: «ذكره أبو العرب العرب الحافظ»²، والحافظ ابن حجر بقوله: «أبو العرب الحافظ»³.

ولم يتحدث أحد عنه بكلام استصغر شأنه إلا تلميذه الخشني، فقال: «تغلب عليه الرواية والجمع، ولم أحسّ عنده علما ولا فقها»⁴، وهذا الكلام الذي قاله الخشني، ليس واقعيا لأنّ لأهل زمان الإمام أبي العرب أخذوا عنه وعلى رأسهم مالك الصّغير ابن أبي زيد القيرواني، والمالكي الدّباغ والقاضي عياض، ونزلوا عند رأي الإمام أبي العرب في حكمه على الرجال، وكذلك رضى العلماء والعامة من وراءهم حين فصل في كلام العلماء للخروج على دولة العبيدين يدلّ على القيمة الكبيرة التي كان يحظى بها هذا الإمام⁵.

وكذلك العلماء الذين اختصوا بالرح والتّعديل ممّن جاء بعده، أخذوا بكلامه واتبعوه وسلموا له فيه، سواء كان الكلام في الرواة المغاربة أو المشاركة، ووصفوه بالحفظ والإمامة والمعرفة والبروز، وأقواله التّقديّة التي ستأتي تبين أنّ أبا العرب كان جامعا وناقدا لما يجمع، ويظهر ذلك من خلال ردّ أقوال الذين ينقل كلامهم أو يفسرها أو يرضاها ويدلّل لها، والأحكام التي أطلقها على الرواة متفردا بذلك دون غيره معتمدا على نقده، مثل في ترجمة عبد الله بن المغيرة الكوفي، قال أبو العرب: «أمّا حديثه فمستوى حديث الحذاق»⁶ وفي ترجمة فرون قال: «حديثه يدلّ على لينه»⁷ وغيرها من الأمثلة التي تردّ زعم الخشني.

¹ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12 ص19.

² - إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج1 ص67.

³ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج6 ص84.

⁴ - تاريخ قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، الخشني، ص: 227.

⁵ - ينظر تفاصيل الحادثة: رياض النفوس، المالكي، ج2 ص309-310.

⁶ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 81.

⁷ - المصدر نفسه، ص: 93.

ومن شعره:

إذا ولي الصديق لغير عذر
إلى يوم التناد بلا رجوع
إذا ولي أخوك فول عنه
وناد وراءه يا رب تم
فزاد الله خلته انقطاعاً
فإن رام الرجوع فلا استطاع
وزده وراء ما ولاك باعاً
ولا تجعل لفرقة اجتماعاً¹

ومنه كذلك:

ضعفت حيلتي وقلّ اضطباري
وهن العظم بعد أن كان صلباً
ولقد كنت والشباب لباسي
وتراني أميس كالغصن حسناً
وإلى الله أشكي كلّ ما بي
وفقدت الشباب أي شباب
أسحبُ الذيل عابثاً في الثياب
وقذالي كمثّل ريش الغراب
يتراءين مرجعي وذهابي
ولقد كن يشتهين حديثي
فأدعهنّ خشية للعقاب²

وقد تعرّض التراث القيرواني لعدّة حوادث أليمة ومؤثرة جدا عادت عليه بفقدان الكثير منه، وأبرز ما رزئت به في هذا الباب³:

- تضيق العبيدين على الحركة العلميّة، ومصادرتهم لكتب العلماء، ومنعهم لما يخالف مذهبهم من التّصانيف، وقد تقدمت نماذج من هذا.

¹ - رياض النفوس، المالكي، ج2 ص310-311، ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص325.

² - رياض النفوس، المالكي، ج2 ص312.

³ - ينظر: مدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ج2 ص803-806.

- نكبة الأعراب التي أتت على الأخضر واليابس في القيروان¹، فقتل فيها من قتل، وفر بنفسه وعياله من فرّ تاركين كلّ شيء وراءهم، وقد احتاج هؤلاء الأعراب إلى وقود لنارهم، فما كان منهم إلا الاستعانة بأبواب المنازل، وخزائن الكتب.
- وثالثة عام (941هـ)، والتي أباح فيها الأمير حسن الحفصي مدينة القيروان لحماته من الجنود الإسبانية! فعاثوا فيها فسادا، وأحدثوا شرا مستطيرا، وكان لمكتبة الجامع الأعظم كفل من هذا، قال ابن أبي دينار: (وفي تلك الأيام أهين المسجد الأعظم ونهبت خزائن الكتب التي به، ودعست بأرجل الكفرة، وتفرق ما جمع فيها من دواوين العلوم، وتبددت في الشوارع، حتى قيل: «إنّ المار من شرقي الجامع إنّما يمر على الكتب المطروحة هناك»²).

لهذه العوامل وغيرها ضاعت كثير من كتب القيروانيين، ولم يبلغنا منها إلا القليل، ويشمل ذلك كتب الإمام أبي العرب القيرواني التي لم يصلنا منها إلا (الطبقات) و(المختار) من طريق أندلسي:

الأول: من رواية تلميذه الحشني.

والثاني: من رواية ابنه أبي جعفر تميم.

وكلاهما استوطن الأندلس، وحدث بها، ولعلّ كتاب الطبقات هو الأكثر في كلامه جرحا وتعديلا للرواة.

¹ - وذلك أنّ العبيدين أباحوا لأعراب مصر وما حولها العبور إلى إفريقية بعد أن استبد بها المعزّ بن باديس، فخلع طاعتهم، ولعنهم على المناير، فوصلت طلائع الأعراب سنة (443هـ)، ثمّ تكاثرت عددهم حتى بلغوا عشرات الألوف، وقامت بينهم وبين المعزّ معارك وأحداث عظيمة، كانت الغلبة لهم في عامتها، وتمكنوا فيها من القيروان مدة طويلة عدّة مرات، كان بطشهم في كلّ مرة أنكى، واستمر الحال على ذلك حتى سنة (460هـ) تقريبا. ينظر: البيان المغرب، ابن عذارى، ج 1، ص 288-295.

² - المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، محمد بن أبي دينار، ص 166، باختصار، وينظر: السلطنة الحفصية، محمد المطوي ص 701-704.

وسأفصل الآن في كتب لها علاقة ببحتي.

الكتاب الأول: طبقات علماء إفريقية وتونس: وهو الكتاب المطبوع وهو أنفع وأقدم ما صُنف في طبقات الأفارقة، والنسخة التي يرويها الخشني مجزأة إلى سبعة أجزاء الثلاثة الأولى في أهل القيروان من تأليف الإمام أبي العرب والثلاثة الثانية من تأليف الخشني، وبدأ بمحمد بن سحنون، والجزء الأخير من تأليف الإمام أبي العرب في علماء تونس.

محتويات الكتاب: بدأ الكتاب بذكر أحاديث في فضائل إفريقية، روى أكثرها عن شيخه فرات بن محمد العبدري (292هـ)¹، ثم ذكر من دخلها من الصحابة والتابعين وتاريخ فتح إفريقية، ثم تسمية من دخل إفريقية من أصحاب النبي ﷺ، ثم من دخل من التابعين، ثم الطبقة الثانية التي بعدهم ممن دخل إفريقية أو كان من أهلها، ثم من التابعين من دون هؤلاء في السنن، ثم من له سنن قد روى عن الجلة من التابعين.

طبقات الكتاب: طبع أول مرة بالجزائر 1914م بتحقيق العلامة محمد العربي بن أبي شنب (1347هـ-1929م) عن نسخة أندلسية عتيقة عليها خط الحافظ أبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (429هـ) وقد يكون ما نقله الطلمنكي مختصراً لأن الرجوع إلى الترتيب للقاضي عياض، أو المعالم نجد الحكايات²، مبتورة وهي نشرة جيدة قليلة الأخطاء مزودة بالفهارس، غير أن المحقق أدخل في صلب النص حواش كثيرة كانت على هامش المخطوطة وأقوال الخشني (361هـ) وتتضمن حكايات عن المترجمين، وفي سنة 1920م ترجم الدكتور محمد العربي ابن أبي شنب الكتاب للفرنسية، وترجم للإمام أبي العرب ولبعض المذكورين في

¹ - قال ابن حجر: «وقال ابن حارث: كان يغلب عليه الرواية والجمع ومعرفة الأخبار وكان ضعيفاً متهماً بالكذب، أو معروفاً به» ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج6، ص326 رقم 6024، وذكر التّكذيب كذلك ابن عذارى، ينظر: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى، ج1 ص139، وتنزيه الشريعة المرفوعة، علي بن محمد الكنايني، ج1، ص95. لكن الذي قاله الخشني: «كان يغلب عليه الرواية والجمع ومعرفة الأخبار، وسمعت من يحكي أنه كان أعلم الناس بمصائب الناس، وأوقع الناس في الناس» ينظر: طبقات الخشني ص: 20. فلعل ابن حجر وجد كلامه في كتاب آخر.

² - ينظر: مقدمة تحقيق الطبقات لعلي الشّابي و حسن اليافي، ص: 29-30 وعلم طبقات المحدثين مصنفات ومناهج نافذ حسين حماد، ص: 244، و علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، المهندس أسعد سالم قيم، ص: 176-179.

الأسانيد، ثم جاء علي الشَّابِّي التُّونسي ونعيم حسن اليافي السُّوري وقاما بتحقيقه من جديد، فقدموا له بمقدمة ذكر فيها العصر السياسي والصِّراع المذهبي، وأسلوب التَّفكير في مرحلة عيش الإمام أبي العرب، ثمَّ تحدثا عن كتاب الطَّبقات، ووجها كلماتهم لحسنات محمد الربِّي المحقق الأول ووجها له بعض الانتقادات التي حاولا تداركها، وجاء تحقيقهما دون الاعتماد على مخطوطة لأحدهما لم يجدا ولو مخطوطة واحدة، بل اعتمدا على المطبوع، ونبها على وجود الاختصار في نقل الطَّلْمَنكي لكتاب أبي العرب وأبعدا كلام الخشني وجعله في الحاشية، وصوّبا النصَّ بالرجوع إلى مختلف الكتب المطبوعة والمخطوطة، وترجما لرجال السُّند، وترجما لأبي العرب في المقدمة ونزعا رسائل الخشني وزادا ذكر 57 ترجمة تكلم فيها أبو العرب نقلها عنه غيره مع مراجعتها.

وأتمنى أن يُحقق تحقيقا حديثيا، ويخدم خدمة أفضل زيادة على ما أجاد السَّابق ولهم فضل السَّبق.

أولا: أصل الكتاب:

الرأي الأول: أنَّ كتاب الطَّبقات الذي بين أيدينا هو اختصار لكتاب أبي العرب الكامل، وذلك من خلال طرح عدّة تساؤلات منها: لماذا لم يتمَّ ترجمة الرِّوَاة كمحمد بن سحنون (256هـ)؟¹. وللإجابة أقول أنَّ النُّسخة الكاملة فقد أصابها ما أصاب بقية كتب القرويين من التَّلَف والضَّياع، ووصل إلينا الكتاب مختصرا²، من قبل المحدث الأندلسي الحافظ أبي عمر أحمد بن محمد الطَّلْمَنكي (340 - 429هـ)³.

وأدلة اختصاره أمور منها:

1 - ينظر مدرسة الحديث في القيروان، حسن شواط، ج2 ص850-851.

2 - هذا ما ذهب إليه أكثر الباحثين: أبو شنب، ينظر: الصفحة الثَّانِيَّة من غلاف "الطَّبقات" و حسن عبد الوهاب، ينظر العمر في المصنفات، حسن عبد الوهاب، ج1 ص383-384، محققا الكتاب، ينظر الطَّبقات، ص: 29 وتابعهما أكرم العمري، ينظر: بحوث في تاريخ السُّنة المشرفة، أكرم العمري، ص: 149، وحسن شواط، ينظر: مدرسة الحديث في القيروان، ج2 ص851-853.

3 - ينظر ترجمته في: الصُّلة، ابن بشكوال، ج1 ص44، جذوة المقتبس، محمد بن فتوح الأزدي، ص: 114، بغية الملتبس، أحمد بن يحيى، ص: 162، ترتيب المدارك، عياض، ج3 ص749.

- إضافة الكتاب إلى الطلمنكي كما نقله أول ناشر له نقلا عن المخطوط¹.
- وجود الكتاب في نسق واحد من طبقات الحشني شيخ الطلمنكي، على شكل أجزاء متتابعة من واحد إلى سبعة، ولا شك أنّ ذلك من عمل الطلمنكي الذي أخذ الكتابين من شيخه الحشني واختصرهما.
- حذف كثير من التراجم، حيث يبدو أنّ الطلمنكي قد حذف من الكتاب عددا كبيرا منها، فإننا نجد عند أبي العرب رواة ترجم لهم ليس لهم أثر في هذا الكتاب، ويوجد ذلك خاصة في رياض النفوس، وترتيب المدارك، والديباج المذهب، ومعالم الإيمان²، وقد تتبعنا هذه النقول عن كتب أخرى لأبي العرب لكن احتمال كونها من طبقات علماء إفريقية احتمال قوي؛ لأنه هو الكتاب الذي بقي واشتهر.
- حذف أجزاء من بعض التراجم، فكثيرا ما نجد في كتب التراجم نقولا عن أبي العرب تتعلق بشخصيات ترجم لها في طبقاته ومع ذلك لا نجد تلك العبارات في الطبقات³.
- حذف الأحاديث: كثيرا ما يحذف الطلمنكي الأحاديث التي يذكرها أبو العرب في طبقاته، حيث يكتفي بالسند ثم يقول: «فذكر الحديث»⁴.

¹ - ينظر: طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص41.

² - ينظر مثلا: رياض النفوس، الديباج، ج1، ص240، 473، ترتيب المدارك، عياض، ج3، ص241، الديباج المذهب، ابن فرحون، ج1 ص31، 356، معالم الإيمان، الديباج، ج2 ص139، 16 ص، وينظر: الملحق الذي وضعه محققا كتاب طبقات أبي العرب وأثبتنا فيه ما نقل عن أبي العرب حول أعلام لم توجد في كتابه الواصل إلينا، ص238.

³ - ينظر مثلا: كتاب طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص86، وقارن الترجمة نفسها من رياض النفوس، المالكي، ج1 ص346، وترتيب المدارك، عياض، ج1 ص491، وقارن الترجمة نفسها من كتاب طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص101، معالم الإيمان، الديباج، ج2، ص36، وقارن الترجمة نفسها من كتاب طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص84.

⁴ - ينظر مثلا: طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 23، وقد جاء الحديث تاما في رياض النفوس، الديباج، ج1، ص821، وينظر: طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص54، 80، 114.

- ارتباك العبارة وتفكك المعاني بسبب كثرة الحذف والإكثار من استعمال عبارة: «قال أبو العرب» للاستعاضة بذلك عن الحذف، وهذا أمر واضح في كل الكتاب¹، فهذه الأمور يصعب تفسيرها إلا بأنّ أبا عمر الطلمنكي قد اختصر الكتاب، وانتقى منه وأخرجه بالصورة التي وصلنا عليها².

الرأي الثاني: أنّ الكتاب وصل كاملاً غير مختصر، يكون محمد بن حارث الخشني سمع من شيخه أبي العرب هذا القسم من الكتاب قبل تمامه، أو تكون رواية الخشني الإصدار الأول، ثمّ واصل أبو العرب الزيادة والتنقيح، أو تكون المنية اخترمت أبا العرب قبل إتمامه³ ورحل به إلى الأندلس سنة 311 هـ حيث جعل له تتمّة وسمعة منه هناك تلميذه أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (429هـ) الذي وصلنا الكتاب عن طريقه، قال به بشير بكوش⁴ وأسعد بن تميم⁵ وزاهر بن سالم⁶.

والذي تطمئنّ إليه النفس أنّ الخشني سمع الكتاب كلّ الذي ألفه أبو العرب، ورحل إلى الأندلس، وبقي أبو العرب يزيد وينقح، وقد قام الخشني باختصار بعض الحكايات بل وأشار لاختصار أبي العرب، وأتمّها⁷، لأنّ الأدلة التي ساقها كلّ فريق ظنيّة وليست قطعية.

مصادر أبي العرب في طبقاته: استقى أبو العرب مادته العلميّة من ثلاثة أنواع من

المصادر:

¹ - وقد لاحظته محققا الكتاب أيضاً، ينظر: مقدمة طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 29.

² - ينظر: مدرسة الحديث بالقيروان، حسين شواط، ج 2 ص 851-853.

³ - ينظر: مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب، زاهر بن سالم، ص 141.

⁴ - المرجع نفسه، الحاشية: ج 2، ص 851، وتعليقه البكوش على كتاب العمر لحسن عبد الوهاب ج 1، ص 386.

⁵ - ينظر: علم طبقات المحدثين، أسعد بن تميم، ص 181.

⁶ - ينظر: مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب، زاهر بن سالم، ص: 141-143.

⁷ - ينظر طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، تحقيق: علي الشّابي ونعيم حسن، ص 140.

أ- شيوخه الذين شافهوه: وقد بلغت عدّتهم في هذا الكتاب 37 شيخاً، منهم من أكثر من الرواية عنه حتى لا تكاد تخلو منه صفحة، ومنهم من لم تزد الرواية عنه الخبر والخبرين، وأهم هؤلاء الشيوخ من حيث كثرة المادة التي رواها عنهم الكتاب، هم:

- فرات بن محمد العبدى، روى عنه في 46 موضعاً¹.
- أحمد بن يزيد القرشي، روى عنه في 22 موضعاً².
- جبلة بن حمود الصّدي، روى عنه في 15 موضعاً³.
- بكر بن حماد التّيهري، روى عنه في 13 موضعاً⁴.

ب- كتب نقل عنها وذكر أسماءها: صرّح الإمام أبو العرب باسم مصدرين فقط من الكتب التي استفاد منها وهما:

- كتاب أبي بكر السّوسي⁵، ويبدو أنّه في المغازي والتّاريخ استناداً إلى المادة المنقولة منه.
- كتاب سليمان بن سالم⁶، وقد ذكرت المصادر لسليمان هذا كتابين، أحدهما في الفقه يعرف بالسّليمانية نسبة إليه، والثاني كتاب مجالس سليمان، ومادته متنوعة، فيحتمل أن يكون الإمام أبو العرب قد استعمل أحد هذين الكتابين أو كتاباً آخر لم يصلنا اسمه.

¹ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس أبو العرب، مثلاً: ص: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7.

² - المصدر نفسه، مثلاً: ص 19، 51، 92، 93.

³ - المصدر نفسه مثلاً: ص: 6، 21، 29، 32.

⁴ - المصدر نفسه، مثلاً: ص: 37، 81، 91.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 15 و 18.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 75، وروى عنه في أحد عشرة موضعاً، وينظر: ترجمة سليمان، معالم الإيمان، الدّباغ، ج2 ص 206، وترتيب المدارك، عياض، ج3 ص 233.

ج- كتب نقل عنها واكتفى بذكر مؤلفيها: وهي كتاب لعبد الله بن وهب¹، وكتاب لإسحاق بن أبي عبد الملك الملقب²، وكتاب لعيسى بن محمد بن أبي المهاجر، ولا شك أنه كتاب فتوح إفريقية إذ لم يعرف له غيره³، وكتاب لمحمد بن عمر الواقدي القاضي، المشهور صاحب المغازي، ولعلّ أبا العرب ينقل عن كتاب المغازي نفسه لتعلق المادة المنقولة عنه بذلك⁴.

وكتاب ليحيى بن معين، ولعلّه تاريخه في الرجال⁵، وكتاب أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله⁶، وكتاب لأبي بكر محمد بن محمد بن اللباد، وقد أكثر من النقل عنه⁷، وكتاب لأبي عثمان سعيد بن الحداد، وقد أكثر من النقل عنه، وأحياناً ينقل عنه بواسطة كتاب ابن اللباد⁸.

العلوم التي اعتنى بها الإمام أبو العرب في طبقاته: وقد قسمتها إلى خمس مجموعات كبيرة.

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس أبو العرب، مثلاً: ص: 3، 4، 8، 9، 15، 16.

² - المصدر نفسه، ص: 8، 9، وينظر: ترجمته: المصدر نفسه، ص: 98.

³ - المصدر نفسه: ص 12، 14، 15، 17، وينظر: ترجمته عند أبي العرب 120.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 12، 14، 18، وينظر: ترجمته في تهذيب الكمال، المزي، ج9 ص363.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 25، 27.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 24.

⁷ - طبقات علماء إفريقية و تونس أبو العرب، ص: 28، 44، 45، 47، وينظر: ترجمة أبي بكر في: رياض

النفوس، المالكي، ج2 ص283.

⁸ - طبقات علماء إفريقية و تونس أبو العرب، ص: 35، 45، 46، 49، 50.

أولاً: تحرير أسماء الرواة، وذكر شيوخهم وتلاميذهم ورحلاتهم¹:

1- العناية بالألقاب والأنساب: مثل: عباس السدري: قال الإمام أبو العرج: «وإنما قيل له: السدري، لأنه كان ساكناً بحارة السدرة»².

2- المتفق والمفترق: الذي يفيد في أحكام نقدية كبيرة مثل: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: قال أبو العرج: «قال لي فرات: كل من روى عنه عبد الرحمن بن زياد فهو من أهل إفريقية أو ممن دخلها إلا مسلم بن يسار، قال أبو العرج: يحسب فرات أنه مسلم بن يسار البصري، ومسلم بن يسار هذا الذي روى عنه عبد الرحمن هو من أهل إفريقية، قال: قد حدثني محمد بن عبيد الأندلسي، قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال سمعت أبي يقول: الإفريقي عن مسلم بن يسار، ليس هذا رجل أراه من ناحية إفريقية، يحدث عن ابن المسيب، وقال يحيى بن معين: مسلم بن يسار الذي يروى عنه عبد الرحمن هذا رجل من أهل إفريقية»³.

3- ويسرد الأسماء سرداً فإذا كان اختلاف في الاسم أو الصحبة ذكر الاختلاف: ودلّل على قوله أو نفاه مثل: «وبسر بن أرطاة، ويقال: ابن أبي أرطاة، وقد جعل له مسنداً⁴ غير واحد من المحدثين»⁵.

4- التمييز بين الأفارقة والوافدين: ويلاحظ أنّ الإمام أبا العرج قد ميّز بين الأفارقة وغيرهم، ونبه على أوطانهم، فيقول مثلاً: «زياد بن مسلم الغفاري وهو من أهل إفريقية» وقال: «المغيرة بن أبي بردة القرشي، كان ممن أوطن إفريقية»⁶.

¹ - و قد أشار إلى بعضها الأستاذ زاهر، مطلب ما يتصل بالرحلة من القروان وإليها ومطلب غزوات متفرقة في أحوال الرواة، ينظر: مؤرخ تونس و محدّثها، زاهر بن سالم، ص: 250-252، وص: 259-256.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس أبو العرج، ص: 206.

³ - المصدر نفسه، ص: 92، 93.

⁴ - روى له الإمام أحمد ثلاثة أحاديث، ينظر المسند: ج 29 ص 169، رقم الحديث 17626، و ما بعده وتنظر الحاشية و كلام المحدثين في صحبته من عدمها.

⁵ - طبقات علماء إفريقية و تونس أبو العرج، ص: 17.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 23، 24.

- 5- وبشير لمن مات من الصحابة بالقيروان: «وأبو زمعة البلوي، وبها مات»¹، وقال الإمام أبو العرب: «ولقد حدثني بعض أصحابنا أنه حُفر قبر بالبلوية في أرض شديدة، لم يظنوا أنه حُفر فيها شيء، قال: فظهرنا على رجل مدفون لم يتحرك منه شيء، فظنوا أنه أبو زمعة البلوي»².
- 6- ثبت الرؤية أو الصحبة: قال الإمام أبو العرب: «ودخل إفريقية عبد الرحمن بن صبيحة»³، وقد رأى النبي ﷺ»⁴.
- 7- بيان مقدار الآخذين عن الراوي: والأمثلة عديدة لكن أكتفي بواحد كالعادة، عباد بن عبد الصمد التميمي: قال الإمام أبو العرب عنه: «قدم القيروان، وكان قد لقي أنس بن مالك والحسن البصري وغيرهما، وأخذ عنه ناس كثير من أهل طرابلس والقيروان»⁵.
- 8- ذكر أهم الشيوخ وأشهرهم: وقد دأب الإمام أبو العرب على ذكر شيوخ صاحب الترجمة وقد يكثر منهم إلا أنه لا يستقصيهم كلهم، وكثيرا ما يكتفي بذكر المشاهير منهم، كمالك وسفيان والثوري⁶، وقد يذكر بعضهم ثم يقول: «ومن غيرهم» أو «ومن

¹ - المصدر السابق، ص: 17.

² - المصدر نفسه، ص: 17.

³ - ينظر: الثقات، ابن حبان، ج 5 ص 76، والاستيعاب، ابن عبد البر، ج 2 ص 836.

⁴ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 17.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 94.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 34، 72.

«ومن بشر كثير من التابعين»¹ ونحو ذلك، وقد يذكرهم ذكرا إجماليا ولا يسمي، فيقول مثلا: «سمع من جلة التابعين» أو «أكثر من لقي الرجال والحمل عنهم»².

9- ذكر التلاميذ والاهتمام بمن تفردوا عنه: يذكر تلاميذ الراوي غالبا إلا أن اهتمامه بهم أقل من اهتمامه بالشيوخ، وقد يكتفي بواحد أو اثنين ثم يقول: «وغيرهم» أو «وبشر كثير»³، وقد يحمل في ذكرهم فيقول مثلا: «سمع من أبي زكرياء وبشر كثير من أهل القيروان من أصحاب سحنون وغيرهم»⁴، وينبه غالبا على من لم يرو عنه إلا راو واحد كقوله في ترجمة بشر الأزدي: «سمع منه فرات، وما علمت أحدا روى عنه غيره»⁵، وهذا يفيد في بيان حال الراوي جرحا وتعديلا.

10- الإشارة إلى بلد الآخذين عن الراوي: مثل: أحمد بن يحيى بن مهران: قال الإمام أبو العرب عنه: «أكثر من الحمل عنه أهل العراق، لم أسمع أحدا يذكره بسوء»⁶.

11- الإشارة إلى أبرز شيوخ الراوي والآخذين عنه: مثل: خالد بن يزيد أبي الهيثم اللؤلؤي الفارسي، قال الإمام أبو العرب عنه: «سمع من مالك شيئا يسيرا، ومن البهلول بن راشد، ومن علي بن زياد، حدثنا عنه ابنه محمد، وفرات بن محمد»⁷.

¹ - المصدر السابق، ص: 44 ، 105.

² - المصدر نفسه، ص: 27 ، 34 ، 37 ، 72 .

³ - المصدر نفسه، ص: 77 ، 87 ، 109 ، 116.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 91.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 101 ، و : 92 ، 97 ، 117 ، 121.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 207.

⁷ - المصدر نفسه، ص: 156.

12- الإشارة إلى ارتحال الراوي إلى المشرق أو عدمه ومن سمع: مثل: ذبيح: قال الإمام أبو العرب عنه: «كان قد رحل إلى سفيان الثوري فوجده قد توفي»¹.

13- ضبط تواريخ رحلات القيروانيين إلى المشرق: مثل: موسى بن معاوية الصّماحي: قال الإمام أبو العرب عنه: «قال أحمد بن يزيد: رحل موسى في طلب العلم سنة أربع وثمانين ومائة، وأظنه قدم سنة تسع وثمانين، ثمّ عمي بعد قدومه بيسير... قال فرات بن محمد: سمعت موسى يقول: رحلت من إفريقية في رجب سنة أربع وثمانين ومائة، يوم الاثنين الذي مات فيه هشيم بن بشير»².

14- ضبط تواريخ رحلات المشرقيين إلى القيروان: مثل: عبد العزيز بن يحيى المدني الهاشمي: قال الإمام أبو العرب عنه: «قدم إلينا سنة خمس وعشرين ومائتين، وخرج أول سنة ستّ وعشرين»³.

ثانيا: ذكر طرق التّحمّل والأداء⁴:

1- التفريق بين السّماع والإجازة: مثل: عون بن يوسف الخزاعي: قال الإمام أبو العرب عنه: «كان يقال: إنّ ما كان في كتب عون "حدثنا فلان" فهو سماع، وما كان "أخبرنا" فهو إجازة، حدثني بكر بن حماد قال: لما فرغت من قراءة كتب ابن وهب على عون، قلت له: يا أبا محمد، كيف كان سماعك من ابن وهب؟ فقال لي: يا بني، أقال أحد فينا شيئا؟ ثمّ قال لي: والله ما أحبّ أن يعذب الله أحدا من أمة محمد بسببي بالنّار، أبطل الله سعيد وصومه وصلاته وسائر عمله إن كنت أخذتها من ابن وهب إلا

¹ - المصدر السابق، ص: 170.

² - المصدر نفسه، ص: 190-191.

³ - المصدر نفسه، ص: 158.

⁴ - ذكر بعضها زاهر، ينظر: مؤرخ تونس و محدّثها، زاهر بن سالم، ص: 242-247.

قراءة، قرأت أنا عليه، وقرأ هو علي، ولو كانت إجازة لقلت: إنّها إجازة، وقد حضرت ابن وهب وأتاه رجل بكتبه في تليس¹، فقال: يا أبا محمد، هذه كتبك، قال له ابن وهب: صححت وقابلت؟ فقال له: نعم: فقال له: اذهب فحدث بها، فقد أجزتها لك، فإني حضرت مالكا وفعل مثل ذلك، قال بكر بن حماد: فقلت له: يا أبا محمد، فكتاب الأهوال سمعته من ابن وهب؟ فقال: لا، حدثني به رجل يقال له: موسى بن منير، عن ابن وهب، قال أبو العرب: وموسى بن منير من أهل الأندلس².

2- تعيين مكان التحمل وزمانه: مثل البهلول بن راشد: قال الإمام أبو العرب عنه: «سمع من مالك بن أنس... ومن الحارث بن نبهان، أحسبه سمع منه لما دخل الحارث إفريقية... وقد سمع البهلول من حنظلة ابن أبي سفيان بمكة»³.

3- الإشارة إلى علو الإسناد: مثل أحمد بن موسى بن جرير: قال الإمام أبو العرب عنه: «والد أبي داود العطار، سمع منه عيسى بن مسكين تفسير يحيى بن سلام، وكان قد سمع منه يحيى بن سلام ومن جماعة غيره، وبه أدرك أبو داود الناس، وسمع منهم، كان يصحب أباه فسمع منه»⁴.

ثالثا: العناية بالعدالة والضبط⁵:

1- الاهتمام بمعتقد الراوي وأثره على عدالته: مثل: عبد الله بن فروخ الفارسي: قال

¹ - التليسة: وعاء يسوى من الخوص شبه القفة، ينظر: المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين، ج1 ص87.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص189-190.

³ - المصدر نفسه، ص126-127.

⁴ - المصدر نفسه، ص:203.

5 - ذكر بعضها زاهر، ينظر: مؤرخ تونس و محدّثها، زاهر بن سالم، ص:248 و ص:253-258.

الإمام أبو العرب عنه: «رمي بشيء من القدر حتى تبينَتْ براءته»¹.

2- **الدِّفاع عن الرَّاوي وتوجيه ما جرح به:** مثل: عبد الله بن المغيرة الكوفي: قال الإمام

أبو العرب عنه: «وهو الذي يحدث عنه عبد الملك بن حبيب في واضحته، قال لي فرات بن محمد: خرج سكران بيده سيف مسلول في السَّوق، فذكرت ذلك لأبي عمر يوسف بن يحيى المغامي لما كنا نقرأ عليه الواضحة، وأخبرته بحكاية فرات، فوجد من ذلك، وقال: لعلّه غير ابن المغيرة هذا الذي يروي عنه عبد المالك... أمّا حديثه فمستوى حديث الحذاق بالحديث، ولكنّه كان كوفياً، فأظنّه كان يستحل شرب النِّبذ الشديد كما يستحله الكوفيون»².

3- **الاهتمام بضبط الرَّاوي لكتبه أو عدمه:** مثل: حماد بن يحيى السَّجلماسي: قال الإمام

أبو العرب عنه: «سمع من سحنون، وكان شيخاً صالحاً، كان تاجراً، وفي كتبه تصحيف كثير، لم يكن يقوم بها»³.

4- **النَّص على حكم الرَّاوي استقلالاً لتظهر إمامته:** مثل: عبد الله بن أبي حسان

اليحصي: قال الإمام أبو العرب عنه: «ثقة في حديثه، قد أكثر عن عبد الرَّحمن بن زياد، وسمع من مالك، وابن أبي ذئب»⁴.

5- **نقل أحكام العلماء في الرَّاوي:** مثل: زرارة بن عبد الله: قال الإمام أبو العرب عنه:

«سألت عن زرارة: ميمون بن عمرو، فعرفه وقال: هو ثقة»⁵.

¹ -المصدر نفسه، ص: 107-108.

² -المصدر السابق، ص: 162.

³ -المصدر نفسه، ص: 203.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 155.

⁵ -المصدر نفسه، ص 158.

6- **التجريح:** لا نجد لأحد من علماء القيروان ما لأبي العرب من الكلام على الرواة جرحا وتعديلا، وكلّ من جاء بعده عيال عليه في هذا الأمر بخصوص رجال إفريقية الذين ترجم لهم، وقد ظهر هذا الجانب لدى الإمام أبي العرب في كتابه هذا ظهورا بيّنا، فلا نكاد نجد راويا لم يحكم عليه إلا القليل¹، وهذا في غاية الأهمية لمعرفة درجة الراوي قبولا وردا، وهو لا يكتفي بالتكلم على صاحب الترجمة جرحا وتعديلا، وإنما كثيرا ما يجمل القول في حال شيوخه أو تلاميذه أيضا².

7- **التوثيق:** اهتم الإمام أبو العرب بتوثيق الرواة من جهة عدالتهم وضبطهم، فمن حيث العدالة نجده يؤكد على تسنن الراوي ومباينته للمبتدعة، نظرا لما شاع في القيروان وإفريقية من العقائد والآراء المنحرفة، بسبب ظهور الفرق الكلامية في وقت مبكر، كالمعتزلة، وبسبب وجود العبيديين الرافضة في آخر القرن الثالث، وكانت مباينة هؤلاء المبتدعة ومجاهدتهم تعدّد مدار معرفة العدل من غيره عندهم.

ولهذا كان الإمام أبو العرب يثني على الراوي بكونه صاحب سنة، مقاوما للبدع، كقوله في معمر بن منصور: «وكان على سنة»³، كما أنّه يثبت عدالة الراوي بذكر كثرة صومه وصدقته ومعروفه، وخوفه من الله عز وجل، وتعففه عن الحرام⁴، أمّا من حيث الضبط فنجد الإمام أبا العرب يؤكد على حفظ الراوي ويوثقه في روايته، وأهم الألفاظ التي يطلقها لتوثيق الراوي هي:

¹ - بخلاف دعوى المهندس سالم الذي قال: «قلما تعرّض لجرح أو تعديل» وكأنّه لم يطالع الكتاب، ينظر كتاب علم طبقات المحدثين له، ص: 179.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ترجمة يحيى بن سلام، ص 38.

³ - المصدر نفسه، ص: 113، 82، 123.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 25، 45، 57، 61، 62.

كان من الحفاظ، كان ثقة ثبتاً، كان ثقة في حديثه، كان ثقة نبيلاً، كان ثقة، كان ثقة رجلاً صالحاً، وهو ثقة مأمون¹.

رابعاً: نقد الحديث²:

1- الإشارة إلى تفرد الراوي وإغرابه: مثل: عبد الله بن أبي غسان الإفريقي، قال الإمام أبو العرب عنه: «سمع من مالك، وروى عنه حديثاً قلّ من رواه غيره، حدّثني به فرات بن محمد، قال: حدّثني عبد الله بن أبي غسان، قال: حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال، قال رسول الله ﷺ: «طول مقام أمتي في قبورهم تمحيص لذنوبهم»³.

2- بيان مقدار حديث الراوي: كثيراً ما يشير الإمام أبو العرب إلى مقدار رواية صاحب الترجمة قلة وكثرة، فيقول مثلاً: «كان عنده حديث كثير»⁴، أو يقول: «كان قليل الحديث»⁵، وقد يذكر ما تركه الراوي من حديثه مدوناً فيقول مثلاً: «طلبت حديثه فما وجدت له إلا كتاباً واحداً»⁶، وقال أيضاً: «لم أجد له حديثاً يرويه عنه أحد من مشايخنا، ولا سمعت من يذكره إلا بخير»⁷، ويذكر أحياناً مروياته من الكتب

¹ - ينظر مواضيع هذه الألفاظ المصدر نفسه، بالترتيب، ص 37، 37، 34، 43، 76، 86، 61.

² - ذكر بعضها زاهر، ينظر: مؤرخ تونس و محدّثها، زاهر بن سالم، ص: 248 و ص: 253-258.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 157، وذكره السيوطي في الجامع الصغير، ج 2 ص 205 رقم 7554، وحكم عليه الألباني بالوضع، ضعيف الجامع الصغير، ص 533 رقم 3647.

⁴ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 75، 119.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 34، 67، 80.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 47.

⁷ - المصدر نفسه، ص: 106.

التي سمعها، كقوله في ترجمة البهلول: «روى جامع سفيان الثوري الكبير عن علي بن زياد»¹.

3- نقد المتون من جهة التّكارة والغرابة ونحوها: ومن نماذجه؛ أبو عبد الملك المشلوني: قال الإمام أبو العرب عنه: «حديثه يدلّ على ضعفه، وما يحتاج إلى معرفة حاله بأكثر من روايته»².

خامساً: نقد الأسانيد مثل: الانقطاع والاتصال:

1- الكشف عن تدليس الشيوخ: محمد بن رزين: قال الإمام أبو العرب عنه: «حدثني سهل بن عبد الله قال: رأى سحنون كتاباً مع بعض الطلبة فيه حديث عن ابن رزين، عن عبد الله بن نافع، فأرسل في طلب ابن رزين، فأتي به إليه، فقال له: أنت سمعت من ابن نافع؟ فقال له: أصلحك الله، إنما سمعت من ابن نافع الزبيري، فقال له: لم دلست؟ ... وذلك أنّ ابن رزين لم يدرك ابن نافع الصّائغ، وإنما أدرك ابن نافع الزبيري، ذلك أنّه مات قبل أن يدخل ابن رزين، فلهذا أنكر سحنون عليه»³.

2- تحرير سماع الراوي من شيخه: مثل: عنبة بن خارجة الغافقي: قال أبو العرب عنه: «حدثني بكر بن حماد، قال، حدثني علي بن كثير، قال: قال رجل لأبي خارجة: سمعت من سفيان؟ فغضب، وكان وجهه موجناً كوجه بربري، فقال: نعم، أنا سمعت من سفيان، أنا سمعت من سفيان...، وحدثني أبو سليمان محمد بن عيشون قال: حدثني أبو الفضل بن علي بن حميدة، عن معاوية الصّمّادحي، عن ذبيح قال:

¹ - المصدر السابق، ص: 52.

² - المصدر نفسه، ص: 180.

³ - المصدر نفسه، ص 205.

رحلت أنا وأبو خارعة إلى سفيان الثوري، فأصبناه قد مات¹ وقال الإمام أبو العرب: «أبو خارعة ثقة، ولا يشك في سماعه من سفيان، ولكني أحسب أنه رحل إليه مع ذبيح فوجداه قد مات، وقد كان سمع منه أبو خارعة قبل ذلك»².

3- الإشارة إلى الاتصال والانقطاع: مثل: زكريا بن يحيى، أبو يحيى الإفريقي: قال الإمام أبو العرب عنه: «في حديثه لين وانقطاع، وعن رجال شاميين غير أعلام»³

الكتاب الثاني: كتاب المحن: كتاب "الحن" هو كتاب تاريخي من نوع خاص، تعرض فيه مؤلفه إلى ذكر من تعرض لمحنة أو ابتلاء أو فتنة من أصحاب النبي ﷺ إلى زمنه هو، وجاء هذا التأليف لتثبيت الناس في زمنه على الحن التي يتعرضون لها من قبل العبيدين.

طبع كتاب "الحن" طبعتين:

الأولى: بتحقيق يحيى الجبوري، عن دار الغرب الإسلامي، سنة 1404هـ⁴.

الثانية: بتحقيق ودراسة عمر العقيقي، عن دار العلوم للطباعة والنشر، سنة 1404هـ⁵.

¹ - المصدر السابق، ص: 72.

² - المصدر نفسه، 151 ص:.

³ - ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص37، وهو الأقرب للصواب، وبينما جاء في طبقات الإمام أبي العرب: «وحدثه فيه كثير من حديثه منقطع». طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 172، وجاءت في لسان الميزان، ابن حجر، ج3 ص336: «في حديثه لين كثير».

⁴ - ثم أعاد طبعه مرة أخرى سنة 1408هـ، وفي سنة 1427هـ صدرت الطبعة الثالثة بصف جديد، عن الدار نفسها وقد قام بنقد هذه النشرة للكتاب بطبعها الثانية عبد الله السريحي في مقال بعنوان: "مع كتاب الحن"، نشر بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (عدد: 53، ص 197 و230).

⁵ - وقد قام بنقد هذه النشرة للكتاب بطبعها الأولى سامي الصقار في مقال بعنوان "كتاب الحن"، نشر بمجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود (مجلد: 13، عدد: 1 ص335 و393) هذا ولرضوان السيد قراءة مقتضبة لهاتين النشرتين للكتاب بعنوان "حن العلماء مع السلطان"، نشرت بمجلة الاجتهاد، (عدد: 4، 1989م، ص 239 و244).

ومع الجهد الواضح الذي بذله المحققان-أحسن الله إليهما- في إخراج الكتاب عن نسخة فريدة فإنه لا يزال بحاجة إلى مزيد عناية وتحقيق؛ وخاصة ما يتعلق منه بضبط رجال الأسانيد من الأفارقة الذين تعزّ تراجمهم في الكتب، وإن كانت الثانية أجود من الأولى.

محتويات كتاب المحن: افتتح الإمام أبو العرب كتابه العظيم برواية مجموعة من الأحاديث التي تتحدث عن المحن، ليبين أن هذه الابتلاءات سنة كونية، وسمّاها أحاديث المحن، وبلغت 27 حديثاً، ثمّ أردفها كعادة المحدثين بآثار عن الصحابة والتابعين.

وقد بين الإمام أبو العرب منهجه فقال: «أنا ذاكر بعد هذا من ابتلي، بأن قتل أو حبس أو ضرب أو تهدد في صدر هذه الأمة وخيارهم، أبدأ في النص بمن قتل من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى عصرنا هذا بالرواية عن أهل العلم»¹، وهذا الترتيب قد يدخله الخلل إذا انتقل من جزء إلى الآخر.

وقسم كتابه إلى خمسة أقسام، داخل كل قسم عناوين، بعضها يشمل قتلى حادثة مثل: ذكر قتلى يوم الجمل²، وغالب الأجزاء يذكر محنة شخص واحد³ أو شخصين⁴.

مميزات الكتاب: يتميز كتابه بالصناعة الحديثية لأنه يغلب عليه الجانب الحديثي ويتجلى في عدّة مظاهر.

1- رواية الأحاديث والأحداث بالأسانيد: أخرج في كتابه 86 حديثاً مرفوعاً بأسانيد

الخاصة على طريقة المحدثين وصاغها بعدّة صيغ إذا تعددت طرق الحديث، فيذكر السند الأول، ثمّ يردفه بالسند الثاني، مثل: «حدثنا أحمد بن معتب قال: حدثنا أحمد

¹ - المحن ، أبو العرب ، ص: 47.

² - المصدر نفسه ، ص: 121.

³ - المصدر نفسه ص 173

⁴ - المصدر نفسه ص 334

بن عبد الله بن صالح الكوفي قال: حدثنا الفضل بن دكين قال: حدثنا سفيان عن عاصم عن مصعب بن سعد عن سعيد قال: سئل النبي ﷺ «أي الناس أشدّ بلاء...»، وحدثني سعيد بن إسحاق قال: حدثنا محمد بن رزين عن علي بن سعيد عن وكيع عن سفيان عن عاصم بن أبي النّجود عن مصعب عن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ نحوه¹ ويعبر بعبارات أخرى مثل: "سواء"، بدل "نحوه"، ومرّات يذكر السّندين الذين يلتقيان في المدار فيذكر الأول ويقول عقبه: وبإسناده مثله سواء² وغيرها من الأساليب³.

2- يشرح الألفاظ: مثاله قوله أشوّته يعني: أخطأت مقاتله، وقد جاء في الحديث أنّ الذنوب جراحات فمنها شواء ومنها مقتلة، فالشواء ما أخطأ المقتل كذلك فسرّه لي يحيى بن محمد بن سلام⁴.

وقال: «وقوله والله أعلم من رضي فله الرّضى، أراد أجر الصّابر قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ الزمر: ١٠⁵.

3- الدّقة في استعمال صيغ التّحمّل والأداء: سواء بصيغ التّحمل أو الأداء أو الألفاظ المتعددة مثل:

¹ - المحن، أبو العرب ص: 55، 59، 144، 161.

² - المصدر نفسه، ص: 302 وص 119

³ - المصدر نفسه، ص: 56

⁴ - المصدر نفسه، ص: 164-165

⁵ - المصدر نفسه، ص: 298

- صيغ السماع: "حدثنا"¹ وهي الغالبة على كتابه، "وحدثني"² وحدثني غير واحد عن أسد بن فرات³ "وحدثت عن أسد بن فرات"⁴ "وحدثت عن زياد"⁵ وقرأت"⁶.
- صيغة الإجازة: «أخبرنا عمر بن ثور الشامي إجازة»⁷.
- صيغة الوجادة: وهي نقل عن الكتب التي لم يكن له سند لمؤلفها ولم يروها إلا من خلال القراءة منها، مثل قوله: «قرأت في بعض الكتب بخط إبراهيم بن يزيد وأنا أعرف خطه»⁸ «قرأت في بعض الكتب»⁹ «قرأت في كتاب قال»¹⁰.
- المعلقات: مثل قوله: «قال ابن إسحاق»¹¹، و«قال بكر وحدثنا أبو الحسن الكوفي»¹²، وبكر شيخه فدقق في النقل ولم يذكر التحديث.

¹ -المصدر السابق، ص: 55، 56، 57.

² -المصدر نفسه، ص: 55.

³ -المصدر نفسه، ص: 62، 79، 84.

⁴ -المصدر نفسه، ص: 117.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 126.

⁶ -المصدر نفسه، ص: 187.

⁷ -المصدر نفسه، ص: 59 مرة واحدة فقط.

⁸ -المصدر نفسه، ص: 264.

⁹ - المصدر نفسه، ص: 384، 410.

¹⁰ -المصدر نفسه، ص: 319.

¹¹ - المصدر نفسه، ص: 119.

¹² -المصدر نفسه، ص: 124، 162، 216.

- البلاغات: مثل قوله: «بلغني عن بشر بن يوسف»¹ و«بلغني عن ابن أبي الدنيا رواه ابن الأعرابي قال»².

- أمانة النقل: مثل قوله: «أخبرني عبد الله بن الوليد عن داود بن علي فيما أحسب»³، و«وحدثني محمد بن عمر أو غيره حدثني محمد بن يزيد»⁴، و«وحدثني عبد الرحمن بن محمد بإسناد لا أحفظه»⁵.

4- الإشارة إلى اختلاف الألفاظ: مثل قوله: «أخذ الحجاج بن يوسف همدان مؤذن علي فقال: أبرأ من علي فقال: لا أبرأ ممن أدبني صغيرا وعلمي كبيرا فقتله ... فذكر مثله إلا أنه قال لا أبرأ ممن علمني صغيرا وأدبني كبيرا»⁶.

5- ذكر بعض التجريح والتعديل إذا احتاج لذلك، مثل قوله: «وحدثني بكر بن حماد قال حدثني علي بن سليمان الهاشمي وكان ثقة»⁷.

الكتاب الثالث: كتاب ثقات المحدثين وضعافهم⁸: وعلى هذا فالكتاب -فيما يبدو- أنه كبير.

1- منهجه وبيان عنوانه: يبدو أن الإمام أبا العرج ذكر في كتابه أصنافا من الرواة، كالثقات والضعفاء، وقد أكثر ابن حجر من النقل عنه في هذا القسم خاصة ويسميه

¹ - المصدر السابق، ص: 249.

² - المصدر نفسه، ص: 249، 250، 261، 283، 357، 374، 393، 407، 426، 438.

³ - المصدر نفسه، ص: 202.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 273.

⁵ - المصدر نفسه، ص: 277.

⁶ - المصدر نفسه، ص: 170.

⁷ - المصدر نفسه، ص: 162، 221، 223، 238، 379، 426، 427، 476.

⁸ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرج، ص: 26 و 33.

فيقول: «ذكره أبو العرب في الضعفاء»¹، ويحمل عنوان ثقات المحدثين وضعافهم، لورود ذلك عن المؤلف نفسه²، وسيأتي ذكر عبارته، مع أنّ أبا العرب صرح مرات باسم كتاب الثقات وحده فقال: «وقد ذكرناه في كتاب الثقات لكثرة من قال: إنّ ثقة»³، ومعه الحكم على بعض الأحاديث، كعادة العقيلي وابن عدي، فقد ذكر ابن ابن حجر في ترجمة أبي القاسم المغربي حديث الحناء: «لما خلق الله الجنة حفها بالريحان وحف الريحان بالحناء...» الحديث، ونقل عن ابن العرب: «أن أبا القاسم هذا تفرّد به عن مالك فقبح الله من يكذب»⁴.

ويظهر أنّ الإمام أبا العرب قد قدّم لكتابه بخطبة بيّن فيها منهجه فيه ومصادره، فقد جاء في ميزان الاعتدال: وقال أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم في كتاب الضعفاء: «وما كان في الكتاب عن أبي الطاهر المدنيّ فإنّ محمد بن عبد العزيز ومحمد بن بسطام حدّثاني به عن أبي الطاهر»⁵.

وليس فيما بين أيدينا من المادة العلميّة ما يزيد منهج الكتاب وضوحاً، غير أنّه يمكن الجزم بأنّ الإمام أبا العرب ينقل أقوال النقاد في صاحب الترجمة فقد جاء في طبقات أبي العرب: «وقد دخل إفريقية الحارث بن نبهان وهو عند المحدثين ضعيف في روايته، وقد ذكرنا ما قالوا فيه في كتابنا الذي ألفناه في ثقات الرجال وضعافهم»⁶، وقال ابن حجر في ترجمة إبراهيم الشّامي البغدادي: «ذكره أبو العرب في الضعفاء ونقل عن أبي الطاهر المدنيّ أنّه ضعّفه»⁷.

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 1 ص 127.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 26، 33، وقد سماه مرة ثقات الرجال وضعافهم.

³ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 3 ص 183.

⁴ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 7 ص 94.

⁵ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج 3 ص 460.

⁶ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 33.

⁷ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 1 ص 127.

وعلى هذا تكون كتب الجرح والتعديل هي المصادر الأساسية التي اعتمدها الإمام أبو العرب في هذا الكتاب.

اختلاف الباحثين في أقسام هذا الكتاب: يبدو من خلال الآراء المطروحة أنّ الكتاب مختلف فيه، هل يجمع بين الثقات والضعفاء؟ أم كلّ صنف بمفرده، فالباحثون أغلبهم يقولون: إنّ الكتاب واحد، لكنهم اختلفوا هل جمع الثقات وحدهم؟ ثمّ أردفهم بقسم للضعفاء أم أنهما متداخلان ولكن ينبه عن الثقة وحده والضعيف وحده من خلال الحكم عليه، مثل الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ثمّ زاد فريق آخر أنّ فيه أحاديث معللة سواء جعل لها قسما خاصا أم أحقها بالتراجم على طريقة الكامل في الضعفاء لابن عدي مثلا وسأناقش الأقوال في الفقرات الآتية:

أولها: أنّهما قسمان: قسم للثقات وبه ابتداء، وقسم ثان للضعفاء، وهما كتاب واحد وذهب إلى هذا الرأي الدكتور بلفقيه¹، واحتج فقال: «أحدها ظاهر وصف أبي العرب ثقات المحدثين وضعافهم، ثانيهما ما نقله مغلطاي في ترجمة جرير بن حازم، حيث قال: وذكره أبو العرب في جملة الضعفاء، وذكر عن أحمد له أشياء يسندها عن قتادة باطلة، وقال: أبو الحسن ثقة، قال أبو العرب: وقد ذكرناه في كتاب الثقات لكثرة من قال: إنّهُ ثقة²، وجمعا بين وصف أبي العرب لكتابه وهذا النص المنقول عنه ترجّح عندي أنّهما صنوان في كتاب واحد³، وقد يوهم بصحة هذا الرأي: كلام مغلطاي إذ صرّح باسم الكتاب عند النقل منه ثلاث مرات فيما وقفت عليه

¹ مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب القيرواني، زاهر بن سالم بلفقيه، ص: 206-207.

² إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص183.

³ مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب القيرواني، زاهر بن سالم بلفقيه، ص: 207.

من كتابه¹، والسّخاوي، حينما تحدّث عمّن صنّف الثّقات وصرّح باسم كتاب الثّقات لأبي العرب².

ثانيها: أنّه ثلاثة أقسام قال الدّكتور شواط: «يبدو أنّ أبا العرب قد قسّم كتابه إلى ثلاثة أقسام: قسم الثّقات - قسم الضّعفاء - قسم للأحاديث المعللة»³، وقال: «ويمكن أن يكون القسم الأخير مبثوثا في ثنايا القسمين الأولين»⁴، وهم كتاب واحد، وظنّ محمّد محفوظ أنّ القسمين كتابان فسمّاهما كتاب "ثقات المحدثين" وكتاب ضعاف المحدثين"⁵.

ثالثها: أنّه قسم واحد دون فصل بينهما على أصحاب تواريخ الرّجال وكتب السّؤالات، وذهب إلى هذا الرأي أكرم ضياء العمري قال: "مؤلفون جمعوا بين الثّقات والضّعفاء"⁶ وذكر من بينهم: أبا العرب محمّد بن أحمد بن تميم القيرواني في مؤلفه: كتاب ثقات المحدثين وضعفائهم⁷ ثمّ أحال على كتاب الطّبقات، وقد نسب شواط ومن تبعه لأكرم العمري أنّه قسم قسم كتاب "ثقات المحدثين وضعفائهم" إلى كتابين⁸، والعمرى جعل هذا الكتاب كتابا واحدا، وجعل كتابين آخرين لأبي العرب مستقلين عن الأول وهما كتاب الثّقات والآخر كتاب الضّعفاء وهما منفصلان أيضا، وهنّا أظنّه وقع الخطأ من شواط، وأشار الباحثون إلى وصول قطعتين منه، وهذا محل نظر.

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج1 ص316 وج3 ص183 و ج5 ص403 و ج2 ص272.

² - الإعلام بالتّوبيخ، السّخاوي، ص:204، وفتح المغي، السّخاوي، ج4 ص349.

³ - مدرسة الحديث بالقيروان، حسين شواط، ج 2 ص 910.

⁴ - المرجع نفسه.

⁵ - تراجم المؤلّفين التّونسيين، محفوظ، ج 3 ص361.

⁶ - بحوث في تاريخ السّنة المشرقة، أكرم ضياء العمري، ص: 104.

⁷ - المرجع نفسه، ص:108.

⁸ - مدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ج2 ص910.

القطعة الأولى: تحت عنوان: ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تبارك وتعالى، وهي موجود في خزانة السيد حسن حسني عبد الوهاب بتونس. كما أشار إلى ذلك الزركلي في الأعلام وصور الصفحة الأولى منها، لكن هذه القطعة ليست من كتاب "ثقات المحدثين وضعفائهم" إنما هي قطعة من كتاب لمحمد بن وضاح، وأبو العرب رواها عن شيخه سعيد بن شعبان عن محمد بن وضاح كما صرح بذلك أبو العرب عند نسخه للقطعة في الصفحة الأولى، وقام الزركلي بتصويرها في كتابه الأعلام¹.

أما القطعة الثانية: فهي تحت عنوان: "تميز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكنائهم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري: (249 هـ) وقد ظن بعض الباحثين أنه كتاب "ثقات المحدثين وضعفائهم" لأبي العرب، ولكنهم جانبوا الصواب إذ ثبت بعد اطلاعي على المخطوطة وهي بخط أبي العرب أن هذا الأخير قد ذكر اسمه في الصفحة الأولى من الكتاب ليس على سبيل التأليف إنما لتملكه النسخة، وفيها إضافات وتعليقات قيمة.

وقد صرح أبو العرب بروايته لهذا الكتاب في بداية الصفحة الأولى قال: «حدثني بجمعية حبيب بن نصر التميمي» وقال في بداية الجزء: «حدثني حبيب بن نصر التميمي صاحب مظالم سحنون بن سعيد قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن البرقي»².

¹ - الأعلام، الزركلي، ج 5 ص 309.

² - عدد 85، رتي 1505، يحوي مقدمة لأبي العرب وخمس أوراق، له تعليقات يرمز لها (ع) أوله حدثني حبيب بن نصر صاحب مظالم سحنون سعيد قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي، قال: عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن وفل: ثقة روى عنه الزهري، وقطعة أخرى عدد 7، رتي 4. أوله عبد الله بن إبراهيم بن كيسان ليس به بأس، و آخره قال ع: هو والد حفص بن غياث، تم الكتاب و الحمد لله، وسمعت بن حبيب بن نصر. ثم وجدته وقد طبع من طرف الدكتور عامر حسن صبري التميمي، الناشر درا البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط 1، سنة 1431هـ - 2010م.

رابعها: قال الدكتور علي بعنوان: «أكثر العلماء من النّقل عنه وصرّحوا باسمه بعبارة» وذكره أبو العرب في كتاب الضّعفاء" ونذكر منهم الأبناسي في الشّذا الفياح والعراقي والزركشي وابن دقيق العيد والذهبي وابن حجر، وأكثر من استفاد منه هو أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي في كتبه وأكثر جدا من النّقل عنه وخاصة في كتابه: إكمال تهذيب الكمال والاكتفاء، إذ تجاوزت خمسمائة وخمسين (550) موضعا في كتبه إذا تجاوزت ثلاثمائة (300) من الضّعفاء، الذين نُقلوا من كتاب الضّعفاء لأبي العرب، وفي كتبهم أنّه كتاب مستقل وليس قسما من "ثقات المحدثين وضعفاءهم" ولم يذكره باسم "الضعفاء" اختصار ولا يعقل مع هذا النّقل أن يجتمعوا كلّهم على اختصار واحد ولم يشذ أحد منهم على إتمام اسمه في حين نجدهم يذكرون كتاب "طبقات علماء إفريقية" مثلا بتمامه في مواضع كثيرة وأحيانا اختصارا باسم "الطبقات" إضافة إلى وصفهم له، ... وقد ذكر مغلطاي كلاما يؤكد هذا المعنى قال: "وذكر أبو جعفر العقيلي ... وأبو العرب في النّسخة الكبرى من كتاب الضّعفاء"، وهذا يدلّ على وجود نسختين كبيرى وصغرى، أمّا الكبرى فقد سمّاها من "كتاب الضّعفاء" وهو مستقل بذاته وأظنّ أنّ النّسخة الصّغرى هي قسم الضّعفاء من كتاب "ثقات المحدثين وضعفاءهم" وفي وصف هذه النّسخة بالكبرى دلالة على اطلاع مغلطاي على كتاب الضّعفاء»¹.

الخلاصة: والذي يرفع الإشكالات السابقة كلّها عن الكتب الثلاثة هو وجود ثلاث كتب واحد اسمه "ثقات المحدثين وضعفاءهم" والثاني "الثقات" والثالث "الضعفاء"، وعليه كلّ من جعلها قسما واحدا متاخلا فهو يقصد كتاب "ثقات المحدثين وضعفاءهم" ومن جعلها قسمين فهو يقصد الكتابين المنفصلين "الثقات" و"الضعفاء"، ويبدو أنّ أبا العرب ألّف الكتاب ثمّ اختصره فلعّله ألّف الكتاب الواحد "ثقات المحدثين وضعفاءهم" ثمّ اختصره وقسمه إلى قسمين

¹ - أبو العرب التميمي وجهوده في خدمة الحديث النبوي بإفريقية، علي بنون، ص 28-29.

وهذا ما يفسر كلامه بأنَّ ضَعَفَ أحدهم ثمَّ وضعه في "الثقات" بعد التّقسيم هو ما يفسره كلام مغلطاي بالنّسخة الكبرى، فلمّا ينقل مغلطاي أو ابن حجر من المختصر يقولان جعله أبو العرب في "الضعفاء" ولما ينقلان من النّسخة الكبرى يذكّران القول والنّقولات التي ذكرها أبو العرب، لأنّ أبا العرب قال بنقل الأقوال التي تبين ضعف الراوي، كقوله: «وقد ذكرناه في كتابنا الذي ألفناه، في ثقات المحدثين وضعافهم، وبينّا أمره، وهو يروي مناكير لا يرويها غيره»¹، وقال: «وقد ذكرنا ما قالوا فيه في كتابنا الذي ألفناه في ثقات الرجال وضعافهم»²، وفي النّصين السابقين نفهم عدة أمور:

- قوله "بينّا أمره" أي: وضعنا ودلّلنا أنّه ضعيف وذلك بسبب المناكير التي يرويها.
- المناكير التي يرويها هذا الراوي لا بد من إثبات أنّها منكّرة، فتذكر أولاً فيكون الكتاب حاوياً للمرويات ثمّ يلحق النّاقد الحكم بها بذكر التّفرد أو المخالفة فيأتي بمرويات أخرى، ومن هنا جاء الحكم على الأحاديث ممزوجة بالتّراجم مثل طريقة من كتبوا في الضّعفاء قديماً أو الجرح والتّعديل ك: التاريخ الكبير للبخاري، والضّعفاء الكبير للعقيلي، والكمال في الضّعفاء لابن عدي.

- قوله "وقد ذكرنا ما قالوا فيه" وهذا يعني ذكر أقوال علماء الجرح والتّعديل في الراوي المترجم له ثمّ أبو العرب إمّا أن يوافق ما نقل فيكتفي به أو يرجّح عند الاختلاف أو يرّد ما لم يقبله أو يأتي بأقوال جديدة من عنده ولم يسبقه أحد.

فعلى هذا يكون حجم الكتاب كبيراً جداً إذا حوى النّقول والمرويات والمناقشات حسب ما يقتضيه علم الجرح والتّعديل وحسب تصريح أبي العرب نفسه، لذلك تطمئن

¹ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص 28.

² - المصدر نفسه، ص 33.

النفس إلى أنّ الكتب ثلاثة كما أسلفنا لوجود اختصار وإعادة اجتهد بعد الاختصار، ثمّ لطريقة نقل من جاء بعده، فمرات ينسبون التّضعيف فقط ومرات ينقلوا الأقوال، مشابه لابن حجر حين ألف تهذيب التهذيب ثمّ اختصره وسمّاه التّقريب، ومّا يزيد الأمر تأكيداً أنّ مغلطاي سمّى مرات كتاب أبي العرب بالجرح والتّعديل¹ وهذا التّسمية معروفة أنّها تُطلق على الكتب التي تجمع أصناف الرّواة ثقات كانوا أو ضعفاء فيكون هذا الإطلاق على كتاب "ثقات المحدثين وضعافهم" لأنّه زاد كذلك نقل كلام قاله أبو العرب والله أعلم .

2- أهمية الكتاب: إنّ هذا الكتاب في غاية الأهمية حيث إنّ الكتاب الوحيد الذي عرفناه ممّا صنّفه القرويون في جرح رجال الحديث وتعديلهم، كما أنّه لم يقتصر على الأفارقة بل تعدّاهم إلى المشاركة كما هو واضح من نقول العلماء عنه، وفي هذا دلالة على معرفة أهل القيروان محدّثي المشرق وأنّ كثيراً من مصنّفات النّقاد المشاركة في الجرح والتّعديل كانت شائعة بالقيروان في عهد أبي العرب، والكتاب معتمد في أحكامه من قبل العلماء². فهو فريد في بابهِ عند الأفارقة إذ لم يسبق إليه في تجريح الرّجال وتعديلهم. ويمكن الكشف من خلال عنوانه على دراية أهل إفريقية بعلم الجرح والتّعديل ومعرفة المحدثين جرحاً وتعديلاً سواء الأفارقة أو المشاركة³. وتظهر أهمية هذا الكتاب في عدّة جوانب منها⁴:

1. انفراد أبي العرب بالتّصنيف في الضّعفاء وهو الوحيد في بابهِ عند القرويين.

1 - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج10 ص302.

2 - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2 ص152، 159، 256، 59/3، 234/6، لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص127، ج5 ص36، ج7 ص94.

3 - أبو العرب التّميمي وجهوده في خدمة الحديث النبوي بإفريقية، علي بنعون، ص25-26-27-28.

4 - ذكر بعضها زاهر، ينظر: مؤرخ تونس و محدّثها، زاهر بن سالم، ص:205.

2. إسهام أبي العرب وعلماء إفريقية في نقد الرواة المشاركة والمغاربة على حد سواء وإبراز القيمة العلمية لأبي العرب وتضلعه من علم الجرح والتعديل.

3. كشف الكتاب عن اهتمام الأفارقة بمصنفات المشاركة في علم الجرح والتعديل وشيوعها في إفريقية مع بيان طرق انتقالها ونقدها.

4. تضمن الكتاب على عدد كبير من التراجم تجاوز خمسمائة (500) ترجمة: كما تضمنت التراجم المقتبسة من هذا الكتاب أغلب حروف الهجاء وهو ما يدل على سعة علم أبي العرب وكثرة اطلاعه ونقله عن غيره¹.

5. اعتبار الكتاب وثيقة مهمة عن منهج أبي العرب في الجرح والتعديل خصوصاً ومنهج الأفارقة عموماً²، وقد تتبع ما قال الدكتور علي بنعون فوجدته وجيهاً جداً، ثم التقيت به في تونس العاصمة قبيل ذهابه لفريضة الحج سنة 1439-2018، وتجاوزنا عن رأيه فزاده إيضاحاً والحمد لله، فخلافي معه أن الكتاب الجامع بين الثقات والضعفاء هو الكبير والمختصر مقسم وهو يرى عكس ذلك.

كتاب طبقات أهل البصرة: هذا كتاب آخر وقعت نسبته لأبي العرب خطأ، لأن أبا العرب كان يكتب الكتب وينقلها بأسانيد، وربما وجد اسمه على النسخة وظن من استعجل أنها له، وقد وجدت من نسب هذا الكتاب إلى أبي العرب وقال توجد قطعة منه مخزونة بالمكتبة الوطنية تحت عدد 151³، لكني بحثت عنها فلم أجدها في المكتبة

¹ - ينظر: مؤرخ تونس ومحدثها، زاهر بن سالم، ص: 343370 وص: 423-500

² - أبو العرب التميمي وجهوده في خدمة الحديث النبوي بإفريقية، على بنعون ص: 28-31 بتصرف.

3 - معجم المؤلفين، عمر رضا، ج3 ص361.

الوطنية ولم أجد نسخة لأبي العرب أصلاً، وقد عثرت عليها في مكتبة رقادة بالقيروان¹، وعند النظر فيها تبين لي أنها نسخة أبي العرب وليست من تأليفه كما صرح هو بذلك عن شيخه أحمد بن معتب وهي بعنوان: "كتاب تمييز الرجال وكتاب طبقات أهل البصرة ومعرفة الرجال لأحمد بن عبد الله العجلي الكوفي (261هـ) وفيها إضافات وزيادات له وقد جدت الباحث علي بنعون قد قال الفكرة نفسها² والحمد لله.

¹ - ملف عدد 10 رتي 1516، الورقة الأولى أصابها اتلاف في أعلاها، وكذلك الورقة الأخيرة، وعدد أوراقه 26 آخرها: تم كتاب طبقات أهل البصرة ومعرفة الرجال والحمد لله رب العالمين وصلى الله على النبي وآله وسلم، كتبه من كتاب أحمد بن معتب. وختم الكتاب بعدة أحاديث في ورقتين.

² - أبو العرب التميمي وجهوده في خدمة الحديث النبوي بإفريقية، علي بنعون، ص 31.

خلاصة المبحث:

من خلال ما تمّ عرضه عن حياة الإمام أبي العرب محمد بن أحمد القيرواني يتبيّن أنّه إمام كبير في عدّة علوم، وأبرز علم ذاع صيته فيه علم الحديث، ولم يأت هذا من فراغ بل تحدّى أعراف والديه وطلب العلم وبذل وسعه ووقته في سبيل ذلك وربي ولديه على العلم منذ نعومة أظافرهم، وسمع الكثير حتّى بلغ شيوخه الخمسة وعشرين بعد المائة ولم يكتف بذلك بل استجاز غيرهم وكتب بيده قرابة ثلاثة آلاف كتاب، وروى في أغلب فنون العلم حتّى أصبح واسع الاطلاع فألّف كتباً عديدة في فنون عدّة يغلب عليها علم الحديث والتّاريخ، وللأسف لم يبلغنا منها إلا كتابان: "طبقات علماء إفريقيّة وتونس" وكتاب "المحن"، وحوث كتبه علوماً عديدة، ودان له من عاصره فسمع منه خلق لا يحصون، وكان قائداً لهم في معركتهم مع العبيدين، وأمّا من جاء بعده فنقلوا كلامه واتّبعوا أحكامه وأقرّوا له بالحفظ والدّيانة والإمامة، فجاء كلامه مبثوثاً في طيات كتبهم.

الباب الأول

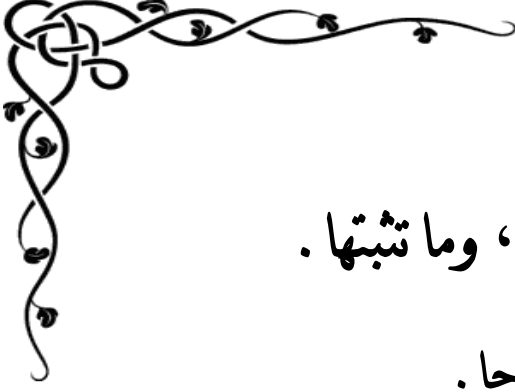
الفصل الأول: العدالة، أركانها، وما تثبتها .

الفصل الثاني: مصطلحات التعديل ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب .

الفصل الثالث: الرواة المعدّلون عند الإمام أبي العرب

الفصل الرابع: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب، وخصائص

منهجه فيه .



الفصل الأول: العدالة، أركانها، وما تثبتها .

المبحث الأول: العدالة لغة واصطلاحاً .

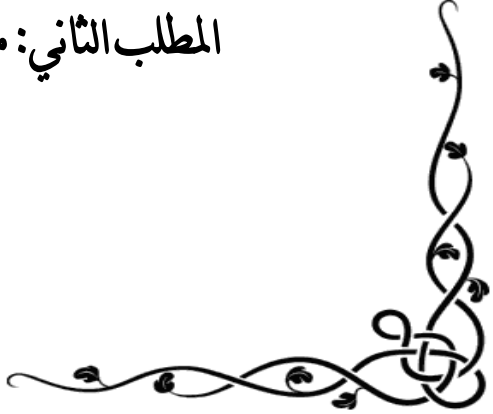
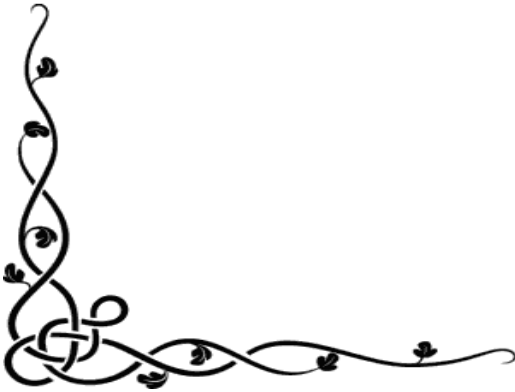
المطلب الأول: العدالة لغة .

المطلب الثاني: العدالة اصطلاحاً .

المبحث الثاني: أركان العدالة وبما تثبت .

المطلب الأول: أركان العدالة .

المطلب الثاني: ما تثبت العدالة .



الفصل الأول: العدالة، أركانها، وما تثبتها.

سأدرس في هذا الفصل تعريف العدالة لغة واصطلاحاً، وسأتوسع في التعريف الاصطلاحي لوجود مناقشات فيه، فأذكرها وأذكر أدلتها وأبين وجه الاعتراض وصوابه جامعاً بينها أو مرجحاً لبعض جزئياتها على البعض الآخر، من خلال تطبيقات المحدثين. وأتناول كذلك فيه أركان العدالة الشخصية والعدالة العلمية ووسائل معرفة ذلك وقواعد العدالة العلمية، وطرق إثبات العدالة، وقد قسمته الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: العدالة لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أركان العدالة وبما تثبت.

المبحث الأول: العدالة لغة واصطلاحاً.

سأتناول في هذا المبحث تعريف العدالة لغة واصطلاحاً، والتطور الاصطلاحي لتعريف العدالة ودوافع ذلك، والاختلافات التي وقعت بين علماء الحديث فيما بينهم عبر العصور، ثم أناقش تعريف العدالة عند ابن عبد البر وأبين أدلته، ثم أناقش اشتراط الخلو من البدعة وخوارم المروءة من الراوي ومدى تأثير ذلك في الرواة عند المحدثين القدامى، وأبرز تعريف الحافظ ابن عبد البر للعدالة وأناقش الاعتراضات الموجهة إليه، وقد قسمته لمطلبين:

المطلب الأول: العدالة لغة.

المطلب الثاني: العدالة اصطلاحاً.

المطلب الأول: العدالة لغة.

سأتناول في هذا المطلب تعريف العدالة لغة وإن كنت قد تناولته في مبحث أمور مهمة في الجرح والتعديل، لكن لضرورة التقسيم.

العدالة لغة: العدل: المرضي من الناس قوله وحكمه، وتقول هو يعدل أي يحكم بالحق والعدل وهو نقيض الجور، وعدلت الشيء أي أقمته حتى اعتدل، والمعتدلة من النوق الحسنة المتفقة الأعضاء، وغصن معتدل أي مستور وجارية حسنة الاعتدال أي حسنة القامة¹.

والعادل: المُقْسِط، والعدل: المائل والمُعَدِّلَة: السيرة الحسنة، والعدالة: مصدر رجل حسن العَدَالَة². العدل الاستقامة ورجل عُدْلَة وقوم عُدْلَة أيضا هم الذين يزكون الشهود والعدل الذي لم تظهر منه ريبة³.

العين والدال واللام أصلان صحيحان لكنهما متقابلان كالمضادين، أحدهما يدل على استواء والآخر يدل على اعوجاج⁴، وتعديل الشهود أن تقول أنهم عدول⁵، وعدلت الشاهد نسبته إلى العدالة ووصفته بها وعدل هو بالضم عدالة عُدُولَة فهو عدل أي مرضي يقنع به⁶.

فالعدالة إذن في اللغة تدور حول المرضي من الناس قولاً وحكماً، والحسن والمستقيم والمقسط والمبتعد عن الجور والذي لم تظهر منه ريبة، والمقنع حاله، والنسبة إلى العدالة والوصف بها أو الحكم على الشخص بالعدالة يفيد أحد المعاني السابقة.

المطلب الثاني: العدالة اصطلاحاً.

كنت قد تناولت في مبحث أمور مهمة في الجرح والتعديل؛ تعريف العدالة لغة واصطلاحاً باختصار، وسأذكرها في هذا المطلب بالتفصيل اصطلاحاً، وأناقش فيه تطور رسم

¹ - العين، الفراهيدي، بتصرف، ج 2، ص 38-40.

² - جمهرة اللغة، أبو بكر الأزدي، ج 2، ص 663.

³ - تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 123-126. ولسان العرب، ابن منظور، ج 11، ص 430-431.

⁴ - مقاييس اللغة، ابن فارس، ج 3، ص 246-248.

⁵ - مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، ج 1، ص 202.

⁶ - المصباح المنير، الفيومي، ج 2، ص 396.

العدالة عند المحدثين ودوافع ذلك، والاختلاف الذي وقع بين العلماء في تحديد رسم العدالة، كخلو العدل من البدعة وخوارم المروءة، والآثار التي ترتبت عن ذلك الاختلاف كرفض تعريف الحافظ ابن عبد البر من قبل بعض المحدثين، وغيرها مما له تعلق بالعدالة.

العدالة اصطلاحاً: جاءت تعريفات العدالة اصطلاحاً بعبارات عديدة وقد جاء بعضها كافياً ودقيقاً وبعضها عاماً وقاصراً، لكن الحقيقة تتجلى بعد نقل تعريفها من قبل المحدثين، فهم أهل الشأن في هذا الميدان، ونردفها بذكر تعريفات الأصوليين ومن تأثر بهم من متأخري المحدثين؛ حتى نمنط اللثام عن التعارض الحاصل بين مفهوم العدالة نظرياً وبين تطبيقات المحدثين في كتبهم، مما جعل المتربصين بالسنة يلجئون من هذا المدخل للطعن في كتب السنة.

- **تعريفات عامة:** بداية أذكر أقوال بعض أهل العلم، قال الحسن بن علي رضي الله عنهما: «من عامل الناس فلم يظلمهم أو حدّثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو من كملت مروءته، وظهرت عدالته ووجبت أخوته وحرمت غيبته»¹ وقال إبراهيم النخعي: «العدل في المسلمين من لم يُظن به ريبة»² وقال أيضاً: «كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا على رجل نظروا إلى صلاته وإلى هيئته وسمته»³.

- **بداية تبلور التعريف الاصطلاحي:** ثم زاد العلماء توضيح التعريف بما طرأ في عصرهم و احتاج توضيحاً، قال الإمام مالك: «لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس لهواه، ولا من سفيه معلن بالسفاهة وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا اتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من رجل له فضل، وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما

¹ -الكفاية الخطيب البغدادي، ص: 78.

² -المصدر نفسه، ص: 79.

³ -الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص29.

يحدث¹، قال ابن المبارك: «العدل من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء»²، وقال الإمام ابن مهدي: «ثلاثة لا يؤخذ عنهم: المتهم بالكذب، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته، والرجل الغالب عليه الوهم والغلط»³.

- اكتمال التعريف الاصطلاحي:

قال الإمام الشافعي: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفا بالصدق في حديثه...»⁴. وقال الإمام ابن معين: «آلة الحديث: الصدق والشهرة والطلب وترك البدع واجتناب الكبائر»⁵. وسئل الإمام أحمد: «عمّن يُكتب حديثه؟ فقال عن الناس كلهم إلا من ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب، أو رجل يغلط في الحديث فيردّ عليه فلا يقبل»⁶. وقد ذكر الإمام ابن أبي حاتم كلّ ما سبق واشترط الأخذ عن الثقات فقط⁷.

قال ابن حبان: «العدالة في الإنسان أن يكون أكثر أحواله طاعة لله، لأنّ متى لم نجعل العدل إلّا من لم يوجد منه معصية بحال، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل، ... والذي يخالف العدل، من كان أكثر أحواله معصية الله»⁸. وقال الإمام الحاكم: «ومّا يحتاج إليه

¹ - التمهيد، ابن عبد البر، ج1 ص66 والمحدث الفاضل، الخطيب البغدادي، ص: 403.

² - الكفاية، الخطيب، ص: 137.

³ - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1 ص399.

⁴ - الرسالة، الشافعي، ج1، ص370-371.

⁵ - المحدث الفاضل، الخطيب البغدادي، ص 406.

⁶ - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1، ص400.

⁷ - ينظر: الجرح وتعديل، ابن أبي حاتم، ج2، ص 27-29.

⁸ - صحيح ابن حبان، ابن حبان، ج1، ص 81-82.

طالب الحديث في زماننا هذا أن يبحث عن أحوال المحدث أولاً: هل يعتقد الشريعة في التوحيد، وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل صلى الله عليهم فيما أوحى إليهم ووضعوا من الشرع، ثم يتأمل حاله: هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه؟...»¹.

قال الخطيب البغدادي: «إنَّ العدل: هو من عُرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به، وتوقّي ما نُهي عنه، وتجنّب الفواحش المسقطّة، وتحرّي الحق الواجب في أفعاله ومعاملته، والتّوقّي في لفظه ممّا يثلم الدّين والمروءة فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنّه عدل في دينه ومعروف بالصدّق في حديثه»².

قال الحافظ ابن الصّلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنّه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلماً، بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق، وخوارم المروءة...»³.

فهذه كلّها تعاريف بعضها يعالج ما اشتهر في ذلك العصر ويسكت عما هو معروف لديه فيأتي التعريف ذاكرة لجزء من ماهية العدالة دون التّقيّد بضوابط الحدود المنطقية التي تضبط تعريفها باصطلاحات دقيقة جداً.

مثل كلام الإمام مالك وإبراهيم النّخعي وابن المبارك وابن معين وغيرهم فكانت تعاريفهم أقرب إلى اللغة، حيث تخلص إلى أنّ العدل: هو الرّضي غير الجائر وغير المتهم بقرب المعاصي؛ وأنّ حاله مستقيمة وسلوكه الظّاهر طيب مع الصدّق والأمانة.

ثمّ بدأت التعاريف تتبلور ابتداءً من الإمام الشّافعي الذي وضع القسم الأكبر منها؛ فالإمام أحمد ثمّ الحاكم ثمّ الخطيب البغدادي الذي عدّد شروط وصف العدل وأدخل المروءة ضمن ماهية العدالة والالتزام التّام بالشّريعة من إتيان الواجب ولزوم المأمور والتّوقّي عن المنهي عنه

¹ - معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص: 404، وينظر: المصدر نفسه، ص: 99.

² - الكفاية، الخطيب، ص: 80.

³ - مقدمة علوم الحديث، ابن الصّلاح، ص: 212.

وتجنب الفواحش وتحري الحق في الأقوال والأفعال والمعاملة، ثم جاء الحافظ ابن صلاح فزاد في ضبط التعريف وقال بشرط الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المروءة. لكن للأصوليين تعاريف للعدالة تتمشى مع ضوابط الحدود كالإمام الغزالي حين قال: «والعدالة عبارة استقامة السيرة والدّين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى ثقة النفوس بصدقه فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعاً عن الكذب»¹.

وبين الغزالي مفهوم العدالة أكثر فقال: «لا خلاف في أنّه لا يشترط العصمة في جميع المعاصي ولا يكفي أيضاً اجتناب الكبائر، بل من الصّغائر ما يُردّ به: كسرقة بصلة، أو تطفيف حبة قصداً، وبالجملة ما يدلّ على ركافة دينه إلى حدّ يستجريء على الكذب بالأغراض الدنيوية، كيف وقد شرط في العدالة التّوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة نحو الأكل في الطّريق و البول في الشّارع ... والضّابط في ذلك فيما جاوز محلّ الإجماع أن يُردّ إلى اجتهاد الحاكم، فما دلّ عنده على جرائته على الكذب ردّ الشّهادة به وما لا فلا، وهذا يختلف بالإضافة إلى المجتهدين، وتفصيل ذلك من الفقه لا من الأصول، وربّ شخص يعتاد الغيبة ويعلم الحاكم أنّ ذلك له طبع لا يصبر عنه، ولو حمل على شهادة الزّور لم يشهد أصلاً، فقبوله شهادته بحكم اجتهاده جائز في حقّه، ويختلف ذلك بعادات البلاد واختلاف أحوال النّاس في استعظام بعض الصّغائر دون بعض»².

وقال ابن الحاجب: «العدالة هي محافظة دينيّة تحمل على ملازمة التّقوى والمروءة ليس معها بدعة، وتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصّغائر وبعض المباح»³.

وزاد ابن الحاجب عن الغزالي اجتناب البدعة ووافقه أغلب الأصوليين¹ فذكروا نحو هذا التعريف حتّى تأثر بهم من جاء بعدهم من المحدثين، ولعلّ أشمل تعريف للمتأخرين من المحدثين

¹ -المستصفي، الغزالي، ص:125.

² -المصدر نفسه.

³ -بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الرّحمن، ج1 ص696.

هو لخاتمة الحفاظ ابن حجر، حيث قال في كتابه نزهة النظر: «المراد بالعدل: مَنْ له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة»².

وقال في فتح الباري: «والعدل والرّضا عند الجمهور، من يكون مسلماً مكلفاً حراً، غير مرتكب كبيرة ولا مصرّ على صغيرة، زاد الشافعي وأن يكون ذا مروءة»³.

والذي زاده الحافظ ابن حجر هنا هو إدخال الحرية شرطاً في العدالة، ولم يذكر البدعة ضمن حدّها، وذلك لأنّه في باب الشّهادات، وقد قال شيخه الحافظ العراقي: «ولم نذكر في شروطها الحرية، وإن ذكرها الفقهاء في الشّهادات، لأنّ العبد مقبول الرواية بالشروط المذكورة بالإجماع»⁴.

وانتقد بعض هذه التعاريف جماعة من أهل العلم، أذكرهم باختصار: قال ابن حزم: «كان يجب أن يكفي بذكر الطّاعة والمعصية، وأمّا ذكره المروءة ها هنا ففضول من القول وفساد في القضية، لأنّها وإن كانت من الطّاعة فالطّاعة تغني عنها، وإن كانت ليست من الطّاعة فلا يجوز اشتراطها في أمور الدّيانة، إذ لم يأت بذلك نص قرآن ولا سنة»⁵.

وقال الإمام الصنعاني: «والحاصل أن تفسير العدالة بالملكة المذكورة ليس معناها لغة ولا أتى عن الشارع حرف واحد بما يفيد ذلك، والله تعالى قال في الشّهود: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾»⁶ وقال أيضاً: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ البقرة: ٢٨٢، وهو كالتفسير للعدل والمرضي: الطلاق: ٢،

¹ - ينظر: روضة الطالبين، التّووي، ج 11 ص 225، الإنصاف، علي بن سليمان المرداوي، ج 12 ص 43.

² - نزهة النظر، الحافظ ابن حجر، ص 58.

³ - الفتح، الحافظ ابن حجر، ج 5 ص 251-252.

⁴ - شرح التبصرة والتذكرة، العراقي، ج 1 ص 327.

⁵ - المحلى بالآثار، ابن حزم، ج 8، ص 475-476.

من تسكن النفس إلى خبره ويرضى به القلب ولا يُضطرب من خبره ويُرتاب... فالعدل: مَنْ
اطمأن القلب إلى خبره، وسكنت النفس إلى ما رواه، وأمّا القول بأنّه مَنْ له هذه الملكة التي
هي كفيّة راسخة تصدر منها الأفعال بسهولة يمتنع بها عن اقتراف كلّ فرد من أفراد الكبائر
والصغائر الخسة؛ كسرقة لقمة... فهذا تشديد في العدالة لا يتمّ إلا في حق المعصومين وأفراد
من خلّص المؤمنين¹. وكذلك انتقد الإمام الشوكاني اشتراط المروءة في رسم العدالة².

وقد وردت أقاويل عديدة في هذا السياق معضد لكلام الصنعاني منها: قول الإمام الزهري:
«سمعت سعيد بن المسيب يقول: ليس من شريف ولا عالم ولا ذي سلطان إلا وفيه عيب
لأبد، ولكنّ من الناس مَنْ لا تُذكر عيوبه، مَنْ كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه
لفضله»³.

وناقش الإمام الصنعاني كذلك إدخال البدعة في رسم حدّ العدالة فقال: «فأفاد أنّ العدالة
شرط للراوي وقد عُرِفَتْ أنّ ترك البدعة من ماهية العدالة، فالعدل لا يكون عدلاً إلا باجتنب
البدعة بأنواعها ولا يخفى أنّ هذا تناقض ما قرره الحافظ من القول بقبول المبتدع مناقضة ظاهرة
على أنّ في رسم الحافظ للتقوى قصوراً فإنّها اجتنب المحرّمات والإتيان بالواجبات... فلا يخلو
إما أن يقول قائل: المبتدع عدل وإنّ ابتداعه لا يخلّ بعدالته، فهذا رجوع عن رسم العدالة بما
ذكره... ومن هنا ينقدح لك أنّ مَنْ حذف البدعة من رسم العدالة فلدخولها في لفظ الكبائر،
أو يقول إنّها تخلّ بالعدالة، فهذا يعود على شرطية العدالة في الراوي بالنقض... علمت أن
ذلك يستلزم الإجماع على أنّ مدار قبول الرواية على ظنّ صدق الراوي لا عدالته المفسرة بحدّ

¹ - ثمرات النظر، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ص: 55-56، وتوضيح الأفكار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ج2 ص86.

² - ينظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، ج1 ص144.

³ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 79.

الحافظ ابن حجر وغيره»¹، وخرج بنتيجة أنّ التوثيق ليس تعديلاً، فالموثق هو صادق لا يكذب مقبول الرواية، وعليه فالعدالة أخص من التوثيق².

وبعد عرض هذه التعاريف للمحدثين والأصوليين وطرح الاعتراضات على ذلك، أريد أن أوضح أموراً لعلها تزيل كثيراً من الاختلافات.

- أنّ الأوائل من المحدثين كانت تعاريفهم أقرب إلى اللغة منها إلى ضوابط الحدود، وكانت تتحدث عن إشكاليات حدثت في ذلك العصر لا عن وصف عام ودقيق يشمل كلّ جوانب العدالة، لذلك تجد أنّ لكلّ إمام منهم اهتماماً بجانب معيّن، ولعلّ المشترك الأكثر هو الخلو من المبتدع الداعيّة.

- أنّ المحدثين الذين تأثروا بتعريفات الأصوليين، ضبطوا التعريف حسب العرف السائد في زمانهم، وأرادوا أن يقدّوا لهذا العلم الشّريف، فجمعوا شتات ما تفرق من كلام من سبقهم وجعلوه تعريفاً وفق رسم الحدود.

- الذين اعترضوا على التعريفات السابقة، بنوا اعتراضاتهم على بعض التطبيقات العمليّة للمحدثين التي تخالف رسم العدالة كما عرّفها المحدثون الأصوليون.

الاعتراض على تعريف العدالة بالملكة وجوابه:

- الاعتراض على تعريف العدالة بالملكة أو الهيئة، وأنّها نوع من العصمة ليس مستقيماً، قال الشّريف العوني: «الملكات تتفاوت في القوة والتمكّن وكذلك التقوى لأنّ الإيمان يزيد وينقص فمرات في الدّروة ومرات في أدنى حالاتها، فلا عصمة بهذا الوصف»³.

¹ - ثمرات النظر، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ص: 46-61.

² - المرجع نفسه، ص: 116.

³ - خلاصة التأصيل، الشّريف العوني، ص: 8-9.

الاعتراض على خلو العدل من خوارم المروءة وجوابه:

- الاعتراض على اشتراط انتقاء خوارم المروءة، فالمحدثون لم يشترطوها لذاتها بل لاعتبارها مؤثراً على أشياء أخرى، لذلك قبلوا أحاديث كثير ممن خرم مروءتهم لأنّ الأشياء التي خافوا منها جاء ما يُطمئن عليها فلم يراعوا الخوارم عندها:

- قال الشريف العوني: «أما المروءة فاشتراطها لإخراج الصّغير غير المكلف والمجنون وإخراج من يغلب عليه الظنّ أنّه ليس عدلاً لكن لم يثبت يقيناً فسقه، فإتيانه للخوارم بكثرة وعادة يعملها الفسّاق هو إشارة أنّه من أهل الفسق... فاشتراط المروءة لتثبيت سلامة العقل والدين»¹.

- وقد يؤدي كثرة إتيان الخوارم إلى:

- عدم تجنّب الكذب غالباً²، وأنّ هذه الفعال تدفع الناس للاستخفاف بهم فيؤدي ذلك إلى الاستخفاف بالشرع.

- التّساهل في الرواية بغرض التّكسب بذلك الحديث، وقد يدفعه للكذب.

- سوء الظنّ به في مصاحبته الأراذل وأهل الجون أو مجاراتهم في تصرفاتهم.

ونخلص إلى أنّ اجتناب الخوارم ليست لذاتها بل لما قد يترتب عنه، كوجود خطأ في الحديث؛ وليس هناك باب يُعلّل به المحدثون ذاك الحديث إلا الخوارم، قالوا بها لأنّ غلبة ظنّهم تجعلهم يحكمون بإعلال هذا الحديث بسبب خلل جاء نتيجة تلبسه بالخوارم.

الاعتراض على خلو العدل من البدعة وجوابه: أمّا الذين انتقدوا دخول الخلو من

البدعة في حدّ العدالة سواء كان داعيةً لبدعته أم لم يكن؛ فالكلام عنه ثابت عن كثير من المحدثين الأوائل كالإمام مالك؛ والإمام ابن مهدي؛ والإمام أحمد؛ والإمام ابن معين؛ والإمام

¹ - المرجع نفسه، ص: 8.

² - ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين، ج 2، ص 40، وشرح مختصر المنتهى الأصولي، ابن الحاجب، عضد الدّين عبد الرحمن الإيجي، ج 2 ص 441.

ابن حبان؛ والإمام الحاكم وغيرهم¹، وقد ردّ المحدثون أحاديث أهل البدع وكان سبب الردّ البدعة التي أثّرت على صاحبها فجعلته يكذب لصالح مذهبه، أو أنّ المحدثين وصفوا حال الأغلب من المبتدعة الدعاة بأنهم مرددوا الرواية.

وأما المبتدعة وهم فساق التأويل الذين لهم ما يسوّغ اجتهداهم، إن كانوا يفعلون ذلك دون عناد، كراي الخوارج؛ أو المرجئة؛ وغيرهم؛ فتجد تطبيقات المحدثين الرواية عنهم متى تأكدوا من صدقهم وحفظهم وبعدهم عن الكذب، لأنّ مروءتهم تمنعهم من ذلك، بل حتّى الدعاة منهم لبدعتهم إذا وجدوا أحدهم صدوقاً؛ وخبروا من حاله أنّه لا يكذب؛ وفيه من الأوصاف التي تجعل المحدث يطمئنّ إلى نقله وإلى صدقه، فيُخرج حديثه عنه استثناء من القاعدة العامة، التي تقول: بعدم الأخذ عن المبتدعة الدعاة، لذلك نجد في صحيح البخاري قرابة السبعين راوياً تُسببت له بدعة، وقد فاقت مروياتهم في صحيح الإمام البخاري الألف حديث²، فيبدو من خلال كلام العلماء و تطبيقاتهم أنّ القول في البدعة كالقول في خوارج المروءة، ليست قاذحة لذاتها بل لما يُخشى منها، وإن لم يجدوا للتعليل إلا البدعة و غلب الظنّ عليهم أنّها هي مدخل البلية ذكروها، أمّا أن يردوا حديث من رمي ببدعة؛ سواء كان داعية أم لا؛ مع ثبوت صدقه وحفظه؛ فهذا ليس عمل المحدثين المتقدمين، ويُفسر النكير على المبتدعة والتحذير منهم، بأنّه خشية انتشار بدعتهم ورواجها، يقول الإمام ابن حبان: «أما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والرفض وما أشبههما فإننا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله تعالى، إلا أن يكون دعاة إلى ما انتحلوا، فإنّ الداعي إلى مذهبه و الذاب عنه حتى يصير إماماً فيه وإن كان ثقة، ثم رويناه عنه جعلنا لأتباع مذهبه طريقاً وسوغنا للمتعلّم الاعتماد عليه وعلى قوله،

¹ ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ج 1، ص 383-390.

² ينظر: منهج البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح، إندونيسيا بنت خالد.

فلاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم...¹، فهذا كلام دقيق وواضح في أنّ عدم قبول مرويات الداعية إلى بدعته ليس شكاً فيها بل احتياطاً وحذراً من انتشار بدعته، وقال الإمام أبو علي الغساني: «النّاقلون سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والسابعة مختلف فيها، أمّا المقبولة فهي... وطائفة جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها وثبت صدقها وقلّ وهمها، فهذه الطبقة احتمل أهل الحديث الرواية عنهم... أمّا الثلاثة المتروكة فقد أسقطهم أهل المعرفة منها... طائفة غلت في البدعة ودعت إليها وحرّفت الروايات وزادت فيها ليحتجوا بها»²، فكلّام أبي علي يبيّن أنّ الرّد يكون بالبدعة التي دفعت صاحبها للكذب لصالح بدعته، وهذا إمام المحدثين أحمد بن حنبل يبيّن أنّ المشكل هو الكذب أو خشيته، قال المروزي: «قلت: جابر الجعفيّ قال لي: يرى التشيع قلت: يتهم في حديثه بالكذب، فقال لي: من طعن فيه فإنّما يطعن بما يخاف من الكذب، قلت: الكذب. فقال: إي والله؛ وذلك في حديثه بيّن؛ إذا نظرت إليها»³.

وبعد مناقشة الاعتراضات على تعريف العدالة عند المحدثين الأصوليين، وإيراد تصرفات المحدثين في كتبهم على هذه الحدود وتوضيح ذلك أختم المطلب بالاعتراضات التي أثّرت حول تعريف ابن عبد البر للعدالة.

العدالة عند ابن عبد البر:

أثار كلام الحافظ الإمام ابن عبد البر في رسم العدالة حواراً علمياً بين المحدثين ممّن جاؤوا بعده، فمنهم من جعله هو عين الصّواب وهو قول المحدثين الأوائل، ومنهم من اعتبره توسعاً غير مرضي واحتجاجاً غير موفق، لذلك سأعرض رأي الإمام ابن عبد البر ومّن وافقه ومّن

¹ - صحيح ابن حبان، ج 1 ص 160-161.

² - ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للتّووي، ج 1 ص 28.

³ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي، ص: 190.

خالفه باختصار فقد توسع فيها شيخنا الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو في كتابه القيم: "منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر من خلال كتابه التمهيد"¹، لكن لضرورة الكلام على حدّ العدالة لأنّ الإمامين أبا العرب وابن عبد البر مغاريبين فلعلّ كلامهما يتشابه.

قال الإمام ابن عبد البر: «كلّ حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى يتبين جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»².

لقد عارض هذا القول جماعة من أهل العلم وهم: ابن الصّلاح الذي وصفه بالتّوسع وأنّه قوله غير مرضي³، وابن كثير الذي قال: «ولو صح (أي الحديث) لكان ما ذهب إليه قويا»⁴، والسّخاوي الذي قال: «لو كان خيراً، ولا يصحّ حمله على الخبر لوجود من يحمل العلم وهو غير عدل وغير مرضي»⁵.

ومنّ استحسن رأي الإمام ابن عبد البر: الإمام التّووي حيث قال: «وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقله... وهذا تصريح بعدالة حامله في كلّ عصر وهكذا وقع والله الحمد، وهذا من أعلام التّبوة، ولا يضرّ مع هذا كون بعض الفسّاق يعرف شيئاً من العلم فإنّ الحديث إنّما هو إخبار بأنّ العدول يحملونه لا أنّ غيرهم لا يعرف شيئاً منه»⁶ وقد ألح ابن المواق إلى تأييد رأي ابن عبد البر فقال: «أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم

¹ - ينظر: منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر من خلال كتابه التّمهيد، الأستاذ الدكتور حميداتو، ص 162 و ما بعدها.

² - التّمهيد، ابن عبد البر، ج 1، ص 28-59.

³ - مقدمة ابن الصّلاح، ص: 213.

⁴ - الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، ابن كثير، ص 71.

⁵ - فتح المغيث، السّخاوي، ج 1، ص 298.

⁶ - تهذيب الأسماء واللغات، التّووي، ج 1 ص 17.

خلاف ذلك»¹، وقال الحافظ المزي: «هو في زماننا مرضي، بل ربّما يتعين»² وقال ابن سيد الناس: «لست أراه إلا مرضيًا»³ وهو ما مال إليه الإمام الذهبي⁴ وهو قول أبي عمران⁵.

ويقول شيخني الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو: «يبدو جليًا من خلال العرض الذي قدمناه، أنّ كثيرا من العلماء وافقوا ما ذهب إليه ابن عبد البر في إثبات العدالة لمن عُرف بحمل العلم والعناية به حتى يتبين جرحه منهم الإمام النووي والإمام الذهبي والإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي وغيرهم. وأنّ الحديث الذي استدللّ به ابن عبد البر قد صحّحه الإمام أحمد بن حنبل وحسنه العلائي، والرّاجح أنّ الحديث المذكور يتقوى بتعدد طرقه... ومن خلال هذا العرض لأقوال العلماء فيما ذهب إليه واستدلّ به ابن عبد البر في إثبات العدالة للرواة يتضح أنّه لا خلاف جوهري بين رأي ابن عبد البر ورأي غيره من العلماء والتّباين ينحصر في الطّريقة العمليّة لإثبات العدالة والله أعلم»⁶، ولزيادة توضيح قول ابن عبد البر يقول شيخني الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو أيضا: «وكأنّ ابن عبد البر وبعد أن وافق علماء هذا الشّأن في تحديد مفهوم العدل الضّابط أراد أن يقرر الشّيء المعمول به في الميدان التّطبيقي عند نقاد الحديث وإيجاد إطار واقعي يستوعب جموعا من الرواة الذين لم يُنصّ على تعديلهم لكن توفرت فيهم أشياء تجعل أمر تعديلهم ممكنا مقبولا وهذه الأشياء مكن استخراجها من كلام ابن عبد البر. حمل العلم والعناية به ومعرفته بذلك، عدم وجود جرحه في حاله، انتقاد كثرة خطئه في حديثه.

¹ - التقييد والإيضاح، العراقي، ص: 139.

² - ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج 2 ص 20.

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 20.

⁴ - المصدر نفسه، ج 2 ص 20.

⁵ - منهج التّقّد، نور الدّين عتر، ص: 104.

⁶ - منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر، الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، ص: 166-167.

فما المانع من تعديل مثل هذا الراوي؟ وهو غير المستور فإنّ المستور غير مشهور بالعناية بالعلم كما قال الذهبي.¹

وقال الدكتور الجديع: «هذا النص في تفسير العدالة أنكره المتأخرون: فلماذا؟ هل لأنهم فهموا أنّه يجعل العدالة وصفاً ثانياً بمجرد الإسلام؟ أم لغير ذلك؟ عملياً وجدت ابن عبد البر جرّح بالجهالة في مواضع كثيرة، وردّ بها أحاديث رواها مجهولون، لا طعن عليهم إلا الجهالة في كتابه التمهيد، والاستدكار، والاستيعاب، فدلّ على أنّه لم يعن إثبات العدالة لكلّ من روى تأصيلاً، وإنّما جعل في التحقيق على العدالة من حمل العلم وعُرف أنّه اعتنى به، والمجهولون لم يعرفوا بحمل العلم، إذ المعرفة والاعتناء بالعلم توجب الشهرة به، وهو ما ينافي الجهالة وهذا الكلام لا إشكال فيه ولم يقل ابن عبد البر: كلّ من روى الحديث فهو عدل، ليصحّ التعقيب عليه، فقلوه صحيح في الجملة في المعروفين من الرواة»².

والذي بدا لي أنّ الإمام ابن عبد البر مشى كلامه على وفق كلام المتقدمين الذين يعرفون العدالة بالاستقامة وما يحوم حولها من المعاني اللغوية، قال الأستاذ الدكتور عبد ربّ النّبي: «وابن عبد البر قريب رأيه في العدالة من رأي الشافعي وابن حبان ومَن ذكرت، في اعتباره السّلامة من الكبائر وغلبة الخير على الشرّ في الراوي الذي يستحق أن يوصف بالعدل...»³، ولزيادة توضيح رأي ابن عبد البر⁴.

¹ - المرجع نفسه، ص: 167.

² - تحرير علوم الحديث، يوسف الجديع، ج1 ص251.

³ - منهج الحفاظ بن عبد البر في الجرح والتعديل، الدكتور عبد ربّ النّبي، ص: 57.

⁴ - ينظر: المرجع نفسه، ص: 62 - 80.

خلاصة المبحث: بعد عرض تعريف العدالة لغة واصطلاحاً والاعتراضات على ذلك، أقول أنّ العدالة هي الاستقامة في السيرة وهي نتيجة مخافة الله تعالى والابتعاد عن الشبهات وعدم إتيان المعاصي أو الإصرار عنها وإن كانت صغيرة، والمصارعة إلى التوبة إن وقعت منه، والشّهرة بطلب العلم والعناية به، ولقد مرّ تعريف العدالة بمراحل كغيره من المصطلحات برزت في تعريفها ظروف تلك المرحلة، وأهم الأشياء التي اعترض عليها المعترضون، وهو خلو الرّاي من الخوارم والبدعة، والذي يجمع بين من أدخلهما وبين من اعترض عليهما، أنّهما حقيقة لا يدخلان في رسم العدالة لكنّهما عملياً كانا سبباً لبلايا حديثيّة كثيرة، وأمّا الاعتراض على ابن عبد البرّ فهو اعتراض حدود أكثر منه اعتراض واقعي.

المبحث الثاني: أركان العدالة وما تثبتها.

سأتناول في هذا المبحث أركان العدالة بداية بالعدالة الشخصية أو الدينية أي التي تبين حال الراوي في سلوكه و سيرته الحياتية دون النظر لعلمه، وتشمل ثبوت الإسلام والبلوغ والعقل والسلامة من الفسق و من خوارم المروءة، ثم العدالة الحديثية وتشمل الحديث عن الضبط وطرق معرفته وقوادحه، ثم أتناول الحديث عما تثبت العدالة به من الشهرة و التنصيص لأهل العلم وما يتفرع عن التنصيص من تعديل على إبهام أو الرواية عن ثقة عن راو سماه، أو تصحيح حديث الراوي أو العمل به أو إخراج حديثه في كتاب اشترط صاحبه الصحة، وقد قسمته لمطلبين:

المطلب الأول: أركان العدالة.

المطلب الثاني: ما تثبت به العدالة.

المطلب الأول: أركان العدالة.

والعدالة تنقسم إلى قسمين: العدالة الشخصية، وهي التي تتعلق بشخص الراوي من دين وخلق وسيرة وسلوك وتعني ذاته، واسمه، ولقبه، وكنيته، وقبيلته، وبلده وغيرها، مما يعطي صورة واضحة عن الراوي وحاله الشخصية، وهذه التي تشترك في كثير من مباحثها مع الشهادة، أي أهلية هذا الشخص من الناحية الشخصية للأخذ عنه أم عدم أهليته، ثم بعد الأخذ عنه تُسبر مروياته التي رواها. وهذا السبر والمقارنة والتقد هو الذي يثمر حكماً عن العدالة الحديثية لهذا الراوي، أي مدى ضبطه وتيقظه وحفظه وموافقته الأثبات ومخالفته لهم، وغيرها من الأحكام التي تُبين ضبط هذا الراوي من عدمه، قال الحافظ ابن حجر: «ثم الطعن يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعض: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط.»¹ فانتفاء الطعن يثبت العدالة، لذلك قسمتها لقسمين.

¹ - نزهة النظر، ابن حجر، ص: 106.

الفرع الأول: العدالة الشخصية:

حدّد المحدثون شروطاً وأركاناً للعدالة، إذا توفرت سُمّي الموصوف بها عدلاً، وإذا فقدت لم يطلق عليه المحدثون لفظة "عدل". وهي الإسلام، والبلوغ والعقل والسلامة من أسباب الفسق ومن خوارم المروءة.

1- الإسلام: لقوله تعالى ﴿مَنْ تَرَضَّوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾ البقرة: ٢٨٢، وغير المسلم ليس من أهل الرضي، يقول الفخر الرازي: «الكافر الذي لا يكون من أهل القبلة أجمعت الأمة على أنه لا تقبل روايته، سواء عُلم في دينه المبالغة في الاحتراز عن الكذب أو لم يعلم»¹. وقال السخاوي: «أن يكون مسلماً بالإجماع»²، لأنّ الفاسق يُردّ خبره مع صحة اعتقاده فما بالك بالكافر³، هذا كلامهم في الكافر الأصلي، أمّا المسلم الذي تلبّس ببدعة فُرِمي بالكفر، فالحافظ ابن حجر ناقش المسألة جيداً فقال: «ثمّ البدعة ... وهي إمّا أن تكون بمكفر كأنّ يعتقد ما يلزم الكفر... فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور وقيل يُقبل مطلقاً ... والتّحقيق أنّه لا يُردّ كلّ مكفر ببدعته، لأنّ كلّ طائفة تدّعي أنّ مخالفيها مبتدعه، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن تردّ رواية من أنكر متواتراً من الشّرع معلوماً من الدّين بالضرورة، و كذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصّفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله»⁴.

فمسألة التّكفير خطيرة جداً وهي من مسائل القضاء، ولو تركت هكذا لعمّت الفوضى، ولكفّرت كلّ طائفة غيرها، فأصبح الكلّ كافراً في نظر الآخر، ولضاعت سنّة

¹ -المحصول، الرازي، ج4 ص396.

² -فتح المغيث، السخاوي، ج2، ص5. وينظر: مقدمة ابن الصّلاح، ص104، والتّقريب والتّيسير لمعرفة سنن البشير النذير، التّووي، ص: 48، والمنهل الرّوي، ابن جماعة، ص: 63. الشّذا الفتيّاح، برهان الدّين الأنباري، ج1 ص235، والمقنع، ابن الملقن، ج1، ص244. التّقييد والإيضاح العراقي، ص: 136، وغيرها.

³ -الكفاية للخطيب البغدادي، ص139.

⁴ -نزّهة النّظر، ابن حجر، ص: 127.

النبي ﷺ، أمّا مسألة الكافر الأصلي فهي مخصوصة بوقت الأداء للحديث، وليس وقت التحمل¹.

2- البلوغ: أنّ الصبي لا يتخرج من الكذب²، ولأنّ البلوغ مناط تحمل المسؤولية، والتزام الواجبات وترك المحظورات³، قال القاضي عياض: «لا يصحّ الأخذ عن الصّغير ومن لم

يلغ»⁴، في أمر دنياه، فكيف في أمر الدين وهو أعظم، ومّا يدعم هذا القول ما يأتي:

عمل الصحابة مع خبر الصبيان: والصحابة رضي الله عنهم أجمعوا عملياً على عدم الرجوع إلى الصبيان، مع أنّ فيهم ما كان يطّلع على أقوال التّبوة، وقد رجعوا إلى سؤال النساء من وراء حجاب⁵، وقد ذكر الأصوليون عند التّعرض لهذا المبحث في كتبهم عدّة قضايا اختصرها فيما يلي:

حكم خبر الصبي: وردّ خبر الصبي هو قول عامّة الأصولين⁶، وذكره النووي فقال: «يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة كما لو دلّ أعمى على محراب يجوز أن يصلي»⁷، وقال في موضع آخر: «وهل يقبل فيه قول الصبي المراهق⁸؟ فيه وجهان: أحدهما: يقبل قوله؛ لأنّه من أهل الإخبار. والثاني: لا يقبل قوله؛ لأنّه ليس من أهل الشّهادة»⁹، فالجمهور على عدم قبول خبر

¹ - ينظر: توضح الأفكار، الصنعاني، ج2، ص 84-85.

² - الوسيط في علوم الحديث، محمد بن محمد أبو شُهبة، ص: 85.

³ - منهج التّقّد، نور الدّين عتر، ص: 79.

⁴ - الإلماع في أصول الرّواية وتقييد السّماع، القاضي عياض، ص: 62.

⁵ - إرشاد الفحول، الشّوكاني، ج1 ص 139.

⁶ - التّليخيص في أصول الفقه، عبد الملك الجويني، ج2، ص 350-351. أصول السرخي، ج1 ص 372، الضروري في أصول الفقه، ابن رشد، ص: 73، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، عبد الله بن أحمد المقدسي، ج1 ص 332.

⁷ - المجموع شرح المذهب، النووي، ج7 ص 100.

⁸ - والمراهق: «صبي قارب البلوغ، وتحركت آلته واشتهى»، ينظر: التعريفات للجرجاني، ص 208.

⁹ - البيان في مذهب الإمام الشافعي، حيي بن أبي الخير، ج1، ص 55.

الصبي، وبعضهم على قبوله عند وجود قرائن تدلّ على صدقه وصوابه وهي حالات قليلة تُحفظ وليست قاعدة مطّردة في قبول خبر الصبي حتى عند الذين قالوا به. وهذا الشرط طبعا عند الأداء وليس في حالة التّحمل، فقد قال الخطيب: «وقد اختلف أهل العلم أيضا في التّحمل قبل البلوغ، فمنهم من صحّح ذلك، ومنهم من دفع صحته»¹، ومال الخطيب إلى الصّحة.

والخلاصة من عرض أقوال المحدثين والأصوليين، أنّ الأصل العام صحة سماع الصبي قبل البلوغ إذا ظهرت علامات فهمه وحفظه لما سيؤديه لاحقا، ولا يجوز قبول خبر الصبي حتى يبلغ الحلم، وقد يُقبل قبل البلوغ بقرائن تدلّ على حفظه وأدائه الجيد، وهذه محفوظة وليست قواعد مطّردة، وحتى سماع الصبيان قبل البلوغ هو حال أنفار قلائل يُحفظون وليست حالة عامّة، وخاصّة في الأسانيد المأثورة.

الفائدة من ذلك في عصرنا: ناقش المحدثون والأصوليون هذا الكلام تمهيدا لتقاليد التّعليم بعد ذلك؛ حيث دُوّنت الكتب؛ وحُفظت الأحاديث، فالظاهر أنّه لا فائدة كبيرة في دراسته واعتماده كشرط لثبوت العدالة، إلا على سبيل التعريف بعمل المحدثين في رواية أحاديث تحمّلها أصحابها وهم صغار، فهو واقع في أنفار قلائل يُحفظون، أمّا الأعراف والتّقاليد العلميّة فذلك شأن آخر، وخاصّة عندما أصبح الإسناد للشّرف وليس عمدة للتّصحيح والتّضعيف²، وقد كان الأولاد عبر كلّ العصور يدرسون أسس العلوم من حفظ القرآن وتعلم اللغة وغيرها من

¹ -الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 53، وينظر: المقدمة، ابن الصّلاح، ص: 128.

² - تجد في أسانيد المتأخرين كلمة حضورا وصف حال التّحمل و يقصدون بها حضور المجلس دون تمييز أي قبل الفهم والتمييز بل لعلّه مع نوم أو لعب، لكن لشرف الإسناد، يقول الحافظ ابن دقيق العيد: «اصطلح أهل الحديث على أنّ يجعلوا ما سمعه الصبي لخمسة سنين سمعا وما سمعه دون ذلك حضورا وتأنسوا في بحديث محمود بن الرّبيع أنّه عقل مع النبي ﷺ بحجة مجّها في وجهه وهو ابن خمس سنين من دلو وهذا ليس بدليل على أنّ هذا السن وقت صحة السّماع وما دونه ليس كذلك لكنّه راجع إلى الاصطلاح من المتأخرين والمعتبر في الحقيقة إنّما هو أهلية الفهم والتمييز حيث وجدت» الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، ص 27.

العلوم، و هذا عرف سائر حتّى عصرنا الحاضر، حيث يتعلم الصبي كثيرا من أسس العلوم قبل البلوغ وتفيده في مستقبل أيامه، وهذا دليل على فهمه وضبطه وجواز تحمّله قبل البلوغ والله أعلم¹.

3-العقل: هذا الشرط مؤكّد أثناء التّحمل والأداء؛ فلا تقبل رواية المجنون والمعتوه بإجماع العلماء، لأنّ العقل لا بد منه وهو مناط التّكليف، قال الخطيب: «ولأنّ حال الرّاي إذا كان طفلا أو مجنونا دون حال الفاسق ... فخير الطّفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مجتمعة على ما ذكرنا لا نعرف بينها خلافا فيه»²، وقال الشّوكاني: «ولا أعرف خلافا في عدم قبول رواية المجنون في حال جنونه، أمّا لو سمع في جنونه ثمّ أفاق فلا يصح ذلك لأنّه وقت الجنون غير ضابط»³، وأمر العقل أظهر من أن أطيل فيه الكلام فهو شرط التّكليف أساسا.

4-السّلامة من أسباب الفسق: ومنهم من سمّاها التّقوى: وهي اجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصّغائر، فمن فعل كبيرة أو أصّر على صغيرة فهو فاسق⁴، وقال الخطيب: «وقد اتفق على ردّ خبر فاعله وشهادته»⁵، ودليل اشتراط التّقوى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَهُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الحجرات: ٦، وقال أيضا: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ الطلاق: ٢، وقال أيضا: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ البقرة: ٢٨٢.

أ- شروط الحكم بالفسق: قال أبو يعلى: «كلّ من أتى بكبيرة فهو فاسق حتى يتوب، وكلّ من أتى بصغيرة ليس بفاسق، ومن تابعت منه الصّغائر وكثرت ردّ خبره وشهادته»⁶،

¹ - ينظر: مقدمة ابن الصّلاح، ص 128.

² - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص 77.

³ - إرشاد الفحول، الشّوكاني، ج 1 ص 140.

⁴ - فتح المغيث، السّخاوي، ج 1 ص 270.

⁵ - الكفاية للخطيب البغدادي، ص: 80.

⁶ - العدة في أصول الفقه، أبو يعلى الحنبلي، ج 3 ص 925.

شريطة أن يكون العمل المفسق متفقاً على تحريمه؛ غير ناتج عن تأويل، قال حاتم الشّريف: «ولما كان ذلك هو سبب اشتراط العدالة، استثنينا من الفسّاق: فاسق التّأويل: كالمبتدع غير المكفر ببدعته والمتأول غير المعاند، وكمن يشرب النّبذ على مذهب الكوفيين، لأنّ هؤلاء ليس وقوعهم في هذا الفعل بسبب انعدام الوازع الدّيني في قلوبهم الذي يمنع صاحبه من تعمّد الكذب، بل وقعوا في ذلك الفسق جهلاً أو تأولاً مع تعظيم حرّات الدّين وقوة مراقبة الله تعالى في قلوبهم، ممّا يطمأنّ معه إلى أنّهم لن يتعمّدوا الكذب»¹، ولذلك أخرج المحدثون في كتبهم أحاديث كثيرة ممّن يرى البدعة متأولاً وممن شرب النّبذ على مذهب الكوفيين.

ب- فسق التّأويل: قال الإمام مالك في سفيان الثّوري: «أمّا أنّه قد فارقني على ألا يشرب النّبذ»²، فهذا سفيان الثّوري الإمام العلم يشرب النّبذ على عادة وديانة أهل بلده الكوفة، وما ترك شربه حتى أقنعه الإمام مالك بالأدلة، وكان قبل ذلك يقول: «مّن لم يشرب النّبذ... فاتهموه على دينكم»³، قال حفص بن غياث: «رأيت يشرب النّبذ حتى يحمّر وجهه»⁴ يعني الثّوري.

أ- التّدقيق في مفهوم التّفسيق: والخلو من الفسق ليس معناه انعدام الدّنب؛ لأنّ الوقوع في الدّنب لا محالة منه، لكنّ المسارعة للاستغفار والتّدم والتّوبة حتى نتأكد أنّ الرّايي يخاف الله تعالى؛ بحيث يمنعه خوفه من الله تعالى من الكذب؛ أو تغيير ما سمع؛ أو غيرها ممّا يؤثّر على رواية الحديث، وقد قال الإمام الشّافعي: «لو كان العدل من لم

¹ - خلاصة التّأصيل لحاتم شريف، ص: 11.

² - العلل ومعرفة الرّجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، ج 1، ص 294و: ج 2، ص 351.

³ - حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، ج 7 ص 32.

⁴ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج 5، ص 390، وينظر قول علي بن خشرم، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج 7 ص 196.

يذنب لم نجد عدلا، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحا، ولكن من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل»¹.

ب- البدعة ودخولها تحت الفسق: ومنهم من أدخل البدعة تحت أضداد التقوى، فقد قال الحافظ بن حجر: «والمراد بالعدل، من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة»²، فالشرك تناولته ضمن الحديث عن شرط الإسلام، والفسق سبق تناوله، بقيت البدعة.

كذلك وقد وقع فيها خلاف كما سبق تناوله في الاعتراضات على تعريف العدالة، والراجع فيها أن أهل البدعة يُحتاط منهم، وتدرس حياتهم فإذا تأكد الباحث أنهم صادقون مالت النفس إلى الأخذ عنهم، ولا بأس أن أزين الموضوع بذكر بعض أقوال المحدثين حول قبول خبر المبتدعة، قال الإمام مسلم: «وأن يتقي منها من كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»³، فهذا كلام دقيق من الإمام مسلم يُبين فيه قضية مهمة جدا؛ وهي أنه يُردّ خبر المعاند أي الذي أقيمت عليه الحجة ولم يرجع أما المتأول والذي لم يُبين له، فلا حرج في قبول روايته، وقال الجوزجاني: «ومنهم زائف من الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، إذا كان مخذولا في بدعته، مأمونا في روايته ما يُعرف إذا لم يقولوا به بدعته»⁴، أي حديثه مشهور بين الناس ومتداول مع صدقه وخوفه من الله أن يكذب، وبدعته خامدة أي لا يدعوا لها ولا يروي ما يقويها فلا حرج في قبول روايته.

¹ - ثمرات النظر في علم الأثر، الصنعاني، ص: 72.

² - نزهة النظر، ابن حجر، ض: 69.

³ - مقدمة صحيح مسلم، ج1 ص8.

⁴ - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص: 32.

إلى غير ذلك من الأقوال التي تدلّ على جواز الرواية عن غير الدعاة من أهل البدع؛ الذين قالوا بتلك البدع تأولا وليس معاندة، وهذا قول كثير من المنظرين في علوم الحديث، مع وجود استثناءات فإذا تأكد المحدث أنّ صاحب البدعة الداعية لها قد صدق، فإنّه يُخرج حديثه وخاصّة بعد موته لذهاب الإشهار لبدعته، وهناك من ذهب إلى أنّ البدعة غير داخلة في تعريف العدالة، فالمبتدع عدل وليس ثقة كما قال الصنعائي¹، وأمّا من المعاصرين، الجديع² والدكتور عبد الكريم الخضير³، فركزوا على الحفظ والإتقان والسّلامة من الكذب والفسق.

5. السّلامة من خوارم المروءة:

وعرّفوها عدّة تعريفات منها: «آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقف عند محاسن الخلاق وجميل العادات»⁴، وقيل: «كمال الإنسان من صدق اللسان، واحتمال عثرات الإخوان، وبذل الإحسان إلى أهل الزّمان، وكف الأذى عن الجيران، وقيل هي التّخلق بأخلاق أمثاله وأقرانه وولدانه؛ في لبسه ومشيه وحركاته وسكناته وسائر صفاته»⁵، وقيل إنّ الخوارم: «ترك ما يخل بها، وهي كلّ ما يحطّ من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصّحيح»⁶، وقيل: «التّنزه عن بعض الخسائس والنّقائص التي هي خلاف مقتضى الهمة»⁷.

الهمة»⁷.

¹ - ثمرات النّظر، محمّد بن إسماعيل الصّنعائي، ص 116-117.

² - تحرير علوم الحديث، يوسف الجديع، ج 1 ص 407-408.

³ - الحديث الضّعيف، عبد الكريم الخضير، ص: 166.

⁴ - توجيه النّظر إلى أصول الأثر، محمّد بن إسماعيل الصّنعائي، ص 28.

⁵ - شرح نخبة الفكر، علي القارئ، ص 247-248.

⁶ - منهج التّقدير للدكتور نور الدّين عتر، ص 80.

⁷ - مقدمة في أصول الحديث، عبد الحقّ الدّهلوي، ص 62.

توضيح خوارم المروءة: قال المعلمي: «اشتهر بين أهل العلم أنّ ممّا يخرم العدالة تعاطي ما ينافي المروءة، وقيدته جماعة بأنّ يكتر ذلك من الرّجل حتى يصير إخلاله فيما تقتضيه المروءة غالبا عليه ... وذكروا أنّ المدار على العرف وأنّه يختلف باختلاف حال الرّجل وزمانه ومكانه، فقد يُعدّ الفعل خرما للمروءة إذا وقع من رجل من أهل العلم، وليس كذلك إذا كان من فاجر، وكذلك المكان والزّمان ... لا يخلو ذلك الفعل الذي يعدّه أهل العرف خرما للمروءة عن واحد من ثلاثة أوجه:

- 1- أن يكون مع صرف النّظر عن عرف النّاس مطلوبا فعله شرعا وجوبا أو استحبابا.
- 2- أن يكون مطلوبا تركه تحريما أو كراهة أو بخلاف الأولى.
- 3- أن يكون مباحا.

أمّا الأول: فلا التفات للعرف فيه لأنّه مطلوب شرعا.

وأمّا الثّاني: فإنّ الشّرع عاضد لتركه.

وأمّا الثّالث: فقد يقال يلتحق بالثّاني إذ ليس في فعل ذلك الفعل مصلحة شرعية، وفيه مفسدة وهي تعريض النّفس لاحتقار النّاس وذمهم.

هذا وقد يقال إذا ثبت صلاح الرّجل في دينه؛ مجتنباً للكبائر والصّغائر غالبا، فقد ثبت عدالته ولا يلفت إلى خوارم المروءة، لأنّ الظاهر أنّه لا يكون إخلاله بالمروءة غالبا عليه، وعلى فرض إمكان ذلك فقد تبين من قوة إيمانه وتقواه وخوفه من الله تعالى ما لا يحتاج معه إلى معاضدة خوفه من النّاس، بل يظهر من هذا أنّ عدم مبالاته بالنّاس إنّما هو من كمال إيمانه وتقواه. وأمّا من كثر منه ارتكاب الصّغائر ومع ذلك كثر منه مخالفة المروءة، ولم يبلغ أن يقال

معاصيه أغلب من طاعته فهذا محل النظر. وفصل ذلك إلى المعدل؛ فإن كان يجد نفسه غير مطمئنة إلى صدقة فليس ممن يرضي وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ البقرة: ٨٠.٢¹.

الخلاصة: للتخلق بأخلاق الشبيه مكانة في نفس أهل البلد، مع حسن معاشرته الناس والصبر عليهم والابتعاد عما يحط من القدر في ذلك النظام الاجتماعي؛ متنزها عن سفاسف الأمور، فإذا اتصف بذلكم كانت كمالات للنفس بما يضمن عدم الشذوذ. فالخوارم ليست لذاتها بل علامة على عدم الاطمئنان لمن كثرت منه، أما هي فليست خارما للعدالة من أصلها.

ومما يدخل في خوارم المروءة: أورد أمثلة حتى تتوضح أكثر:

1- أخذ الأجرة عن الحديث: منع قوم ذلك خشية أن يزيد في الحديث لأخذ المال

أكثر، وإليه ذهب حماد بن سلمة وابن راهويه و أحمد بن حنبل وأبو حاتم وقبلهم شعبة²، بل امتنع البعض حتى عن الهدية تنزهها، حتى جعلوا ذلك قاعدة و أعلنوا شعارا "عَلِّمَ مَجَانًا كَمَا عُلِّمْتَ مَجَانًا"³، قال جعفر البرمكي: «ما رأينا في القراء مثل عيسى بن يونس عُرضت عليه مائة ألف فقال: لا والله، لا يحدث أهل العلم أني أكلت للسنة ثمننا» وأهدى للأوزاعي من قبل المحدثين شيء فقال: «أنتم بخيار أن شئتم قبلته ولم أحدثكم؛ أو رددته وحدثتكم» فاختاروا الرد وحدثتهم، وغيرها من القصص⁴، لكن اضطر بعض المحدثين إلى ذلك مثل: أبي نعيم الفضل بن دكين

¹ - الاستبصار في نقد الأخبار، عبد الرحمن المعلمي، ص 24-25.

² - الكفاية للخطيب البغدادي، ص: 153-154. وفتح المغيث، السخاوي، ج 2 ص 91-100.

³ - الكفاية للخطيب البغدادي، ص: 153-154.

⁴ - ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج 2 ص 93.

حيث قال: «يلومني على الأجر وفي بيتي ثلاثة عشر، وما في بيتي رغيف»¹،
وفعل ذلك عفان بن مسلم وابن عبد الحكم البغوي².

2. مخالطة السلطان: كان وكيع لا يحدث عن هشيم لأنه كان يخالط السلطان³، وإلى ذلك ذهب الإمام أحمد لما سئل عن خالد الطحان وهشيم، فقال: «خالد أحب إلينا حاله لم يتلبس من السلطان بشيء»⁴، وسئل عن حفص الفرخ، فقال: «لم أكتب عنه كان يتبع السلطان»⁵.

الفرع الثاني: العدالة الحديثية.

وسأتحدث فيه عن مفهوم الضبط وطريقة معرفته بسبر مرويات الراوي، وقوادح ضبطه.

الضبط: لغة: لزوم الشيء لا يفارقه في كل شيء⁶، ويضبطه ضبطاً إذا أخذه أخذاً شديداً⁷، والرجل ضابط أي حازم والأضبط الذي يعمل بكلمتي يديه⁸.

الضبط: لزوم الشيء وحسبه، ورجل ضابط أي قوي شديد القوى على عمله، وفلان لا يضبط إذا عجز عن ولاية ما وليه⁹.

¹ - ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 8 ص 275.

² - ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج 2 ص 101.

³ - سؤالات الآجري لأبي داود، ص: 132-133.

⁴ - العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عد الله، ج 1 ص 434.

⁵ - المصدر نفسه، رواية المروزي، ج 1 ص 38.

⁶ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج 7، ص 23.

⁷ - جمهرة اللغة، أبو بكر بن محمد الأزدي، ج 1 ص 352.

⁸ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ج 3 ص 1139.

⁹ - لسان العرب، ابن منظور، ج 7 ص 340-341.

والخلاصة: أنّ الضبط لزوم الشيء وعدم فراقه وأخذه بقوة والمحافظة عليه بجزم وحبسه عنده مع القوة فيه، وهذا يتناسب مع عمل المحدثين في إطلاق كلمة الضبط، فالراوي الذي يقوى على تحمّل الحديث، ويتحمّله بعد ذلك ويلزم ما تحمّله، ولا يجعله يفارقه، لا من صدره ولا من كتابه، ويحبسه فلا يفرط فيه، مع الجزم التام في تحمله وأداءه، فهذا هو الذي يتّصف بالضبط غالبا عند المحدثين وهي معان تشملها لغة العرب.

اصطلاحاً: قال ابن الصّلاح: «أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على: أنّه يُشترط فيمن يحتجّ بروايته أن يكون: عدلاً ضابطاً لما يرويّه، وتفصيله أن يكون: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، مستيقظاً غير مغفل، ضابطاً لكتابه إذا حدّث من كتابه، وإن كان يحدّث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك، أن يكون عالماً بما يحيل المعاني»¹.

فالشّق الأول يتحدّث عن العدالة الشخصيّة و قد سبقت، والشّق الثاني يتحدّث عن الضبط، ولعلّ كلام الإمام ابن عبد البر أسبق من كلام الحافظ ابن الصّلاح، فيكون ابن الصّلاح قد أخذه عنه في الشّق الثاني، قال الإمام عبد البر: «الذي أجمع عليه أئمة الحديث والفقهاء في حال الراوي الذي يُقبل نقله، ويحتجّ بحديثه، ويجعل سنة وحكما في دين الله هو أن يكون: حافظاً إذا حدّث من حفظه، عالماً بما يحيل المعاني، ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتاب، يؤدي الشيء على وجهه، متيقظاً غير مغفل، وكلّهم يستحب أن يؤدي الحديث بحروفه، لأنّه أسلم له، فإن كان من أجمل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدّث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له ذلك، فإنّه لا يُدري لعلّه يحيل الحلال إلى الحرام، فإذا كل كذلك وكان سالماً من التدليس كان حجة»².

¹ -مقدمة ابن الصّلاح، ص104-105.

² - التمهيد، ابن عبد البر، ج1، ص28.

فالشَّابط هو الذي يؤدي الحديث كما سمعه¹، والأداء حفظاً إن كان حافظاً، ومن كتابه إن كان صاحب كتاب، مع أن يكون الأداء باللفظ فهو أولى وجاز له الرواية بالمعنى إن كان عالماً بما يحيل المعاني، أمّا إن كان غير عالم حرم عليه الأداء بالمعنى، مع عدم الغفلة، وعليه فالرواية تتفاوت مراتبهم في الضبط، وسأذكر المراتب باختصار، ثمّ أذيل ذلك بما يقدر في الضبط و يجعله لا يرقى إلى الضبط التام، الذي يتم من قبل العلماء الحفاظ الحذاق الماهرين من خلال سبر المرويات لذلك الراوي ومقارنتها بمرويات غيره، فينتج عن هذا العمل التقدي الدقيق تصنيف أحاديث الراوي:

1- الأحاديث التي تفرد بها: وإذا كثرت كان دليلاً على ضعفه، بل قد يصل ذلك إلى التهمة بوضع الأحاديث، فإن كانت تفرداته ليست كثيرة، نُظر في تفرداته هل هي منكورة أم لا؟ مع مراعاة طبقة الراوي، فليس التابعي الذي يُحتمل تفرد كأتباع التابعين ومن بعدهم، فإن قلت التفردات، نُظر إلى القسم الثاني الذي شُورك في أصل روايته وهو الآتي.

2- الأحاديث التي شُورك فيها: هل الغالب عليه موافقة الثقات؟ أم المخالفة؟ فإن ظهرت كثرة المخالفة فهو غير ضابط، وإن ظهرت كثرة الموافقة رجعنا لتفرداته وإمكانية تحملها بعد نفي التكرار عنها، هذا كلّ في حاله الإكثار من الرواية، أمّا إذا ما قلت الرواية، فقد زاد الأمر صعوبة، وللتقار واسع النظر في تناول مرويات الراوي، سواء ما شارك فيه غيره، أم ما انفرد به، بأيهما ابتداء فلا حرج، المهم عندهم الوصول للنتيجة والختامة حول ضبط هذا الراوي أداء لما سمع كما سمع، هذا الكلام بالنسبة للعلماء المتقدمين الحفاظ الكبار الذين كانت المرويات كلّها بين أيديهم أمّا بالنسبة للمتأخرين فلا يمكن اعتمادها استقلالاً إلا في حالات:

¹ - خلاصة التأصيل، الشريف العوني، ص: 16.

أ- أن نجد لمجهول حديثاً ظاهره النكارة، فيحكم على الراوي بما يليق بمقدار تلك النكارة من الضعف أو شدته، شريطة نظافة الإسناد إلى ذلك المجهول، وهذه التي سار عليها الإمام الذهبي في الميزان والحافظ ابن حجر في اللسان.

ب- قبول حديث راوٍ مقلٍ بعد البحث عن الحديث مع فهم دقيق ومعرفة تامة.

ت- في حالة الاختلاف الشديد بين المتقدمين، فإن سبر حديثه يعين على ترجيح رأي¹.

وقال الإمام مسلم: «وعلامه المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله، ولا مستعمله»².

معرفة الضبط وطرق سبر المرويات:

1. امتحان الراوي: وذلك بأن يأتي المحدث فيسمع من الشيخ الحديث الواحد عدة مرات حتى يتأكد من ثباته وأنه لم يغير أو وقع له التغيير بتدخل خارجي عنه خاصة إذا كان ضابط كتاب، قال شعبة: «ما رويت عن رجل حديثاً واحداً، إلا أتيت أكثر من مرة»³، وكما فعل محدثو بغداد مع الإمام البخاري في القصة المشهورة⁴، وهي القلب على الشيوخ.

2. معارضة روايات الراوي:

أ- معارضة روايات الراوي بعضها ببعض: قال الإمام ابن حبان: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة، مرويات المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه

¹ - ينظر: خلاصة التأصيل، حاتم العوني، ص 16 - 22.

² - مقدمة صحيح مسلم، ج 1 ص 6.

³ - سنن الترمذي، الترمذي، ج 6، ص 245.

⁴ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 2، ص 340.

موجودة وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلّس على أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة فالتزقت تلك الموضوعات به»¹.

ب- معارضة روايات الراوي بروايات الآخرين: قال الإمام مسلم: «وعلازمة المنكر في الحديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرّضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة، ولا مستعمله»².

مراتب الرّواة هي ثمرة سبر المرويات: ونتج عن هذه الدّراسات أحكام العلماء جرحا وتعديلا ومراتب الرّواة تبنى عليها من باب الغالب، كتأمّ الضّبط، أو من خف ضبطه، أو كثير الغلط، قال ابن مهدي: «النّاس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصّحة فهذا لا يُترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم يترك حديثه»³، فالحدثون القدامى متفقون على تقسيم الرّواة إلى ثلاث طبقات: الأولى الأئمة المتقنون وهم الحجة تقبل تفرداتهم ويحتجّ بهم ويخرّج لهم في الأصول، والثّانية وهم الذين يخطؤون فهم للمتابعات، ولا يقبل تفردهم إلا بشروط معينة، وأمّا الثّالثة فهم المتروكون بسبب طعن في عدالتهم الدّينية أو الحديثة ممّن يُردّ حديثه ولا يُقبل ولا يُعتبر بمروياته ولا يصلح لشيء إلا لمعرفته أنّه متروك الرّواية.

¹ -المجروحين، ابن حبان، ج2 ص12-13.

² -مقدمة صحيح مسلم، ج1، ص6.

³ -شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1 ص398، وتبع ابن المهدي على تقسيمه المحدثون، ينظر قول الإمام مسلم، مقدمة صحيح مسلم، ج1 ص5-6.

وأسباب ترك الرواية قد تكون مطلقة، مثل: إبراهيم بن عطية متروك الحديث¹، وقد تكون نسبية، مثل: إسماعيل بن عايش قال ابن المديني: «كان يوثق فيما روى عن أصحاب أهل الشام فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف»²، وغيرها من الأمثلة.

قواعد ضبط الراوي: وسأذكرها على سبيل الاختصار:

- ذكر الدكتور نور الدين عتر خمسة أشياء لردّ ضبط الراوي³:

1- قبول التلقين: وهو أن يعرض حديث ليس من مرويات الشيخ ثم يقال له: هذا من حديثك فيقبله لأنه مغفل مثل: سماك بن حرب كان يقبل التلقين شهد عليه بذلك شعبة وغيره⁴.

2- كثرة الشواذ والمخالفات في حديثه: وهذا يدلّ على عدم حفظه، قال ابن حبان: «عبد الرحمن بن ثابت... كان ممن يخطئ على قلة روايته، ففحش خلافه الأثبات فيما يرويه عن الثقات، فاستحق التّرك»⁵.

3- كثرة السهو: إذا لم يحدث من أصل مكتوب صحيح، فهو دليل على سوء الحفظ والتّغفل فليس هذا الراوي ضابطاً. مثل: أحمد بن زياد قال محمد بن وضاح مغفل ضعيف⁶.

4- الإصرار على الخطأ: إذا كان يصّر على خطأ من غلط ويؤمن له فلم يرجع سقطت رواياته، ولم يكتب عنه، وعلق الدكتور عتر على ذلك بقوله: «وفي هذا نظر، وهو غير

¹ - الضّعفاء والمتروكون، النسائي، ص11.

² - سؤالات ابن أبي شيبة، علي بن المديني، ص161.

³ - ينظر: منهج التّقّد، نور الدين عتر، ص: 86-87. بتصرف.

⁴ - ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلاطي، ج6، ص 111. رقم 2238.

⁵ - المجروحين، ابن حبان، ج2 ص55.

⁶ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص174.

مستكر إذا ظهر أنّ ذلك منه على جهد العناد أو نحو ذلك»¹ ومثاله: علي بن عاصم مولى غريبة: ... كان ممّا يخطئ ويقيم على خطئه فإذا بُيّن له لم يرجع، قال ابن حبان: «وكان أحمد بن حنبل سيء الرأي فيه. والذي عندي في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات، لأنّ له رحلة وسماعا وكتابة، وقد يخطئ الإنسان فلا يستحق التّرك أمّا ما بُيّن له ما خطئه فلم يرجع يشبه أن يكون ذلك متوهما أنّه كان كما حدّث به»²، وقال السّهمي سائلا الدّارقطني: «وسألته عمّن يكون الخطأ قال إنّ نبهوه عليه ورجع منه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط»³.

5- التّساهل في النّسخة التي يروي منها: وكأثما غير مقابلة أو غير مُعتنى بها وغير محافظ عليها، مثل علي بن أحمد ابن الطّيب الرزاز، قال الخطيب البغدادي: «حدثني بعض أصحابنا قال: دفع إلي علي بن أحمد الرزاز بعد أن كفّ بصره جزءا بخطّ أبيه أمالي عن بعض الشّيوخ وفي بعضها سماعه بخطّ أبيه العتيق والباقي فيه تسميع له بخطّ طري فقال: انظر سماعي العتيق فأقرأه علي وما كان فيه تسميع بخطّ طري فاضرب عليه، فإنّي كان لي ابن يعث بكتبي ويُسَمع لي فيما لم أسمع»⁴.

وقد ذكر الدّكتور عبد ربّ النّبي أمورا أخرى تبين قلة ضبط الرّواية وهي:

1- مخالفة الإجماع: وذكر أمثلة على ردّ الرّواية ونقض ضبط تلك الرّواية فقط دون ضبط الرّاي ومثّل بحديث ابن عينية أنّ عمر رضي الله عنه قال: «من فاتته الصّلاة مع الإمام يوم عرفة فلاحجّ له...».

2- مخالفة الأصول العامّة: وهي تؤدي كذلك إلى ردّ الرّواية لا إلى جرح الرّاي.

¹ - منهج التّقّد، نور الدين عتر، ص 87.

² - المجرحين، ابن حبان، ج 2 ص 113، رقم 692.

³ - سوّالات السّهمي للدّارقطني، رقم: 1، ج 1 ص 72. رقم: 1.

⁴ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 13، ص 234.

3- مخالفة أئمة أهل المدينة.

4- الاضطراب.

5- عدم إخراج المصنفين لبعض الأحاديث مع الاحتياج لها¹.

الخلاصة: وتُلخص جوارح الضبط إلى خمسة كما قال الحافظ بن حجر: «ثم الطعن يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القبح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط: الفسق، الجهالة، البدعة، الكذب، التهمة بالكذب وهذه خمسة العدالة، أما خمسة الضبط فهي: فحش الغلط، الغفلة من الإتيان، الوهم، المخالفة للثقات، سوء الحفظ: هي عبارة عن غلظه أكثر من إصابته»².

التعليق على كلام الدكتور نور الدين عتر: ما ذكره الدكتور نور الدين عتر هو صفات تدل على عدم الضبط إلا الإصرار على عدم الرجوع إلى الصواب، فذلك راجع إلى العدالة وليس إلى الضبط.

التعليق على كلام الدكتور عبد رب النبي: الأشياء التي ذكرها الدكتور عبد رب النبي تبين القبح ضبط حديث واحد دون ضبط مرويات الراوي كلها، فهي معايير جزئية تصلح إذا عُممت على مرويات ذلك الراوي، لتبين الضابط من غيره، وهي داخلة في ضابط المخالفة إلا الأخير فقد يكون من المخالفة أو التفرد.

التعليق على كلام الحافظ ابن حجر: أما ما ذكرها الحافظ ابن حجر من الضوابط أو العلامات الخمسة، فهي الأدق، وهي أسباب لعدم الضبط تظهر أغلبها بالمخالفة عند عرض مروياته على مرويات غيره، فسيء الحفظ والغافل والواهم وفاحش الغلط، كلها تظهر عند المخالفة إذا شارك غيره في رواية تلك الأحاديث، أما إذا تفرد برواية أشياء فتظهر بِنكار ما يروي، فهي علامات تفصيلية لمعرفة قلة الضبط، سواء في ضبط جزئي لحديث واحد، فيقبح في صحة ذلك الحديث دون روايه إذا لم يكتر منه ذلك، أو وصف عام لذلك الراوي بسبب

¹ - منهج الحافظ ابن عبد البر الجرح والتعديل، عبد رب النبي، ص 142 - 144.

² - ينظر نزهة النظر، ابن حجر، يتصرف ص: 106 - 107.

وقوع الأخطاء في جلّ مرويّاته، فيصبح حاله العامّة قلة الضبط ويصير ذلك وصفا له وجرحا، سواء كان هذا الوصف مطلقا أم نسبيا والله أعلم.

المطلب الثاني: ما ثبت به العدالة:

عرّف العلماء العدالة؛ وخاضوا في تحديد ماهيتها؛ وناقشوا شروطها التي لا بدّ أن تتوفر فيها حتى يقال قد ثبت عدالة فلان، وطرحوا كذلك قضية الوسائل التي تثبت بها العدالة، سأتناول في هذا المطلب ما يثبت العدالة صراحة أو ما يشتهر ضمناً.

1- الشهرة: وتسمى الاستفاضة وهي تغني عن كلّ ما دونها من وسائل إثبات العدالة. قال الخطيب: «المحدث المشهور بالعدالة والثقة والأمانة لا يحتاج إلى تركية المعدّل، مثال ذلك: أنّ مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عينة، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، ولا يُسأل عن عدالتهم، وإنّما يُسأل عن عدالة مَنْ كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطّالين»¹، فشهرة المحدث إذن تشبه التواتر، بخلاف تركية المعدّلين فهي أقلّ مرتبة قطعاً².

أ- مثال تطبيقي عن الشهرة: لما سئل الإمام أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه: «مثل إسحاق يُسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين»³، وإلى غير ذلك من الأمثلة التي تخدم هذا الموضوع، وقد وردت كلمات من قبل المحدثين تحفز الطّال الأخذ عن المشهورين فهم العلماء والقدوة ومحلّ الثقة، قال شعبة: «خذوا العلم عن المشهورين»⁴، وقد جعل الحاكم الشهرة شرطاً من شروط القسم الأول من أقسام الحديث الصحيح فقال: «فالقسم الأول المتفق

¹ -الكفاية، الخطيب البغدادي، ص286.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص287.

³ -الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج1، ص210.

⁴ -المصدر نفسه، ج2، ص28.

عليه، اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرّة الأولى من الصّحيح، مثاله: «الحديث الذي يرويه الصّحابي المشهور بالرّواية عن الرّسول الله ﷺ وله روايان ثقتان، ثمّ يرويه عنه التّابعين المشهورين بالرّواية عن الصّحابة»¹، وعلق الحافظ ابن حجر قائلاً: «زاد الحاكم في علوم الحديث في شرط الصّحيح أن يكون روايه مشهوراً بالطلب، هذه الشّهرة قدر زائد على مطلق الشّهرة التي تخرجه من الجهالة... والظاهر من تصرف صاحبي الصّحيح اعتبار ذلك، إلا أنّهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك»².

استعمالات أخرى لكلمة مشهور: عند المحدثين تُفهم من سياقها والرّاي الذي قيلت فيه، قال ابن نمير: «أسامة بن زيد مدني مشهور»³، وقال فيه أحمد: «ليس بشيء»⁴، وإلى غير ذلك من أقوال المحدثين التي يقصد بها غير ما عُرف فهي هنا شهرة قلة ثقة وليس شهرة علم، غير أنّ الوصف بالشّهرة يرفع الجهالة مهما كان القصد بالشّهرة: الأمانة أو المعرفة أو الضّعف. ما لم يأت مخصص أنّه مشهور بحديث واحد، أو مشهور بشيء خارج عن الحديث. وأعجب من المحدثين كيف يجعلون الشّهرة كافية لتعديل الرّواة ويستغنى بها عن تنصيب الأئمة ثمّ يصفون كلام الحافظ ابن عبد البر في تعريف العدل⁵ بأنّه توسع غير مرضي وغيرها من الأوصاف التي تدلّ على عدم اعتبار الشّهرة وسيلة للتّعديل.

¹ - المدخل إلى الصّحيح، الحاكم، ص: 48-49.

² - لم يقل الحاكم هذا الكلام في المعرفة بل جزء منه في المدخل، ينظر: التّكت ابن حجر، ج 1، ص 238.

³ - تهذيب التّهذيب، ابن حجر، ج 1، ص 124.

⁴ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج 2، ص 284.

⁵ - وهي قوله: «وكل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة...». ينظر: التّمهيد، ابن عبد البر، ج 1، ص 28 و 59.

2- تنصيص الأئمة: وهي أن يثبت نص عن أحد المحدثين المشتغلين بالجرح والتعديل في الراوي الذي نبحت عن حاله، قال الخطيب: «قال بعض الفقهاء: لا يجوز أن يقبل في تعديل المحدث والشاهد أقل من اثنين، وردوا ذلك إلى الشهادة على حقوق الآدميين، وأنها لا تثبت بأقل من اثنين، قال كثير من أهل العلم: يكفي في تعديل المحدث الواحد، ولا يكفي في تعديل الشاهد على الحقوق إلا اثنان، وقال قوم من أهل العلم: يكفي في تعديل المحدث والشاهد تركية الواحد، إذا كان المزكي بصفة من يجب قبول تركيته، والذي تستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط، فإن اقتصر على تركية واحد أجزأ»¹، ونخلص من كلامه عدة مذاهب:

- لا تثبت العدالة إلا بمعدلين اثنين.

- تثبت بمعدل واحد مقبول التركية.

- استحباب معدلين اثنين، وإن كان معدلاً واحداً أجزأ.

أ- أدلة قبول تنصيص الواحد: قال ابن الصلاح: «لأنّ العدد لم يشترط في قبول الخبر، فلم يشترط في جرح روايه تعديله»²، يعني أنّه لم يشترط العلماء في تصحيح الخبر العدد؛ بل صحّحو الأخبار برواية الواحد أي الفرد المطلق كحديث: «إنما الأعمال بالنيات...» حديث فرد مطلق؛ فقد تفرّد به يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم به عن علقمة به عن عمر رضي الله عنه به عن النبي صلى الله عليه وسلم³، ولم يثبت عند المحدثين إلا بهذا الطريق فقط، فكيف يُشترط لتركية الراوي معدلان اثنان، ولو كان ذلك لكان اشتراط العدد في نقل الخبر أولى.

¹ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 96.

² - المقدمة، ابن الصلاح، ص: 98.

³ - ينظر: صحيح البخاري، بدء الوحي، ج 1، ص 6، رقم: 1.

قال الحافظ ابن حجر: «اختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية وأجاز الأكثر قبول الجرح والتعديل من واحد، لأنه يُنزل منزلة الحكم؛ والحكم لا يشترط فيه العدد، فيقبل في الرواية قول الواحد على الصحيح، لأنه إن كان ناقلاً عن غيره فهو - أي الجرح والتعديل - من جملة الأخبار؛ و لا يُشترط العدد فيها، وإن كان من قبل نفسه، فهو بمنزلة الحاكم ولا يتعدد أيضاً»¹، فقد بيّن الحافظ ابن حجر حجة قبول الواحد المعدل حسب الاحتمالات الممكنة فالمعدل لا يخلو عن احتماليين: إمّا ناقل والتقل يكفي فيه الواحد؛ كما هو عمل المحدثين من تصحيح الفرد المطلق، وإمّا قائل من قبل نفسه فهو حاكم؛ ولم يشترط الفقهاء العدد في الحاكم.

ولالإمام النسائي شيوخ لم يرو عنهم غيره ووثق جملة؛ منهم: عبد الحميد سعيد الوفي قال: النسائي: «لا بأس به»²، والإمام أبو العرب زكى رواية لم يركهم غيره، مثل: عنبسة بن خارجة الغافقي أبي خارجة³.

والخلاصة: أنّ التنصيص هو طريق من طرق إثبات العدالة؛ لكن العلماء اختلفوا؛ هل يُشترط أن بنصّ اثنان أم يُكتفى بواحد فقط⁴، سواء روى عنه أم لم يرو عنه⁵، والواقع العملي يثبت الاكتفاء بتزكية المعدل الواحد، وعمل المحدثين هو الاكتفاء بتعديل الواحد والأمثلة على ذلك كثيرة، فأغلب المزكّين انفردوا بتعديل رواية وقيل كلامهم من جاء بعدهم.

¹ -فتح الباري، ابن حجر، ج 5 ص324.

² -ينظر: تهذيب التهذيب لابن حجر، ج2 ص475-476. وعُبيد بن وكيع، ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص42. وقرش بن عبد الرحمان ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص439. ومحمد بن يزيد، ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص775.

³ -طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص150. ولسان الميزان، ابن حجر، ج 4 ص381.

⁴ -إرشاد طلاب الحقائق، النووي، ص: 111، وعلوم الحديث ابن الصلاح، ص: 109، وكفاية فيعلو الرواية، الخطيب البغدادي، ص: 306. وشرح التبصرة، العراقي، ج1 ص329.

⁵ -منهج النقد، نور الدين عتر، ص90.

ومن فروع التنصيص:

1- التعديل على الإبهام: كقول الراوي: حدثني الثقة؛ أو حدثني من لا أتهم؛ أو غيرها من ألفاظ التوثيق، وفيه ثلاثة أقوال:

أ- الجمهور ردّوا ذلك. وقالوا لو كان ثقة عند غيره لكان تعديلا، لكن قد يكون غيره اطلع على جرحه فيه، لكن لم يسم، فلا يمكن معرفة تعديله من تجريحه، وإنّ إضرابه على تسمية مريب يوقع التردد¹.

ب- والذين اعتبروه تعديلا؛ قالوا: هو كالمرسل؛ وهو أولى بالقبول، لأنّ الراوي ذكر تعديله أمّا المرسل فلم يذكر تعديله²، والدليل الثاني: لو أنّ إماما مؤهلا كالإمام مالك مثلاً؛ يقول: حدثني الثقة؛ أليس هذا الإمام أهلا للتزكية وعارف بخباياها ومعروف أنّه لم يرو عن ضعيف وهو شديد الانتقاء في مسألة الرجال وخاصة المدنيين³ أليس لهذا وجهها في الاطمئنان لتعديله، لكن أهتم ذكره لظروف معينة حالت دون ذلك.

¹ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 154. مقدمة ابن الصلاح، ص: 224. نزهة النظر، ابن حجر، ص: 49.

² - نقل قولهم عبد العزيز بن أحمد بن محمد، ينظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، ج3، ص6، ونسبه أمير بادشاه إلى إمام الحرمين، ينظر: تسيير التحرير، أمير بادشاه، ج3، ص106.

³ - قال الإمام التّسائي: «أمناء الله عزّ وجلّ على علم رسوله عليه السّلام شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان قال والتّوريّ إمام إلا أنّه كان يروي عن الضّعفاء قال وما أحد عندي بعد التّابعين أنبل من مالك بن أنس ولا أحد آمن على الحديث منه ثمّ شعبة في الحديث ثمّ يحيى بن سعيد القطان ليس بعد التّابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة ولا أقلّ رواية عن الضّعفاء منهم» ينظر: الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر، ص: 31.

مثاله: حدّثني يحيى عن مالك عن الثّقة عنده عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جدّه، أنّ رسول الله ﷺ: «نهي عن بيع العربان»¹، وتكلّم العلماء في الثّقة عنده فمنهم من قال: ابن لهيعة وهو معروف بهذا الحديث وقد روي من حديث الحارث بن أبي ذياب².

ت- حكى ابن الصّلاح قولاً ثالثاً عن اختيار بعض المحققين: «أنّه إن كان القائل لذلك عالماً أجزأ ذلك في حق من يوافقه في مذهبه كقول مالك»³، أي أنّ كلمة الإمام مالك: حدّثني الثّقة؛ تلزم المالكيّة فقط دون غيرهم.

2-رواية الثّقة عن راو سمّاه: مثل: فلان عدل روى عنه مالك أو أخرج له في الموطأ أو أخرج له البخاري، اختلف فيه العلماء ولهم أقوال أذكرها باختصار.

أ- قال بعضهم ليس تعديلاً، وقال الخطيب في معرض ردّ هذا الاستدلال: «هذا باطل لأنّه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا يكون روايته عنه تعديلاً ولا خبراً عن صدقه»⁴، وهو قول ابن الصّلاح⁵ والعراقي⁶ والأبناسي⁷ وابن الملقن⁸، وحجتهم: أنّه يجوز أن يرووا على غير عدل.

¹ -الموطأ، مالك، كتاب البيوع ما جاء في بيع العربان ج 2، ص129، رقم الحديث 1881.

² -التمهيد، ابن عبد البر، ج 24، ص176-178.

³ -مقدمة ابن الصّلاح، ص:222.

⁴ -الكفاية، الخطيب البغدادي، ص150.

⁵ -مقدمة ابن الصّلاح، ص222.

⁶ -التقييد والإيضاح، العراقي، ص144-145.

⁷ - الشّذا الفتيّاح، الأبناسي، ج1، ص245.

⁸ -المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ج1 ص255.

ب- قال فريق ثان هو تعديل مطلق¹ لأن العدل لا يروى إلا عن العدل عادة² فلو علم فيه فيه جرحاً لذكره³، قال الإمام أبو داود ناقلاً كلام الإمام أحمد لما قيل له: «إذا روى روى يحيى أو عبد الرحمن من رجل مجهول يحتج بحديثه قال: يحتج بحديثه»⁴، إلى غير ذلك من أقوال العلماء⁵.

الأمثلة التطبيقية كثيرة: أذكر منها:

قال أبو حاتم في محمد بن أبي رزين: «شيخ بصري لا أعرفه، لا أعلم روى غير سليمان بن حرب وكان سليمان قل من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة»⁶، وقال أبو العزيم محمد بن الحسن الصنعاني بعد ذكر تضعيف النسائي له: «قال أحمد بن صالح: هو ثقة، وكلام النسائي فيه غير مقبول؛ لأن أحمد و علي بن المديني لا يرويان إلا على مقبول، مع قول أحمد بن صالح فيه»⁷، وقال أيضاً في ترجمة أمية بن عبد الله بن بن خالد: «هو من شيوخ أبي إسحاق من أهل الكوفة المجهولين المحتملة روايتهم لرواية أبي إسحاق عنهم»⁸.

¹ - مقدمة ابن الصلاح، ص 225.

² - قال بشر الزهراني: «سألت مالكا عن رجل فقال: رأيته في كتيبي. قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتيبي» تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 10 ص 7. وقال ابن معين: «كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم»، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 10 ص 7.

³ - شرح التبصرة، العراقي، ص: 320.

⁴ - سؤلات أي داود لأحمد، ج 1، ص 69 رقم 137. وينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج 1، ص 17 و 6، ص 332.

⁵ - الموقظة، الذهبي، ص: 79. وينظر: فتح المغي، السخاوي، ج 2، ص 42 و 44.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 7 ص 255.

⁷ - ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 3، ص 541.

⁸ - لسان الميزان، لابن حجر، ج 1، ص 467.

ومع هذا كله فالحيطة واجبة، فليس كلٌّ مَنْ قيل فيه إنّه لا يروي إلا عن ثقة اعتبر روايته عن الراوي توثيقاً، مع أنّ التّوثيق ليس علامة لقبول كلّ مروياته بل تخضع كغيرها للتّمحيص.

ت. قال فريق ثالث منهم الأصوليون: إذا كان العدل الذي روى معروفاً أنّه لا يروي إلا عن عدل يتحرّى ذلك وهو سمة له كانت روايته تعديلاً أي تعديلاً عملياً بدل أن يتحدّث بالتّعديل قام به عملياً بأن روى عنه أو احتجّ به وإن كان لا ينسب لساكت قول.¹

وحجّتهم أنّ العادة جارية عمّن لو سُئل عن عدالته لتوقف فيها، ولا يلزم ما روايته عنه — مع عدم المعرفة — أن يكون مدلساً في الدّين²، والحقيقة من عُرف عنه تحريّ الرواة الذين يروى عنهم والتّثبت في سماع أحاديثهم والتّثبت في دقة السّماع وامتحان شيخه والرّجوع له عدّة مرات حتى يستوثق منه³، فهذا الغالب أنّه تعديل، إلا ما ندر والشّاذ يحفظ ولا يُقاس عليه، وحتى الرواية عن الضّعفاء وغير المعدّلين؛ لمن لهم خبره بحديثهم انتقاء كما قال الثّوري في الكلبي⁴ فليس تعديلاً بل انتقاء الرواية تبيناً لحالهم، فإذا سكتوا عنهم ورووا عنهم فهذا احتمال احتمال كبير أنّه تعديل منهم والله أعلم.

ث. تصحيح حديث الراوي أو إخراجه له في كتاب صحيح⁵ أو الاحتجاج بحديثه. فهذا أشياء هي كالتّعديل الضّمني، فما احتجّ المحتجّ بالحديث؛ أو صحّحه أو أخرجه

¹ - ينظر: فتح المغيث، السّخاوي، ج2 ص44.

² - الإحكام، الأمدي، ج1 ص80-81.

³ - مثاله: شعبة بن الحجاج، ينظر شرح علل التّرمذي، ابن رجب، ج1، ص115.

⁴ - ينظر: شرح علل التّرمذي، ابن رجب، ج1، ص372.

⁵ - كالشّيخين، قال ابن دقيق العيد: «ومنها تخريج الشّيخين أو أحدهما في الصّحيح للراوي محتجين به هذه درجة عالية ما ما فيها من الزّيادة على الأول وهي إطباق جمهور الأئمة أو كلّهم على تسمية الكتابين بالصّحيحين» الاقتراح، ابن دقيق العيد، ص:55، وينظر: شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، ص172-173، وهدي السّاري، ابن حجر، ج1، ص54.

في كتابه الذي شرط فيه الصّحة إلا تصحيحاً له، ومن شرط الحديث الصّحيح كما هو معروف عدالة روايته، فلو لم يصح عنده لما أحتج به، ولو لم يثبت عنده الحديث وعدالة نقلته لما أحتجّ به، لكن هذا الكلام ليس على إطلاقه فقد صحّ الشيخان أحاديث بعض الضّعفاء انتقاء لمرويات ذاك الرّاوي، فتصحيح المروي لا يعني توثيق الرّاوي دوماً.

خلاصة المبحث: بعد عرض أركان العدالة وما يثبتها ظهر لي أنّ العدالة قسمان شخصية وعلمية ، فالشخصية أساسية للعملية وليست كافية، وأركانها الإسلام والعقل والبلوغ والسلامة من أسباب الفسق دون تأويل ومن خوارم المروءة المؤدية للتساهل أو الكذب في الحديث، والشق الثاني من العدالة هو العدالة العلمية والتي تسمى الضبط، والذي يعرف بموافقة الثقات وموافقة الواقع الحديثي والعملية ولا ينفرد بالمناكير، وللضبط قواعد عامة ذكرها ابن حجر وهي: سوء الحفظ والوهم والغفلة وفحش الغلط ومخالفة الثقات، منها تفصيلية ذكره نور الدين عتر وهي: قبول التلقين وكثرة السهو والإصرار على الخطأ والتساهل في النسخة التي يروي منها، وزاد عبد ربّ النبي: مخالفة الأصول العامة أو الإجماع أو عمل أئمة أهل المدينة أو عدم إخراج الحديث في كتب السنة رغم أنّه عمدة في بابه، وثبتت العدالة بالشهرة أو تنصيب العلماء صراحة أو ضمنا.

الفصل الثاني: مصطلحات التعديل ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب .

المبحث الأول: مصطلحات التعديل المطلق والصريح .

المطلب الأول: مصطلحات التعديل المطلق .

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الصريح .

المبحث الثاني: مصطلحات التعديل النسبي والضمني .

المطلب الأول: مصطلحات التعديل النسبي .

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل المطلقة الضمني .

الفصل الثاني: مصطلحات التعديل ومدلولاتها عند الإمام أبي العزيم.

لكلّ عالم متكلم في الرجال من أهل الحديث كتب ومؤلفات حشد فيها علمه من نقولاته عن غيره موافقا لها أو مخالفا، وأقواله التي تعبّر عن مدى استيعابه لهذا الفن ودقته فيه، ورسم ملامح منهجه من خلال طريقة تناوله وتحليله ونقله، وفهم وتفسير تصرفات هذا العلم من خلال كتبه أو أقواله المنقولة، لا بد من جمعها و تحليلها و ملاحظة الرابطة بينها، فله اصطلاحات عامّة يشارك فيها غيره وأخرى خاصّة يتميز بها عنهم، لذلك سأدرس في هذا الفصل اصطلاحات الإمام أبو العزيم وأشرحها وأمثلة لها، وسأعرض في هذا الفصل مصطلحات التعديل سواء المطلقة أو النسبية؛ صريحة كان أو ضمنيّة، وذلك بذكر اللفظ والرّاي الذي قيلت فيه؛ مع شرح مبسط لاصطلاحه حتى يتسنى لي الحكم على دقة إطلاق الإمام أبي العزيم لهذا المصطلح، وقد قسمته لمبحثين:

المبحث الأول: مصطلحات التعديل المطلق والصّريح.

المبحث الثاني: مصطلحات التعديل النسبي والضمّي.

المبحث الأول: مصطلحات التعديل المطلق والصّريح.

المصطلحات في ميدان الجرح والتّعديل منها ما يحمل الإطلاق كوصف كبار المحدثين¹، والثّقات الكبار الذين يُصنّفون من الطّبقة الأولى فهؤلاء توثيقهم معتبر بغض النّظر عن الزّمان و المكان و الشّيوخ (فلا اختلاف في قبول مروياتهم مهما كان الزّمن لأنّه لم يصيبهم اختلاط فيترك حديثهم بعده) وفي أي مكان (أيما وجدوا لأنهم كانوا ثقاتهم حفاظ صدر لا حفاظ

¹ قال الإمام أحمد: «مالك أثبت في كلّ شيء»، تهذيب الكمال، المزي، ج 27 ص 115.

كتاب) و عن أي الشيوخ نقلوا(لأنهم ضبطوا حديث شيوخهم عنهم سواء بلديهم أم الغرباء)، وكذلك ما يحمل التعديل الصريح ، لذلك قسّمت المبحث لمطلبين:

المطلب الأول: مصطلحات التعديل المطلق.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الصريح.

المطلب الأول: مصطلحات التعديل المطلق. سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين عدّهم الإمام أبو العزيم بألفاظ مطلقة، وإن كان تختلف مراتبهم.

قبل الخوض في ذكر مصطلحات الإمام أبي العزيم يحسن بي أن أعرف كلمة المصطلح لتكون رفيقي في باقي الفصل.

تعريف المصطلحات: لغة: مصطلحات جمع مفردة مصطلح وهي من صلح والصلاح ضد الفساد، وهو اسم مفعول من اصطلاح، أو اصطلاح على، ومصدره اصطلاح¹.

اصطلاحاً: هو اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقله عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما.

وقيل: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

وقيل: هو إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

وقيل: هو لفظ معين لقوم معينين².

الفرع الأول: الرواة الذين عدّهم بألفاظ تدلّ على المبالغة.

¹ - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ج1 ص21-22.

² - التعريفات، الجرجاني، ص 28.

استعمل الإمام أبو العرب في وصفه لمن ترجم لهم ألفاظا عديدة، بعضها متعارف عليه، وأخرى من خصوصيته، ومما زاد في خصوصية أحكامه أنه يكثر من ذكر الألفاظ التي يصف بها الراوي، وسأعرض كل ألفاظه التي عدل بها الرواة، مع ضرب أمثلة على ذلك، بذكر كلامه من كتبه، أو ممن نقل عنه.

- الإمام سحنون بن سعيد التَّنُوخِي (240هـ): قال الإمام أبو العرب فيه «ومن شيوخ أهل إفريقية... كان جامعا للعلم، فقيه البدن،... وكان حافظا للعلم»¹، الإمام سحنون كان علما في أعلام القيروان وكان للتلمذ على يديه أو على يدي تلاميذه علامة فخر، وعلمه وفضله وورعه وصلابته في الحق كل ذلك ظاهر لا يحتاج إلى إظهار بل شهرته أطبقت الآفاق فلا يحتاج إلى تنصيب معدل أو تزكية مزك، لذلك خصص له أبو العرب كتابا حافلا في فضائله لكثرتها ومن أعظم الكلمات التي وصفه بها أبو العرب قوله: "اجتمعت فيه خلال قل ما اجتمعت في غيره"، وكفى بها وصفا على إمامته وشهرته وكلمة "شيخ" أو "من شيوخ" ليست كما تعارف عليها المحدثون أنه مرتبة سادسة كما قال السخاوي²، بل يقصد بها تمام الإمامة وأنه أحد الأعلام، وقد أطلقها على عدة رواة كبار كقول أبي العرب: «وجوه مشايخ إفريقية: سحنون، وعون بن يوسف الخزاعي...»³.

- أحمد بن موسى بن مخلد أبو عياش (275هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «شيخ صالح، ثقة فقيه، عالم ثبت، صحيح الكتاب، حسن التقييد»⁴، وصف الإمام أبو

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 102.

² - فتح المغي، السخاوي، ج 2 ص 118.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 54.

⁴ - ترتيب المدارك، عياض، ج 4 ص 393.

العرب أحمد بن موسى بمجموعة من الأوصاف تدلّ على إمامته كشدة عنايته بالعلم وأنه علّم ثبت مع الصّلاح والثّقة وهي تعني الإحكام، وثقت الشيء أي أحكمته¹، والثّقة عند المحدثين هي جمع العدالة مع الضبط².

- عبد الرحمن بن محمد بن عمران أبو محمد : قال الإمام أبو العرب فيه: «كان فقيهاً، ثقة، صالح الكتاب، حسن الحفظ، جيد القريحة»³. وصفه بالفقه وهو تمام العلم، وكونه ثقة وهو ما يدلّ على الإحكام، وحسن الحفظ والقريحة وصلاحية الكتاب، تفيد كلّها علو كعبه في الحفظ والفهم والصيانة لمفوضاته وكتبه.

- أحمد بن أبي سليمان واسم أبيه داود أبو جعفر (291هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «شيخ، صالح، ثقة، فقيه»⁴، وهو من شيوخ أبي العرب، وهو من مقدمي رجال سحنون، جلس له عشرين سنة، فوصفه أبو العرب بالفقه لمكانته من سحنون، وبالصّلاح لما عرف من كلامه بالحكمة وأقواله في ذلك مشهورة و بأنه ثقة.

- عبد الجبار بن خالد أبو حفص السّري (281هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «شيخ، صالح، ثقة، متعبد»⁵، وقال فيه أيضاً: «من عقلاء الشيوخ، ثقة. وكان كثيراً ما ينطق بلفظ قليل. يدلّ على معنى كثير، كقوله: من قلّ كلامه قلّت آثامه»⁶. وهو من

¹ -مقاييس اللغة، ابن فارس، ج6 ص85.

² -ينظر: فتح المغيث، السّخاوي، ج1 ص29.

³ -ترتيب المدارك، للقاضي عياض، ج4 ص352.

⁴ -المصدر نفسه، ج4 ص366.

⁵ - المصدر نفسه، ج4 ص384.

⁶ - المصدر نفسه، ج4 ص387.

شيوخ أبي العرب ومن كبار أصحاب سحنون، بل قال بعضهم بلغ درجة سحنون¹، له المرتبة العليا في العلم لأنه بلغ رتبة سحنون وفي العبادة والصّلاح كثرة ختمه للقرآن.

- دحيون بن راشد: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، من شيوخ إفريقية»²، وصفه بالثقة أي بإحكامه ودقته وضبطه في علمه وهو من شيوخ إفريقية أي علمائها وكبارها كما أشرت من قبل.

- محمد بن سليمان بن سالم أبو الربيع القطان يعرف بابن الكحالة (289هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، كثير الكتب والشيوخ»³، وصفه بالوثاقة وهي ضبط العلم، وكثيرة الكتب، وهي تدلّ على سعة العلم وكثرة الشيوخ وهي تدلّ على كثرة السماع.

- عبد الله بن عمر بن غانم أبو عبد الرحمن الرّعيني (190هـ)⁴: قال الإمام أبو العرب فيه: «كان ثقة ثبتاً نبيلاً فقيهاً عدلاً في قضائه»⁵: وقال أيضاً: «وله مناقب كثيرة تركتها كراهة التّطويل»⁶، وقد سمع الكبار مالك وسفيان وهو ثقة في علمه وثبت فيه كما سبق شرحه وزاد بأنه نبيل وهي في اللغة: عاقل، وقيل: حاذق، وهو نبيل الرّأي، أي جيّد، وقيل: نبيل: رفيق بإصلاح عظام الأمور⁷، وكلّها تدلّ على علو المكانة وقد

¹ - ترتيب المدارك للقاضي عياض، 385/4.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص114. ترتيب المدارك للقاضي عياض، 103/4.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص356.

⁴ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص43.

⁵ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3 ص65.

⁶ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص44.

⁷ - تهذيب اللغة، الأزهري، ج15 ص259.

وقد أكثر الإمام الذهبي من وصف الرواة بالتبّل¹. وإن كان ذكر فيه أبو العرب تجريح علي بن زياد له فقال: «وأيّ خير مع الكبر والكذب؟ واللّه ما صدق في حسبه»²، فأبو العرب يعرف الحكاية لكنّها لم تؤثر في وصف عبد الله بن عمر لعلمه بأنّ مخرجها له أسباب أخرى وأنّه كذبه في نسبه ووصفه بالكبر، والحقيقة أهل القيروان أعلم بعبد الله من علي بن زياد التّونسي.

- أحمد بن يزيد أبو عبد الله القرشي المعلم (284هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «عالم بحديثه، ثقة، مأمون»³، وصفه بالعلم بحديثه أي تامّ المعرفة به وهو ثقة وأمين في علمه علمه ونقله، ووصفه بالفقه والنّزاهة والصّلاح والتّعبّد وهو شيخه فهو أعلم بحاله.
- عباس بن الوليد⁴ الفارسي من أهل تونس (218هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثقة، مأمون، حافظ الحديث»⁵، ووصفه أيضا: «المحدّث»⁶، لأنّه لقي الكبار كمالك وابن عيينة وحماد بن زيد وشيوخا لا يحصون، ونقل قول العجلي: ما كان عندكم محدّث بإفريقية إلاّ عباس الفارسي وموسى بن معاوية، وذكر عن أبيه أنّهم وجدوا في كتبه "درسته ألف مرة"، دلالة على كثرة الدّراسة وحكم عليه بالوثاقة وهي تمام الضّبط والإحكام والأمانة وحفظ الحديث وروى عنه جماعة من النّاس.

¹ - من تُكَلِّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، الذهبي، ص 115-139-150-170-228-269-277-304.

² - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص 44.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 407.

⁴ - يوجد أربعة عشر راويا بهذا الاسم ذكرها مغلطاي في الإكمال، ج 7 ص 221-223.

⁵ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص 254.

⁶ - المحن، أبو العرب، ص 292.

- مروان بن أبي شحمة أبو الوليد المسلي البلوي الإفريقي (242هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، شيخ، صالح، فاضل، رُمي بالتشبيه وهو بريء منه»¹، و نقل أبو العرب أنه سمع من وكيع وابن مهدي، وكان سحنون يعرف له فضله، وكان إذا رأى رجلاً أعبد منه؛ قال: هذا خير مني وزكاه كذا قال عنه سحنون²، لذا وصفه بالصّلاح لعبادته وبالفضل لشهادة سحنون فيه وكان معادياً لأهل الأهواء، وبالوثاقة لسماع الشيوخ منه.

- يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام (280هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة صدوق»³ صالح، ثقة، صحبته سنين طويلة»⁴، وهو من أجل شيوخه، وصفه بالصّلاح لما شاهد من حاله أثناء مرافقته وقد ذكر بعضها في طبقاته⁵، وذكره بالوثاقة لأنه خير حاله وعلمه وحديثه وصدقه، ونقل عن جده أنّ الإيمان قول وعمل ووصفه أبو العرب بأنه لا يكذب ولو على أقرب الناس إليه.

- عبد الله بن سهل القيراني أبو محمد (248هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «كان شيخاً ثقة فاضلاً، فقيه البدن، صحيح الكتب»⁶، وصفه بالشيخ لأن له مقاما كبيرا عند المغاربة، ووثقه لعلمه بحديثه و علمه، ووصفه بالفضل لأنه من أصحاب سحنون القدماء وسمع الكبار كابن الماجشون وابن سلام، وابن فرات وغيرهم، ولّاه سحنون

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص115، ورياض النفوس، المالكي، ج1 ص392، ومعالم الإيمان الدّباغ، ج2 ص105.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 116.

³ - المصدر نفسه، ص38.

⁴ - المصدر نفسه، ص 38.

⁵ - المصدر نفسه، ص 38.

⁶ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص193.

القضاء وهي قمة التزكية، مع صحة الكتاب أي العناية بعلمه وتفقدته والحفاظة عليه، وأما قوله "فقيه البدن" فكلمة جليلة قيلت من قبل في سحنون، وفي غيره وتعني أنه اختلط الفقه بدمه و لحمه و صار سجية فيه¹.

- عبد الرحمن بن كريب أبو كريب البصري: قال الإمام أبو العرب فيه: «رجل صالح، ثقة، مأمون»²، وقال: «وقد طلبت شيئاً من العلم أكتبه عنه فما وجدته»³، فهو عنده رجل صالح لعبادته ومأمون لأمانته وعدله في قضائه وقوله الحق، وقصة قبول قضاءه تشهد له، ووثقه رغم عدم الحصول على شيء من علمه، فلعل التوثيق منقول عن غيره، أو تعديل شخصه.

- إسحاق بن إبراهيم الأزدي أبو العباس الصايغ، المعروف بابن بطريفة (303هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «فقيه، ثبت، ثقة»⁴، ونقل القاضي عياض بأنه ولي القضاء لعلمه وفقهه، لما عرف من قوة حفظه وفهمه وشهد له بذلك شيوخه ابن طالب وأبو الغصن السوسي⁵ وهو ثبت في علمه وثقة فيه وهو من أصحاب محمد بن سحنون.

¹ - قال محمد عوامة: «وكنيت سألت عنها - مكاتبة - شيخنا العلامة الحافظ عبد الله الغماري، فكتب إلي حفظه الله بخير وعافية: "كلمة" فقيه البدن "يقولها المحدثون، ويقول الأصوليون: "فقيه النفس"، ومعناها: أن الشخص تمكن في الفقه حتى اختلط بلحمه ودمه وصار سجية فيه، ومراد المحدثين بما ترجيح الراوي الموصوف بها ولو كان أقل من الثقة، بحيث لو تعارضت رواية الصدوق الفقيه البدن مع رواية الثقة غير المتقن: قدمت رواية الصدوق المذكور «ينظر: الأنساب، السمعاني، تحقيق محمد عوامة ج7: ص245. وقال محمد خلف سلامة: «فقيه البدن: هذه العبارة استعملها بعض النقاد في وصف بعض الرواة أو العلماء؛ ومعناها أنه فقيه، أي عالم بالأحكام الشرعية العملية». ينظر: لسان المحدثين، ج4: ص130.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص249.

³ - المصدر نفسه، ص250.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5: ص101.

⁵ - المصدر نفسه، ج5: ص102.

- محمد بن عمر أبو عبد الله الكندي (297هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، كثير الكتب في الفقه والآثار ضابط لها»¹، يبدو أنّ أبا العرب لاشتغاله بالنسخ كان يعرف مؤلفات القوم، من كثرة وقلة وضبط وحسن تقييد لذلك وصفه بالتوثيق لعلمه وكثرة الكتب التي نسخها.

- محمد بن رزين (255هـ): قال الإمام أبو العرب: «ثقة، رجل صالح... وكان عنده حديث كثير»² حكم عليه بالوثاقة لما رأى حديثه الكثير المستقيم، وهو من تلاميذ سحنون وكان يحدث زمن سحنون³ وفيه دلالة على مكانة الرجل.

الفرع الثاني : الرواة الذين عدّ لهم بلفظ مكرّر.

- حبيب بن نصر بن سهل التميمي (287هـ) صاحب مظالم سحنون: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، حسن الكتاب والتقييد»⁴، وهو من شيوخ أبي العرب⁵، ويكفيه شرفاً أن ولاه سحنون المظالم فهي شهادة له بالثقة والعلم والعقل.

- عبد العزيز بن أبي حازم بن دينار أبو ثمامة (184هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «هو ثقة، ثقة»، في معرض رده على ابن البرقي الذي قال في عبد العزيز: «لا بأس به»⁶ وجاء

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص365.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص119.

³ - المصدر نفسه، ص119.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص369.

⁵ - ينظر: طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص110.

به»¹ وجاء وصفه بالثقة مكررا ولعلّه ردّة فعل على توهين ابن البرقي له وقد وثّقه غير واحد.

- محمد بن أسامة بن صخر أبو يحيى الحجري (287هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، حسن الضبط لكتبه»² وهو من شيوخ أبي العرب فقد اطلع على كتبه لأنّه كان ناسخا ويميز الضّابط من غيره، وهو ثقة لعلمه وإحكامه لكتبه، وما تحمّل من علم.

- يوسف بن يحيى بن يوسف أبو عمر المغامي دوسي من ولد أبي هريرة رضي الله عنه (288هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، إمام»³ ونقل غير أبي العرب بأنّه روى مصنفات بن حبيب وهو آخر رواها، وطاف البلدان، وكلام العلماء فيه يبيّن مكانته وإمامته حتى اشتهر باليمن كشهرته بالغرب.

- إبراهيم بن عتاب أبو إسحاق الخولاني: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، مأمون»⁴، وهو من أصحاب سحنون وكتب له في أيام القضاء دلالة على رضي سحنون عنه، وأمانته عنده، مع كونه الثقة.

- عبد الرّحيم بن عبد ربه أبو محمد الرّبعي (247هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، فاضل»⁵، مناقبه كثيرة جدا كما قال أبو العرب وهو من أصحاب سحنون ويعرف له

¹ - تمييز ثقات المحدثين مخطوط، ابن البرقي، لوحة رقم 0993.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص464.

³ - المصدر نفسه، ج4 ص431.

⁴ - المصدر نفسه، ج4 ص397.

⁵ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص112.

فضله ويعظمه وله فيه شهادات كثيرة، وابنه محمد من بعده¹، وسمع منه القرويون فهو ثقة تامّ التوثيق وهو فاضل لأنّه معروف بالزهد والعبادة.

- عبد الله بن الطنبّة (260هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، فقيه»²، وصفه بالتوثيق لإحكام علمه والفقه لأنّه من أصحاب سحنون.

- محمد بن يحيى بن سلام (262هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، نبيل»³، تتلمذ أبو العرب عن ابنه يحيى وخبر مرويات أبيه لذلك حكم عليه بالتوثيق والنبل المتمثل في العقل والحذق والحكمة في الإصلاح.

- الحسن بن إسماعيل أبو علي القرشاني (262هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة حسن التقييد يسير الكتب لم يختلف في ثقته»⁴، من أصحاب سحنون القدماء، وصفه أبو العرب بأنّه ثقة وهذا توثيق منه لكن أضاف بأنّه لم يختلف في ثقته، وهذا دليل على وجود كلام فيه، فلو لم يُلْمَز لما طرح عدم الاختلاف في وثاقته، ومع ذلك فهو توثيق من أبي العرب مع وصفه بحسن التقييد وقلة الكتبوني هذا دلالة على دقته.

الفرع الثالث: الرواة الذين عدّ لهم بلفظ واحد.

- إبراهيم بن التّعمان أبو إسحاق القرشي (283هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة»⁵، فحكم عليه بالتوثيق وهو من تلاميذ سحنون.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص193.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص231.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص38.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص235.

⁵ - المصدر نفسه، ج4 ص412.

- عمر بن ذر (153هـ)¹: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، مرجئ»² وصفه بالوثاقة لصحة علمه مع أنه من المرجئة وقد أشار إلى ذلك في الطبقات لثبوت الإرجاء عنه عند تبرئة يحيى بن سلام، فقد نقل الإمام أبو العرب عن يحيى بن سلام قوله: «أدركت مالكا، وسفيان الثوري، يقولون: "الإيمان قول وعمل" وأدركت مالك بن مغول، وقطر بن خليفة، وعمر بن ذر، يقولون: "الإيمان قول"»³، قال ابن سعد: «وكان مرجيا فمات فلم يشهده سفيان الثوري ولا الحسن بن صالح. وكان ثقة إن شاء الله كثير الحديث»⁴، ووثقه المحدثون.
- سليمان بن موسى القرشي الأموي أبو أيوب ويقال: أبو الربيع، ويقال: أبو هشام الدمشقي الأشرق مولى آل أبي سفيان فقيه أهل الشام في زمانه (119هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ما سمعت عن أحد في سليمان أنه غير ثقة»⁵، قال مغلطاي معلقا على كلام أبي العرب: «وفيه نظر؛ لما ذكرناه»⁶، كلام أبي العرب هنا ينفي علمه بالتجريح ولا ينفي وجود التجريح وهذا فيه إشارة إلى إمكانية وجود التجريح، ومن عادة أبي العرب أنه يراعي الخلاف في الراوي، لذلك نفى علمه بالاختلاف فيه.

¹ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج7 ص445.

² - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط لوحة رقم: 0996.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 38.

⁴ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج6 ص343.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج6 ص100.

⁶ - المصدر نفسه، ج6 ص100.

- أحمد بن يلول أبو بكر (262هـ) قال الإمام أبو العرب فيه: «لم أعلمه يختلف في ثقته»¹، وقد ثبت سماعه من الشاميين وألف في الزهد كتباً واشتهر بالفقه فناظر محمد بن عبد الحكم، ووصف أبي العرب له يوحى بتوثيقه لعدم وجود اختلاف في توثيقه.
- أشعث بن عبد الملك² أبو هانئ البصري الحمري لأنه كان مولى لحران بن أبان (146هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «أما أحمد بن حنبل³ ويحيى بن معين⁴ وغيرهما⁵ فلا أعلمهم اختلفوا في ثقة بن عبد الملك بل رفعوا به»⁶ خيرة أبي العرب بكلام علماء الجرح والتعديل جعله يحكم عليه بعدم وجود اختلاف وأنه ثقة، لكن من خلال ما ذكره مغلطاي: في «كتاب» ابن أبي خيثمة عن القطان قوله: ما سمعت أحدا يتكلم في أشعث حتى كان الآن يتكلمون في حفظه، وفيما جاء به عن الحسن⁷، وعدم إخراج صاحبي الصحيحين له، وذكره ابن عدي في الضعفاء⁸ والذهبي في الميزان⁹ عليه يدل على وجود شيء فيه، لذلك نبه أبو العرب على عدم وجود اختلاف ولا يضر تكلم البعض فيه.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص235.

² - الإكمال، ابن ماكولا، ج2 ص241.

³ - العلل ومعرفة الرجال، الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج1 ص415 رقم 891. ج3 ص84 رقم 2489.

⁴ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج4 ص80 رقم 3231 ص81 رقم 3233.

⁵ - التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص431-432 رقم 1833. سؤالات الآجري، أبو داود، ج2 ص118 رقم 1300. الجرح والتعدي، ابن أبي حاتم، ج2 ص275. و الثقات، ابن حبان، ج6 ص62 رقم 6731. و ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص431.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص241.

⁷ - الإكمال، ابن ماكولا، ج2 ص241.

⁸ - ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص35.

⁹ - ينظر: ميزان الاعتدال، للذهبي، ج1 ص266..

الفرع الرابع: الرواة الذين عدّ لهم بالفاظ تدلّ على ثبوت الخلاف فيهم.

- زيد بن سنان أبو سنان الأسدي (244هـ) قال الإمام أبو العرب فيه: «كان سعيد بن إسحاق وسعيد الحداد يذكرانه بخير كثير وذكر لي عيشون وغيره أنّ سحنون كان يغمزه»¹، ذكر الاختلاف في توثيقه خاصّة عن سحنون له تأثيره، رغم أنّ الرجل كان على السنّة ولو كان عن أبي العرب تفسير لغمز سحنون له لجاء به لكن ذكر هذا الغمز دون تفسير يدلّ على أخذه بعين الاعتبار، ولو أراد أن يوثّقه بناء على حديثه لذكر ذلك كما ذكر في غيره كعبد الله بن المغيرة.

- عبد الحميد بن عبد الرحمن² أبو يحيى الكوفي الحِمّاني وحمّان من تميم (202هـ)³. قال الإمام أبو العرب فيه: «اختلفوا علينا في الحِمّاني، فقال: أبو الحسن الكوفي: ثقة، وقال غيره أراه ابن معين ضعيف»⁴ هنا يقف أبو العرب أمام اختلاف العلماء، موقف موقف عدم ترجيح أحد القولين على الآخر، بل الأعجب من ذلك أنّ الاختلاف وصل لحدّ عدم ثبوت رأي واحد لكلّ من ابن معين والعجلي كما سيأتي في فصل الرواة المعدّلون عند أبي العرب.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 116.

² - وهم ثمانية رواة بهذا الاسم ينظر: المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ج3 ص1528-1533.

³ - تمييز ثقات محدّثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم 0993. وهو في المطبوع ص56.

⁴ - المصدر نفسه.

الفرع الخامس: الرواة الذين عدّ لهم بألفاظ تدلّ على نزول رتبهم.

- داود أبو سليمان مولى ربيعة: قال الإمام أبو العرب فيه: «كان من أهل العلم وما علمت إلا خيراً»¹ وقوله هذا يشعر بتوسط حاله وقد أطلقها المحدثون في رواية².
- عمر بن سمك: قال الإمام أبو العرب فيه: «ما علمت إلا خيراً»³ وكذلك في أحمد بن موسى الطرسوسي⁴ وفي سعيد بن حسان البُرْلُسي⁵، وهو وصف يدلّ على أدنى درجات التوثيق سواء لقلة الآخذين عنه أو لتوسطه في الأحكام ولم يتكلّم فيهم غير أبي العرب فيما علمت.
- يزيد بن الطّقيّل التّجيّبيّ: قال الإمام أبو العرب فيه: «لم أجد له حديثاً يرويه عنه أحد من مشايخنا؛ ولا سمعت من يذكره إلا بخير»⁶، فهذا وصف لعدالته الدّينية وحسن سيرته أمّا حديثه فلم يجده.
- أحمد بن محمّد التّميمي: قال الإمام أبو العرب فيه: «لا أعلم أحداً ذكره بسوء»⁷.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص366.

² - ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ص: 2 و169 و307. التنكيل، المعلمي، ج2 ص617-618، في ترجمة: محمّد بن أحمد بن محمد بن جعفر الآدمي، و منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، لبشير علي عمر، في الحديث عن عثمان بن أبي شيبة، ج1 ص195.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص97. وتاريخ، ابن يونس، ج2 ص157، وإكمال التهذيب، مغلطاي، ج4 ص263.

⁴ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص125.

⁵ - المصدر نفسه، ص121.

⁶ - المصدر نفسه، ص33-34.

⁷ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص413.

- الأقرع بن بكار التصيري من موالى موسى ابن نصير، وعبد الرحمن بن الجهم أبو مسلم الخولاني وحفص بن سعد¹ ومحمد بن قادم². قال الإمام أبو العرب فيهم: «ما علمت أحدا ذكره بسوء»³

- أحمد بن يحيى بن مهران: قال الإمام أبو العرب فيه: «لم أسمع أحدا ذكره بسوء»⁴ وكذلك في هبة الله بن محمد (260هـ)⁵، وفي محمد بن عياض المعلم القيسي⁶. و في عيسى بن محمد أبي المهاجر⁷.

يبدو أنّ أبا العرب استعمل "ما علمت" أو "ما سمعت" أو "لم أسمع أحدا ذكره بسوء" للدلالة على نزول مكانتهم إلى أدنى درجات التوثيق لكنّ الراوي نجا من أن يُجرّح، فليس بعد هذه الرتبة إلا بداية التجريح، وقد استعمل بعض المحدثين هذا اللفظ استعمالا نادرا، كقول الإمام أحمد في العلاء بن عبد الرحمن، قال عبد الله عن أبيه: ثقة لم أسمع أحدا ذكره بسوء، قال: وسألت أبي عن العلاء وسهيل، فقال: العلاء فوق سهيل⁸، الذي قال فيه ابن معين: «ليس حديثه بحجة» وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: «الناس يتقون حديثه»⁹.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 92.

² - المصدر نفسه، ص 114.

³ - المصدر نفسه، ص 77.

⁴ - المصدر نفسه، ص 121.

⁵ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 192.

⁶ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 112.

⁷ - المصدر نفسه، ص: 120.

⁸ - ينظر: لسان الميزان، ابن حجر في ترجمة مياح بن سريع، ج 6 ص 137 - 138، رقم 478، وتهذيب التهذيب، ابن

حجر، في ترجمة العلاء بن عبد الرحمن، ج 8 ص 186.

⁹ - ينظر: تهذيب الكمال، لمزي، ج 22 ص 522.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الصريح. سأدرس بعض الرواة الذين عدّهم الإمام أبو العرب بألفاظ صريحة، وإن كان تختلف مراتبهم.

الفرع الأول: الرواة الذين عدّهم بألفاظ تدلّ على المبالغة.

• يحيى بن عمر بن يوسف أبو زكريا الكندي الأندلسي الإفريقي (213هـ) قال الإمام أبو العرب فيه: «ثبت ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار ضابط لما روى عالم بكتبه شديد التصحيح لها من أئمة العلم»¹ وقال عنه أيضا: «ذهل يحيى آخر عمره»²، هذا هذا وصف من الإمام أبي العرب في قمة التعديل والتوثيق، وهو كثير الكتب في علمي الفقه والحديث ومعتز بكتبه ومصحح لها، ثم ختم أبو العرب كلامه بقوله: "بأنّه من أئمة العلم" فهذا وصف يدلّ على أنّه في أعلى درجات الوثاقة.

• أحمد بن نصر أبو جعفر الهواري (317هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، مأمون فقيه صالح... كان حافظا كثير الدرس»³، وصفه أبو العرب بأوصاف جليلة، بالوثاقة والتثبت والأمانة والفقه والصّلاح والحفظ وكثرة الدروس، وهي أوصاف تدلّ على إمامته وبراعته وقد ترجم له المغاربة بتراجم حافلة تدلّ على براعته في العلم وتقدمه وشهرته بحلّ الإشكالات، حتّى أنّه في مرض وافته اشتغل بالمسائل⁴.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص358.

² - معالم الإيمان، الدّباغ، ج2 ص243.

³ - ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص93.

⁴ - ينظر : ترتيب المدارك، عياض، ج5 ص93-95.

- يحيى بن سلام أبو زكريا (200هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، وكان من الحفاظ، وكان له إدراك»¹، وصفه أبو العرب بعدة أوصاف تفيد إمامته وهي كونه ثقة و ثبتا و حافظا وهذه الأوصاف تعني الإتيان مع المعرفة والإكثار وإن كانوا طبقات² ووصفه بالإدراك وهو يعني أنه قد سمع السماع وأدرك الكبار.
- أحمد بن معتب بن أبي الأزهر أبو جعفر (227هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، عالم بالحديث والرجال»³ وهو أحد شيوخه⁴، وصفه بأوصاف جليلة: وهي الثقة والتثبت والعلم بالحديث والرجال على الخصوص يعني أنه كان بحرا في علم الحديث رواية ودراية، فهو تلميذه قد سمع منه الأحاديث وكتب الرجال ورأى ذلك وخبره.
- شقران بن علي أبو علي (186هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «صالح، ثقة، مأمون»⁵، وصفه أبو العرب بصالح وهذا وصف العباد فقد قال عنه أيضا: «وكان يقال: بأنه مستجاب الدعوة، وكان من أهل الفضل والدين والاجتهاد، وكان مؤاخيا للبهلول بن راشد»⁶، ونقل المالكي فقال: «نشأ على طهارة مع كثرة صلاة وصيام وكثرة حزن وخشية، رقيق القلب غزير الدمعة، من صغره ينطق بالحكمة، ويرد الناس لعبادة ربهم بالموعظة الحسنة، حتى استفاد منه جامعة من المريدين منهم ذو النون المصري»⁷، فكان مشهورا بالصلاح، ثقة لأنه أحكم علمه ورضيه علماء القيروان الكبار

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 37.

² - ينظر: الموقظة، الذهبي ص 68

³ - ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص353.

⁴ - المصدر نفسه، ج4 ص353.

⁵ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 61.

⁶ - المصدر نفسه، ص 61.

⁷ - رياض النفوس، المالكي، ج1 ص313.

الكبار فرووا عنه، منهم سحنون بن سعيد، وعون بن يوسف الخزاعي¹، وكفى بذلك تعديلاً، وهو أمين أيضاً.

• البهلول بن راشد أبو عمرو القيرواني (183هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة: مجتهد ورع... وكان عنده علم كثير»²، وصفه بالوثاقة لجلالته وإحكامه لمروياته، وبالاقتصاد في باب العبادة، والاتصاف بالورع، والمغاربة يهتمون بذكر الأخلاق والتبذل والانقطاع للعبادة والصلاة في القضاء وغيرها، مع وصفه بالعلم والحفظ وغيرها من الأوصاف التي تدل على ضبطه، وقد يغلبون ذكر أوصاف العبادة عن ذكر أوصاف العلم، وكل كتب المغاربة في الرجال لها نفس النسق. فقد أثر فيها كلها الإمام أبو العرب، ولذلك جاء كتابه طبقات علماء القيروان وتونس مليء بالحديث عن الكرامات والمواقف.

• شجرة بن عيسى - و قيل ابن عبد الله - بن عمرو بن شجرة أبو شجرة ويقال: أبو زيد المعافري (262هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، عدل، مأمون»³، وصفه بالوثاقة وذلك لضبط علمه، وبأنه عدل أي رضي؛ فهو عند المحدثين: كل مسلم عاقل بالغ

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 61.

² - المصدر نفسه، ص 52.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 102. و ليس هو المذكور في التاريخ الكبير، البخاري، ج 4 ص 268 لأنه قال: سمع مالك، ولم يسمع هذا المترجم له من مالك فقد ولد سنة 169هـ قبل موت مالك بعشر سنين، ينظر: تاريخ ابن يونس، ج 2 ص 100 وترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 102 والإكمال، ابن ماكولا، ج 1 ص 524 والأنساب السمعاني، ج 3 ص 11، ونبه محققو التاريخ الكبير على زيادة وليست في الأصل، «وقال أبو الحسن الدارقطني في كتاب الرواة عن مالك من تصنيفه: عيسى أبو شجرة سكن إفريقية قال لي عبد الله بن إبراهيم المغربي يعني أبا محمد الأصيلي سمعت أبا العباس التميمي عبد الله بن أحمد بن إبراهيم يعني الأيباني يقول عيسى أبو شجرة روى الموطأ عن مالك بن أنس لم يزد الدارقطني على هذا». ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، ج 4 ص 4. و هو والد صاحب الترجمة.

سالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة¹، وبأنه مأمون وهو الأمين وهو مدح له وإن وقع خطأ منه فهو على سبيل الوهم فقط، ولذلك نماذج عند المحدثين مثل: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي (177هـ)، قال ابن سعد: «كان شريك ثقة مأمونا، كثير الحديث وكان يغلط»².

• يزيد بن محمد الجمحي (212هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، قديم السن، كثير الحديث»³، وصفه بالوثاقة وكثرة الحديث ومادام كثير الحديث وثقة فحديثه مستقيم ومعنى قديم السن أي سماعه عال لذا قال فيه أبو العرب: «وهو من أعلى رجال أحمد بن يزيد، وأقدمهم موتاً»⁴.

• سعيد بن شعبان بن قرة أبو الوليد الأندلسي (295هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، كثير الكتب، ضابط لما كتب»⁵، وهو شيخ أبي العرب وهو أعرف به فقد سمع منه بالقيروان وخبر حديثه كعادة النقاد فوجده ثقة فيه محكما لحديثه كثير الكتب وضابط لها وأبو العرب كان كاتباً ويعرف دقائق الضبط لذا فحكمه دقيق بناء على خبرته في هذا المجال والتلميذ أعرف بشيخه.

¹ - ينظر: الكفاية، الخطيب البغدادي، ص 80.

² - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج 6 ص 356.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 85.

⁴ - المصدر نفسه، ص 86.

⁵ - تاريخ علماء الأندلس، عبد الله بن محمد الأزدي بن الفرضي، ج 1 ص 194.

الفرع الثاني : الرواة الذين عدّ لهم بلفظ مكرّر: --

- أسد بن الفرات أبو عبد الله (213هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، لم يكن فيه شيء من البدع»¹، فقد ترجم له غير أبي العرب وذكروا أنه عالم مشهور وقائد كبير أشهر من أن يزكى من أبي العرب، لكنّ أبا العرب زكاه لينفي عنه تهمة البدعة لأنّه رمي ببدعة القول بخلق القرآن لقربه من فقهاء الكوفة الذين شاع عن أغلبهم في القيروان قولهم بخلق القرآن.

- عبد الله بن عبيد الله أبو محمد المهري: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، مباين لأهل الأهواء»²، سمع أبو العرب حديثه وخبره لذلك حكم عليه بالتوثيق، وذكر له أبو العرب حكايات في شدته على المبتدعة.

- عبد الله بن فروخ أبو محمد الفارسي (175هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «كان من شيوخ إفريقية، ثقة في حديثه»³، لقي الكبار كمالك والثوري وأبي حنيفة، وابن جريج وهشام بن حسان، وكان يكتب مالكا ويسأله، فالرجل معروف عند مالك فهو من الكبار، من شيوخ إفريقية في الشهرة والمكانة، مع الوثاقة في حديثه.

- محمد بن سحنون (256هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «إمام في الفقه، ثقة»⁴، وابن سحنون معروف كأبيه بالإمامة والوثاقة.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 82.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 123.

³ - المصدر نفسه، ص 34.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 204.

- خلف بن محمد القابسي: قال الإمام أبو العرب فيه: «صالح، ثقة»¹، وأبو العرب يعلم أنّ سحنونا قد زكاه فقال: «إنّه لم يبدل ولم يغيّر»²، وهو كذلك من تلاميذ البهلول وابن غانم لذلك وصفه بالصّلاح مع توثيقه في العلم لأنّه تلميذ كبار القيروان في زمنه.
- عطاء السّليمي: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ناسك»³، وصفه بالوثاقة لديانته⁴ والتّسك لعبادته.
- معاوية بن الفضل الصّمّادحي أبو عون (199هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «معدود من شيوخ أهل إفريقية، ثقة، رمي بالصّفرية ولعله لا يصح عنه، قليل الحديث روى عنه سحنون»⁵، قوله "معدود من شيوخ إفريقية" توثيق عال عند المغاربة ثمّ أردفه بـ "ثقة" تأكيد على ثقته ولأنّه سمع منه سحنون فقد جاوز القنطرة، لكن رمي ببدعة الصّفراوية وهي فرقة من الخوارج ولم يتأكد أبو العرب من براءته كما كان يفعل مع غيره من تهرئة ساحتهم ممّا نُسب إليهم، لكنّه في الصّمّادحي قال: لعله لا يصح عنه اعتمادا على سماع سحنون منه والله أعلم.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 116.

² - المصدر نفسه.

³ - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط، لوحة رقم، 0994.

⁴ - سئل أحمد بن حنبل عن عطاء السّليمي فقال: «هَذَا من خيار عباد الله ليس له حديث إمّا هو رأيُه وكلامه» ينظر: من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ج 1 ص 189. وقال ابن عدي: «عطاء هذا هُوَ من أهل البصرة ويعدّ من زهادهم في أيام مالك بن دينار ونظرائه وله كلام رقائق في الزّهد، ولا أعرف له شيئا منه فأذكره»، ينظر: الكامل في الصّغفاء، ابن عدي، ج 7 ص 80.

⁵ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 80.

الفرع الثالث: الرواة الذين عدلهم بلفظ واحد.

- عبد العزيز بن محمد الداروردي: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ويغلط كما يغلط الناس»¹، جاء هذا في معرض رده على قول ابن البرقي الذي قال: ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر، فوثقه أبو العرب وقال يغلط لأن الكلال يغلط².
- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، (144هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «كان ثبتاً»³ وجاء هذا في معرض ذكر أخيه عبد الله وقال فيه محمد بن البرقي: «ضعيف»⁴، وقد قال ابن سعد في عبيد الله: «وكان ثقة كثير الحديث حجة»⁵ و ذكره المزي بأنه روى له الجماعة⁶.
- عبد الله بن المغيرة أبو عبد الرحمن الكوفي: قال الإمام أبو العرب فيه: «أما حديثه فمستوى حديث الحذاق بالحديث»⁷، فأبو العرب حكم عليه بعد سبر مروياته بأن حديثه مستقيم حديث الحذاق أي يوافق الحذاق فيما شاركهم فيه ولا يروي منكراً إذا تفرد، وهي تزكية.

¹ - تمييز ثقات المحدثين مخطوط، ابن البرقي، الورقة رقم: 0993.

² - قال الترمذي: «وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم». ينظر شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1 ص431

³ - تمييز ثقات المحدثين مخطوط الورقة رقم 0992

⁴ - المصدر نفسه، الورقة رقم 0992

⁵ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص435.

⁶ - ينظر: تهذيب الكمال، للمزي، ج19/ذص124.

⁷ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص81.

- سعيد بن محمد بن صبيح أبو عثمان: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة فيما نقل»¹، وهو من شيوخ أبي العرب يعرفه جيداً، وهو معروف بحذقه ومناظراته وفقهه، قال فيه أبو العرب: «من أدهى الناس وأعرفهم فيما اختلفوا فيه»².

الفرع الرابع: الرواة الذين عدّ لهم بالفاظ تدلّ على ثبوت الخلاف فيهم.

- جرير بن حازم بن زيد العتكي، وقيل: الجهضمي (170هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «وقد ذكرناه في كتاب الثقات لكثرة من قال فيه ثقة»³، ذكره أبو العرب في كتابه كتابه الضعفاء ثم أعاد ذكره في كتابه الثقات، وأمّا سبب ذكره في الضعفاء فلاجل البواطيل التي رواها عن قتادة كما قال الإمام أحمد ولذلك ذكره العقيلي في الضعفاء⁴ وكأنّه تضعيف نسبي، وذكره في كتاب الثقات لكثرة الموثقين له وقد أحصيت منهم حوالي اثني عشر محدّثاً، وقد ضعّفه أحمد وابن معين في قتادة.

الفرع الخامس: الرواة الذين عدّ لهم بالفاظ تدلّ على نزول رتبهم.

- عطاء بن السائب: قال الإمام أبو العرب فيه: «جائز الحديث»⁵، يبدو أن أبا العرب العرب وصف عطاء بوصف يبين نزول رتبته عن الثقات وأنّ حديثه يصلح عند المتابعة⁶، لذلك قال البخاري: «حدثنا عثمان عن جرير قال كان يزيد أحسن حفظاً

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص79.

² - المصدر نفسه، ج5 ص79.

³ - الإكمال، ابن ماكولا، ج3 ص182.

⁴ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص198.

⁵ - حاشية ثقات محدّثين، ابن البرقي، مخطوط، ورقة رقم: 0994.

⁶ - قال الشيخ مقبل: السّؤال 110 قولهم في الرجل: (جائز الحديث) أيستشهد به؟ الجواب: الظاهر أنه يصلح في الشّواهد الشّواهد والمتابعات. ينظر المقترح، مقبل الوادعي، ص56.

من عطاء السائب وهو يزيد بن أبي زياد أبو عبد الله مولى بني هاشم كوفي¹، ومن أكثر المستعملين لمصطلح جائز الحديث الإمام العجلي² الذي روى وكتب أبو العرب أغلب كتبه، والعجلي يقصد بجائز الحديث هو متوسط الحفظ.

- عبيد الله بن أبي جعفر مولى بن أمية (136هـ)³، قال العجلي: «عبد الله بن أبي جعفر مصري ثقة، وأخوه عبيد الله، لا بأس به»⁴ قال أبو العرب: «إنما قيل فيه: لا بأس به في الحديث، وذلك أنه كان من أهل الفقه»⁵، يفسر أبو العرب سبب توثيق توثيق العجلي له "لا بأس به" لأنه فقيه، وقد اشتهر عند المحدثين بالفقه، فقد قال عنه الإمام أحمد: «كان يتفقه ليس بهذا بأس»⁶، قال الإمام أحمد: «كان يقال إنه حسن الفقه من أهل المدينة قلت كيف هو في الحديث قال ثقة»⁷، وقال ابن أبي حاتم: «قال أحمد بن حنبل: عبيد الله بن أبي جعفر كان يتفقه، ليس به بأس، وقال عبد الرحمن قال سألت أبي عن عبيد الله بن أبي جعفر فقال ثقة»⁸.

¹ - التاريخ الأوسط، البخاري، ج2 ص41 رقم: 1717.

² - فقد قالها في تسعة وعشرين راويا أغلبهم متوسطي الحفظ وإذا أضاف لها لفظا آخر فلها معنى أعلى، ينظر الثقات، العدلي، ج1 ص1، 206، 212، 222، 281، 284، 371، ج2 ص18، 20، 57، وغيرها.

³ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص356.

⁴ - الثقات، العجلي، ج2 ص108.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج9 ص8.

⁶ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية المروزي، ص83.

⁷ - من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، ص64.

⁸ - الجرح والتعديل، بن أبي حاتم، ج5 ص311.

خلاصة المبحث: بعد عرض الألفاظ التي استعمالها الإمام أبو العرب في تعديل الرواة سواء كانت مطلقة أو صريحة، خلصت إلى أنّ الإمام أبا العرب تفنّن في إطلاق ألفاظ التعديل على الرواة الذين ذكرهم في كتبه، سواء كانت مطلقة أو صريحة فجاءوا على مراتب: فالأولى الذين بالغ في وصفهم كشييوخه و شيوخ شيوخته بألفاظ تدلّ على التوثيق الصريح و المطلق، واصفا دينهم و سلوكهم و مواقفهم و علمهم. والثانية من استعمال في وصفهم ألفاظا مكررة، كثقة ثقة، تدلّ على علو كعبهم في العلم. والثالثة من استعمال في وصفهم لفظا واحدا، كقوله ثقة. والرابعة من استعمال في وصفهم ألفاظا تدلّ على ثبوت الاختلاف فيهم، كقوله: اختلفوا علينا في الحماني. والخامسة من استعمال في وصفهم ألفاظا تدلّ على نزول رتبهم و أنّها من آخر درجات التوثيق ليس بعدها إلا الجرح، كقوله جائز الحديث.

المبحث الثاني: مصطلحات التعديل النسبي والضمني.

ومن المصطلحات الخاصة بالجرح والتعديل ما يحمل النسبية؛ فيكون ثقة في زمن، ضعيفا في آخر، لأنه اختلط بأي سبب عارض له¹، ويكون ثقة صحيح الحديث في مكان غير صحيح الحديث في مكان آخر؛ لأنه ضابط كتاب ولم يحمل كتبه معه، فحدث اعتمادا على حفظة فوق منه الخطأ²، ومنهم من يستوعب أحاديث شيخ فيكون أوثق الناس فيه فإذا حدث حدث عن غيره أخطأ³، فهؤلاء يوثقون نسبيا، ومنها ما يكون تعديلا ضمنيا ليس صريحا بل يفهم من تحليل العبارة أنه تعديل، لذلك سأحدث في هذا المبحث عن مصطلحات التعديل النسبي التي تفيد أن الراوي عدل في حالات معينة و ليس على الإطلاق، وكذلك سأتناول المصطلحات التي تفيد التعديل الضمني و ليس التعديل الصريح، مع ذكر نماذج من كلام الإمام أبي العزيم الذي قاله أو نقله عن غيره و رضيه، مع إضافة كلامه غيره إن اقتضى الحال حتى أشرح به كلام أبي العزيم، و قد قمته لمطلعين:

المطلب الأول: مصطلحات التعديل النسبي.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الضمني.

¹ جرير بن حازم من رجال الصحيحين، قال أبو حاتم: «تغير قبل موته بسنة.» المختلطين، العلائي، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: 1، 1417هـ - 1996م، ص 16.

² قال أبو حاتم: «ما حدث معمر بالبصرة ففيه أغاليط، وهو صالح الحديث.» تهذيب الكمال، للمزي، 309/28.

للمزي، 309/28.

³ كحماد بن سلمة أثبت الناس في حديث خاله حميد الطويل، وفي حديث ثابت البناني وتكلموا فيه عن غيرهما، ينظر: الكامل لابن عدي: 35/3-، ومثل: عبد العزيز بن محمد الداروردي، قال أبو العزيم: «ثقة ويغلط عن عبيد الله بن عمر كما يغلط الناس»، ينظر: تمييز ثقات الحديثين مخطوط الورقة رقم 0993.

المطلب الأول: مصطلحات التعديل النسبي: سأعرض في هذا المطلب الرواة الذين عدّهم الإمام أبو العرب بألفاظ تفيد نسبية التعديل.

- محمد بن سليمان بن بسيل أبو عبد الله (307هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «**صحيح الكتاب حسن التقييد**»¹، وهو شيخ أبي العرب غلبت عليه الرواية، وهو من أصحاب سحنون، وقد خبر أبو العرب كتبه لعنايته بنسخ الكتب، فروايته من كتبه صحيحة و من غيرها يمكن أن لا تكون كما هي من كتبه ولعلّه ضابط كتاب، لأنّه يشهر الذين يؤدّون حديثهم حفظاً، كما ذكر ذلك في سفيان الثوري، قال الإمام أبو العرب فيه: «الذي ظهر لسفيان: عشرون ألف حديث، ولم يكن له كتاب، إنّما كان يحدث من حفظه»².

- أحمد بن علي أبو الفضل التميمي (ت251هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «**صحيح الكتاب معدود من أصحاب سحنون**»³، أطلق أبو العرب عليه هذه اللفظة ليبيّن عنايته بكتبه وأنّه إذا حدّث منها فمروياته صحيحة عنه كما سبق في الذي قبله، لأنّه غلب عليه الفقه.

- عبد الملك بن أبي كريمة: قال الإمام أبو العرب فيه: «**ثقة، خيار له كتاب في الزهد، فيه رجال ما ينبغي أن يكون سمع منهم**»⁴ و نقل أبو العرب شهادة سحنون له بأنّه كان رجلاً ورعاً صاحب أحاديث⁵، وذكر أبو العرب له كرامات تبين أنّه كان

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص77.

² - إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج5 ص403.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص408.

⁴ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 247.

⁵ - المصدر نفسه، ص 247.

خياراً، والخيار في اللغة الفاضل في صلاحه¹. و ليس كلّ أحاديثه متّصلة بل فيها المنقطع، وخاصّة في كتاب الزّهد.

- محمد بن أحمد بن يونس، أبو البشر السّوسي (331هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «حسن الضّبط»²، وكان من أقرانه، وقد هرب من القيروان لسوسة طلباً للحمول و حُبب إليه الهد و الانقطاع، وجاء صف أبي العرب له بحسن الضّبط ولم يطلق عليه كلمة "ثقة" الصّريحة أو "حافظ للعلم" أو غيرها من الألفاظ التي تفيد التعديل المطلق، بل أطلق له وصفا يفيد أنّه حسن الضّبط و لعله يقصد ضبط كتبه.

¹ - العين، الخليل الفراهيدي، ج4 ص301.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج6 ص20.

المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الضمني: سأعرض في هذا المطلب الرواة الذين عدّهم الإمام أبو العرب بألفاظ تفيد التعديل الضمني.

- قاسم بن مُسعدة أبو محمد البكري (317هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «جاء لسمع مني فرأيت عنده علما بالحديث وتميزا للرجال فأخذت عنه»¹، وصفه أبو العرب بهذا الوصف؛ وهو دليل على عدالته ومعرفته وقد سمع قاسم من النسائي، ووافق أبا العرب كل من تكلم فيه ممن جاء بعده².

- محمد بن بسطام أبو عبد الله السوسي (313هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «لم يكن في عصره أكثر كتباً منه في الفقه والآثار»³، وصفه أبو العرب بكثرة الكتب؛ لأنه أدخل كتباً للمالكية، كان يُعرب بها، وقد كتب بخطه كثيراً فهو ناسخ مشهور، مع كونه فقيهاً، وهذا توثيق ضمني من أبي العرب له لكثرة كتبه من علمي الفقه والآثار وعلمه بما فيها.

- أبو خالد بن سلام: قال الإمام أبو العرب فيه: «من شيوخ إفريقية كان عنده حديث سمعه منه غير واحد»⁴، قوله "من شيوخ إفريقية" يدلّ على تمام العلم والمرجعية لأهل إفريقية، و"عنده حديث سمعه منه غير واحد"، أي له مرويات مسموعة عند العلماء فهو مشهور بالعلم لذلك سمع منه الكثير، وهذا يدلّ على توثيقه ضمناً.

¹ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفريسي، ج2 ص7.

² - ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لمحمد بن فتوح الأزدي، ج1 ص332. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى، أبو جعفر الضبي، ج1 ص451. إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص50.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص111.

⁴ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص114.

- سهل بن محمد الوراق (306هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: « رجل صالح حسن الضبط»¹، وهو من شيوخ أبي العرب وهو أعرف به، وصفه بالصّلاح وهو تركية لدينه وبحسن الضبط وهو تركية لمعرفته، ولولا خبرته لما أستطاع الضبط.
- الحسن بن هانئ بن الأشعث: قال الإمام أبو العرب فيه: « من خيار هذه الأمة وعبادهم»²، قد نقل عن سحنون قوله: «كان رجلا صالحا مبرزا مباعدا لأهل الزّينغ»³ وهذا القول الذي نقله عن سحنون يفسر كلمة "من خيار هذه الأمة وعبادهم" التي أطلقها أبو العرب عليه.
- أبو الزّبيع اللّحياني: قال الإمام أبو العرب فيه: «كان رجلا صالحا»⁴، وصفه أبو العرب بالصّلاح يعني العبادة، وإن نقل عنه واقعة مع سحنون يطلب حيلة في الدّين أي الفتوى فوبخه سحنون لأجل ذلك، ولو كان عنده علم لذكره أبو العرب وإن كان قوله "سمع يحيى بن سلام"، يدلّ على ثبوت نقله، لكنّه قد يكون نقلا قليلا أو غير مضبوط.
- معتب بن رباح: قال الإمام أبو العرب فيه: « قال لي سهل بن عبد الله القبرياني: كان رجلا صالحا»⁵ نقل أبو العرب كلام شيخه سهل فيه ولم يعلق كعادته إذا لم يقنعه كلام الناقد، وحكي أبو العرب عن سهل بعض مظاهر صلاح معتب هذا، فيكون تعديل أبي العرب له تعديل ديانة و حمد سيرة ضمنيّ، و ذكر أبو العرب

¹ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، ج1 ص226.

² - المحن، أبو العرب، ص373.

³ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص 93.

⁴ - المصدر نفسه، ص124.

⁵ - المصدر نفسه، ص 122.

نقلا عن سهل أنّ معتب هذا كان من أصحاب البهلول وهذا يعني أنّ له علما في الفقه أو الحديث، لأنّ البهلول بن راشد كما وصفه أبو العرب بقوله: «وكان عنده علم كثير سمع من مالك و الثوري وعبد الرحمن بن أنعم والليث...»¹ فهذا حال الشيخ فلا بد أن يحمل التلميذ بعضا من علمه.

- طلق بن الشيخ أبو شيخ المفسر لأنّه يفسر الرّوّا: قال الإمام أبو العرب فيه: «كان رجلا صالحا معروفا بالدين»²، وصفه أبو العرب بالصّلاح وهو التّدين والعبادة والنّسك ويبدو أنّه لم يُرو عنه علم.

- الرّفاء: قال الإمام أبو العرب فيه: «فاضل»³، وصفه بالفضل لدينه وذكر أنّ البهلول وابن غانم وابن فروخ صلوا عليه جنازة رضي عن دينه، وبالمقابل رفضوا الصّلاة على ابن صخر المعتزلي لعدم الرّضى عنه.

¹ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص 52.

² - المصدر نفسه، ص 94.

³ - المصدر نفسه، ص 31.

خلاصة المبحث:

بعد عرض أقوال الإمام أبي العرب في التعديل النسبي و الضمني، وجدت الإمام أبا العرب قد تفنن في إطلاق المصطلحات كعادته و إن كانت قليلة مقارنة مع ما سبقها من المصطلحات الدالة على التعديل المطلق والصريح، وخلصت لما يأتي:

-استعمل الإمام أبو العرب:

- مصطلحات التعديل النسبي، كقوله "صحيح الكتاب حسن التقييد"، "صحيح الكتاب معدود من أصحاب سحنون".

-ومصطلحات التعديل الضمني كقوله "جاء لسمع مني فرأيت عنده علما بالحديث وتميزا للرجال فأخذت عنه"، و"من شيوخ إفريقية كان عنده حديث سمعه منه غير واحد"، و"لم يكن في عصره أكثر كتباً منه في الفقه والآثار".



الفصل الثالث: الرواة المعدّلون عند الإمام أبي العرب

المبحث الأول: الطّبقة الأولى من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العرب.

المبحث الثاني: الطّبقة الثانية من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العرب.

المبحث الثالث: الطّبقة الثالثة من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العرب.



الفصل الثالث: الرواة المعدّلون عند الإمام أبي العزب.

سأذكر في هذا الفصل نماذج من الرواة الذين عدّهم الإمام أبو العزب مقارنا تعديله بكلام غيره من أئمة الحديث، مقسما المعدّلين لمراتب حسب الشدة والضعف في تعديلهم، وقد قسّمت الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الطّبقة الأولى من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العزب.

المبحث الثاني: الطّبقة الثانية من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العزب.

المبحث الثالث: الطّبقة الثالثة من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العزب.

المبحث الأول: الطّبقة الأولى من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العزب.

سأدرس في هذا المبحث نماذج من الرواة الذين عدّهم الإمام أبو العزب بأعلى ألفاظ التعديل مقارنا كلامه بكلام غيره من علماء الجرح والتعديل ممّن سبقه أو جاء بعده إلى عصرنا الحاضر، خاتما كلّ راو بمقارنة بين كلام المحدثين أستخلص فيها الحكم النهائي على هذا الراوي سواء أصاب فيه الإمام أبو العزب أم لا، وإذا انفرد الإمام أبو العزب بتعديل راو أشرت لذلك ونزلت عند حكمه، وقسّمتُ هذا المبحث لثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الرواة الذين عدّهم أبو العزب بألفاظ تدلّ على المبالغة.

المطلب الثاني: الرواة الذين عدّهم أبو العزب بلفظ مكرّر.

المطلب الثالث: الرواة الذين عدّهم أبو العزب بلفظ واحد.

المطلب الأول: الرواة الذين عدّ لهم بألفاظ تدلّ على المبالغة:

سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين عدّ لهم الإمام أبو العرب بألفاظ تدلّ على المبالغة في تعديلهم.

1. سَحْنُون¹ عبد السلام بن سعيد بن حبيب التّونخي (240هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «من شيوخ أهل إفريقيّة... كان جامعاً للعلم، فقيه البدن... وكان حافظاً للعلم»².

كلام النّقاد الآخرين: قال ابن حبان: «سَحْنُون بن سعيد التّونخي من أهل إفريقيّة من فقهاء أصحاب مالك من جالسه مدّة³ روى عنه أكثر من ثلاثين ألف مسألة وكان يفرّع على مذهبه وهو الذي أظهر علم مالك ومذهبه بالمغرب، روى عنه جبرون بن عيسى بن خالد بن يزيد الإفريقي البلوي»⁴، قال أبو بكر المالكي: «وكان مع هذا رقيق القلب، غزير الدّعة، ظاهر الخشوع متواضعاً، قليل التّصنع، كريم الأخلاق، حسن الأدب، سالم الصّدر، شديداً على أهل البدع، لا يخاف في الله لومة لائم، انتشرت إمامته في المشرق والمغرب. وسلم له بالإمامة أهل عصره، واجتمعوا على فضله وتقديمه. ومناقبه كثيرة قد

¹ - لقب له، قال القاضي عياض: «اسم طائر حديد لحدّته في المسائل». ينظر ترتيب المدارك، عياض، ج4، ص46.

² - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص102.

³ - إن كان ابن حبان يقصد مجالسة سحنون لمالك فقد وهم فقد قال العارفون به، قال القاضي عياض: «قال ابنه: خرج إلى مصر أول سنة ثمان وسبعين في حياة مالك، ومات مالك وهو ابن ثمانية عشر أو تسعة عشر. وكانت رحلته إلى زياد بتونس، وقت رحلة ابن بكير إلى مالك. قال سحنون: كنت عند ابن القاسم، وجوابات مالك ترد عليه. فقبل له: فما منعك من السّماع منه. قال قلة الدّراهم. وقال مرة أخرى: لحى الله الفقير، فلولاه لأدرت مالكا. فإن صحّ هذا، فله رحلتان. وإلا فما قال ابنه أصح. فإنّه سمع ممّن مات قبل ثمان وثمانين من المدنيين بها، كابن نافع». ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج4، ص46.

⁴ - الثّقات، ابن حبان، ج8، ص299، رقم 13550.

ألف فيها أبو العرب التميمي كتاباً مفرداً¹، وقال ابن ماكولا: «قاضي إفريقية وفتيها»²، وقال الشيرازي: «وسحنون لقب واسمه عبد السلام وتفقه بابن القاسم وابن وهب وأشهب، ثم انتهت الرئاسة إليه في العلم بالمغرب، وولي القضاء بالقيروان، على قوله المعول بالمغرب ... وصنف المدونة وعليها يعتمد أهل القيروان، وحصل له من الأصحاب ما لم يحصل لأحد من أصحاب مالك، وعنه انتشر علم مالك في المغرب»³. وقال إسماعيل بن محمد الأصبهاني: «من أهل إفريقية رحمه الله تعالى، كان أحد الأئمة من أصحاب مالك فقهها وعلمها ونسكا وورعا، جالس مالك بن أنس مدة كبيرة⁴، وهو الذي أظهر مذهب مالك بالمغرب»⁵، وأقوال أهل العلم فيه كثيرة من شيوخه وأقرانه وتلاميذه⁶ ولا أدري سبب ذكر الذهبي في الميزان⁷ وتبعه العراقي له في ذيل الميزان⁸ وابن حجر في اللسان⁹ دون زيادة أو نقصان لكلام الخليلي فيه: «سحنون القيرواني روى عن مالك وله في الفقه ذكر، لم يرض أهل الحديث حفظه»¹⁰، لكنّ الذهبي قال: «فأدناه إقليم إفريقية، وأمها هي مدينة

¹ - ترتيب المدارك، عياض، ج4، ص48، والذّي في الرياض أقل من هذا النص ينظر: رياض النفوس، المالكي، ج1، ص346.

² - الإكمال في رفع الارتباب، ابن ماكولا، ج4، ص266.

³ - طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي الشيرازي ص156.

⁴ - هذا وهم، ينظر التعليق السابق عن كلام ابن حبان، ينظر: ترتيب المدارك، ج4، ص48.

⁵ - سير السلف الصالحين، إسماعيل بن محمد الأصبهاني، ص1117.

⁶ - ينظر الرياض، المالكي، ج1 ص346-354 وترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4، ص48-53. معالم الإيمان، الدّباغ، الإيمان، الدّباغ، ج2 ص81-84. والدّباغ المذهب، ابن فرحون، ص160. الأنساب، السّمعاني، ص324.

⁷ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج8، ص113.

⁸ - ذيل الميزان، العراقي، ص114-115.

⁹ - ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج3، ص8.

¹⁰ - الإرشاد، الخليلي، ج1 ص269.

القيروان، كان بها سحنون بن سعيد الفقيه صاحب ابن القاسم¹، والواقع يثبت عكس كلام الخليلي أنّ سحنونا كان إماما في الفقه والحديث قد سمع الكبار وأثنوا على فهمه وحفظه وعلمه².

المقارنة: أطبق أهل العلم قاطبة من المشرق والمغرب على إمامة سحنون كما وصفه أبو العرب وما خالف إلا الخليلي ولا أدري من هم أهل الحديث الذين لم يرضوا حفظ سحنون، وأمّا عدم إخراج أصحاب الكتب له فذلك راجع إلى قلة الرواية عن المغاربة³ من قبل المشاركة لعدم الالتقاء بهم أو لنزول الإسناد بالنسبة إليهم أو لعدم معرفتهم، فكم جهلوا إماما عند المغاربة كما سيأتي.

2. يحيى بن عمر بن يوسف أبو زكريا الكندي الأندلسي الإفريقي (213هـ) من شيوخ أبي العرب: وقال الإمام أبو العرب عنه: «كان إماما في الفقه، ثبتا ثقة، فقيه البدن، كثير الكتب في الفقه والآثار، ضابطا لما روى، عالما بكتبه متفننا، شديد التصحيح لها من أئمة أهل العلم»⁴، وقال أيضا: «ذهل يحيى آخر عمره»⁵.

كلام النقاد الآخرين: قال القاضي عياض: «قال القاضي أبو الوليد: كان فقيهاً حافظاً الزّاي، ثقة ضابطاً لكتبه، وقال ابن حارث: كان يحيى متقدماً في الحفظ... وقال ابن أبي

¹ - الأمصار ذوات الآثار الذهبي ص 4. و ينظر ترجمته الحافلة: تاريخ الإمام، الذهبي، ج 5 ص 867، وسير أعلام النبلاء، النبلاء، الذهبي، ج 12 ص 63-69.

² - ينظر: ترتيب المدارك، عياض، ج 4، ص 45-88.

³ - ينظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن فُطْلُوبَعَا، ج 4، ص 415.

⁴ - المصدر نفسه، ج 4، ص 358.

⁵ - معالم الإيمان، الذّباغ، ج 2 ص 243.

دليم: وكان حافظاً¹، وقال أبو زيد الدبّاغ: «... كان من الحفظ بمكان، وقال أبو الفضل التّوحي نقلاً عن أبي بكر بن اللباد: كان يحيى بن عمر ... مقدماً في الحفظ، وقال الحسن بن نصر: ما رأيت أصوب منه، وقال الكانشي: ما رأيت مثل يحيى بن عمر وما رأيت أحفظ منه كأمّا كانت الدّواوين في صدره، وقال التّجيبى: كان ثقة فقيه البدن»².

المقارنة: لقد توارد قول كلّ من تكلم في يحيى بن عمر على أنّه آية في الحفظ، فالإمام أبو العرب تلميذه ووصفه بما هو أهله، ممّا يدل على دقة وصف أبي العرب للرواة ودقة اختيار الألفاظ.

3. أحمد بن موسى بن مخلد أبو عياش (275هـ)، قال الإمام أبو العرب: «شيخ صالح، ثقة فقيه، عالم ثبت، صحيح الكتاب، حسن التّقييد»³.

كلام النّقاد الآخرين: قال ابن أبي خالدة: «كان زاهداً ورعاً، متعبداً، فاضلاً عالماً بكتبه»⁴، وقال ابن عذارى: «وكان زاهداً ورعاً متعبداً فاضلاً عالماً بما في كتبه... وكان كثير الرواية والجمع للحديث»⁵، وقال الدبّاغ: «صحيح الكتب ثقة حسن التّقييد»⁶، وقال الذهبي: «وكان ذا دين وورع»⁷، وقال ابن فرحون: «ثقة»⁸.

¹ - ترتب المدارك، عياض، ج4 ص358.

² - معالم الإيمان، الدبّاغ، ج2 ص236.

³ - ترتيب المدارك، عياض، ج4 ص393.

⁴ - المصدر نفسه، ج4 ص394.

⁵ - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ابن عذارى، ج1 ص145.

⁶ - معالم الإيمان، الدبّاغ، ج2 ص258.

⁷ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6 ص698.

⁸ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون ص32.

المقارنة: كل المتكلمين فيه وثقوه ووصفه بعضهم بصحة الكتب وحسن التقييد وكثرة الرواية، مما يدل على دقة وصف أبي العرب للراوي وصحة حكمه فيه.

4. يحيى بن سلام أبو زكريا البصري نزيل مصر الإفريقي (200هـ) قال الإمام أبو العرب: «ثقة، ثبت، وكان من الحفاظ، وكان له إدراك»¹.

كلام النقاد الآخرين: سئل عنه أبو زرعة الرّازي، فقال: «لا بأس به ربما وهم»²، وقال عنه أبو حاتم الرّازي: «كان شيخا بصريا ووقع إلى مصر وهو صدوق»³، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أخطأ»⁴، وقال ابن عدي: «وليحيى بن سلام غير ما ذكرت من الحديث وأنكر ما رأيت له هذه الأحاديث التي ذكرتها، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه»⁵ وتبعه ابن الجوزي فضّعه⁶ والذهبي⁷، وقال أيضا مضعفا له: «ضعفه الدارقطني»⁸، الدارقطني⁸، وقال الذهبي: «وكان ثقة ثبتا عالما بالكتاب والسنة»⁹. وقال الدّباغ: «كان من العلماء الحفاظ الفضلاء»¹⁰، وقال ابن ناجي: «كان ثقة ومحلّه من العلم معلوم»¹¹.

¹ -طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص37.

² -الضعفاء، أبو زرعة، ج2، ص339.

³ -الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9 ص155.

⁴ -الثقات، ابن حبان، ج9، ص261.

⁵ -الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج9 ص126.

⁶ -الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج3 ص196.

⁷ -ميزان الاعتدال، الذهبي، ج4 ص381. ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج9 ص126.

⁸ -المغني في الضعفاء، الذهبي، ج2 ص736.

⁹ -تاريخ الإسلام، الذهبي، ج14 ص443.

¹⁰ -معالم الإيمان، الدّباغ، ج1 ص321.

¹¹ -المصدر نفسه، ج1 ص326.

المقارنة: في هذا الرّأوي اختلف المتكلّمون: فأبو العرب وثّقه مطلقاً، وتبعه الدّباغ وابن ناجي وهم مغاربة، وتبعهم الدّهبي في تاريخ الإسلام، وأمّا أبو زرعة وأبو حاتم الرّازيان وابن حبان فوثّقوه برتبة أقل، وضعّفه الدّارقطني وابن عدي ورضي قوله ابن الجوزي والدّهبي في الميزان والمغني. ويبدو أنّ يحي أنكروا عليه بعض الأحاديث كما قال ابن عدي وأنكر ماروي خمسة أحاديث، لكن مقارنة بما يحفظ من آثار في مختلف الفنون وخاصة التفسير يصح وصفه بالتوثيق المطلق، ولربما يكون وصف ابن حبان له أدق حين وثّقه وقال: "ربما أخطأ" فهذا دليل على قلة خطئه، ومما جاء في سيرته قوله: «أحصيت بقلبي من لقيت من العلماء فعددت ثلاثمائة وثلاثة وستين عالماً، سوى التابعين، وهم أربعة وعشرون... كل من رويت عنه العلم فقد روى عني، إلا القليل منهم... روى عني من العلماء أربعة مالِك، والليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة؛ ونسي الرابع... كتب عني مالِك بن أنس ثمانية عشر حديثاً»¹، وهذه السيرة الحافلة بالعلم تبين معنى كلام أبي العرب "له إدراك"، وتبين توثيقه لأنّ مالكا لا يروي إلا عن الثّقة كما هو معروف، والجلّة من أهل العلم رَووا عنه.

5. عبد الرّحمن بن محمّد بن عمران أبو محمّد، قال الإمام أبو العرب: «كان فقيهاً، ثقة، صالح الكتاب، حسن الحفظ، جيد القريحة»².

كلام النّقاد الآخرين: قال القاضي عياض: «قال ابن أبي دليم: كان حسن الحفظ، جيد القريحة، يتكلّم على الأصول، ولم يكن صاحب دواوين، ولا إكثار، وقال ابن حارث: وإنّما كان مقتصرّاً على أمّهات ابن القاسم، لا غير، وكان حمديس يذكره بالفضل والورع والعلم»³.

¹ - ينظر: رياض النّفوس، المالكي، ج1، ص188-189

² - ترتيب المدارك، عياض، ج4، ص352.

³ - المصدر نفسه، ج4، ص352.

المقارنة: قد وافق النقاد المغاربة الإمام أبا العرب في وصفه للراوي بالفقه والوثاقة وحسن الحفظ وسلامة الكتاب، وكلّ أصحاب سحنون عدول، فالإمام أبو العرب إذن أعطى الراوي وصفا دقيقا سواء بالاستفادة ممّن قبله أو بموافقة من بعده.

6. أحمد بن مُعتب بن أبي الأزهر أبو جعفر (227هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، عالم بالحديث والرجال»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال الخشني: «كان نبيلاً فاضلاً صالحاً»² وقال المالكي: «كان نبيلاً معدود من أصحاب سحنون»³، وقال الدّباغ: «كان فقيها صالحاً... كان عالماً بالحديث ثقة»⁴، وقال ابن ناجي: «وفيه بتر لكلام أبي العرب»⁵ ومعنى هذا أنّه نقل كلام أبي العرب ووقع بتره، فيكون نقل القاضي عياض كلام أبي العرب أدق، وقال الذهبي: «وقال محمد بن أحمد بن غانم الحافظ: سمعت أحمد بن مُعتب مغربيّ ثقة يقول: سئل يحيى بن معين...»⁶.

المقارنة: كلّ من ذكرهم هنا عالة على أبي العرب إما ناقلين كلامه أو حائمين حوله وكفى به موثقاً.

7. البهلول بن راشد أبو عمرو القيرواني أبو عمرو (183هـ). قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، مجتهد، ورع»⁷.

¹ -المصدر السابق، ج4، ص353.

² -طبقات علماء إفريقية، الخشني، ص17.

³ -رياض النفوس، المالكي، ج1، ص470.

⁴ -معالم الإيمان، الدّباغ، ج2، ص177.

⁵ -المصدر نفسه، ج2، ص178.

⁶ -سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج12، ص506.

⁷ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العريض، ص52.

كلام الثّقاد الآخرين: قال يحيى بن معين: «ما أعرفه»¹ وقال الإمام الآجري: «سمعت أبا داود قال: سمع القعني من بهلول بن راشد المغربي سأله علي عنه: كيف كان هذا الشيخ؟ فقال: كان جميل الهيئة، حدّثني بهذا إبراهيم الأصبهاني عن عباس العنبري»²، وقال الإمام ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول ذلك ويقول: هو ثقة لا بأس به»³. وذكره ابن حبان في الثّقات⁴، وقال وقال ابن عدي: «وبهلول بن راشد هذا قد روى عنه القعني غير حديث عن يونس، عن الزّهرري وليس بذلك المعروف والقعني مديني الأصل سكن البصرة روى عن قوم من أهل المدينة ليسوا هم بمعروفين والقعني يحدّث عن جماعة مثل بهلول مجهولين من أهل المدينة، ولا يحدّث عنهم غيره وبهلول هذا أظنّه بصري»⁵، وقال المالكي: «فضله أشهر من أن يذكر»⁶، وقال الذهبي في في السّير: «قيل كان ثقة، صادقاً مجتهداً، خيراً، مجاب الدعوة، واسع العلم»⁷، وقال في الكاشف: «وقال ابن عدي: ليس بذاك المعروف»⁸، وقال في الميزان: «شيخ مغربي قال ابن معين: لا أعرفه»⁹، وقال ابن حجر: «وهو رجل معروف عند أهل المغرب وكانت له عبادة وفضل، وقال القعني: حدّثنا بهلول بن راشد وكان وتدا من أوتاد الأرض، وقال ابن المديني: لا بأس به، وقال ابن البرقي: كان فاضلاً، وقال سحنون: كان فاضلاً ولم يكن عنده من الفقه ما

¹ - تاريخ ابن معين رواية الدّارمي، ج1 ص78.

² - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج2 ص179.

³ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص429.

⁴ - الثّقات، ابن حبان، ج8 ص152.

⁵ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص251.

⁶ - رياض النفوس، المالكي، ج1 ص200.

⁷ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج4 ص817.

⁸ - الكاشف، الذهبي، ج1 ص63.

⁹ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص355.

عند غيره، قال: ومنه تعلمت السمت وتترك السلام على أهل الأهواء»¹، قال الصفدي: «قيل كان ثقة صادقاً مجتهداً مجاب الدعوة خيراً واسع العلم»².

المقارنة: الذين وثقوه من المشرق والمغرب هم: ابن المديني وسحنون وأبو حاتم وابن البرقي والمالكي وابن حبان والقاضي عياض والصفدي وابن حجر وهؤلاء أساطين الجرح والتعديل، والذين لم يعرفوه: هم ابن معين وابن عدي، وقد أبعد ابن عدي حين رآه بصرياً، وأمّا الذهبي فنقل التوثيق بصيغة التّمييز في سيرة ومال في كتبه الأخرى إلى تجهيله وتضعفه. فيظهر أنّ كلام أبي العرب دقيق، فقد وافقه كلّ المغاربة الذين يعرفونه حتّى قال ابن حجر: «وهو رجل معروف عند أهل المغرب وكانت له عبادة وفضل»³ والذين تكلموا فيه إنّما جهلوه ولم يعرفوه، ومادام قد عرفه الكثير فالذي عرف عنده زيادة علم وهو حاكم على من لم يعرف.

8. شجرة بن عيسى - وقيل ابن عبد الله - بن عمرو بن شجرة المعافري أبو شجرة ويقال أبو زيد (262هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، عدل، مأمون»⁴.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن الأبار: «وكان من العرب ثقة»⁵.

المقارنة: كلّ الذين ترجموا له إنّما نقلوا كلام أبي العرب ولم يضيفوا إليه شيئاً، وكأنّهم رضوا به، وآخرون لم ينقلوا ولم يذكروا فيه تعديلاً¹ إلا ابن الأبار فوثّقه، فالرجل ثقة مشهور بالعلم هو وأبوه.

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص67.

² - الوافي بالوفيات، الصفدي، ج10 ص194.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص66.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص102..

⁵ - التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، ج4 ص3.

9. عبد الله بن عمر بن غانم أبو عبد الرحمن الرُّعَيْنِي (190هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، نبيل»²، و قد نقل عنه القاضي عياض، قوله أيضاً: «كان ثبناً ثقة فقيها عدلاً في قضائه»³.

كلام النقاد الآخرين: قال أبو حاتم: «مجهول»⁴، وقال ابن يونس: «كان أحد الثقات الأثبات»⁵، قال ابن حبان: «عبد الله بن عمر بن غانم قاضي إفريقية يروي عن مالك ما لم يحدث به مالك قط لا يحلّ ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب إلا على سبيل الاعتبار»⁶، وقال الذهبي معلقاً على كلام ابن حبان: «فلعلّ البلية من عثمان»⁷، أي من يروي عن ابن غانم، وقال ابن حجر: «ولعلّ ابن حبان ما عرف هذا الرجل لأنّه جليل القدر ثقة لا ريب فيه ولعلّ البلاء في الأحاديث التي أنكرها بن حبان ممّن هو دونه»⁸، وقال المالكي: «كان فضله وعلمه وورعه أشهر من أن يذكر، وهو أحد الثقات الأثبات»⁹، وذكره ابن خلفون في كتاب الثقات¹⁰، وقال أبو علي بن أبي سعيد: «كان ابن غانم رجلاً كاملاً فقيهاً مقدماً مع فصاحة لسان... روى عنه القعني وابن القاسم وسحنون وداود بن يحيى»¹¹، قال السمعاني: «وكان

¹ ينظر: تاريخ ابن يونس، ج2 ص100 و ترتيب المدارك، ج4 ص102 والإكمال، ابن ماكولا، ج1 ص524 والأنساب السمعاني، ج3 ص11.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص43.

³ - ترتيب المدارك، عياض، ج3 ص65.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5 ص110.

⁵ - تاريخ ابن يونس، ج2 ص112.

⁶ - المجروحين، ابن حبان، ج2 ص39.

⁷ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4 ص881.

⁸ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج5 ص332.

⁹ - رياض النفوس، المالكي، ج1 ص215.

¹⁰ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج8 ص86.

¹¹ - ترتيب المدارك، عياض، ج3 ص65-67.

ففيها أحد الثقات الأثبات»¹، ثم ذكر كلام ابن حبان فيه ولم ينبه على ما مضى، وذكره ابن الجوزي في المتروكين ونقل كلام أبي حاتم وابن حبان²، وقال في موضع آخر: «وهو أحد الثقات الأثبات»³، وقال الذهبي عدّة أقوال حسب الكتاب الذي يترجم فيه للراوي فقال في الكاشف موثقاً له: «مستقيم الحديث»⁴، وقال في المغني و: «مجهول الحال»⁵، وأبعد في الميزان الميزان فقال: «مجهول»⁶، وقال ابن حجر: «وثقه بن يونس وغيره ولم يعرفه أبو حاتم وأفرط ابن حبان في تضعيفه»⁷.

المقارنة: وثقه أبو داود والمالكي والداق وابن ناجي وابن يونس وأبو علي ابن أبي سعيد والسمعاني وابن الجوزي في المنتظم وابن خلفون والذهبي في الكاشف وابن حجر دافع عنه، وضعفه ابن حبان لكن يبدو أنّ البلية ممّن دونه كما قال الذهبي وابن حجر؛ وضعفه الذهبي في الميزان والمغني تبعاً لتجهيل أبي حاتم له، وقد فسّر القاضي سبب عدم معرفة أبي حاتم له فقال: «لبعد قطره»⁸ وقد روى عنه جماعة غير القعني وهم: ابن القاسم وسحنون وداود بن يحيى⁹، وشهرته بالمغرب تغني عن تعدد الرواة لإزالة الجهالة عنه كما قال المالكي: «كان فضله وعلمه وورعه أشهر من أن يذكر، وهو أحد الثقات الأثبات»¹⁰، وعليه يكون حكم أبي العرب

¹ - الأنساب، السمعاني، ج 1، ص 325.

² - الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج 2، ص 134.

³ - المنتظم، ابن الجوزي، ج 9، ص 186.

⁴ - الكاشف، الذهبي، ج 1، ص 577.

⁵ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج 1، ص 348.

⁶ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج 2، ص 464.

⁷ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1، ص 516.

⁸ - ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 3، ص 66.

⁹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 3، ص 65-67.

¹⁰ - رياض النفوس، المالكي، ج 1، ص 215.

وَمَنْ تَبِعَهُ هُوَ الصَّوَابُ، وَالَّذِينَ تَكَلَّمُوا فِيهِ إِمَّا أَنَّهُمْ جَهِلُوهُ كَأَبِي حَاتِمٍ وَالذَّهَبِيُّ وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِيَلْدِهِ فَكَلَامُهُمْ قَصُورٌ مِنْهُمْ فِي مَعْرِفَتِهِ، وَإِمَّا أَنَّهُمْ ضَعَّفُوهُ فَكَلَامُهُمْ مُرَدُّودٌ بِمِنْ وَثْقِهِ، ثُمَّ بِشَهْرَةِ الْمُوطَأِ مِنْ طَرِيقِهِ وَرَضَى الْإِمَامُ مَالِكٌ عَنْهُ وَتَبَجَّيْلُهُ وَتَقْدِيمُهُ حَتَّى اقْتَرَحَ عَلَيْهِ أَنْ يَزُوجَهُ ابْنَتَهُ¹ وَكَذَلِكَ يَتَتَلَمَذُ سَحْنُونُ عَنْهُ وَالْقَعْنَبِيُّ وَأَسَدُ بْنُ فَرَاتٍ وَإِقْرَارُهُمْ لَهُ بِالْعِلْمِ.

10. يزيد بن محمد الجمحي (212هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، قديم السن، كثير الحديث»².

كلام النقاد الآخرين: ذكره المالكي والدِّبَاغ³، واكتفوا بنقل كلام أبي العرب.
المقارنة: فحكم الإمام أبي العرب هو العمدة.

11. شقران بن علي أبو علي (186هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «صالح، ثقة، مأمون»⁴.

كلام النقاد الآخرين: ذكره المالكي والدِّبَاغ⁵، واكتفوا بنقل كلام أبي العرب، وذكر ابن يونس⁶، وابن الجوزي⁷ صلاحه، وزاد الذهبي فوصفه بالفقه⁸.

المقارنة: كلام أبي العرب هو العمدة لذلك اعتمده المغاربة واكتفى المشاركة بذكر صلاحه.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3 ص66.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص85.

³ - رياض النفوس، المالكي، ج1، ص239، ومعالم الإيمان، الدِّبَاغ، ج1، ص69-70.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص61.

⁵ - رياض النفوس، المالكي، ج1 ص312، ومعالم الإيمان، الدِّبَاغ، ج1، ص279.

⁶ - تاريخ، ابن يونس، ج2، ص102.

⁷ - المنتظم، ابن الجوزي، ج9، ص124.

⁸ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج12 ص186.

12. أحمد بن نصر أبو جعفر الهواري (317هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، مأمون»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال الخشني: «حسن الحفظ، فقيه الصدر»²، قال أبو بكر المالكي: «كان من الفقهاء المبرزين، والحفاظ المعدودين، لا يدانيه في ذلك أحد في زمانه»³.

المقارنة: كل المتكلمين متفقون على إمامته في الفقه وقوة الحفظ وثقته وأمانته، وهذا يدل على دقة أبي العرب في وصف الراوي.

13. أحمد بن يزيد أبو عبد الله القرشي المعلم (284هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «عالم بحديثه، ثقة، مأمون»⁴ وهو من شيوخ أبي العرب.

كلام النقاد الآخرين: قال الخشني: «كان تغلب عليه الرواية والتقييد لم أعلم أنه نسب إليه علم الفقه»⁵، قال الدبّاغ: «كان رجلاً صالحاً عالماً بالحديث وعلله»⁶.

المقارنة: كلام من جاء بعد أبي العرب يوافقه في حكمه على شيخه، مما يدل على صوابية حكم الناقد أبي العرب ومعرفته التامة بشيخه.

14. سعيد بن شعبان بن قرّة أبو الوليد الأندلسي (295هـ)، قال أبو العرب: «ثقة، كثير الكتب، ضابط لما كتب»¹.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 5، ص 93.

² - طبقات علماء إفريقية، الخشني، ص 32.

³ - رياض النفوس، المالكي، ج 2، ص 183.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4، ص 407.

⁵ - طبقات علماء إفريقية، الخشني، ص 41.

⁶ - معالم الإيمان، الدبّاغ، ج 2، ص 200.

كلام النقاد الآخرين: لم أجد من تكلم فيه إلا ابن الفرضي² فهو قد نقل كلام أبي العرب ولم يزد عليه.

المقارنة: فالحكم لأبي العرب.

15. عباس بن الوليد الفارسي³ (218هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، مأمون، حافظ الحديث»⁴، ووصفه أيضا فقال: «المحدث»⁵.

كلام نقاد آخرين: قال ابن حجر بعد ذكر كلام أبي العرب: «قلت إلا أنه أتى عن ابن عيينة بخبر باطل بالإسناد الصحيح فما أدري الآفة منه أو ممن بعده»⁶، و نقله قال ابن عراق الكناي⁷.

المقارنة: لم أجد من تكلم فيه قبل أبي العرب ولا بعده إلا الحافظ بن حجر الذي نقل كلام أبي العرب ثم أعقبه بأنه أتى بخبر منكر عن ابن عيينة، وكأن ابن حجر يوافق أبا العرب على التوثيق ثم يعترض بوجود خبر منكر لكنّه لم يجزم أنّ الخطأ من عباس أو ممن دونه، لذلك لا يُعتبر هذا تجريحا، وعليه يكون كلام أبي العرب حكما، لأنّ عباس لقي الكبار وحمل عنهم وليس في مروياته ما يُنكر.

¹ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، ج1 ص230.

² - المصدر نفسه، ج1، ص194.

³ - يوجد أربعة عشر راويا بهذا الاسم ذكرها مغلطاي، ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج7، ص221-223.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص254.

⁵ - المحن، أبو العرب، ص292.

⁶ - لسان الميزان، ابن حجر، رقم 1080، ج3، ص245.

⁷ - ينظر: تنزيه الشريعة، ابن عراق الكناي، ج1، ص71.

16. مروان بن أبي شحمة أبو الوليد المسلمي البلوي الإفريقي (242هـ)، قال الإمام أبو

العرب فيه: «ثقة، شيخ صالح، فاضل، رُمي بالتشبيه وهو بريء منه»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال الدِّبَاغ: «كان فقيها صالحا ورعا زاهدا متقللا في الدنيا...»².

المقارنة: يبدو أنَّ المتكلم فيه الوحيد أبو العرب حتَّى المالكي في رياضته والدِّبَاغ وابن ناجي في معالمهم نقلوا كلام أبي العرب، وقالوا: قال غيره وجاءوا بوصف عام، فيبقى كلام أبي العرب هو القول الفصل الذي يجب أن يُسار إليه³.

17. محمد بن سحنون (256هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «كان إماماً في الفقه، ثقة،

وكان عالماً بالذِّب عن مذهب أهل المدينة، عالماً بالآثار، صحيح الكتاب، لم يكن

في عصره أحذق بفنون العلم منه، فيما علمت»⁴.

كلام النقاد الآخرين: ابن حارث: «كان في مذهب مالك من الحفاظ المتقدمين، وفي غير ذلك من المذاهب من الناظرين المتصرفين، وكان كثر الوضع للكتب غزير التأليف»⁵، وقال ابن الجزار: «كان ابن سحنون إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب... والعلم بالأثر والحديث»⁶، وقال الصِّفدي: «الفقيه المالكي القيرواني كان حافظاً خبيراً بمذهب مالك عالماً

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 115، ورياض النفوس، ج 1، ص 392، ومعالم الإيمان، الدِّبَاغ، ج 2، ص 105.

² - معالم الإيمان، الدِّبَاغ، ج 2، ص 106.

³ - رياض النفوس، المالكي، ج 1، ص 392.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4، ص 204.

⁵ - طبقات علماء إفريقية، الحشني، ص 9.

⁶ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4، ص 206.

بالآثار»¹، وقال الذهبي: «وفيها العلامة محمد بن سحنون المغربي المالكي مفتي القيروان،... وكان إماما مناظرا كثير التصانيف، متعظما بالقيروان، خرج له عدة أصحاب، وما خلف بعده مثله»²، وقال ابن حجر: «قال الدارقطني: لا يثبت ورواته مجهولون، ثم ظهر لي أنّ محمد بن عبد السلام ثقة معروف وهو ابن سحنون فإنّ اسم سحنون عبد السلام بن سعيد وسحنون لقبه كما تقدم في ترجمته وابنه محمد من كبار العلماء بالمغرب»³.

المقارنة: كلّ من تكلم على الإمام محمد بن سحنون قد وثّقه ووضعه في أعلى درجات التوثيق موافقا أبا العرب إلا الدارقطني على تفسير ابن حجر فقد جهّله، وجهالة المشاركة للمغاربة ليست غريبة فهي راجعة لبعد القطر كما سبق.

18. محمد بن عمر بن يوسف أبو عبد الله الكندي (299هـ)، قال الإمام أبو العرب

فيه: «ثقة، كثير الكتب في الفقه والآثار، حسن الضبط»⁴.

كلام النقاد الآخرين: نقل ابن الفرضي كلام أبي العرب وهو أتمّ من نقل القاضي عياض⁵، قال قال القاضي عياض: «قال غيره-أي غير أبي العرب-: كان من أهل العقل والعلم، والدين والثقة. قال ابن حارث: كان كثير الكتب في الفقه، والآثار، ضابطاً، ثقة»⁶.

المقارنة: الذين تكلموا فيه من المغاربة وثّقوه بكلام ككلام أبي العرب موافقين له في الحكم والوصف.

¹ - الوافي بالوفيات، الصّفدي، ج3، ص72.

² - العبر في خبر من غير، الذهبي، ج1، ص381. وينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6، ص403.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج5، ص259.

⁴ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، ج2، ص25، وترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4، ص365.

⁵ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، ج2، ص25.

⁶ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4، ص365.

المطلب الثاني: الرواة الذين عدّ لهم بلفظ مكرّر.

سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين عدّ لهم بألفاظ التعديل مكررة.

19. يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام (280هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «صالح، ثقة، صحبته سنين طويلة»¹.

كلام النقاد الآخرين: لم أجد من تكلم عنه غير أبي العرب فهو أحد شيوخه الذين لازمهم طويلا فهو أعلم به وحكمه فيه مبني على معرفة تامة.

المقارنة: فالحكم في يحيى بن محمد قول الإمام أبي العرب.

20. أسد بن الفرات أبو عبد الله (213هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، لم يكن فيه شيء من البدع»².

كلام النقاد الآخرين: ذكره المالكي في رياض³، والدّباغ⁴، والقاضي عياض⁵.

المقارنة: أطال المالكي والدّباغ والقاضي عياض في ترجمته وذكروا طلبه للعلم عن الإمام مالك وأصحابه وعن أصحاب الإمام أبي حنيفة وسماع القرويين منه كالإمام سحنون وغيره⁶ وهذا يدلّ يدلّ على إمامته ولا يحتاج لألفاظ تعديل، لأنّ شهرته أطبقت الآفاق، لكنّ النّكتة في نفي بدعة القول بخلق القرآن عنه، لأنّه اشتهر لدى القرويين أنّ أغلب من حمل فقه الكوفة قال

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص38.

² - المصدر نفسه، ص82.

³ - رياض النفوس، المالكي، ج1 ص254-273.

⁴ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج2، ص3-26.

⁵ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3، ص291-309.

⁶ - رياض النفوس، المالكي، ج1، ص265-266.

بخلق القرآن، والمعروف في القيروان أنّ المعتزلة كانوا كوفيين في الفقه، لذلك كان أبو جعفر القصري يقول: «كان أسد إمام العراقيين بالقيروان كافة، كان مشهوراً بالفضل والدين، ودينه ومذهبه السنّة، يقول: القرآن كلام الله عزّ وجلّ ليس بمخلوق، وكان يبدّع من يقول خلاف ذلك»¹.

21. إسحاق بن إبراهيم الأزدي أبو العباس الصّايغ، المعروف بابن بطريقة (303هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثبت، ثقة»².

كلام النّقاد الآخرين: قال ابن حارث: «كان فقيهاً من أهل الحفظ والفهم»³، وقال الدّباغ: «كان فقيهاً ثقة مأموناً» وقال ابن ناجي معلقاً هو قول أبي العرب والتّحجيّ⁴ وقال الخراط: «كان ثقة مأموناً فقيهاً»⁵.

المقارنة: اتّفق علماء المغرب: ابن الحارث والدّباغ وابن ناجي والتّحجيّ والخراط والقاضي عياض على تعديله بلفظ الإمام أبي العرب وفي هذا دلالة واضحة على دقة وصف الإمام أبي العرب لهذا الرّاي، وأنّه إمام الجرح والتّعديل دون منازع.

22. حبيب بن نصر بن سهل التّميمي صاحب مظالم سحنون (287هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، حسن الكتاب والتّقييد»⁶ وهو من شيوخ أبي العرب⁷.

1 - رياض النّفوس، المالكي، ج1 ص264.

2 - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص101.

3 - معالم الإيمان، الدّباغ، ج2 ص331.

4 - المصدر نفسه، ج2 ص330.

5 - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص101.

6 - المصدر نفسه، ج4 ص369.

7 - ينظر: طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص110.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن الحارث: «كان نبيلاً في نفسه»¹، وقال ابن فرحون: «كان فقيهاً عالماً يميل إلى الحجّة عالماً بكتبه حسن الأخلاق باراً سمحاً»².

المقارنة: القرويّون يمثل عندهم سحنون قامة فريدة في نوعها، فمن رضىه سحنون فهو العدل المطلق؛ وحبيب بن نصر قد مات سحنون وهو يعمل قاض تحت إشراف سحنون على المظالم، وفي هذا رضى تامّ عليه، وتابع ابن الحارث وابن فرحون الإمام أبا العرب في تعديله، والإمام أبو العرب أعرف الناس بشيخه.

23. محمد بن سليمان بن سالم أبو الزّبيع القطان يعرف بابن الكحالة (289هـ)، قال أبو الإمام العرب فيه: «ثقة، كثير الكتب والشيوخ»³.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن أبي دليم: «وكان الأغلب عليه الرواية والتفسير. وله تأليف في الفقه، تعرف كتبه بالكتب السليمانية، مضافة إليه»⁴.

المقارنة: هذا كلّ ما وجدت فيه من كلام، إذن فالعمدة كلام أبي العرب فيه.

24. عبد الله بن عبيد الله أبو محمد المهري، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، مباين لأهل الأهواء»⁵.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4، ص370.

² - الدّباح المذهب، ابن فرحون، ج1، ص106.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4، ص356.

⁴ - المصدر نفسه، ج4، ص357.

⁵ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص123.

كلام النقاد الآخرين: لم أجد مَنْ تكلم فيه غير الإمام أبي العرب، فقد قال الإمام أبو العرب مددلاً على كلامه: «قد حدّثني عنه سليمان بن سالم بغير شيء من الحديث»¹، وهذا يخبرك أنّ الإمام أبا العرب قد خبر حديثه فجاء التوثيق بناءً على دراسة مروياته كما هي عادة المحدثين، وأمّا ذكر مباينته لأهل الأهواء فإنّ لذلك قصة فيرجع لها².

المقارنة: القول فيه قول أبي العرب.

25. عبد العزيز بن أبي حازم بن دينار أبو ثمامة (184هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «هو ثقة، ثقة» في معرض ردّه على ابن البرقي الذي قال: «لا بأس به»³.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن سعد: «كان كثير الحديث دون الدراوردي»⁴، وقال علي بن المديني: «كان حاتم بن إسماعيل يطعن عليه في أحاديث حدّث بها عن أبيه»⁵، قال أحمد: «أرجو أنّه لا بأس به... هو أحبّ إليّ، ولكن الدراوردي أعرف منه، ... يقال: له بلية أخرى أيضاً، يعني ابن أبي حازم، لم يكن بكثير الحديث، فلمّا مات سليمان بن بلال أوصى إليه، فدفعته كتبه إليه، فأخرج أحاديث كثيرة للناس»⁶، ذكره البخاري⁷، ومسلم⁸، وقال العجلي: العجلي:

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص123.

² - المصدر نفسه، ص123.

³ - حاشية تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط، لوحة رقم 0993.

⁴ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص602.

⁵ - سؤالات محمد بن عثمان ابن أبي شيبة، ابن المديني، ص130-131.

⁶ - سؤالات أبي داود، أحمد بن حنبل، ص80.

⁷ - التاريخ الكبير، البخاري، ج6 ص25.

⁸ - الأسماء والكنى، مسلم، ج1 ص162.

«ثقة»¹، وقال ابن البرقي: «ليس به بأس»²، قال أبو زرعة الرّازي: «ابن أبي حازم أفقه من الدّراورديّ، والدّراورديّ أوسع حديثاً»³، وقال ابن معين: «ابن أبي حازم ثقة صدوق ليس به بأس»⁴، وقال مصعب بن عبد الله: «عبد العزيز بن أبي حازم كان فقيهاً... أمّا ابن أبي حازم فإنّه سمع مع سليمان بن بلال فلما مات سليمان أوصى بكتبه إليه فكانت عند ابن أبي حازم قد بال عليها الفأرة فذهب بعضها، فيقرأ ما استبان منها، ويدع ما لا يعرف، وقد قرأها علينا، وأمّا حديث أبيه: فكان يحفظه، فأخذتُ كتاباً فكتبتُ منه حديث أبيه، ولم أسمع... ما سمعت منه والحمد لله عن أبيه إلا حديثاً واحداً»⁵، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث»⁶، وقال وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال أيضاً: «ثقة»⁷، وقال العقيلي: «ما حدّث عبد الرحمن بن مهديّ عن ابن أبي حازم بحديث»⁸، ونقل الحاكم أبو أحمد أنّ ابن مهدي حدّث عنه⁹، وذكره ابن حبان في الثّقات¹⁰ وقال أيضاً: «من خيار أهل المدينة ومتقنيهم»¹¹، وقال القاضي عياض «قال ابن حارث: كان إمام النّاس في العلم بعد مالك... قال مصعب: ابن أبي حازم فقيه، وقال ابن السّكري: هو مدني ثقة، وقال مثله ابن نمير»¹²،

¹ - الثّقات، العجلي، ج2، ص95.

² - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط لوحة رقم 0993

³ - الضّعفاء، أبو زرعة الرّازي، ج3، ص903.

⁴ - التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، ج2، ص361.

⁵ - المصدر نفسه، ج2، ص361.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص383.

⁷ - تهذيب الكمال، المزني، ج18، ص124.

⁸ - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج3، ص10.

⁹ - الأسماء والكنى، مسلم، ج2، ص403.

¹⁰ - الثّقات، ابن حبان، ج7، ص117.

¹¹ - مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص225.

¹² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3، ص10-11.

وقال ابن بشكوال: «ثقة»¹، وقال الذهبي: «كان إماماً كبير الشأن... بل حجة في أبيه، وغير أبيه»²، وقال أيضاً: «وثق وقد لينه ابن سيد الناس محدث تونس وذكره العقيلي في الضعفاء فلم يحسن وقيل كان يدلس كغيره من الثقات»³، وقال أيضاً: «وثقه غير واحد واحتج واحتج به أرباب الصحاح، وقد قال أحمد بن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: ابن أبي حازم ليس بثقة في حديث أبيه. قلت: بل هو ثقة حجة في أبيه وقد يكون غيره أقوى وأثبت منه»⁴، وقال أيضاً: «عبد العزيز بن أبي حازم وأظنه ثقة»⁵.

المقارنة: فقد اتفقوا على إمامته في الفقه وأنه أفقه رجل بعد مالك، ثم اختلفوا في توثيقه حديثاً فوثقه جماعة منهم: ابن سعد وأحمد في غير حديث سليمان بن بلال والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وابن معين في رواية والنسائي وابن حبان وابن حارث ومصعب بن عبد الله وابن السكري وابن بشكوال والذهبي في غير موضع رفع من توثيقه، وفي مواضع جعله في مرتبة أدنى، وحتى الذين أنكروا عليه إنما أنكروا عليه أحاديث بعينها بعضهم جعلها من رواية أبيه وبعضهم جعلها من رواية سليمان بن بلال، وإن كان مصعب بن عبد الله يبين سبب هذا اللبس الذي أنكره أحمد وغيره، فيكون قول أبي العرب دقيقاً لأنه اطلع على توثيق المعدلين واطلع على تجريح من جرحه، فخلص إلى توثيقه مطلقاً.

¹ - شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، ابن بشكوال، ص 178.

² - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج 4 ص 913.

³ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج 2 ص 397.

⁴ - تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج 1 ص 197.

⁵ - ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ص 42.

26. محمد بن أسامة بن صخر أبو يحيى الحجري (287هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، حسن الضبط»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن أبي دليم: «كان حافظاً»²، وقال القاضي عياض: «ذو عناية وجمع وحفظ ودين»³.

المقارنة: لقد عدّل المغاريبان: ابن أبي ديلم والقاضي عياض الزّاوي مثل أبي العرب فتوافقوا على تعديله هذا يدلّ على صوابيّة التعديل المطلق الذي أطلقه الإمام أبو العرب.

27. عبد الله بن فروخ أبو محمد الفارسي (175هـ)، قال أبو العرفيه: «كان من شيوخ إفريقية، ثقة في حديثه»⁴.

كلام النقاد الآخرين: قال البخاري: «يعرف منه وينكر»⁵، وقال الجوزجاني: «رأيت ابن أبي مريم حسن القول فيه قال هو أرضى أهل الأرض عندي فأما أحاديثه فمناكير عن ابن جريج عن عطاء عن أنس غير حديث»⁶، وقال العجلي: «ثقة»⁷، وقال ابن يونس: «كان من العابدين»⁸. وذكره ابن حبان في الثّقات وقال: «ربما خالف»⁹، وذكر له ابن عدي ثمانية

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4، ص464.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4، ص464.

³ - المصدر نفسه، ج4، ص464.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص34.

⁵ - التاريخ الكبير، البخاري، ج5، ص169.

⁶ - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص269.

⁷ - الثّقات، العجلي، ج2، ص51.

⁷ - الثّقات، العجلي، ج2، ص51.

⁸ - تاريخ ابن يونس، ج2، ص113.

⁹ - الثّقات، ابن حبان، ج8، ص335-336.

أحاديث وقال: «ومقدار ما ذكرت من الحديث لعبد الله بن فروخ غير محفوظة وله غير هذا من الحديث»¹، وقال الخطيب: «وفي حديثه نكارة»²، وقال المالكي: «كان رجلاً صالحاً فاضلاً متواضعاً ... حافظاً للحديث والفقه»³، وقال القاضي عياض: «فقيه القيروان في وقته» وقال ابن الجزار: «كان ابن فروخ فقيهاً ورعاً»⁴. وقال الذهبي: «فقيه القيروان وزاهداً»⁵، وذكره في المغني⁶، وقال مغلطاي: «ولما ذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات" قال: قال فيه ابن أبي مريم: هو من أهل العلم، وقد غمزه أبو زرعة، قال الذهلي في "علل أحاديث الزهري": ثقة»⁷، ثقة»⁸، وقال ابن حجر: «صدوق يغلط»⁸.

المقارنة: وثقه الذهلي والعجلي وابن يونس وابن حبان والمالكي والدِّبَاغ وابن خلفون والقاضي عياض، ونسب إليه الضَّعْف البخاري والجوزجاني والذهبي وابن حجر، وضعفه مطلقاً ابن عدي والخطيب، هم مجتمعون على جلالته ومختلفون في حديثه، وتوثيق أبي العرب له لا يعني أنه لا يخطيء وقد وثق مَنْ أنكر عليه العلماء أحاديث فهو يعرف مناكيره لكن أعطاه وصفاً عاماً فلربما كانت مناكيره قليلة، وهذا يدلّ عليه قول ابن حبان "ربما يخالف" ووصفُ ابن حجر "يغلط"، ولذلك وصفه أبو العرب من شيوخ إفريقية لمكانته وجلالته وتزكية الإمام مالك له، ثمّ

¹ -الكامل في الضَّعفاء، ابن عدي: ج5 ص332-334.

² -المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ج3 ص1437.

³ -رياض النُّفوس، المالكي، ج1 ص176. و معالم الإيمان، الدِّبَاغ، ج1، ص238.

⁴ -ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3، ص102.

⁵ -تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4 ص666.

⁶ -المغني في الضَّعفاء، الذهبي، ج1 ص351.

⁷ -إكمال التَّهذيب، مغلطاي، ج8 ص119.

⁸ -تقريب التَّهذيب، ابن حجر، ج1 ص522.

وثّقه في حديثه توثيقاً عاماً مع إمكانية الخطأ القليل فيكون كلام أبي العرب متفقاً مع كلام أغلب النقاد.

28. يوسف بن يحيى بن يوسف أبو عمر المغامي دوسي من ولد أبي هريرة (رضي الله عنه 288هـ)، قال الإمام أبو العرب: «ثقة، إمام»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال القاضي عياض: «قال ابن الفرضي: كان حافظاً للفقهِ نبيلاً فيه فصيحاً بصيراً بالعربية، وقال أبو عبد الملك: كان حافظاً للفقهِ رأساً فيه وكان علي بن عبد العزيز إذا سئل عن شيء قال: عليكم بفقهِه الحرّمين... وقال ابن فحلون: لم يكن عند أهل القيروان أحد في محل المغامي قال ابن حارث: أدرك قرطبة سؤدد العلم والرئاسة، وأثنى عليه ابن عبد البر»².

المقارنة: كلّ المغاربة يقرّون له بالإمامة في الدّين والثّناء الحسن مثل أبي العرب وهو أحد شيوخه فهو أعرف النّاس به.

29. دحيون بن راشد. قال الإمام أبو العرب: «ثقة، من شيوخ إفريقية»³.

كلام النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له غير أبي العرب وكفى به.

المقارنة: تفرد الإمام أبو العرب بتوثيقه فالنّزول عند حكمه أمر محتم.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص431.

² - المصدر نفسه، ج4 ص432.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص114. ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص103.

المطلب الثالث: الرواة الذين عدّ لهم بلفظ واحد.

سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين اقتصر على تعدّيلهم بلفظ واحد.

30. إبراهيم بن النعمان أبو إسحاق القرشي (283هـ)، قال الإمام أبو العرب: «ثقة»¹.

كلام النقاد الآخرين: ترجم له ابن الفريسي و نقل عن أبي العرب في التعريف به، ولم يذكر فيه تعديلا ولا جرحا².

المقارنة: من خلال ما سبق يتبيّن أنّ الحكم فيه لأبي العرب.

31. عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم القرشي العدويّ العُمريّ³ أبو عثمان (147هـ)، قال الإمام أبو العرب: «كان ثبّتا»⁴.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن سعد: «وكان ثقة كثير الحديث حجة»⁵، وقال ابن أبي حاتم: «وقد فضّله يحيى بن سعيد وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح عن مالك في نافع»⁶، وقد وثّقه بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة⁷، وقال العجلي: «ثقة، ثبت»⁸، وقال النسائي: «ثقة

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص412.

² - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفريسي، ج1 ص19.

³ - العُمريّون بضم العين وفتح الميم، جماعة من ولد عمر بن الخطاب - رحمه الله - منهم: عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ينظر: تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الغساني، ج2، ص381.

⁴ - تمييز ثقات المحدثين مخطوط، ابن البرقي، ورقة رقم 0992.

⁵ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص435.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص326-327.

⁷ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5 ص326-327.

⁸ - الثقات، العجلي، ج2 ص112.

ثبت¹، وقال ابن حبان: «وكان من سادات أهل المدينة وأشراف قريش فضلا وعلمًا وعبادة وشرفًا وحفظًا وإتقانًا»²، وقال ابن شاهين: «عبيد الله بن عمر عن القاسم مشبك بالذهب»³، وذكر مغلطاي: وثقه ابن خلفون ابن نمير، وابن عبد الرحيم، وأبو جعفر السبتي وآخرين⁴، ووصفه الذهبي في كل كتبه بالإمامة والتثبت⁵.

المقارنة: كل الذين تكلموا فيه وصفوه بالإمامة وتماثل التثبت، فالإمام أبو العرب متوافقًا مع كل المتكلمين فيه.

32. سعيد بن محمد بن صبيح الغساني أبو عثمان الحداد⁶ (302هـ)⁷، قال الإمام أبو العرب: «كان ثقة فيما نقل»⁸

كلام التقاد الآخرين: قال الدبّاغ: «فقيه... ثقة»⁹، ورضي المالكي وعياض توثيق أبي العرب، لأنّه من شيوخه.

¹ - تهذيب التهذيب، المزي، ج 19 ص 128.

² - الثقات، ابن حبان، ج 7 ص 149، و مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص 212 رقم 1038. و نقلها السمعاني، ينظر: الأنساب، السمعاني، ج 9 ص 375.

³ - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص 223.

⁴ - ينظر: إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 9 ص 54.

⁵ - ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج 9 ص 214، تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج 1 ص 160، الكاشف، الذهبي، ج 1 ص 685.

⁶ - الحداد نسبة لجد أمّه، ينظر: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 5 ص 78.

⁷ - ذكر المالكي عن أبي العرب قوله: «ثم كانت سنة اثنتين وثلاثمائة وفيها توفي أبو عثمان سعيد» ينظر رياض النفوس، المالكي، ج 2 ص 57. فيبدو أنّه نقل من كتاب التاريخ لأبي العرب المرتب على السنوات كغيره من كتب التاريخ التي تتبع نفس المنهج.

⁸ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 5 ص 79.

⁹ - معالم الإيمان، الدبّاغ، ج 2 ص 296.

المقارنة: يبدو أنّ كلام أبي العرب نُقل بشيء من الاختلاف فقد نقل المالكي: «كان علما ثقة في الفقه والكلام والذّب عن الدّين...»¹ ونقل القاضي عياض: «كان ثقة فيما نقل، علما بالفقه، والكلام» فالأول قال: ثقة في الفقه، والثاني قال: ثقة فيما نقل، والذي تطمئنّ له النَّفس أنّ نقل المالكي هو لفظ أبي العرب، لأنّ فيه بصمة النّقل من كتاب التّاريخ لأبي العرب، حيث قال أبو العرب: «ثمّ كانت سنة اثنتين وثلاثمائة وفيها توفي أبو عثمان سعيد...»²، وأنّ كلام القاضي عياض التّعبير عن المعنى، وكلّهم يقول بوثاقته في النّقل وإمامته في الفقه والكلام والرّد على الفرق وهو مشهور بذلك.

33. عبد الله بن المغيرة، قال الإمام أبو العرب: «أمّا حديثه فمستوى حديث الحذاق بالحديث»³.

كلام النّقاد الآخرين: لم يتبيّن لي هذا الدّي ذكره أبو العرب عن المترجم عند غيره فإنّهم نسبوه لمحمد فقالوا: عبد الله بن محمد بن المغيرة: قال ابن المديني: «ينفرد عن الثّوري بأحاديث»⁴، وقال وقال أبو زرعة: «منكر الحديث، يحدّث عن مالك بن مغول بمناكير»⁵، قال أبو حاتم: «وليس بالقوي»⁶، وقال النسائي: «روى عن الثّوري ومالك بن مغول أحاديث كانا أتقى لله من أن يحدثا بها»⁷، وقال العقيلي: «يخالف في بعض حديثه، ويحدّث بما لا أصل له»⁸، وقال ابن

¹ - رياض النّفوس، المالكي، ج2، ص57.

² - رياض النّفوس، المالكي، ج2، ص57.

³ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص81.

⁴ - تهذيب التّهذيب، ابن حجر، ج4، ص556.

⁵ - الضّعفاء، أبو زرعة الرّازي، ج2، ص684.

⁶ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج5، ص158.

⁷ - تهذيب التّهذيب، ابن حجر، ج4، ص556.

⁸ - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج2، ص301.

يونس: «منكر الحديث»¹، وذكره ابن عدي في كامله وعدّد له مناكير ثمّ قال: «وسائر أحاديثه عامتها ممّا لا يتابع عليه ومع ضعفه يكتب حديثه»²، وقال الدارقطني: «ضعيف»³، وقال أيضاً: «له عن الثوريّ أحاديث انفرد بها»⁴، لكن ابن حبان ذكر ممّن روى عن أتباع التابعين: «عبد الله بن المغيرة من أهل مصر يروي عن سفيان الثوريّ عن المقدام بن داود الرّعيني يغرب ويتفرد»⁵، ولم يذكر أنّه كوفي، وقد علق ابن حجر على الذهبي فقال: «قال شيخنا: لم أر من ضعفه قبله، وقد ذكره ابن يونس ولم يتكلم فيه بشيء»⁶، وابن حجر وشيخه يقصدان ابن أبي بردة الذي ذكره ابن يونس⁷، لكنّ ابن أبي بردة هذا إفريقي⁸ وليس مصرياً، وقد ترجم ترجم ابن حبان في ثقافته له وجعله من التابعين وقال: «عداده في أهل المدينة»⁹، وقال الذهبي: «كوفيّ متروك، سكن مصر وروى الطائمت»¹⁰، وقال الهيثمي: «منكر الحديث»¹¹، وضعّفه¹².

المقارنة: يبدو أنّ عبد الله بن المغيرة الكوفي الذي ذكره أبو العرب غير الكوفي الذي سكن مصر، فإنّ الأول سكن إفريقيّة ونُسبت له سويقة ابن المغيرة، وله قصص في شربه التّبذ في

¹ - تاريخ ابن يونس المصري، ج2، ص115.

² - الكامل في الضّعفاء ابن عدي، ج5، ص367.

³ - سؤالات السّهمي، الدارقطني، ص15.

⁴ - العلل الواردة في الأحاديث النبويّة، الدارقطني، ج8، ص252.

⁵ - الثّقات، ابن حبان، ج8، ص344.

⁶ - لسان الميزان، ابن حجر، ج3، ص366.

⁷ - تاريخ ابن يونس، ج2، ص115.

⁸ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص22. وتاريخ ابن يونس، ج2، ص115.

⁹ - الثّقات، ابن حبان، ج5، ص53.

¹⁰ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج5، ص102.

¹¹ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، ج11، ص381.

¹² - المصدر نفسه، ج2، ص91 وج3، ص83 وج4، ص164-310 وج6، ص140.

الأسواق¹، وأمّا الثّاني فقد قال عنه ابن يونس سكن مصر ولو كان الإفريقيّ الذي ذكره أبو العرب لنسبه ابن يونس لإفريقية، مع تسمية أبيه محمّد بخلاف الأول نسبه أبو العرب للمغيرة، وعليه يكون وصف أبي العرب بحسن حديثه واستوائه حكماً دقيقاً، وتضعيف النّقاد الآخرين للكوّفي أبي الحسن ليس موضعه هنا، لكن ذكرت كلامهم حتّى يكون معينا على التّمييز بينهما.

34. عبد الله بن يزيد المعافري الحلبي أبو عبد الرحمن المصري، نزيل إفريقية (100هـ)، عدّه أبو العرب في سياق العشرة التّابعين ضمن البعثة التي أرسلها عمر بن العزيز ثم قال فيه: «وكلّ هؤلاء ثقات عند المحدثين»².

كلام النّقاد الآخرين: قال ابن سعد: «كان ثقة»³، وقال العجلي: «تابعي ثقة»⁴، وقال ابن ابن معين: «ثقة»⁵، وقال ابن حبان: «من الأثبات في الروايات، إذا لم يكن دونه إلا الثّقات»⁶.

المقارنة: قد وافق أئمة الجرح والتّعديل أبا العرب في الحكم عليه.

35. سعد بن مسعود التّجبي⁷، أبو مسعود الكندي المصري، نزيل إفريقية (110هـ)، قال

¹ -طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص81.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص86-87.

³ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص511.

⁴ - الثّقات، العجلي، ج2 ص66.

⁵ - تاريخ ابن معين، رواية الدّارمي، ج1 ص132.

⁶ - مشاهير علماء الأمطار، ابن حبان، ص121، والثّقات، ابن حبان، ج5 ص51.

⁷ - كذا في جميع المصادر، وأثبت أبو شنب في تحقيقه لطبقات أبي العرب ص21: سعيد في المتن، وأشار في الحاشية على وجودها في المخطوط برسم: سعد!، وتابعه الشّاذلي والياني في طبعتهما، ص87.

الإمام أبو العرب فيه: «وكلّ هؤلاء ثقات عند المحدثين»¹.

كلام النقاد الآخرين: أورده ابن حبان في الثقات²، وقال البزار: «ليس بالمعروف»³.

المقارنة: عدم معرفة البزار بحاله لا يقدر فيه، فهو حال كثير من أهل المشرق مع علماء المغرب ولا سيما وقد عرفه غيره، وبهذا يكون قد وافق أهل العلم أبا العرب في الحكم عليه.

36. حبان بن أبي جبلة، أبو النصر القرشي مولاهم، الإفريقي (125هـ)⁴، قال الإمام أبو العرب فيه: «وكلّ هؤلاء ثقات عند المحدثين»⁵.

كلام النقاد الآخرين: لم يذكر فيه البخاري جرحاً ولا تعديلاً⁶، ولا ابن أبي حاتم⁷، وذكره ابن حبان في الثقات⁸، وقال ابن حجر: «ثقة»⁹.

المقارنة: وبهذا يكون أبو العرب قد وافقه غيره من أهل العلم في الحكم عليه.

37. بكر بن سودة بن ثمامة، أبو ثمامة الجذامي، المصري، نزيل إفريقية (128هـ)، قال أبو الإمام العرب فيه: «وكلّ هؤلاء ثقات عند المحدثين»¹.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 87.

² - الثقات، ابن حبان، ج 3 ص 297.

³ - البحر الزخار، البزار، ج 10 ص 29.

⁴ - وقد صحّف اسمه بعض المحدثين فجعله حيان، تنظر: الثقات، ابن حبان، ج 4 ص 181.

⁵ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 84-87.

⁶ - التاريخ الكبير، البخاري، ج 3 ص 90.

⁷ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 3 ص 269.

⁸ - الثقات، ابن حبان، ج 4 ص 181.

⁹ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 181.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله»²، وقال ابن معين: «ثقة»³، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»⁴، وقال النسائي: «ثقة»⁵، وقال ابن حبان: «من ثقات أهل مصر»⁶، وذكره في التابعين من الثقات، وقال مرة: «يخطئ»⁷، وقال ابن يونس: «كان فقيها مفتيا»⁸، وقال ابن خلفون: «كان فقيها مفتيا محدثا جليلا فاضلا ثقة»⁹.

المقارنة: يبدو أنّ كلّ العلماء وثقوه كما قال أبو العرب، خلا ابن حبان الذي وصفه بالخطأ في موضع، ولعلّه يكون قد التبس عليه بآخر، حيث وثقه مطلقا في مشاهير علماء الأمصار، وسكت عنه في الموضع الأول من الثقات.

38. إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر أبو عبد الحميد الدمشقي، (132هـ)، قال الإمام أبو العرب: «كان رجلا صالح»¹⁰، وقال: «وكل هؤلاء ثقات عند المحدثين»¹¹.

كلام النقاد الآخرين: قال الأوزاعي: «كان مأمونا على ما حدّث»، وقال سعيد بن عبد

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 86-87.

² - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج 7 ص 514.

³ - التاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ج 1 ص 79.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 2 ص 386.

⁵ - ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ج 3 ص 215.

⁶ - مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص 194.

⁷ - الثقات، ابن حبان، ج 4 ص 76، ج 6 ص 103-104.

⁸ - تاريخ ابن يونس المصري، ج 1 ص 70.

⁹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 3 ص 16.

¹⁰ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 84.

¹¹ - المصدر نفسه، ص 87.

العزیز: «كان ثقة صدوقاً»¹، وقال ابن معین: «كان معلماً»²، وقال العجلي³ والفسوي⁴ وابن حبان⁵، وابن حجر⁶: «الثقة».

المقارنة: توافق أبو العرب مع أئمة الجرح والتعديل في الحكم عليه.

خلاصة المبحث: بعد عرض ثمان وثلاثين راوياً عدّهم أبو العرب تبين أنه توافق مع المحدثين في تعديل سبع وعشرين راوياً وذكر اختلاف المحدثين في تعديل سبع رواة و كان الصواب حليف أبي العرب و من معه و انفرد بتوثيق أربع رواة، فجاءت أحكام أبي العرب كلّها صواباً.

¹ - ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 1 ص 183.

² - تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج 4 ص 471.

³ - الثقات، ابن حبان، ج 1 ص 226.

⁴ - المعرفة والتاريخ، الفسوي، ج 2 ص 473.

⁵ - الثقات، ابن حبان، ج 6 ص 40.

⁶ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 97.

المبحث الثاني: الطبقة الثانية من الرواة المعدلين عند الإمام أبي العرب.

سأدرس في هذا المبحث الرواة الأقل درجة من الطبقة الأولى وهم الرواة الذين وثقهم الإمام أبو العرب لكن قال كلاماً يشعر بوجود خلاف في تعديلهم، وما ذكره إلا مراعاة لمن لم يوثقه، فهؤلاء الرواة هم أقل مرتبة ممن جاء الاتفاق على توثيقهم وقد قسّمت المبحث لمطلبين .

المطلب الأول: الرواة الذين عدّهم، ونفى وجود الخلاف فيهم أو نفى علمه بوجود الخلاف.

المطلب الثاني: الرواة الذين عدّهم، وذكر الخلاف فيهم.

المطلب الأول: الرواة الذين عدّهم، ونفى وجود الخلاف فيهم أو نفى علمه بوجود الخلاف. سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين عدّهم، ونفى وجود الخلاف فيهم أو علمه بوجود الخلاف.

39. سليمان بن موسى أبو أيوب القرشي الأموي الدمشقي (ت219هـ). قال الإمام أبو العرب فيه: «ما سمعت عن أحد في سليمان أنه غير ثقة»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال ابن جريج: «وكان سليمان يعني في الفضل² وعنده عجائب³ مناكير»⁴، وقال علي ابن المديني: «سليمان بن موسى مطعون فيه»⁵ وقال أحمد: «قال

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج6 ص100.

² - وقد تصحفت هذه العبارة من الشيخ المعلمي رحمه الله، ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ج4 ص39، حيث جعلها: "كان سليمان يفتي في العضل"، والصواب: "وكان سليمان يعني في الفضل"، كما نبه أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين محقق الضعفاء الصغير، البخاري ينظر: حاشية الضعفاء الصغير، البخاري، ص69-70، وقد ذكرها في طريق آخر أوضح قال ابن جريج: «وكان سليمان وكان فائتي عليه»، ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد رواية ابنه عبد الله، ج2 ص564.

³ - نقل البخاري كما التاريخ الأوسط، ص304.

⁴ - التاريخ الكبير، البخاري، ج4 ص39.

⁵ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج2 ص140.

سعيد بن عبد العزيز قال كان سليمان بن موسى يعرض على الزَّهريّ أو على مكحول وكان الزَّهريّ يعرض عليه يعني الحديث¹، وقال عطاء ابن أبي رباح: «سيد شباب أهل الشَّام»²، وقال دحيم: «أوثق أصحاب مكحول»³، وقال الزَّهري: «إنَّ مكحولا يأتينا وسليمان بن موسى وإيم الله لسليمان أحفظ الرَّجلين»⁴، ووثقه ابن معين في الزَّهري⁵، وقال الزَّهري⁵، وقال أبو حاتم: «محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب ولا أعلم أحدا من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه»⁶، وقال البخاري: «عنده مناكير»⁷، وقال أيضا: «منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئا، روى أحاديث عامتها مناكير»⁸، وقال النَّسائي: «أحد الفقهاء ليس بالقويّ في الحديث»⁹، وذكره ابن حبان في الثَّقَات¹⁰، وقال ابن عدي: «هو فقيه راو حدّث عنه الثَّقَات من النَّاس، وهو أحد علماء أهل الشَّام وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق»¹¹، وقال أبو أحمد الحاكم: «في حديثه بعض المناكير»¹² وقال الدَّارقطني: «من الثَّقَات الحفاظ أثنى عليه،

¹ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية عبد الله ابنه، ج 3 ص 195.

² - المصدر نفسه، ج 3 ص 234.

³ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 4 ص 141.

⁴ - المصدر نفسه، ج 4 ص 141.

⁵ - تاريخ ابن معين، رواية الدَّارمي، ص 46 و 117.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 4 ص 141.

⁷ - الضَّعفاء الصَّغير، البخاري، ص 70.

⁸ - العلل الكبير، الترمذي، ص 256.

⁹ - الضَّعفاء والمتروكين، النَّسائي، ص 49.

¹⁰ - الثَّقَات، ابن حبان، ج 6 ص 379. و مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص 284.

¹¹ - الكامل في الضَّعفاء، ابن عدي، ج 4 ص 261-262.

¹² - الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، ج 1 ص 289.

عطاء بن أبي رباح، وأثنى عليه الزّهرى¹، وذكره ابن الجارود في الضّعفاء²، وابن الجوزي³ وقال الذّهي: «قلت: كان سليمان فقيه أهل الشّام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تستنكر له يجوز أن يكون حفظها»⁴.

المقارنة: من خلال استعراض أقوال النّقاد يتبين أنّ سليمان بن موسى كان من الثّقات هو قول عامّة العلماء ولذلك أجّله العلماء وذكروا فيه أقوالاً ترفع قدره وتعضّم مكانته في الفقه والدّين، ومن ذكره في الضّعفاء إنّما ذكره بسبب الغرائب التي رواها، وأحسن من وصفه هو ابن عدي: «وهو فقيه راو حدّث عنه الثّقات من النّاس، وهو أحد علماء أهل الشّام وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق»⁵، وهذه الغرائب التي انفرد بها واستنكرها بعض النّقاد ربما كانت لسعة اطلاعه وعلمه قد حفظها دون غيره كما قال الذّهي⁶، وأشدّ الأقوال فيه قول البخاري: «منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى أحاديث عاقتها مناكير»⁷، ولعلّ أبا العرب رجّح توثيقه على تضعيفه ولم يُرضه قول البخاري، لكن اعتبر قول من استنكر له بعض الغرائب لذلك استعمل عبارة ما سمعت عن أحد في سليمان أنّه غير ثقة، فحكم أبي العرب متوافق مع حكم عامّة العلماء، سواء من وثقه مطلقاً كحكم عام أو من وثقه وذكر غرائب، ولم يخالف في ذلك إلا البخاري الذي ضعّفه مطلقاً.

¹ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدّارقطني، ج 15 ص 14.

² - إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج 6 ص 100.

³ - الضّعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج 2 ص 25.

⁴ - ميزان الاعتدال، الذّهي، ج 2 ص 226.

⁵ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج 4 ص 261-262.

⁶ - ميزان الاعتدال، الذّهي، ج 2 ص 226.

⁷ - العلل الكبير، الترمذي، ص 256.

40. الحسن بن إسماعيل أبو علي القرشاني (ت262هـ). قال الإمام أبو العرب: «ثقة حسن

التقييد يسير الكتب لم يختلف في ثقته»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال أحمد بن أبي خالد: «كان ثقة حافظاً للعلم»².

المقارنة: نقل القاضي عياض الذي قول أبي العرب وقول ابن أبي خالد في توثيقه لكن عبارة أبي العرب "لم يختلف في توثيقه" تحمل معنى احتمال وجود الاختلاف وأنّ توثيقه جاء بناء على عدم وجود الاختلاف، ومادام وصفه أبو العرب أنّه ثقة فما الداعي لتكرار التوثيق بقول عدم وجود الاختلاف فهو لتنويع عبارة التوثيق فيه دلالة.

41. أحمد بن يلول أو ملول أبو بكر التّونخي: قال الإمام أبو العرب: «لم أعلمه يختلف

في ثقته»³.

كلام النقاد الآخرين: قال القاضي عياض: «ثقة مأمون... قال ابن أبي دليم: كان من أهل الفقه وجهاً في هذه الطائفة، وسئل عنه ابن عبدوس فقال ثقة سمع منه...، وقال ابن حارث: كان فقيهاً عالماً حسن المناظرة»⁴.

المقارنة: عبارة أبي العرب تشعر بإمكانية وجود من ضعفه، لأنّ نفي الصّفة السّلبية يشعر بنقص المرتبة عن الحكم بالصّفة الإيجابية، ولما كان الغالب عليه الفقه والمناظرة، وهو من تلاميذ سحنون فقد وثّقه في دينه وفقهه وإن لم يعرف عليه كثير رواية.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص235.

² - المصدر نفسه، ج4 ص235.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص234-235.

⁴ - المصدر نفسه، ج4 ص235.

المطلب الثاني: الرواة الذين عدلهم، وذكر الخلاف فيهم.

سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين عدلهم، وأخبر عن وجود خلاف فيهم.

42. أشعث بن عبد الملك أبو هانئ البصري الحمراني (146هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «أما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما فلا أعلمهم اختلفوا في ثقة أشعث بن عبد الملك هذا بل رفعوا به»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال يحيى بن سعيد: «ثقة مأمون... لم أدرك أحدا من أصحابنا أثبت عندي من أشعث بن عبد الملك، ولا أدركت أحدا من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت عندي من أشعث»². قال بNDAR: «ثقة»³. وقال ابن معين: «ثقة»⁴، وقال أحمد: «صالح»⁵، وقال أيضا «أرجو أن يكون ثقة»⁶، ونقل البخاري: «كان يحيى وبشر بن المفضل ومعاذ بن معاذ يثبتون الأشعث الحمراني، وقال لي ابن أبي الأسود عن يحيى بن سعيد لم ألق أحدا يحدث عن الحسن أثبت من الأشعث الحمراني»⁷، قال أبو داود: «ثبت»⁸، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»⁹، وقال أبو زرعة: «صالح»¹⁰، وقال ابن حبان: «وكان فقيها

¹ - إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج2 ص241.

² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص245.

³ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص240.

⁴ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج4 ص81.

⁵ - العلل و معرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج1 ص415.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص241.

⁷ - التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص432.

⁸ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج2 ص118.

⁹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص245.

¹⁰ - المصدر نفسه، ج2 ص245.

متقنا»¹، وقال ابن عدي: «أحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يُكتب حديثه ويُتجَّ به، وهو في جملة أهل الصدق»²، وذكره ابن شاهين في ثقاته³، ووثقه الدارقطني⁴.

المقارنة: كل المترجمين له وثقوه، منهم من وثقه مطلقا: كيحي بن سعيد وابن معين وأبي داود والدارقطني وابن شاهين، ومنهم من وثقه مقارنة بأشعث بن سوار: كبندار وابن عدي ومنهم من ذكر علمه وفضله كابن حبان، ومنهم من توسط فيه: كأحمد بن حنبل وأبي حاتم وأبي زرعة، و أما أبو العرب فقد نسب التوثيق لابن معين و أحمد وهذا لم أجده مدونا عن أحمد بل قال أحمد: "ليس به بأس"، "أرجوا أن يكون ثقة"، وكلها تدل على عدم الرفعة، أما ابن معين فقال: "ثقة"، والذين رفعوا قدره هم القطان وبندار، فيكون نقل أبي العرب للتوثيق عموما صحيحا أما نسبته لأحمد فليس كذلك بل توسط فيه أحمد حسب ما نُقل عنه.

43. جرير بن حازم أبو النضر العتكي الأزدي (ت 170هـ)⁵: قال الإمام أبو العرب فيه: «وقد ذكرناه في كتاب الثقات لكثرة من قال فيه ثقة... قال عبد الرحمن بن القاسم. هذا جرير بن حازم ينزل في داري غصبا،»⁶.

كلام النقاد الآخرين: قال شعبة: «ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين - من هشام الدستوائي وجرير بن حازم»⁷، وقال ابن معين: «ثقة»⁸، وقال أيضا: «ليس به بأس... ليس بشيء هو

¹ - الثقات، ابن حبان، ج 6 ص 62.

² - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج 2 ص 40.

³ - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص 73.

⁴ - سؤالات البرقاني، الدارقطني، ص 55 والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، ج 8 ص 124.

⁵ - اختلفوا في موته ينظر: إكمال التهذيب، مغلطي، ج 3 ص 182.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 3 ص 182.

⁷ - التاريخ الكبير، البخاري، ج 2 ص 214.

⁸ - تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص 87 ورواية الدوري، ج 4 ص 144.

عن قتادة ضعيف¹، قال أحمد: «جرير زينه خصال كان صاحب سنة عند جرير من الحديث أمر عظيم»²، وقال أيضا: «في بعض حديثه شيء وليس به بأس»³، وقال أبو حاتم: «صدوق... تغير جرير بن حازم قبل موته بسنة»⁴، وقال العجلي: «ثقة»⁵، وقال النسائي: «ليس به بأس»⁶، وقال ابن عدي: «من أجله أهل البصرة ومن رفعاهم⁷... وهو مستقيم الحديث صالح فيه إلا روايته، عن قتادة فإنه يروي أشياء، عن قتادة لا يرويها غيره. وجرير عندي من ثقات المسلمين حدث عنه الأئمة من الناس أيوب السخيتاني، وغيرهم»⁸، وقال ابن حجر: «ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا إذا حدث من حفظه»⁹.

المقارنة: من التقاد من وثقه مطلقا كشعبة وذلك مراعاة لحالته العامة، ومنهم من نبه عن ضعف مروياته عن قتادة خاصة كابن معين وأحمد وابن عدي، ومنهم من نبه عن اختلاطه قبل موته بسنة كأبي حاتم، ومنهم من ذكر أن له أوهاما إذا حدث من حفظه كابن حجر، لذلك راعى أبو العرب اختلاف أحكام التقاد، ولكثرة الموثقين له جعله في كتاب الثقات، وذكره أيضا في كتاب الضعفاء ويبدو بسبب مروياته عن قتادة واختلاطه، فيكون أبو العرب قد لخص أحكام من سبقه.

¹ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية عبد الله، ج3 ص10.

² - المصدر نفسه، ج3 ص102.

³ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد رواية المروزي ص 56.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص505.

⁵ - الثقات، العجلي، ج 1 ص 266.

⁶ - تهذيب الكمال، المزي، ج4 ص529.

⁷ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص351.

⁸ - المصدر نفسه، ج2 ص355.

⁹ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص158.

44. زيد بن سنان أبو سنان الأسدي (244هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «قال محمد بن سحنون: كان على السنّة، وكان سعيد بن إسحاق وسعيد الحداد يذكر أنّه بخير كثير وذكر لي عيشون أنّ سحنونا كان يغمزه»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال المالكي: «كان رجلاً صالحاً ثقة مأموناً فقيها»² ونقل القاضي عياض عن أبي العرب أنّه وثّقه³، وذكره يونس المصري ولم يذكر فيه شيئاً⁴، وذكره الخطيب ولم يقل فيه شيئاً⁵، وقال الدّباغ: «كان فقيها ثقة مأمونا تقيا متواضعا،»⁶.

المقارنة: نقل القاضي عن أبي العرب أنّه ثقة ولا أدري من أي كتاب نقل فالموجود بين أيدينا لم يذكر كلمة الثّقة، وعادة المالكي والدّباغ ينقلان ما ذكره أبو العرب وقد قالوا: وثّقه دون أن ينسبا ذلك إلى أبي العرب، ونبه أبو العرب لغمز سحنون لزيد، ويبدو أنّه اشتهر بالفقه والزّهد والورع، لذلك جاء توثيق أبي العرب لزيد من حيث عدالته الدّينية.

45. عبد الحميد بن عبد الرّحمن أبو يحيى الكوفي الحِمّاني (202هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «اختلفوا علينا في الحِمّاني، فقال: أبو الحسن الكوفي: ثقة، وقال غيره -أراه ابن معين- ضعيف.»⁷.

¹ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص116.

² - رياض النفوس، المالكي، ج1 ص388.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص103.

⁴ - تاريخ ابن يونس المصري، ج2 ص89.

⁵ - تلخيص المتشابه في الرّسم، الخطيب البغدادي، ص469.

⁶ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج2 ص108.

⁷ - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم: 0993. لكن محقق الكتاب قال كلاماً آخر: «اختلفوا علينا في الحِمّاني، فقال أبو الحسن الكوفي: ثقة، وقال غيره ضعيف، وقال ابن معين: ثقة» ينظر: النّسخة المحققة، ص56.

كلام التقاد الآخرين: قال ابن معين: «ثقة»¹، وقال العجلي: «كوفي ضعيف الحديث مرجيء»²، وقال ابن البرقي: «ليس به بأس»⁴، وقال أبو العرب معلقاً: «قال: أبو الحسن الحسن الكوفي ثقة»⁵. وقال ابن عدي: «قال يحيى بن معين: ضعيف ليس بشيء.... وعن عثمان بن سعيد، قال ابن معين: ثقة»⁶.... قد ضعفه أحمد بن حنبل وضعف ابنه يحيى⁷، وابن معين يوثقه ويوثق ابنه وهما ممن يكتب حديثهما»⁸.

المقارنة: هنا يقف أبو العرب أمام اختلاف العلماء وقوته موقف عدم ترجيح أحد القولين على الآخر.

● تفسير الاختلاف: أولاً: أقوال ابن معين: روي عنه التوثيق: فقد روى الدوري توثيق عبد الحميد الحِماني⁹ وأما ابن حبان¹⁰ وابن عدي¹¹ فرويا توثيق ابن معين له ولا ابنه يحيى.

¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6 ص16، تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج3 ص269 وص516 والثقات. ابن حبان، ج7 ص121 والكامل في الضعفاء، تبن عدي، ج7 ص9.

² - ينظر: سؤالات الآجري، أبو داود، ص177 و178.

³ - الثقات، العجلي، ج2 ص70.

⁴ - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم: 0993. وهو في المطبوع ص25 رقم 121.

⁵ - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم 0993.

⁶ - ينظر الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6 ص16 وتاريخ ابن معين، ورواية الدارمي، ص185 رقم 674، وقال: «ليس به بأس»، ينظر: سؤالات ابن محرز ابن معين وآخرين، ابن معين، ج1 ص87.

⁷ - ينظر: الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المروزي وغيره، ص196 رقم 347 قال: «كان صدوقاً في الحديث، إن شاء الله، ولكننا كنا نأتيه بالكوفة، ليس عنده إلا صبيان، وكان ربما جاء إلى أبي معاوية، فقال له أبو معاوية: الكلام الذي يمازحه، ثم قال أبو عبد الله: يفحش له أن أتكلّم به، فقلت له: فابنه هذا قال: لا أدري، ثم نفّض يده في وجهي غير مرّة يدفعه.»

⁸ - الكامل في الضعفاء، تبن عدي، ج7 ص9.

⁹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6 ص16.

¹⁰ - الثقات، ابن حبان، ج7 ص121.

¹¹ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج7 ص9.

وروي عنه التضعيف: نقل أبو العرب وابن عدي تضعيف ابن معين له.¹

ثانيا: أقوال العجلي: روي عنه التوثيق: نقل أبو العرب قول العجلي أنه " ثقة"² وروي عنه

التضعيف: قال العجلي في ثقاته: "كوفي ضعيف الحديث مرجيء"³.

فابن معين روي عنه قولان، والأشهر توثيق الحِمَّاني وتوثيق ابنه، لكنّ القول الذي وصل لأبي العرب تضعيف ابن معين للحِمَّاني وقوة هذا القول عنده ومعارضته القويّة لتوثيق العجلي للحِمَّاني جعله يقول اختلفوا في الحِمَّاني علينا، ولو وصله اختلاف أقوال ابن معين لمان التعارض فيه عند أبي العرب، لكنّ عبارة أبي العرب تبين عدم تثبته من نسبة القول بالتضعيف لابن معين، واعتماده على حفظه وشكّه لذلك قال: وقال غيره وأراه ابن معين ضعيف، وهذا يثبت أنّ ابن معين لم يثبت عنه التضعيف لذلك نقله ابن عدي ثم نسب لابن معين التوثيق فقط، وإثما الخلل وقع من نقل أبي العرب ويمكن أن تكون الحقيقة ليس ابن معين من ضَعَفه بل أحمد بن حنبل⁴، وأبو العرب يحترم بقوة كبيرة كلام الإمامين ابن معين وأحمد كما سبق في ترجمة أشعث بن عبد الملك⁵، والعجلي روي عنه قولان كذلك، ولعلّ نقل أبي العرب هو الأخير له والناسخ لتضعيف العجلي للحِمَّاني.

46. عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي (74 هـ أو 75 هـ - 161 هـ)، قال الإمام أبو

العرب فيه: «سمع من جلة التابعين، ... وأنكروا عليه أحاديث، ذكرها البهلول بن

راشد عن سفيان الثوري، ... فل هذه الغرائب التي لم يروها غيره ضَعَف ابن معين

¹ - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط الورقة رقم: 0993.

² - المصدر نفسه.

³ - الثقات، العجلي، ج2 ص70.

⁴ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج7 ص9.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص241.

حديثه.. وعن محمد بن سحنون، أنه قال : قلت لسحنون: إنَّ أبا حفص الفلاسِيَّ، قال: ما سمعت يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي يحدثان عن عبد الرحمن بن زياد، فقال سحنون: لم يصنعا شيئاً، عبد الرحمن ثقة»¹.

كلام النقاد الآخرين: قال أبو عبد الرحمن المقرئ الإفريقي: «لا بأس به وفي حديثه ضعف»²، وقال عمرو بن علي: «كان يحيى لا يحدث عنه وما سمعت عبد الرحمن ذكره إلا مرة قال ثنا سفيان عن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو مليح الحديث ليس مثل غيره في الضعف، قال ابن قهزاذ عن إسحاق بن راهويه: سمعت يحيى بن سعيد يقول عبد الرحمن بن زياد ثقة»³، وقال أيضاً: «ليس به بأس»⁴، وقال أيضاً: «يكتب حديثه وهو ضعيف، إنما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التي كان يحيى بها»⁵، ووثقه أحمد بن صالح المصري⁶، وقواه البخاري⁷، قال أبو زرعة الرازي: «يقارب يحيى بن عبيد الله ونحوه»⁸، ونقل العقيلي عن يحيى القطان قوله: «لا يسقط حديثه وكتب عنه كتاباً بالكوفة»⁹، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يُحتج به»¹⁰، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: «الإفريقي وابن لهيعة ضعيفان وأثبتهما الإفريقي وبين الإفريقي وابن لهيعة كثير، أمّا الإفريقي فإنَّ أحاديثه التي تنكر عن شيوخ لا نعرفهم وعن أهل بلده فيحتمل أن يكون منهم ويحتمل أن لا

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 27-29.

² - المعرفة والتاريخ، الفسوي، ج 2 ص 433.

³ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 6 ص 158.

⁴ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج 4 ص 421.

⁵ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 10 ص 213.

⁶ - المصدر نفسه، ج 10 ص 213.

⁷ - اللؤلؤ الكبير، الترمذي ص 38 و ص 389.

⁸ - الضعفاء، أبو زرعة، ج 2 ص 321.

⁹ - الضعفاء، العقيلي، ج 2 ص 332.

¹⁰ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 5 ص 234.

يكون»¹، وقال الخليلي: «منهم من ضعفه ومنهم من لينه»²، واستنكر الإمام أحمد حديثه³ سئل علي بن المديني عنه فقال: «أصحابنا يضعفونه وأنكروا أحاديث كان يحدث يحدث بها لا تعرف»⁴، وقال الجوزجاني: «غير محمود في الحديث، وكان صادقاً خشناً»⁵، وقال يعقوب بن شيبة: «ضعيف الحديث وهو ثقة رجل صالح»⁶، وضعفه النسائي⁷ والعقيلي⁸ وقال ابن حبان: «الأب ثقة والابن ضعيف»⁹، واستنكر روايته عن بعض من ترجم لهم ولم يقبل الاعتبار من طريقه عنهم¹⁰، وقال: «كان يروي الموضوعات عن الثقات ويأتي عن الأثبات ما ليس من حديثهم»¹¹، وقال ابن عدي: «و عامة حديثه وما يرويه لا يتابع عليه»¹²، وقال البزار: «لم يكن أيضاً حديثه يدل على أنه حافظ لأن في حديثه مناكير، وكان أحد العقلاء وروى عنه الناس، ولا يكون رشدين، ولا عبد الرحمن بن زياد حجة في حديث إذا انفردا به، ولا واحد منهما إذا انفرد بحديث»¹³، وقال ابن القطان الفاسي: «عبد الرحمن ضعيف كما أفهم كلامه، ولكنه من أهل العلم والزهد بلا خلاف، وكان من الناس من يوثقه ويرأى به عن حضيض رد الرواية، ولكن الحق

¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 5 ص 234 .

² - الإرشاد، الخليلي، ج 1 ص 422 .

³ - ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 10 ص 213 .

⁴ - سؤالات ابن أبي شيبة، علي ابن المديني، ص 156 .

⁵ - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص 263 .

⁶ - الضعفاء، أبوزرعة، ج 3 ص 996 .

⁷ - الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص 66 .

⁸ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج 2 ص 332 .

⁹ - الثقات، ابن حبان، ج 4 ص 252 .

¹⁰ - المصدر نفسه، ج 5 ص 220، ج 6 ص 302، ج 7 ص 262 .

¹¹ - المجروحين، ابن حبان، ج 2 ص 50 .

¹² - الكامل، ابن عدي، ج 5 ص 457 .

¹³ - البحر الزخار، البزار، ج 10 ص 99 ر ح 4162 .

فيه أنه ضعيف بكثرة رواية المنكرات..¹، وضعفه أبو أحمد الحاكم²، وابن شاهين³، وابن شاهين³، وابن خزيمة⁴، والدارقطني⁵، وابن بشكوال⁶، والبيهقي⁷ وابن الجوزي⁸، وعبد الحق الحق الإشبيلي⁹، والذهبي¹⁰، والهيثمي ذكر أن أكثر الناس يضعفه ورجّحه بعضهم على ابن لهيعة¹¹، وقال: «اختلف في الاحتجاج به»¹²، وقال: «وفيه كلام كثير وقد وثّقه بعضهم»¹³، وضعفه ابن حجر¹⁴.

المقارنة: القارئ لكلام الأئمة السابقين والعلماء الذين جاؤوا من بعدهم يبرز أمامه أن عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عدل في دينه وهذا ياتفاقهم، وقال ابن القطان: «من أهل العلم والزهد بلا خلاف»¹⁵، وإثما وقع الخلاف في ضبطه وحفظه ويتلخص نقد من جرحه في عدة أمور منها نكارة أحاديث رواها عن الثقات والأثبات، ولا يتابع على ذلك بل وصفها ابن حبان بالموضوعات وقد عدّ له العقيلي وابن عدي وابن حبان أحاديث منكورة،

¹ - بيان الوهم والإيهام، ابن القطان، ج3 ص149.

² - الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، ج1 ص275.

³ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ص127.

⁴ - تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج34 ص362.

⁵ - الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ج2 ص61.

⁶ - شيوخ ابن وهب، ابن بشكوال، ص169.

⁷ - السنن الكبرى، البيهقي، 199/2 و250/2.

⁸ - الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج2 ص94.

⁹ - الأحكام الكبرى، عبد الحق الإشبيلي، ج1 ص306، ص307 و407.

¹⁰ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج2 ص380.

¹¹ - ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ج1 ص98.

¹² - مجمع الزوائد، الهيثمي، ج2 ص257.

¹³ - المصدر نفسه، ج2 ص296.

¹⁴ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص569.

¹⁵ - بيان الوهم والإيهام، ابن القطان، ج3 ص149.

وروايته عن مسلم بن يسار ولقائه به في الأندلس وإنكار الكبار ذلك. وعدم معرفة شيوخه المغاربة وخلاصة الحكم في عبد الرحمن، يقول الحافظ مغلطاي - بعد أن استعرض أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه - : «فقد تبين بمجموع ما تقدم رجحان قول من وثقه على قول من ضعفه»¹، ومنه يتبين رجحان قول الإمام أبي العرب ومن وافقه في توثيق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي على من جرحه فالحكم بتوثيق عبد الرحمن مع الإقرار بالأحاديث المستنكرة عليه، هو الرأي الراجح الذي تبناه الإمام أبو العرب².

¹ - الإعلام بسته، مغلطاي، ج1 ص528.

2 - ينظر: مقال للباحث، نقد الرجال عند أبي العرب القيرواني، مجلة المنهل للبحوث و الدراسات الإسلامية، مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية بالتعاون مع معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي، عدد 4، سنة 2017م، ص89.

خلاصة المبحث: بعد عرض أقوال الإمام أبي العرب في تعديل ثماني رواية تبين أنّ الإمام أبا العرب توافق مع النقاد الآخرين في خمس رواة، ذكر الاختلاف في ثلاث رواة وكان حكمه صائبا في راويين، وتوقف في راو ولم يحكم، وعليه يتبين أن أحكام الإمام أبي العرب صائبة في مجموعها.

المبحث الثالث: الطبقة الثالثة من الرواة المعدّلين عند الإمام أبي العرب.

سأدرس في هذا المبحث الرواة الذين عدّهم الإمام أبو العرب بألفاظ تدلّ على نزول رتبته، سواء نقل هذا التعديل عن غيره ورضيّه، أم اجتهد من عنده وحكم على الراوي، وقسمته لمطلّبين:

المطلب الأول: الطبقة الثالثة من الرواة الذين عدّهم بحكم صريح.

المطلب الثاني: الطبقة الثالثة من الرواة الذين عدّهم بحكم ضمني.

المطلب الأول: الطبقة الثالثة من الرواة الذين عدّهم بحكم صريح.

سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين عدّهم بألفاظ صريحة تدلّ على نزول رتبته وأهم في أدنى درجات التعديل.

47. عبد الله بن عبد الله الأصم أبو العنيس ويقال أبو سليمان العامري. قال الإمام أبو العرب فيه: «قال ابن معين: لا بأس به»¹.

كلام النقاد الآخرين: نقل ابن أبي حاتم مانصّه: «قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ»²، وقال العجلي: «ثقة»³ وذكره ابن حبان في الثقات⁴ وقد نقل ابن حجر¹ توثيق الجماعة له وأشار أنّه أخرج له مسلم².

¹ - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم: 0993.

² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 5 ص 91.

³ - الثقات، العجلي، ج 2 ص 43.

⁴ - الثقات ابن حبان، ج 7 ص 36.

المقارنة: يبدو أنّه ثقة عند الذين تكلموا فيه إلا أبا حاتم الرّازي قال: "شيخ" وهي المرتبة الثالثة كما شرح ابنه ممّن يُكتب حديثه وينظر فيه³، فهو ممّن يروى حديثه إذا صحّ حتّى إذا لم يوافقه غيره وهي درجة دنيا من التّوثيق، لكنّ يحيى بن معين اختلف النّقل عنه فأبو العرب نقل قوله: "لا بأس به" وابن أبي حاتم نقل قوله "ثقة"، وابن معين عنده يستوي القولان في أكثر الأحيان وخاصّة عند الأفراد وإن كان ليس كقوله ثقة⁴، فقد أخرج الدّوري عنه: «قلت: ليحيى فهو ثقة، قال: نعم ليس به بأس»⁵، وقال ابن أبي خيثمة: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول فلان ليس به بأس وفلان ضعيف؟ قال: إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة»⁶، فالرجل يشملُه التّوثيق وإن دنت مرتبته.

48. عبيد الله⁷ بن أبي جعفر أبو بكر المصري مولى بني كنانة. ويقال: مولى بني أمية (136هـ)⁸، قال العجلي: «عبد الله بن أبي جعفر مصري ثقة، وأخوه عبيد الله⁹ لا بأس به»، علق الإمام أبو العرب بقوله: «إنما قيل فيه: لا بأس به في الحديث، وذلك أنّه كان من أهل الفقه»¹⁰.

¹ - ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج5 ص280.

² - ينظر: رجال صحيح مسلم، ابن زنجويه، ج1 ص374.

³ - ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص37.

⁴ - ينظر: شرح التّبصرة، العراقي، ج1 ص373-374.

⁵ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4 ص467.

⁶ - التّاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، ج1 ص227.

⁷ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج9 ص8.

⁸ - الطّبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص356.

⁹ - الثّقات، العجلي، ج2 ص108.

¹⁰ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج9 ص8. ينظر: الثّقات، العجلي، ج2 ص108.

كلام الثّقاد الآخرين: قال ابن سعد: «وثقة»¹، قال أحمد: «كان يتفقه ليس بهذا بأس»²، وقال أيضا: «كان يقال إنّه حسن الفقه من أهل المدينة... كيف هو في الحديث؟ قال ثقة»³، وقال أيضا: «إنّه حسن الفقه من أهل المدينة، قلت: كيف هو في الحديث؟ قال: ها»⁴، وقال أيضا: «كان يتفقه، ليس به بأس»⁵، وقال أبو حاتم: «ثقة»⁶، وقال ابن يونس: «كان عالما عابدا زاهدا»⁷، وقال النسائي: «ثقة»⁸، وقال ابن خراش: «صدوق»⁹ وذكره «صدوق»⁹ وذكره ابن حبان في الثّقات¹⁰، وابن شاهين¹¹، وابن خلفون وقد قال فيه: «كان فقيها مشهورا من فقهاء أهل مصر»¹²، ووثّقه ابن حجر¹³، وذكره ابن الجوزي في الضّعفاء وقال: «قال: أحمد ليس بالقويّ في الحديث»¹⁴، وفي المنتظم قال: «كان عالما زاهدا»¹⁵، وقال

¹ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص356.

² - العلل ومعرفة الرجال، رواية المروزي وغيره، ج2 ص481.

³ - من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية المروزي وغيره، ص64.

⁴ - من كلام أحمد في علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية المروزي، تحقيق: وصي الله، ص83. وتحقيق: الأزهرى، ص66.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5 ص311.

⁶ - المصدر نفسه، ج5 ص311.

⁷ - تاريخ ابن يونس، ج1 ص333.

⁸ - تهذيب الكمال، المزي، ج19 ص19.

⁹ - المصدر نفسه، ج19 ص19.

¹⁰ - الثّقات، ابن حبان، ج7 ص142.

¹¹ - تاريخ أسماء الثّقات، ابن شاهين، ص224.

¹² - إكمال التهذيب، مغلطي، ج9 ص8.

¹³ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص390.

¹⁴ - الضّعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج2 ص161.

¹⁵ - المنتظم، ابن الجوزي، ج7 ص365.

الذهبي: «ثقة قال أحمد ليس بالقوي قلت وما هو بضعيف»¹، ووصفه مرة بالفقيه² وقال أيضا أيضا: «الإمام، الحافظ، فقيه مصر»³.

المقارنة: الزاوي عبيد الله بن أبي جعفر أبو بكر المصري وثقه كل من ترجم له إلا أحمد بن حنبل فقد اختلف التّقل عنه: فمرة قال: "ليس به بأس" كما نقل ابن أبي حاتم؛ وهو نفس قول العجلي الذي نقل عنه أبو العرب وفسّر قوله لا بأس به حديثًا لأنّه كان فقيها مشهورا بغزارة علمه في الفقه، وهو الأمر نفسه الذي ذكره أحمد بن حنبل في كلّ ما رُوي عنه فقد ذكرت جميع الروايات عن أحمد شهرته في الفقه، ومرة أخرى قال: "ثقة"⁴، ومرة قال: "ها"⁵، وهي إشارة لتضعيفه كما فهم ابن الجوزي والذهب، فحاصل القول أنّ عبيد الله بن أبي جعفر ثقة لكنّه ليس من الطّراز الأول وغلب عليه الفقه، ولذلك أشار له الكلّ بالفقه وحسنه، وأمّا الحديث فقد اختلفت عباراتهم فيه فقد وصفه بعضهم بأنّه "ثقة" كابن سعد وأبي حاتم والنّسائي وابن حبان وابن شاهين وابن خلفون والذهبي، ومنهم من وصفه "صدوق" كابن خراش أو "ليس به بأس" كأحمد أو "لا بأس به" كالعجلي، و من هنا يمكن القول أنّهم أجمعوا على توثيقه، واختلفوا في رتبته من التّوثيق هل هي عالية؟ أم نازلة؟ وأمّا وأبو العرب فقد رضي حكم العجلي فيه وفسّره على أنّه ثقة لكن ليس في أعلى المراتب.

¹- الرواة الثقات المتكلم فيهم، الذهبي، ص 134. و زاد: «وثق» ينظر: المغني، الذهبي، ج 2 ص 414.

² - ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج 3 ص 690. والمعين في طبقات المحدثين، الذهبي، ص 47، وتذكرة الحفاظ، الذهبي، ج 1 ص 102 والكاشف، الذهبي، ج 1 ص 679 وقال: «أحد الأعلام».

³ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج 6 ص 8.

⁴ - من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية المروزي وغيره، تحقيق السمرائي، ص 64.

⁵ - من كلام أحمد في علل الحديث ومعرفة الرجال، رواية المروزي، تحقيق: وصي الله، ص 83. وتحقيق: الأزهر، ص 66.

49. عطاء بن السائب¹ أبو زيد الكوفي (136هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «جائر

الحديث»²، و قال مغلطاي: «ذكره أبو العرب، والبلخي، في جملة الضعفاء»³.

كلام النقاد الآخرين: قال أيوب السخيتاني: «ثقة»⁴ وقال ابن سعد: «كان ثقة، وقد روى عنه المتقدمون، وقد كان تغير حفظه بآخره واختلط في آخر عمره، وقال ابن عليّة: هو أضعف عندي من ليث، والليث ضعيف، وقال ابن عليّة: لم أكتب عن عطاء إلا لوحا واحدا فمحوت أحد الجانبين. قال وسألت عنه شعبة فقال: إذا حدثك عن رجل واحد فهو ثقة، وإذا جمع فقال زاذان وميسرة وأبو البختری فاتقه، كان الشيخ قد تغير»⁵، قال ابن معين: «ثقة»⁶، وقال وقال الدّوري: «سمعت يحيى يقول: حديث سفيان وشعبة بن الحجاج وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير بن عبد الحميد وأشباه جرير ليس بذاك لتغير عطاء في

¹- يطلق هذا الاسم على أربعة رواة، ينظر: المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ج 3 ص 1730-1731، والثقات، العجلي، ج 2 ص 135، والذي يرجح أنّه يقصد أبا زيد عطاء بن السائب الكوفي أمور منها:

- أنّه هو المشهور بالرواية والمترجم له في الكتب والمخرج حديثه في دواوين الإسلام المشهورة كالسنن فهو أولى بالعناية والحكم عليه، ينظر تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 7 ص 302.

- أنّه حكم عليه العجلي بنفس الحكم فيكون أبو العرب قلّد العجلي في حكمه لأنّه أعلم الناس بالعجلي، لأنّه كتب أغلب كتبه، ينظر الثقات، العجلي، ج 2 ص 135.3 - ذكر ابن البرقي عطاء بن السائب ووثقه ولم يعلق أبو العرب عقب الترجمة مباشرة كعادته، بل ذكر تراجعهم ذكره أبو العرب، فيحتمل أنّه أحر التعليق ويحتمل أنّه ذكر راو ثان، ومن خلال صنيعه يظهر أنّه راو ثان.

- لفظة "جائر الحديث" تشعر بالتّليين لذلك ذكره أبو العرب وابن البرقي في الضّعفاء كما نقل مغلطاي عنهما في ترجمة الكوفي، ينظر إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 9 ص 247. والله أعلم..

² - ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط، ورقة رقم: 0994، وفي ثقات المحدثين، المطبوع ص 70.

³ - إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج 9 ص 247.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 6 ص 333.

⁵ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج 6 ص 328.

⁶ - تاريخ ابن معين، رواية الدّارمي، ص 93.

آخر عمره»¹، وقال ابن حنبل: «صالح² من سمع منه يعني قديماً وقد تغَيَّرَ فإنَّه ليس بذلك إنَّه ليرفع إلى بن عباس»³، وقال أيضاً: «جرير عن ليث وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد فقال فإنَّ يزيد أحسنهم استقامة في الحديث ثمَّ عطاء بن السائب وكان ليث أكثر تخليطاً... وأقول: كما قال جرير»⁴، قيل لأحمد: «عطاء بن السائب أحبُّ إليك أم حصين فقال كلاهما ثبَّتَان»⁵، وقال البخاري: «قال يحيى القطان ما سمعت أحداً من النَّاس يقول في عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم»⁶، وقال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: كان عطاء بن السائب من خيار عباد الله وكان يختم القرآن كلّ ليلة، قال أبو داود: قال شعبة، ثنا عطاء وكان نسياً»⁷، قال أبو حاتم: «كان عطاء بن السائب محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث ثمَّ بآخرة تغَيَّرَ حفظه في حديثه تخالط كثيرة»⁸، وقال ابن البرقي: «ثقة»⁹، وقال أبو الحسن العجلي: «تابعي، جائر الحديث، ... كان شيخاً قديماً ثقة، روى عن ابن أبي أوفى، ومن سمع من عطاء قديماً فهو صحيح الحديث منهم: سفيان الثوري، فأما من سمع منه بآخرة فهو مضطرب الحديث منهم: هشيم، وخالد بن عبد الله الواسطي، إلا أنَّ عطاء كان بآخرة يتلقن إذا لقنوه في الحديث، لأنَّه كان كبير، صالح الكتاب. قلت وأملاه علي بن المديني

¹ - تاريخ ابن معين، رواية الدَّوري، ج3 ص309.

² - وفي رواية أخرى قال: «عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح» الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6 ص334.

³ - العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية عبد الله، ج 1 ص414، و ج3 ص309.

⁴ - المصدر نفسه، ج3 ص384.

⁵ - المصدر نفسه، رواية المروذي، ص42.

⁶ - التاريخ الأوسط، البخاري، ج2 ص45. و التاريخ الكبير، البخاري، ج6 ص465. والضَّعفاء الصَّغير، البخاري، ص107.

⁷ - سؤلات الآجري، أبو داود، ج1 ص340.

⁸ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص334.

⁹ - ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم: 0994، في المطبوع ص69، ونقل عنه مغلطاي أنَّه ضعفه ينظر: إكمال التهذيب 247/9. فهو يحتمل راو آخر كما سبق الإشارة.

فيمن يُسمّى عطاء وهو ثقة»¹، وقال النسائي: «ثقة في حديثه القديم»² وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «وكان قد اختلط بآخره ولم يفحش خطأه حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول بعد تقدم صحة ثباته في الروايات روى عنه الثوري وشعبة وأهل العراق»³، وقال أيضا: «وكان يهم في الشيء بعد الشيء»⁴، وقال ابن عدي: «فمن سمع منه قديما مثل الثوري، وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة»⁵، وقال الساجي: «صدوق ثقة لم يتكلم الناس في حديثه القديم»⁶، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁷، وقال الذهبي: «حسن الحديث ساء حفظه بآخرة»⁸، وقال أيضا: «على لين فيه... ثقة ساء حفظه بآخره»⁹.

المقارنة: كل العلماء وثقوه قبل الاختلاط، وذلك حكم أبي العرب بأنه جائز الحديث من باب التوثيق، وأنكروا مروياته بعد الاختلاط، ولذلك ذكره أبو العرب في الضعفاء لاختلاطه، وتشدد فوصفه بجائز الحديث، أي يصلح للمتابعات والشواهد، فخالف بذلك العلماء، وسبقه ابن علي وأبو حاتم فقال: محله الصدق، ووافقه ابن حبان فقال يهم في الشيء بعد الشيء، والذهبي فقال: حسن الحديث مرة، وقال: لين مرة أخرى.

¹ - الثقات، العجلي، ج2 ص135.

² - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج8 ص488.

³ - الثقات، ابن حبان، ج7 ص251-252.

⁴ - مشاهير فقهاء الأمصار، ابن حبان، ص264.

⁵ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج7 ص78.

⁶ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج7 ص206.

⁷ - الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج2 ص176.

⁸ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج2 ص434.

⁹ - الكاشف، الذهبي، ج2 ص22.

المطلب الثاني: الطبقة الثالثة الرواة الذين عدّ لهم بحكم ضمني.

سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين عدّ لهم الإمام أبو العرب بحكم ضمني.

50. عمر بن سُمك¹. وسعيد بن حسان البُرُثُسي²، وأحمد بن موسى الطرسوسي³: قال الإمام

الإمام أبو العرب فيهم: «ما علمت إلا خيرا».

كلام التّقاد الآخرين: لم أجد من ترجم لهم غير أبي العرب

المقارنة: فالقول قول أبي العرب لتفرده بالحكم عليهم.

51. أحمد بن محمد بن علاقة التّميمي (ت289هـ)⁴، والأقرع بن بكار النّصيري⁵ وعبد

الرّحمن بن الجهم أبو مسلم الخولاني⁶، وحفص بن سعد⁷، ومحمد بن قادم⁸، وأحمد بن يحيى

يحيى بن مهران⁹ وهبة الله بن محمد¹⁰، ومحمد بن عياض المعلم القيسي¹¹، وعيسى بن

¹ -طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 97.

² -المصدر نفسه، ص 121.

³ -طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 125.

⁴ -ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص413.

⁵ -طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 77

⁶ - المصدر نفسه ، ص 77

⁷ - المصدر نفسه، ص 92.

⁸ - المصدر نفسه ، ص 114.

⁹ -المصدر نفسه، ص 121.

¹⁰ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص192.

¹¹ -طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 112:.

محمد بن سليمان بن أبي المهاجر¹. قال الإمام أبو العرب: « لا أعلم أحدا ذكره بسوء».

بسوء».

كلام النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم لهم غير أبي العرب.

المقارنة: فالقول قول أبي العرب لتفردّه بالحكم عليه.

52. يزيد بن الطفيل التُّجِيبِي، قال الإمام أبو العرب: «لم أجد له حديثا يرويه عنه أحد من

مشايخنا ولا سمعت من يذكره إلا بخير»².

كلام النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له إلا أبا العرب، ونقل تعديله دينا فقال ولا

سمعت من يذكره إلا بخير، وقد تحدّث أبو العرب عن قضائه، أمّا عدالته حديثا فليس

عنده رواية حتى يُحكم عليه.

المقارنة: فالقول قول أبي العرب لتفردّه بالحكم عليه.

¹ - المصدر نفسه، ص120.

² - المصدر السابق ، ص33-34.

خلاصة المبحث: بعد دراسة ست عشر راويا ممن عدّهم الإمام أبو العرب ومقارنة حكمه بحكم غيره من المحدثين، تبين أنّ الإمام أبا العرب توافّق مع المحدثين في تعديل راويين و خالفهم في واحد و انفرد في ثلاث عشر راو.

الفصل الرابع: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب، وخصائص منهجه فيه.

المبحث الأول: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب.

المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في التعديل.

الفصل الرابع: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب, وخصائص منهجه فيه.

بعد دراسة مدلول مصطلحات التعديل عند الإمام أبي العرب ومجموعة من الرواة الذين عدّهم ومقارنة أحكامه بأحكام غيره من المحدثين جاء الدور لأتناول مراتب هؤلاء الرواة, لأنهم ليسوا في مرتبة واحدة, ثم أستخلص الخصائص التي تطبع منهج الإمام أبي العرب في تعديل الرواة, وقسمته هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب.

المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في التعديل.

المبحث الأول: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب.

سأتناول في هذا المبحث مراتب الرواة مقسمة إلى ثلاثة, فجعلت الأولى مرتبة الثقات الكبار الذين وثّقهم مطلقا, وسواء كان ذلك بتعدد الألفاظ أو بلفظ واحد يفيد تمام الضبط وكمال الثبوت, و المرتبة الثانية تشمل الرواة الذين أشار لوجود الخلاف في توثيقهم لأنّ الخلاف حولهم قوي و معتبر, أو نفى وجود الاختلاف بطريقة توحى بنزول رتبهم عن الضابطين من الثقات, و المرتبة الثالثة للرواة الذين وثّقهم بألفاظ تدلّ على نزول رتبهم, وقد قسمته إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المرتبة العليا.

المطلب الثاني: المرتبة الوسطى.

المطلب الثالث: المرتبة الدنيا.

المطلب الأول: المرتبة العليا.

مَنْ قال فيهم الإمام أبو العرب مجموعة من الأوصاف أو كرّر فيهم لفظ التّعديل أو أفردّه فهم ثقات وإن كانت مراتبهم تتفاوت، وخاصّة عند الاختلاف، لكنّهم كلّهم ثقة عنده وخاصّة طبقة شيوخه وشيوخ شيوخه، فالإمام أبو العرب يستعمل كثرة الألفاظ في وصف الرّاوي ليشمل حياته كلّها: حاله وسلوكه وكتبه ومواقفه، وخاصّة في كتاب طبقات علماء إفريقيّة وتونس، الذي نهج فيه طريقة المؤرخين والمحدّثين، وأمّا في كتبه الأخرى فقد قلّت الأوصاف التي يُطلقها على الرّاوي، لذلك كرّرت أو انفردت وهما في مرتبة واحدة، فهذه المرتبة لها طرفان ففي أعلاها من بالغ في توثيقهم و في أدناها من وثّقهم بلفظ واحد، و أسوق الآن أمثلة على ذلك:

- سَحْنُون وهو عبد السّلام بن سعيد بن حبي التّنوخي (241هـ)، قال الإمام أبو العرب: «من شيوخ أهل إفريقيّة... كان جامعا للعلم، فقيه البدن، اجتمعت فيه خلال ما اجتمعت في غيره: الفقه البارِع، والورع الصّادق، والصّرامة في الحقّ، والزّهادة في الدّنيا، والتّخشّن في الملبس والمطعم، والسّماحة ... وكان حافظا للعلم»¹، وقد ألّف فيه الإمام أبو العرب كتابا جامعا لفضائله²، بل جعله أبو العرب علامة للتّعديل، فمن أخذ عنه سحنون أو تتلمذ على يديه فهو ثقة دون منازع.
- يحيى بن عمر بن يوسف أبو زكريا الكندي الأندلسي الإفريقي (213هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثبت ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار ضابط لما روى عالم بكتبه

¹ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب ص 102.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 102.

شديد التصحيح لها من أئمة العلم»¹. أوصاف عديدة أطلقها فيه الإمام أبو العرب وهي تدلّ على إمامته.

- أحمد بن موسى بن مخلد أبو عياش (275هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «شيخ صالح، ثقة فقيه، عالم ثبت، صحيح الكتاب، حسن التقييد»². أوصاف عديدة أطلقها فيه الإمام أبو العرب وهي تدلّ على إمامته.

- يحيى بن سلام أبو زكريا البصري نزيل مصر الإفريقي (200هـ)، قال الإمام أبو العرب: «ثقة، ثبت، وكان من الحفاظ، وكان له إدراك»³. أوصاف عديدة أطلقها فيه الإمام أبو العرب وهي تدلّ على إمامته وعلو إسناده.

- أحمد بن معتب بن أبي الأزهر أبو جعفر (227هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، عالم بالحديث والرجال»⁴. أوصاف عديدة أطلقها فيه الإمام أبو العرب وهي تدلّ على إمامته وخاصة في علم الرجال.

- البهلول بن راشد أبو عمرو القيرواني (183هـ). قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة: مجتهد: ورع»⁵. أوصاف عديدة أطلقها فيه الإمام أبو العرب وهي تدلّ على إمامته وخاصة سلوكه.

¹ - معالم الإيمان، الدبّاغ، ج2 ص243.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص393.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 37.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص353.

⁵ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص52.

- إسحاق بن إبراهيم الأزدي أبو العباس الصّايغ، المعروف بابن بطريقة (303هـ)، قال الإمام أبو العرب: «ثبت، ثقة»¹. أطلقه فيه الإمام أبو العرب أوصافاً تدلّ على كمال ثقته.
- عبد العزيز بن أبي حازم بن دينار أبو ثمامة (184هـ)، قال الإمام أبو العرب: «هو ثقة، ثقة»². كرّر الإمام أبو العرب لفظ التوثيق ليدلّ على رفعته.
- محمد بن سحنون (256هـ)، قال الإمام أبو العرب: «إمام في الفقه، ثقة»³. وصفه الإمام أبو العرب بالإمامة كأبيه ليدلّ على علو كعبه وإمامته.
- محمد بن عمر بن يوسف أبو عبد الله الكندي (299هـ)، قال الإمام أبو العرب: «ثقة، كثير الكتب في الفقه»⁴. وصفه الإمام أبو العرب بقوله: "الثقة" وهو وصف كمال، ثمّ أرفده بوصف "كثير الكتب في الفقه" ليدلّ على علمه الواسع خاصّة في الفقه.
- قاسم بن مُسعدة البُكرّي الحجاري¹ (317هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «جاء لسمع مني فرأيت عنده علماً بالحديث وتمييزاً للرجال فأخذت عنه»⁵، وصفه أبو العرب بهذا الوصف بعد أن امتحن علمه و معرفته خاصّة في علم الحديث وعلم

1 - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص101.

2 - تمييز ثقات المحدثين ابن البرقي، مخطوط، لوحة رقم 0993.

3 - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص204.

4 - المصدر نفسه، ج4 ص365.

5 - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفريسي، ج2 ص7.

الرجل، وهو حكم من الإمام أبي العرب عليه بالعدالة والمعرفة فاتَّخذَ شيخاً له، وقد سمع قاسم من النَّسائي، ووافق أبا العرب كلَّ من تكلم في قاسم ممَّن جاء بعده¹.

فكثرة الألفاظ التي يطلقها الإمام أبو العرب على الراوي تدلُّ على علو مرتبه مهما كان عدد تلك الألفاظ، ولذلك أكثرت من الأمثلة لأدلل على أنَّ هؤلاء كلَّهم لهم مرتبة واحدة عند أبي العرب يُحتج بمروياتهم، وأغلبهم شيوخه الذي أخذ عنهم وشيوخ شيوخه الذين كانوا شيوخ إفريقية وعلماءها.

وأذكر الآن أمثلة أخرى عن رواية من الطبقة الأولى لكنهم ليسوا في مرتبة من سبق ذكرهم.

- إبراهيم بن النعمان أبو إسحاق القرشي (283هـ) قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة»².
- عبد الله بن المغيرة، قال الإمام أبو العرب فيه: «أما حديثه فمستوى حديث الحذاق بالحديث»³.

- سعد بن مسعود التجيبي، أبو مسعود الكندي المصري، نزيل إفريقية (110هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «وكل هؤلاء ثقات عند المحدثين»⁴.
- بكر بن سودة بن ثمامة، أبو ثمامة الجذامي، المصري، نزيل إفريقية (128هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «وكل هؤلاء ثقات عند المحدثين»⁵.

¹ - ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لمحمد بن فتوح الأزدي، ج1 ص332. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى، أبو جعفر الضبي، ج1 ص451. إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص50.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص412.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص81.

⁴ - المصدر نفسه، ص87.

⁵ - المصدر نفسه، ص86-87.

- إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر واسمه أكرم، أبو عبد الحميد القرشي مولاهم الدمشقي، نزيل إفريقية (132هـ)، قال الإمام أبو العزيم: «كان رجلا صالحا، استعمله عمر بن عبد العزيز ليفقههم أي أهل إفريقية»¹، وقال: «وكل هؤلاء ثقات عند المحدثين»².

هؤلاء ثقات يُحتج بهم لكنهم دون السابقين، فتجد النقاد الآخرين قد قالوا في بعضهم كلاما ينزلهم عن مكانة المتقنين الكبار لكنهم لا ينزلون عن المرتبة الأولى وإن كانوا في آخرها، كعبد الله بن المغيرة فقد وصفه ابن المديني³ والنسائي⁴ وغيرهما بأنه ينفرد بغرائب عن الثوري⁵، وقال غيرهم منكر الحديث⁶، إن كان هو الشخص نفسه الذي حكم عليه الإمام أبو العزيم فإنه لم يتبين لي ذلك، وكذلك سعد بن مسعود الذي جهله البزار⁷، وبكر بن سوادة الذي قال عنه أبو حاتم: "لا بأس به"⁸، وقال عنه ابن حبان: "كان يخطئ"⁹. فهؤلاء الرواة يخطئون كغيرهم ويُعربون ومع ذلك يظلون حجة.

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العزيم، ص 84.

² - المصدر نفسه، ص 87.

³ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 4 ص 556.

⁴ - المصدر نفسه، ج 4 ص 556.

⁵ - الضعفاء، أبو زرعة، ج 2 ص 684.

⁶ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، ج 11 ص 381.

⁷ - البحر الزخار، البزار، ج 10 ص 29.

⁸ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 2 ص 386.

⁹ - الثقات، ابن حبان، ج 4 ص 76، ج 6 ص 103-104.

المطلب الثاني: المرتبة الوسطى.

وتشمل الرواة الذين أطلق عليهم الإمام أبو العرب لفظاً يدلّ على توثيقهم مع الإشارة إلى الاختلاف فيهم سواء وُجد الاختلاف أو أُحتمل وجوده فهم أقل مرتبة ممّن سبقهم، وهم وإن كانوا ثقات عند أبي الإمام العرب تظل مرتبتهم أقل من مرتبة الكبار كشيوخ إفريقية وغيرها والأئمة الضّابطين المتقنين المعتنين بكتبهم كما أوضح أبو العرب في أهل المرتبة الأولى وسأذكر أمثلة على ذلك.

- سليمان بن موسى أبو أيوب القرشي الأموي الدمشقي (219هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ما سمعت عن أحد في سليمان أنّه غير ثقة»¹.

بعد استعراض أقوال النّقاد فيه، تبين أنّ أبا العرب رجّح توثيقه على تضعيفه ولم يرضَ قول البخاري فيه²، لكنّها دخل في حسبانها قول من استنكر له بعض الغرائب³ لذلك استعمل استعمل عبارة "ما سمعت عن أحد في سليمان أنّه غير ثقة"، وهذا الحكم دون الحكم الإيجاب في التّوثيق كقوله: "فلان ثقة"، ولا يعني أنّه لا يغلط كما يغلط النّاس، فافتراده بغرائب أنكرت عليه مع عدم بلوغه درجة الأئمة دليل على نزول رتبته لكنّه يبقى ثقة، فحكم أبي العرب فيه متوافق مع حكم عامة العلماء، سواء من وثقه مطلقاً من غير تحفظ أو من وثقه وذكر غرائب، ولم يخالف في ذلك إلا البخاري الذي ضعّفه مطلقاً.

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج6 ص100.

² - قال البخاري: « منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى أحاديث عامتها مناكير»، ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص 256.

³ - ينظر: الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج 4 ص261-262، و ميزان الاعتدال، الدّهبي، ج2 ص226.

-أحمد بن يلول أو ملول أبو بكر التّونحي. قال الإمام أبو العرب فيه: «لم أعلمه يُختلف في ثقته»¹ حُكم أبي العرب هنا يوحى بوجود اختلاف و إن لم يطلع عليه، ولو كان مجمعا على توثيقه لحكم له بذلك وإن وُجد الاختلاف فيه، لكنّه لما أراد أن يرسل عبارة تدلّ على نزول رتبته نفى علمه بوجود الاختلاف في توثيقه.

-أشعث بن عبد الملك أبو هانئ البصري الحمراني(146هـ): قال الإمام أبو العرب فيه:«أمّا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما فلا أعلمهم اختلفوا في ثقة أشعث بن عبد الملك هذا بل رفعوا به»²، بهذا يكون الإمام أبو العرب قد وثّقه وإن كان الثّابت عن أحمد التّوسط في حاله³، وهو أقل من التّوثيق العام.

- عبد الحميد بن عبد الرّحمن يكنى أبا يحيى الكوفي الحِمّاني مولاهم وحمّان من تيمم(ت202هـ).قال أبو الإمام العرب: « اختلفوا علينا في الحِمّاني، فقال:أبو الحسن الكوفي : ثقة، وقال غيره -أراه ابن معين - ضعيف »⁴.

قال العجلي:«عبد الحميد بن عبد الرّحمن الحِمّاني كوفي ضعيف الحديث مرجئ»⁵، وقال محمّد بن عبد الله البرقي: « ليس به بأس»⁶، إلى غير ذلك من أقوال النّقاد التي تبين ضعفه

¹ -ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4ص234-235.

² -إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج2ص241.

³ - ينظر: العلل و معرفة الرّجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج1ص415.

⁴ -تميز ثقات المحدثين مخطوط0993. لكن محقق الكتاب قال كلاما آخر: «اختلفوا علينا في الحماني، فقال أبو الحسن الكوفي: ثقة، وقال غيره ضعيف، وقال ابن معين: ثقة» ص56 .

⁵ -الثّقات، العجلي، ج2ص70 .

⁶ - تميز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم:0993.

ولعلّ أبا العرب لما قوي عنده الخلاف وتعدّر الجمع أشار إليه ولم يقض بشيء، فدلّ على أنّ مرتبته نازلة على عن مرتبة من أجمع العلماء على توثيقه أو رجّح أبو العرب توثيقه.

- عبد الله بن عبد الله الأصم أبو العنيس ويقال أبو سليمان العامري. ذكر الإمام أبو العرب أنّ ابن معين قال فيه: «لا بأس به»¹، وقال أبو حاتم الرازي: "شيخ"². وهي المرتبة الثالثة كما شرح ابنه من يكتب حديثه وينظر فيه³، فهو إذا يروى حديثاً يُنظر فيه لعلّه يصحّ حتى إذا لم يوافقه غيره، وهي درجة دنيا من التوثيق، لكنّ أبا العرب نقل قول ابن معين لا بأس به ونقل ابن أبي حاتم قوله ثقة، فابن معين عنده يستوي القولان في أكثر الأحيان وخاصة عند الأفراد وإن كان ليس كقوله ثقة⁴، فالرجل يشمله التوثيق وإن دنت درجته فيه.

فهؤلاء الرّواة و أمثالهم في مرتبة تؤهلهم لأن يكونوا ثقات لكنهم في درجة أقلّ يشملهم تعاطي العلم و الصدق والسّتر.

¹ - تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط ورقة رقم: 0993.

² - ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج5 ص91.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ج2 ص37.

⁴ - ينظر: شرح التبصرة، العراقي، ج1 ص373-374.

المطلب الثالث: المرتبة الدنيا.

و أعني بهم الرواة الذين هم في أدنى مراتب الثقات، ومروياتهم تحتاج متابعات فيُنظر فيها فإذا تفرد الراوي لم تُقبل منه وإذا تابعه غيره قُبِلت روايته وكذلك الرواة الذين وثقهم بعبارة الصّلاح في دينهم فقط.

-عبيد الله¹ بن أبي جعفر أبو بكر المصري مولى بني كنانة. (ت136هـ)، قال العجلي: «وأخوه عبيد الله لا بأس به»². قال الإمام أبو العزيم: «إنما قيل فيه: لا بأس به في الحديث، وذلك أنه كان من أهل الفقه»³.

بعد النظر في كلام الثقات خلصت لما يأتي: الحاصل أنّ عبيد الله بن أبي جعفر ثقة لكنّه ليس من الطراز الأول وغلب عليه الفقه، ولذلك أشار له الكلّ بالفقه وحُسنه، وأمّا في الحديث فتراوحت أقوالهم بين الثقة كابن سعد⁴ وأبي حاتم⁵ والنسائي⁶ وابن حبان⁷ وابن شاهين⁸ وابن خلفون⁹ والذهبي¹⁰، وبين ليس به بأس كأحمد¹¹ أو لا بأس به كالعجلي، فقد أجمعوا

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج9 ص8.

² - الثقات للعجلي، ج2 ص108.

³ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج9 ص8.

⁴ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص356.

⁵ - المصدر نفسه، ج5 ص311.

⁶ - تهذيب الكمال، المزي، ج19 ص19.

⁷ - الثقات، ابن حبان، ج7 ص142.

⁸ - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص224.

⁹ - المصدر نفسه. ص ن.

¹⁰ - الرواة الثقات المتكلم فيهم، الذهبي، ص134. و زاد: «وثق» ينظر: المغني، الذهبي، ج2 ص414.

¹¹ - العلل ومعرفة الرجال، رواية المروزي وغيره، ج2 ص481.

على توثيقه، واختلفوا في علو الرتبة أو نقصها قليلا، وأبو العرب رضي حكم العجلي وفسره على أنه ثقة لكن ليس في أعلى المراتب.

-عطاء بن السائب أبو محمد الثقفي الكوفي(136هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «جائز الحديث»¹، قال مغلطاي: «وذكره أبو العرب، والبلخي، في جملة الضعفاء»²، فأبو العرب إذن ذكره في الضعفاء.

وخلاصة كلام النقاد أن كل العلماء وثقوه قبل الاختلاط وأنكروا مروياته بعد الاختلاط، وذكره أبو العرب في الضعفاء لاختلاطه ونكارة بعض مروياته عن قتادة، وتشدد فوصفه بجائز الحديث، أي يصلح للمتابعات والشواهد، فخالف بذلك العلماء.

-عيسى بن محمد بن سليمان بن أبي المهاجر، قال الإمام أبو العرب: «لم أسمع فيه بسوء»³. وصف يفيد سلامة دينه و حسن سيرته.

-الرفاء: قال الإمام أبو العرب فيه: «فاضل»⁴، فقد وصفه بالفضل لكمال دينه وذكر أن البهلول وابن غانم وابن فروخ صلوا عليه جنازة رضى عن دينه، وبالمقابل رفضوا الصلاة على ابن صخر المعتزلي لعدم الرضى.

-الحسن بن هانئ بن الأشعث: قال الإمام أبو العرب فيه: «من خيار هذه الأمة

¹ - ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط، ورقة رقم: 0994.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 9 ص 247.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 120.

⁴ - المصدر نفسه، ص 31.

وعبادهم»¹، وقد نقل عن سحنون قوله: «كان رجلا صالحا مبرزاً مباحدا لأهل الزّيع»² وهذه تعني تفسير كلمة "خيار هذه الأمة وعبادهم" فالرجل صالح و زكاه سحنون وكان مجانياً لأهل البدع والزّيع.

- أبو الزّيع اللّحياني: قال الإمام أبو العزيم فيه: «كان رجلاً صالحاً»³، وصفه الإمام أبو العزيم بالصّلاح أي كثرة العبادة، وإن نقل عنه واقعة مع سحنون يطلب فيها حيلة في الدّين أي الفتوى فوبخه سحنون لأجل ذلك، ولو كان عنده علم لذكره أبو العزيم وإن كان قال: سمع من يحيى بن سلام، يدلّ على ثبوت نقله، لكنّه قد يكون نقلاً قليلاً أو غير مضبوط.

¹ - المحن، أبو العزيم، ص 373.

² - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العزيم، ص 93.

³ - المصدر نفسه، ص 124.

خلاصة المبحث:

بعد استعراض مراتب تعديل الرواة عند الإمام أبي العرب خلصت لما يأتي:

لم ينص الإمام أبو العرب على مراتب التعديل عنده، إلا أن تتبع كلامه من خلال كتابيه الطبقات والمحجّ ومن خلال ما نقل عنه أهل العلم، يظهر أنه لا يختلف كثيرا عمّن سبقه من أهل العلم، وبعد دراسة ألفاظه و أحكامه في التعديل على الرواة ومقارنتها بألفاظ غيره من أهل العلم، تبين أن مراتب التعديل عنده ثلاثة، فالمرتبة الأولى تحوي الرواة الذين عدّهم سواء بالغ فيهم أو كرر لفظ التعديل، أو أفردهم بلفظ واحد، والمرتبة الوسطى تشمل الرواة الذين ذكر الخلاف فيهم، والمرتبة الثالثة تشمل الرواة الذين عدّهم بألفاظ تبين نزول رتبهم.

المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في التعديل.

تعديل الرواة عند المحدثين يعني تركيتهم والحكم بقبول روايتهم، وهذا يرجع إلى عدالة الرواة الدينية وخاصة اجتناب الكذب وإلى ضبطه وعنايته بالعلم وشهرته فيه وأداءه بعد ذلك، وهذا يتعلق بالكفاءة العلمية، وقد تميّز الإمام أبو العرب بمنهج علمي دقيق مبني على الاعتدال والتحقيق والتّمحيص والترّجيح ممّا جعل أحكامه تملأ كتب من جاء بعده.

أولاً: التّوسط والاعتدال في تعديله: قد اشتهر بين المحدثين المتأخّرين أنّ في النّقاد متشدد ومتساهل ومعتدل، وبعد الدّراسة تبين لي أنّ الإمام أبا العرب معتدل في أحكامه النّقديّة وذلك من خلال النّظر في الرواة المدرسين والذين بلغ عددهم اثنين وستين راويًا فأغلب من عدّهم كان أبو العرب مصيبًا فيهم وخلاصة أحكام أبي العرب في هؤلاء الرواة كانت كالآتي:

- وافق أبو العرب غيره في أربعة وثلاثين راويًا، ولم أجد فيهم اختلافًا.
- انفرد بتوثيق سبعة عشر راويًا أغلبهم مغاربة ولم يتكلم فيهم المشاركة مع قلة المغاربة المعتنين بالجرح والتّعديل.
- عدّل أحد عشر راويًا اختلف فيهم العلماء، خمسة منهم مغاربة هو أعلم بهم، أحدهما جهله الدّرايطني، كعادة المشاركة في عدم معرفة بعض الرواة المغاربة، مع أنّه أشهر من نار على علم وهو محمد بن سحنون أحد كبار علماء المغرب، والثاني لم يعرفه البزار، وأربعة ذكرهم ونبه على الخلاف فيهم، فواحد منهم سكت عنه بعد ذكر الخلاف فيه وهو الحماني، والثاني عدّله لكثرة المعدّلين له وهو جرير بن حازم، والثالث أشعث بن عبد الملك، رجّح قول أحمد وابن معين فيه، والرّابع عدّله ولم يقبل فيه الجرح وهو ابن أنعم الإفريقي، وتشدّد في راو واحد وهو عطاء بن السّائب.

ثانيا: النزاهة والإنصاف في التعديل: ويتجلى ذلك من خلال إنصاف المخالفين في الأصول أو الفروع وتبرئة المتهمين وتوضيح:

أ. المخالفون في الأصول:

1. أبو الخطاب الكندي: قال الإمام أبو العزيم فيه: «كان يُرمى بهوى الصُفريّة¹، وهو ثقة في علمه وما حمل»²، فرغم بغض القيروانيين للخوارج لم يدفعه ذلك لتجريحه لأنّه قد يكون متأولا وليس معاندا.

2. عمر بن ذر: قال أبو الإمام العزيم فيه: «ثقة مرجئ»³، بيّن أبو العزيم انتماءه لفرقة لكن أثبت عدالته لأنّه قد يكون متأولا وليس معاندا.

ب. المخالفون في الفروع:

3. عبد الله بن المغيرة، قال الإمام أبو العزيم فيه: «أما حديثه فمستوى حديث الحدّاق بالحديث، ولكنّه كان كوفيّا، فأظنّه كان يستحلّ شرب النّبيذ الشّديد كما يستحلّه الكوفيّون»⁴، فقد فسر أبو العزيم قصة ظهوره سكرانا بأنّه يفعل ذلك بناء على قناعة فقهية، وهم فساق التّأويل فلا تسقط عدالته.

4. محمد بن رشيد، مولى عبد السلام بن المبرج: قال الإمام أبو العزيم فيه: «وإنّما أفسده على النّاس معاملته، فأما في نقله في العلم فكان ثقة»⁵، لقد ذكر أبو العزيم سبب انصراف النّاس عنه، ولم يجعل ذلك سببا في تفسيقه وإسقاط عدالته فلعله يكون متأولا.

¹ - والصُفريّة: وهي الفرقة الرّابعة من الخوارج. ينظر: التّصنيف في الدّين وتمييز الفرقة النّاجية عن الفرق الهالكة، لطاهر بن محمّد الأسفراييني، ص 53. الملل والنحل، الشّهستاني، ج 1 ص 137.

² - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العزيم، ص 87.

³ - حاشية ثقات المحدثين، ابن البرقي، المطبوع، ص 72.

⁴ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العزيم، ص 81.

⁵ - المصدر نفسه، ص 110.

تبرئة المتهمين:

5. يحيى بن سلام، قال الإمام أبو العزيم: «وسألت يحيى بن محمد بن يحيى، خالياعن قول جدّه في الإيمان، فقال: كان جدّي، يقول: "الإيمان قول وعمل ونية"، وكان يحيى ثقة صدوقا لا يقول عن جدّه إلا الحق»¹، فقد تتبع أبو العزيم مسألة الإرجاء في ابن سلام وسأل حفيده بعدما خبر صدقه واغتنم فرصة انفراده حتى يرفع عنه الحرج ويعينه على الصّدق، وقد سمع من الحفيد ما ينفي التّهمة عنه.

6. عكرمة مولى بن عباس رضي الله عنهما، ويذكر الإمام أبو العزيم القيرواني: «أن سبب نسبة عكرمة إلى الصفرية أنه لما دخل القيروان قيل له: إن ملوك بني أمية يطلبون منهم جلود الخرفان التي لم تولد العسلية؛ ليتخذوها فراء للباسهم ثم ذبحوا مائة نعجة فلا يوجد في بطنها سخل عسلي، فقال عكرمة: هذا كفر فحمله الناس منه على أنّه يكفر بالكبائر، كما تراه الخوارج... وإنما أراد عكرمة استبشاع هذا أو إنكاره، لا أنّه الكفر الحقيقي، والله تعالى أعلم»²، لقد فسّر وشرح أبو العزيم سبب اتّهام عكرمة بالانتماء إلى الخوارج، وبرّاه من هذه التّهمة، وهذا من عدله وإنصافه فهو يبحث عن إزالة التّهم عن المسلم وتبرئتهما أمكن.

ثالثا: الدّقة العلميّة: امتاز أبو العزيم بالدّقة العلميّة في الكلام عن الرجال ويتبيّن ذلك من خلال كلامه عن بعض الرّواة.

1. محمد بن الحسن الصّنعاني، قال الإمام أبو العزيم: «وكلام النّسائي فيه غير مقبول؛ لأنّ أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح

¹ - المصدر السابق، ص38.

² - إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ج9 ص265.

- المصري فيه»¹، فأبو العرب لم يقبل كلام النسائي² فيه رغم تأثره الكبير بالنسائي فقد نقل كثير من أحكامه، لكن الحق أولى بالاتباع.
2. عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال أبو الإمام العرب فيه: «هو ثقة، ويغلط عن عبيد الله بن عمر وغيره كما يغلط الناس»³، أبو العرب هنا يدقق في الوصف ويبيّن أنّ الغلط لم يسلم منه أحد قال ذلك تعليقا على قول ابن البرقي الذي قال عن الدراوردي: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر»⁴.
3. عبد العزيز بن أبي حازم بن دينار أبو ثمامة، قال أبو الإمام العرب فيه: «هو ثقة، ثقة» في معرض ردّه على ابن البرقي الذي قال: «لا بأس به»⁵، فجاء حكمه في منتهى الدقة.
- رابعا: اعتماده على مصادر دقيقة في التعديل مع الموافقة أو المخالفة: لا يخلو الناقد في أبواب التعديل من حالتين في حكمه على الراوي:

أحدهما: أن يكون حكمه صادرا استقلالاً من تلقاء نفسه.

ثانيهما: أن يكون مصدره من سبقه من النقاد، إما تقليداً، وإما اختياراً أو ترجيحاً.

فقد اعتمد الإمام أبو العرب في أحكامه على من سبقه وهم.

¹ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج9 ص114.

² - قال النسائي: «متروك» ينظر: الضعفاء والمتروكين، ص 233.

³ - حاشية تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، المطبوع، ص 54.

⁴ - حاشية المصدر نفسه، ص 54.

⁵ - تمييز ثقات المحدثين مخطوط، ابن البرقي، لوحة رقم: 0993. حاشية تمييز ثقات المحدثين، المطبوع، ص 54.

⁶ - ينظر أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص41-58، ومؤرخ تونس و محدثها، زاهر سالم، ص141-199.

1. القيروانيون.

- اعتمد على قولهم بالموافقة: مثل: ميمون بن عمرو بن المعلوف، أبو عمرو: وهو من شيوخه، قال الإمام أبو العرب في ترجمة زرارة بن عبد الله «سألت عنه ميمون بن عمرو، فعرفه وقال: هو ثقة»¹، وشيخه بكر بن حماد، ففي ترجمة حامد بن عمر، قال الإمام أبو العرب: «قال بكر بن حماد: كان ممن رحل في الحديث»²، وحتى على المتقدمين منهم كمحمد بن سحنون، قال الإمام أبو العرب: «وبلغني عن محمد بن سحنون أنه سئل عنه، فقال: يريد أحقّ والله به، كان يعرف أنّ فيه شيئاً ثمّ سمر، يعني: أنه كان يشرب النبيذ»³.

- اعتمد على قولهم بالمخالفة أو الترجيح: في ترجمة زيد بن سنان قال الإمام أبو العرب: «سعيد بن إسحاق، وسعيد بن الحداد، يذكران أنه بخير كثير،... وقد ذكر لي أبو سليمان بن عيشون، وغيره، أنّ سحنون بن سعيد، كان يغمزه، قال أبو العرب: وكان أبو سنان على السنة، ذكر ذلك محمد بن سحنون»⁴.

2. المشاركة: وقد نقل عن كثير من أئمة الجرح والتعديل الأوائل من المشرق الإسلامي كأحمد وابن معين والبخاري وغيرهم وسأكتفي بالتمثيل بالبعض دون استيعاب الكل.

- من اعتمد على قولهم بالموافقة: ومثاله قال الإمام أبو العرب: «قال أبو البشر: حدثني عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن وهب بن إسماعيل الأسدي، فقال: كتبنا عنه أحاديث. فقلت له ترجو أن يكون صالح الحديث؟ قال: ما أدري، ثمّ راجعته

¹ -طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 78.

² - المصدر نفسه، ص 121.

³ - المصدر نفسه، ص 85. ص 117.

⁴ - المصدر نفسه، ص 116.

فقال: روى بعدنا أحاديث مناكير عن وقاء بن إلياس¹، كما تعددت أسانيد أبي

العرب عن الإمام أحمد منها:

- طريق محمد بن عبيد الأندلسي، عن عبد الله بن أحمد، عنه².
 - طريق سعيد بن إسحاق، عن أيوب بن إسحاق، عنه³.
 - طريق محمد بن أحمد بن إسحاق، عن أبي زرعة الدمشقي، عنه⁴.
 - طريق بكر بن حماد، عن زريق، عنه⁵، وعن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي، عنه⁶.
 - طريق عبد الرحمن بن محمد، عن محمد بن داود البلخي، عنه⁷.
- ومثاله الثاني قال الإمام أبو العرب في ترجمة عبد الرحمن بن أنعم: «قال يحيى بن معين: مسلم بن يسار، الذي يروي عنه عبد الرحمن، هذا رجل من أهل إفريقية»⁸.

وتعددت نقولات أبي العرب عن ابن معين مسندة وبلاغاً.

- عن محمد بن أحمد بن إسحاق قال حدثنا أبو زرعة الدمشقي عنه⁹.

¹ - ينظر: إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 12 ص 255، العلل، أحمد، ج 2 ص 517.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 24.

³ - المحن، أبو العرب، ص 178.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 142.

⁵ - المصدر نفسه، ص 178.

⁶ - المصدر نفسه، ص 178.

⁷ - المصدر نفسه، ص 263.

⁸ - المصدر نفسه، ص 24.

⁹ - المحن، لأبي العرب ص 231.

- عن عبد الملك بن هذيل عن معاوية بن صالح عنه¹.
- وبلغني عن عباس الدوري عنه².
- عن أبي داود عنه³.
- ومن أكثر الذين نقل عنهم أبو العرب الإمام العجلي وله عنه عدة أسانيد.
- عن طريق أحمد بن مغيث عنه⁴.
- عن طريق أحمد بن معتب عنه⁵.
- عن طريق عبد الله بن الوليد عنه⁶.
- عن طريق محمد بن بسطام عنه⁷.
- عن طريق بكر بن حماد عنه⁸.
- من اعتمد قوله بالمخالفة⁹: ومثاله ما نقله عن النسائي، قال الإمام أبو العرب في ترجمة محمد بن الحسن الصنعاني: «قال أحمد بن صالح: هو ثقة، وكلام النسائي فيه غير مقبول، لأن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح

¹ - المصدر السابق، ص 278.

² - المصدر نفسه، ص 283.

³ - المحن، أبو العرب، ص 288. وص 426.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 3 ص 109.

⁵ - المحن، أبو العرب، ص 135.

⁶ - المصدر نفسه، ص 123.

⁷ - المصدر نفسه، ص 117.

⁸ - المصدر نفسه، ص 117.

⁹ - ينظر أبو العرب و علم المرح و التعديل، الهادي روشو، ص 65.

فيه»¹. فرغم تأثر الإمام أبو العرب بالإمام النسائي لكن ذلك لم يدفعه لقبول قوله مادام أبو العرب يرى قول النسائي مجانباً للصواب وذلك بمخافة قول أحمد وابن معين. خامساً: تفردّه بتوثيق بعض الرواة²: يُعدّ أبو العرب أحد النقاد الكبار، فحكمه يصدر أحياناً أحياناً بعد النقل عن غيره فيقرّ أو يردّ أو يرجح، ويصدر أحياناً من غير اعتماد على أحد وهو أهل لذلك وقد اعتمده أقواله من جاء بعده ولتوضيح ذلك أسوق الأمثلة الآتية.

1. دحيون بن راشد، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، من شيوخ إفريقية»³ تفرد أبو العرب بتوثيقه.

2. يزيد بن محمد الجمحي (212هـ): قال الإمام أبو العرب: «ثقة، قديم السن، كثير الحديث»⁴. وقد جاء بعد أبي العرب ذكره المالكي والديباغ⁵، وهما مغربيان واكتفوا بنقل كلام أبي العرب.

3. عباس بن الوليد الفارسي (218هـ): قال الإمام أبو العرب: «ثقة، مأمون، حافظ الحديث»⁶، ووصفه أيضاً فقال: «المحدث»⁷. وقال ابن حجر بعد ذكر كلام أبي العرب: «قلت إلا أنه أتى عن ابن عيينة بخبر باطل بالإسناد الصحيح فما أدري الآفة منه أو ممن بعده»⁸، قال ابن عراق الكناي: «عبّاس بن الوليد نزيل إفريقية

¹ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3 ص541.

² - ينظر أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص58-61، ومؤرخ تونس و محدثها، زاهر سالم، ص253.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص114. ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص103.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص85.

⁵ - رياض النفوس، المالكي، ج1 ص239، معالم الإيمان، الديباغ، ج1 ص69-70.

⁶ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص254.

⁷ - المحن، أبو العرب، ص292.

⁸ - لسان الميزان، ابن حجر، ج3 ص245.

ويعرف بابن الفارسي عن ابن عيينة بخبر باطل قال الحافظ ابن حجر: ما أدري الآفة منه أو ممن بعده¹، إذن وافق ابن حجر أبا العرب لكن استشكل رواية حديث منكر عن ابن عيينة ولم يجزم أن الآفة منه لهية قول أبي العرب أنه ثقة وهذا يدل على علو كعب أبي العرب عند خاتمة الحفاظ والمحققين ابن حجر.

سادسا: استعمال عبارات تفيد التعديل المطلق والنسبي، الصريح أو الضمني وأخرى تفيد وجود الاختلاف في الراوي.

استعمل الإمام أبو العرب عبارات تفيد:

- التعديل المطلق والنسبي، الصريح أو الضمني: وهي كثيرة منها ماورد في الكلام عن شجرة بن عيسى المعافري. قال الإمام أبو العرب عنه: «ثقة، عدل، مأمون»²، وكذلك مأمون»²، وكذلك في كلامه عن عبد الله بن عمر بن غانم الرُعيني قال أبو الإمام العرب: «ثقة، ثبت، نبيل»³، وقال أيضا: «كان ثباً ثقة فقيهاً عدلاً في قضائه»⁴. وكذلك في الكلام عن قاسم بن مسعدة أبو محمد البكري (317هـ): قال الإمام أبو العرب فيه: «جاء لسمع مني فرأيت عنده علماً بالحديث وتميزاً للرجال فأخذت عنه»⁵، وصفه أبو العرب بهذا الوصف؛ وهو تعديل ضمني وقد سمع

¹ - تنزيه الشريعة، ابن عراق الكناي، ج1 ص71.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص102. وليس هو المذكور في التاريخ الكبير، ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ج4 ص268 لأنه قال سمع مالك، وهذا لم يسمع من مالك فقد ولد سنة 169 قبل موت مالك بعشر سنين، ينظر: تاريخ ابن يونس، ج2 ص100 و ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص102، وقد سبق توضيح ذلك بالتفصيل.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص43.

⁴ - المصدر نفسه، ج3 ص65.

⁵ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفريسي، ج2 ص7.

قاسم من التّسائي، ووافق أبا العرب كلّ من تكلم فيه ممّن جاء بعده¹، وكذلك في الكلام عن عبد الملك بن أبي كريمة: قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، خيار له كتاب في الزّهد، فيه رجال ما ينبغي أن يكون سمع منهم»² فهذا تعديل نسبي له في بعض مروياته لأنّه ليس كلّ أحاديثه متّصلة بل فيها المنقطع، وخاصّة في كتاب الزّهد.

– تفيد الاختلاف في الحكم على الرّاوي: كما في كلامه عن جرير بن حازم حيث قال الإمام أبو العرب: «وقد ذكرناه في كتاب الثّقات لكثرة من قال فيه ثقة»³. وكذلك في زيد بن سنان أبي سنان الأسدي، قال الإمام أبو العرب فيه: «قال محمد بن سحنون: كان على السّنة، وكان سعيد بن إسحاق وسعيد الحداد يذكر أنّه بخير كثير وذكر لي عيشون أنّ سحنونا كان يغمزه»⁴، وكذلك في عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني، قال أبو العرب: «اختلفوا علينا في الحِمّاني، فقال: أبو الحسن الكوفي: ثقة، وقال غيره أراه – ابن معين – ضعيف»⁵.

سابعاً: الإكثار من عبارات التّعديل، والثناء على الرّاوي:

كان أبو العرب يصف الرّواة بعدة عبارات تفيد توثيقه وخاصّة إذا كان الرّاوي من شيوخه أو ممّن اشتهر بعلم كبير منهم يحيى بن عمر أبو زكريا من شيوخ أبي العرب⁶، قال

¹ – ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لمحمد بن فنوح الأزدي، ج1 ص332. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأحمد بن يحيى، أبو جعفر الضّبي، ج1 ص451. إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص50.

² – طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص 247.

³ – إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج3 ص182.

⁴ – طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص 116.

⁵ – تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، مخطوط، ورقة رقم: 0993. لكن محقق الكتاب قال كلاماً آخر، ينظر: حاشيته من المطبوع، ص56

⁶ – ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص358.

الإمام أبو العرب عنه: «ثبت ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار ضابط لما روى عالم بكتبه شديد التصحيح لها من أئمة العلم»، وقال عن أحمد بن موسى أبو عياش: «شيخ صالح، ثقة فقيه، عالم ثبت، صحيح الكتاب، حسن التقييد»¹، وقال عن يحيى بن سلام: «ثقة، ثبت، وكان من الحفاظ، وكان له إدراك»²، وقال عن سعيد بن محمد بن صبيح الغساني أبو عثمان الحداد: «كان ثقة فيما نقل، عالما بالفقه، والكلام، والذّب، والرد على الفرق، ومن أدهى الناس وأعرفهم فيما اختلفوا فيه»³، وقال عن عبد الله بن عبيد الله أبو محمد المهري: «ثقة، مباين لأهل الأهواء»⁴، وقال عن أسد بن الفرات أبو عبد الله: «ثقة، لم يكن فيه شيء من البدع»⁵، وقال عن عبد الله بن عمر بن غانم الرّعيني: «كان ثباتاً ثقة فقيهاً عدلاً في قضائه»⁶.

ثامنا: تفسير التعديل: يفسر أبو العرب أحياناً قول من سبقه من النقاد، مثاله تفسير قول العجلي في عبيد الله بن أبي جعفر أبي بكر المصري: «مصري ثقة، وأخوه عبيد الله لا بأس به»⁷. قال الإمام أبو العرب: «إنما قيل فيه: لا بأس به في الحديث، وذلك أنه كان من أهل الفقه»⁸.

¹ - المصدر السابق، ج4 ص393.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص37.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص79.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص123.

⁵ - المصدر نفسه، ص82.

⁶ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج3 ص65.

⁷ - الثقات، العجلي، ج2 ص108.

⁸ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج9 ص8.

تاسعا: توثيق الرواي مع الإشارة إلى بدعته¹: مثاله ما ورد في الكلام عن : أبي الخطاب

الكندي. قال أبو العرب: «كان يرمى بهوى الصُّفريّة، وهو ثقة في علمه وما

حمل»²، وكذلك في الكلام عن طلق بن حبيب العنزي؛ ذكره أبو العرب في الضّعفاء وقال:

«لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط، ولم يطعن عليه بكذب، ولا ضعف في الرواية فيما

عملت»³، وكذلك في الكلام عن عمر بن ذر، قال أبو العرب عنه: «ثقة مرجى»⁴.

عاشرا: جمع عدّة رواة في حكم واحد: جمع أبو العرب عدّة رواة و أطلق عليهم حكما

واحد كالذين بعثهم عمر بن عبد العزيز لإفريقيّة، فبعدهما ذكرهم قال: «وكلّ هؤلاء ثقات عند

المحدثين»⁵.

الحادي عشر: الإشارة إلى تخصصات الرّواي الأخرى: كما في كلامه محمد بن

سحنون. قال الإمام أبو العرب: «إمام في الفقه، ثقة»⁶، وكذلك في كلامه عن محمد بن عمر

بن يوسف أبو عبد الله الكندي، قال الإمام أبو العرب: «ثقة، كثير الكتب في الفقه»⁷، و

كذلك عبد الرّحمن بن محمد بن عمران ، قال أبو العرب فيه: «كان فقيهاً، ثقة، صالح

الكتاب، حسن الحفظ، جيد القريحة»⁸.

¹ - ينظر أبو العرب و علم الجرح و التّعديل، الهادي روشو، ص 68-70، ومؤرخ تونس و محدّثها، زاهر سالم ص 254-256.

² - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص 87.

³ - إكمال التّهذيب، مغلطاوي، ج 7 ص 91.

⁴ - حاشية ثقات المحدثين، ابن البرقي، ص 72.

⁵ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص 86-87.

⁶ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 204.

⁷ - المصدر نفسه، ج 4 ص 365.

⁸ - المصدر نفسه، ج 4 ص 352.

الثاني عشر: عدم المؤاخذه بالغلط اليسير: كما في كلامه عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال الإمام أبو العرب: «هو ثقة، ويغلط عن عبيد الله بن عمر وغيره كما يغلط الناس»¹، فهو يبين أن الغلط لم يسلم منه أحد، وهو هنا يرد على قول ابن البرقي: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيد الله بن عمر منكر»².

الثالث عشر: إثبات عدالة الراوي بطريقتين³: إثبات عدالة الراوي الدينية أمر بجته المحدثون لحفظ السنة ومعرفة أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، ولكنها لا تكفي لقبول حديثه، وعدد هام من الرواة عدلهم الإمام أبو العرب في أنفسهم وزكاهم، ولكنه حكم برّد روايتهم لعدم توفر شرط الضبط فيهم ومثاله ماورد في الكلام عن: «فرون أبي عمرو اللخمي... كان فرون من شيوخ أهل إفريقية... وفرون حديثه يدل على لينه»⁴، وكذلك في كلامه عن عبد المؤمن قال أبو العرب: «عبد المؤمن بن مستنير الجزري... كان في حديثه لين ومقطوع كثير، وهو ثقة»⁵، وتثبت عدالة الراوي عند أبي العرب بأمر منها:

أ. الاستقامة: اعتبر الإمام أبو العرب في عدة مواضع من كتبه أمارات تدل على استقامة الراوي عنده، كأن يكون من أهل الفضل والصّلاح أو الاجتهاد في العبادة أو الورع، أو مستجاب الدعوة، أو العدل في القضاء وغيرها، ومثال ذلك ما ذكره في ترجمة شقران بن علي قال: «كان رجلاً صالحاً ضريح البدن والبصر وكان يقال بأنه مستجاب الدعوة وكان من أهل الفضل والدين والاجتهاد... هو ثقة مأمون»⁶، وكذلك حين ترجم للبهلول بن

¹ - حاشية تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، ص 54.

² - المصدر نفسه، ص 54.

³ - ينظر أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص 78-78.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 93.

⁵ - المصدر نفسه، ص 93.

⁶ - المصدر نفسه، ص 139.

راشد، فقال: «كان ثقة مجتهدا ورعا لا يشك في أنه مستجاب الدعوة»¹، وكذلك فعل في ترجمة عبد الله بن عمر الرّعيني، فقال: «وكان ثبنا ثقة نبيلًا... وكان عدلا في قضائه»².

ولا يُفهم من صنيع الإمام أبي العرب أنه يوثق الراوي بما يظهر من صلاحه وصلاته وصيامه فهذه عدالة ظاهرة، وهي من شروط العدالة، لكنّها غير كافية لإثباتها، فقد كان المحدثون يتوقون أحاديث المنقطعين للعبادة، وها هو أحد كبار المحدثين وهو الإمام مسلم ينقل فيقول: «قال يحيى بن سعيد القطان: لم تر الصّالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»³، ويشرح الإمام مسلم بن الحجاج ذلك بقوله: «يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب»⁴، لقد كان أبو العرب يدرك هذه الحقائق البديهية في علم الجرح والتعديل، فلم يوثق أي راوٍ لمجرد صيامه وصلاته وعفته.

بل له في ذلك مسلكان:

المسلك الأول: أن يذكر صلاح الراوي ثمّ توثيقه، من ذلك قوله في رباح بن يزيد اللخمي: «رجل صالح مبرز لا يشك في أنه ثقة مستجاب»⁵.

المسلك الثاني: أن يذكر التّوثيق أولاً ثمّ يذكر صلاحه وأمانته، من ذلك قوله في البهلول بن راشد: «كان ثقة مجتهدا ورعا لاشك في أنه مستجاب الدعوة، عنده علم كثير»⁶.

¹ - المصدر السابق، ص 126.

² - المصدر نفسه، ص 111.

³ - صحيح مسلم، ج 1 ص 17.

⁴ - صحيح مسلم، ج 1 ص 17.

⁵ - طبقات علماء إفريقية لأبي العرب ص 45. و ينظر: ص 20، 61، 97، 100، 103، 105، 116، 249.

⁶ - المصدر نفسه، ص 52. و ينظر: ص 38، 86، 109، 115، 119.

إتباع السّنة: والمقصود به الالتزام بهدي النّبي ﷺ وطريقته في مختلف شؤون الحياة ظاهرا وباطنا وجمانية البدع والأهواء والمحدثات التي تخالف الشرع، وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ۝﴾^١

الأحزاب: ٢١، والمغاربة معروفون بشدّتهم على المبتدعة، وقد أثبت أبو العرب لعدد من الرّواة العدالة بسبب إيتابهم السّنة وابتعادهم عن البدع، ومثال ذلك ما جاء في ترجمة أسد بن الفرات قال أبو العرب: «وكان أسد ثقة لم يكن فيه شيء من البدع»^٢، وقال في ترجمة سحنون: «اجتمعت فيه خلال ما اجتمعت في غيره.... وكان أوّل من شرد أهل الأهواء من المسجد الجامع وكانوا فيه حلّقا للصّفرية والإباضية مظهرين لزيغهم»^٣، وقال في ترجمة ابن عبيد الله المهري: «كان ثقة مابينا لأهل الأهواء لا يسلم على أحد منهم»^٤، وقال في ترجمة دواد بن يحيى: «كان ثقة مأمونا، رجلا صالحا فقيرا متعفّفا لا يقبل عطية من زائع»^٥، إلى غير ذلك من التّراجم. ولا يتبادر إلى أذهاننا أنّ أبا العرب يعدل الرّاي بمجرد انتمائه إلى أهل السّنة، ولو كان ذلك كذلك لما ألّف كتابه الضّعفاء أو لذكر فيه إلى الفرق الأخرى فقط لكنّه ذكر كلّ ضعيف مهما كان انتمائه، وعدّل كثيرا من الرّواة الذين ينتمون للفرق الأخرى مثل: هاشم بن البريد، أبو علي الكوفي، والد علي بن هاشم، لما ذكره أبو العرب في جملة الضّعفاء قال: «قال أحمد بن حنبل: هاشم بن البريد ثقة، وفيه تشيع قليل»^٦، بل يبحث عن ما يبرؤهم مثل: هارون بن سعد العجلي، ويقال: الجعفي، الكوفي الأعور. قال الإمام أبو العرب: «ذكر ابن قتيبة هارون بن سعد، وروى له شعرا يطعن فيه على الرّافضة...»^٧. وكذلك لما تكلم عن عبد الله بن فروخ قال فيه: «ورمي بشيء من القدر حتّى تبيّن براءته»^٨.

^١ - المصدر السابق، ص 164.

^٢ - المصدر نفسه، ص 184.

^٣ - المصدر نفسه، ص 177-209.

^٤ - المصدر نفسه، ص 194.

^٥ - إكمال التّهذيب، مغلطي، ج 12 ص 118.

^٦ - إكمال التّهذيب، مغلطي، ج 12 ص 108. ينظر: معجم الشعراء، محمد بن عمران المرزباني، ج 1 ص 483.

^٧ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص 34.

الرابع عشر: إثبات ضبط الراوي بعدة طرق: يُعرف ضبط الراوي من عدمه بمقارنة أحاديثه بأحاديث الحفاظ فإذا توافقت في معظمها فهذا دليل على حفظه كما يُعرف أيضا بمقارنة حديثه بأحاديث أقرانه، والضبط نوعان ضبط صدر وضبط كتاب، وأبو العرب كغيره من أهل العلم تكلم في رواية ولم يدركهم و تكلم في آخرين أدركهم.

أ. الرواة الذين لم يدركهم أبو العرب¹: وقد اعتمد أبو العرب في إثبات ضبطهم على الأئمة النقاد قبله، من القيروان وغيرها، ومن هؤلاء: الثوري ومالك وسحنون وابنه محمد وابن معين وأحمد بن حنبل والبخاري والعجلي وبكر بن حماد ومالك بن عيسى والنسائي... وغيرهم، ومرات يفصح عن مصادره ومرات لا يفعل ذلك، خاصة إذا كان المترجم له مشهورا مثل: يحيى بن سلام، فقد قال فيه: «قدم إفريقية وكان ثقة ثبتاً له إدراك لقي غير واحد من التابعين، وأكثر من لقي الرجال والحمل عنهم، وله مصنفات كثيرة في فنون العلم، كان من الحفاظ»²، وكذلك لما تكلم عن البهلول بن راشد: «كان ثقة، مجتهدا، ورعا، لا يُشكّ في أنّه مستجاب الدعوة، وكان عنده علم كثير، سمع من مالك بن أنس، ومن سفيان الثوري، ومن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، ومن موسى بن علي بن رباح، ومن الليث بن سعد، ومن الحارث بن نبهان، أحسبه سمع منه لما دخل الحارث إفريقية»³، إلى غير ذلك من الرواة الذين لم يدركهم أبو العرب، وكذلك لما تكلم عن زيد بن سنان أبو سنان الأسدي، قال الإمام أبو العرب فيه: «قال محمد بن سحنون: كان على السنة، وكان سعيد بن إسحاق وسعيد الحداد يذكر أنّه بخير كثير وذكر لي عيشون أنّ سحنونا كان يغمزه»⁴.

¹ - ينظر أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص 78.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 37.

³ - المصدر نفسه، ص 52.

⁴ - المصدر نفسه، ص 116.

ب. الرواة الذين أدركهم أبو العرب ومن أخذ عنهم:¹ فقد خير حالهم وعلمهم سماعا أو من كتبهم وآثارهم، ومثاله يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام (280هـ)، قال أبو العرب عنه: «صالح، ثقة، صحبته سنين طويلة»²، وكيوسف بن يحيى بن يوسف أبو عمر المغامي دوسي من ولد أبي هريرة (288هـ)، قال أبو العرب عنه: «ثقة، إمام»³، وبعضهم من أقرانه، مثاله محمد بن عبد العزيز، قال أبو العرب عنه: «كان ثقة؛ سمع معي من مشايخنا الآثار، ولم يكن له علم بالفقه، ثم رحل إلى الشام فسمع بها، وسمع: بمصر، وبمكة، وكان: يدري الحديث، فلما قدم القيروان سمعت أنا منه، وما علمت أحداً، سمع منه غيري»⁴، وبعضهم من تلاميذه كقاسم بن مسعدة البكري (317هـ)، قال أبو العرب عنه: «جاءني قاسم بن مسعدة ليسمع مني فرأيت عنده علما بالحديث، وتميزا للرجال فأخذت عنه»⁵.

وقد ناقش حال الرواة كلهم من أدركهم أو من لم يدركهم بثلاثة مسالك:
المسلك الأول النظر في الأسانيد⁶: وذلك من جهة الاتصال والانقطاع مما يؤثر في ضبط الراوي، ومن أمثلته:

أ. زكريا بن يحيى، أبو يحيى الزار الإفريقي: قال الإمام أبو العرب فيه: «كثيراً من حديثه منقطع، وعن رجال شاميين غير أعلام»⁷.

ب. عبد الملك بن أبي كريمة الأنصاري: قال الإمام أبو العرب فيه: «له كتاب في الزهد، فيه رجال ما ينبغي أن يكون سمع منهم، مثل موسى بن عبيدة الردي، ويزيد بن أبي

¹ - ينظر: أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص79.

² - المصدر نفسه، ص38.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص431.

⁴ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، ج 2 ص21.

⁵ - المصدر نفسه، ج1 ص404.

⁶ - ينظر: مؤرخ تونس و محدثها، زاهر سالم، ص161.

⁷ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص100.

حبيب، ومحمد بن زيد وغيرهم، ويقال: إن كتاب الزهد إنما هو كله عن ميسرة بن عبد ربه عنهم¹.

- المسلك الثاني النظر في المتن²: من حيث ورود نكارة أو غرابة فيها مما يؤثر في ضبط الراوي، ومن أمثلته:

أ. أبو عبد الملك المشلوني: قال الإمام أبو العزيم: «حديثه يدل على ضعفه، وما يحتاج إلى معرفة حاله بأكثر من روايته»³.

ب. عبد الله بن محمد بن علي الدغشي: قال أبو العزيم: «في حديثه مناكير - الله أعلم بها - تدل عليه»⁴.

- المسلك الثالث النظر في الضبط:

1. ضبط الكتاب⁵: وذلك من جهة معرفته بما فيه وضبطه من عدمه، وقد كان لأبي العزيم اهتمام ملحوظ بضبط الراوي لكتبه، وتكرر ذكر ذلك كثيراً في تراجمه، ومن أمثلته:

- عمر بن يوسف بن عمرو، قال الإمام أبو العزيم: «كان صالحاً، ثقة، ثبتاً، ضابطاً لكتبه»⁶.

- محمد بن أسامة بن صخر أبو يحيى الحجري (287هـ): قال الإمام أبو العزيم فيه: «ثقة،

¹ - المصدر السابق، ص 248.

² - ينظر: مؤرخ تونس و محدثها، زاهر سالم، ص 162.

³ - المصدر نفسه، ص 98.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العزيم، ص 111.

⁵ - ينظر: مؤرخ تونس و محدثها، زاهر سالم، ص 163.

⁶ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 389.

حسن الضبط لكتبه¹

- أحمد بن موسى، أبو داود العطار. قال أبو العرب: «كان صالحاً ثقة في نفسه ... وفي كتبه خطأ وتصحيف»². طعن أبو العرب فيه بسبب عدم ضبط كتبه.

2. الحفظ: وثق الإمام أبو العرب عدداً من الرواة وأثبت حفظهم من ذلك قوله فيعبد العزيز بن يحيى المدني الهاشمي: «وكان ثقة ... وكتبه إنما أملاها من حفظه كان من الحفاظ»³، وقال في سحنون: «كان ثقة، حافظاً للعلم»⁴، وفي ترجمة سفيان الثوري، قال مغلطاي: «وفي كتاب الثقات لأبي العرب الذي ظهر لسفيان عشرون ألف حديث لم يكن له كتاب إنما كان يحدث من حفظه»⁵، وفي يحيى بن سلام، فقال: «قدم إفريقية وكان ثقة ثباتاً... كان من الحفاظ»⁶، وفي ترجمة أبي مسعود بن أشرس: «وكان ثقة فاضلاً ... ولقد حدثني جبلة بن حمود عن سحنون قال: كان علي بن زياد خير أهل إفريقية في الضبط للعلم، قال: وكان أشرس أحفظ الرواية»⁷.

3. صحة الكتاب والعناية به وحسن تقيد: كان أبو العرب كاتباً كبيراً فقد كتب أكثر من ثلاثة آلاف كتاب، ولا زالت كتبه إلى يومنا هذا مخطوطة بخطه الجميل الواضح، مع الدقة والعناية والتعليق، مما يجعله مهتماً بصحة الكتب وحسن التقيد والعناية بها، وهذا مسلك المحدثين جميعهم، فقد ذكر ابن أبي حاتم عن مالك قولاً بديعاً: «سئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ ويأتي بكتب فيقول قد سمعتها وهو ثقة؟ فقال لا يؤخذ عنه أخاف

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص464.

² - المصدر نفسه، ج4 ص396.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 78.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 48 ص.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج5 ص403.

⁶ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص 37.

⁷ - المصدر نفسه، ص 253.

أن يزداد في كتبه بالليل»¹. فقد وصف أبو العرب أربعة عشر راوياً بالعناية بكتبه من مجموع ما وصلنا من الثقات الذين وثقهم وقد بلغ عددهم مائة وست وثمانين راوياً، أي حوالي 7.5% وهي نسبة لا بأس بها، وكتب الجرح والتعديل موجودة هذه الألفاظ بكثرة لترفع من شأن الراوي أو تنزله، بل جعل المحدثون الكتاب حكماً عند الاختلاف، فهذا الإمام أحمد يحكي ابنه عنه: «ذكر أبي حديث وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ في الشفعة، قال: ليس هو في كتاب غندر»² وقد ساق الخطيب البغدادي قصة معبرة: «حدثني بعض أصحابنا، قال: دفع إلى علي بن أحمد الرزاز بعد أن كف بصره جزءاً بخط أبيه فيه أمالي عن بعض الشيوخ، وفي بعضها سماعه بخط أبيه العتيق، والباقي فيه تسميع له بخط طري.

فقال: أنظر سماعي العتيق فاقرأه عليّ، وما كان فيه تسميع بخط طري، فاضرب عليه، فإني كان لي ابن يعث بكتبي، ويسمع لي فيما لم أسمع، أو كما»³، وأسوق الآن أمثلة لأبي العرب على ذلك.

أ. يحيى بن عمر بن يوسف أبو زكريا الكندي الأندلسي الإفريقي (213هـ) من شيوخ أبي العرب⁴، وقال أبو العرب عنه: «ثبت ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار ضابط لما روى عالم بكتبه شديد التصحيح لها من أئمة العلم».

ب. أحمد بن موسى بن مخلد أبو عياش (275هـ)، قال أبو العرب: «شيخ صالح، ثقة فقيه، عالم ثبت، صحيح الكتاب، حسن التقييد»⁵.

¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص27.

² - العلل و معرفة الرجال، أحمد، رواية عبد الله ابنه، ج1 ص333.

³ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج13 ص234.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص358.

⁵ - المصدر نفسه، ج4 ص393.

ت. الحسن بن إسماعيل القرشاني أبو علي (ت 262هـ) قال أبو العرب: « ثقة، حسن التقييد كثير الكتب، لم يختلف في ثقته »¹.

ث. عبد الرحمن بن محمد بن عمران أبو محمد، قال أبو العرب: « كان فقيهاً، ثقة، صالح الكتاب، حسن الحفظ، جيد القريحة »².

ج. سعيد بن شعبان بن قرّة أبو الوليد الأندلسي (295هـ)، قال أبو العرب: « ثقة، كثير الكتب، ضابط لما كتب »³.

4. كثرة الكتب والحديث والشيوخ: أطلق أبو العرب التوثيق على جماعة من الرواة وصفهم بكثرة الكتب وكثرة الشيوخ وكثرة الحديث، ومادام قد ذكرها في سياق التوثيق فهي معتبرة عنده فيه، واستعمل المحدثون هذا الوصف في مواضع واعتدوا به في التوثيق، منها قول الحافظ السلفي لحميس الحوزي: « سألت عن أبي السعادات الخطيب فقال كثير الشيوخ ... ومعرفة بالأسانيد »⁴، وقال السمعاني: « أمّا عصام بن الوضاع الزبيري البجلي من أهل سرخس ... كان جليل القدر كبير الشأن كثير الشيوخ »⁵، وأسوق أمثلة لأبي العرب على ذلك:

أ. يزيد بن محمد الجمحي (212هـ): قال الإمام أبو العرب: « ثقة، قد سم السّن، كثير الحديث »⁶.

ب. محمد بن سليمان بن سالم أبو الزبيع القطان يعرف بابن الكحالة (289هـ)، قال الإمام أبو العرب: « ثقة، كثير الكتب والشيوخ »⁷.

¹ - المصدر السابق، ج 4 ص 235.

² - المصدر نفسه، ج 4 ص 352.

³ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي، ج 1 ص 230.

⁴ - سؤالات الحافظ السلفي لحميس الحوزي عن جماعة من أهل واسط، ص 74.

⁵ - الأنساب، السمعاني، ص 408. ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي، ج 3 ص 1106 و 1500/4، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 5 ص 127 وو غيرها من كتب الرجال

⁶ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب ص: 85.

⁷ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 4 ص 356.

ت. محمد بن عمر بن يوسف أبو عبد الله الكندي (299هـ)، قال الإمام أبو العرب: «ثقة، كثير الكتب في الفقه»¹.

5. العلم بالحديث والرجال: لقد وثق أبو العرب مجموعة من الرواة وصفهم بالعلم بالحديث أو الرجال، ولقد سار أبو العرب على نهج المحدثين السابقين له في الاعتداد بهذه الأوصاف فهاهو العجلي يقول: «يحيى بن حسان: عالم بالحديث: كوفي، ثقة مأمون»²، وأسوق أمثلة لأبي العرب توضح ذلك:

- أحمد بن مئتب بن أبي الأزهر أبو جعفر (227هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «ثقة، ثبت، عالم بالحديث والرجال»³.

- أحمد بن يزيد أبو عبد الله القرشي المعلم (284هـ)، قال الإمام أبو العرب فيه: «عالم بحديثه، ثقة، مأمون»⁴.

- محمد بن عبد العزيز: قال الإمام أبو العرب فيه: «كان ثقة... يدرى الحديث، فلما قدم القيروان سمعت أنا منه، وما علمت أحداً، سمع منه غيري»⁵.

- قاسم بن مسعدة البكري (317هـ) قال الإمام أبو العرب فيه: «جاءني قاسم بن مسعدة ليسمع مني فرأيت عنده علماً بالحديث، وتميزاً للرجال فأخذت عنه»⁶.

¹ - المصدر السابق، ج4 ص365.

² - الثقات، العجلي، ج2 ص349، ينظر الإرشاد، الخليلي، ج2 ص501 و684 والإكمال، ابن ماكولا، ج2 ص186 وج4 ص244 وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج7 ص467 وج12 ص307، ج14 ص472 وإكمال التهذيب، مغلطاي، ج1 ص139 وغيرها.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص353.

⁴ - المصدر نفسه، ج4 ص407.

⁵ - تاريخ علماء الأندلس، ابن الفريسي، ج2 ص21.

⁶ - المصدر نفسه، ج1 ص404.

6. التوثيق برواية الثقات:¹ وقد تحدث عن المسألة المحدثون وناقشوها وطرحوا السؤال التالي هل تنفع رواية الإمام عن الراوي في رفع الجهالة؟ وهي داخلية ضمن مسألة التوثيق الضمني، واختلف الناس فيها، وسألخص قول الفريق الذي يرى انتفاع الراوي برواية الأئمة عنه في رفع الجهالة واعتبروه تعديلاً مطلقاً²، فقالوا: لأن العدل لا يروى إلا عن العدل عادة³. فلو علم فيه جرحاً لذكره⁴، قال الإمام أبو داود ناقلاً كلام الإمام الإمام أحمد: «إذا روى يحيى أو عبد الرحمن من رجل مجهول يحتج بحديثه قال يحتج بحديثه»⁵، وقال الإمام أحمد: «لا تبالي أن تسأل عن رجل روى عنه مالك بن أنس ولا سيما مدني»⁶، وقال الإمام يحيى ابن معين: «إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه»⁷، وقال الغزالي: «والصحيح أنه إن عُرف من عاداته أو بصريح قوله أنه لا يستحيز الرواية إلا عن عدل، كانت الرواية تعديلاً وإلا فلا»⁸، وقال السخاوي: «وبالحملة فرواية إمام ناقل للشرعة عن الرجل ممن لم يرو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج، كافية في تعريفه وتعديله»⁹، والأمثلة التطبيقية كثيرة أذكر منها:

¹ - ينظر ومؤرخ تونس و محدثها، زاهر سالم، ص 230.

² - مقدمة ابن الصلاح، ص 225.

³ - قال بشر الزهراني: «سألت مالكا عن رجل فقال: رأيته في كتي. قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيته في كتي» تهذيب التهذيب، ج 10 ص. وقال ابن معين: «كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم»، ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 10 ص 7.

⁴ - شرح التبصرة، العراقي، ج 1 ص 320.

⁵ - سؤلات أي داود، أحمد، ج 1 ص 69.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 1 ص 17.

⁷ - المصدر نفسه، ج 6 ص 332.

⁸ - المستصفي، الغزالي، ج 1 ص 305.

⁹ - فتح المغي، السخاوي، ج 2 ص 53.

قال أبو حاتم: «في محمد بن أبي رزين: شيخ بصري لا أعرفه، لا أعلم روى غير سليمان بن حرب وكان سليمان قلّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فأعلم أنّه ثقة»¹، ثقة»¹، وقال أيضا: «سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل ممّا يقوي حديثه؟ قال أي لعمرى، قلت: الكلبي وروى عنه الثوري؟ قال إنّما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء، وكان الكلبي يتكلم فيه»²، وقد نهج أبو العرب المنهج نفسه في انتفاع الراوي برواية الكبار عنه، قال أبو العرب في ترجمة محمد بن الحسن الصنعاني: «قال أحمد بن صالح: هو ثقة، وكلام النسائي فيه غير مقبول، لأنّ أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح فيه»³.

7. التوثيق بكثرة المعدّلين: ⁴وهي ترجيح بين أقوال العلماء ومن أسسه كثرة المعدّلين⁵، وأوضح مثال على استخدام أبي العرب لهذه الطّريق ما جاء في ترجمة جرير بن حازم بن زيد العتكي ممّا قال أبو العرب فيه: «وقد ذكرناه في كتاب الثقات لكثرة من قال: إنّّه ثقة»⁶.

¹ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج7 ص255.

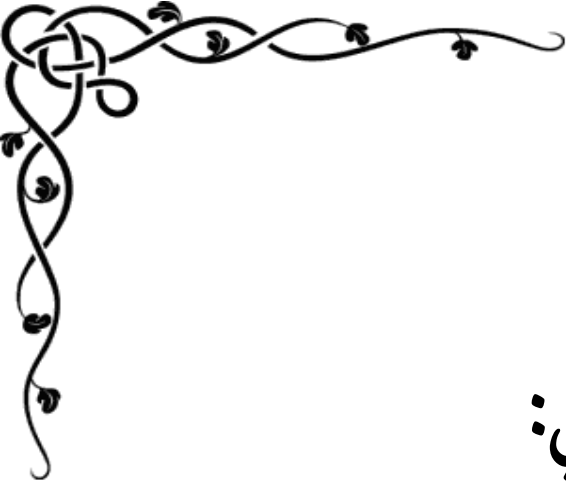
² - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص36.

³ - ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج3 ص541.

⁴ - ينظر: مؤرخ تونس و محدثها، زاهر سالم، ص229.

⁵ - ينظر تدريب الراوي، السيوطي، ج1 ص365.

⁶ - ينظر: إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص183.



الباب الثاني:

منهج الإمام أبي العرب محمد بن أحمد القيرواني في

الجرح





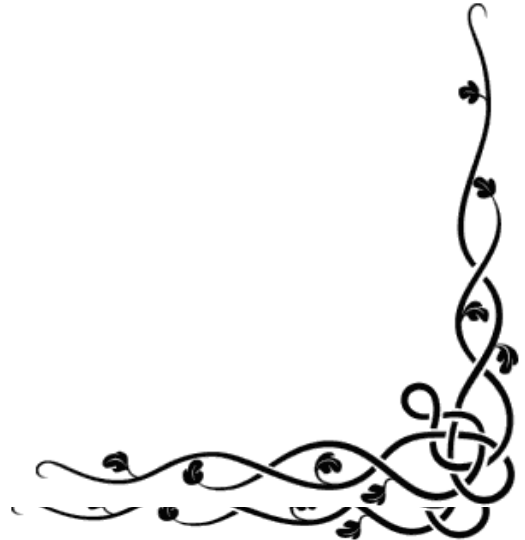
الباب الثاني

الفصل الأول: الجرح وحكم الرواية عن المجروحين وأسبابه .

الفصل الثاني: مصطلحات التجريح ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب .

الفصل الثالث: الرواة المجروحون عند الإمام أبي العرب .

الفصل الرابع: مراتب المجروحين عند الإمام أبي العرب .



الفصل الأول: الجرح وحكم الرواية عن المجروحين وأسبابه .

المبحث الأول: تعريف الجرح لغة واصطلاحاً .

المطلب الأول: الجرح لغة اصطلاحاً .

المطلب الثاني: حكم الرواية عن المجروحين .

المبحث الثاني: أسباب الجرح .

المطلب الأول: أسباب جرح العدالة .

المطلب الثاني: أسباب جرح الضبط .

الفصل الأول: تعريف الجرح وأسبابه.

سأذكر في هذا الفصل تعريف الجرح في اللغة وفي مصطلح الحديث ثمّ أربط بينهما, ثمّ أشير لحكم الرواية عن المجروحين ثمّ أنتقل لعرض أسباب الجرح العشرة التي منها ما يجرح في العدالة ومنها ما يجرح في الضبط, وقد ذكرها الحافظ ابن حجر, معرّفا كلّ سبب لغة واصطلاحاً مع ذكر مرتبة الراوي في الجرح ومرتبة حديثه, وقد قسّمت الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: تعريف الجرح وحكم الرواية عن المجروحين.

المبحث الثاني: أسباب الجرح.

المبحث الأول: الجرح وحكم الرواية عن المجروحين.

سأتناول في هذا المبحث تعريف الجرح لغة واصطلاحاً, ثمّ أربط بين التعريفين, ثمّ أتناول حكم الرواية عن المجروحين وقد قسّمته لمطلبين.

المطلب الأول: الجرح لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حكم الرواية عن المجروحين.

المطلب الأول: الجرح لغة واصطلاحاً.

سأتناول في هذا المطلب تعريف الجرح لغة واصطلاحاً.

الجرح لغة: جَرَحَ: جَرَحْتُهُ أَجْرَحُهُ جَرْحًا، واسمه الجَرْحُ، وجَوَارِحُ الإنسان: عوامل جسده من يديه ورجليه، واجْتَرَحَ عَمَلًا: أي اكتسب¹.

• جرح الرجل إذا سبه بكلام، وجَرَحَهُ بلسانه إذا شتمه²، جَرَحَ الجيم والرَّاء والحاء أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شق الجلد³.

الجرح: الفعل: جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ جَرْحًا: أَثَّرَ فِيهِ بِالسَّلَاحِ، إِذَا عَثَرَ مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عِدَالَتُهُ مِنْ كَذِبٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ، فَقِيلَ: جَرَحَ الرَّجُلَ غَضٌّ شَهَادَتُهُ، وَقَدْ اسْتَجْرَحَ الشَّاهِدُ. والاستجراح: النقصان والعيب والفساد⁴، الجرح مصدر جَرَحَ يَجْرَحُ جَرْحًا إِذَا أَحْدَثَ شَقًّا فِي الْبَدَنِ، وَيُسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ فِي الشَّقِّ الْمَعْنَوِيِّ فَنَقُولُ، جَرَحَ كِبْرِيَاءَهُ أَيَّ أَهَانَهُ، وَجَرَحَ عَوَاطِفَهُ أَيَّ أَسَاءَ إِلَيْهِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ يَجْعَلَانِ عَوَاطِفَهُ تَتَأَلَّمُ⁵.

وفرق اللغويون بين الجرح والجرح:

- قيل: الجرح: يعني الشق في البدن، والجرح فعل الجرح نفسه لأنه مصدر جَرَحَ، فالجرح الاسم والجرح المصدر⁶.

¹ - العين، الخليل بن أحمد، ج3، ص 77.

² - جمهرة اللغة، ابن دريد، ج1، ص 437.

³ - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج1، ص 451.

⁴ - لسان العرب لابن منظور، ج2، ص 422.

⁵ - معجم تصحيح لغة الإعلام العربي، عبد الهادي أبو طالب، ج1، ص 78.

⁶ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص 557، والتهامية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ج1، ص 255.

-وقيل: الجرح: يكون في الأبدان، والجرح يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها¹.

الجرح اصطلاحاً: عرفه ابن الأثير بقوله: «وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقولهما، وبطل العمل به»²، وقال الدكتور عتر: «هو الطعن في راوي الحديث بما يسلب أو يخلُ بعدالته أو ضبطه»³، وقال الدكتور حاتم الشريف العوني: «هو وصف الراوي بما يقتضي ردَّ روايته»⁴، وقال عبد العزيز بن محمد: «هو وصف الراوي بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردّها»⁵، وقال عبد الله الرحيلي: «وصف متى التحق بالراوي أو الشاهد زُدت روايتهما أو ضعفتا»⁶.

فقد ذهب كلٌّ من ابن الأثير والشريف العوني إلى اعتبار الجرح راداً للرواية ولعلهم يقصدون المتروكين، وذهب الدكتور عتر وعبد العزيز بن محمد وعبد الله الرحيلي إلى اعتبار الجرح راداً للرواية أو مضعفاً لها، ولعلهم يقصدون الضعفاء والمتروكين، هذا التعريف الأخير أعم وأشمل.

والعلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي: هو أنَّ الراوي إذا اكتسب ما ينافي عدالته فإنَّ ذلك يكون سبباً لأن يجرحه النَّاسُ، ويهتكوا حرمة وكرامته، فيصبح مجرماً، فتستحق روايته الردَّ أو التضعيف لانعدام الثقة فيه، وعدم اطمئنان القلب لقبول خبره.

المجروحون: المجرح أو المجروح هو الراوي الذي وُصف بما يُسقط عدالته أو ضبطه⁷.

¹ - تاج العروس، محمد الزبيدي، ج 1/377، وعلم الجرح والتعديل، عبد المنعم السَّيِّد نجم، ص: 54.

² - جامع الأصول، ابن الأثير، ج 1، ص 126.

³ - منهج النَّقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص: 92.

⁴ - خلاصة التَّأصيل لعلم الجرح والتَّعديل، لحاتم الشريف العوني، ص: 6.

⁵ - ضوابط الجرح والتَّعديل، عبد العزيز بن محمد لعبد اللطيف، ص: 21.

⁶ - حاشية: نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، ص: 170.

⁷ - عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتَّعديل، لعبد العزيز محمد فارح، ص: 7.

المطلب الثاني: حكم الرواية عن المجروحين:

في هذا المطلب سأتكلم عن حكم الرواية عن المجروحين، ذاكراً أقوال أهل العلم وأراءهم المختلفة وحجة كل فريق منهم وأعرافهم في ذلك وأغراضهم منه.

وقبل الكلام عن حكم الرواية عن المجروحين لابد من ذكر طريقيهما عند المحدثين باختصار وهي ثمانية طرق السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه والإجازة من طرفه والمناولة والكتابة والإعلام والوصية والوجادة¹.

قال الذهبي: «لا تُشترط العدالة حالة التحمل، بل حالة الأداء، فيصح سماعه كافراً، وفاجراً، وصيباً، فقد روى جبير بن مطعم رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بـ "الطور"²، فسمع ذلك حال شركه، ورواه مؤمناً، واصطاح المحدثون على جعلهم سماع ابن خمس سنين: سماعاً، وما دونها: حضوراً³، واستأنسوا بأن محموداً عقل بحجة⁴، ولا دليل فيه، والمعتبر فيه إنما هو أهلية الفهم والتمييز»⁵.

¹ - ينظر: تيسير مصطلح الحديث، لمحمود الطحان، ص: 199-203.

² - الحديث: عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ: «قرأ في المغرب بالطور»، أخرجه البخاري كتاب الآذان، باب الجهر في المغرب، ج1 ص153، رقم الحديث 765.

³ - أي عند التحمل دون سن الخامسة يكتب حضوراً وإجازة أو لفظ أخرى مثل: قال القزويني: «وكتاب قمع الحرص بالقناعة والصبر تحت حكمها والطاعة، تأليف الإمام أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي، قرأته على الشيخ أبي الفضل داود بن أبي نصر بن أبي الحسن الأزجي، بسماعه على أبي عبد الله محمد ابن الحافظ.. الشيخ أبي الفتح عبيد الله بن عبد الله بن محمد بن نجا بن شاتيل الدباس حضوراً، بسماعه...»، ينظر: مشيخة القزويني، عمر بن علي القزويني، ص: 216-217، و«عن كريمة ابنة عبد الوهاب حضوراً وإجازة» قالت: أنا مسعود بن الحسن الثقفي ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج4 ص191.

⁴ - الحديث: عن محمود بن الربيع، قال: «عقلت من النبي ﷺ بحجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو»، أخرجه البخاري في مواطن منها: كتاب العلم، باب: متى يصح سماع الصغير؟، ج1 ص26 رقم الحديث 77.

⁵ - الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، ص: 61.

- حُكم التّحمّل عن المجروحين: أكثر مرويات الضّعيف ضعيفة، ولولا أنّ الأمر كذلك ما كان راويها ضعيفاً، بل كان من الثّقات، وعليه يتطلب الحكم على الرّواي بأنّه ثقة أم ضعيف، معرفة مروياته وسبرها ومقارنتها، لأنّ أسباب الضّعف تنقسم لقسمين: إمّا أسباب تطعن في العدالة وهي خمسة كما قال الحافظ ابن حجر وهذا يُسقط الرّواي ومروياته، ويُعرف ذلك بخبرة سيرته، أو بسبر مروياته فيظهر أنّه وضّاع أو كذاب، وهذا لا يمكن إلاّ بتحمل مروياته مباشرة أو بواسطة، إن كان بعيد الزّمن، وإمّا أسباب تطعن في الضّبط وهي خمسة، وأساسها سبر المرويات، وكيف تُسبر مروياته إذا لم يُتحمّل عنه، فالتّحمل ضرورة لا مناص منها مباشرة أو بواسطة، ولذلك تجد في كتب الرّجال كلاماً يدلّ على هذا.

- ساقط العدالة مثل: قال ابن حبان: «روح بن مسافر أبوبشر... ممّن يروي الموضوعات عن الأثبات لا تحلّ الرواية عنه، ولا كتابة حديثه للاختبار، تركه بن المبارك»¹.

- ساقط الضّبط: قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن عمر بن سعيد أبي حفص الدّمشقي فقال قد كتبت عنه وقد تركت حديثه، وذاك أنّي ذهبت إليه أنا وأبو خيثمة فأخرج لنا كتاباً عن سعيد بن بشير فإذا هي أحاديث سعيد بن أبي عروبة فتركناه»²، ويعني كتبت عنه أي تحملت عنه وسمعت، ثمّ جاء دور التّثبت والاختبار فحكم عليه بما هو أهل لذلك بعد أن ظهرت عورته العلميّة.

والقاعدة العامّة التي يتحاكم إليها المحدثون حرصهم الشّديد على سماع كلّ شيء، حتّى يكون الحكم أقرب ما يكون للصّواب وشعارهم في ذلك قول أبي حاتم الرّازي: «إذا كتبت

¹ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص299.

² - العلل ومعرفة الرّجال، أحمد بن حنبل، روايته ابنه عبد الله، ج3 ص210، ينظر: المصدر نفسه، ج8 ص91.

فقمّش¹، وإذا رويت ففتش²»³، وإن كان اختلف في المراد منه- بين أهل العلم- اختلافاً كبيراً، لكنّ السّياق يدلّ على أنّه عند الكتابة اكتب كلّ شيء، ما تستفيد عالياً ونازلاً، لأنّهم في حال التّحمل لا يشترطون شيئاً، يعني خذ عن كلّ أحد في التّحمل، وقد قال الحافظ العراقي: «ويحتمل: أنّ مراد أبي حاتم استيعاب الكتاب المسموع، وترك انتخابه، أو استيعاب ما عند الشّيخ وقت التّحمل، ويكون النّظر فيه حالة الرّواية، وقد يكون قصد المحدّث تكثير طرق الحديث، وجمع أطرافه، فيكثر لذلك شيوخه ولا بأس بذلك»⁴.

وإذا أردت أن تحدّث أو تروي ففتش عن الصّحيح والضعيف، فحدّث بما يستحقّ التّحديث، وارك ما لا يفيد؛ لأنّ الأحاديث فيها الصّحيح والضعيف، وفيها الأصل في الباب، وفيها المكرر، ففي الأداء فتش، وهذا يظهر جلياً من الشّروط المطلوبة في الرّاي، لأنّك إذا أردت أن تحدّث فلا بد أن تتوافر الشّروط، وهذه بعض أقوالهم وأفعالهم التي تبين حرصهم على الاستيعاب أثناء الطّلب، يقول يحيى بن معين محدّثاً من الاقتصار عند السّماع على بعض مرويات الشّيخ: «صاحب الانتخاب يندم، وصاحب النّسخ لا يندم»⁵، وقال أيضاً: «الذي ينتخب الحديث إنّما يأخذ النّخالة ويدع الدّقيق»⁶ ومعنى هذا الكلام أنّ صاحب الانتخاب الذي ينتقي بعض مرويات الشّيخ التي لا تكون عند غيره وخاصّة الغريب الذي لا يستطيع المكوث طويلاً⁷ سيندم بعد مدة لأنّه ضيّع ما عند الشّيخ، وقد يجده قد مات أو اختلط فيُحرم من سماعه، وهذا القول يعضده قول ابن المبارك: «ما انتخبت على عالم قطّ إلّا ندمت»⁸، وقال وقال ابن معين في هذا السّياق: «وأيّ صاحب حديث لا يكتب عن كذاب ألف

¹ - معناها: جمع الشّيء من هاهنا وهاهنا، وكذلك التّقمّيش، ينظر: الصّحاح تاج اللغة، الجوهري، ج3 ص1016.

² - معناها: طلب في بحث، ينظر: العين، الخليل الفراهيدي، ج6 ص246.

³ - الجامع لأخلاق الرّاي وآداب السّماع، الخطيب البغدادي، ج2 ص220.

⁴ - شرح التّبصرة والتّدكرة، العراقي، ج2 ص47.

⁵ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج1 ص218.

⁶ - الجامع لأخلاق الرّاي وآداب السّماع، الخطيب البغدادي، ج2 ص187.

⁷ - المصدر نفسه، ج2 ص155.

⁸ - المصدر نفسه، ج2 ص156.

حديث؟!»¹، وهذا وصف لخال أصحاب الحديث أنهم يكتبون عن الكل ولو كان كذاباً لأهداف تخدم النقد الحديثي، وقد حاور أحمد رفيقه بن معين لما رآه يكتب عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان نسخة، قال له: «تكتب هذه وأنت تعلم أن أبان كذاب؟! فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله اكتبها واحفظها حتى إذا جاء كذاب يرويها عن معمر عن ثابت عن أنس أقول له: كذبت، إنما هو أبان»²، وقال يحيى: «كتبنا عن الكذابين وسجّرنا به التّنور وأخرجنا به خبراً نضيجاً»³، فكان يحيى يتحمّل عن الكذابين وهو يعلم ذلك، ثمّ يتلفها بعد أن أن يحفظها ولغرض حفظ السنّة من الدّخيل فيردّ على من يسرقها أو يقلبها، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: قدمنا البصرة وكان قدم يحيى بن معين قبل قدومنا بسنة فلزم أبا سلمة موسى بن إسماعيل فكتب عنه قريباً من ثلاثين أو أربعين ألف حديث»⁴، وقال الأوزاعي: «تعلم ما لا يؤخذ به من العلم كما تعلم ما يؤخذ به»⁵.

أغراض التّحمل عن الضّعفاء:

1. معرفة الضّعيف: فقد يكتبون مرويات الضّعيف ليعرفوا ضعفها ولولا كتابته ما تبينّت، قال الإمام سفيان الثّوري: «إني أحبّ أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه... وحديث رجل ضعيف أحبّ أن أعرفه ولا أعبا به»⁶، وقال الإمام الباجي: «أن يؤخذ ليعلم ليعلم أنّه قد روي ويعلم وجه ضعفه فهذا يجوز أن يؤخذ عن كلّ ضرب»⁷.
2. للاعتبار بمرويات الرّواي: المحدثون خلال تحمّلهم يستوعبون خلال تحمّلهم كلّ المرويات، حتّى يعرفوا الشّيخ وشيوخه ومن شاركه؛ فتابعه أو خالفه، أو تفرّد بذلك، قال الإمام سفيان الثّوري: «إني أحبّ أن أكتب الحديث على ثلاثة أوجه... وحديث رجل

¹ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج1 ص217.

² - المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، ص: 32.

³ - المصدر نفسه، ص: 32.

⁴ - الجرح والتّجريح، ابن أبي حاتم، ج1 ص315.

⁵ - تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن أبو زرعة الدمشقي، رواية: أبي الميمون بن راشد، ص: 263.

⁶ - جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج1 ص330.

⁷ - التّعديل والتّجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصّحيح، لأبي الوليد الباجي، تحقيق، ج1 ص290.

أكتبه فأوقفه لا أطرحه ولا أدين به»¹، وقال الإمام أحمد: «ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإنّي لأكتب كثيرا مما أكتب لأعتبر به ويقوى بعضه بعضا»².

3. الأخذ به في غير الحلال والحرام: فعمل المحدثين جواز سماع أحاديث الضعفاء ثم روايتها خاصة في أبواب الزهد والترغيب والقصص والتاريخ³، قال سفيان الثوري: «لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والتقصان، ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ»⁴، وقال ابن معين: «في زياد البكائي: لا بأس به في المغازي، وأما في غيرها فلا»⁵. وقد بوب ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل تحت عنوان: باب في الآداب والمواظب إنّها تحتمل الرواية عن الضعفاء⁶، وحشد لها الأقوال فهي تعني أنّ هذا العمل كان عرف المحدثين.

أما أداء حديث الضعيف فليس كالتحمل، قال ابن رجب: «فرق بين كتابة حديث الضعيف وبين روايته إنّ الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفة ما لم يرووها، كما قال يحيى: سجرنا بها التنور، وكذلك أحمد حرق حديث خلق ممن كتب حديثهم، ولم يحدث به، وأسقط من المسند حديث خلق من المتروكين لم يخرج فيه، مثل فائد أبي الوراق⁷، وكثير بن عبد الله المزني، وأبان بن أبي عياش وغيرهم، وكان يحدث عنهم في الضعف⁸، فللمحدثين في أداء أداء الضعيف رأيان:

1. جواز الرواية عنهم: سأقتصر هنا على ذكر بعض الأقوال وشروحها التي لا بد منها مبينا موقف المحدثين من الرواية عن المتروكين والضعفاء غير المتروكين، وحالات الأداء

¹ - جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ج1 ص330.

² - تاريخ دمشق، ابن عساکر، ج32 ص154.

³ - ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ج1 ص350-351.

⁴ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 133.

⁵ - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1 ص372.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص30.

⁷ - ينظر: العلل، معرفة الرجال، أحمد، رواية المروزي، ص: 182.

⁸ - ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1 ص382.

عنهم¹، قال ابن رجب: «وقد ذكر الحاكم المذهب الأول² - يعني الجواز - عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، واعتمد في حكايته عن مالك على روايته عن عبد الكريم، أبي أمية³، ولكن قد ذكرنا عذره في روايته عنه⁴، وفي حكايته عن الشافعي على روايته عن إبراهيم بن أبي يحيى⁵، وأبي داود سليمان بن عمرو التَّحِي، وغيرهما من المجروحين، المجروحين، وفي حكايته عن أبي حنيفة على روايته عن جابر الجعفي⁶، وأبي العطف الجزري، قال: وحدّث أبو يوسف ومحمد بن الحسن، عن الحسن بن عمار⁷»، وقال الترمذي: «وقد روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء وبينوا أحوالهم للناس عن سفیان الثوري: اتقوا الكلبي، فقليل له: لأنك تروي عنه، قال: أنا أعرف صدقه من كذبه»⁸، علّق ابن رجب قائلا: «لكنّ كلامه في روايته عن الكلبي يدلّ على أنّه لم يكن يحدث عنه إلا بما يعرف أنّه صدق»⁹، فرواية حديث الكذابين لا يجوز إلا مع البيان كما قال الترمذي حتّى لا يُغتر بهم، أمّا مَنْ دونهم وخاصّة الضعفاء بسبب قلة الحفظ أو أي سبب لتقص الضبط الذي يمكن أن ينجر، فيجوز للاعتبار أو في الاحتجاج به غير الأحكام.

لفتة: والمتتبع لمصنّفات المحدثين يجدّها مملوءة بأحاديث الضعفاء على اختلاف أنواعهم، وذلك راجع لغرض المؤلف للكتاب، وسأذكر أنواعا من المؤلفات:

- ¹ - وللتوسع ينظر: مقدمة ابن الصّلاح، ص: 103، والنكت، ابن حجر، ج1 ص308 وما بعدها،
- ² - ينظر: المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، ص: 30-31.
- ³ - ويسنده أنّ ملكا لا يروي عن غير الثقة: قال مالك: «لو كان ثقة لرأيت في كتي» صحيح مسلم، ج1 ص26.
- ⁴ - قال ابن عبد البر: «غرّ مالكا منه سمته ولم يكن من أهل بلده»، لم يُخرّج مالك عن عبد الكريم بن أبي المخارق حكما في موطنه وإثما ذكر فيه عنه ترغيبا وفضلا»، ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ج20 ص65.
- ⁵ - قال ابن عبد البر: «كما غرّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته فروى عنه وهو أيضا مجتمع على تحريجه وضعفه»، وكذلك الشافعي لم يحتجّ بآب أبي يحيى في حكم أفرد به»، ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ج20 ص65.
- ⁶ - قال أبو حنيفة: «ما رأيت أحدا أكذب من جابر الجعفي»، بنظر: تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج3 ص296.
- ⁷ - شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج1 ص382.
- ⁸ - سنن الترمذي، ج6 ص237.
- ⁹ - شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، ج1 ص383.

أولاً: كتب الغرائب: لقد درج المحدثون على تنويع المؤلفات منها الغرائب أي الضعيفة التي حكموا عليها بالغرابة، وهذا فن مهم فقد قال الإمام أحمد: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا الحديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة وسفيان، وإذا سمعتهم يقولون لا شيء، فاعلم أنه حديث صحيح»¹، قال شيخي حمزة المليباري: «إن التعليل بالتفرد ليس في تناول الجميع، وإنما يحتاج إلى الملكة القوية، والتطرق الثاقب، والاطلاع الواسع، فإن إثارة هذا الموضوع إنما هي لتوعية الباحثين المعاصرين بضرورة احترام التقاد في تعليلهم للحديث بالتفرد، وتسليم الأمر لهم دون توقف، ولا تعقيب بأنه لا يدري سبب التعليل، والحديث صحيح للغاية»².

- مسند البزار: وهو المسند المعلل الكبير، أو البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (292هـ): قال الحافظ ابن حجر: «من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيان، وتبعه أبو القاسم الطبراني في المعجم الأوسط ثم الدارقطني في كتاب الأفراد، وهو ينبئ على اطلاع بالغ ويقع عليهم التعقب فيه كثيراً بحسب اتساع الباع وضيقه أو الاستحضار وعنده»³.

قال الحافظ ابن رجب: «ومثل مسند البزار، ومعجم الطبراني، وأفراد الدارقطني، وهي مجمع الغرائب والمناكير»⁴.

ثانياً: كتب العلل: وعلم العلل من أغمض العلوم وأجلها⁵، فلم يبرز فيه إلا فرسان الحديث؛ حتى يظنه غيرهم كهانة؛ لشدة غموضه بالنسبة لغيرهم، لذلك ألف فيه بعض المحدثين كتباً تغني الناظر فيها عن غيرها، فمنهم من توسع ومنهم من اختصر وكتب العلل وكتب الغرائب وكتب الجرح والتعديل مدارها واحد لكنّها تسميات مختلفة، لأنّ من مسالك العلة التفرد، فما

¹ - المصدر نفسه، ص: 142.

² - الحديث المعلول قواعد وضوابط، الدكتور حمزة المليباري، ص: 42.

³ - التكت، ابن حجر، ج2 ص708.

⁴ - شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج2 ص624.

⁵ - ينظر الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب البغدادي، ج2 ص294، ومقدمة ابن الصلاح، ص: 186-187.

حكموا عليه بالتفرد استنكارا علّوه ومن كثرت العلل في حديثه جرّحوه، لكن تزيد بعض كتب العلل بذكر مرويات الثقات المعلولة على قتلها، في حين تكثر مرويات الضعفاء المعلّة في كتب الجرح والتعديل تدليلا على أخطائهم، وسأضرب مثلا واحدا من كتب العلل يغني عن غيره.

- **العلل الكبير:** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (279هـ) وقد جاء كتابا حافلا وأغلبه سؤالات لشيخه البخاري، وأخرج الأحاديث بسنده وحكم عليها بالتعليل سواء أحاديث الثقات أو الضعفاء.

ثالثا: كتب الجرح والتعديل: كتب الجرح والتعديل متنوعة، فمنها العامة كالتاريخ الكبير للبخاري، ومنها الخاصة بصنف من الرواة، كثقات لابن حبان، والضعفاء للعقيلي، ومنها الخاصة بكتب معينة كتهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزي، ومنها الخاصة ببلد كطبقات علماء القيروان وتونس لأبي العرب القيرواني، وغيرها ولكل نوع مميزات تميّزه عن الآخر، وما يفيد موضوعنا هو كتب الضعفاء، لذلك سأمثل بواحد منها يغني عن غيرها.

- **الكامل في ضعف الرجال:** لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ). فالإمام ابن عدي جهّذ كبير؛ وعملاق نادر من أئمة الحديث الكبار، فكلامه قواعد تؤخذ بعين الاعتبار، فقد لخص كلام من قبله ودلّل عليه وطبّقه في كتابه وقد أكثر من وصف الرواة بما يستحقون وكانت عبارته متنوعة ولطيفة لكنّها تحمل معان كبيرة.

2. **الامتناع عن الرواية عنهم:** قال الإمام الترمذي: «فرب رجل وإن كان صالحا لا يقيم الشهادة ولا يحفظها فكل من كان متهما في الحديث بالكذب أو كان مغفلا يخطئ الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه، ألا ترى أنّ عبد الله بن المبارك حدّث عن قوم من أهل العلم، فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم»¹.

فالتساهل في رواية الحديث الضعيف أو نشره بين الناس أو العمل به في العقائد والأحكام أمر عظيم خطره سيئة عاقبته، وقد تكلم الشيخ المعلمي في هذا فقال: «معنى التساهل في عبارات الأئمة هو التساهل بالرواية، كان من الأئمة من إذا سمع الحديث لم يروه حتى يتبين له

¹ - سنن الترمذي، ج6 ص238-239.

أنّه صحيح أو قريب من الصحيح أو يوشك أن يصح إذا وجد ما يعضده، فإذا كان دون ذلك لم يروه البتة.

منهم من إذا وجد الحديث غير شديد الضعف وليس فيه حكم ولا سنة، إنّما هو في فضيلة عمل متفق عليه كالمحافظة على الصلوات في جماعة ونحو ذلك لم يمتنع من روايته، فهذا هو المراد بالتساهل في عباراتهم.

شروط العلماء في كتبهم: لما دُونت السنّة واستقرت تكلم بعض العلماء عن شروط كتبهم عموماً، وتكلم العلماء عن باقي الكتب الأخرى، لأنهم لم يذكروها صراحة لكنّ تتبّع صنيعهم يميّط اللثام عنها، وأول من تكلم عن شروطه الإمام مالك، قال بشر بن عمر: «سألت مالك بن أنس، عن محمد بن عبد الرحمن الذي يروي عن سعيد بن المسيب، فقال: ليس بثقة ... وسألته عن رجل آخر نسيت اسمه، فقال: هل رأيته في كتبي، قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي»¹، هذا يخبر أنّ مالكا لا يخرج إلا عن ثقة في كتبه، أي أنّ شرط كتبه ثقة الناقل المذكور فيه، ثمّ مسلم في مقدمة كتابه، قال: «ثمّ إنّنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك، وهذا إنّنا نَعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار ...»²، فالإمام مسلم قسم الرواة والمرويات إلى ثلاث طبقات وأقسام، وأخرج اثنين في كتابه وترك الثالثة، ثمّ تابعه أبو داود في رسالته لأهل مكة فبيّن شروطه ووصف سننه ومروياته فيها قال أبو داود: «فإنّكم سألتهم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب ووقفت على جميع ما ذكرتم فاعلموا أنّه كذلك كلّ، إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين، فأحدهما أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ فرمّا كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ...»³، تحدث أبو داود عن الحكم العام لمروياته، وأنّه وعد بتبيين المنكر والذي فيه وهن شديد لعدم وجود ما يعوضهم في الباب، وترك الرّأي المتروك، وكذلك

¹ - صحيح مسلم، ج1 ص26.

² - المصدر نفسه، ج1 ص4-5-6.

³ - رسالة أبي داود لأهل مكة، ص: 22-27.

الإمام الترمذي في آخر سننه وهو ما يسمّى بالعلل الصّغير، فقد تكلم عن مروياته وأسانيده للفقهاء وبعض علوم الحديث التي لها علاقة بسننه.

ثمّ أشهر من تحدّث عن شروط غيره الإمام الحاكم قال: «فالقسم الأول من المتّفق عليها اختيار البخاريّ ومسلم وهو الدّرجة الأولى من الصّحيح... والأحاديث المروية بهذه الشّريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث»¹، ثمّ طبق مفهوم الشّروطية في كتابه الكبير المستدرك حيث قال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتجّ بمثلها الشّيخان رضي الله عنهما أو أحدهما»²، وأكثر من قوله على شرط الشّيخين ولم يخرجاه، أو على شرط البخاري، أو شرط مسلم.

ثمّ جاء محمد بن موسى الحازمي الذي وضع كتاب شروط الأئمة الخمسة وتحدّث عن الصّحيحين وناقش الحاكم في كثير ممّا ذكر عن الصّحيحين وشروطهم وسبب إخراج حديث بعض الضّعفاء، ثمّ جاء محمد بن طاهر المقدسي وأضاف سنن ابن ماجة للخمسة السّابقة وجاء الحديث عن الشّروط مفصّلاً. وسمّاه شروط الأئمة السّنة.

إيراد: وقد ناقش أهل العلم وجود بعض الضّعفاء من الرّواة في كتب الصّحاح واستشكلوا ذلك، وقالوا كيف الكتاب صحيح وبعض رواه ضعاف وأجاب العلماء بعدة أجوبة هي:

-أنّ ذلك لأغراض حديثيّة كالعلو، وقد أجاب مسلم على انتقاد أبي زرعة: «إنّ ما قلت: صحيح، وإنّما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثّقات عن شيوخهم، إلا أنّه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من أو ثق منهم بنزول فاقصر على أولئك وأصل الحديث معروف من رواية الثّقات»³.

¹ - المدخل إلى كتاب الإكليل، للحاكم، ص33.

² - المستدرك على الصحيحين، الحاكم، ج1 ص42.

³ - تهذيب الكمال، المزي، ج1 ص420.

- أهم يصحّحون انتقاء من مرويات الضّعفاء ، وقد صحّح الإمام البخاري بعض المرويات كمرويات إسماعيل بن أبي أويس، وصحّح الإمام مسلم بعض المرويات كمرويات أسباط وقطن .
- أنّهم أخرجوا لهم في المتابعات والشواهد، قال مسلم: «أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدّم قبلهم، على أنّهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإنّ اسم السّتر، والصّدق، وتعاطي العلم يشملهم»¹.
- أنّ الرّواة الذين ضُعنوا قد يكونون غير ضعفاء عندهم، لوجود الاختلاف في الجرح والتّعديل، قال الحاكم: «منها أنّ الجرح والتّعديل مختلف فيهما وربّما عدّل إمام وجرح غيره»².
- هؤلاء الرّواة الضّعفاء ليسوا متروكين: قال الحازمي: «أمّا إيداع البخاري ومسلم حديث نفر نُسبوا إلى نوع من الضّعف، غير أنّه لم يبلغ ضعفهم حدا يُردّ به حديثهم»³.
- أن ضعف الضّعيف الذي احتج به طراً بعد أخذه عنه باختلاط حدّث عليه غير قادح فيما رواه من قبل في زمان سدادة واستقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب إنّما نقموا عليه بعد خروج مسلم من مصر والله أعلم⁴.
- ويتبيّن أنّ قول من جوز الرّواية وهو المذهب الأول أقوى دليلاً، وهو عمل المحدثين ممّا اضطر أصحاب المذهب الثّاني لحمل عمل المحدثين على تفسيرات تعسفية.

¹ - صحيح مسلم ج1 ص4-5-6.

² - المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم، صك 30.

³ - شرط الأئمة الخمسة، ص: 69-70.

⁴ - صيانة صحيح مسلم، ابن الصّلاح، ص 98.

خلاصة المبحث:

بعد استعراض محتويات هذا المبحث خلصت لما يأتي:

أنّ الجرح هو ما يسقط الطمأنينة لقبول سيرته أو مروياته أو شهادته لإتيانه بعض الأشياء وأنّ المحدثين أسسوا أعرفا علمية لتحمل الحديث وأدائه وسيجوا تلك الأعراف بشروط ومصطلحات تضمن سلامة انتقال السنة، كتبين كيفية السماع عن طريق مصطلحات خاصة: سمعت حدّثني عند السماع من الشيخ مباشرة، أنبأني في الإجازة وغيرها، والتحمل عن الضعفاء أمر اختلف فيه العلماء لكن الواقع أنّه محتتم وهو السبيل الوحيد للحكم عن الرواة من خلال سير المرويّات ومقارنتها والحكم عليها فإذا غلب الحكم على المرويّات كان ذلك الحكم وصف الراوي، ولأغراض أخرى منها للاعتبار به أو العمل به في غير الحلال والحرام، وأمّا الأداء عن المجروحين فكان الخلاف فيه أكثر وأشدّ، لكن الذين رووا عن المجروحين أدلتهم أقوى وواقع العمل من قبل العلماء يشدّ أزهرهم، وإن كان ذلك بشرط: من باب الاحتياط أو الانتقاء أو العلو.

المبحث الثاني: أسباب الجرح.

وسأتناول في هذا المبحث أسباب الجرح وهي أسباب الطعن في الراوي، وقد لخصها الحافظ ابن حجر تلخيصاً بديعاً، أذكرها وأعرفها وأمثلة لكل نوع منها وأذكر مرتبة الراوي المتصف بها من الجرح والحكم على مروياته، وقد قسمته لمطلين:

المطلب الأول: الطعن في عدالة الراوي.

المطلب الثاني: الطعن في ضبط الراوي.

المطلب الأول: أسباب الطعن في عدالة الراوي: وهي خمسة.

■ الأول: الكذب:

لغة: الكذب لغة: نقيض الصدق¹، وهو أن يعتمد الراوي أن يكذب في روايته للحديث.

وأما اصطلاحاً: فقد قال ابن حجر: «بأن يروي عنه ﷺ ما لم يقله، متعمداً لذلك»².

مرتبة الكذاب في الجرح: قال السخاوي: «كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، وهو ركن الكذب، ونحو ذلك، فهذه هي المرتبة الأولى، ثم يليها كذاب، أو يضع الحديث على رسول الله ﷺ، أو يكذب، أو وضاع وكذا دجال، أو وضع حديثاً»³، وإن كان السخاوي جعلها مرتبتين فالنتيجة أن مروياتهم موضوعة، لكن هناك من وصفه المحدثون بصيغة المبالغة، وهناك من وصفوه دون صيغة المبالغة، وهناك من أكثر من الوضع وهناك من وضع حديثاً أو حديثين، لكن الأوصاف تفيد أحكاماً أخرى زيادة على وضعهم وعدم قبول مروياتهم، وقد عقد الخطيب باباً مهماً فقال: «أما الكذب على رسول الله ﷺ بوضع الحديث،

¹ - لسان العرب، ابن منظور، ج1 ص704.

² - نزهة النظر، ابن حجر، ص: 106.

³ - فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص125.

وإدعاء السماع، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب ردّ الحديث أبداً، وإن تاب فاعله»¹.

حكم حديث الكذاب: قال الدكتور محمود الطّحان: «إذا كان سبب الطّعن في الراوي هو الكذب على رسول الله ﷺ، فحديثه يُسمّى الموضوع»².

وقد أطلق الإمام أبو العرب على بعض الرّواة هذا الوصف مثل: كقوله وهب بن وهب بن وهب، أبي البحري: «أبو البحري عند أهل التّمييز كذاب»³ وكذلك قوله في أيوب بن أبي مسكين⁴، وفي إبراهيم بن هراسة⁵.

■ الثاني: التّهمة بالكذب:

لغة: اتّهم الشّخص: عزا إليه قولاً أو فعلاً ما من غير تيقّن، اتّهمه ظلماً وعدواناً: بغير وجه حقّ، اتّهمه في قوله: شكّ في صدقه⁶، فاتّهام الشّخص بالكذب هو الشّك في صدقه لكونه المصدر الوحيد للمعلومة أو جُرب عليه الكذب في غير هذا المجال.

اصطلاحاً: قال الحافظ ابن حجر معرّفاً له: «أو تهمته بذلك: بأن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبويّ، وهذا دون الأول»، قال عبد الله الرّحيلي: سببها أمران: «إمّا رواية الراوي للحديث بحيث يكون مداره عليه مع مخالفة الحديث للقواعد الكلّية العامّة، أو تفرّده بحديث باطل، وإمّا أن يُعرف منه الكذب في كلامه ولم يظهر منه ذلك في الحديث النبوي»⁷.

¹ - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 117.

² - تيسير مصطلح الحديث، محمود الطّحان، ص: 111.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 79.

⁴ - إكمال التّهذيب، مغلطي، ج2 ص342.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص122.

⁶ - ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، ج3 ص2501.

⁷ - حاشية نزهة، النّظر ابن حجر، ص: 106.

مرتبة المتهم بالكذب في الجرح: قال السخاوي: «المرتبة الثالثة بالنسبة لما ذكرته، وهي فلان يسرق الحديث... وفلان متهم بالكذب»¹، وقد جرح العلماء بذلك بعض الرواة، مثل: أنس بن عبد الحميد، فقد روى عن يحيى بن المغيرة قال جرير: لا يكتب عنه فإنه يكذب في كلام الناس... ولكن يكذب في حديث الناس فلا يكتب عنه².

حكم حديث المتهم بالكذب: قال محمود الطحان: «إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب - وهو السبب الثاني - سمي حديثه: المتروك»³.

الثالث: الفسق: وتعريفه

لغة: قال الليث: «الفسق: التَّرك لأمر الله، وقد فسق يفسق فسقا وفسوقا، قال: وكذلك الميل عن الطاعة إلى المعصية كما فسق إبليس عن أمر ربه»⁴.

اصطلاحاً: قال ابن حجر: «أي: بالفعل أو القول، ممّا لم يبلغ الكفر، وبينه وبين الأول عموم، وإنّما أفرد الأول لكون القدح به أشدّ في هذا الفنّ، وأمّا الفسق بالمعتقد فسيأتي بيانه»⁵، وقال الصنعاني: «إن قلت أخذهم الفسق في رسم العدالة فيه أيضاً إخلال في أنّهم قبلوا فاسق التأويل وقد أخذوا العدالة له شرطاً في الراوي وأخذوا عدم الفسق في رسمها فالفاسق غير عدل قلت يتعيّن حمل الفسق في الرّسم على الفسق الصّريح لأنّه المتبادر عند الإطلاق وليندفع التّناقض»⁶ وخلاصته أن يكون الفسق ظاهراً معلوماً.

مرتبة الفاسق في الجرح: قال برهان الدّين: «وأما متروك، ذاهب، فاسق، كذاب: فاساقط»⁷، ويقصد أنّ مروياتهم مردودة لا تُقبل، وقد ذكر الإمام أبو العرب بعض الضّعفاء وجرحه بسبب فسقه، منهم إبراهيم بن علي الهاشمي، قال ابن حجر: «ذكره أبو العرب في

¹ - فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص125،

² - ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص289-290.

³ - تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص: 117.

⁴ - تهذيب اللغة، الأزهري، ج8 ص315، ولسان العرب، ابن منظور، ج10 ص308.

⁵ - نزهة النظر، ابن حجر، ص: 223.

⁶ - ثمرات النظر في علم الأثر، الصنعاني، ص: 48.

⁷ - رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدّين إبراهيم بن عمر الجعيري، ص: 104.

الضعفاء ونقل عن يحيى بن معين ما يقتضي فسقه¹، لأنّه قتل يونس بن ميسرة في المسجد. وهو يصلي وقتل جدّ أبي مسهر²، كما ضعف أبو العرب عمر بن قيس لاستحلاله الخندريس³ كما قال الإمام مالك⁴.

حكم حديث الفاسق: قال الحافظ ابن حجر: «أو ظهر فسقه، فحديثه منكر»⁵.

■ الرابع: الجهالة: تعريفه:

لغة: جَهِلٌ يَجْهَلُ، والمجهول غير المعروف، وجهلته نسبته للجهل⁶. والجهل خلاف العلم⁷. والجهل: ضدّ الحلم جهل يجهل جهلاً وجهالة⁸. وقال الراغب الجهل على ثلاثة أضرب: وهو خلو النفس من العلم. اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه. فعل شيء بخلاف ما حقه أن يفعل⁹.

فخلاصة ما قيل في المجهول: مكان غير معلوم؛ وهو ضدّ العلم بحاله أو في نفسه أو ما في ظنّ خلاف حقيقته وما هو عليه، والأقرب لاستعمال المحدثين هو أنّ الجهل غير معلوم الحقيقة أو الصّفة.

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص325.

² - ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4 ص451.

³ - وهي اسم الخمر، ينظر: العين، أحمد الفراهيدي، ج4 ص339. وهي التّبذ المسكر، ينظر: الضّعفاء، العقيلي، ج3 ص186.

⁴ - ينظر: 'كمال التّهذيب، مغلطاي، ج10 ص10.

⁵ - نزهة التّنظر، ابن حجر، ص: 113.

⁶ - مختار الصّحاح، محمّد بن أبي بكر الرّازي، ص: 82. والقاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص: 980.

⁷ - معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج1 ص489.

⁸ - جمهرة اللغة، محمّد بن الحسن الأزدي، ج1 ص484.

⁹ - المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص: 209.

واصطلاحاً: قال الخطيب البغدادي: «هو كلٌّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»¹، يفهم من كلام الخطيب البغدادي البغدادي أنّ المجهول هو من اتّصف بإحدى الصّفات الآتية.

1. من لم يشتهر بطلب العلم: فالمشهور بالعلم وطلبه غير مجهول.

2. لم يعرفه العلماء أي لم يذكروه.

3. روى عنه راو واحد.

ولعلّ أقدم من اشترط العدد في رفع الجهالة الإمام الذّهلي حيث قال: «إذا روى عن المحدث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة»²، وأشار الإمام ابن الصّلاح لذلك³.

أقسام الجهالة: هي ثلاثة أقسام وهناك من جعلها قسمين كالحافظ ابن حجر⁴.

جهالة العين: وهي تشمل الذي يُعرف اسمه فقط ويروى عنه راو واحد فقط فلا يُعرف شخصه ولا ذاته.⁵ مثاله: كنوس، قال الإمام أبو العرب عنه: «لم اعلم أحدا روى عنه غير عيسى بن محمّد»⁶

جهالة الحال: فإذا روى عنه اثنان أو راو واحد مع اشتهاره بأمر آخر ولم يُتكلم فيه بجرح ولا تعديل، فيُعرف عندها عين الرّاوي.⁷ مثاله: أبو الأبيض، قال الإمام أبو العرب عنه: «روى عن

¹ -الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: 88.

² -المصدر السابق، ص 89.

³ -مقدمة ابن الصّلاح، ص: 224.

⁴ -نزهة النّظر، ابن حجر، ص: 102.

⁵ - ينظر: المنهل الرّوي، بدر الدّين بن جماعة، ص: 66. ومنهج التّقّد، نور الدّين عتر، ص: 89-90.

⁶ -طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 92.

⁷ - ينظر: المنهل الرّوي، بدر الدّين بن جماعة، ص: 66. ومنهج التّقّد، نور الدّين عتر، ص: 89-90.

أنس بن مالك، ولم يكثر الآخذون عنه، ما علمت روى عنه غير محمد بن أبي حنش، وأظنه بصرياً، ولا علم لي بحاله»¹

المستور: فإذا زاد عن مجهول الحال بأن عُرِفَت عدالته الظاهرة بعدم ورود خبر عن فسقه لكن لم نجد شهادة للمحدثين على هذا الراوي علمنا أنهم لم يعرفوه بعد.²

أسباب الجهالة: وللجهالة أسباب عديدة اذكرها مختصراً.

1- تسمية الراوي بغير ما اشتهر به: قال ابن حجر: «ثمّ الجهالة بالراوي وهي...، وسببها أمران: أحدهما كثرة نعوت الراوي: الراوي قد تكثر نعوته من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيُظن أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله...»³

2- قلة الرواية: قال الحافظ ابن حجر: «الأمر الثاني أنّ الراوي قد يكون مُقلّاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه...»⁴

3- التصحيف: مثاله: ما ذكره قال ابن القطان الفاسي حيث قال: «ونعيم بن سالم لا تُعرف حاله ولا وجدت له ذكراً»⁵، وقد علّق عليه الحافظ بن حجر فقال: «تصحّف عليه اسمه، وإلا فهو معروف مشهور بالضعف، متروك الحديث، واسمه ياء مثناة تحت ثمّ غين معجمه، ثمّ نون»⁶، أي يغنم بن سالم¹.

1- طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 28.

2- منهج النقد، نور الدين عتر، ص: 90.

3- نزهة النظر، ابن حجر، ص: 126.

4- نزهة النظر، ابن حجر، ص: 100.

5- بيان الوهم والإيهام، ابن القطان الفاسي، ج3 ص64.

6- لسان الميزان، ابن حجر، ج8 ص289.

4- عدم اطلاع الناقد على ترجمة الراوي: قال أبو حيان: «والجهالة أمر نسبي، رُبَّ

شخص يكون مجهولا عند شخص يكون غير مجهول عند آخر»²، مثاله: أو س بن ضمعج الكوفي قال ابن معين: «لا أعرفه» ووثقه ابن سعد³ والعجلي⁴، وابن حجر⁵.

5- عدم وجود ترجمة له: قال الحسن بن صالح: «كنّا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل

سألنا عنه حتّى يقال لنا: أتريدون أن تزوجوه؟»⁶، وقال الحافظ المزي في الحسن بن

قيس: «روى له التّسائي في مسند علي رضي الله عنه هذا الحديث الواحد وهو شيخ

مجهول لا نعرفه إلا في هذا الحديث، ولم يذكره البخاري في تاريخه، ولا ابن أبي

حاتم في كتابه، ولا رأينا له ذكرا في شيء من كتب التّواريخ التي وقفنا عليها،

وكذلك شيخه كرز التّيمي»⁷.

6- خصوصية المرأة المسلمة: حرص المرأة المسلمة على طلب العلم ظهر في عهد النّبوة

والصّحابة حتّى عهد التّابعين وأتباعهم على قلتهم مقارنة بالرجال، مع قلة الرّواة

عليهنّ، إلا زوجها أو أباه أو أخاه أو أحد محارمها، وفي التّقريب للحافظ ابن

حجر ترجم لـ 301 امرأة، وأمّا الرجال فبلغوا 8524. ولقلة الرّواة عن النّساء وشبهه

¹ -المجروحين، ابن حبان، ج3 ص145 وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج12 ص475.

² -التّكت، الزّركشي، ج3 ص386.

³ -الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج6 ص213.

⁴ -الثقات، العجلي، ج1 ص237.

⁵ -تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص193.

⁶ -الكفاية، الخطيب البغدادي، ص:300.

⁷ -تهذيب الكمال، المزي، ج6 ص305.

جهالتهم، رغب العلماء عن الرواية عنهم، قال ابن عبد البر: «روى شعبة عن أبي هاشم أنه قال: كانوا يكرهون الرواية عن النساء إلا عن أزواج النبي ﷺ»¹ والله اعلم.

وترفع الجهالة: وترفع الجهالة بعدة أمور منها:

1- الشهرة.

2- التنصيص من إمام عارف على الأصح، سواء كان التنصيص بالتوثيق أو التجريح، ومادام قد جرحه فقد عرفه. قال ابن الملقن في إسحاق بن بئرج: «ليس هو بمجهول، فقد ضعفه الأزدي ومشاه ابن حبان»².

3- بتعدد الرواة: قال البزار: «وإنما ترفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان مشهوران»³ مشهوران،»³

وهناك من يشترط ثلاثة رواة: كالحافظ ابن عبد البر فقد قال: «أن يروى عنه ثلاثة ويضعف روايته رجلين عليه»⁴.

وهناك من لم يشترط العدد بل اشترط النظر لتلميذ الراوي: قال يعقوب بن شيبة: «قلت ليحي بن معين: متى يكون الرجل معروفا؟ إذا روى عنه كم؟ قال إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي، وهؤلاء أهل العلم فهو غير مجهول،

¹ - الاستذكار، ابن عبد البر، ج 6 ص 272.

² - البدر المنير، ابن الملقن، ج 5 ص 46. وينظر: تهذيب الكمال، المزري، ج 1 ص 519، ترجمة أحمد بن يحيى بن محمد الحارثي، وتهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 2 ص 475-476 في ترجمة عبد الحميد بن سعيد، ومشيغة النسائي، ص: 90-95، كل هؤلاء وثقهم النسائي نصا، وهم شيوخه لم يرو عنهم إلا هو، واعتبر من جاء بعده ذلك توثيقه.

³ - نصب الزاوية، الزيلعي، ج 2 ص 39. وينظر: قول الدارقطني في سننه فطن كتاب الحدود والديات، ج 3 ص 94. وقول الخطيب في الكفاية له، ص 88-89. وقول ابن الصلاح في مقدمته، ص: 112.

⁴ - منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر، الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، ص: 171-174.

قلت فإذا روى عن الرجل مثل سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال هؤلاء يروون عن مجهولين¹

4- بتقوية حديث الراوي أو العمل به: قال الخطيب: «إذا عمل العالم بخير من روى عنه لأجله، فإنّ ذلك يكون تعديلاً له يُعتمد عليه، لأنّه لم يعمل بخبره إلا وهو رضا عنده عدل، فقام عمله بخبره مقام قوله: وهو عدل مقبول الخبر»².

مرتبة المجهول في الجرح: جعلها السخاوي في المرتبة السادسة من الجرح أي أخف مرتبة وهي قريبة من التعديل³.
حكم رواية المجهول:

- 1- مجهول العين: في قبول روايته مذاهب هي:
 - أ- الرّأي الأول: ذهب أكثر المحدثين إلى ردّ رواية مجهول العين مطلقاً⁴، أي خاصّة بعد اشتهاار المدارس الحديثيّة فالجهالة بعدها مؤثرة جداً، لأنّ من جهلت عينه فمن باب أولى أن تجهل حاله في العدالة والضبط، ومن جهلت عدالته وضبطه لا يمكن قبول روايته.
 - ب- الرّأي الثاني: وهناك مجموعة أراء أخرى تُعتبر تعديلاً وليس قبول رواية المجهول سأذكرها مختصرة.
- قبول روايته إذا كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل كالإمام مالك بن أنس رحمته الله، قال السخاوي: «هو لازم كلّ من ذهب إلى أنّ رواية العدل بمجرّدها عن الراوي

¹ - شرح علل الترمذي، ابن رجب، ج1 ص81-82.

² - الكفاية، الخطيب البغدادي، ص299.

³ - فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص128-129.

⁴ - المصدر نفسه، ج2 ص47.

تعديل له،¹ وهو نوع من التوثيق الضمني الذي سبق الحديث عنه وينتقل من باب المجهول إلى باب الثقة.

- قبول روايته إذا اشتهر بصفة أخرى: قال ابن الصلاح: «بلغني عن أبي عمر بن عبد البر الأندلسي وجادة قال: كل من لم يروعه إلا رجل واحد فهو عندهم مجهول إلا أن يكون رجلاً مشهوراً في غير حمل العلم، كاشتهار مالك بن دينار بالزهد، وعمرو بن معدي كرب بالنجدة»².

- يقبل حديثه إذا زكاه من انفرد عنه إذا كان عارفاً أو عارف آخر: وهذا اختيار ابن القطان³، مع رواية الواحد، أن يزيه أحد أئمة الجرح والتعديل⁴، مثل أمية بن عبد الله بنم خالد، ذكره الإمام أبو العرب في الضعفاء فقال: «هو من شيوخ أبي إسحاق، من أهل الكوفة المجهولين المحتملة روايتهم لرواية أبي إسحاق عنهم»⁵.

2- مجهول الحال وهو المستور في قبول روايته مذاهب هي:

أ- الرأي الأول: ذهب أكثر المحدثين إلى رد رواية مجهول الحال⁶، وتوجيهه: أن رواية الراويين فأكثر عن الشيخ تعريف به لا توثيق له، ولذلك فتوثيقه غير معلوم⁷.

ب- الرأي الثاني: قبول روايته: قال السخاوي: «وهو لازم من جعل مجرد رواية العدل عن الراوي تعديلاً له كما تقدّم مثله في القسم الأول وأولى، بل نسبه ابن المواق لأكثر أهل الحديث كالبرار والدارقطني»⁸.

¹ - المصدر نفسه، ج2 ص48.

² - علوم الحديث، ابن الصلاح، ص: 496.

³ - فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص50.

⁴ - نزهة النظر، ابن حجر، تحقيق نور الدين عتر، ص: 102.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص220.

⁶ - فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص54.

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ج2 ص54.

⁸ - ينظر: المصدر نفسه، ج2 ص54.

ت- الرأى الثالث وهو التوقف: وقد اختار الحافظ ابن حجر القول بالتوقف، فقال: «والتحقيق أنّ رواية المستور ونحوه ممّا فيه الاحتمال لا يُطلق القول بردها ولا يقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين»¹.

ملاحظة: هذه الأحكام خاصّة بمن دون الصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، قال الحافظ الذهبي: «فأمّا الصحابة . رضي الله عنهم . فبساطهم مطويّ وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات فما يكاد يسلم أحد من الغلط، لكنّه غلط نادر لا يضّر أبداً، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل وبه ندين الله تعالى»².

■ الخامس: البدعة: وتعريفها

لغة: بدع: البدع: إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة، والبدع: الشيء الذي يكون أو لا في كلّ أمر.

والبدعة: اسم ما ابتدع من الدّين وغيره، ونقول: لقد جئت بأمرٍ بديع، أي: مبتدع عجيب، وابتدعت: جئت بأمر مختلف لم يعرف ذلك،³ قال ابن منظور: والبدعة: الحدث الحدث وما ابتدع من الدّين بعد الإكمال، قال ابن السكّيت: البدعة كلّ محدثة،⁴ فالبدعة في عمومها إذن هي إحداث شيء جديد لم يكن موجوداً، فما كان في الدّين فهو مذموم، وما كان في أمور الدّنيا فهو مطلوب ما لم يكن مضراً.

اصطلاحاً: قال ابن حجر: «وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن النبي ﷺ، لا بمعاندة، بل بنوع شبهة»⁵، وهو تعريف خاص ببدعة الاعتقاد.

■ والمبتدع: هو الذي تلبس بالبدعة وخاصّة العقدية فإذا عاند سقطت عدالته، وإذا دفعته بدعته ليكذب سقطت عدالته كذلك، وأمّا إذا كان غير معاند ولا يكذب فهو عدل.

¹ - نزهة النظر، ابن حجر، تحقيق نور الدين عتر، ص: 102.

² - الزّواة الثّقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذهبي، ص: 24.

³ - ينظر: العين، الخليل بن أحمد، ج2 ص54.

⁴ - لسان العرب، ابن منظور، ج8 ص.

⁵ - نزهة النظر، ابن حجر، ص: 223.

وسبق أن ناقشت البدعة عند التعرض لحدّ العدالة وألخص ما قلت والرّاجح فيها أنّ أهل البدعة يُحتاط منهم، وتدرس حياتهم فإذا تأكد الباحث أنّهم صادقون مالت النفس إلى الأخذ عنهم، لأنّ الاتصاف بالبدعة ليس قادحا لذاته بل يخشى منه وإن لم يجدوا للتعليل إلا البدعة ذكروها وغلب الظنّ عليهم إنّها هي مدخل البليّة، أمّا أن يردّوا حديث من رمي ببدعة؛ سواء كان داعية أم لا؛ مع ثبوت صدقه وحفظه؛ فهذا ليس عمل المحدثين المتقدمين، ويُفسر التّكثير على المبتدعة والتّحذير منهم، بأنّه خشية انتشار بدعتهم ورواجها، قال الإمام مسلم: «وأن يتقي منها من كان عن أهل التّهم والمعاندين من أهل البدع»¹، فهذا كلام دقيق من الإمام مسلم يُبيّن فيه قضية مهمة جدا، وهي أنّه يُردّ خبر المعاند أي: الذي أقيمت عليه الحجة ولم يرجع، أمّا المتأول ولم يُبيّن له فلا حرج من قبول روايته.

- حكم رواية المبتدع: بناء على الاختلاف في رسم العدالة نتج الاختلاف في قبول أو ردّ روايته.

أ- الرّأي الأول: البدعة المكفرة تردّ روايته لسقوط العدالة عنه: والاختلاف واقع بين الأئمة في قبول رواية مبتدع معروف بالتّحرّز من الكذب، وبالتّثبت في الأخذ والأداء مع باقي شروط القبول قال السّخاوي: «لم يكفر ببدعته تكفيرا مقبولا»²، ومثاله: صالح بن عبد القدّوس، قال الإمام أبو العزيم فيه: «تزدق بعد أن كان مسلما»³.

ب- الرّأي الثاني: تردّ روايته لسقوط العدالة عنه: قيل يردّ مطلقا الدّاعية وغيره؛ لاتّفاقهم على ردّ الفاسق بغير تأويل، فيلحق به المتأول، فليس ذلك بعذر، بل هو فاسق بقوله وتأويله، فيضاعف فسقه، كما استوى الكافر المتأول والمعاند بغير

¹ - مقدمة صحيح مسلم، ج1 ص8.

² - ينظر: فتح المغي، السّخاوي، ج2 ص62.

³ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضّعفاء، مغلطي، ج1 ص410.

تأويل¹، وأنكر هذا القول ابن الصلاح؛ فإنه قال: إنه بعيد مباعد للشائع عن أئمة الحديث؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة²، وكذا قال ابن حجر³. ومثاله عند الإمام أبي العرب، من يسب الصحابة كإسحاق بن سويد بن هبيرة قال الإمام أبو العرب: «كان يتحامل على علي رضي الله عنه تحاملا شديدا، وقال: لا أحب عليا، وليس بكثير حديث، وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي رضي الله عنه: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»⁴، فمن لا يحب الصحابة فغير ثقة، ولا كرامة⁵».

ت - **الرأي الثالث:** لا يرد المبتدع مطلقا بل إذا استحل الكذب في الرواية أو الشهادة نصره لمذهبه أو لغيره ممن هو متابع له، ما اجتمعت فيهم شروط باقي الرواة، ونسب للشافعي وأبي يوسف⁶، مثاله: طلق بن حبيب العنزي، قال الإمام أبو العرب فيه: «لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط، ولم يطعن عليه بكذب ولا ضعف رواية، فيما علمت»⁷ وقد خرج الإمام البخاري حديثين لعمران بن حطان الخارجي⁸.

ث - **الرأي الرابع:** يقبل من غير الداعية: وهو قول الأكثر من المحدثين⁹. ومثاله: إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة، قال الإمام أبو العرب: «قال أبو الحسن العجلي: جهمي حيث ملعون، وقال ابن معين ليس بشيء»¹⁰ لأنه كان يجهر بأقواله البدعية كالقول بخلق القرآن.

¹ - ينظر: المصدر نفسه، ج2 ص62.

² - ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: 231.

³ - ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص63.

⁴ - رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ حبّ الأنصار وعليّ رضي الله عنهما من الإيمان وعلاماته، وبُغضهم من علامات التفاف، ج1 ص86..

⁵ - إكمال التهذيب، لمغلطاي. ج2 ص96.

⁶ - ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص64-65.

⁷ - إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، ج7 ص91.

⁸ - ينظر حديثه: صحيح البخاري، ج7 ص: 150، 167. وتنظر مناقشة هذه المسألة خصوصا، فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص70-72.

⁹ - ينظر فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص67.

¹⁰ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص243.

المطلب الثاني: الطعن في ضبط الراوي: وهي خمسة.

الأول: فحش الغلط: تعريفه.

لغة:

أ- فَحَشَ يَفْحُشُ، فُحْشًا، فهو فَاحِش فَحَشَ القول أو الفعل: اشتدَّ قُبْحُه، فَحَشَ الأمر: جاوز الحدَّ¹.

اصطلاحاً: قال ابن حجر: «كثرتُه»²، أي إنَّ الغلط قد كثر حتى جاوز الحدَّ.

مرتبة فاحش الخطأ في الجرح وحكم حديث الموصوف بها: للعلماء في ذلك آراء وهي:

أ. الرأى الأول: هو المنكر قال ابن حجر: «وإن كان فحش غلطه أو كثرة غفلته أو ظهور فسقه فهو المنكر»³، وقال الشيخ طاهر الجزائري: «والمنكر هو الحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلطه أو كثرت غفلته أو تبين فسقه بغير الكذب وهذا على رأي من لا يشترط في المنكر مخالفة راويه للثقات»⁴، وعليه تكون مرتبته مرتبته في الجرح هي الخامسة، قال السخاوي: «ثمّ تلي هذه مرتبة خامسة، وهي فلان ضعيف.... منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو مناكير، أي: الحديث»⁵.

ب. الرأى الثاني: حديث من فحش غلطه يُعدّ متروكاً وهذا ما يستند إلى ما جرى به العمل عند نقاد الحديث وهي مرتبة ثالثة كما قال السخاوي⁶، ومثاله: صالح بن سنان بن سعد الكندي. قال الإمام أبو العرب: «قال أبو بشر الدّولابي: منكر الحديث»⁷.

¹ - معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد، ج3 ص1675.

² - نزهة النظر، ابن حجر، ص: 223.

³ - المصدر نفسه، ص: 113.

⁴ - توجيه النظر، طاهر الجزائري، ج2 ص575.

⁵ - فتح المغيث، السخاوي، ج 2 ص128.

⁶ - ينظر: المصدر نفسه، ج2 ص125.

⁷ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج5 ص235.

الثاني: الغفلة عن الإتيان¹. تعريفها.

لغة: غَفَلَ الرَّجُلُ عَنِ الشَّيْءِ يَغْفُلُ فَهُوَ غَافِلٌ، وَرَجُلٌ مَغْفَلٌ: لَا فُتْنَةَ لَهُ، وَقَدْ سَمَّيْتُ الْعَرَبَ مَغْفَلًا، وَغَفَلْتُ الشَّيْءَ، إِذَا كَتَمْتَهُ وَسَتَرْتَهُ، وَأَغْفَلْتُ الشَّيْءَ، إِذَا أَنْسَيْتَهُ².
فالغفلة: غيبة الشيء عن البال وعدم تذكره له، وقد استعمل فيمن تركه إهمالاً وإعراضاً³.

اصطلاحاً: قال علي القاري: «أو غفلته أي ذهوله عن الإتيان أي الحفظ والإتيان، والظاهر: أنه عطف على غلظه، لا على الفُحْش، والمعنى: أو فُحْش غفلته، أي كثرة غفلته، لأنَّ الظاهر أنَّ مجرد الغفلة ليس سبباً للطَّعن لقلَّة من يعافيه الله منها، ويدلُّ عليه قوله فيما بعد: أو كثرت غفلته⁴»، وقال شيخنا الجوابي - رحمه الله -: «هي ما يطرأ عليه من سهو يُخلُّ بضبطه مع أنه عدل، وبقدر تأثيرها في الضبط، وحسب كيفية الأداء تكون درجة الحديث»⁵.

- أسباب الغفلة: كثيرة وقد لخص شيخ الإسلام ابن تيمية أهمها:

- 1) الاشتغال عن هذا الشأن بغيره، ككثير من أهل الزهد والعبادة.
- 2) الخلو عن معرفة هذا الشأن.
- 3) التحديث من الحفظ، فليس كلَّ أحد يضبط ذلك.
- 4) أن يُدْخَلَ في حديثه ما ليس منه، ويُزَوَّرَ عليه.
- 5) أن يركن إلى الطلبة، فيحدِّث بما يظنُّ أنه من حديثه.
- 6) الإرسال، وربما كان الراوي له غير مرضي.
- 7) التحديث من كتاب؛ لإمكان اختلافه.

¹ - نزهة النظر، ابن حجر، ص 107.

² - جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، ج 2 ص 958.

³ - المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، ج 2 ص 449.

⁴ - شرح نخبة الفكر، علي القاري، ص 432.

⁵ - الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، د، الجوابي، ص 385.

8) كونه مغفلاً واقترن بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنه حفظ ما حدث به، وأنه لم يخلط في الجميع¹.

مرتبة المغفل في الجرح وحكم حديثه:

أ. **الرأي الأول:** والغفلة عن الإتيان الكثير صاحبها له نفس مرتبة فحش الغلط السابقة فقد نقلت سابقاً قول الحافظ ابن حجر: «وإن كان فحش غلطه أو كثرة غفلته أو ظهور فسقه فهو المنكر»²، وعليه تكون مرتبته في الجرح هي الخامسة، فقد قال السخاوي: «ثمّ تلي هذه مرتبة خامسة... منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما ينكر، أو مناكير»³.

ب. **الرأي الثاني:** وجعل البعض حديث المغفل متروكاً، والمتروك وهي مرتبة ثالثة كما قال السخاوي⁴، وليست خامسة بوصفه منكر الحديث، فقد زاد السيوطي على شيخه ابن حجر فقال: «أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمّى المتروك»⁵، وقال القاسمي: «المتروك: وهو ما يرويه متهم بالكذب، ولا يعرف إلا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة أو معروفاً بالكذب في غير الحديث النبوي أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة»⁶، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «لا يُكتب عن الشيخ المغفل»⁷. وقد نهج النقاد على ذكر الغفلة كثيرة كانت أو قليلة، مؤثرة وغير مؤثرة، أثناء ترجمة الرواة، وقد تتبع كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، فوجدته ينبه على ذلك، وسأحدث عنهما مع التمثيل.

¹ - ينظر: مجموع الفتاوى، بن تيمية، ج 18 ص 46.

² - نزهة النظر، ابن حجر، ص: 113.

³ - فتح المغي، السخاوي، ج 2 ص 128.

⁴ - ينظر: فتح المغي، السخاوي، ج 2 ص 125.

⁵ - تدريب الراوي، السيوطي، ج 1 ص 280.

⁶ - قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، ص: 131.

⁷ - الكفاية، الخطيب، ص: 148.

الغفلة غير المؤثرة: كالغفلة القليلة أو النسبية، ومثاله قال أحمد بن حنبل: «حاتم أحب إلي من الدراوردي، زعموا أنّ حاتما كان رجلا فيه غفلة إلا أنّ كتابه صالح»¹، فكتابه صحيح فهو معتنّ به وصائن لهو الغفلة غير مؤثرة على السماع من كتابه، وقال أحمد بن حنبل: «أبو الوازع الكوفي كانت به غفلة شديدة، قلت كيف كان حديثه؟ قال: صالح»²، فرغم شدة الغفلة لكنّ حديثه صالح، أي غير مؤثرة.

الغفلة المؤثرة: كالغفلة الفاحشة أو المطلقة التي تجعل الراوي لا يميّز بين الصواب والخطأ، يقول الإمام أبو حاتم: «رشد بن سعد منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدّث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المخبر، وابن لهيعة أستر، ورشد بن أضعف»³، فيه غفلة لكن حديثه منكر، وهو ضعيف، بل أضعف من ابن لهيعة هكذا يحكم أبو حاتم عليه.

الثالث: الوهم: تعريفه.

لغة: «وَهَمَ يَهْمُ وَأَوْهَمَ يُؤْهِمُ وَوَهَمَ يُوهِمُ فَأَمَّا وَهْمٌ يُوهِمُ فَهُوَ الْغَلَطُ فِي الشَّيْءِ تَقُولُ وَهَمْتُ فِي الْحِسَابِ أَوْ هَمَّ وَهْمًا: إِذَا غَلَطْتَ فِيهِ»⁴، وقد توهم الشيء تخيّل، وأوهم: أسقط، ووهمت في الصلّاة سهوت⁵، فالوهم: سبق القلب إلى الشيء مع إرادة غيره، سهوا أو غلطا، أو تخيلا.

اصطلاحاً: قال الحافظ ابن حجر: «بأن يروي على سبيل التّوهم»⁶، وقال شارحا: «إن اطلع اطلع عليه، أي الوهم، بالقرائن الدّالة على وهم راويه - من وصل مرسل أو منقطع أو إدخال حديث في حديث، أو نحو ذلك من الأشياء القادحة، وتحصل معرفة ذلك بكثرة التّبع وجمع الطّرق - فهذا هو المعلّل»⁷، فهو وهم ونسيان أخطأ بهما، قال المعلمي: «فمن الناس من يغتر

¹ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص258-259،

² - المصدر نفسه، ج3 ص586، وعطية بن بقة بن الوليد:، ينظر: المصدر نفسه، ج6 ص381، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر المكي، ينظر: المصدر نفسه، ج8 ص124.

³ - المصدر نفسه، ج3 ص513، ومحمد بن يزيد بن سنان، ينظر: المصدر نفسه، ج8 ص28، وابن الحماني، ينظر: المصدر نفسه، ج9 ص170، ويونس بن أبي إسحاق السّبيعي، ينظر: المصدر نفسه، ج9 ص243-244.

⁴ - المخصص، لأبي الحسن علي المرسى، ج4 ص306.

⁵ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج12 ص643، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص:1168.

⁶ - نزهة النّظر، ابن حجر، ص:107.

⁷ - المصدر نفسه، ص:113.

بالظن الضعيف فيجزم، وهذا هو الذي يطعن أئمة الحديث في حفظه وضبطه فيقولون: يحدث على التوهم - كثير الوهم - كثير الخطأ - يهم - يخطئ»¹.

مرتبة الواهم في الجرح وحكم حديث الراوي: الذي يهم نوعان:

النوع الأول: الذي يهم قليلا، فالوهم لا ينجوا منه أحد ومن ثم كان قليله لا يضر في رتبة الرجل لكن يضر في الحديث خاصا الذي وهم فيه فقط، وهما هو الإمام مالك بنح العلماء وحافظ السنن له أو هام معدودة، ما ذكره أبو حاتم قال: «وهم مالك في هذا الحديث؛ في نسب عبّاد بن زياد، وليس هو من ولد المغيرة، ويقال له: عبّاد بن زياد بن أبي سفيان»².

النوع الثاني: الذي يهم كثيرا درجات وهذا النوع درجتان أخصها كالآتي:

- الدرجة الأولى: الذي يهم كثيرا لكنه ليس غالبا عليه، فله أو هام، فهذا النوع عدل لكنه آخر درجات التعديل وهي الخامسة، قال السيوطي: «الثالثة من المراتب وهي خامسة بحسب ما ذكرنا... صدوق يهم، صدوق له أو هام، صدوق يخطئ، صدوق تغير بآخرة»³، وقال ابن حبان: «الكثرة اسم يشتمل على معان شتى، ولا يستحق الإنسان الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب على صوابه، فإذا فحش ذلك منه، وغلب على صوابه، استحق مجانبه روايته، وأمّا من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه، فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحق مجانبه ما أخطأ فيه فقط، مثل شريك وهشيم...»⁴.

الدرجة الثانية: وتشمل من كان الغالب عليه الوهم، قال ابن مهدي: «وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يُترك حديثه»⁵، وقال ابن حبان: «فلا يستحق الإنسان الجرح

¹ - التّكليف بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ج1 ص242.

² - علل ابن أبي حاتم، ج2 ص16، وينظر: المصدر نفسه، ج6 ص80، والتّمييز، مسلم، ص: 219.

³ - تدريب الراوي، السيوطي، ج1 ص407.

⁴ - صحيح ابن حبان، ج1 ص154.

⁵ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السّامع، الخطيب البغدادي، ج2 ص90.

بالخطأ يخطئ أو الوهم بهم ما لم يفحش ذلك حتّى يكون ذلك الغالب على أمره فإذا كان كذلك استحق التّرك»¹، فهذا حديثه مردود ومرتبته تكون في التّجريح، المرتبة الخامسة²

الرّابع: مخالفة الثّقات³: تعريفها.

لغة: الخلاف: المضادّة، وقد خالفه مخالفة وخلافاً، وتخالّف الأمران واختلّفاً: لم يتّفقا، وكلّ ما لم يتساو، فقد تخالف واختلف⁴، فالمخالفة هي عدم الاتّفاق أي الموافقة.

-وثق: وثّقْتُ بفلان أثق به ثقة وأنا واثق به، وهو موثوق به، والوثيق: المحكم، والوثيقة في الأمر: إحكامه والأخذ بالثّقة،⁵

إذن قولنا "مخالفة الثّقات" مركب من لفظين: مخالفة والثّقات، أي عدم موافقة الموثوق بهم الذين يعتمد قولهم، ومادام يخالف الثّقات وهم لهم نفس المصدر فهو علامة ضعف أو غفلة أو نسيان أو تعمّد.

اصطلاحاً: الثّقة؛ هو من جمع بين صفتي العدالة والضّبط⁶، والمخالفة؛ هي عدم الموافقة، وعليه فمخالفة الثّقات؛ هي عدم موافقة الثّقات العدول الضّابطين وهي دليل على خلل عند المخالف، قال عبد الحق بن سيف الدّين: «ومخالفة الثّقات في الإسناد والمتن يكون على أنحاء متعدّدة تكون موجبة للشّدوذ وجعله من وجوه الطّعن المتعلقة بالضّبط من جهة أنّ الباعث على مخالفة الثّقات إنّما هو عدم الضّبط والحفظ وعدم الصّيانة عن التّعير والتّبديل»⁷، وصور مخالفة الثّقات عديدة قال حافظ بن أحمد: «مخالفة الثّقات، ويدخل تحتها

¹ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص292.

² - ينظر: فتح المغيث، السّخاوي، ج2 ص128.

³ - نزهة النّظر، ابن حجر، ص: 107.

⁴ - لسان العرب، ابن منظور، ج1 ص90-91.

⁵ - ينظر: العين، الخليل الفراهيدي، ج5 ص202.

⁶ - ينظر: فتح المغيث، السّخاوي، ج1 ص29.

⁷ - مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، ص: 70.

أقسام كثيرة وهي: مدرج السند، ومدرج المتن، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطر، والمصحف، والمحرف¹.

مرتبة المخالف للثقات في الجرح وحكم حديثه:

مخالفة الثقات لها قسمان: قال الزركشي: «مخالفة الثقات على قسمين غالبية ونادرة فمتى خالف الثقات فيما رواه غالباً لم يكن حافظاً ومتى خالفهم نادراً ولوفي حديث واحد كانت مخالفته شذوذاً»².

القسم الأول: المخالفة النادرة أو القليلة، قال ابن المبارك: «من ذا يسلم من الوهم؟»، وقال ابن معين: «لست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب»³، لكن الوقوع فيها يضرّ بذلك المروي دون الراوي، لأنّ الغالب عليه موافقة الثقات ومشاركتهم فيما يروونه، قال ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطاً بأن يعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولومن حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثباتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم يحتج بحديثه»⁴، مثاله مخالفة شعبة لسفيان الثوري في حديث التّأمين، قال مكي بن عبدان تلميذ مسلم: «سمعت مسلماً قال أخطأ شعبة في هذه الرواية حين قال وأخفى صوته»⁵.

القسم الثاني: المخالفة الكثيرة، ولها صورتان:

أ- **الصورة الأولى:** تشمل الذي كثرت مخالفاته للثقات ولم تغلب قال الحافظ ابن

حجر: «مخالفة الثقات على قسمين... ومتى خالفهم نادراً ولوفي حديث واحد

¹ - دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، ص: 70.

² - التّكت، الزركشي، ج 1 ص 102.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 1 ص 214.

⁴ - مقدمة ابن الصلاح، ص: 217.

⁵ - التّمييز، مسلم، ص: 180.

كانت مخالفته شذوذاً¹، أي أنّ المخالفة تؤثر في ذلك المروي الذي وقعت فيه المخالفة دون أن تؤثر في الراوي، سواء ندر أو كثر لكن لم يغلب عليه.

ب- الصورة الثانية: أمّا من كثرت مخالفته للثقات حتى غلبت عليه، فحديثه منكر، مردود، كما قال الإمام مسلم: «وعلامه المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكّد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبولة، ولا مستعملة»²، وقد شرح كلام مسلم طارق بن عوض الله، فقال: «أمّا إذا كان أكثر الراوي من رواية المناكير؛ أي: من مخالفة الثقات أو عدم موافقته لهم، فحينئذ يتعدى الحكم على من الرواية إلى الراوي، فيكون الراوي متروكاً، لا يعرّج على حديثه، ولا يشتغل به»³،

الخامس: سوء الحفظ تعريفه.

لغة: من الفعل ساء يَسْوء، وساء الشيء: قُبِح فهو سيئ، والسوء: اسم جامع للآفات والداء⁴، فسوء الحفظ رداءته.

الحفظ: نقيض النسيان، وهو التّعاهد وقلة الغفلة⁵ وسوء الحفظ: قلته ورداءته.

اصطلاحاً: قال الحافظ ابن حجر: «هي عبارة عمّن يكون غلطه أقلّ من إصابته»⁶. وقال أيضاً: «مَنْ لم يَرَجَحْ جانب إصابته على جانب خطئه»⁷.

¹ - التّكت، الزّركشي، ج1 ص102.

² - صحيح مسلم، ج1 ص6.

³ - الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشّواهد والمتابعات، طارق بن عوض الله بن محمّد، ص: 104.

⁴ - العين، الخليل الفراهيدي، ج7 ص327.

⁵ - لسان العرب، ابن منظور، ج7 ص440.

⁶ - نزهة النّظر، ابن حجر، ص: 107.

⁷ - نزهة النّظر، ابن حجر، ص: 129.

وهذا التعريف فيه مشكل الأول لأنه يستحيل أن لا يخطئ الإنسان مهما كان حافظاً، فهل يقال: إذا صدر منه خطأ أو أخطاء يسيرة بجانب سعة حفظه: إنّه سيء الحفظ؟ هذا ما لم يقله أحد من المحدثين النقّاد، وقد أجاب الشيخ علي القاري . رحمه الله .: بأنّ هذا الخطأ من اختلاف النسخ والنسخة الصحيحة المعتمدة فيها زيادة لا، فصار التعريف: «هي عبارة عن أن لا يكون غلطه أقل من إصابته، هكذا بالتّقي»¹. ولعلّ قول الحافظ الثاني يقوي رأي علي القارئ. ومثاله: يحيى بن أيوب، قال الإمام أبو العربة عنه: «إنّما ضَعَف من أجل حفظه»².

حالات سوء الحفظ وحكم حديث من عرف به: وجود سوء الحفظ في الرّاي يعدُّ من أسباب إعلال الأحاديث، ثمّ هو إمّا لازم للرّاي أو طارئ عليه، واللازم له قد يكون مطلقاً، أو مقيداً بروايته عن بعض شيوخه، أو عن أهل بعض البلدان، أو في رواية أهل بعض البلدان عنه، أو يكون ذلك إذا جمع الشّيوخ دون ما إذا أفردهم، والطارئ عليه قد يكون طرأه بسبب السنّ. وهو الاختلاط. أو بسبب العمى، أو ذهاب الكتب³، أو غيرها من الأسباب.

إذن فحالات سوء الحفظ أربعة وهي:

1) سوء الحفظ الملازم المطلق: هذا إن كان ملازماً للرّاي في جميع حالاته فحديثه يُوصف بالشّاذ على رأي بعض أهل الحديث⁴. ومثاله ما ذكره ابن حبان عن عبد الله بن بن سلمة الأفيطس: «كان سيء الحفظ فاحش الخطأ كثير الوهم تركه أحمد ويحيى»⁵.

حكم حديثه: إذا كان وسوء الحفظ ملازماً للرّاي في جميع الأوقات ومدة عمره فلا يُعتبر بحديثه، وعند بعض المحدثين هذا داخل في الشّاذ أيضاً، والشّاذ مردود، وهو متروك.

¹ - شرح نخبة الفكر، علي القاري، ص: 533-535.

² - إكمال التهذيب، مغطاي، ج12 ص289.

³ - ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، ج1 ص282.

⁴ - نزهة النّظر، ابن حجر، ص: 107.

⁵ - المحروحين، ابن حبان، ج2 ص20، وينظر: المصدر نفسه، ج1 ص121، ج2 ص127، ج3 ص106، ص121.

- مرتبة سيء الحفظ في الجرح: مَنْ تُرك حديثه فمرتبه الثالثة في الجرح¹.
 (2) سوء الحفظ الملازم المقيد: وهو يلزم الراوي في بعض حالاته الزمانية أو المكانية.
 ومثاله: ما ذكره يحيى بن معين عن إسماعيل بن عيَّاش فقال: « إذا حدّث عن الشَّامِيِّين... فحديثه صحيح وإذا حدّث عن العراقيين والمدنيين خلطه ما شئت² ».

حكم حديثه: إذا كان سوء الحفظ ملازماً في بعض الأوقات أو بعض الأمكنة فلا يُعتبر بحديثه الذي لازمه فيه سوء الحفظ، ويُعتبر بغيره.
 مرتبته في الجرح: مَنْ ساء حفظه فمرتبه السادسة في الجرح³، يصلح للاعتبار فيما لم ينفرده به أو يخالف الثقات، أمّا ما انفرد به أو خالف الثقات فمطروح حديثه.
 (3) سوء الحفظ الطارئ المطلق: إن كان طارئاً على الراوي؛ إمّا لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمد عليها فرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المختلط مطلقاً. مثاله: ما ذكره ابن حبان عن قيس بن الربيع حيث قال: «قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من رواية القدماء والمتأخرين وتتبعتهما، فرأيت صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه وامتنحى بآبائه سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بآبائه فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق مجانبته عند الاحتجاج⁴ ».

(4) سوء الحفظ الطارئ المقيد: إن كان طارئاً على الراوي؛ سبب جعله يختلط في حالات فهو المقيد. ومثاله: ما ذكره ابن حبان عن إسماعيل بن عيَّاش حيث قال :

¹ - ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص125.

² - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص124.

³ - ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ج2 ص129، 131.

⁴ - المجروحين، ابن حبان، ج2 ص218، وينظر: المصدر نفسه، ج2 ص293-294، ج3 ص100، 102، 103.

«كان من الحفاظ المتقنين في حدّاته فلما كبر تغير حفظه فما حفظ في صباه وحدّاته أتى به على جهته وما حفظ على الكبر من حديث الغراء خلط فيه وأدخل الإسناد في الإسناد وألّزق المتن بالمتن وهو لا يعلم ومن كان هذا نعتة حتّى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه»¹، فهذا قد اختلط في التّحمل وليس الأداء فما حفظه في صغره يجوز السّماع منه لأنّه صحيح، وما حفظه في كبر فلا يجوز لأن حفظه ساء سماعاً لا أداءً وعلامة اختلاطه رواية حديث الغراء أي غير الشّاميين.

حكم حديثه: ما حدّث به قبل الاختلاط فهو صحيح إن كان حافظاً أو صدوقاً، وضعيف إن كان الرّاوي ضعيفاً قبل اختلاطه، وما حدّث به بعد الاختلاط فيُنظر هل هو ممّا أثر فيه الاختلاط أم لا فإن كان لم يؤثر فحديثه حسب حاله قبل الاختلاط وإن كان أثر في مروياته، من اشتبه الأمر فيه كذلك، وإنّما يُعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه.

مرتبته في الجرح: هي بحسب حالته، فالثّقة والصدوق مرتبتهم قبل الاختلاط واضحة، وبعد الاختلاط فما لم يؤثر فيه الاختلاط فتبقى له مرتبته نفسها، ومنهم من كان ضعيفاً حتّى قبل الاختلاط فهو قبله وبعده سواء، فلكلّ واحد قبل الاختلاط درجته أمّا بعد الاختلاط فتكون مرتبته في الجرح السادسة فيما أثر فيه الاختلاط أقصد الثّقة والصدوق²، ورغم ذلك تبقى حالات خاصّة غير منتظمة في عقد واحد.

قال الدّكتور نور الدين عتر: «وهنا يتضح لنا احتياط المحدّثين في شروطهم لقبول الحديث، حيث جعلوا مجرد فقد الدّليل كافياً لردّ الحديث والحكم عليه بالضعف، وفقد الدّليل ليس دليلاً محتملاً على الخطأ أو الكذب في رواية الحديث، مثل ضعف الحديث بسبب سوء حفظ الرّاوي،

¹ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص125.

² - ينظر: فتح المغي، السّخاوي، ج2 ص129.

وغلظه مع صدقه وأمانته، بل يحتمل أن يكون قد أصاب، لكن لما طرأ هذا التخوف القوي من وقوع الخطأ فيه حكمنا عليه بالرد¹.

فأقول ولا يُردّ حديث سيئ الحفظ مطلقاً، أخطأ فيه أم لم يخطئ، وإنما هو في الحقيقة نوع من التوقف المؤقت عن العمل به، خشية أن يكون الراوي سيئ الحفظ قد أخطأ فيه، والطعن بسوء الحفظ طال عدداً كبيراً من الرواة كقولهم: سيئ الحفظ، أو ساء حفظه، أو رديء الحفظ، ولذلك يصلح للاعتبار.

¹ - منهج التقدير في علوم الحديث، د، نور الدين عتر، ص: 287286.

خلاصة المبحث: يمكن تلخيص محتويات المبحث فيما يأتي:

- أن الجرح له أثران إما أن يسقط خبر الراوي أو يضعفه فيتطلب متابعا أو شاهدا يقوي خبره.

- أن علماء الجرح والتعديل اهتموا بشقين في حياة الراوي:

- الشق الأول حياته الشخصية وسيرته وديانته وبناء عليها يُحكم بعدالته، وهي ركن لقبول خبره وإلا زُد، والطعن في عدالة الراوي يكون في خمس جهات من خمس نقاط: الجهالة، فلا بد أن يعرف أو لا وهي حالة اجتماعية، ثم الكذب، أو التهمة به، أو الفسق، وهي حالة دينية، أو البدعة وهي حالة فكرية ومدى تأثير تلك النزعة في نقله، ومن وقعت منه واحدة تركوه جملة وتفصيلا وسمي متروكا فلا يتشاغل به ولا بمروياته، وهو نوع من جانب المبالغة في الاحتياط.

- إذا سلم هذا الشق من حياته انتقلوا إلى الشق الثاني المتمثل في حياته العلمية وسموها الضبط، فيتحملون مروياته وينظرون فيها ويقارنونها مع غيرها حتى يتبين لهم مدى ضبطه وعلمه ودقته، ويتحقق ذلك من السلامة من خمسة عيوب وهي فحش الغلط، وفحش الغفلة، والوهم، ومخالفة الثقات، وسوء الحفظ، سواء كانت هذه العيوب مطلقة أو مقيدة، ملازمة أو طارئة، كثيرة أو قليلة، فكلها لها تأثيرها حسب الحالة، فأقصاها أن يترك حديثه وأدناها أن يُعتبر به، وكل هذا مبالغة منهم في الاحتياط.

الفصل الثاني: مصطلحات التجريح ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب .

المبحث الأول: مصطلحات التجريح المطلق والصريح .

المطلب الأول: مصطلحات التجريح المطلق .

المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الصريح .

المبحث الثاني: مصطلحات التجريح النسبي والضمني .

المطلب الأول: مصطلحات التجريح النسبي .

المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الضمني .

الفصل الثاني: مصطلحات التجريح ومدلولاتها عند الإمام أبي العرج.

سأبين في هذا الفصل اصطلاحات شارك فيها الإمام أبو العرج غيره من النقاد؛ وأخرى خاصة به يتطلب شرحها استقراء هذا المصطلح، حتى يكون الشرح أقرب للصواب، وسأعرض في هذا الفصل مصطلحات الجرح سواء كان الجرح مطلقاً أم نسبياً، صريحاً أم ضمنياً، وذلك بذكر اللفظ والراوي الذي قيل فيه؛ مع شرح مبسط لاصطلاحه، ومقارنة حكمه بغيره إن احتجت له ليقرب معنى المصطلح ويدلّل على صوابية الشرح الذي قلت به، فيتسنى لي الحكم على دقة إطلاق الإمام أبي العرج لهذا المصطلح، وقسمت هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول: مصطلحات التجريح المطلق والصريح. والمبحث الثاني: مصطلحات التجريح النسبي أو الضمني.

المبحث الأول: مصطلحات التجريح المطلق والصريح.

المصطلحات في ميدان الجرح، منها ما يحمل الإطلاق كوصف كبار المتروكين¹ وهذا الإطلاق له اصطلاحات تفيد أنّ هذا الراوي متروك الحديث مطلقاً، بغض النظر عن الزمان أو المكان أو الشيوخ، وسأذكر جملة من الرواة وصفهم الإمام أبو العرب بمصطلح الجرح المطلق وأقارنه بقول غيره فيهم حتى يُعرف مدى سلامة إطلاقات الإمام أبي العرب لتلك المصطلحات، وأذكر كذلك المصطلحات الصريحة في تجريح الرواة، وأشرحها وأبين وجه إطلاقه على هذا الراوي مستعينا بأقوال نقاد آخرين، وقد قسّمته إلى مطلبين: خصصت الأول لمصطلحات التجريح المطلق والثاني لمصطلحات التجريح الصريح.

¹ - قال يحيى: «سمعت أبا داود التّخعيّ وكان عند درب البقر يقول سمعت خصيفاً وخصافاً ومخصفاً قال يحيى: وكان أكذب الناس واسمه سليمان بن عمرو»، ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج4 ص398.

المطلب الأول: مصطلحات التجريح المطلق.

سأتناول في هذا المطلب مصطلحات التجريح التي تفيد ضعفا مطلقا.

الفرع الأول: مَنْ وصفه بالزُّندقة أو الوضع أو الكذب:

أولا- الزُّندقة:

تعريفها لغة: زندق: الزنديق ... زَنْدَقَةُ الزنديق: ألا يؤمن بالآخرة، وبالربوبية¹، وقال ابن دريد: الزنديق: فارسيّ معرب، كأنَّ أصله عنده زنده، أي: يقول بدوام بقاء الدهر²، وقيل: الزنديق منه لأنَّه ضَيِّق على نفسه³ فالزنديق هو الذي لا يؤمن بالله بل يقول بالدهر وأصل الكلمة فارسي فعربت وأصبحت تُطلق على من لا يؤمن بالله بناء على فلسفة معينة فارتد بعد أن كان مسلما، أو من يبطن الكفر ويظهر الإسلام ليكيد لدين الله تعالى.

-اصطلاحا: قال البقاعي عن الزنديق: «وهومن لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يُبطن الكفر ويُظهر الإسلام»⁴ أي كفر بعد إسلامه، وهو مسقط للعدالة نهائيا، لأنَّ من شرط العدالة: الإسلام⁵، مثاله: صالح بن عبد القدّوس العبدي البصري أبو الفضل. قال الإمام أبو العرب: «ترندق بعد أن كان مسلما»⁶ وقد استعمل هذه اللفظة غيره من محدّثين أمثال: ابن معين⁷، وأبي زرعة⁸، وغيرهم ودُكر سبب قتله على يدي المهدي عدد من المؤرخين، واشتهر أمره

¹ - العين، الخليل الفراهيدي، ج5 ص255.

² - تهذيب اللغة، الأزهري، ج9 ص297.

³ - لسان العرب، ابن منظور، ج10 ص147.

⁴ - التكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي، ج1 ص550. والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص: 891،

وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد التّبي بن عبد الرّسول نكري، ج2 ص113.

⁵ - مقدمة ابن الصّلاح، ص: 212.

⁶ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضّعفاء، مغطاي، ج1 ص410.

⁷ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4 ص133.

⁸ - الضّعفاء، أبوزرعة، ج2 ص564.

بين الناس،¹ فالإمام أبو العرب حَكَمَ عليه بالواقع الذي شهد به التاريخ الصحيح وهو أنه قُتل بسبب الزندقة.

ثانياً- الوضع:

تعريفه لغة: مصدر قولك: وضع يضع. والدَّابَّةُ تضع السَّيرَ وضعا وهو سير دون² أي زاد في السَّير. فهو واضع، والمفعول موضوع³ فهو اسم مفعول مأخوذ من وضع الشيء يضعه وضعا، إذا حطَّه وأسقطه، أو مأخوذ من الضَّعة وهي الانحطاط في الرتبة، أو من وضعت المرأة ولدها إذا ولدته⁴ والموضوع: كلام يُنسب إلى الرَّسول ﷺ كذبًا واختلاقًا⁵.

-اصطلاحاً: قال ابن الصَّلاح عن الموضوع: «هو المختلق المصنوع. اعلم أنَّ الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضَّعيفة، ولا تحلَّ روايته لأحد علِمَ حاله في أيِّ معيٍّ كان إلاَّ مقرونا ببيان وضعه»⁶ فالمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة؛ لأنَّ الموضوع فيه معنى السَّقوط وفيه انحطاط في رتبته عن غيره، وفيه معنى التَّوليد والزيادة وإيجاد ما لم يكن موجودا سواء كان الحديث الموضوع كثيرا، أو قليلا، ولو كان حديثا واحدا. ومثال الوضع الكثير ما ورد في وصف عاصم بن سليمان الكوزي أبي شعيب التَّميمي. قال الإمام أبو العرب: «حدثني إبراهيم بن محمَّد عن ابن قتيبة، عن بعض أهل التَّمييز أنَّه قال: الكوزي كان يضع الحديث،

¹ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج10 ص413. وتاريخ دمشق، ابن عساكر، ج23 ص346.

² - العين، الخليل الفراهيدي، ج2 ص196.

³ - معجم اللغة المعاصر، د أحمد مختار، ج3 ص2456.

⁴ - ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج8 ص396، ومختار الصَّحاح، الرَّازي، ج1 ص341.

⁵ - معجم اللغة المعاصر، د أحمد مختار، ج3 ص2457.

⁶ - مقدمة ابن الصَّلاح، ص:201.

ووضع: شرب الماء على الرّيق يعقد الشّحم¹ 2.

قال الذهبي: «كذّبه غير واحد»³. فأغلب النّقاد حكموا عليه بالوضع والكذب، ولذلك رضي الإمام أبو العرب وصفهم له.

ومثال الوضع القليل فيما ورد في وصف سهل بن أبي الصّلت البصري السّراج. قال الإمام أبو العرب: «عن ابن قتيبة، عن بعض أهل التّمييز للرّجال: وضع سهل السّراج حديث الحسن: أنّ النّبي ﷺ: «لم يجز طلاق المريض»⁴». ⁵ من خلال النّظر في كلام أئمة الجرح الجرح والتّعديل يبدو أنّهم وثقوه واستنكروا له أحاديث، منهم من ذكرها بعينها: كأحمد وأبي العرب، ومنهم من لم يخصّها بالذّكر، وزاد يزيد بن هارون أنّه كان معتزلياً، فأبو العرب يبد وأنّه استنكر عليه حديث: «لم يجز طلاق المريض» خصوصاً، لذلك ذكره في الضّعفاء.

ثالثاً- البدعة (الابتداع):

تعريفها: سبق تعريفها لغة واصطلاحاً في تعريف العدالة وأسباب الجرح من هذا الباب. والمبتدع: هو الذي تلبس بالبدعة وخاصة العقديّة فإذا عاند سقطت عدالته، وإذا دفعته بدعته ليكذب سقطت عدالته كذلك، وأمّا إذا كان غير معاند ولا يكذب فهو عدل وقد سبق الكلام عن المبتدعة في مطلب العدالة والأسباب التي يُحكم بها على الراوي بأن من المبتدعة كالآتي.

¹ - ينظر: اللآلئ المصنوعة، للسيوطي، ج2 ص219، وتنزيه الشريعة، الكناي، ج1 ص16، الفوائد المجموعة، الشوكاني، ج1/197.

² - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضّعفاء، مغلطي، ج1 ص514.

³ - المغني في الضّعفاء، الذهبي، ج1 ص320.

⁴ - ينظر: تنزيه الشريعة، الكناي، ج1 ص16.

⁵ - إكمال التّهذيب، مغلطي، ج6 ص139.

1- سب الصحابة:

تعريفها لغة: السب: الشتم¹، قال القاضي عياض: «وسب أصحاب النبي - ﷺ - وتنقصهم أو أحد منهم من الكبائر المحرمة، وقد لعن النبي - ﷺ - فاعل ذلك، وذكر أنه من آذاه وأذى الله فإنه لا يقبل منه صرف ولا عدل. واختلف العلماء في ما يجب عليه. فعند مالك ومشهور مذهبه إنما فيه الاجتهاد بقدر قوله والمقول فيه قال: وليس له في الفبيء حق، وأما من قال فيهم: إنهم كانوا على ضلالة وكفر، وحكي عن سحنون مثل هذا فيمن قاله في الأئمة الأربعة، قال: وينكل في غيرهم وحكي عنه: يقتل في الجميع لقول مالك²» وتبعه النووي، فقال: «اعلم أن سب الصحابة رضي الله عنهم حرام من فواحش المحرمات سواء من لايس الفتن منهم وغيره لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون... ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه يُعزّر ولا يقتل، وقال بعض المالكية يقتل³»، وغيرهم الكثير. فسب الصحابة إذن ولو فرادى وخاصة المشهورين منهم معصية كبيرة مفسقة مسقطّة للعدالة. وسب الصحابة له سببان: النصب والرفض.

أ- النصب:

تعريفه لغة: ناصبه الشرّ أظهره له ... والتواصب والتأصبيّة وأهل النصب المتدينون ببغض علي ﷺ لأنهم نصبوا له، أي: عادوه.⁴

-اصطلاحاً: قال أبو البقاء الكفوي: «النصب يقال أيضاً: لمذهب هو بغض علي بن أبي طالب ﷺ وهو طرقي التقيض من الرّفص⁵»، فتبين من هذه التعاريف أن النصب هو بغض علي بن أبي طالب ﷺ والتّيل منه والانحراف عنه، والابتعاد عن منهج الله في وجوب حبّ

¹ - الصّاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ج1 ص144.

² - إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم، للقاضي عياض، ج7 ص580-582.

³ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، ج16 ص93. وللتوسع ينظر كتاب: الصواعق المحرقة على أهل الرّفص والضلال والزندقة، لابن حجر الهيتمي.

⁴ - القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ج1 ص137، 138. وأساس البلاغة، الزّخشي، ص: 635. لسان العرب، ابن منظور، ج1 ص761، 762.

⁵ - الكليات، الكفوي، ص: 361.

أصحاب رسول الله ﷺ ومعرفة سابقتهم في الإسلام، وجهادهم بأنفسهم وأموالهم مع رسول الله ﷺ ونصرتهم له، ومثال النصي ما ورد في وصف إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي التميمي البصري (ت 131 هـ). قال الإمام أبو العرب: «كان يتحامل على علي عليه السلام تحاملاً شديداً، وقال: لا أحبّ علياً، وليس بكثير حديث، وروي عن النبي ﷺ أنه قال لعلي عليه السلام: لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»¹، فمن لا يحبّ الصحابة فغير ثقة، ولا كرامة»²، فالكلّ يقرّ بأنّه من التّواصب، وهم الذين انحرفوا في محبة الصّحابة. والحديث نصّ في الحكم على مبغض علي عليه السلام بأنّه منافق، والمنافق ساقط العدالة لا ريب في ذلك، فيكون كلام أبي العرب صحيحاً، ثمّ هو ليس بكثير حديث حتّى نحتاج إليه، فإسقاط عدالته يؤدبه ولا يضيّع على المسلمين مصلحة دينيّة.

ب- الرّفّض:

تعريفه لغة: رفض: الرّفّض: ترك الشّيء... والرّفّاض: جند تركوا قائدهم وانصرفوا، وهم قوم أيضاً لهم رأي وجدال يسمّون الرّفّاض، والنّسبة إليهم رافضيّ³. اصطلاحاً: فالرّفّاض قسم من الشّيعة، قال أبو الحسن الأشعري: «الرّفّاضة وإمّا سمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أنّ النبي ﷺ نصّ على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه، وزعموا أنّ علياً رضوان الله عليه كان مصيباً في جميع أحواله، وأنّه لم يخطئ في شيء من أمور الدّين»⁴، ومثال الرّفّض ما ورد في وصف تليد بن سليمان، أبي إدريس أو أبي

¹ - رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدّليل على أنّ حبّ الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وتبغضهم من علامات التّفاق، ج 1 ص 86. نقل شعيب الأرناؤوط عن الذهبي، وقال الإمام الذهبي في "السير" 169/17: وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء، وطرق حديث: "من كنت مولاه فعلى مولاه" وهو أصح، وأصح منهما ما أخرجه مسلم عن علي قال: إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي: "إنه لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق" وهذا أشكل الثلاثة، فقد أحبه قوم لا خلاق لهم، وأبغضه بجهل قوم من التّواصب، فالله أعلم. علق شعيب الأرناؤوط: «وقد ردّ بعضهم هذا الإشكال، فقال: المراد: لا يحبك الحب الشرعي المعتدّ به عند الله تعالى، أمّا الحبّ المتضمن لتلك البلايا والمصائب، فلا عبرة به، بل هو وبّال على صاحبه كما أحببت التّصاري المسيحية». ينظر: حاشية مسند أحمد، ج 2 ص 72.

² - إكمال التّهذيب، مغلطي. ج 2 ص 96. وأسّد بن وداعة الشّامي، ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج 2 ص 93.

³ - العين، الفراهيدي، ج 7 ص 29.

⁴ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، ج 1 ص: 16-17.

سليمان الكوفي، قال الإمام أبو العرب: «كان يشتم عثمان، وكلّ مَنْ شتم أحدا من الصحابة فغير ثقة ولا مأمون، ولا كرامة».¹ كلّ المتكلمين في الرجال وصفوه بالرّفْض والتّعزّض لسبّ سيدنا عثمان رضي الله عنه، وضعف الرواية، ولم يرضه إلا أحمد بن حنبل وتبعه العجلي على ذلك، وقد قال ابن معين كلاما كالقاعدة التي يتبعها أبو العرب، قال ابن معين: «وكلّ من شتم عثمان أو أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله دجال فاسق ملعون لا يُكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة والنّاس أجمعين».²

ج- الإرجاء:

تعريفه لغة: رجأ: أرجأ الأمر: أخره، وترك الهمز لغة. ابن السكّيت: أرجأت الأمر وأرجيته إذا أخرته.³

-اصطلاحاً: المرجئة هم الذين أخرجوا العمل عن مسمّى الإيمان، فالإيمان عندهم هو معرفة الله ومحبته والإقرار بوحدانيته وترك الاستكبار عليه، ويرون أنّ الأعمال لا تدخل في مسمّى الإيمان، وأكثرهم على أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وكانوا يقولون لا تضرّ مع الإيمان معصية⁴، كما لا تنفع مع الكفر طاعة⁵، وقال الشهرستاني: «الإرجاء على معنيين: التّأخير، إعطاء الرّجاء...»⁶.

ومنهم مرجئة الفقهاء: اشتهر إطلاق هذا المصطلح على الإمام أبي حنيفة وأصحابه بسبب موافقتهم المرجئة في إخراج الأعمال عن مسمّى الإيمان، ولذلك يسمّى هذا المذهب - أحياناً -

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي. ج3 ص51.

² - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج 2 ص284.

³ - لسان العرب، ابن منظور، ج1 ص83.

⁴ - قال أحمد: «هم الذين يقولون: من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وفعل سائر المعاصي لم يدخل النّار أصلاً». المختار في أصول السنة، أبو علي الحسن بن أحمد الحنبلي، ص:100.

⁵ - ينظر: مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج1 ص132 وما بعدها.

⁶ - الملل والنحل، الشهرستاني، ج1 ص138.

بمذهب الحنفية، وقد عرف هذا القول عند متقدميهم، قبل ظهور الإمام أبي منصور الماتريدي، فلما ظهر تأثر به عامة الأحناف، فصاروا يقولون بقوله: إنّ الإيمان هو التصديق، وقول اللسان شرط لإجراء الأحكام في الدنيا¹.

ومثال الإرجاء ما ورد في وصف حمّاد بن أبي سليمان مسلم أبو إسماعيل الأشعري الكوفي (ت120هـ) تابعي، قال الإمام أبو العرب: «قال أبو بكر بن أبي عيَّاش: رأيت حمّادا ولورُفَع إلي لوجأت قفاه، كان مرجئا خبيثا»²، وقال ابن عدي «عن أبي بكر بن عيَّاش يقول: لو دُفِع إليّ حمّاد بن أبي سليمان لوجأت عنقه»³، القول الذي نقله أبو العرب جزء منه مروى وهو ضرب عنقه، وهي كناية عن سوء الحال بسبب الإرجاء وهذا الذي دفع أبا العرب أن يذكره في ضعفائه.

د-الخصومة: وأقصد بها من تنقل بين الفرق كما سمّاه الحافظ ابن حجر.

1-شيث بن ربعي، أبو عبد القدّوس التميمي الكوفي (ت80). نقل أبو العرب⁴ بسنده عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: «يا شيث بن ربعي . فأجابها رجل جلف جاف: لبيك يا أمّاه. فقالت: أيسبّ رسول الله ﷺ في ناديكُم؟ فقال: وأيّ ذاك؟ قالت: فعلي بن أبي طالب. قال: إنّنا لنقول شيئا نريد به عرض هذه الحياة الدّنيا. قالت: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَبَّ عليّا فقد سبني، ومن سبني فقد سبَّ الله عزَّ وجلَّ»⁵ القصة ثابتة وقد تقلّب شيث

¹ - ينظر: الفقه الأكبر، ينسب لأبي حنيفة، ص:55، والتوحيد، محمد أبو منصور الماتريدي، ص:373-385، مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج1ص:138-139، التمهيد، ابن عبد البر، ج9ص238.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج4ص150.

³ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج3ص6.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج6ص207.

⁵ - ورواه الحاكم في مستدركه، ج3ص130 وصحّحه، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ج42 ص533. وأما دون زيادة: «من سبني فقد سبَّ الله» فقد رواه أحمد في المسند، ج44ص329، وصحّح شعيب الأرناؤوط سنده، والتسائي

في موافقه كثيرا، قال ابن حجر: «مخضرم كان مؤذن سجاح، ثم أسلم، ثم كان ممن أعان على عثمان، ثم صحب عليا، ثم صار من الخوارج عليه، ثم تاب فحضر قتل الحسين، ثم كان ممن طلب بدم الحسين مع المختار، ثم ولي شرط الكوفة، ثم حضر قتل المختار»¹.

رابعا-الكذب:

-تعريفه لغة: نقيض الصدق² فالكذب هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو سواء فيه العمد والخطأ³.

-اصطلاحا:

وعند المحدثين: له مرتبة سيئة ليس بعدها سوء، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة⁴، ومثاله ما ورد في وصف أيوب بن أبي مسكين أو بن مسكين⁵ أبو العلاء التميمي القصاب (ت140هـ)، قال أبو الإمام العزيم: «قال يحيى: كذاب»⁶ لم أجد من كذبه، فأكبر ما قيل فيه: أن له أوهاما، أو يخطيء، أو لا يحفظ الإسناد، يكتب حديثه، يُعتبر به، ضعيف. والذي وصلنا عن ابن معين

في الكبرى، كتاب الخصائص، ذكر قول النبي ﷺ: «من سب عليا فقد سبني» ج7 ص441، والحاكم في مستدركه، ج3 ص130 وصححه ووافقه الذهبي، وتابعها ابن عباس، رواه الآجري في الشريعة بزيادة: «ومن سب الله عز وجل أكبه الله عز وجل على منخره في نار جهنم»، يُنظر: الشريعة، لأبي بكر الآجري، ج4 ص2040.

¹ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص411.

² - المحكم والمحيط الأعظم، علي بن إسماعيل بن سيده، ج1 ص704.

³ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي، ج2 ص528.

⁴ - مقدمة ابن الصلاح، ص:245.

⁵ - التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص423، والكنى، مسلم، ج1 ص618. والثقات، ابن حبان، ج6 ص60 وموضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، ج1 ص469.

⁶ - إكمال التهذيب، مغطاي، ج2 ص342. وكذلك: إبراهيم بن هراسة، ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص380، وهب بن وهب، ينظر: طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العزيم، ص: 79، أثناء ترجمته سعيد بن السري.

من خلال تواريخه قال الدّوري: «سمعت يحيى يقول: أيّوب بن مسكين واسطي قصاب وكنيته أبو العلاء»¹.

الفرع الثاني: مَنْ وصفه بالتّرك أو ما يشبهه.

تعريفه لغة: ترك فلانا: خلاّه وشأنه، وانصرف عنه وفارقه، وأمر مهمل، أي: متروك.² كلّ شيء متروك مطروح كاللّقطه.³

-اصطلاحاً:

المتروك عند المحدثين: هو الذي سقط حديثه وأهمل ولم يلتفت إليه بالمرّة، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يُكتب حديثه، وليس عند المحدثين ببعيد عن معاني اللغة، فالمتروك المهمل المطروح الذي لا يلتفت إليه، ويفارق وعليه عتاب لغة وعند المحدثين من يُهمل حديثه ولا يلتفت إليه.

-مرتبته في الجرح: قال الإمام السّخاوي: «المرتبة، الثالثة بالنّسبة لما ذكرته، وهي فلان يسرق الحديث.. أو متروك الحديث، أو تركوه»⁴، ومثاله ما ذكر في وصف عبد الجبار بن عمر أبي عمر وأبي الصباح الأيلي القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان. قال الإمام أبو العزيم: «متروك الحديث»⁵ لم يوثقه إلا ابن سعد، أمّا النّقاد الآخرون فبين من قال: حديثه عن الزّهرى منكر وبين من عمّ ضعفه، فقالوا: ضعيف واهي الحديث، ليس بالمتين لا شيء، رديء الحفظ، منكر الحديث.

¹ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4 ص381.

² - العين، الخليل الفراهيدي، ج4 ص56.

³ - تهذيب اللغة، الأزهرى، ج9 ص229..

⁴ - فتح المغي، السّخاوي، ج2 ص125.

⁵ - حاشية تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، المطبوع، ص: 54، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، الإعلام بسنته، مغلطاي، ج1 ص552، إسماعيل بن شُميع، ينظر: إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص179.

الفرع الثالث: مَنْ وصفه بـ: "لا يساوي شيئاً، أولاً شيء".

مرتبته في الجرح: قال السخاوي: «يُليها رابعة... وما أدرج في هذه المرتبة من ليس بشيء هو المعتمد»¹، ومثاله ما ورد في وصف آدم بن الحكم أبي عباد البصري صاحب الكرايس: قال الإمام أبو العرج: «قال محمد بن البرقي، عن ابن معين: لا شيء»². أمّا ابن معين فنقلوا عنه أنّه قال: صالح وهي توثيق، وما نقله البرقي عن ابن معين فهو جرح.

وكذلك ما ورد في وصف إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة أبي إسحاق (218 هـ). قال الإمام أبو العرج: «قال أبو الحسن العجلي: جهمي خبيث ملعون، وقال ابن معين: ليس بشيء»³ قوله القرآن مخلوق مشهور عنه والقصص المذكورة عنه تدل على تلاعبه بالقرآن وبالإسلام ومناظراته مع الإمام الشافعي خير دليل.

وكذلك ما ورد في وصف أحمد بن صبيح، أبي جعفر الأسدي الكوفي. قال الإمام أبو العرج: «قال أبو الطاهر: كوفي ليس يساوي شيئاً»⁴، لعلّه لمذهبه وليس له كبير حديث، روى له

¹ - فتح المغيـث، السخاوي، ج2 ص127.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص15.

³ - المصدر نفسه، ج1 ص34.

⁴ - المصدر نفسه، ج1 ص485.

أصحاب الكتب أربعة أحاديث في فضل علي عليه السلام¹ وحديث في تطليق ابن عمر زوجته مخالفا ما صح عنه في القصة نفسها² وحديث في فضل رجب³، وضعفها ظاهر.

الفرع الرابع: من وصفه بـ "منكر الحديث".

-تعريف النكارة:

- لغة: وَنَكَّرَ يَنْكُرُ نَكَارَةً. وامرأة تُكْر. ورجل منكر وقوم منكرون ومناكير. من الأمر: خلاف المعروف.⁴ فالمنكر غير المعروف.

-اصطلاحاً: قال طارق بن عوض الله: «الحديث المنكر، هو الحديث الذي ثبت خطأ الراوي فيه، إما بمخالفته لأهل الحفظ والرضا فيه، أو بعدم موافقته لهم.»⁵ ثم زاد شرحاً: وعليه؛ فلو أخطأ راوٍ في حديث واحد، واستدل على خطئه بالمخالفة أو بعدم الموافقة، كان هذا الحديث بعينه منكراً، وإن لم يكن لهذا الراوي منكر سواه، أما إذا كان أكثر الراوي من رواية المناكير؛ أي: من مخالفة الثقات أو عدم موافقته لهم، فحينئذ يتعدى الحكم من الرواية إلى الراوي، فيكون الراوي متروكاً، لا يرجع على حديثه، ولا يشتغل به.

-مرتبة منكر الحديث في الجرح: قال السخاوي: «مرتبة خامسة، وهي فلان ضعيف، وكذا إن جيئاً بمدّ الهمة منهم في وصف الرواة بلفظ منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو له ما يُنكر،

¹ - ينظر: الحديث 13559 المعجم الكبير، الطبراني، ج 12/ص 423، والثاني رقم 2033، المصدر نفسه، ج 2/ص 246. والثالث: فوائد العراقيين 34، نقلاً عن: الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين سليم جزار، ج 6 ص 20-21. والرابع: فوائد خيشمة الأطرابلسي، ص: 72، نقلاً عن الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين، ج 6 ص 162 رقم الحديث 5436. ضعفه الألباني في الضعيفة، ج 10 ص 517، رقم الحديث: 4892.

² - ينظر: سنن الدارقطني، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، ج 5 ص 13 رقم الحديث: 3902، وقال عقبه: «هؤلاء كلهم من الشيعة، والمحفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض» والعلل المتناهية ابن الجوزي، ج 2 ص 638-639 رقم الحديث: 1057.

³ - الحديث في أمالي الشجري، ج 2 ص 97، نقلاً عن الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين سليم جزار، ج 1 ص 314 رقم الحديث: 288، قال المحقق إسناده مسلسل بالمتروكين.

⁴ - لسان العرب، ابن منظور، ج 5 ص 233.

⁵ - الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، طارق بن عوض الله، ص: 103.

أو مناكير أو بلفظ مضطربه أي: الحديث، وفلان واه وفلان ضعّفوه، وفلان لا يُحتجّ به»¹ ومثاله ما ورد في وصف عباد بن عبد الصّمد، أبو معمر البصري. قال الإمام أبو العرب: «وقد ذكرناه في كتابنا الذي ألفناه، في ثقات المحدثين وضعافهم، وبيننا أمره، وهو يروي مناكير لا يرويها غيره عن أنس، ولكنّه مشهور بكثرة مَنْ أخذ عنه»²، وقال أيضا: «قد تبَيَّن في حديثه أنّه منكر، روى عن أنس أشياء لم يروها غيره، ويروي عن أنس وغيره أيضا مناكير»³. وقد استنكر كل المحدثين مروياته عن أنس بل وصفها ابن حبان بالوضع وشكّ في سماعه من أنس، فهو منكر الحديث إجماعا.

– **قلة ضبط الكتب:** اعتنى أبو العرب عناية كبيرة بالذين يضبطون كتبهم فعَدّهم، أو الذين يفرّطون في ضبطها فضعّفهم. وكان أبو العرب كاتباً كبيراً فقد كتب أكثر من ثلاثة آلاف كتاب، مع الدّقة والعناية والتّعليق، ممّا يجعله مهتما بصحة الكتب وحسن التّقييد والعناية بها، وهذا مسلك المحدثين جميعهم، فقد سمّوا نوعاً من العلوم كتابة الحديث وضبطه. وجعلوا من علامة العدل أن يكون ضابطاً لكتابه⁴ وعنده أمثلة كثيرة منها:

1- دارم بن مالك بن الطّواف، أبو نصر التّميمي القيرواني. (ت280 هـ). قال الإمام أبو العرب: «لم يكن يضبط ما في كتبه، ويقول: ما ينبغي أن يُسمع من مثلي، وكان متعبدا صالحا وقد سمعت أنا منه مع جماعة»⁵ لم أجد من ترجم له غير أبي العرب وهو أحد شيوخه فهو أعرف به فالقول قوله، وقد ذكر أبو العرب نماذج أخرى أشير إليها فقط.

¹ – فتح المغيث، السّخاوي، ج2 ص128.

² – طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص:26.

³ – الاكتفاء في تنقيح كتاب الضّعفاء، مغلطاي، ج3 ص98، وسان بن سعد الكندي، ينظر: إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج5 ص235.

⁴ – جعله المحدثون من أركان العدالة، وهي قولهم «ضابطاً لكتابه إن حدّث من كتابه» ينظر مقدمة ابن الصّلاح، ص: 212.

⁵ – لسان الميزان، ابن حجر، ج3 ص389 رقم 3002.

- حماد بن يحيى، أبو يحيى السّجلماسي: قال الإمام أبو العرب: «شيخ صالح، وفي كتبه تصحيف كثير، لم يكن يقوم بها»¹.

- سعدون بن أحمد، أبو عثمان الخولاني: قال الإمام أبو العرب: «لم تكن عنده دراية لما في كتبه، ولا ضبط»².

الفرع الخامس: من وصفه بـ "لم يوثقه أحد"

وهو يعني من لم يُوثَّق البتّة وَضَعَفَ مع ذلك بقادح، ويقال فيه متروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط³.

ومرتبته في الجرح: هي الثالثة⁴ ومثاله ما ورد في وصف أسامة بن زيد بن أسلم أبو زيد المدني، قال الإمام أبو العرب: «لا أعلم أحدا وثقه»⁵ نفى أبو العرب أن يعلم أحدا من المحدثين وثقه، وحقيقة كلّ المتكلمين ضعّفوه من قبل حفظه، وليس حديثه حجة، وعلى أقصى تقدير يُعتبر بمروياته.

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 118.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج 5 ص 134.

³ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 24-25. وعلوم الحديث ومصطلحه، صبيح صالح، ص: 137.

⁴ - فتح المغي، السّخاوي، ج 2 ص 125.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 2 ص 53.

المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الصريح.

سأتناول في هذا المطلب مصطلحات التجريح الصريح وقد تلتقي مع المطلق وقد وردت هذه المصطلحات في وصفه لجماعة من الرواة كآلآتي:

1- إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة: قال الإمام أبو العرب: «قال البرقي: ضعفاء هو وآباؤه»¹. لم يتكلم فيه إلا القليل وليس له حديث كثير، ومن تكلم فيه ضعفه أو جهله.

2- إبراهيم بن أيوب الحوراني أبو العشق (238هـ): قال الإمام أبو العرب: «قال أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عثمان المدني المصري: ضعيف، وقال أبو العرب: وكان أبو الطاهر من أهل النقد والمعرفة بالحديث بمصر»²، ما نقله أبو العرب من تضعيف الحوراني، لم يبلغ قبله ابن أبي حاتم³، وأمّا ابن حجر فجعله في لسان الميزان وذكر القول ولم يرده؛ وهذا دليل على أنّه رضي القول فيه، والذي جرح عنده زيادة علم على من لم يجرحه فالمصير إليه محتم.

3- زكريا بن يحيى بن إبراهيم، أبو يحيى الوقار البغدادي المصري (254هـ). قال أبو الإمام العرب: «كثير من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام»⁴، وقال أيضا: «في حديثه لين كثير»⁵ فيبدو أنّ أغلب مروياته ضعيفة فهو ضعيف صراحة. وكلام أبي العرب دقيق حيث قال: كثير من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام، وقد

¹ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج1 ص180.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص246.

³ - ينظر الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص88.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 100.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج3 ص520.

ساند ذلك أحكام أبي حاتم¹ في العلل الرواية عن مجهولين وحكم المحدثين على أحاديثه بأنه منقطع عن الثوري أو غيره مع لين كبير في أغلبها.

4- عباد بن كثير الثقفي الكاهلي². قال الإمام أبو العرب: «رجل صالح، لم يكن بشيء في الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وليس بشيء»³، وقال أيضاً: «عن أبي مطيع قال: أخرج عباد بن كثير بعد ثلاث سنين من قبره لم يفقد منه إلا شعرات قال فعلمنا أن هذا يدلنا على فضله وكان عندنا ثقة رحمه الله تعالى»⁴، وقولي أبي العرب قولان متزان متوافقان مع قول الجماهير⁵، فالأول حينما ضعفه، فالقصد مروياته، والقول الثاني الذي نقل قصة عدم أكل الأرض لجسده، فذاك في صلاح حاله فلا تعارض بينهما، بل قد أشار أبو العرب في القول الأول لصلاحه فقال: صالح وكان صريحاً في تضعيفه.

5- أيوب بن عتبة أبو يحيى قاضي اليمامة (ت160هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال ابن البرقي: ممن نسب إلى الضعف واحتُملت روايته»⁶، يفهم منه أن أيوب ضعيف، ورووا عنه ما صح من حديثه والباقي يصلح حديثه للاعتبار، وما ثبت ضعفه وخطأه؛ فمردود.

¹ - ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ج5 ص100-105 ر ح: 1835، وج6 ص76 ر ح: 2330.

² - هما راويان: أحدهما: عباد بن كثير الثقفي البصري، قال يعقوب بن سفيان: «وعباد بن كثير بصري الأصل نزل مكة ويذكر بزهة وتكشف وعبادة وحديثه ليس بشيء». وعن ابن معين يقول: «عباد بن كثير البصري في حديثه ضعف». والآخر: عباد بن كثير الفلستيني الرملي، عن ابن معين يقول عباد بن كثير الرملي خواص: «ثقة» ينظر: المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ج3 ص1563-1564.

³ - حاشية تمييز الثقات، ابن البرقي، المطبوع، ص: 61. ينظر لأقوال ابن معين: تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج1 ص53. ورواية الدوري، ج4 ص123 رقم 3493.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج7 ص179.

⁵ - ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ج14 ص145-149.

⁶ - الإعلام بسنته، مغلطاي، ج2 ص9.

- 6- إبراهيم بن ناجية. قال الإمام أبو العرب: «قال النسائي: ليس بقوي»¹، لم أجد من ترجم له.
- 7- أحمد بن بشير المخزومي أبو بكر (ت 197هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال النسائي: ليس به بأس»². الراوي ضعيف على حكم أغلب المتكلمين في الرجال، وكلام أبي العرب في تضعيف هذا الراوي فهو خلاصة سبر مروياته ونقدها والحكم عليها عموماً لا على كل أحاديثه جملة وتفصيلاً.
- 8- إسماعيل بن زكريا بن مرة أبو زياد الخلقاني الأسدي الكوفي يلقب شقوصاً (173هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال ابن معين: حديثه متقارب»³، أي ضعيف، فقد ضعفه العجلي⁴ لكن لا يسقط حديثه عن دائرة القبول والاعتبار ولا يبلغ درجة الاحتجاج لذلك وصفه بمقارب الحديث وأقوال أحمد في هذا المضمار جمعاً بين أقواله.
- 9- ثواب⁵ بن عتبة المهري البصري: قال الإمام أبو العرب: «حدثني أحمد بن مغيث عن عن أبي الحسن أحمد بن صالح الكوفي، قال: ثواب يكتب حديثه، وليس بالقوي»⁶. يصلح للاعتبار، وقد وثقه ابن معين⁷ وله حديثان لم ينفرد بهما وقيل المحدثون روايته لأجل ذلك.
- 10- سليمان بن أحمد بن سليمان أبو محمد الدمشقي الجرشي قال الإمام أبو العرب: «قال لي مالك بن عيسى: يحدث عنه محمد بن سنجر؛ يلين»⁸ كلمة يُلين توهي

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 1 ص 372 رقم 326.

² - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 1 ص 26.

³ - المصدر نفسه، ج 2 ص 172.

⁴ - ينظر الثقات، العجلي، ج 1 ص 225.

⁵ - الإكمال، ابن ماكولا، ج 1 ص 563.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 3 ص 109. والثقات، العجلي، ج 1 ص 261.

⁷ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج 4 ص 135.

⁸ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطي، ج 1 ص 151.

بصلاح حديثه للاعتبار وهي أحسن مرتبة للضعيف وإن كان تغير حاله في آخر حياته بالمعاصي، نقم عنه المحدثون لسرقة الحديث ووصفه بما هو أهل لذل.

خلاصة المبحث: بعد استعراض أحوال الرواة الذين جرحهم الإمام أبو العرب نقلا عن غيره أو استقلالا من عنده تبين لي أنّ الإمام أبا العرب قد تفنّن في إطلاق ألفاظ الجرح مع الدقة والإنصاف في حق ذاك الراوي فجاءت مصطلحات التجريح عنده مصطلحات تجريح مطلق كقوله: تزندق، كان يضع الحديث، فمن لا يحب الصحابة فغير ثقة، وكلّ من شتم أحدا من الصحابة فغير ثقة ولا مأمون ولا كرامة، متروك، منكر الحديث وغيرها. أو مصطلحات تجريح صريحة كقوله: ضعيف، ليس بقوي.

المبحث الثاني: مصطلحات التجريح النسبي والضمني.

ومن المصطلحات الخاصة بالجرح ما يحمل النسبية؛ فيكون ثقة في زمن، ضعيفا في آخر لأنه اختلط بأي سبب عارض له¹، ويكون ثقة أو لا بأس به في مكان، غير صحيح الحديث في مكان آخر؛ لأنه ضابط كتاب ولم يحمل كتبه معه فحدث اعتمادا على حفظة فوق منه الخطأ²، ومنهم من يستوعب أحاديث بلده فيكون أوثق الناس في أهل بلده فإذا حدث عن غيرهم أخطأ³، فهؤلاء يضعفون نسبيا، ومنهم من يتكلم فيه التقاد بكلام يفهم منه التضعيف التضعيف لأنه ليس صريحا بل ضمنيا، لذلك سأدرس في هذا المبحث مجموعة من الرواة جرحهم الإمام أبو العرج بألفاظ بعضها يحمل النسبية وآخر يحمل الضمنية، وقسمت المبحث إلى مطلبين: خصصت الأول لمصطلحات التجريح النسبي والثاني لمصطلحات التجريح الضمني.

المطلب الأول: مصطلحات التجريح النسبي.

- ¹ - ومثاله ما قال ابن سعد: «وكان سعيد بن أبي سعيد-المقبري- ثقة كثير الحديث، ولكنه كبر وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين. ومات في خلافة هشام بن عبد الملك بالمدينة سنة ثلاث وعشرين ومائة.» الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج5 ص343 رقم 1048. روى له الجماعة، ينظر تاريخ الإسلام، الذهبي، ج3 ص422.
- ² - ومثاله ما قاله ابن أبي حاتم: «قال سألت أبي عن زهير بن محمد قال: محله الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشام فما حدث من كتبه فهو صالح وما حدث من حفظه ففيه أغاليط.» ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص590.
- ³ - مثاله: ما قال ابن حبان: «كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقين في حديثه فلما كبر تغير حفظه فما حفظ في صباه وحديثه أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغبراء خلط = فيه وأدخل الإسناد في الإسناد وألحق المتن بالمتن وهولا يعلم ومن كان هذا نعتة حتى صار الخطأ في حديثه أكثر خرج عن الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه.» المجروحين، ابن حبان، ج1 ص125.

سأدرس في هذا المطلب بعض الرواة الذين جرّحهم الإمام أبو العرب بألفاظ تدل على التحريج النسبي وهم كالآتي:

1- إسماعيل بن أبي أويس أبو عبد الله المدني (226هـ): قال مغلطاي: «أورده أبو العرب في الضّعفاء، وحكى حكاية تدلّ على طيشه»¹ وهذا يدلّ على أنّه ضعيف غير متروك، ولعلّ ضعفه نتيجة طيشه، أو أنّ طيشه علامة على ضعفه. وطيشه دليل خفة عقله، قال ابن معين: «إسماعيل بن أبي أويس المدني صدوق ضعيف العقل»²، فما حدّث من كتابه ففيه الصّحيح الكثير، لذلك أكثر البخاري من الإخراج عنه،³ وقد قال فيه ابن حجر: «صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه»⁴. فوصفه بـ "الضعيف النسبي" إذا حدّث من حفظه أما من كتابه فصوابه كثير.

2- بقية بن الوليد الحمصي. (ت 197هـ). قال الإمام أبو العرب: «يروي عن كثير من الضّعفاء والمجهولين»⁵. فالعلة كما قال أبو العرب هي الرواية عن الضّعفاء والمجهولين، وهو كلام عامّة أهل العلم، قال ابن سعد: «وكان ثقة في روايته عن الثّقات. وكان ضعيف الرواية عن غير الثّقات»⁶ فهذا تضعيف نسبي، فإذا روى عن ثقة قبل.

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص184.

² - شرحها ابن حجر: «يعني أنّه لا يحسن الحديث ولا يعرف أن يؤدّيه أو يقرأ من غير كتابه»، ينظر: تقريب التّهذيب لابن حجر، ج1 ص310.

³ - ينظر: التّعديل والتّجريح، الباجي، ج1 ص370.

⁴ - تقريب التّهذيب لابن حجر، 96/1 رقم 461.

⁵ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج3 ص7.

⁶ - الطّبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص326.

3- حاتم بن عثمان أبو عثمان أو أبو طاهر¹ المعافري الإفريقي. قال الإمام أبو

العرب: «كان يُعرب عن مالك أحاديث لا يرويها غيره»² فقد وصفه بأنه ضعيف في روايته عن مالك ولعله غير ذلك عن غيره، ولم أجد من زاد على كلام أبي العرب حتى أتبيّن.

4- حسين وقيل حميد³ بن عمران الجهني الواسطي. قال الإمام أبو العرب: «قال أبو

بشر: حسين بن عمران الجهني، عن عمران بن مسلم، عن خيثمة قال: كنت

عند ابن عباس في النذر، لا يُتابع عليه»⁴. وهذا القول قد يُفهم منه أنّ

التضعيف لهذا الحديث، لكن عند الرجوع للقائل الأصلي فحكمه عام وزاد حتى

عن الزهري⁵، فحكم عليها بأنّها مناكير، ووصف ابن حجر بالصدوق أعدل مع

توهمه⁶، ممّا يعني أنّ الأخطاء غير متعمّدة فلا يُتابع عليها، وهو يعني أنّ أغلب

مروياته لا يُتابع عليها.

5- خلاص بن عمرو الهجري. قال الإمام أبو العرب: «كان يحيى بن سعيد يقول: لا

تحدّث عن خلاص عن علي بشيء». وكان يحدث عن قتادة عن خلاص، عن

غير علي، كأنّه يتوقّى حديثه عن علي وحده، ويقول: ليست هي بصحاح، أو

لم يسمع منه»⁷، فالجمهور⁸ على أنّه مرسل لأنّه لم يسمع من علي عليه السلام، بل

¹ - تاريخ ابن يونس، ج2 ص56.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص507.

³ - ينظر علل الدراقطني، ج14 ص318.

⁴ - الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، ج3 ص31.

⁵ - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص387.

⁶ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص217.

⁷ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج4 ص238. والضّعفاء الكبير، العقيلي، ج2 ص28.

⁸ - ينظر تهذيب الكمال، المزي، ج8 ص364-368.

كتاب عنه، وهذا ما جعل أبا العرب ينقل حكم يحيى بن سعيد القطان ورضيه،
وأَنَّهُ تضعيف نسبي خاصّ بروايته عن علي عليه السلام.

6- حجاج بن محمد أبو محمد المصيصي الأعور (ت206هـ). قال مغلطاي: «أورده أبو العرب في الضّعفاء ولم يرمه بسوى الاختلاط.»¹ وهو عين ما قاله النّقاد، وهو تجريح نسبي فقبل الاختلاط حديثه صحيح وبعده لا يُقبل.

7- أزهر بن سعد السّمّان أبو بكر الباهلي بصري (ت203هـ). قال الإمام أبو العرب: «عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ابن أبي عدي أحبّ إلي من أزهر، هو أشبه بأهل الدّين وأصحّ»² فهذا تضعيف نسبي له في آخر أمره حديث تراجعت مكانته كما صرّح أحمد.³

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج3 ص401.

² - المصدر نفسه، ج2 ص46.

³ - سؤالات أبي داود، أحمد، ص: 150.

المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الضمني.

سأدرس في هذا المطلب بعض الرواة الذين جرّحهم الإمام أبو العرب بألفاظ تدل على التجريح الضمني وهم كالآتي:

1- إبراهيم بن علي الهاشمي. قال ابن حجر: «ذكره أبو العرب في الضعفاء ونقل عن يحيى بن معين ما يقتضي فسقه»¹ ورجعت لتاريخ ابن معين فوجدته يقول: «إبراهيم بن علي يعني الهاشمي قتل يونس بن ميسرة في المسجد وهو يصلّي قال: وقتل جدّ أبي مسهر»²، ولم أجد من ترجم له، فالقول قول ابن معين كما نقله أبو العرب، وتفسيره بناء ابن حجر -على ما أظن- كان بسبب قتل يونس بالمسجد وقتل جدّ أبي مسهر.

2- أحمد بن عبد الله بن أبي شعيب أبو الحسن الحرّاني (ت233هـ). قال مغلطاي: «ولمّا ذكره أبو العرب الحافظ في كتاب الضعفاء، ذكر أنّ أهل بلده يسيئون الشئ عليه»³. فهذا تضعيف ضمني لذلك ذكره في كتابه الضعفاء.

3- إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد أبو يعقوب الأزدي الجهني. (ت230هـ). قال أبو الإمام العرب: «قال العجلي: ما فيه خير وكان أميناً ليحيى بن أكرم...»⁴ فهو تجريح ضمني فمادام رضي أن يعمل معه فهو مثله لا خير فيه.

4- إسحاق بن أبي عبد الملك الملقب. قال الإمام أبو العرب: «حدثني أبي قال: كان أمراء بني الأغلب يرسلون إلى إسحاق فيكون عندهم من رمضان، فيحدثهم بتلك العجائب،

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص325.

² - تاريخ ابن معين رواية الدّوري، ج4 ص451. ومختصر تاريخ دمشق، ابن منظور، ج24 ص311.

³ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج1 ص67.

⁴ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص42، والثقات، العجلي، ج1 ص217.

حتى يقطع بهم طول النهار»¹، حكاية أبي العرب عن والده أنه يحدث بالعجائب تجريح ضمني وتحتل أمرين:

- يُحتمل أنه يحدث بما لا يصح وما شابهها.

- قضاء يوم رمضان يفترض أن يُقضى بالطاعات والقربات لا بسماع الغرائب المسليّات، وهذا خدش في عدالة العالم.

5- أمية بن خالد القيسي وهو أمية الأسود أبو عبد الله البصريّ الأزديّ (ت201هـ). ذكره الإمام أبو العرب في الضعفاء²، قال الإمام أبو العرب: «عن الأثرم سأل أحمد بن حنبل، فلم يحمده في الحديث، وقال: إنّما كان يحدث من حفظه، لا يخرج كتاباً»³. وعلق الحافظ ابن حجر عقبه: «ويُحتمل أن يكون أمية بن خالد⁴ شيخ أبي إسحاق المذكور في التهذيب مع بعد في ذلك»⁵ هذا تضعيف ضمني وقد ينطبق على ما حدث به من غير كتابه فقط والله أعلم.

6- باذام ويقال باذان⁶ أبو صالح مولى أمّ هانيء كوفي. قال الإمام أبو العرب: «كان مجاهد

¹ - طبقات علماء القيروان، لأبي العرب، ص 98.

² - إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، 267/2 رقم 590.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص466. والضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص128.

⁴ - أمية بن خالد شيخ أبي إسحاق مختلف في صحبته، ينظر: معجم الصحابة، البغوي، ج1 ص412. ومعجم الصحابة، ابن قانع، ج1 ص49-50. والثقات، ابن حبان، ج4 ص40. والاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص107. وأسد الغابة، ابن الأثير، ج1 ص278.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص466. والضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص128.

⁶ - تاريخ ابن أبي خيثمة، ج 2 ص206.

ينهى عن تفسيره»¹، أغلب بضاعته تفسير ومادام نهي عن تفسيره فهو نهي عن بضاعته كلّها، فهو تضعيف ضمني دقيق وهو قول جماهير المحدثين.

7- بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أبو عمرو، ويقال أبو عبد الله، أمير البصرة وقاضيهما. قال الإمام أبو العرب: «قال مالك بن دينار لما ولي بلال: يا لك أمة هلكت ضياعا ولي أمك بلال»²،³، ضعفه أبو العرب ضمينا بسبب سيرته غير المحمودة في القضاء وجوره فيه وتظاهره بالصّلاح أمام عمر بن عبد العزيز لغرض تولي البصرة، فهذا حقيقة فاقد العدالة، لأنّه يتصنّع لهدف دنيوي، فكيف يُوثق فيه، وكيف يروي عن راو بهذه الصّفة ، لأنّه لا يؤمن جانبه.

8- البهلول بن عمر بن صالح بن عبيدة التّجّبي. قال الإمام أبو العرب: «حدثني بكر بن حماد حدثني البهلول بن عمر، فلم أعرفه، فقلت لبكر من هذا؟ فقال: هو ابن عبيدة، وبه يُعرف، وأنا أكره أن أفصح عنه؛ لزهادة الناس فيه.. وأنكر أن يكون قد قال بخلق القرآن إنكارا ضعيفا، قال بكر: وما سمعته منه، ولقد رأيت ابن زُرّزَر يقرأ عليه كتابا فيه شيء من هذا الرّأي وهو له كاره»⁴، لم يترجم له أحد غير أبي العرب، وكان غير معروف لميوله للقول بخلق القرآن، وكلام أبي العرب تضعيف ضمني له من قبل رأيه أولا، ولعدم شهرته بالعلم ثانيا، فقد كان أبو العرب يتّبع الآثار.

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2ص346. ورواها البخاري في التّاريخ الكبير، ج2ص144، وفي التّاريخ الأوسط، ج1ص238 رقم1147. والضّعفاء الصّغير، ص: 34 .

² - وللمزيد من حال بلال هذا، ينظر: الطّبقات الكبرى، ابن سعد، ج3ص194 وج5ص194، والخن، أبو العرب، ص340:-341 و365. وتاريخ الإسلام، الدّهبي، ج3ص380.

³ - العلل ومعرفة الرّجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج3ص78، إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج3ص39. تهذيب التّهذيب،

ابن حجر، ج1ص501. نقلها أحمد، ينظر علل أحمد رواية ابنه عبد الله، 78/3 رقم 4259.

⁴ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص: 91.

9- حجاج بن أرطاة بن ثور أبو أرطاة النخعي الكوفي (ت145هـ). قال الإمام أبو العرب فيه: «من مثالبه قوله: ترك صلاة في جماعة من المروءة».¹ فقد ضعفه الجمهور² وكان له مقولات سيئة رغم أنه من أوعية العلم.

10- الحسين بن ذكوان أبو عبد الله المعلم البصري (ت150هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال إسماعيل القاضي: حدث يحيى بن سعيد، عن حسين بن ذكوان، ولم يكن عنده بالقوي».³ الصحيح أنه ثقة قال البعض فيه ضعف⁴.

11- سليمان بن الحكم بن عوانة الكلبي. قال الإمام أبو العرب: «قال العجلي: قد رأيت كان بواسط، ولم يكن عنده أحاديث، كان عنده حديث الملوكة»⁵ أي قليل الحديث مع ضعفه فيه.

12- عطاء بن خالد أبو صفوان المخزومي القرشي المدني. قال الإمام أبو العرب: «قال مالك: ويكتب عن مثل عطاء؟! لقد أدركت في هذا البلد سبعين شيخاً كلهم خير من عطاء، ما كتبت عنهم، وإنما يكتب العلم عن قوم جرى فيهم العلم، مثل عبيد الله بن عمر».⁶ فهذا تجريح ضمني يدل على ضعفه وهكذا فهم الناس كلام مالك⁷.

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص389. وقد ذكرها ابن عدي بسنده عن الشافعي عنه: «لا تتم مروءة الرجل حتى يترك الصلاة في جماعة». ينظر الكمال في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص518، ابن حبان من قبل، ينظر: المجروحين، ابن حبان، ج1 ص225. قال الذهبي: «قبح الله هذه المروءة.. وتفسيرها: لا يحضر الجماعة، فقليل له في ذلك، فقال: أحضر مسجدكم حتى يزاحمني فيه الحمالون والبقالون». ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص459-460.

² - ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ج5 ص424-427.

³ - التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ص: 144.

⁴ - ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ج6 ص372-374.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج4 ص138-139.

⁶ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطاي، ج3 ص207. والضعفاء، العقيلي، ج3 ص425.

⁷ - المجروحين، ابن حبان، ج2 ص193، والكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج7 ص95.

13- علي بن زياد الحمصي. قال الإمام أبو العرب: «كان ابن وهب نفره حتى أوهنه»¹ وهذا تجريح ضمني أيضا.

14- عمارة بن جوين بن جابر، أبو هارون العبدي البصري (ت134هـ). قال أبو الإمام العرب: «سمعت بكر بن حماد يحدث عن بعضهم، قال لو أتيت أبا هارون بالتوراة لقرأها عن أبي سعيد. ، وقال محمد بن عبد الرحيم التبان: ليس بثقة»². فهذا تجريح ضمني له، لأنه يقبل أن يحدث بكل شيء ثم أردفه بتجريح صريح من عبد الرحيم.

15- معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي أبو عمرو. وأبو عبد الرحمن الحمصي (ت158هـ). قال الإمام أبو العرب: «حدثني يوسف المغمامي: أن كتب معاوية بن صالح بالأندلس مخبأة»³. وهذا تضعيف ضمني خفيف.

¹ -طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 43.

² -إكمال التهذيب، مغلطي، ج10 ص9.

³ - المصدر نفسه، ج11 ص270.

خلاصة المبحث: بعد استعراض الرواة الذين جرحهم الإمام أبو العرب نقلا عن غيره أو استقلالاً من عنده تبين لي أنّ الإمام أبا العرب قد تفنّن في إطلاق ألفاظ الجرح مع الدقة والإنصاف في حق ذاك الراوي فجاءت مصطلحات التجريح النسي كقوله: "وحكى حكاية تدلّ على طيشه"، و"يروي عن كثير من الضعفاء والمجهولين"، و"كان يغرب عن مالك أحاديث لا يرويها غيره". ومصطلحات التجريح الضمني كقوله: "ذكر أنّ أهل بلده يسيئون الثناء عليه"، نقل قول العجلي: "ما فيه خير وكان أمينا ليحيى بن أكرم"، و"كان مجاهد ينهى عن تفسيره".

الفصل الثالث: الرواة المجرّحون عند الإمام أبي العرب .

المبحث الأول: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب .

المطلب الأول: الرواة الضعفاء ضعف خفيف عند الإمام أبي العرب .

المطلب الثاني: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب .

المطلب الثالث: الرواة الضعفاء جدا عند الإمام أبي العرب .

المبحث الثاني: الرواة المتروكون والجهولون عند الإمام أبي العرب .

المطلب الأول: الرواة المتروكون عند الإمام أبي العرب .

المطلب الثاني: الرواة الجهولون عند الإمام أبي العرب .

الفصل الثالث: الرواة المجرحون عند الإمام أبي العرب.

سأذكر في هذا الفصل نماذج من الرواة الذين جرحهم الإمام أبو العرب مقارنا جرحه بكلام غيره من أئمة الحديث، ثم أقسم المجروحين لمراتب حسب الشدة والضعف في جرحهم، وقد قسّمت الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب.

المبحث الثاني: الرواة المتروكون و المجهولون عند الإمام أبي العرب.

المبحث الأول: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب.

سأدرس في هذا المبحث نماذج من الرواة الذين جرحهم الإمام أبو العرب مقسما لهم حسب مرتبتهم في الجرح عند الإمام أبي العرب، مقارنا كلامه بكلام غيره من علماء الجرح والتعديل ممن سبقه أو جاء بعده لعصرنا الحاضر، خاتما كل راو بمقارنة أستخلص فيها الحكم النهائي على هذا الراوي سواء أصاب فيها الإمام أبو العرب أم لا، وإذا انفرد الإمام أبو العرب بجرح راو أشرت لذلك وونزلت عند حكمه، وقسمته إلى مطالب:

المطلب الأول: الرواة الضعفاء ضعف خفيف عند الإمام أبي العرب.

المطلب الثاني: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب.

المطلب الثالث: الرواة الضعفاء جدا عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: الرواة الضعفاء ضعف خفيف عند الإمام أبي العرب:

سأدرس في هذا المطلب الرواة الذين ضعفهم الإمام أبو العرب تضعيفا خفيفا.

1- خلاص بن عمرو الهجري: قال الإمام أبو العرب: «كان يحيى بن سعيد يقول: لا تحدّث عن خلاص عن علي بشيء». وكان يحدث عن قتادة عن خلاص، عن غير علي، كأنه يتوقّى حديثه عن علي وحده، ويقول: ليست هي بصحاح، أولم يسمع منه».¹

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن سعد: «وكان قديماً كثير الحديث كانت له صحيفة يحدث عنها»²، وقال البخاري: «سمع عماراً، وعائشة... وعن عليّ صحيفة»³ ونقله الجوزجاني عن أيوب وأحمد.⁴ ونقله ابن أبي حاتم عن أحمد، وعن أبي حاتم⁵، وعن عبد الرحمن بن الحكم⁶، وقاله النووي⁷، وقال ابن عدي: «ولخلاص بن عمرو هذا أحاديث صالحة منه ما يروي، عن أبي هريرة ومنه ما يروي، عن أبي رافع، عن أبي هريرة ويروي عن خلاص عن عمار وعائشة، وعلي وبعض من يروي خلاص عنهم عندي يرسله عنه إلا أنّي لم أر بعامة حديثه بأساً»⁸، وقال الدارقطني: «عن علي لا يحتجّ به لضعفه»⁹، وقال العجلي: «بصري، تابعي، ثقة»¹⁰ ونقل العقيلي عن أحمد احتمال السماع من علي: «حدّثنا عبد الله قال: سألت أبي عن خلاص، عن عليّ، سمع منه شيئاً؟ فقال: بعضهم يقول: «سمع منه، وكان خلاص من شرطة عليّ، كان في

¹ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج4، ص238. ونقله العقيلي، ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ج2 ص28.

² - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7، ص109.

³ - التاريخ الكبير، البخاري، ج3، ص227.

⁴ - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص:196.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص402-403.

⁶ - المراسيل، ابن أبي حاتم، ص55 رقم196.

⁷ - تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ج1 ص177.

⁸ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج3 ص519-520.

⁹ - سنن الدارقطني، ج4 ص275، ر ح: 3454.

¹⁰ - الثقات، العجلي، ج1 ص338.

الشَّـرْطَةُ»¹، وقال الذهبي: «صدوق قيل لم يسمع من علي»²، وقال أحمد: «ثقة ثقة»، وقال ابن معين: «ثقة»³، وقال أبو حاتم: «ليس هو بقوي»⁴، وقال ابن حبان: «منكر الحديث»⁵. الحديث»⁵.

المقارنة: الراوي تابعي لم يقل أحد أنه غير ثقة، ويفسر توثيق أحمد ويحيى والعجلي، وإثبات السَّماع من عائشة وعمار رضي الله عنهما، واختلفوا في سماعه من علي عليه السلام فروى أحمد باحتمال السَّماع منه لأنه كان شرطياً عنده، ولذلك أوردها الذهبي بصيغة التَّمريض، والجمهور على أنه مرسل لم يسمع منه بل كتاب عن علي عليه السلام، وهذا ما جعل أبا العرب ينقل حكم يحيى بن سعيد القطان ورضاه، وفيه تضعيف نسبي خاص بروايته عن علي عليه السلام، وهو ما عليه العامة من أهل العلم.

2- بقية بن الوليد أبو محمد الكلاعي الحمصي. (ت 197هـ): قال الإمام أبو العرب: «يروي عن كثير من الضَّعفاء والمجهولين»⁶.

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن سعد: «وكان ثقة في روايته عن الثقات. وكان ضعيف الرواية عن غير الثقات»⁷، وقال ابن معين: «إذا حدّث عن ثقة فليس به بأس»⁸، وقال أحمد: «له

¹ - الضَّعفاء الكبير، العقيلي، ج2 ص28.

² - المغني في الضَّعفاء، الذهبي، ج1 ص210.

³ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص402-403.

⁴ - المصدر نفسه، ج3 ص402-403.

⁵ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص285.

⁶ - إكمال التهذيب، مغطاي، ج3 ص7.

⁷ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص326.

⁸ - تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج1 ص79.

مناكير عن الثقات»¹، وقال: «إذا حدثك عمن تعرف وعمن لا تعرف فلا تكتب عنه»²، وقال: «عند بقية ألفا حديث صحاح، عن شعبة. وكان يذاكر شعبة بالفقه»³ وهو قول العجلي⁴ العجلي⁴ وقول يعقوب⁵، وقال أبو حاتم: «كتب حديث بقية ولا يحتج به، بقية أحب إلي من من إسماعيل بن عياش، ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة»⁶، وقال ابن حبان: «سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ثم سمع من قوم كذابين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس يعني وأسقط أولئك الكذابين بينه وبينهم فلا يحتج به إذا انفرد»⁷، وقال ابن عدي: «قد تقدم ذكرني في ذلك أن صفته في روايات الحديث كإسماعيل بن عياش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن المجهولين فالعهدة منهم لا منه، وإذا روى عن غير الشاميين فرما وهم عليهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه وبقية صاحب حديث ومن علامة صاحب الحديث أنه يروي عن الكبار والصغار ويروي عنه الكبار من الناس وهذا صورة بقية»⁸، وقال الذهبي: «بقية بن الوليد أحد الأئمة الحفاظ يروي عمن دب ودرج وله غرائب تستنكر أيضا عن الثقات لكثرة حديثه»⁹، وقال: «من وعاء العلم مختلف في الاحتجاج به وبعضهم قبله على كثرة مناكيره عن الثقات»¹⁰.

¹ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج1 ص109.

² - تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج2 ص240.

³ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص331.

⁴ - الثقات، العجلي، ج1 ص250.

⁵ - تهذيب الكمال، المزي، ج4 ص197.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص434-435.

⁷ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص201-202.

⁸ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص276.

⁹ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج1 ص109.

¹⁰ - من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ص:54.

وقال ابن حجر: «صدوق كثير التدليس عن الضعفاء».¹

المقارنة: الكلّ يعترف بثقة بقية، لكن علته أنّه يروي عن هبّ ودبّ، وأنّه روى عن الثقات ثمّ حمل عن ضعفاء ومجهولين عن الثقات، فرواها كلّها عنهم وأسقط الواسطة وهم الضعفاء فلم يُميز ما حمّله مباشرة وما حمّله عن الضعفاء، فكثّر المنكر في مروياته، فمنهم من قبله وميّز المنكر من غيره، ومنهم من طلب المتابعة ومنهم من ردّه كلّ، والعلة كما قال أبو العرب الرواية عن الضعفاء والمجهولين، فأبو العرب لحّص العلة التي جعلته ضعيفا.

3- حجاج بن محمد أبو محمد المصيصي الأعور (ت 206هـ). قال مغلطاي: «أورده في الضعفاء ولم يرمه بسوى الاختلاط»²

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن سعد: «كان ثقة صدوقا إن شاء الله»³، وقال أحمد: «ما كان اضبط حجاجا وأصح حديثه وأشدّ تعاهده للحروف. وكان صاحب عريّة»، وقال علي ابن المدني: حجاج الأعور ثقة⁴ ووثقته العجلي⁵ والنسائي⁶ وابن حبان⁷ وابن خلفون ومسلمة بن بن قاسم وابن قانع⁸، وقال أبو حاتم: «صدوق»⁹، وقال ابن حجر: «ثقة ثبت لكنّه اختلط اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته»¹⁰، وقال أحمد: «اختلط بآخره في آخر

¹ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 134.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 3 ص 401.

³ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 9 ص 142.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 3 ص 166.

⁵ - الثقات، العجلي، ج 1، ص 285.

⁶ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج 9 ص 142.

⁷ - الثقات، ابن حبان، ج 8 ص 201.

⁸ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 3 ص 401.

⁹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 3 ص 166.

¹⁰ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 189-190.

عمره»¹ وقد نسب الخطيب البغدادي القول بالاختلاط لابن معين² وذكره العلائي في المختلطين.³

المقارنة: كل النقاد وثقوه ونسب إليه الاختلاط ابن معين وأحمد والعلائي وابن حجر، وهو عين ما قال أبو العرب، فإنه لم يرمه بشيء إلا الاختلاط، لذلك ذكره في الضعفاء بسبب الاختلاط فقط.

4- حجاج بن أبي زينب، أبو يوسف الواسطي السلمي. قال مغلطاي: «أورده أبو العرب في الضعفاء».⁴

أقوال النقاد الآخرين: قال أحمد: «أخشى أن يكون ضعيف الحديث»⁵، وقال ابن المديني: «شيخ من أهل واسط ضعيف»⁶، وقال ابن معين: «ليس به بأس»⁷ وابن أبي خيثمة.⁸ وأبوداود⁹، وقال النسائي: «ليس بالقوي»¹⁰ ووثقه ابن حبان¹¹ وابن شاهين¹² وابن خلفون¹³، وقال ابن عدي: «وللحجاج غير ما ذكرت من الحديث قليل يروي عنه أهل

¹ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج2 ص317.

² - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج9 ص142.

³ - المختلطين، العلائي، ص:19.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص394.

⁵ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص283.

⁶ - المصدر نفسه، ج1 ص283.

⁷ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص161.

⁸ - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص:109.

⁹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص394.

¹⁰ - الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص:93.

¹¹ - الثقات، ابن حبان، ج6 ص202.

¹² - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص:109.

¹³ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص394.

واسط وأرجوأنه لا بأس فيما يرويه»¹، وقال الدارقطني: «ثقة»²، وقال: «ليس هوبقوي، ولا حافظ»³ وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»⁴.

المقارنة: ضعّفه أحمد وابن المديني والنسائي والدارقطني في رواية عنه، ووثّقه جماعة منهم ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون والدارقطني في رواية، وتوسط فيه آخرون وهم ابن معين وابن أبي خيثمة وابن عدي وابن حجر، ولهذا الاختلاف ذكره أبو العرب في الضّعفاء.

5- أحمد بن عبد الله بن أبي شعيب أبو الحسن الحرّاني (ت233هـ). قال مغلطاي: «ولما ذكره أبو العرب الحافظ في كتاب الضّعفاء، ذكر أنّ أهل بلده يسيئون الثناء عليه»⁵.

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن أبي حاتم: «ويقولان - أي: أبو زرعة وأبو - كتبنا عنه، وروى عنه، وسئل أبي عنه فقال صدوق ثقة»⁶ ووثّقه ابن حبان⁷ وابن خلفون⁸ وابن حجر⁹.

المقارنة: كلّ من تكلم عنه وثّقه، وخالفوا أبا العرب في تضعيفه، وقد روى عنه الكبار، وكلام أبي العرب في إساءة الحرّانيين الثناء عليه لم يذكره مؤرخ، وقد نقل مغلطاي قول أبي العرب وقول أحد الحرّانيين فقال: وقال أبو الثناء حمّاد بن هبة الله في تاريخ حرّان تأليفه: روى عن: مخلد بن يزيد، ونافع¹⁰. ولم ينقل عنه ما نقل أبو العرب، ولو كان هناك سبب آخر ذكره أبو

¹ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص531.

² - سؤالات البرقي، الدارقطني، ص: 67.

³ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص462.

⁴ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص188.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج1 ص67.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص57.

⁷ - الثقات، ابن حبان، ج8 ص15.

⁸ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج1 ص67.

⁹ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص38.

¹⁰ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج1 ص66.

العرب لنقله مغلطاي، ورأي أهل بلده لا يضعفه مادام قبله الكبار كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين والبخاري ومسلم، وغيرهم، والرأي الصواب أنه ثقة.

6- الجراح بن مَليح، أبو عبد الرحمن البهْراني، الحمصي الشّامي (ت: 170-180هـ) ذكره أبو العرب في كتابه «الضعفاء»¹.

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن معين: «ليس به بأس»²، وقال أيضا «لا أعرفه»³، وقال أبو حاتم: «هو صالح الحديث»⁴، وقال النسائي: «ليس به بأس»⁵ وذكره ابن حبان في «الثقات»⁶، وكذلك ابن شاهين⁷، وقال ابن عدي: «هو مشهور في أهل الشام، وهو لا بأس بأس به وبرواياته، وله أحاديث صالحة جياذ... وهو في نفسه صالح»⁸، وقال الذهبي: «وكان فيه ضعف وعسر الحديث»⁹.

المقارنة: لا خلاف بين أهل العلم في قبول رواية الجراح بحسب ما وقفت عليه، سوى ما جاء في إحدى الروايتين عن ابن معين من كونه لا يعرفه، ولعلها مرجوحة بالرواية الأخرى التي قبل فيها روايته، فلعل هذا هو منشأ إدخال أبي العرب له في الضعفاء. وبهذا يكون أبو العرب مخالفاً لعامة أهل العلم بتضعيفه الجراح، مع أن القول فيه قولهم، والله أعلم.

¹ - المصدر نفسه، ج3 ص176.

² - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج2 ص474.

³ - تاريخ ابن معين، رواية الدّارمي، ص: 86.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص523.

⁵ - تهذيب الكمال، مغلطاي، ج4 ص521.

⁶ - الثقات، ابن حبان، ج6 ص149.

⁷ - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص: 56.

⁸ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص410.

⁹ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص389.

7- أمية بن خالد القيسي وهو أمية الأسود أبو عبد الله البصريّ الأزديّ (201هـ): ذكره أبو العرب في الضّعفاء¹، قال الإمام أبو العرب: «عن الأثرم سأل أحمد بن حنبل، فلم يحمدّه في الحديث»، وقال: إنّما كان يحدث من حفظه، لا يخرج كتاباً»، وقال ابن حجر: «ويُحتمل أن يكون أمية بن خالد² شيخ أبي إسحاق المذكور في التهذيب مع بعد في ذلك»³. ذلك»³.

أقوال النقاد الآخرين: وثّقه العجلي⁴ وأبو زرعة وأبو حاتم⁵ وابن حبان⁶، والصّفدي⁷، وقال وقال الدّارقطني: «ما علمت فيه إلا خيراً»⁸، وقال الذهبي: «ثبت»⁹، وقال ابن حجر: «صدوق»¹⁰، وقال: «وذكره أبو العرب في الضّعفاء فلم يصنع شيئاً»¹¹.

المقارنة: بدا لي أنّ أبا العرب لم ينقل قول أحمد وذلك لعدة أسباب:

- ذكره مغلطاي ولم ينقل عن أبي العرب شيئاً، وعادته أن ينقل عنه.

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص267.

² - أمية بن خالد شيخ أبي إسحاق مختلف في صحبته، ينظر: معجم الصحابة، البغوي، ج1 ص412. ومعجم الصحابة، ابن قانع، ج1 ص49-50. والثقات، ابن حبان، ج4 ص40. والاستيعاب، ابن عبد البر، ج1 ص107. وأسد الغابة، ابن الأثير، ج1 ص27.8.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص218. والضّعفاء الكبير، العيني، ج1 ص128.

⁴ - الثقات، العجلي، ج1 ص236.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص302-303.

⁶ - الثقات، ابن حبان، ج8 ص123.

⁷ - الوافي بالوفيات، الصّفدي، ج9 ص232.

⁸ - سؤالات الحاكم، للدّارقطني، ص:186.

⁹ - تاريخ الإسلام، لذهبي، ج4 ص1075. والكاشف، لذهبي، ج1 ص255.

¹⁰ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص109.

¹¹ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص370-371.

- وابن حجر ذكر في التهذيب تضعيف أبي العرب ولم ينقله عنه وعادته النّقل وخاصة حينما ردّ حكم أبي العرب.

- نُقل القول عن العقيلي، وهذا ذكره مغلطاي وابن حجر في التهذيب ولم ينقلاه عن أبي العرب.

- ولم ينقل ابن حجر في لسان الميزان قول أحمد عن العقيلي، وإنما نقله عن أبي العرب فقط.

فغالب ظنيّ أنّ ابن حجر وهم في نسبة النّقل لأبي العرب، وأبو العرب ذكره في الضّعفاء فقط دون ذكر قول أحمد والذي أرتاح إليه أنّ الموثقين كثر، وأنّ قول أحمد ليس على إطلاقه، بل يفيد أنّ الرّجل كان ضابط كتاب، ولأحمد كما هو معروف منهج خاصّ في ضرورة التّحديث من الكتاب، ولو كان ضعيفا لذكر العقيلي ما استنكر عليه، ولم يتعرّض له ابن عدي، فقول الأكثر هو الصّواب كما قال ابن حجر والله أعلم.

8- البهلول بن عمر بن صالح بن عبيدة التّجيب: قال الإمام أبو العرب: «حدثني بكر بن حماد حدثني البهلول بن عمر، فلم أعرفه، فقلت لبكر من هذا؟ فقال: هو ابن عبيدة، وبه يُعرف، وأنا أكره أن أفصح عنه؛ لزهادة النّاس فيه.. وأنكر أن يكون قد قال بخلق القرآن إنكارا ضعيفا، قال بكر: وما سمعته منه، ولقد رأيت ابن زُرّار يقرأ عليه كتابا فيه شيء من هذا الرّأي وهو له كاره»¹.

أقوال النّقاد الآخرين: لم يترجم له أحد غير أبي العرب.

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 91.

المقارنة: كان غير معروف لميوله للقول بخلق القرآن، وكلام أبي العرب تضعيف ضمني من قبل رأيه أولاً، ولعدم شهرته بالعلم ثانياً، فقد كان أبو العرب يتتبع الآثار، لكن حدث عنه شيخه بكر، فبكر يوثقه لكن يكتفي عنه لزهادة الناس فيه.

9- الحسين بن ذكوان أبوعبد الله المعلم البصري (ت150هـ)، قال الإمام أبو العرب: «قال إسماعيل القاضي: حدث يحيى بن سعيد، عن حسين بن ذكوان، ولم يكن عنده بالقوي».¹

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن معين: «وذكر أحاديث حسين المعلم فيه اضطراب»²، وقال أيضاً: «ثقة وهو بصري»³، وقال أيضاً: «كان قدرياً، وكان يحيى بن سعيد يروي عنه»⁴، وقال رجل ليحيى بن معين، وأنا أسمع: زعم إبراهيم بن عرعة، أن محمد بن ذكوان، والحسين بن ذكوان "ليسا بشيء" فغضب يحيى، وقال: أما الحسين بن ذكوان فحدثني عنه يحيى بن سعيد، وعبد الله بن المبارك، ولكن كان قدرياً⁵، وقال ابن المديني: «أثبت الناس في يحيى ابن أبي كثير: هشام الدستوائي، قلت ثم من؟ قال ثم الأوزاعي وحسين المعلم»⁶، وقال أبو زرعة: «بصري ليس به بأس»⁷ ووثقه أبو حاتم⁸ وابن سعد والبزار والنسائي⁹ والعجلي¹⁰

¹ - التّراجم السّاقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ص: 144.

² - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص250.

³ - تاريخ ابن معين رواية، الدّارمي، ص: 89، والجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص52.

⁴ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4 ص267.

⁵ - سؤالات ابن الجنيد، ابن معين، ص: 189.

⁶ - الجرح والتّعديل لابن أبي حاتم، ج9 ص60.

⁷ - المصدر نفسه، ج3 ص52.

⁸ - المصدر نفسه.

⁹ - تهذيب الكمال، المزي، ج8 ص373.

¹⁰ - الثّقات، العجلي، ج1 ص304.

والبخاري¹ وابن حبان² وابن شاهين³ والدّارقطني⁴ والحاكم⁵ وضعفه العقيلي⁶، وقال الذهبي: «ثقة جليل وضعفه العقيلي بلا حجة»⁷، وقال ابن حجر: «ثقة ربما وهم»⁸

المقارنة: وثّقه ابن سعد والبخاري والعجلي والنّسائي وابن حبان والبزار والذهبي، وقال ابن حجر "ثقة ربما وهم"، وقال أبو زرعة "ليس به بأس"، واختلف قول ابن معين فيه، فالمشهور أنّه وثّقه، ومرة قال: فيه اضطراب، ويمكن أنه يقصد الحديث الذي ذكره العقيلي لأنّه غضب حينما قال عرعة "ليس بشيء"، وضعفه العقيلي، وردّ عليه الذهبي. فالرجل فيه ضعف عند البعض بسبب أخطاء جزئية، ونقل أبي العرب لتصرّف القطان هو الرّاجح، فهو ضعيف لكنّه وضعفه يسير جدا.

10 - الأسود بن العلاء بن جارية التّقفى المدني. ذكره أبو العرب في كتابه «الضعفاء»⁹.

كلام النّقاد الآخرين: وثّقه العجلي¹⁰. والنّسائي¹¹ وابن حبان¹ وابن حجر²، وقال أبو زرعة: زرعة: «شيخ، ليس بذاك المشهور»³، وقال ابن البرقي: «مدني روى عنه ابن أبي ذئب، فاحتملت روايته»⁴، وقال الذهبي: «صدوق»⁵.

¹ - العلل الكبير، الترمذي، ص: 391.

² - الثّقات، ابن حبان، ج 6 ص 206.

³ - تاريخ أسماء الثّقات، ابن شاهين، ص: 100.

⁴ - سنن الدّارقطني، كتاب لطّارة، باب استقبال القبلة في الخلاء، ج 1 ص 92 ر ح: 161.

⁵ - سؤالات السّجزي، الحاكم، ص: 210.

⁶ - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج 1 ص 250.

⁷ - المغني، الذهبي، ج 1 ص 171.

⁸ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 215.

⁹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج 2 ص 214.

¹⁰ - الثّقات، العجلي، ج 1 ص 228، وإكمال التّهذيب، مغلطاي، ج 2 ص 214.

¹¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج 2 ص 214.

المقارنة: كلّ النقاد وثقوه لكن منهم من جعله في أدنى مرتبة، ولا أدري سبب ذكر أبي العرب له في الضعيف، وكأنّه يخالف الكلّ، إلا أن يكون تأثر بكلمة ابن البرقي أنّ الناس احتملوا روايته والله أعلم.

11- معاوية بن صالح بن حذير الحضرمي أبو عمرو. وأبو عبد الرحمن الحمصي (ت158هـ). قال الإمام أبو العرب: «حدثني يوسف المغمامي: أن كتب معاوية بن صالح بالأندلس مخبأة».⁶

كلام النقاد الآخرين: كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح، وقال: «ما كنّا نأخذ عنه ذلك الزمان ولا حرف»⁷ وكان عبد الرحمن يوثقه⁸. وقال بن معين: «صالح»⁹، وقال أيضاً: «ليس برضي»¹⁰، وقال محمد بن وضاح: قال لي يحيى بن معين: «هل جمعتم حديث معاوية؟ قلت: لا. قال: أضعتم والله علما عظيما»¹¹ ووثقه أحمد وأبو زرعة¹² والعجلي¹³ وابن

¹ - الثقات، ابن حبان، ج 6 ص 66 .

² - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 102.

³ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 2 ص 293.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 2 ص 214.

⁵ - الكاشف، الذهبي، ج 1 ص 251 رقم 424.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 11 ص 270.

⁷ - تاريخ ابن أبي خيثمة، ج 3 ص 266-267.

⁸ - التاريخ الأوسط، البخاري، ج 2، ص 175.

⁹ - تاريخ ابن أبي خيثمة، ج 3 ص 266-267.

¹⁰ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 8 ص 382 .

¹¹ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 11 ص 271.

¹¹ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 11 ص 271.

¹² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 8 ص 382 .

¹³ - الثقات، العجلي، ج 2 ص 284.

¹³ - الثقات، العجلي، ج 2 ص 284.

حبان¹، وقال: «يغرب»²، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، حسن الحديث يكتب حديثه ولا ولا يحتج به.»³، وقال ابن عدي: «ولمعاوية بن صالح غير ما ذكرت حديث صالح عند بن وهب عنه كتاب وعند أبي صالح عنه كتاب وعند بن مهدي ومعن عنه أحاديث عداد وحدث عنه الليث وبشر بن السري وثقات الناس وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات»⁴ وذكره في الضعفاء الفسوي والبرقي.⁵، وقال ابن القطان: «مختلف فيه، ومن ضعفه ضعفه بسوء حفظه»، وقال الذهبي: «صدوق إمام»⁶، وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»⁷.

المقارنة: ضعفه القطان والفسوي والبرقي وأبو العرج وابن القطان، ووثقه ابن مهدي وأحمد وأبو زرعة والعجلي والذهبي، ووثقه واستغرب له بعض حديثه ابن حبان وابن عدي، وتوسط فيه ابن معين وزاد ابن حجر بذكر أوهامه. والذين وثقوه إنما جاء توثيقهم بناء على عموم حال الراوي، والذين ضعفوه جاء تضعيفهم بناء على غرائب وأخطاء وقعت منه، وخاصة أن المضعفين كالقطان الذي كان يشدد في الرواية عن غير الثقات، والآخرين كانوا مغاربة وهم الذين وقع حديثه في النهاية عندهم، فهم أعلم به والميل لتوثيقه مع وجود غرائب في حديثه أعدل الأقوال.

¹ - الثقات، ابن حبان، ج7 ص470.

² - مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص: 302.

³ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج8 ص382.

⁴ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج8 ص146.

⁴ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج8 ص146.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج11 ص270.

⁶ - الكاشف، الذهبي، ج2 ص2.

⁷ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج2، ص196.

12- ثابت بن قيس، أبو الغصن الغفاري مولاهم، المدني (ت: 168هـ)، ذكره الإمام أبو العرب في كتابه «الضعفاء»¹.

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن مهدي: «شيخ من أهل المدينة»²، وقال ابن سعد: «كان قديماً قد رأى الناس، وروى عنهم، وكان شيخاً قليل الحديث»³، وقال ابن معين: «ليس حديثه بذاك، وهو صالح»⁴. وفي موضع آخر: «ليس به بأس»⁵، وقال ابن معين في رواية: «ضعيف»⁶، وقال أحمد: «ثقة»⁷، وقال أبو داود: «ليس حديثه بذاك»⁸، وقال النسائي: «ليس به بأس»⁹. وذكره ابن حبان في الثقات¹⁰، وقال ابن حبان: «كان قليل الحديث، كثير الوهم فيما يرويه، لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه غيره عليه»¹¹، وقال ابن عدي: «هو ممن يكتب حديثه»¹².. وأورده العقيلي¹³، والساجي في الضعفاء¹⁴، وقال الحاكم: «ليس بحافظ، ولا بضابط»¹⁵، وقال الذهبي: «صدوق»¹، وقال ابن حجر: «صدوق يهم»².

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص83.

² - سنن النسائي، ج4 ص201 ر ح: 2357 و2358.

³ - الطبقات الكبرى، الجزء المتمم للتابعين، ابن سعد، ص: 431.

⁴ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج2 ص70.

⁵ - المصدر نفسه، ج3 ص181.

⁶ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص206.

⁷ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص456.

⁸ - ينظر: إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص83.

⁹ - تهذيب الكمال، المزي، ج4 ص374.

¹⁰ - الثقات، ابن حبان، ج4 ص90.

¹¹ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص206.

¹² - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص293.

¹³ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص191.

¹⁴ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص83.

¹⁵ - سؤالات مسعود السجزي، الحاكم، ص: 102.

المقارنة: اختلف أهل العلم في أبي الغصن بين معدّل ومجرّح، غير أنّ أقوالهم في ذلك دائرة بين وضعه في أدنى مراتب التوثيق وأخفّ مراتب الضّعف، فليس هو بالثقة الضابط، ولا بالضّعيف المتروك، والذي يظهر أنّ حكم ابن حجر أعدّها. وذلك من وجهين:

أولاً: دلالة عبارات المعدّلين، التي تشير ضمناً إلى خفة ضبطه، الذي لا يبلغ حدّ التّرك.

ثانياً: خفة ألفاظ الجرح التي أطلقها أكثر المضعّفين له.

وعليه يكون حكم أبي العرب موافقاً لقول المضعّفين لأبي الغصن، وليس مخالفاً لقول المعدّلين، لأنّه يضعّف لأدنى درجة من الضّعف، وحكمه دقيق جداً، والله أعلم.

13- إسماعيل بن أبان، أبو إسحاق الأزدي، الكوفي، الورّاق (ت: 216هـ)، ذكره أبو العرب في كتابه الضّعفاء³.

أقوال النقاد الآخرين: قال علي بن المديني والنّسائي: «لا بأس به»⁴، وقال ابن معين: «ليس به بأس ما كتبت عنه شيئاً قط، وكان يحدث عن شيوخ ضعفاء»⁵، وقال أحمد: «ثقة»⁶، وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة، صحيح الحديث، ورع»⁷، وقال البخاري: «صدوق»⁸، وقال الجوزجاني: «كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث»⁹، وقال أبو حاتم: «صدوق

¹ - المغني، الذهبي، ج 2 ص 801.

² - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 147.

³ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 2 ص 140.

⁴ - التعديل والتجريح، الباجي، ج 1 ص 364.

⁵ - سؤالات ابن الجنيّد، لابن معين، ص: 191.

⁶ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج 2 ص 129. وج 3 ص 267.

⁷ - تاريخ أسماء الثّقات، ابن شاهين، ص: 62.

⁸ - التاريخ الكبير، البخاري، ج 1 ص 347. والتاريخ الأوسط، البخاري، ج 2 ص 337.

⁹ - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص: 84.

في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثير الحديث»¹. ووثقه ابن حبان² والذهبي³، وقال وقال ابن عدي: «وقول السَّعدي فيه إنَّه: كان مائلاً عن الحق، يعني ما عليه الكوفيون من تشييع، وأما الصَّدق فهو صدوق في الرواية»⁴. قال الدَّارقطني: «ثقة مأمون»⁵، وقال ابن حجر: «حجر: ثقة تكلم فيه للتَّشيع»⁶

المقارنة: عامة أهل العلم على توثيق الورَّاق، وما انتقد عليه إلا مذهبه - وهو ما أوضحه ابن عدي من عبارة الجوزجاني - وروايته عن الضَّعفاء، ولعلَّ أبا العرب ذكره في الضَّعفاء بسبب بدعته والرواية عن الضَّعفاء، وهذا لا يمنع من قبول بعض مروياته التي أصاب فيها.

14- حاجب بن عمر بن عبد الله، أبوخُشَيْنة التَّقفي، البصري (ت: 158هـ)، ذكره أبو العرب في كتابه الضَّعفاء، وقال: «قال ابن عيينة: كان يرى رأي الإباضية»⁷.

أقوال النِّقاد الآخرين: وثَّقه ابن معين، وأحمد⁸، والعجلي⁹ والنَّسائي¹⁰ وابن حبان¹¹ وابن خلفون¹ والذهبي²، وقال أبوداود: «أحد الأَحدين رجل صالح»³، وقال ابن حجر: «ثقة رمي رمي برأي الخوارج»⁴.

¹ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ص: 259.

² - الثَّقَات، ابن حبان، ج 8 ص 91.

³ - الكاشف، الذهبي، ج 1 ص 301.

⁴ - الكامل في الضَّعفاء، ابن عدي، ج 1 ص 504.

⁵ - سؤالات السَّلَمي، للدَّارقطني، ص: 104.

⁶ - تقريب التَّهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 89.

⁷ - إكمال التَّهذيب، مغلطي، ج 3 ص 275.

⁸ - الجرح والتَّعديل، ابن أبي حاتم، ج 3 ص 285.

⁹ - الثَّقَات، العجلي، ج 1 ص 276 وج 2 ص 399.

¹⁰ - تَهذيب الكمال، المزني، ج 5 ص 203.

¹¹ - الثَّقَات، ابن حبان، ج 2 ص 238.

المقارنة: عامة أهل العلم على توثيق حاجب، مع تلبّسه برأي الإباضية وأبو العرب نبه على بدعته لذلك ذكره في الضّعفاء تنبيهاً.

15- أيوب بن عتبة أبويحي قاضي اليمامة (ت160هـ)، وأيوب بن النّجار اليماني، قال أبوالإمام العرب: «قال ابن البرقي: ممّن نُسب إلى الضّعف واحتُمِلت روايته».⁵

أقوال النّقاد الآخرين: قال أبو كامل مُظَفَّر: «أيوب بن عتبة كان يُضَعَّف حديثه»⁶، وقال الإمام ابن معين: «ضعيف الحديث»⁷، وقال أيضاً: «ليس بشيء»⁸، وله قول ثالث: «ليس حديثه بشيء لا يساوي فلساً»⁹، وقال الإمام ابن المديني: «كان عند أصحابنا ضعيفاً»¹⁰، وقال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير، فقلت له: عن غير يحيى بن أبي كثير، قال: هو على حال»¹¹، وقال الإمام البخاري: «عنده لين»¹²، وقال ردّا عن سؤال الإمام الترمذي: «كان أيّوب لا يُعرف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أُحدّث عنه، وضعّف أيّوب بن عتبة جدّاً»¹³، وقال الإمام الجوزجاني: «ضعيف»¹⁴، وقال الإمام العجلي: «يكتب

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطي، ج3 ص274-275.

² - الكاشف، الدّهبي، ج1 ص301.

³ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج1 ص259.

⁴ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ج1 ص171.

⁵ - الإعلام بسنته، مغلطي ج2 ص9.

⁶ - تاريخ ابن أبي خيثمة، ج1 ص343.

⁷ - تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج1 ص72.

⁸ - تاريخ ابن معين رواية الدّوري، ج4 ص86.

⁹ - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص108.

¹⁰ - سؤالات ابن أبي شيبة، ابن المديني، ص:133.

¹¹ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج3 ص117.

¹² - التّاريخ الأوسط، البخاري، ج2 ص265. والتّاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص420. الضّعفاء الصّغير، البخاري، ص:27.

¹³ - العلل الكبير، الترمذي، ص:35، ر ح: 24.

¹⁴ - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص: 195.

حديثه، وليس بالقوي»¹، وقال مسلم: «ضعيف الحديث»²، وقال أبو زرعة: «ضعيف، ويقال ويقال حديثه باليمنة صحيح»³ وقد شرح أبو حاتم مسألة تضعيفه: «...أيوب بن عتبة فيه لين لين قدم بغداد ولم يكن معه كتبه فكان يحدث من حفظه على التّوهم فيغلط وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة - عن يحيى بن أبي كثير، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام وكان عالماً بأهل اليمامة، وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصح الناس كتاباً عنه»⁴، وقال أبو داود: «كان صحيح الكتاب تقادم موته»⁵، وقال النسائي: «مضطرب الحديث»⁶، وقال الفسوي: «وحدثنا أبو الوليد ثنا محمد بن جابر ثنا أيوب بن عتبة ضعيفان لا يفرح بحديثهما»⁷، وقال ابن حبان: «كان يخطيء كثيراً ويهم شديداً حتى فحش الخطأ منه»⁸ قال ابن عدي: «ولأيّوب بن عتبة هذا غير ما ذكرت أحاديث وأحاديثه في بعضها الإنكار، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»⁹، وقال ابن شاهين: «ليس بشيء»¹⁰، وقال الدارقطني: «عن يحيى بن أبي كثير، هو يمامي، يُترك، وقال مرة أخرى: يُعتبر به، شيخ. قيل له: مثل أيّوب بن جابر؟ قال: لا، هذا أقوى، يعني أيّوب بن عتبة أقوى»¹¹، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم»، وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: «ضعيف الحديث جداً»¹²، وقال علي بن

¹ - الثقات، العجلي، ج1 ص240.

² - الكنى، مسلم، ج2 ص908.

³ - الضعفاء، أبو زرعة، ج2 ص49.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص253.

⁵ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج2 ص192.

⁶ - الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص:15.

⁷ - المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، ج2 ص71.

⁸ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص169.

⁹ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص14.

¹⁰ - تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ص:50.

¹¹ - سؤالات البرقي، الدارقطني، ص:50.

الجنيد: «شبيه المتروك» وذكره الساجي، والبلخي في الضعفاء.¹ وقال الذهبي: «ضعفه لكثرة لكثرة مناكيره»²، وقال ابن حجر: «ضعيف».³

المقارنة: التّقاد مجمعون على ضعفه، واختلفوا هل يعتد به أم لا؛ والأغلب على صلاحية حديثه للاعتبار، إلا ابن معين والبخاري والنسائي، وهو قول ابن البرقي الذي رضىه أبو العرب وزاد قبول حديثه وخاصّة ممّن سمع منه عن كتابه، كأبي زرعة وأبي حاتم، وقد شرح أبو حاتم ذلك واعتمد على عارف بالحديث من أهل الإمامة: «قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام وكان عالماً بأهل الإمامة وقال: هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير وأصحّ الناس كتاباً عنه»، ويبدو والله أعلم أنّ حكم التّقاد على اضطراب حديثه؛ وخاصّة عن يحيى بن أبي كثير من رواية غير أهل الإمامة عنه، لكنّ المحدثين تعودوا أن يذكروا ذلك، ويبيّنوا صحة حديث الذين سمعوا من كتابه، وضّعف غيرهم، لكنّ أحمد وغيره جاء حكمهم عاماً بالتّضعيف، والذي يترجح هو رأي أبي العرب الذي رضىه، وهو صلاحية حديثه للاعتبار وقبول حديثه ممّن سمع عنه من كتابه بالإمامة، كما قال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود.

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص339.

² - المغني في الضّعفاء، الذهبي، ج1 ص97.

³ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ج1 ص118.

المطلب الثاني: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب:

سأدرس في هذا المطلب الرواة الضعفاء وهم كالاتي:

16-عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني (ت:132هـ). ذكره أبو العرب في كتابه الضعفاء¹.

أقوال النقاد الآخرين:، قال ابن معين: «بلغني عن مالك بن انس أنه قال: «عجبا من شعبة هذا الذي ينتقي الرجال وهو يحدث عن عاصم بن عبيد الله!»²، وقال شعبة: «عاصم بن عبيد الله لو قيل له: من بنى مسجد البصرة؟ لقال: فلان، عن فلان، عن النبي ﷺ»³، وقال ابن عيينة: «كان بعض المشايخ يتقون حديث عاصم بن عبيد الله»⁴، كان عبد الرحمن بن مهدي ينكر حديث عاصم بن عبيد الله أشد الإنكار⁵، وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، لا يحتج به»⁶، وقال علي بن المديني: «ذكرنا عند يحيى القطان ضعف عاصم بن عبد الله، فقال: هو عندي نحو ابن عقيل»⁷، وقال ابن معين: «ضعيف»⁸، وقال العجلي: «لا بأس به»⁹، وقال البخاري: «منكر الحديث»¹⁰، وقال أبو زرعة: «ضعيف»¹¹، وقال أبو

¹ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج7 ص108.

² - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج3 ص170.

³ - المعرفة والتاريخ، الفسوي، ج2 ص778.

⁴ - سؤالات أبي داود، لأحمد، ص:206، والعلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج1 ص197.

⁵ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج6 ص387.

⁶ - الطبقات الكبرى، ابن سعد: القسم المتتم ص:225.

⁷ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج3 ص1042.

⁸ - تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص137.

⁹ - الثقات، العجلي، ج2 ص9.

¹⁰ - الضعفاء الصغير، البخاري، ص:94، التاريخ الكبير، البخاري، ج6 ص493.

¹¹ - الضعفاء، أبو زرعة، ج2 ص646.

حاتم: «منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يعتمد عليه، وما أقربه من ابن عقيل»¹، وقال الجوزجاني: «ضعيف الحديث»²، وقال ابن حبان: «كان سيء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك من أجل كثرة خطئه»³، وقال ابن عدي: «قد روى عن سفيان الثوري وابن عيينة وشعبة، وغيرهم من ثقات الناس، وقد احتمله الناس، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»⁴، وقال الدارقطني: «يترك، وهو مغفل»⁵، وقال ابن حجر: «ضعيف»⁶

المقارنة: جماهير أهل العلم على توهين عاصم وردّ روايته، وذلك لسوء حفظه وكثرة غلطه، ومع هذا فقد روى عنه إمامان ناقدان اشتهرا بكونهما لا يرويان إلا عن مقبول، هما: شعبة والثوري، قال بن خزيمة بعد أن أخرج حديث عاصم في الصحيح: «وأنا بريء من عهدته عاصم... ثم قال: كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد روى عنه، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي - وهما إماما أهل زمانهما - قد روى عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير الموطأ»⁷. وقد وافق أبو العرب جماهير جماهير أهل العلم بتضعيف عاصم وعدم قبول روايته، والله أعلم.

17- أحمد بن بشير أبوبكر المخزومي (ت 197هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال النسائي: ليس به بأس»⁸.

¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 6 ص 348.

² - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص: 237.

³ - المجروحين، ابن حبان، ج 2 ص 127.

⁴ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج 6 ص 393.

⁵ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج 2 ص 354.

⁶ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 457.

⁷ - صحيح ابن خزيمة، ج 3 ص 248.

⁸ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 1 ص 26.

أقوال النقاد الآخرين: سأل الدرامي يحيى بن معين: «فطاء بن المبارك تعرفه فقال: من يروي عنه قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير فقال هه كأنه يتعجب من ذكر أحمد بن بشير فقال: لا أعرفه قال عثمان: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك»¹، وقال الدّوري: «سمعت يحيى يقول أحمد بن بشير هو مولى عمرو بن حرث وكان يقين وليس بحديثه بأس»² نقله وأقره العقيلي³، وقال ابن حبان: «ينفرد بمناكير عن المشاهير»⁴، وقال ابن الجارود: «تغير وليس حديثه بشيء»⁵، وقال أبو زرعة: «صدوق»، وقال أبو حاتم: «محلّه الصدق»⁶، وقال الدارقطني: «لا بأس به»⁷، وقال مرة: «ضعيف يعتبر به»⁸، وقال الإمام الباجي: «إنه صدوق إلا أنه ليس بحافظ، فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى»⁹ وهذا الرأي الرأي يميل إليه مغلطاي.¹⁰ قال أبوبكر بن أبي داود: «كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث»¹¹ وكذلك قال الذهبي،¹² أمّا ابن عدي فنقل كلام الدرامي، و أخرج له أحاديث منكورة، ثم قال: «له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم»¹³ أمّا الخطيب البغدادي فقد قال بعد كلام الدرامي بأنه

¹ - تاريخ ابن معين، رواية الدرامي، ج 1 ص 184.

² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 2 ص 42.

³ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج 1 ص 128.

⁴ - المجروحين، ابن حبان، ج 1 ص 140.

⁵ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 18-19.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 2 ص 42.

⁷ - سؤالات السلمي، الدارقطني، ج 1 ص 99.

⁸ - تهذيب الكمال، المزي، ج 1 ص 14.

⁹ - التعديل والتجريح، الباجي، ج 1 ص 314.

¹⁰ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 1 ص 25-26.

¹¹ - تهذيب الكمال، المزي، ج 1 ص 14.

¹² - ينظر: المغني، الذهبي، ج 1 ص 34، والميزان الاعتدال، الذهبي، ج 1 ص 85-86.

¹³ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج 1 ص 269-273.

متروك إذ ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء مولى عمرو بن خريث: « ذلك بغدادي سنذكره بعد وأما الكوفي فليست حاله التّرك، وإنما أحاديث تفرّد بروايتها وقد كان موصوفا بالصّدق»¹، وقال ابن نمير: « كان صدوقاً حسن المعرفة بأيام الناس حسن الفهم وكان رأساً في الشّعوبية، أستاذاً يخاصم فيها فوضعه ذلك عند الناس»²، وقال ابن حجر: « صدوق له أوهام»³.

المقارنة: الرّاي ضعيف على حكم أغلب المتكلّمين حتّى المعدّلين له مالوا إلى وصفه بصدوق، لكن يصلح للمتابعات، وقد يُروى بعض ما صحّ من حديثه، وكلام أبي العرب في تضعيف هذا الرّاي فهو خلاصة سبر مروياته ونقدها والحكم عليها عموماً لا على كلّ أحاديثه جملة وتفصيلاً.

18- إسماعيل بن زكريا بن مرة أبو زياد الخلقاني الأسدي الكوفي يلقّب شقوصاً (ت173هـ): قال الإمام أبو العرب: «قال ابن معين : حديثه متقارب»⁴.

أقوال النّقاد الآخرين: قال ابن معين : « ثقة»⁵، وقال مرة: « ليس به بأس»⁶، وقال مرة: «صالح»⁷، وقال: « هو ضعيف الحديث...: إسماعيل بن زكريا صالح الحديث، قيل له: أفحجّة هو؟ قال: الحجّة شيء آخر»⁸، وقال المروزي نقلاً أحمد: « ما كان به بأس»⁹، وقال

¹ - ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج5 ص80.

² - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، 76/5.

³ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص78.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص172.

⁵ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج3 ص266 تاريخ أسماء الثّقات، ابن شاهين، ص: 63.

⁶ - تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج1 ص85.

⁷ - سؤالات ابن الجنيد، ابن معين، ص: 226.

⁸ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج7 ص178.

⁹ - سؤالات أبي داود، أحمد، ص: 167.

وقال: «حديثه حديث مقارب»¹، وقال: «أما الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارب الحديث صالح، ولكن ليس ينشرح الصدر له، ليس يعرف هكذا يريد بالطلب»²، بالطلب»²، وقال: «هو ضعيف الحديث»³، وقال بن خراش: «صدوق»⁴ قال العجلي: «العجلي: «ضعيف الحديث»⁵، وقال أبوداود: «ثقة»⁶، وقال أبو حاتم: «صالح»⁷ وذكره ابن ابن حبان في الثقات»⁸، وقال الحافظ ابن عدي: «صالح، وهو حسن الحديث يُكتب حديثه»⁹، وقال الذهبي: «هو صدوق»¹⁰ زاد: «يتشيع»¹¹، وقال: «ثقة منصف وهو شيعي يقال عنه كلام في الغلو يصدر عن مسلم وقد اختلف قول ابن معين فيه فقواه مرة وضعفه أخرى»، وقال أحمد حديثه مقارب»¹²، وقال: «اختلف قول ابن معين فيه»¹³، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ قليلا»¹⁴.

المقارنة: اللفظة التي نقلها أبو العرب عن ابن معين لم ينقلها أحد بالرغم من حكم الذهبي باختلاف قول ابن معين فيه.

¹ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد رواية، ابنه عبد الله، ج2 ص495.

² - المصدر نفسه، رواية المروزي، ص: 193.

³ - المصدر نفسه، ص: 175.

⁴ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج7 ص178.

⁵ - الثقات، العجلي، ج1 ص225.

⁶ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج1 ص233.

⁷ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص170.

⁸ - الثقات، ابن حبان، ج6 ص44.

⁹ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج1 ص518.

¹⁰ - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم، الذهبي، ص: 64.

¹¹ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4 ص580.

¹² - من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ص: 45 والكاشف، الذهبي، ج1 ص246.

¹³ - الكاشف، الذهبي، ج1 ص246.

¹⁴ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص94.

1- ولا أدري هل أنّ أبا العرب لخصّ أقوال ابن معين، فحمل التوثيق على عدالته الدنيّة، وحمل قول ابن معين: بأنّه ضعيف، وليس به بأس، وصالح الحديث، بأنّه ضعيف لكن لا يخرج حديثه عن دائرة القبول والاعتبار ولا يبلغ درجة الاحتجاج لذلك وصفه بمقارب الحديث وأقوال أحمد في هذا المضمار جمعا بين أقواله.

2- أو أنّ أبا العرب نقل قول أحمد الذي ثبت عنه وجعله من قول ابن معين.

ومنهم من وثّقه كأبي داود، ومنهم من وصفه بصالح كأبي حاتم وابن عدي وزاد يكتب حديثه، ومنهم من قال: صدوق كابن خراش والذهبي وابن حجر، وزاد الذهبي يتشيع وابن حجر يخطيء قليلا، وضعفه العجلي، والقول الوسط هو مقارب الحديث، أي ضعيف لكن ضعفه يحتمل.

19- ثواب¹ بن عتبة المهري البصري. قال الإمام أبو العرب: «حدثني أحمد بن مغيث عن أبي الحسن أحمد بن صالح الكوفي، قال: ثواب يُكتب حديثه، وليس بالقوي».²

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن معين: «ثقة»³، وقال الدّوري: «يحيى يقول ثواب بن عتبة شيخ شيخ صدق حدّث عنه أبو عبيدة الحدّاد وغيره، وقال أبو الفضل فإن كنت كتبت عن أبي زكريّا فيه شيئا أنّه ضعيف فقد رجع أبو زكريّا وهذا هو القول الأخير من قوله»⁴، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي وأبا زرعة ورأيا في كتاب رواه عباس الدّوري عن يحيى بن معين أنّه قال:

¹ - الإكمال في رفع الارتباب، ابن ماكولا، ج1 ص563.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص109. الثقات، العجلي، ج1 ص261.

³ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4 ص135. ونقله ابن شاهين وارتضاه، ينظر تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص:93.

⁴ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4 ص272.

ثواب بن عتبة ثقة. فأنكرا جميعا ذلك»¹، وقال أبو داود: «هو خير من أيوب بن عتبة، وثواب ليس به بأس»² وذكره ابن حبان في الثقات³، وقال ابن عدي: «ثواب بن عتبة يعرف بهذا الحديث وحديث آخر وهذا الحديث قد رواه غيره عن عبد الله بن بريدة منهم عقبة بن عبد الله الأصم ففي الحديثين⁴ اللذين يرويهما ثواب لا يلحقه ضعف»⁵ قال الحاكم: «قليل الحديث، لم يجرح بنوع يسقط به حديثه»⁶ ونقل مغلطاي: «قال أبو علي الطوسي وابن خلفون لما ذكره في الموالي في الثقات: أرجو أن يكون صالح الحديث»⁷، وقال الذهبي: «فيه لين»⁸، وقال: «قوّاه ابن معين ولينه أبو زرعة»⁹، وقال ابن حجر: «مقبول»¹⁰.

المقارنة: كل ما لثواب حديثان معروفان ولم ينفرد بهما وليسا منكرين كما قال ابن عدي، فالحكم عليه نوع من الترف العلمي، وقد اختلف فيه قول ابن معين فقد وثقه بعدما كان يضعفه كما نقل عنه الدّوري، ونفاه أبو زرعة وأبو حاتم، والدّوري أعلم بابن معين من الرّازيين، في ثنايا كلام الدّوري يبيّن علمه بتضعيف ابن معين السابق لهذا الرّاوي، وأنّ آخر ما استقر عليه ابن معين توثيق الرّاوي، وابن حبان والحاكم وأبو علي الطّوسي وابن خلفون فقد وثّقوه على لين فيه بقولهم صالح، كما لخص الذهبي، وقال ابن حجر: مقبول، أي في المتابعات، وما

¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص471.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص109. لم أجده في المطبوع من سؤالات الآجري.

³ - الثقات، ابن حبان، ج6 ص130.

⁴ - ينظر: الإكمال في رفع الارياب، ابن ماكولا، ج1 ص563.

⁵ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص309.

⁶ - المستدرک، الحاكم، ج1 ص433، ر ح: 1088.

⁷ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص109.

⁸ - الكاشف، الذهبي، ج1 ص285.

⁹ - المغني، الذهبي، ج1 ص123.

¹⁰ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص151.

نقله أبو العرب على العجلي ورضيّه هوأعدل الأقوال، أنّ الراوي لين وليس بالقوي ويكتب حديثه ويصلح للمتابعات، وعمليا له حديثان متابع عليهما والمشكلة منتهية.

20-إدريس بن سنان بن بنت وهب بن منبّه، أبوإلياس اليماني (ت: 141-150هـ) ذكره أبو العرب في كتابه «الضعفاء»¹.

أقوال النقاد الآخرين: قال يحيى بن معين: «يكتب من حديثه الرقاق»²، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أيضا: «يتقى حديثه من رواية ابنه عبد المنعم عنه»³، وقال ابن عدي: «ليس له كبير رواية، وأحاديثه معدودة، وأرجوأنّه من الضّعفاء الذين يكتب حديثهم»⁴. وعده الدارقطني في جملة الضّعفاء، وقال في ترجمة ابنه عبد المنعم: «عن أبيه، وأبوه متروك»⁵ وضعفه الذهبي⁶، وابن حجر⁷.

المقارنة: كل النقاد ضعّفوا إدريس، وعبارة ابن معين تتضمن الإشارة إلى ضعفه، إذ كان كثير من أهل العلم يتسامح في رواية الأخبار والرقائق عن خفيفي الضّعف، ويتشدّدون في قبول روايتهم في الأحكام. وبهذا يكون أبو العرب موافقا لعامة أهل العلم في تضعيف إدريس، والله أعلم.

¹ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص27.

² - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص34.

³ - الثقات، ابن حبان، ج6 ص77.

⁴ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص34.

⁵ - الضّعفاء والمتروكين، الدارقطني، ص: 158، 286.

⁶ - المغني في الضّعفاء، الذهبي، ج1 ص64.

⁷ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص73.

المطلب الثالث: الرواة الضعفاء جدا عند الإمام أبي العرب.

سأدرس في هذا المطلب نماذج من الرواة الذين ضعفهم جدا لكنهم ليسوا متروكين.

21-الحارث بن نبهان، أبو محمد الجرمي، البصري، (ت: 150-160هـ) قال الإمام أبو العرب: «هو عند المحدثين ضعيف في روايته وقد ذكرنا ما قالوا فيه في كتابنا الذي ألفناه في ثقات الرجال وضعافهم».¹، وأورده في كتابه ضمن «الضعفاء».²

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن معين: «ليس بشيء... لا يكتب حديثه»³، وقال ابن المديني: «كان ضعيفا، ضعيفا»⁴، وقال أحمد: «رجل صالح، ولم يكن يعرف بالحديث، ولا يحفظه، منكر الحديث»⁵، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁶، وقال الجوزجاني: «يضعف حديثه»⁷، حديثه⁷، وقال أبو زرعة: «ليس بالقوي»⁸، وحين سأله ابن أبي حاتم عنه أجاب: «ضعيف»⁹، وقال أبو داود: «ليس بشيء»¹⁰، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث»¹¹، وقال النسائي: «متروك الحديث»¹، وقال ابن حبان: «كان من الصالحين الذين

¹ -طبقات علماء أفريقيا وتونس، أبو العرب، ص: 33.

² -إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص320.

³ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج4 ص111.

⁴ - سؤالات ابن أبي شيبة، لابن المديني، ص: 50.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص92.

⁶ - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص284.

⁷ -أحوال الرجال، الجوزجاني، ص: 119.

⁸ - الضعفاء، لأبي زرعة، ج2 ص437.

⁹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص92.

¹⁰ - سؤالات الآجري، أحمد، ج2 ص83.

¹¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج3 ص92.

غلب عليهم الوهم حتى فحش خطؤه، وخرج عن حدّ الاحتجاج به»²، وقال ابن عدي بعد أن ساق بعض مفاريد: «وللحارث هذا غير ما ذكرت أحداث حسان، وهو ممن يكتب حديثه»³، وقال الذهبي: «ضعّفوه بمرة»⁴، وقال ابن حجر: «متروك»⁵.

المقارنة: لم يخالف في ضعف الحارث أحد من النقاد، والجماهير على أنّه متروك لا يكتب حديثه، وخالف في ذلك أبو زرعة وابن عدي، فجرحاه جرحاً خفيفاً، ورأى ابن عدي أنّه ممن يكتب حديثه مع ضعفه. وعليه يتفق حكم أبي العرب عليه بالضعف مع حكم سائر النقاد.

22- صالح بن بشير بن وادع، أبوبشر المُرّي، القاص، البصري (ت: 172هـ). قال الحافظ أبو العرب: «لما ولي المهدي الخلافة وقدم البصرة سأل عن خير أهلها، ف قيل: المري. وإنّا ضعّفوه لقلّة ضبطه»⁶.

أقوال النقاد الآخرين: قال عفان: «حدّث حمادة بن سلمة، عن صالح المري بحديث، عن ثابت، فقال: كذب. وحدثت هماماً، عن صالح المري بحديث، فقال: كذب»⁷، وقال ابن معين: «ليس بشيء»⁸. وضعّفه في سائر الروايات عنه⁹، وقال علي بن المديني: «ليس بشيء».

¹ - الضّعفاء والمتروكين، النسائي، ص: 165.

² - المحروحين، ابن حبان، ج1 ص222.

³ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص461.

⁴ - المغني في الضّعفاء، الذهبي، ج1 ص143.

⁵ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص178.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج6 ص320، الاكتفاء، مغلطاي، ج1 ص389.

⁷ - مقدّمة صحيح مسلم، ج1 ص23.

⁸ - تاريخ ابن معين رواية، رواية ابن محرز، ج1 ص62، ورواية ابن طهمان، ج2 ص393.

⁹ - ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج1 ص419-420، من رواية: ابن أبي شيبة، وابن الهيثم، وجعفر بن أبي عثمان، والمفضل الغلابي، ومحمد الصاغاني، وتفرد الدوري عن جميع هؤلاء في روايته، ج2 ص262، حيث نقل عن ابن معين قوله: «ليس به بأس»، ثم قال الدوري: «رأيت يحيى بن معين ليس له في صالح المري كبير رأي».

ضعيف، ضعيف»¹، وقال الفلاس: «منكر الحديث جدًّا، يحدث عن قوم ثقات أحاديث مناكير، وهو رجل صالح»²، وقال أحمد: «كان صاحب قصص يقصّ، ليس هو صاحب آثار وحديث، ولا يعرف الحديث»³، وقال البخاري: «منكر الحديث»⁴، وقال الجوزجاني: «كان قاصًّا واهي الحديث»⁵، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، يكتب حديثه، وكان من المتعبدین، ولم يكن في الحديث بذاك القوي»⁶، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁷، وقال ابن حبان: «غلب عليه الخير والصّلاح حتّى غفل عن الإتقان في الحفظ، فكان يروي الشّيء الذي سمعه من ثابت والحسن وهؤلاء على التّوهم، فيجعله عن أنس، عن رسول الله ﷺ، فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات، واستحق التّرك عند الاحتجاج، وإن كان في الدّين مائلا عن طريق الاعوجاج»⁸، وقال ابن عدي: «وعامة أحاديثه التي ذكرت والتي لم أذكر منكرات، ينكرها الأئمة عليه، وليس هو بصاحب حديث، وإنّما أتى من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي مع هذا لا يتعمّد الكذب، بل يغلط بيّنًا»⁹ وضعفه الذهبي¹⁰، وقال ابن حجر: «ضعيف»¹¹.

¹ -سؤالات ابن أبي شيبه، ابن المديني، ص: 56.

² - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج 4 ص 396.

³ -المصدر نفسه.

⁴ -التّاريخ الكبير، البخاري، ج 4 ص 273، وفي الضّعفاء، البخاري، ص: 61، والتّاريخ الأوسط، البخاري، ج 2 ص 153.

⁵ -أحوال الرّجال، الجوزجاني، ص: 120.

⁶ -الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج 4 ص 396.

⁷ - الضّعفاء والمتروكين، النسائي، ص: 195.

⁸ - المجروحين، ابن حبان، ج 1 ص 372.

⁹ -الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج 5 ص 98.

¹⁰ - المغني، الذهبي، ج 1 ص 302.

¹¹ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 426.

المقارنة: ذهب أغلب النقاد إلى ضعف صالح بسبب غفلته، وفحش خطئه، ما بلغ حدّ التّرك وإسقاط الرّواية عند الأكثر، مع إقرارهم بفضله وزهده وعظيم عبادته، ومن هنا جاءت كلمة أبي العرب دقيقة وافق فيها العلماء بالطّعن في ضبط صالح، لا في عدالته.

23- أسامة بن زيد بن أسلم أبوزيد المدني: قال الإمام أبو العرب: « لا أعلم أحدا وثقه».¹

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن سعد: « وكان كثير الحديث وليس بحجة»²، وقال يحيى: « أسامة أسامة بن زيد بن أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم هؤلاء أخوة وليس حديثهم بشيء جميعا»³، وقال أيضا: « ضعيف يُكتب حديثه»⁴، وقال ابن المديني: « هو عندنا ثقة وليس بالقويّ وقد أنكر أصحابنا عليه أحاديث وبنوزيد بن أسلم منهم عبد الرحمن وغيره وبنوزيد كلّهم ليس بالأقوياء»⁵، وقال أيضا: « ليس في ولد زيد بن أسلم ثقة»⁶، وقال أيضا: « هو ثقة، وأثنى عليه خيرا، وقال : أدركت أحدهما أسامة أو عبد الله بن زيد»⁷، وقال أحمد: « أخشى ألا يكون بقوي في الحديث قلت: وأخوه عبد الله بن زيد بن أسلم فقال: ثقة»⁸، وقال أيضا: « منكر الحديث ضعيف»⁹، وقال الجوزجاني: « بنوزيد بن أسلم أسلم أسامة، وعبد الله، وعبد الرحمن ضعفاء في الحديث من غير خربة في دينهم، ولا زيع عن

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص53.

² - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص483.

³ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج3 ص157. سؤالات ابن الجنيد، لابن معين، ص: 154. وتاريخ ابن أبي خيثمة، ج2 ص339.

⁴ - الكامل في الضّعفاء ابن عدي، ج2 ص78.

⁵ - سؤالات ابن أبي شيبة، ابن المديني، ص: 96.

⁶ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص79.

⁷ - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص23. الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص79.

⁸ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج2 ص473. الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص79.

⁹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص285.

الحق في بدعة ذكرت عنهم»¹، وقال النسائي: «ليس بالقوي»²، وقال ابن حبان: «كان يهتم بهم في الأخبار ويخطيء في الآثار حتى كان يرفع الموقوف ويوصل المقطوع ويسند المرسل»³، وقال ابن عدي: «وبنو زيد بن أسلم على أن القول فيهم أئهم ضعفاء إئهم يكتب حديثهم ولكل واحد منهم من الأخبار غير ما ذكرت ويقرب بعضهم من بعض في باب الروايات. ولم أجد لأسماء بن زيد حديثا منكرا جدا لا إسنادا، ولا متنا وأرجو أنه صالح»⁴ وضعفه ابن شاهين⁵ وذكره البرقي في كتاب الطبقات في باب الضعفاء من رواة الحديث من أهل المدينة، وقال في موضع آخر: «هومدني ممن يضعف ويكتب حديثه»⁶، وقال الذهبي: «ضعفوه»⁷، وقال أيضا: «رجل صالح ضعفه أحمد بن حنبل وغيره لسوء حفظه»⁸، وقال ابن حجر: «ضعيف من قبل حفظه»⁹.

المقارنة: نفى أبو العرب علمه أن أحدا من المحدثين وثقه، وحقيقة أن كل المتكلمين ضعفوه من قبل حفظه، وحتى الذين قالوا ثقة كأحمد وغيره، إنما أرادوا بها الصلاح كما قال ابن حبان، أي ثقة في نفسه، أما أحاديثه فضعيفة بالاتفاق، وهو الذي يقصده أبو العرب، وليس حديثه حجة، وعلى أقصى تقدير يُعتبر بمروياته.

¹ - أحوال الرجال، الجوزجاني، ص: 223-224. الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص80.

² - الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص: 19.

³ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص179.

⁴ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص82.

⁵ - تاريخ أسماء الضعفاء، ابن شاهين، ص: 54.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص53.

⁷ - الكاشف، الذهبي، ج1 ص232.

⁸ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج1 ص66.

⁹ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص75.

24- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي محذورة: قال الإمام أبو العرب: «وكانوا ضعفاء».¹

كلام النقاد الآخرين: وسئل يحيى بن معين عن بني أبي محذورة الذين يروون حديث الأذان عن أبيهم عن جدّهم؟ فقال: قد أدركت أنا أحدهم، وأراه إبراهيم ولم أسمع منه، وكان أضعفهم²، وقال ابن حجر: «مجهول وضعفه الأزدي»³.

المقارنة: ضعّف أبو العرب إبراهيم هذا ونقل وابن البرقي عن ابن معين تضعيفه ووافقهم ابن حجر، فكلّهم يجمعون على تضعيفه أو تجهيله.

25- إبراهيم بن أيوب الحوراني أبوالعشق(ت238): قال الإمام أبو العرب: «قال أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عثمان المديني المصري: ضعيف، وقال أبو العرب: وكان أبو الطاهر من أهل النقد والمعرفة بالحديث بمصر».⁴

أقوال النقاد الآخرين: ذكره ابن أبي حاتم ولم يقل فيه شيئاً⁵، وقال الذهبي: «وما أعلم فيه جرحاً»⁶.

المقارنة: ما نقله أبو العرب من تضعيف الحوراني، لم يبلغ قبله ابن أبي حاتم ولم يبلغ بعده الذهبي، و ترجم ابن حجر له في لسان الميزان وذكر القول ولم يرده؛ وهذا دليل على أنّه راضيه، ومن جرّحه عنده زيادة علم على من لم يجرّحه فالمصير إليه محتم.

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج1 ص180، ويقصد أبو العرب بني إسماعيل كلهم.

² - المصدر السابق، ج1 ص180.

³ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص52.

⁴ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص246.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص89.

⁶ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج5 ص770.

26- إبراهيم الشّامي: قال الإمام أبو العرب: «قال أبو الطّاهر: ضعيف».¹

أقوال النّقاد الآخرين: قال ابن حجر: «ضعيف».² لم أجد غيره تكلم في إبراهيم الشّامي.

المقارنة: الذي نقل أبي العرب تضعيف أبي طاهر ووافقهم ابن حجر.

27- إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني الدمشقي أبو إسحاق (ت 238هـ). قال الإمام أبو

العرب: «قال أبو الطّاهر: دمشقي ضعيف».³

أقوال النّقاد الآخرين: قال أبو حاتم: «وأظنه لم يطلب العلم وهو كذاب»⁴ قال أبو

زرعة: «كذاب»⁵، وقال الطبراني: «لم يروه عن يحيى إلا ولده، وهم ثقات»⁶ أخرج ابن حبان

حديثه الطويل في صحيحه.⁷ قال الذهبي: «والصّواب إبراهيم بن هشام أحد المتروكين الذين

مشاهم ابن حبان فلم يصب».⁸

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 1 ص 390.

² - المصدر السابق، ج 1 ص 390.

³ - المصدر نفسه، ج 1 ص 380.

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 2 ص 143.

⁵ - الضعفاء، والمتروكين، ابن الجوزي، ج 1 ص 59.

⁶ - المعجم الصّغير، الطبراني، ج 1 ص 271، ر ح: 446.

⁷ - صحيح ابن حبان، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الطّاعات وثوابها ما ذكر الاستحباب للمرء أن يكون له من

من كلّ خير حظّ رجاء التّخلّص في العقبي بشيء منها، ج 2 ص 76، ر ح: 361، ضعفه شعيب الأرناؤوط ينظر

الحاشية: «إسناده ضعيف جداً، إبراهيم بن هشام بن يحيى بن يحيى الغساني الدمشقي»، وقال الألباني: «وهذا

سند واه جداً إبراهيم هذا متروك كما قال الذهبي، وقد كذبه أبو حاتم. ينظر: السلسلة الصحيحة للألباني: ج 1 ص 223-

224، ج 2 ص 96، ج 2 ص 603، ج 3 ص 478، ج 4 ص 8، ج 6 ص 362، والسلسلة الضعيفة للألباني: ج 4 ص 383،

ج 5 ص 453، ج 9 ص 59، ج 12 ص 316، 318، 594، ج 13 ص 205، ج 14 ص 1204، 1205 وغيرها.

⁸ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج 4 ص 378.

المقارنة: اختلف النقاد فيه فمنهم من ضعفه كأبي الطاهر ومنهم من اتهمه بالكذب كأبي حاتم والدارقطني، ومنهم من وصفه بالمتروك كالذهبي، وتبعهم ابن حجر، ومن المعاصرين الألباني وشعيب الأرنؤوط في كتبهم، ووثقه ابن حبان والطبراني ولم يصيبا، لأنّ حكم أبي حاتم مبني على تتبع وله قصة مشهورة تبين أن الراوي ليس من طلاب العلم أصلاً ولا يفهم شيئاً، وعليه فالراوي أقل درجاته ضعيف جداً.

28- زكريا بن يحيى بن إبراهيم، أبو يحيى الوقار العبدي المصري (ت 254هـ). قال الإمام أبو العرب: «كثير من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام»¹، وقال أيضاً: «في حديثه لين كثير»².

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي بمصر في الرحلة الثانية وروى عنه»³ وذكره العقيلي في ضعفائه⁴. وقال ابن حبان: «يخطيء ويخالف»⁵، وقال ابن عدي: «يضع الحديث ويوصلها... عن صالح جزرة أنّه، قال: حدّثنا أبو يحيى الوقار وكان من الكذابين الكبار... سمعت مشايخ أهل مصر يشنون عليه في باب العبادة والاجتهاد والفضل، وله حديث كثير بعضها مستقيمة وبعضها ما ذكرت وغير ما ذكرت موضوعات، وكان يتهم الوقار بوضعها؛ لأنّه يروي عن قوم ثقات أحاديث موضوعات، والصالحون قد رسموا بهذا الرّسم إن يرووا في فضائل الأعمال موضوعة بواطيل ويتهم جماعة منهم بوضعها»⁶، وقال ابن يونس: «ضعيف»⁷، وقال الدارقطني: «منكر الحديث، متروك»⁸، وقال أبو عمر

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 100.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج 3 ص 520.

³ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 3 ص 601.

⁴ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج 2 ص 404-405.

⁵ - الثقات، ابن حبان، ج 8 ص 253.

⁶ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج 4 ص 174-175.

⁷ - تاريخ ابن يونس، ج 1 ص 187.

⁸ - سنن الدارقطني، ج 2 ص 126، ح ر: 1265.

والكندي: «كان فقيهاً صاحب عجائب، ولم يكن بالمحمود في روايته»¹، وقال الذهبي: «وليس هو بالقوي في الحديث»².

المقارنة: يكاد يجمع الكل على ضعفه بل زاد بعضهم بوصفه بالكذب واتهامه بالوضع كصالح جزرة، نتيجة تفرغه للعبادة كما فسّر ذلك ابن عدي، لكنّ أبا حاتم الرازي على رغم من تشدّده سمع منه وروى عنه، ولعله روى عنه الأحاديث المستقيمة التي ذكرها ابن عدي، ولذلك كان كلام أبي العرب دقيقاً حيث قال: «كثير من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام»، وقد ساند ذلك أحكام أبي حاتم في علل الرواية عن مجهولين وحكم المحدثين على أحاديثه بالانقطاع عن الثوري أو غيره.

29- إسحاق بن أبي عبد الملك الملقب، قال الإمام أبو العرب: «حدثني أبي قال: كان أمراء بني الأغلب يرسلون إلى إسحاق فيكون عندهم من رمضان، فيحدثهم بتلك العجائب، حتى يقطع بهم طول النهار»³.

أقول النقاد الآخرين: لم يترجم له إلا أبو العرب.

المقارنة: القول فيه قول أبي العرب وقد حكى عن والده أنّه يحدّث بالعجائب تجريح ضمني وتحمل عدة أمور:

- يُحتمل أنّه يحدّث بما لا يصحّ وما شابهه.
- ويحتمل أن قضاء يوم رمضان يفترض أن يُقضى بالطاعات والقربات لا بسماع الغرائب المسليات، وهذا خدش في عدالة العالم.

¹ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص37.

² - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج6 ص84.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 98.

30- أبوعبد الملك الملتشوني: قال الإمام أبو العرب: « وحديثه يدلّ على ضعفه، ما يحتاج إلى معرفة حاله بأكثر من روايته»¹.

أقوال النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له.

المقارنة: القول فيه قول أبي العرب.

31- عبد المؤمن بن مستنير الجزري. قال الإمام أبو العرب: «رجل صالح، كان في حديثه لين ومقطوع كثير، وهو ثقة»².

أقوال النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له.

المقارنة: القول فيه قول أبي العرب فقد حكم على مروياته بعد نقدها.

32- بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أبوعمرو، ويقال أبوعبد الله، أمير البصرة وقاضيه: قال الإمام أبو العرب: «قال مالك بن دينار لما ولي بلال: يا لك أمة هلكت ضياعاً ولي أملك بلال»³.

أقوال النقاد الآخرين: وثقه ابن حبان¹، وقال ابن الأثير: «وهو قليل الحديث حسنة»²، وقال الألباني من المعاصرين: «وهذا إسناد ضعيف؛ بلال بن أبي بردة؛ لم يوثقه غير ابن حبان، وكان قاضياً على البصرة، غير محمود في حكمه»³.

¹ - المصدر نفسه، ص: 98.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 111.

³ - وللمزيد من حال بلال هذا، ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج5 ص308. ج3 ص194. والحن، أبو العرب، ص: 340-341 و365. وتاريخ الإسلام، الذهبي، ج3 ص380.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج3 ص39. تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص501. نقلها أحمد، ينظر: العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج3 ص78.

المقارنة: ضعّفه أبو العرب ضمنيا والألباني صراحة بسبب سيرته غير المحمودة في القضاء وجوره فيه وتظاهره بالصّلاح أمام عمر بن عبد العزيز لغرض تولي البصرة⁴، ووثّقه ابن حبان وحسّن حديثه ابن الأثير، وهو مقلّ، فهذا حقيقة فاقد العدالة، لأنّه يتصنّع لهدف دنيوي، فكيف يُوثق فيه، وهو كما حكم عليه عمر بن عبد العزيز بأن طرده ولم يوله شيئا، فكيف لراوي بهذه الصّفة يُروى عنه، لأنّه لا يُؤمن جانبه، فحكم أبي العرب فيه هو الصّواب والله أعلم.

33- أحمد بن موسى بن جرير الأزدي أبوداود العطار (ت273هـ). قال الإمام أبو العرب: «صالح ثقة في نفسه، في كتبه خطأ وتصحيف»⁵.

أقوال النّقاد الآخرين: لم أجد من تكلم فيه إلا أبا العرب، وتابعه الخشني⁶ والقاضي عياض والدّباغ في توثيقه⁷ وابن فرحون وقد نقل كلام أبي العرب كلّ⁸.

المقارنة: فالقول فيه قول أبي العرب وما قال قوله تلك إلا لاطلاعه على كتب أحمد بن موسى وهو من أصحاب سحنون وأغلبهم شيوخ لأبي العرب فهو أعلم به سواء كان شيخه مباشرة أو نظر في كتبه، وأبو العرب مهتم بالبحث عن تراث الراوي وكتبه كما هو معروف.

34- حاتم بن عثمان أبوعثمان أوأبوطاهر¹ المعافري الإفريقي: قال الإمام أبو العرب: «كان يغرب عن مالك أحاديث لا يرويه غيره»².

¹ - الثّقات، ابن حبان، ج6ص91.

² - جامع الأصول في أحاديث الرّسول ﷺ، لابن الأثير، ج12ص221.

³ - سلسلة الأحاديث الضّعيفة، الألباني، ج9ص472.

⁴ - ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ج8، ص50.

⁵ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4ص396.

⁶ - طبقات علماء إفريقية، الخشني، ص:28.

⁷ - معالم الإيمان، الدّباغ، ج2ص158-159.

⁸ - ينظر الدّيباج المذهب، ابن فرحون، ص:32.

أقوال النقاد الآخرين: نقل ابن حجر كلام أبي العرب وأيد حكمه عليه بالتمثيل بحديث عن مالك³، وقال الكناي: عن مالك متهم⁴.

المقارنة: قلّد ابن حجر والكنائي أبا العرب لأنّ الراوي إفريقي وهو أعلم به.

35- حسين وقيل حميد⁵ بن عمران الجهني الواسطي، قال الإمام أبو العرب: «قال أبوبشر: حسين بن عمران الجهني، عن عمران بن مسلم، عن خيثمة قال: كنت عند ابن عباس في النذر، لا يتابع عليه»⁶.

أقوال النقاد الآخرين: قال البخاري: «لا يتابع على حديثه، عن الزّهرى، مناكير»⁷ ونقل العقيلي تعميم القول⁸، ووثّقه ابن حبان⁹. ونقل ابن عدي حديث ابن عباس¹⁰ ونقل ابن حجر، فقال: «وقال الحازمي في تاريخه ضعفه غير واحد من أصحاب الحديث وناقشه ابن

¹ - تاريخ ابن يونس المصري، ج2 ص56.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص507.

³ - المصدر السابق، ج2 ص507.

⁴ - تنزيه الشريعة، الكناي، ج1 ص47.

⁵ - ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، ج14 ص318، ر ح: 3660.

⁶ - الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، ج3 ص31.

⁷ - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص387.

⁸ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص254.

⁹ - الثقات، ابن حبان، ج6 ص207.

¹⁰ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج3 ص224، وقال ابن عدي بدل النذر، قال: القدر، ونقل المزني عن ابن عدي

القول، وقال: النذر فلعلّ الخطأ من محقق الضعفاء، أو التصرف من محقق تهذيب الكمال، ينظر: تهذيب الكمال، المزني، ج6 ص457.

دقيق العيد في ذلك»¹، وقال الذهبي: «قال الدارقطني لا بأس به أظنه هو»² وجزم به في الميزان.³ وقال ابن حجر: «صدوق يهم»⁴.

المقارنة: قول أبي بشر الذي نقله أبو العرب، قاله البخاري ونقله عنه العقيلي وابن عدي ورضوه، وضعف الحازمي حسين بن عمران، ونسبه لكثير من المحدثين، ولم يرض النسبة ابن دقيق العيد، ونقل الذهبي عن الدارقطني قوله: لا بأس به مرة جازما ومرة شاكا، وقال ابن حجر: صدوق يهم، ووثقه ابن حبان، ويبدو أن أبا بشر سمعه عن البخاري ورضيه فقال له وكأنه له، لكن من خلال القول قد يفهم منه أن التضعيف لهذا الحديث، لكن عند الرجوع للقائل الأصلي يتبين أن حكمه عام وزاد حتى عن الزهري، فحكم عليها بأنها مناكير، وعليه فتوثيق ابن حبان مطلقا بعيد جدا، إلا أن نحمله على توثيق العدالة الدينية، وكذلك وصف الدارقطني إن ثبت، ووصف ابن حجر بأنه "صدوق يهم" أعدل، مما يعني أن الأخطاء غير متعمدة فلا يتابع عليها، فيكون قول أبي بشر قول أغلب المحدثين، وهو يعني أن أغلب مروياته لا يتابع عليها.

36- سليمان بن الحكم بن عوانة الكلبي، قال الإمام أبو العرب: «قال العجلي: قد رأيت كان

بواسط، ولم يكن عنده أحاديث، كان عنده حديث الملوك»⁵.

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن معين: «ليس بشيء»⁶، وقال أحمد: «هذا كان ينزل ذاك

¹ - تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج2 ص311-312.

² - المغني، الذهبي، ج1 ص174.

³ - الميزان، الذهبي، ج1 ص544.

⁴ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص217.

⁵ - لسان الميزان، لابن حجر، ج4 ص138-139.

⁶ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج4 ص86.

الجانب، وإثما كان عنده شيء أو قال: لم أكتب عنه شيئاً¹، وقال النّفيلي: «لا بأس به»²، وقال أبو داود: «أراه واسطيا قدم بغداد، فكتبوا عنه، وكان له علم بالأخبار»³، وقال النسائي: «متروك الحديث»⁴، وذكره ابن حبان في الثّقات، وقال: «ربما أخطأ روى عنه أبو جعفر النّفيلي وكان يزعم أنّه ثقة»⁵، وقال ابن عدي: «ولسليمان بن الحكم بن عوانة أخبار أخبار مسندة ليس بكثير إلاّ أنّه يروي من الأخبار أخباراً حسناً عن العوام بن حوشب وغيره ولم أر في مقدار ما يرويه حديثاً منكراً فأذكره»⁶ وضعفه الدّارقطني⁷، وقال الذهبي: «متروك»⁸، متروك⁸، وقال أيضاً: «واه باتفاقهم»⁹.

المقارنة: أغلب المتكلمين فيه ضعفوه بل تركه البعض، ووثّقه النّفيلي وابن حبان وابن عدي، وهو ليس كثير الحديث، والذين ضعفوه كانوا معاشين له، فهم أعلم به من غيرهم، كابن معين وأحمد والعجلي، إلاّ النّفيلي، ولعلّ الغالب عليه الأخبار وليست الأحاديث، لذلك قال أبو دود: كان عنده علم بالأخبار، وقال العجلي لم تكن عنده أحاديث إنّما أحاديث الملوك. فالضعف متأكد فيه على قلة أحاديثه.

37- عطّاف بن خالد أبو صفوان المخزومي القرشي المدني، قال الإمام أبو العرب: «قال مالك: ويكتب عن مثل عطاف؟! لقد أدركت في هذا البلد سبعين شيخاً كلّهم خير من

¹ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية المروزي وغيره، ص: 38.

² - التاريخ الكبير، البخاري، ج4 ص9.

³ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج10 ص39.

⁴ - الضّعفاء والمتروكين، النسائي، ص: 48.

⁵ - الثّقات، ابن حبان، ج8 ص75.

⁶ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج4 ص242-243.

⁷ - الضّعفاء والمتروكين، الدّارقطني، ج2 ص155.

⁸ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج5 ص84.

⁹ - المغني، الذهبي، ج1 ص278.

عطاف، ما كتبت عنهم، وإنما يُكتب العلم عن قوم جرى فيهم العلم، مثل عبيد الله بن عمر». ¹

أقوال النقاد الآخرين: تعدد عبارات الإمام مالك في عدم الرضى عن عطاف، قال مرة: «ليس هو من إبل الثُّباب» ²، وقال: «عطاف يحدث؟ قلت: نعم، فأعظم ذلك إعظاماً شديداً ثم قال: أدركت أناساً ثقات يحدثون ما يؤخذ عنهم، قلت: وكيف وهم ثقات؟ قال: مخافة الزَّلَل» ³، وقال البخاري: «لم يحمد مالك» ⁴، وقال ابن معين: «ثقة» ⁵، وقال: «ليس وقال: «ليس به بأس» ⁶، وقال: «صالح الحديث» ⁷، وقال: «ضعيف» ⁸، وقال أحمد: «ليس به بأس... فلم يرضه بن مهدي» ⁹، وقال أيضاً: «من أهل المدينة ثقة صحيح الحديث روى نحو مائة حديث» ¹⁰، وقال أبو زرعة: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث» ¹¹، ووثقه العجلي ¹²، وقال ابن عدي: «روى عنه أهل المدينة وغيرهم ويروي قريباً من مئة حديث كما قال أحمد بن حنبل ولم أر بحديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة» ¹³، وذكره ابن شاهين في

¹ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطاي، ج3 ص207. ورواها العقيلي بألفاظ مقاربة، ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ج3 ص425.

² - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج3 ص425.

³ - المصدر نفسه، ج3 ص425.

⁴ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج7 ص95.

⁵ - تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص:170. سؤالات ابن أبي شيبة، لابن معين، ص:136.

⁶ - تاريخ ابن معين، رواية ابن طهمان، ص:80.

⁷ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج3 ص158.

⁸ - تاريخ أسماء الضعفاء، ابن شاهين، ص:48.

⁹ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد رواية ابنه، ج2 ص39.

¹⁰ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7 ص32.

¹¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج7 ص33.

¹² - الثقات، العجلي، ج2 ص140.

¹³ - الكامل في الضعفاء لابن عدي، 97/7.

الثقات ونقل قول أحمد وعدم رضى ابن مهدي به¹ وذكره في الضعفاء² لذلك ذكره في المختلف المختلف فيهم، وقال: «وهذا الخلاف في عطف يوجب التوقف، وليحي فيه قولان، وهو عندي إلى قوله: إنه ليس به بأس، أقرب، وقد وافقه على ذلك أحمد بن حنبل»³، وقال ابن حبان: «يروي عن نافع وغيره من الثقات ما لا يشبه حديثهم وأحسبه كان يؤتي ذلك من سوء حفظه فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته إلا فيما وافق الثقات كان مالك بن أنس لا يرضاه»⁴ وضعفه الدارقطني⁵ وابن الجوزي⁶، وقال ابن حجر: «صدوق يهم»⁷.

المقارنة: وثقه العجلي، واختلف فيه قول ابن معين، والذي يترجح أنه لا بأس به مثل قول أحمد وأبي زرعة كما رجحه ابن شاهين، وهو توثيق متوسط، ومال ابن حبان إلى عدم قبوله إلا موافقا وضعفه الباقر، ولعل عبارة ابن حجر كانت هي الأدق حين قال صدوق له أوهام، فهو إلى الضعف أقرب.

¹ - تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ص 243:.

² - المصدر نفسه، ص: 148.

³ - المصدر نفسه، ص: 49.

⁴ المجروحين، ابن حبان، ج 2 ص 193.

⁵ - الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ج 2 ص 167.

⁶ - الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج 2 ص 179.

⁷ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج 1 ص 677.

خلاصة المبحث: بعد عرض الرواة الذين جرّحهم الإمام أبو العرب خلصت للآتي:

المجرّحون الذين تمّت دراستهم في هذا المبحث بلغوا سبعة وثلاثين راوياً، وافقه النّقاد في عشر رواية، وأصاب في تجريح تسعة عشر راوياً، وانفرد في تجريح أربعة رواة، و جانب الصّواب في ثلاث رواة، ولم يثبت النّقل في راو واحد، فنسبة الصّواب بلغت 78.37% ولو أضفت له عدد الذين انفرد بتجريحهم لأصبحت 89.18% فهذا يدلّ على صوابيّة رأيه وحكمه وأنّه معتدل ومنصف في تجريحه. ويقلل من عبارات الجرح.

المبحث الثاني: الرواة المتروكون و المجهولون عند الإمام أبي العرب.

سأتناول في هذا المبحث أقوال أبي العرب في الرواة المتروكين و المجهولين مقارنة قوله بقول غيره ملخصا للرأي الراجح فيه، وقد قسمته هذا المبحث لمطلبين:

المطلب الأول: الرواة المتروكون عند الإمام أبي العرب.

المطلب الثاني: الرواة المجهولون عند الإمام أبي العرب.

المطلب الأول: الرواة المتروكون عند الإمام أبي العرب:

سأدرس في هذا المطلب الرواة المتروكين عند الإمام أبي العرب، مقارنة جرحه بحكم غيره، ثم الخروج بحكم نهائي يجمع أو يبرّج بين أقوال المجرّحين.

38- صالح بن عبد القدوس البصري أبو الفضل. قال الإمام أبو العرب: «تزدق بعد أن كان مسلما».¹

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن معين: «بصري وليس هو بشيء»²، وقال النسائي: «بصري ليس بثقة»³، وقال الأزدي: «كان من رجال أهل البصرة، شاعرا عالما، ثم قال بقول بشّار الأعمى بمذهب الدّهريّة»⁴، ولم يذكر فيه لا ابن أبي حاتم⁵ ولا العقيلي⁶ ولا ابن عدي¹ ولا ابن شاهين² غير قول ابن معين، وذكر سبب قتله على يدي المهدي³.

¹ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطي، ج1 ص410.

² - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج4 ص307.

³ - المتروكين، النسائي، ص: 57.

⁴ - الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ص: 511.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4 ص408.

⁶ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج2 ص203.

المقارنة: النقاد مجموعون على تركه، وأنه قُتل بسبب الزندقة، فهو معروف عندهم، وقد وافق أبو العرب النقاد.

39- عاصم بن سليمان الكوزي أبوشعيب التميمي: قال الإمام أبو العرب: «حدثني إبراهيم بن محمد عن ابن قتيبة، عن بعض أهل التمييز أنه قال: الكوزي كان يضع الحديث، ووضع: شرب الماء على الرّيق يعقد الشّحم»⁴.

أقوال النقاد الآخرين: قال عمرو بن علي: «إنّ عاصما الكوزي كان كذابا يحدث بأحاديث ليس لها أصول كذب عن رسول الله ﷺ وأصحابه»⁵، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث متروك الحديث»⁶، وقال النسائي: «عاصم بن سليمان الكوزي متروك الحديث»⁷، وقال العقيلي: «غلب على حديثه الوهم»⁸، وقال ابن حبان: «هو صاحب حديث شرب الماء على الرّيق يعقد الشّحم يرويه عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ومن روى مثل هذا كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحلّ كتابة حديثه إلا على جهة التعجب»⁹، وقال ابن عدي: «يعدّ فيمن يضع الحديث... ولعاصم هذا غير ما ذكرت من الحديث وعامة أحاديثه وما يروي مناكير إما متنا أو إسنادا والضعف بين على أخباره»¹⁰، وقال

¹ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج5 ص110.

² - تاريخ أسماء الضّعفاء والمتروكين، ابن شاهين، ص: 110.

³ - تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ج10 ص413. وتاريخ دمشق، ابن عساكر، ج23 ص346.

⁴ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضّعفاء، مغلطاي، ج1 ص514.

⁵ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج6 ص344.

⁶ - المصدر نفسه، ج6 ص344.

⁷ - الضّعفاء والمتروكين، النسائي، ص: 78.

⁸ - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج3 ص337.

⁹ - المجروحين، ابن حبان، ج2 ص126.

¹⁰ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج6 ص412-417.

الدراقطني: «كذاب».¹ وقال أبوداود الطيالسي: «كذاب»، وقال الساجي: «متروك يضع الحديث»²، وقال الذهبي: «كذبه غير واحد»³.

المقارنة: أجمع المحدثون على تكذيبه ووضعه للحديث، وقد وافق أبو العرب النقاد.
40- سهل بن أبي الصلت البصري السراج: قال الإمام أبو العرب: «عن ابن قتيبة، عن بعض أهل التمييز للرجال: وضع سهل السراج حديث الحسن: أن النبي ﷺ: «لم يجر طلاق المريض»⁴»⁵.

أقوال النقاد الآخرين: ذكر يحيى بن سعيد سهلا السراج فقال: «روى شيئا منكرا أنه رأى الحسن يصلي بين سطور القبور والحسن يروي عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصلاة بين القبور».⁶ قال يزيد بن هارون: «وكان سهل بن أبي الصلت معتزليا وكنت ألمي معه في المسجد المسجد فلا أسمع منه وكنت أعرف ذاك فيه»⁷، وقال ابن معين: «سهل السراج ليس به بأس وهو سهل بن أبي الصلت»⁸. وقال في موضع آخر: «سهل السراج هو سهل بن أبي الصلت»⁹، وقال مرة: «بصري ثقة»¹⁰، وقال أحمد: «لم يكن به بأس»¹¹، وقال أبوداود عن أحمد: «مقارب الحديث إلا أنّ عنده حديثين منكرين، الحسن عن عثمان: «ظلل وهو

¹ - الضعفاء والمتروكين، الدراقطني، ج 2 ص 166.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج 4 ص 370.

³ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج 1 ص 320.

⁴ - ينظر: تنزيه الشريعة، الكناي، ج 1 ص 16.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 6 ص 139.

⁶ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 4 ص 200.

⁷ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، ج 3 ص 472.

⁸ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج 4 ص 200. وتاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص: 39.

⁹ - تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج 4 ص 287.

¹⁰ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج 8 ص 140.

¹¹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 4 ص 200.

محرم»، وأنّ عثمان قال: «من استأجر أجيرا فليعطه أجره»¹، وقال الفلاس: «كان عبد الرحمن الرحمن يحدث عنه»²، وقال الساجي: «صدوق، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يرضاه ويقول: روى أشياء مناكير»³، وقال البخاري: «قال مسلم: وكان ثقة»⁴، وقال أبو حاتم: «بصري صالح الحديث لا بأس به»⁵، وقال أبوداود: «ثقة»⁶، وذكره ابن حبان في الثقات⁷، وقال ابن عدي: «وروى عن سهل جماعة من البصريين بن مهدي، وعبد الصمد، وأبوعاصم وغيرهم، وهو في عداد من يجمع حديثه من شيوخ أهل البصرة، وهو غريب الحديث وأحاديثه المسندة لا بأس بها ولعلّ جميع ما أسنده سهل إذا استقصى عشرون حديثا أو ثلاثون»⁸، وقال الذهبي: «هو صالح الحديث»⁹ قال ابن حجر: «صدوق له أفراد كان القطان لا يرضاه»¹⁰.

المقارنة: منهم من وثّقه كابن معين في رواية عنه والبخاري نقل توثيقه ورضيّه وأبوداود وابن حبان، ومنهم من توسط فيه، كابن معين في رواية وأحمد، وتركه يزيد بن هارون والقطان، وعنده مناكير منها الحديث الذي ذكره به أبو العرب، لعلّ أبا لعرب ضعفه لأجل نكارة حديثه، وحكمه عليه بوضع الحديث والذي يضع تسقط عدالته.

41- وهب بن وهب بن وهب بن كثير، أبو البخّري القرشي، قاضي الرّشيد (ت: 200هـ). قال الإمام أبو العرب: «أبو البخّري عند أهل التّمييز كذاب»¹¹.

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطي، ج8 ص140.

² - المصدر نفسه، ج 8 ص140.

³ - المصدر نفسه، ج8 ص140.

⁴ - التّاريخ الكبير، البخاري، ج4 ص101.

⁵ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج4 ص200.

⁶ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4 ص69.

⁷ - الثّقات، ابن حبان، ج6 ص406.

⁸ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج4 ص519.

⁹ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج2 ص239.

¹⁰ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ج1 ص399.

¹¹ - طبقات علماء إفريقيّة وتونس، أبو العرب، ص: 79، أثناء ترجمته سعيد بن السّري.

أقوال النقاد الآخرين : قال ابن سعد: «روى منكرات فترك حديثه»¹، كذبه البعض ورماه ابن ابن معين بالوضع²، وقال البخاري: «سكتوا عنه»³ وزاد في الكبير: «وكان وكيع يرميه بالكذب»⁴، وكذلك الجوزجاني⁵، ومسلم⁶، وأبو زرعة⁷، وأحمد وإسحاق بن راهوية وأبو حاتم حاتم⁸، وابن حبان⁹، وابن عدي¹⁰، والدارقطني¹¹، وقال العقيلي: «لا أعلم لأبي البخري حديثاً مستقيماً كلها بواطيل»¹²، ونقل الذهبي كلامهم¹³.

المقارنة: لا خلاف بين علماء الجرح والتعديل في الحكم على أبي البخري بالكذب، وبهذا يكون أبو العرب ملخصاً وموافقاً لكلام أهل التمييز فيه.

42-إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي التميمي البصري (ت131هـ)، قال الإمام أبو العرب: «كان يتحامل على علي عليه السلام تحاملاً شديداً، وقال: لا أحبّ علياً، وليس بكثير

¹ -الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج7ص332.

² -تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج3ص183، ج3ص554.

³ -التاريخ الأوسط، البخاري: ج2ص320، الضّعفاء، البخاري، ج1ص136.

⁴ -التاريخ الكبير، البخاري، ج8ص170.

⁵ -أحوال الرجال، الجوزجاني، ص:229.

⁶ -الكافي والأسماء، مسلم، ج1ص153.

⁷ -الضعفاء، أبي زرعة، ج2ص666.

⁸ -الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج9ص25.

⁹ -المجروحين، ابن حبان، ج3ص74.

¹⁰ -الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج8ص338.

¹¹ الضّعفاء والمتروكين، الدّارقطني، ج3ص135 رقم 556.

¹² -الضعفاء الكبير، العقيلي، ج4ص324.

¹³ تاريخ الإسلام، الذهبي، ج4ص1259، المغني، الذهبي، ج2ص727، سيرأعلام النبلاء، الذهبي، ج8ص107، ميزان الاعتدال، الذهبي، ج7ص149.

حديث، وروي عن النبي ﷺ أنه قال لعلي عليه السلام: « لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»¹، فمن لا يحب الصحابة فغير ثقة، ولا كرامة»².

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن سعد: « كان ثقة إن شاء الله»³، وقال أحمد: « إسحاق بن سويد شيخ ثقة... من الثقات»⁴، وقال يحيى بن معين: « إسحاق بن سويد ثقة»، وقال أبو حاتم: « صالح الحديث»⁵، وقال العجلي: « بصري ثقة، وكان يحمل على علي عليه السلام»⁶، وقال البلاذري: « كان فقيها ذا قدر»⁷ وذكره ابن حبان في الثقات.⁸ وقال أيضا: « من المتقين»⁹، المتقين»⁹، وقال ابن شاهين: « ثقة»¹⁰ وقال ابن حجر: « صدوق تُكلم فيه للنصب»¹¹.

المقارنة: خالف أبو العرب النقاد الذين وثقوه فضّعّفه بسبب نصبه، ولأبي العرب منهج واحد أنّ من سبّ الصحابة فلا كرامة له، سواء كان من التواصب أو التروافض.

¹ - رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أنّ حبّ الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، وبُغضهم من علامات التّفاق، ج1 ص86. نقل شعيب الأرناؤوط عن الذهبي في السّير، ج17 ص169: « وقد جمعت طرق حديث الطّير في جزء، وطرق حديث: "من كنت مولاه فعلى مولاه" وهو أصح، وأصح منهما ما أخرجه مسلم عن علي قال: إنّ لعهد النّبي الأمي ﷺ إلي: «إنه لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق» وهذا أشكل الثلاثة، فقد أحبه قوم لا خلاق لهم، وأبغضه بجهل قوم من التّواصب، فالله أعلم. «، علّق شعيب الأرناؤوط: « وقد ردّ بعضهم هذا الإشكال، فقال: المراد: لا يحبك الحبّ الشرعي المعتدّ به عند الله تعالى، أمّا الحبّ المتضمن لتلك البلايا والمصائب، فلا عبرة به، بل هو وَبال على صاحبه كما أحبت النصارى المسيح.». ينظر: حاشية مسند أحمد، ج2 ص72.

² - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص96.

³ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص180.

⁴ - العلل ومعرفة الرّجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج3 ص116.

⁵ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص222.

⁶ - الثّقات، العجلي، ج1 ص218.

⁷ - جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى البلاذري، ج11 ص294.

⁸ - الثّقات، ابن حبان، ج6 ص47.

⁹ - مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص: 240.

¹⁰ - تاريخ أسماء الثّقات، ابن شاهين، ص: 72.

¹¹ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ج1 ص82.

43- أسد بن وداعة أبو العلاء الشامي (ت137هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال ابن معين: كان أزهر الحارزي وأسد بن وداعة وجماعة يجلسون يسبون علي بن أبي طالب عليه السلام وكان ثور لا يسب عليا، فإذا لم يسب جروا برجله. من سب الصحابة فليس بثقة، ولا مأمون».¹

أقوال النقاد الآخرين: قال معاوية: «كان أسد مرضيا»²، وقال أبو داود: «بلغني عن يحيى بن سعيد قال: كان أسد بن وداعة وأزهر بن عبد الله الحارزي يقعان في علي بن أبي طالب عليه السلام»، وقال النسائي: «ثقة»³، وقال العقيلي: «عن يحيى - ابن معين - قال: كان أزهر الحارزي الحارزي وأسد بن وداعة وجماعة يجلسون يسبون علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان ثور بن يزيد في ناحية لا يسب فإذا لم يسب جروا برجله»⁴، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «وكان عابدا»⁵، وقال أيضا: «من عباد أهل الشام وقرائهم»⁶، وقال الذهبي: «وكان من العلماء بدمشق، وفيه نصب معروف، نسأل الله العفو»⁷، وقال أيضا: «شامي ناصبي سباب عداؤه في التابعين»⁸، وقال ابن حجر: «شامي من صغار التابعين ناصبي يسب»⁹.

المقارنة: وثقه معاوية والنسائي وابن حبان، ونقل أبو داود والعقيلي كلام ابن معين في نصبه، وأقر كثير من العلماء أنه ناصبي سباب ويؤذي من لا يسب، وقالوا كان عابدا قارئاً وهو من

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص305.

² - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص49-50.

³ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج2 ص226.

⁴ - سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج1 ص207.

⁵ - الضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص26.

⁶ - الثقات، ابن حبان، ج4 ص56-57.

⁷ - مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص: 182.

⁸ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج10 ص613.

⁹ - المغني في الضعفاء، الذهبي، ج1 ص76.

¹⁰ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص93.

صغار التابعين، وأبو العرب مشى على قاعدته أن من سب الصحابة فلا خير فيه، وسواء كان الحكم بفسقه لإتيانه كبيرة متعمدا فهو ساقط العدالة ولا حاجة لنا به، أو فاسق بتأويل وفسق التأويل لا يكون بالسب، وغير أبي العرب ربما وصف سلوكه وعلمه.

44- ثبت بن ربيعي، أبو عبد القدوس التميمي الكوفي (ت80). نقل الإمام أبو العرب¹ بسنده عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: «يا ثبت بن ربيعي فأجأها رجل جلف جاف: لبيك يا أماء. فقالت: أئسب رسول الله ﷺ في ناديكُم؟ فقال: وأيّ ذاك؟ قالت: فعلي بن أبي طالب. قال: إنا لنقول شيئا نريد به عرض هذه الحياة الدنيا. قالت: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سب عليا فقد سبني، ومن سبني فقد سب الله عز وجل»².

أقوال النقاد الآخرين: ذكره البخاري في الضعفاء³، وقال أبو حاتم: «حديثه مستقيم لا أعلم به بأسا»⁴ وقال العجلي: «كان أول من أعان على قتل عثمان رضي الله عنه وهو أول من حرر الحرية، وأعان على قتل الحسين بن علي قام رجل من مراد لما قتل علي بن أبي طالب، قال: هذا الرجل الذي قتل أمير المؤمنين ينبغي أن يقتل هو ونسبه وأهل بيته، وأخبروه أنه من مراد، فقام فقال: قدر الله تعالى النفس بالنفس»⁵ وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يخطيء»⁶

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي. ج6 ص207.

² - أخرجه الحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، ج3 ص130 رقم 4616، وسكت عنه الذهبي، وأما دون زيادة: «من سبني فقد سب الله» فقد رواه أحمد في المسند، ج44 ص329، وصحح شعيب الأرناؤوط سنده، والنسائي = في الكبرى، کتاب الخصائص، ذكر قول النبي ﷺ: «من سب عليا فقد سبني»، ج7 ص441 رقم: 8422، والحاكم في مستدرکه، ينظر، ج3 ص130، رقم: 4615 وصححه ووافقه الذهبي، وتابعها ابن عباس رواه الآجري في الشريعة بزيادة «ومن سب الله عز وجل أكبه الله عز وجل على منخره في نار جهنم»، يُنظر: الشريعة، لأبي بكر الآجري البغدادي، ج4 ص2060، رقم: 1538.

³ - الضعفاء، البخاري، ص: 74. وعلق الحقق ابن أبي العيين في الحاشية: «والظاهر أن إيراد البخاري له في الضعفاء لإعانه على قتل عثمان رضي الله عنه، ثم تحوله لمذهب الخوارج وغير ذلك».

⁴ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4 ص388.

⁵ - الثقات، العجلي، ج1 ص448.

⁶ - الثقات، ابن حبان، ج4 ص371.

ونقل مغلطاي عن الساجي قوله : « فيه نظر. وقال المنتجالي: " قال: أحمد بن صالح: بئس الرجل شبت بن ربيعي"، وقال البرقي: " شبت بن ربيعي خارجي وكان من أصحاب علي رضي الله عنه"، ذكره ابن خلفون في الثقات قال: " تكلم فيه ونسب إلى رأي الخوارج. " ¹. وقال الذهبي: «أحد الأشراف، كان ممن خرج على عليّ، ثم أناب ورجع...» ².

المقارنة: أقرّ الجميع بسوء مذهبه، واختلفوا فيه فمنهم ضعفه: كالبخاري، ومنهم من وثقه كابن حبان مع وقوع الخطأ منه وغيره، وأبو العرب سائر على قاعدته التي مفادها: من سبّ الصّحابة سقطت عدالته.

45- إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني الكوفي، قال فيه الإمام أبو العرب: « قال العجلي: متروك، كذاب » ³.

أقوال النقاد الآخرين: قال محمد بن نمير: « صدوق، يُحدّث عن ضعفاء » ⁴ وقال البخاري: « إبراهيم بن هراسة الكوفي تركوه تكلم فيه أبو عبيدة وغيره كان مروان الفزاري يقول حدّثنا أبو إسحاق الشيباني يكتّبه لكي لا يُعرف. » ⁵ وقال أيضا: « متروك الحديث » ⁶ وقال مسلم: « ذهب الحديث » ⁷ قال الآجري: « سألت أبا داود عن إبراهيم بن هراسة ، فقال : كان يضع الحديث » ⁸ وقال ابن أبي حاتم: « سمعت أبا زرعة يقول إبراهيم بن هراسة شيخ كوفي وليس بقوي سمعت أبي يقول إبراهيم بن هراسة ضعيف متروك الحديث. » ⁹ وقال النسائي: « متروك

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج 6 ص 207.

² - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج 2 ص 820.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 1 ص 122.

⁴ - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص: 71.

⁵ - التاريخ الأوسط، البخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، ج 4 ص 858.

⁶ - التاريخ الكبير، البخاري، ج 1 ص 333. والضعفاء الصّغير، البخاري، ج 1 ص 23.

⁷ - الكنى والأسماء، مسلم، ج 1 ص 42.

⁸ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج 1 ص 183.

⁹ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 2 ص 143.

الحديث»¹، وقال أيضا: «ليس بثقة ولا يُكتب حديثه»²، وقال العقيلي: «عن أحمد بن محمد محمد الحضرمي قال: سألت يحيى بن معين عن إبراهيم بن هراسة فقال: كذاب»³، وقال ابن حبان: «كان من العباد الخشن روى عنه الثوري وحديث عنه الكوفيون كان أبو عبيد يُطلق عليه الكذب وهو من النوع الذي ذكرت أنه غلب عليه التّقصّف والعبادة وغفل عن تعاقد حفظ الحديث حتّى صار كأنّه يكذب»⁴، وقال ابن عدي: «ولإبراهيم بن هراسة حديث صالح صالح يرويه، وبخاصّة عن الثّوري، ويُعرف عن الثّوريّ بأحاديث صالحة، وروى عن غيره ما لا يتابع عليه، وقد ضعّفه الثّاس، والضعف على رواياته بين»⁵، وقال الدّارقطني: «يروي عن الثّوري ما لا يتابع عليه»⁶ وقال أيضا: «إبراهيم بن هراسة متروك، لا يخرج حديثه»⁷، وقال الهيثمي: «وفيه إبراهيم بن هراسة وهو متروك»⁸.

المقارنة: قال التّقاد فيه كلاما يفيد تركه سواء بالضعف الكبير الظّاهر على مروياته، أو بسبب العبادة والغفلة عن حفظ الحديث حتّى صار كأنّه يكذب كما قال ابن حبان، فقالوا فيه: يدلّس عن ضعفاء، تركوه، متروك، كان يضع الحديث، كذاب، فحكم أبي العرب موافق لهم.

46- عبد الجبار بن عمر أبو عمر وأبو الصباح الأيلي القرشي الأموي، مولى عثمان بن عفان. قال الإمام أبو العرب: «متروك الحديث»⁹.

أقوال التّقاد الآخرين: قال ابن سعد: «وكان ثقة»¹، وقال ابن المديني: «لم يكن بشيء»²

¹ - الضّعفاء والمتروكين، الثّاسي، ص: 12.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص121.

³ - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص69.

⁴ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص111.

⁵ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج1 ص397.

⁶ - الضّعفاء والمتروكين، الدّارقطني، ص: 250.

⁷ - موسوعة أقوال، الدّارقطني، ج1 ص50.

⁸ - مجمع الزّوائد، الهيثمي، ج1 ص92 و260.

⁹ - حاشية تمييز ثقات المحدثين، ابن الرقي، المطبوع، ص: 54.

وقال ابن معين: «عبد الجبار بن عمر الأيلي ضعيف»³، وقال: «لا شيء»⁴، وقال البخاري: «عنده مناكير»⁵ وقال أيضا: «ليس بالقوي عندهم»⁶ سئل أبو زرعة الرّازي عنه: قال: واهي الحديث، وأمّا مسائله فلا بأس، كأنّه يقول: حديثه واه، ومسائله مستقيمة يعني ما روى من المسائل، عن ربيعة، وغيره⁷، وقال أبو داود: «ضعيف»⁸، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ليس محله الكذب»، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث ليس بقوي، وقرأ علينا حديثه»⁹، وقال الجوزجاني: «ضعيف الحديث ولم نسمع من يذكر عنه بدعة»¹⁰. وضعفه النسائي¹¹ والدارقطني¹²، وقال: «متروك»¹³، وقال ابن يونس: «منكر الحديث»¹⁴، وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ ممّن يأتي بالمعضلات عن الثّقات لا يجوز الاحتجاج به إلّا فيما وافق الثّقات»¹⁵، وقال ابن عدي: «ولعبد الجبار سوى ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه يخالف في ذلك والضعف على رواياته بيّن»¹⁶، وقال ابن شاهين: «

¹ - الطّبقات الكبرى، ابن سعد، ج7 ص360.

² - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لعلي بن المديني، ص: 135.

³ - تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج3 ص165.

⁴ - التّاريخ الكبير، بن أبي خيثمة، ج3 ص266.

⁵ - التّاريخ الأوسط، البخاري، ج2 ص45-1730.

⁶ - الضّعفاء الصّغير، البخاري، ص: 94.

⁷ - الضّعفاء، أبو زرعة، ج2 ص421-422.

⁸ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ج2 ص166-167.

⁹ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج6 ص31-32.

¹⁰ - أحوال الرّجال، الجوزجاني، ص: 258.

¹¹ - الضّعفاء والمتروكين، النسائي، ص: 72.

¹² - الضّعفاء والمتروكين، الدارقطني، ج2 ص163.

¹³ - موسوعة أقوال الدّارقطني، ج2 ص386.

¹⁴ - تاريخ ابن يونس المصري، ج2 ص118.

¹⁵ - المجروحين، ابن حبان، ج2 ص158-159.

¹⁶ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج7 ص15.

ثقة، في حديثه تخطيط وخلاف ما قاله أحمد بن صالح¹، وقال ابن بشكوال: «رجل صالح، له له منكرات عن الزهري»²، وقال البيهقي: «عبد الجبار بن عمر غير محتج به»³، وقال أيضا: «وليس بالقوي»⁴ ونقله عن الذهلي والتّرمذي وذكره البرقي في باب من كان الأغلب على حديثه الوهم، وقال الحري: «غيره أثبت منه وكان يتفقه»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم»⁵ وقال الذهبي: «وهّاه أبو زرعة وغيره»⁶، وضعّفه ابن حجر⁷.

المقارنة: لم يوثقه إلا ابن سعد وابن شاهين، أمّا النّقاد الآخرون فهم بين من قال: حديثه عن الزّهري منكر وبين من عمّم ضعّفه، وقال: ضعيف واهي الحديث، ليس بالمتين لا شيء، رديء الحفظ، منكر الحديث، متروك، فوافق أبو العرب المحدثين في الحكم عليه.

47- إسماعيل بن سميع، أبو محمد الحنفي: قال الإمام أبو العرب: «إنما ترك مالك عكرمة لأنّه كان يُرمى بهذا الرّأي، وعكرمة أعلى وأكثر علما من ابن سميع، فابن سميع أحق أن يُترك، ولا يقال فيه: ثقة»⁸.

أقوال النقاد الآخرين: قال سفيان بن عيينة⁹: «كان إسماعيل بن سميع يبهسي¹ فلم أذهب أذهب إليه ولم أقربه، وقال أبو نعيم: إسماعيل بن سميع يبهسي جار لمسجد أربعين سنة، لم يُر

¹ - تاريخ أسماء الثّقات، ابن شاهين، ص: 229.

² - شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، ابن بشكوال، ص: 188.

³ - السنن الكبرى، البيهقي، ج9 ص594.

⁴ - المصدر نفسه، ج4 ص381.

⁵ - تهذيب التّهذيب، ابن حجر، ج6 ص105-106.

⁶ - المغني في الضّعفاء، الذهبي، ج1 ص366.

⁷ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ج1 ص552.

⁸ - إكمال التّهذيب، مغطاي، ج2 ص179.

⁹ - ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص233.

في جمعة، ولا جماعة»²، وقال ابن سعد: «ثقة إن شاء الله»³، وقال ابن الجنيدي: «قلت ليحيى بن معين: إن يحيى بن سعيد سئل عن إسماعيل بن سميع؟ فقال: إنما تركه زائدة لأنه صغري، وأما الحديث فلا بأس به؟ فقال لي يحيى بن معين: إسماعيل بن سميع، ثقة»⁴، وقال أحمد: «صالح»⁵، وقال أيضا: «ليس به بأس»⁶، وقال العجلي: «ثقة»⁷ وقال الدّولابي: «تركه جرير بن عبد الحميد لرأي الخوارج»⁸، وقال أبو حاتم: «صدوق صالح»⁹ ذكره ابن حبان في الثّقات وقال: «قليل له إنّه كان يهسيا يرى رأي الشّرة»¹⁰ وقال ابن عدي: «حسن الحديث، يعزّ حديثه، وهو عندي لا بأس به»¹¹ ووثقه ابن شاهين¹² ونقل مغلطاي جملة من الأقوال المهمة فيه فقال: «قال ابن خلفون في كتاب الثّقات: لم يتكلم فيه إلا من قبل مذهبه وقال ابن نمير: كوفي ثقة، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وخرج الحاكم حديثه في صحيحه»¹³، وذكره أيضا في جملة الثّقات، وقال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي قال: وسئل محمد بن يحيى - يعني - الدّهلي عن إسماعيل بن سميع؟ فقال: بهيسي كان ممّن يبغض عليا، وقال أيضا: سمعت أبا علي الحافظ يقول: إسماعيل بن سميع كوفي قليل الحديث ثقة، وقال الآجري: سئل

¹ - قال ابن حجر: «البّهسيّة طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس وهو رأس فرقة من طوائف الخوارج من الصّفرية وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور وكلّ من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر لكن خالفهم بأنّه يقول أنّ صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمام فأقيم عليه الحدّ فإنّه حينئذ يحكم بكفره.» ينظر تهذيب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص267.

² - الضّعفاء الكبير، العجلي، ج1 ص78.

³ - الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج6 ص334.

⁴ - سؤالات ابن الجنيدي، يحيى بن معين، ص: 127.

⁵ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه، ج2 ص501.

⁶ - المصدر نفسه، رواية المروزي، ص: 61. وص: 79.

⁷ - الثّقات، العجلي، ج1 ص225.

⁸ - الكنى والأسماء، الدّولابي، ج3 ص945.

⁹ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص172.

¹⁰ - الثّقات، ابن حبان، ج6 ص31.

¹¹ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج1 ص464 - 465.

¹² - تاريخ أسماء الثّقات، ابن شاهين، ص: 60.

¹³ - أخرج له حديثا واحدا، ينظر: المستدرک، الحاكم، ج3 ص300 ر ح: 5164.

أبو داود عنه؟ فقال: ثقة، إلا أنه كان بهسياً يرى رأي الخوارج¹، وقال الساجي: كان مذموماً في رأيه، روى عنه الثوري وتركه، فقال يحيى بن سعيد: إنما تركه لأنه كان صُفْرياً²، وقال النسائي: «ليس به بأس»³، وقال ابن حجر: «صدوق تُكَلِّم فيه لبدعة الخوارج»⁴.

المقارنة: فكل المتكلمين في الرجال أثبتوا له رأي الخوارج، لكنهم وثقوه في حديثه على قلته، عدا الثوري فإنه تركه وفسر القطان ذلك بسبب رأيه، وتركه ابن عينة وجريز بن عبد الحميد وزائدة⁵، فأبو العرب مصيب في كلامه لأنه سوى بين المثيلين الذين فرق بينهما بعض المحدثين فهو يقول إما أن تسقط عدالة إسماعيل وعكرمة لأتهما خارجيان وحديثهما مستقيم، وإما أن يقبلا معا أو يردّا.

48- آدم بن الحكم أبو عباد البصري صاحب الكرايس: قال الإمام أبو العرب: «قال محمد بن البرقي، عن ابن معين: لا شيء»⁶.

كلام النقاد الآخرين: قال علي بن المديني: «ضعيف ضعيف»⁷ قال ابن معين: «آدم بن الحكم صالح»⁸ وقال أبو حاتم: «آدم بن الحكم ما أرى بحديثه بأساً»⁹ وذكره ابن حبان في الثقات¹⁰.

المقارنة: أما ابن معين فنقلوا عنه أنه قال: صالح. وهي توثيق، وما نقله البرقي عن ابن معين فهو جرح، وشدد ابن المديني على تضعيفه، ومشاه أبو حاتم، ووثقه ابن حبان، وقد حسن ابن

¹ - لم أجده في المطبوع عندي.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص178-180.

³ - تهذيب الكمال، المزي، ج3 ص109.

⁴ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص95.

⁵ - ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص233.

⁶ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص15.

⁷ - سؤالات ابن أبي شيبة، ابن المديني، ص: 67.

⁸ - وتبعه ابن شاهين، ينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص: 79.

⁹ الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص267.

¹⁰ - الثقات، ابن حبان، ج6 ص80.

حجر حديثه، ثم قال: «وآدم بن الحكم بصري قال ابن معين: صالح. وفي رواية: لا شيء، وقال أبو حاتم: لا بأس به.»¹ وقال الألباني: «فمثله حسن الحديث على أقل الأحوال.»² الأحوال.»² ولم أجد له حديثاً في الكتب المشهورة من دواوين السنّة، ولا أدري ألقلة حديثه، حديثه، أم لضعف روايه. ويبدو أنّ ضعفه هو الرّاجح والله أعلم.

49- إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة أبو إسحاق (ت218هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال أبو الحسن العجلي: جهمي خيث ملعون. وقال ابن معين: ليس بشيء.»³

أقوال النقاد الآخرين: قال أحمد: «ضالّ مضلل.»⁴ قال حمزة بن سعيد المروزي: «سألت أبا بكر بن عياش قلت: يا أبا بكر قد بلغك ما كان من أمر ابن عليّة في القرآن فما تقول؟ فقال: اسمع إلي، ويلك! من زعم أنّ القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله، لا نجالسه ولا نكلّمه»⁵، قال الذهبي: «جهمي هالك»⁶، وقال ابن عبد البر: «له شذوذ كثيرة ومذاهبه عند أهل السنّة مهجورة وليس في قوله عندهم ممّا يعدّ خلاف»⁷.

المقارنة: العلماء مجمعون على جهميته وخبثه وتلاعبه بالقرآن كما ذكر الخطيب، حتّى وصفه أحمد بأنّه ضال في نفسه مضل لغيره لأنّه حضر مناظراته مع الإمام الشافعي، بل وصفه ابن عبد البر حتّى في الفقه غير معتمد بقوله ولا خلافه لكثرة شذوذه، فقول أبي العرب هو العدل.

¹ - نتائج الأفكار في تخرّيج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني، ج2 ص325.

² - سلسلة الأحاديث الصّحيحة، الألباني، ج6 ص354.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص34.

⁴ - تاريخ بغداد، الخطيب، ج6 ص21.

⁵ - تهذيب الكمال، المزي، ج7 ص327.

⁶ - المغني في الضّعفاء، الذهبي، ج1 ص10. وميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص20.

⁷ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص35.

50- أحمد بن صبيح، أبو جعفر الأسدي الكوفي: قال الإمام أبو العرج: «قال أبو الطاهر: كوفي ليس يساوي شيئا»¹.

أقوال النقاد الآخرين: قال أبو حاتم: «حدثنا أحمد بن صبيح الكوفي وكان صدوقا»²، ذكره الدارقطني ضمن إسناد حديث، ثم قال: «هؤلاء كلهم من الشيعة»³.

-المقارنة: يبدو من خلال ما وصلنا من مروياته أنه لا يساوي شيئا، شيعي يضع في فضل علي وآل البيت وفي فضل رجب ويخالف الثقات، لعلّه لمذهبه وليس له كبير حديث، روى له أصحاب الكتب أربعة أحاديث في فضل علي عليه السلام⁴ وحديث في تطليق ابن عمر زوجته مخالفا ما صح عنه في القصة نفسها⁵ وحديث في فضل رجب¹، وضعفها ظاهر، والله أعلم.

¹ - المصدر السابق، ج1 ص485.

² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص56.

³ - السنن، الدارقطني، ج5 ص13.

⁴ - الأول: «قال: من فارق عليا فارقني ومن فارقني فارق الله.» رواه الطبراني في الكبير ج12 ص423، رح : 13559، ضعفه لمحقق، والثاني: «ليقوم بعضكم فيركب الناقة فقام أبو بكر عليه السلام فركبها فلم تنبث فرجع فقام عمر عليه السلام فركبها فلم تنبث فرجع فقام علي عليه السلام فركب الناقة فقام علي عليه السلام فلمّا وضع رجله في غرز الزكّاب وثبت به قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا علي إرخ زمامها وابنها على مدارها فإنّها مأمورة.» رواه الطبراني في المعجم الكبير: ج2 ص246 ر ح : 2033 ضعفه المحقق. والثالث: «لا والذي نفسي بيده، لا تزول قدما عبد حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ما فعل به، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه، وعن حُبنا أهل البيت.» فوائد العراقيين، ص 34 ، نقلا عن: الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين سليم جرّار، ج6 ص20-21، قال الألباني: «باطل بهذا اللفظ»، ينظر: السلسلة الضعيفة، ج4 ص394-395.. والرابع: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «من أطاعك أطاعني، ومن أطاعني أطاع الله، ومن عصاك عصاني، ومن عصاني عصى الله.» فوائد خيثة الأطرابلسي، ص: 72، الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين، ج6/ص62 ر ح : 5436، ضعفه الألباني في الضعيفة، ج10 ص517 ر ح: 4892.

⁵ - ينظر: سنن الدارقطني، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء وغيره، ج1 ص13/ ر ح : 3902، وقال عقبه: «هؤلاء كلهم

من الشيعة، والمحفوظ أنّ ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض» والعلل المتناهية ابن الجوزي، ج2 ص638-639 ر ح: 1057.

51- سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد (ت 247هـ). قال الإمام أبو العرب: «قال النسائي: ليس بثقة»² قال النسائي: «ليس بشيء»³.

أقوال النقاد الآخرين: سئل أحمد عنه: «يكتب عنه فقال نعم ما أعلم إلا خيراً»⁴، وقال البخاري: «يتكلمون فيه لأشياء لقنوه»⁵، وقال الترمذي: «وذكرت لمحمد بعض أحاديث سفيان بن وكيع مما ينكر عليه فجعل يتعجب من أمره»⁶، «قلت لأبي زرعة: سفيان بن وكيع كان يتهم بالكذب؟ قال: الكذب بس، قال أبو زرعة: كان وراقة نقمة...»⁷. وقال ابن أبي حاتم: «كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركوا الرواية عنه، سألت أبا زرعة عنه فقال: لا يشتغل به، قيل له كان يكذب، قال كان أبو هريراً صالحاً، قيل له كان يتهم بالكذب؟ قال نعم، سئل أبي عنه فقال: لين»⁸، وهذا أبو داود عرض عليه حديث عن سفيان بن وكيع، فأبى أن يسمعه⁹، وذكره ابن حبان في المجروحين: «وكان شيخاً فاضلاً صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراق سوء كان يدخل عليه الحديث... وقيل له بعد ذلك في أشياء منها فلم يرجع فمن أجل إصراره على ما قيل له استحق الترك... وهومن الضرب الذي ذكرته مراراً أن لو خر من السماء

¹ - «من صام ثلاثة أيام من رجب غلقت عنه سبعة أبو اب التار، ومن صام ثمانية أيام من رجب فتحت ثمانية أبواب = الجنان، ومن صام خمسة عشر يوماً من رجب حاسبه الله حساباً يسيراً، ومن صام رجباً كله كتب الله عز وجل له رضوانه، ومن كتب الله عز وجل له رضوانه لم يعذبه». أمالي الشجري 97/2، نقلاً عن الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء، نبيل سعد الدين سليم جزائر، ج1 ص314، ر ح: 288، قال الألباني: «موضوع»، ينظر: السلسلة الضعيفة، ج11 ص691، ر ح: 5413.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج5 ص420.

³ - الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص: 55.

⁴ - العلل ومعرفة الرجال، أحمد، رواية ابنه عبد الله، ج2 ص47.

⁵ - التاريخ الأوسط، البخاري، ج2 ص385.

⁶ - العلل الكبير، الترمذي، ص: 254 ر ح: 460.

⁷ - الضعفاء: أبو زرعة الرازي، ج2 ص404-406.

⁸ - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج4 ص231-232.

⁹ - سؤالات الآجري، لأبي داود، ص: 95.

فتخطفه الطير أحب إليه من أن يكذب على رسول الله ﷺ¹. ذكره ابن شاهين في ثقاته: «قال عثمان: رجل صدق»²، وقال الدراقطني: «لين، تكلموا فيه»³، وقال الخليلي: «ضعفه وكان له ورّاق أدخل في حديثه ما ليس له فقال له الكوفيون: ويحك أفسدت شيخنا وابن شيخنا روى عنه الحفاظ ثم تركوا حديثه»⁴، وقال الذهبي: «ضعيف»⁵ والهيثمي⁶، وقال ابن حجر: «كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه»⁷.

المقارنة: الكلّ مجمعون على صدقه في نفسه، وجلالته صادرة من جلاله أبيه، ومجمعون أيضاً على أنّ له ورّاقاً لقنّه فقبل ذلك ولم يرجع فتركوا حديثه.

52- جُميع بن عُمر بن عَقّاق، أبو الأسود التيمي، الكوفي (ت: 100-110هـ): ذكره الإمام أبو العرب في «الضعفاء» وقال: «قال أبو الحسن: تابعي ثقة، قال أبو العرب: ليس يُتابع أبو الحسن على جميع»⁸.

أقوال النقاد الآخرين: قال مغلطاي: «وقال أبو الحسن الكوفي: جميع لا بأس به، يكتب حديثه وليس بالقوي»⁹، وفي موضع آخر فيما ذكره عنه أبو العرب - ولم أره -: «تابعي

¹ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص359.

² - تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ص: 156.

³ - سؤالات السلمي: للدراقطني، ص: 180.

⁴ - الإرشاد، الخليلي، ج2 ص571.

⁵ - الكاشف، الذهبي، ج1 ص449، والمغني، الذهبي، ج1 ص269.

⁶ - مجمع الزوائد، الهيثمي، ج1 ص243، ر ح: 960 وج1 ص244، ر ح: 964 وغيرها.

⁷ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص372.

⁸ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص238..

⁹ - ينظر: الثقات، العجلي، تحقيق عبد العليم، ج1 ص272، وجعلهما اثنين: الأول جميع بن عمير العجلي كوفي، كوفي لا بأس به، يكتب حديثه، وليس بالقوي، الثاني جميع بن عمير التيمي تابعي ثقة، أمّا طبعة دار الباز، فجعله واحداً كما قال مغلطاي: جميع بن عمير العجلي: كوفي لا بأس به، يكتب حديثه، وليس بالقوي. ينظر: الثقات، العجلي، ص: 99. ثم وجدت اسماً مشابهاً وهو جميع بن عمر، قد ترجم له مغلطاي فقال: «وقال أبو الحسن الكوفي: لا بأس به

ثقة. قال أبو العرب: ليس يتابع أبو الحسن على جميع¹ وقال أبو حاتم: «من عتق الشيعة، ومحلّه الصدق، صالح الحديث»²، وقال ابن نمير: «من أكذب الناس، وكان يقول: الكراكي³ تفرخ في السماء، ولا تقع فراخها»⁴، وقال البخاري: «فيه نظر»⁵، وقال الساجي: «له أحاديث مناكير، وفيه نظر، وهو صدوق»⁶. وقال ابن حبان: «كان رافضيًا، يضع الحديث»⁷، وقال ابن عدي: «في أحاديثه نظر... وعامة ما يرويه أحاديث لا يتابعه غيره عليه، على أنه قد روى عنه جماعة»⁸، وضعفه ابن الجوزي⁹، وقال الذهبي: «واه»¹⁰، وقال: «روى الناس حديثه وأحسبه صادقًا وقد رماه بعضهم بالكذب فالله تعالى أعلم»¹¹، وقال ابن حجر: «صدوق يخطيء ويتشيع»¹².

المقارنة: اختلف أهل العلم في توثيق جميع، فذهبت طائفة إلى الرواية عنه، ووثقه بعضهم توثيقًا متوسطًا، وذهبت طائفة أخرى إلى ردّ روايته ردًّا بلغ به رميه بالكذب، وتأثير رأيه في مروياته. والعجلي قد ورد عنه قولان: الأول: لا بأس به، يكتب حديثه وليس بالقوي، الثاني:

يكتب حديثه وليس بالقوي. وذكره أبو العرب في جملة الضعفاء. فبدأ لي أنّ قول العجلي لا بأس به في جميع بن عمر كما نقل مغلاطي وذكره أبو العرب ولم يعلّق على العجلي سواء نقل قوله أو لم ينقله، وقول العجلي الثاني وهو التوثيق قد قاله = في جميع بن عمير كما قال أبو العرب، ولعلّ استغراب مغلاطي وعدم رؤيته قول العجلي كانت توهمًا ولو استحضر قول العجلي في جميع بن عمر لما تعجب، والمحقق الثقات قد أصاب لكنه اخطأ في الاسم فقط والله أعلم.

¹ - إكمال التهذيب، مغلاطي، ج3 ص238..

² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص532.

³ - والكراكي: جمع كركي، وهوطائر كبير أغبر اللون طويل الساقين، ينظر: حياة الحيوان، محمد الدّميري، ج2 ص336.

⁴ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص218.

⁵ - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص242.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلاطي، ج3 ص238.

⁷ - المجروحين، ابن حبان، ج1 ص218، ذكره في الثقات، ولم يقل فيه شيئًا. ينظر: الثقات، ابن حبان، ج4 ص115.

⁸ - الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ج2 ص418.

⁹ - الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج1 ص174.

¹⁰ - الكاشف، الذهبي، ج1 ص296.

¹¹ - المعني في الضعفاء، الذهبي، ج1 ص136.

¹² - تقريب التهذيب، ابن حجر، ج1 ص165.

ثقة، وكتاب العجلي المطبوع في نسخة ورد القول الأول وفي الثانية ورد القولان، ويبدو أنهما راويان مختلفات أحدهما جميع بن عمير وهومن وثقه العجلي، الثاني جميع بن عمر الذي قال فيه لأبس به، وقد سبق في الحاشية محاولة التّديل على هذا الكلام والله أعلم، لكن الذي يهم أنّ التّوثيق المطلق غير وارد عن المحدثين خلافا للعجلي كما قال أبو العرب، والأقرب أنّه صدوق في نفسه لكنّه يتعبد بالكذب لصالح فرقته فردّت روايته؛ لأمر:

الأول: الكذب ووضع الحديث بدافع التشيع .

الثاني: النكارة في حديثه.

الثالث: غلبة المفاريد على مروياته.

ولا يخفى أنّ هذا جرح مفصّل مقدّم على التّعديل، وبعض هذه الأسباب كافٍ في ردّ الرواية، فكيف باجتماعها في الرجل، وعليه يكون عمل أبي العرب بتضعيف جميع موافقاً لقول طائفة كبيرة من نقاد الحديث، وهو الأصوب، والله أعلم.

53- أحمد بن الحارث أبو عبد الله الغساني البصري. قال الإمام أبو العرب: « قال أبو بشر الدّولابي : يروي عن أبيه، فيه نظر ».¹

أقوال النقاد الآخرين: قال البخاري: «في البعض نظر».² وقال أبو حاتم: « متروك الحديث».³ الحديث».³ وقال العقيلي: « لا يتابع منها على شيء مناكير»⁴، وقال الهيثمي مرة: «وهو ضعيف»¹، وقال

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص423.

² - التاريخ الكبير، البخاري، ج2 ص2.

³ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص47.

⁴ - الضّعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص125.

مرة أخرى: «متروك»².

المقارنة: المتكلمون في الرجال مجمعون على تركه، وهو قول البخاري فيه نظر والدولابي كذلك.

54-أبان بن عفيف الكندي، قال الإمام أبو العرب فيه: «قال أبو بشر الدولابي : يروي عن أبيه، فيه نظر»³.

أقوال النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له.

المقارنة: فالقول فيه قول أبي العرب، الحكم مثل سابقه، لأنه الحكم نفسه وصادر عن الشخص نفسه.

¹ - مجمع الزوائد، الهيثمي، ج3/ذو109، ر ح: 4417.

² - المصدر نفسه، ج4ص55، ر ح: 6116.

³ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1ص227.

المطلب الثاني: الرواة المجهولون عند الإمام أبي العرب.

سأدرس في هذا المطلب بعض الرواة الذين أطلق عليهم الإمام أبو العرب بعض الألفاظ التي فهمت منها تجهيل هؤلاء الرواة، محاولاً تبين ذلك قدر الإمكان، وذلك لعدم ترجمة هؤلاء الرواة من قبل محدّثين آخرين إلا ما ندر.

معلوم سلفاً أنّ المجهول ثلاثة أقسام:

- مجهول العين: لعلّ من أجمع التعاريف ما قاله الدكتور عبد الجواد حمام: «مجهول العين هو من سُمي وتحدّد من الرواة؛ ولم يعرفه المحدثون؛ ولا يروي عنه إلا واحد، وجهالة العين هي وصف لمن سمي»¹.
- مجهول الحال: ومن أدقّ التعاريف ما قاله الحافظ ابن حجر فقال: «روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق؛ فهو مجهول الحال وهو المستور»².
- المستور: وقع فيه خلاف فهناك من جعله قسماً ثالثاً وهناك من جعله رديفاً لمجهول الحال كما قال الحافظ ابن حجر فيما سبق، لكن خلاصته أنّ المستور من عُرفت عينه فروى عنه من يرفع جهالته، اثنان فصاعداً أو روى عنه واحد لكنه اشتهر بأمور أخرى تزيل جهالة عينه كأوصاف خلقية؛ أو خلقية؛ أو مشاركات في أمور الدولة؛ أو غيرها؛ ممّا يبعث

¹ - جهلة الراوي والجهالة وأثرها في تصحيح الحديث، الدكتور عبد الجواد حمام، ص: 47.

² - نزهة النظر، ابن حجر، ص: 102.

في النفس أنّ هذا الراوي معروف، لكن رغم ذلك لم يتعرض له علماء الجرح والتعديل بقول في حقه، فبقي أمره مستورا.

- العلاقة بين أنواع الثلاثة للجهالة:

- أشدّ نوع من الجهالة جهالة العين؛ الذي يُعرف اسمه فقط ويروي عنه راو واحد فقط فلا يُعرف شخصه ولا ذاته.
- فإذا روى عنه اثنان أو راو واحد مع اشتهاؤه بأمر آخر، فيُعرف عندها عين الراوي لكن إذا لم يعرف عنه شيئا لا خيرا ولا شرا فهذا مجهول الحال.
- فإذا زاد عن مجهول الحال بأن عُرفت عدالته الظاهرة بعدم ورود خبر عن فسقه لكن لم نجد شهادة للمحدثين على هذا الراوي علمنا أنهم لم يعرفوه فهو المستور.
- 55- أبو الأبيض (88هـ)¹، قال الإمام أبو العرب فيه: «روى عن أنس بن مالك، ولم يكتر الآخذون عنه، ما علمت روى عنه غير محمد بن أبي حنش، وأظنه بصريّا، ولا علم لي بحاله»².

أقوال النقاد الآخرين: قال أحمد: «لا أعرف أبا الأبيض هذا، ولا أعلم أنّ أحداً روى عنه إلا ربيعي بن حراش»³. وذكره البخاري وذكر أنّه روى عنه ربيعي بن حراش، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا⁴، قال العجلي: «شامي تابعي ثقة»⁵، قال ابن أبي حاتم: «عيسى أبو

¹ - ينظر: الأسامي والكنى، أبي أحمد الحاكم، ج2 ص92-93، وفتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده، ص: 106.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 28.

³ - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن الميرد الحنبلي، ص: 180.

⁴ - ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ج9 ص8.

⁵ - الثقات، العجلي، ج2 ص381.

الأبيض العنسي¹ روى عن أنس بن مالك، روى عنه ربعي بن حراش وإبراهيم بن أبي عبلة، ... قال أبي سألني محمد بن مسلم فقال تعرف أحدا روى عن أبي الأبيض عن أنس غير ربعي؟ فقلت له نعم روى عنه إبراهيم بن أبي عبلة فحرّك رأسه²، وفي موضع آخر ذكر أبو حاتم من الرواة عنه إلا ربعي وسئل أبو زرعة عن أبي الأبيض الذي روى عن أنس فقال: «لا يعرف اسمه»³، وقال الذهبي⁴، وابن حجر: «ثقة»⁵.

المقارنة: انقسم النقاد في معرفة حاله:

أ- فمنهم من جهّله كالإمام أحمد، والبخاري وقال أحمد: لا أعرف أبا الأبيض هذا، لم يرو عنه إلا ربعي، وأبو العرب قال: لا علم لي بحاله، وقلّ الآخذون عليه وما علمت من روى عنه إلا محمد بن أبي حنشل.

ب- ومنهم من عرفه وذكر رواة روى عنه كأبي حاتم الذي ذكر ربعي بن حراش وإبراهيم بن أبي عبلة وأقرّه محمد بن مسلم، وسؤال محمد بن مسلم لأبي حاتم عن الرواة غير ربعي عن أبي الأبيض يبيّن شهرة عدم كثرة الرواة عن أبي الأبيض، وزاد ابن العديم ثالثا، وهو يمان بن المغيرة ووثقه العجلي والذهبي وابن حجر، وكل النقاد لم يعرفوا اسمه، مع قلة الرواة عنه، وقدم وفاته جعله غير مشهور بالرواية، وإلا فهو مشهور بشعره وإنه

¹ - نبه ابن عساكر على احتمال الوهم في اسمه فقال: «قال أبو محمد بن أبي حاتم عيسى أبو الأبيض العنسي ثم قال في باب الكنى سئل أبو زرعة عن أبي الأبيض الذي روى عن أنس فقال: لا يعرف اسمه، لعل ابن أبي حاتم وجد في بعض رواياته أبو الأبيض عيسى فتصحّفت عليه بعيسى والله أعلم»، ينظر تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج 66 ص 8، وقال ابن حجر: «وهم من سمّاه عيسى»، ينظر تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: 617، وزاد ابن العديم: «روى عن حذيفة = ابن اليمان، وأنس بن مالك. روى عنه إبراهيم بن أبي عبلة، وربعي بن حراش، ويمان بن المغيرة.»، ينظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم، ج 10 ص 431.

² - الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ج 6 ص 293.

³ - المصدر نفسه، ج 9 ص 336.

⁴ - الكاشف، الذهبي، ج 2 ص 405.

⁵ - تقريب التهذيب، ابن حجر، ص: 617.

استشهد في معركة الطوانة مع مسلمة والعباس بن الوليد¹، فهو مجهول عند أبي العرب وأحمد والبخاري، ومما يؤكد على جهالته اختلافهم في نسبته بين عبيسي أو عنسي، وهو غير مجهول عند غيرهم.

56- كنوس: قال الإمام أبو العرب فيه: «لم أعلم أحدا روى عنه غير عيسى بن محمد بن سليمان بن أبي المهاجر»².

أقوال النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له غير أبي العرب فالقول قوله فهو مجهول العين. المقارنة: فالقول قول أبي العرب لتفرده بالحكم عليه.

57- صالح بن حاجب: قال الإمام أبو العرب فيه: «أخو هشام بن حاجب، الذي تنسب سوق بني هشام إليه، روى عن حمزة النصيبي، ما علمت أن أحدا روى عنه غير محمد بن أبي حبيش، ولم أعلمه يعرض من السلطان بشيء»³.

أقوال النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له غير أبي العرب فالقول قوله فهو مجهول الحال لرواية واحد عنه فقط، ولأن أخاه معروف، ونُسب إليه سوق بني هشام، فقد اشتهر بشيء غير الرواية.

المقارنة: فالقول قول أبي العرب لتفرده بالحكم عليه.

58- بشر بن يزيد الأزدي: قال الإمام أبو العرب فيه: «سمع عنه فرات بن محمد، ما علمت أحدا روى عنه غيره»⁴.

¹ - تاريخ دمشق، ابن عساكر، ج 66 ص 9.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 92.

³ - المصدر نفسه، ص: 97.

⁴ - المصدر نفسه، ص: 101.

أقوال النقاد الآخرين: قال ابن يونس: «روى عنه ابنه عبد الرحمن بن بشر مناكير»¹،

وذكره ابن الأثير ونبه على غرائب عن مالك من طريق ابنه²، وقال الذهبي: «له عن مالك مناكير رواها عنه ابنه عبد الرحمن... قال الدارقطني في الغرائب: إسناده ضعيف ورجاله مجهولون»³.

المقارنة: بشر بن يزيد روى عنه رجلان وهما ابنه عبد الرحمن وفرات بن محمد، وحكم ابن يونس بنكاره مروياته عن مالك من طريق ابنه، ووافقه الدارقطني في غرائب مالك، وحكم عليه بالجهالة، وأقرهم من جاء بعدهم: كابن الأثير والذهبي وابن حجر، فيبدو أنه مجهول الحال مع نكارة مروياته على أدنى الدرجات وهو إفريقي وأبو العرب أعرف به فحكمه عين الصواب، وعجبت من ابن حجر كيف لم ينقل عن أبي العرب والراوي إفريقي!

59- هارون بن الحاسب: قال الإمام أبو العرب فيه: «روى عنه بكر بن حماد وسمع هارون من البهلول، ما علمت أحدا روى عنه غير بكر بن حماد»⁴.

أقوال النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له غير أبي العرب فهو مجهول العين لم يرو عنه إلا بكر بن حماد.

المقارنة: فالقول قول أبي العرب لتفرده بالحكم عليه.

¹ - تاريخ ابن يونس المصري، ج2 ص46.

² - التكملة لكتاب الصلة، بن الأثير البلسني، ج1 ص181-182.

³ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج8 ص42.

⁴ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 121.

60- سليمان بن بسيل، قال الإمام أبو العرب فيه: «والد محمد بن سليمان بن بسيل، كان من شيوخ أهل إفريقية، لم أسمع من أحد عنه إلا من ابنه محمد بن سليمان، وكان يروي عن مقسم مولى روح بن حاتم، وعن غيره، وما علمت إلا خيراً»¹.

أقوال النقاد الآخرين: لم أجد من ترجم له غير أبي العرب، وكلام أبي العرب فيه معان منها:

أ- حكم عليه بقوله: من شيوخ إفريقية وهذا وصف عال عند أبي العرب، ثم قال ما علمت إلا خيراً فيه إشارة إلى عدم اشتغاره بالعلم وإلا بين أمره من كتبه، وضبطه، وغيرها كما فعل مع غيره من المشهورين.

ب- قال لم أسمع من أحد عنه إلا من ابنه، فيه إشارة إلى عدم كثرة الآخذين عنه، لأن عادة أبي العرب التفتيش عن كتب وموروث الراوي، وذكر الرواة ولو إجمالاً كقوله: وغيره كما فعل في شيوخ سليمان هذا، لكن تواضع أبي العرب ينسب لنفسه دوماً التقصير: ما علمت، لم أعلم، فأقل أحواله أنه مستور.

المقارنة: فالقول قول أبي العرب لتفردّه بالحكم عليه.

61- إسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخرساني الجيشاني: قال الإمام أبو العرب فيه: «قال ابن بكير: لا أدري حاله، وقد روى عنه غير واحد»².

كلام النقاد الآخرين: ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً⁴، قال أبو حاتم: «شيخ خراساني ليس بالمشهور ولا يشتغل به»¹، قال ابن حبان: «كان يخطئ»²، وقال الحاكم أبو

¹ - المصدر نفسه، ص: 117.

² - روى عنه سعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب. ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ج1 ص515، وروى عنه: ليث بن سعد، وسعيد بن مقلاص، ينظر: الإكمال، ابن ماكولا، ج1 ص62.

³ - إكمال التهذيب، مغطاي، ج2 ص83.

⁴ - التاريخ الكبير، البخاري، ج1 ص381.

أحمد: «مجهول»³، ذكره النّبائي في ذيل الكامل وحكى أنّ الأزدي قال فيه: «منكر الحديث تركوه»⁴، وذكره ابن الجوزي ونقل كلام أبي حاتم فقط⁵، وقال الذهبي: «قلت: بل هو صالح الأمر»⁶، وقال: «وهو جازئ الحديث»⁷ وذكره الذهبي في المغني في الضّعفاء ونقل كلام أبي حاتم فقط⁸، وقال ابن حجر: «فيه ضعف»⁹.

المقارنة: اختلف فيه النقاد إلى أقوال:

أ- الجهالة: نقل أبو العرب كلام ابن بكير بأنّه لا يدري حاله، مع رواية عدد عنه إشارة لرفع جهالة العين، ووافقه أبو أحمد الحاكم فقال مجهول، والبخاري لم يذكر فيه شيئاً.

ب- الجرح: جرحه أبو حاتم فقال: لا يشتغل به، شيخ ليس بمشهور فيه نوع من التّجهيل، وقال الأزدي منكر الحديث تركوه، ووافقهم ابن الجوزي.

ت- التّوثيق: ذكره ابن حبان في ثقاته وقال: كان يخطئ، وذكره الذهبي قال: بل هو صالح الأمر، ومرة أخرى قال: جازئ الحديث، ولما ذكره في المغني نقل كلام أبي حاتم وسكت، وقال ابن حجر: فيه ضعف.

- يبدو أنّ النقاد متفقين على عدم التّعويل على مروياته، لظهور الضّعف فيه والخطأ في روايته، وبقي هل هو مجهول أم لا؟ فعلى قول من وثقه ولو بأدنى درجات التّوثيق ومن

¹ - الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، ج2 ص213.

² - الثّقات، ابن حبان، ج 6 ص50.

³ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص83.

⁴ - ينظر: تهذيب التّهذيب، ابن حجر، ج1 ص199.

⁵ - الضّعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ج1 ص99.

⁶ - تاريخ الإسلام، الذهبي، ج3 ص813.

⁷ - ميزان الاعتدال، الذهبي، ج1 ص184.

⁸ - ينظر: المغني في الضّعفاء، الذهبي، ج1 ص69.

⁹ - تقريب التّهذيب، ابن حجر، ص: 79، ولسان الميزان، ابن حجر، ج7 ص473.

جرّحه على حد السواء فقد رفع عنه الجهالة، لأنّ مَنْ روى عنه أكثر من واحد وثبت فيه جرح أو تعديل فهو غير مجهول كما سبق تحرير ذلك عند ابن حجر، ومَنْ عرف حجة على مَنْ لم يعرف لزيادة علم عنده فحكم على مروياته بالنكارة وعليه بالتّرك، فيكون أسيد ابن إسحاق ضعيف بل متروك، وأبو العرب نقل كلام غيره الذي لم يعرف حاله.

المجهول عند أبي العرب هو مَنْ لم يرو عنه إلا راو واحد وهو مجهول العين، أو مَنْ لم يُعرف حاله كأبي الأبيض وهذا مجهول الحال، وهذا هو منهج كلّ العلماء أنّ المجهول قسمان أو ثلاثة كما سبق تبين ذلك.

خلاصة المبحث: بعد عرض الرواة الذين جرحهم الإمام أبو العرب خلصت للآتي:

المجرحون الذين تمت دراستهم في هذا المبحث بلغوا أربعة و عشرين راويا، وافق غيره في عشر رواية وأصاب في تجريح تسعة رواية، وانفرد في تجريح أربعة رواية، و جانب الصواب في واحد، فنسبة من كان رأيه فيهم صائبا بلغ 79.16% وإذا أضفت له من انفرد بجرحهم فتبلغ النسبة 95.83% هذا يدل على صوابية رأيه وحكمه وأنه معتدل ومنصف في تجريحه. ويقلل من عبارات الجرح.



الفصل الرابع: مراتب المجروحين عند الإمام أبي العرب .

المبحث الأول: مراتب الجرح عند الإمام أبي العرب .

المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في الجرح.



المبحث الأول: مراتب الجرح عند الإمام أبي العرج.

لم ينصَّ الإمام أبو العرج على مراتب التجريح عنده، إلا أنَّ تتبع كلامه من خلال كتابه الطبقات والمحقق ومن خلال ما نقل عنه أهل العلم، يتبيّن أنّه لا يختلف كثيراً عمّن سبقه من أهل العلم، وسأدرس في هذا المبحث تقسيمات مراتب الجرح حسب ما رأيت من أحكام الإمام أبي العرج على الرواة، وبدأت بأخف تجريح أطلقه الإمام أبو العرج على الرواة، وأنهيته بأشدّ تجريح، وقسمتها إلى خمسة مراتب ودرستها في خمس مطالب وهي:

المطلب الأول: المرتبة الأولى.

المطلب الثاني: المرتبة الثانية.

المطلب الثالث: المرتبة الثالثة.

المطلب الرابع: المرتبة الرابعة.

المطلب الخامس: المرتبة الخامسة.

المطلب الأول: المرتبة الأولى.

وهي أخف تجريح، ويشمل مَنْ ضعفهم نسبيًا، كإرسال عن راو أولطيش بهم، أو لقلة رواة عنهم، واحتلمت روايتهم، فتضعيفهم هو تضعيف لبعض مروياتهم التي دخلت عليها عوامل خارجية أثرت فيها.

- خلاص بن عمرو المجري، قال الإمام أبو العرب فيه: «كان يحيى بن سعيد يقول: لا تحدّث عن خلاص عن علي بشيء». وكان يحدث عن قتادة عن خلاص، عن غير علي، كأنه يتوقّى حديثه عن علي وحده، ويقول: ليست هي بصحاح، أو لم يسمع منه»¹. حكم أبي العرب على خلاص بأنّ حديثه عن علي يتوقّى منه خاصّة أمّا روايته عن الآخرين فمقبولة، إذن هذا تضعيف نسبي خفيف.

- حجاج بن محمد أبو محمد المصيصي، قال مغلطاي: «أورده في الضّعفاء ولم يرمه بسوى الاختلاط»² وهو عين ما قاله النّقاد، وهو تجريح نسبي فقبل الاختلاط حديثه صحيح وبعده لا يُقبل.

- أزهر بن سعد السّمان أبو بكر الباهلي بصري، قال الإمام أبو العرب فيه: «عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ابن أبي عدي أحبّ إلي من أزهر، هو أشبه بأهل الدّين وأصحّ»³، تضعيف نسبي له في آخر أمره تراجعت مكانته كما صرّح أحمد.

- بقية بن الوليد أبو محمد الكلاعي الحمصي، قال الإمام أبو العرب فيه: «يروي عن كثير من

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج4 ص238.

² - المصدر نفسه، ج3 ص401.

³ - المصدر نفسه، ج2 ص46.

الضعفاء والمجهولين»¹، فهي تضعيف نسبي، فإذا علمت روايته عن ثقة قُبل.

-إسماعيل بن أبي أويس أبو عبد الله المدني، قال مغلطاي: «أورده الإمام أبو العرب في الضعفاء، وحكى حكاية تدلّ على طيشه»².

-أيوب بن عتبة أبو يحيى: قال الإمام أبو العرب فيه: «قال ابن البرقي: ممّن نُسب إلى الضّعف واحتملت روايته»³، فعبارة ابن البرقي تدلّ على خفة الضّعف.

-أميّة بن عبد الله بن خالد: ذكره الإمام أبو العرب في الضعفاء فقال: «هو من شيوخ أبي إسحاق، من أهل الكوفة المجهولين، المحتملة روايتهم لرواية أبي إسحاق عنهم»⁴.

-حاتم بن عثمان أبو عثمان أو أبو طاهر الإفريقي: قال الإمام أبو العرب فيه: «كان يغرب عن مالك أحاديث لا يرويه غيره»⁵ ضَعَفَهُ أبو العرب بسبب تفرّده بأشياء عن مالك.

-حسين وقيل حميد بن عمران الجهني: قال الإمام أبو العرب فيه: «قال أبو بشر: حسين بن عمران الجهني، عن عمران بن مسلم، عن خيثمة قال: كنت عند ابن عباس في التّدْر، لا يُتَابَع عليه»⁶ لعل تضعيف أبي العرب بسبب الحديث الذي لا يتابع عليه.

فهؤلاء الرّواة ومَن مثلهم ممّن ضَعَفَهُمْ نسبياً، فقد يُروى عنهم إذا زال سبب ضعفهم فهم في مرتبة واحدة عند أبي العرب في التّجريح فلا يُترك حديثهم إلا ما كان ضعيفاً بسببه المذكور.

¹ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج3/ص7.

² - المصدر نفسه، ج2/ص184.

³ - الإعلام بسنته، مغلطاي، ج2/ص9.

⁴ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2/ص220.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2/ص507.

⁶ - الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، ج3/ص31.

المطلب الثاني: المرتبة الثانية.

وهي أشد من سابقتها، وهم من قال فيهم أوصافا أو نقلها عن غيره ورضي بها، وتلك الأوصاف تدل على الضعف الخفيف.

- أحمد بن بشير المخزومي: قال الإمام أبو العرب فيه: «قال النسائي: ليس به بأس»¹، قول النسائي الذي نقله أبو العرب عنه يفيد ضعف الراوي و نزول رتبته.

- سليمان بن أحمد قال الإمام أبو العرب فيه: «قال لي مالك بن عيسى: يحدث عنه محمد بن سنجر يلين»²، يلين توحى بصلاح حديثه للاعتبار وهي أحسن مرتبة للضعيف.

- إسماعيل بن زكريا أبو زياد: نقل الإمام أبو العرب عن يحيى بن معين قوله: «حديثه متقارب»³، فحديثه يصلح للاعتبار في عمومته.

- ثواب بن عتبة المهري البصري: قال الإمام أبو العرب فيه: «حدثني أحمد بن مغيث عن أبي الحسن أحمد بن صالح الكوفي، قال: ثواب يكتب حديثه، وليس بالقوي»⁴، فحديثه يصلح للاعتبار.

- إبراهيم بن ناجية: نقل الإمام أبو العرب عن النسائي قوله: «ليس بقوي»⁵، نفي النسائي القوة نسبيا وليس مطلقا.

¹ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج1 ص26.

² - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطي، ج1 ص1151.

³ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص172.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج3 ص109. الثقات للعجلي، ج1 ص261.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص372.

- سليمان بن بسيل. قال الإمام أبو العرب فيه: «والد محمد بن سليمان بن بسيل، كان من شيوخ أهل إفريقية، لم أسمع من أحد عنه إلا من ابنه محمد بن سليمان، وكان يروي عن مقسم مولى روح بن حاتم، وعن غيره، وما علمت إلا خيراً»¹، فهذا مجهول لكن إذا جاء حديث من قبله يصلح للاعتبار.

فهؤلاء الرواة ومن مثلهم ممن يكتب حديثهم ويُعتبر به، وهم متفاوتون فيما بينهم فهم في مرتبة واحدة عند أبي العرب في التحريح.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 117.

المطلب الثالث: المرتبة الثالثة.

وهذه المرتبة تشمل الرواة الذين ضُغِّفوا مطلقاً لكن بسبب غير متعمد وحديثهم غالبه مطروح، ويدقق فيه عند السَّماع منهم ويندر قبوله و إن كانوا ليسوا متروكين مطلقاً.

- دارم بن مالك بن الطَّواف: قال الإمام أبو العرب فيه: «لم يكن يضبط ما في كتبه، ويقول: ما ينبغي أن يُسمع من مثلي، وكان متعبداً صالحاً وقد سمعت أنا منه مع جماعة»¹، وهذا اعتراف من الراوي نفسه يحمل تضعيفاً له وهو أحد شيوخ أبي العرب وهو أعلم به.

- أحمد بن موسى بن جرير الأزدي: قال الإمام أبو العرب فيه: «صالح ثقة في نفسه، في كتبه خطأ وتصحيف»² ضَغِّفه أبو العرب بسبب أخطائه وتصحيفاته.

- حماد بن يحيى، أبو يحيى السَّجلماسي: قال الإمام أبو العرب فيه: «شيخ صالح، وفي كتبه تصحيف كثير، لم يكن يقوم بها»³ ضَغِّفه أبو العرب بسبب أخطائه و تصحيفاته.

- سعدون بن أحمد، أبو عثمان الخولاني: قال الإمام أبو العرب فيه: «لم تكن عنده دراية لما في كتبه، ولا ضبط»⁴. ضَغِّفه أبو العرب بسبب أخطائه و عدم عنايته بكتبه.

- زكريا بن يحيى بن إبراهيم، أبو يحيى الوقار العبدي المصري. قال الإمام أبو العرب فيه: «كثير

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج3 ص389 .

² - ترتيب المدارك ، القاضي عياض، ج4 ص396.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص:118.

⁴ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص134.

من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام»¹، وقال فيه أيضا: «في حديثه لين كثير»². ضعفه أبو العرب بسبب المنقطعات وشيوخه غير الأعلام.

-علي بن زياد الحمصي: قال الإمام أبو العرب: «كان ابن وهب نفره حتى أوهنه»³.

-عباد بن كثير التقي الكاهلي: قال الإمام أبو العرب: «رجل صالح، لم يكن بشيء في الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وليس بشيء»⁴.

-عطاف بن خالد أبو صفوان المدني: قال الإمام أبو العرب: «قال مالك: ويكتب عن مثل عطاف؟! لقد أدركت في هذا البلد سبعين شيخا كلهم خير من عطاف، ما كتبت عنهم، وإنما يكتب العلم عن قوم جرى فيهم العلم، مثل عبيد الله بن عمر»⁵.

-سليمان بن الحكم بن عوانة الكلبي: قال الإمام أبو العرب: «قال العجلي: قد رأيته كان بواسط، ولم يكن عنده أحاديث، كان عنده حديث الملوكة»⁶، أي قليل الحديث مع ضعفه ضعفه فيه.

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص100.: مصداقا له، ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ج5 ص100-105، ر ح: 1835، ج6 ص76، ر ح: 2330.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج3 ص520.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 43.

⁴ - حاشية تمييز الثقات، ابن البرقي، المطبوع، ص: 61. تنظر أقوال ابن معين: تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج1 ص53. و رواية الدّوري، ج4 ص123.

⁵ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغطاي، ج3 ص207. ورواه العجلي بألفاظ مقاربة، ينظر الضعفاء الكبير، العجلي، ج3 ص425.

⁶ - لسان الميزان، ابن حجر، ج4 ص138-139.

-إسحاق بن أبي عبد الملك الملقب: قال الإمام أبو العرب: «حدثني أبي قال: كان أمراء بني الأغلب يرسلون إلى إسحاق فيكون عندهم من رمضان، فيحدثهم بتلك العجائب، حتى يقطع بهم طول النهار»¹.

-أسامة بن زيد بن أسلم أبو زيد المدني: قال الإمام أبو العرب: «لا أعلم أحدا وثقه»² نفي أبو العرب أن يعلم أنّ أحدا من المحدثين وثقه، وحقيقة كلّ المتكلمين ضعفوه من قبل حفظه، وليس حديثه حجة، وعلى أقصى تقدير يُعتبر بمروياته.

-إسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخرساني الجيشاني: قال الإمام أبو العرب: «قال ابن بكير: لا أدري حاله، وقد روى عنه غير واحد»³ فهو مجهول الحال.

-أبو الأبيض (88هـ)⁴، قال الإمام أبو العرب: «روى عن أنس بن مالك، ولم يكسر الآخذون عنه، ما علمت روى عنه غير محمد بن أبي حنش، وأظنه بصريّا، ولا علم لي بحاله»⁵، مجهول مجهول الحال، ومعلوم حكم رواية حديث المجهول، وعلى أقل تقدير إذا وجد ما يعضد مروياته من غير وجود نكارة فيها أصبحت صالحة للاعتبار أو مقبولة كما قال ابن حبان مع شروطه الأخرى.

فهؤلاء الرّواة ضعفهم بسبب غفلتهم أو عدم امتلاك القدرة العلميّة، أو بانعدام وجود المرويات عندهم، أو جهالتهم، وأغلبهم ضعفاء أصلاً، فهؤلاء قد يصيبون في حديث فحديثهم أغلبه خطأ، فليس لهم ما يذكر مع ضعفهم، فهؤلاء الرّواة غير متروكين فإذا وجد ما صحّ عنهم قبل.

¹ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص: 98.

² - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج2 ص53.

³ - المصدر نفسه، ج2 ص83.

⁴ - ينظر: الأسامي والكنى، أبي أحمد الحاكم، ج2 ص92-93، وفتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده، ص: 106.

⁵ - طبقات علماء إفريقيّة و تونس، أبو العرب، ص: 28.

المطلب الرابع: المرتبة الرابعة.

فهذه مرتبة المتروكين الذين لا تُقبل رواياتهم لعدّة أسباب.

1. الجهالة:

- هارون بن الحاسب: قال الإمام أبو العرب فيه: «روى عنه بكر بن حمّاد وسمع هارون من البهلول، ما علمت أحداً روى عنه غير بكر بن حمّاد»¹.

2. الفسق:

- إبراهيم بن علي الهاشمي: قال ابن حجر: «ذكره أبو العرب في الضّعفاء ونقل عن يحيى بن معين ما يقتضي فسقه»².

3. التلبس بالبدعة وليس على إطلاقها.

- حماد بن أبي سليمان: قال الإمام أبو العرب فيه: «قال أبو بكر بن أبي عيَّاش: رأيت حمادا ولو رُفِعَ إلي لَوَجَّأتُ قفاه، كان مرجئا خبيثا»³.

4. المبتدعة الذين سبوا الصحابة.

- إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي التميمي البصري: قال الإمام أبو العرب فيه: «كان يتحامل على علي عليه السلام تحاملا شديدا، وقال: لا أحبّ عليا، وليس بكثير حديث، وروي

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 121.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص325.

³ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج4 ص150.

عن النبي ﷺ أنه قال لعلي عليه السلام: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»، فمن لا يحب الصحابة فغير ثقة، ولا كرامة»¹.

-تليد بن سليمان، أبو إدريس أو أبو سليمان المحاربي الكوفي، قال الإمام أبو العرب فيه: «كان يشتم عثمان، وكل من شتم أحدا من الصحابة فغير ثقة ولا مأمون، ولا كرامة»².

5. من وصفه بمنكر الحديث.

-عباد بن عبد الصمد، أبو معمر البصري: قال الإمام أبو العرب فيه: «وقد ذكرناه في كتابنا الذي ألفناه، في ثقات المحدثين وضعافهم، وبيننا أمره، وهو يروي مناكير لا يرويها غيره عن أنس، ولكنه مشهور بكثرة من أخذ عنه»³، وقال أيضا: «قد تبين في حديثه أنه منكر، روى عن أنس أشياء لم يروها غيره، ويروي عن أنس وغيره أيضا مناكير»⁴. استنكر كل المحدثين مروياته عن أنس بل وصفها ابن حبان بالوضع وشكك في سماعه من أنس، فهو منكر الحديث إجماعا.

- سنان بن سعد الكندي: قال الإمام أبو العرب: «قال أبو بشر الدولابي: منكر الحديث»⁵.

ويُلحق بهم من وصفه: فيه نظر، مثل:

-أحمد بن الحارث أبو عبد الله الغساني البصري: قال الإمام أبو العرب: «قال أبو بشر الدولابي: يروي عن أبيه، فيه نظر»¹، تركه العلماء.

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص96.

² - المصدر نفسه، ج3 ص51.

³ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص:26.

⁴ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطاي، ج3 ص98.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج5 ص235.

-أبان بن عفيف الكندي: قال الإمام أبو العرب: «قال الدّولابي: يروي عن أبيه، فيه نظر»².

6. من وصفه ب: لا يساوي شيئاً، أو لا شيء.

-إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة أبو إسحاق: قال الإمام أبو العرب فيه: «قال أبو الحسن العجلي: جهمي خبيث ملعون. وقال ابن معين: ليس بشيء»³.

- أحمد بن صبيح، أبو جعفر الأسدي الكوفي: قال الإمام أبو العرب فيه: «قال أبو الطاهر: كوفي ليس يساوي شيئاً»⁴.

7. من وصفه بالترك أو ما يشبهه.

-عبد الجبار بن عمر أبو عمر القرشي الأموي: قال الإمام أبو العرب: «متروك الحديث»⁵.

- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة أبو سليمان: قال الإمام أبو العرب: «هو ممن ترك حديثه، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم سمعت محمد بن عاصم - وكان من أهل الصدق - قال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حي، فلم أر أهل المدينة يشكون أنّ إسحاق بن أبي فروة متهم على الدين»⁶، قال أيضاً: «قال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»⁷.

فهؤلاء الرواة متروكون ومروياتهم مردودة مطلقاً لتك الأسباب المذكورة.

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص423.

² - المصدر نفسه، ج1 ص227.

³ - المصدر نفسه، ج1 ص34.

⁴ - المصدر نفسه، ج1 ص187.

⁵ - حاشية تمييز ثقات المحدثين، ابن البرقي، المطبوع، ص: 54.

⁶ - الإعلام بسنته، مغلطاي، ج4 ص162. وينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ج1 ص102.

⁷ - الإعلام بسنته، مغلطاي، ج1 ص552.

المطلب الخامس: المرتبة الخامسة والأخيرة.

وهي أسوء مرتبة حيث يكون صاحبها كذاباً أو وضّاعاً.

1. مَنْ وصف بالكذب:

-أيوب بن أبي مسكين أو بن مسكين أبو العلاء التميمي القصبّاب: قال الإمام أبو العرب: «قال يحي: كذاب»¹.

-إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني الكوفي: قال الإمام أبو العرب: «قال العجلي: متروك، كذاب»².

-وهب بن وهب بن وهب بن كثير، أبو البخترى: قال الإمام أبو العرب: «أبو البخترى عند أهل التمييز كذاب»³.

2. مَنْ وصفه بالوضع:

- عاصم بن سليمان الكوزي أبو شعيب التميمي: قال الإمام أبو العرب: «حدثني إبراهيم بن محمد عن ابن قتيبة، عن بعض أهل التمييز أنّه قال: الكوزي كان يضع الحديث، ووضع: شرب الماء على الرّيق يعقد الشّحم»⁴.

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص342.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص122.

³ -طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 79، أثناء ترجمته سعيد بن السّريّ.

⁴ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضّعفاء، مغلطاي، ج1 ص514.

-سهل بن أبي الصلت البصري السراج: قال الإمام أبو العرب: «عن ابن قتيبة، عن بعض أهل التمييز للرجال: وضع سهل السراج حديث الحسن: أن النبي ﷺ: «لم يجر طلاق المريض»¹.

-عمارة بن جوين بن جابر، أبو هارون العبدى البصري(134هـ): قال الإمام أبو العرب: «سمعت بكر بن حماد يحدث عن بعضهم، قال لو أتيت أبا هارون بالتوراة لقرأها عن أبي سعيد، وقال محمد بن عبد الرحيم الثبان: ليس بثقة»².

3. من وصفه بالزندقة:

-صالح بن عبد القدوس العبدى البصري أبو الفضل: قال الإمام أبو العرب: «تزندق بعد أن كان مسلماً»³.

فهؤلاء الرواة هم أسوأ مرتبة في الجرح وهم الذين تركوا ولا يلتفت لمروياتهم بل سقطت عدالتهم جملة وتفصيلاً.

¹ - إكمال التهذيب، مغلاطي، ج6 ص139.

² -المصدر نفسه، ج10 ص9.

³ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلاطي، ج1 ص410.

خلاصة المبحث: بعد الاطلاع على مراتب جرح الرواة عند الإمام أبي العرج، اجتهدت أن أقسمها إلى خمس مراتب، فجعلت المرتبة الأولى للرواة الذين جرحهم بجرح خفيف في جزء من مروياتهم، و المرتبة الثانية للرواة الذين جرحهم بجرح أشد قليلا مطلقا، و المرتبة الثالثة الرواة الذين جرحهم مطلقا وكانت غالبية مروياتهم مطروحة، و المرتبة الرابعة للمتروكين بسبب الجهالة أو الفسق أو البدعة أو نكارة مروياته، والخامسة والأخيرة للرواة الكذابين والوضاعين.

المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في الجرح.

سأتحدّث في هذا المبحث عن خصائص منهج الإمام أبي العرب في الجرح، ألخص أهمها مع التمثيل لكل نقطة.

أولاً: التّوسط والاعتدال في التّجريح: قد اشتهر بين محدّثي المتأخّرين أنّ في النّقاد متشدد ومتساهل ومعتدل، وبعد الدّراسة تبين لي أنّ الإمام أبا العرب معتدل في أحكامه النّقدية وذلك من خلال.

أ. بعد عرض أقوال الإمام أبي العرب وغيره من محدّثي في الرّواة المجروحين المدرسين تبين أنّ أغلب من جرّحهم أبو العرب كان مصيباً فيهم.

- ثلاثة وعشرون راوياً قد وافق أبو العرب غيره ولم أجد فيهم اختلافاً.

- انفرد بتجريح عشرة رواة، بعضهم مغاربة، وهذا أمر طبيعي.

- وجّح سبعة وثلاثين راوياً اختلف فيهم العلماء، والقول قوله في ثمانية وعشرين راوياً، وفي سبعة رواة والقول قول من خالفه، وفي راويين اثنين خالف اتباعاً لمنهجه في جرح من سبّ الصّحابة مهما كان.

وخلاصة المجرحين الذين تكلم فيه أبو العرب ودرستهم سبعون راوياً، أصاب في واحد وخمسين راوياً، وانفرد في عشرة رواة، واتبع منهجه في اثنين، وجانب الصّواب في سبعة فقط، فنسبة خطأه 10% من نسبة الرّواة المدروسين، فهذا يدلّ على صوابية رأيه م وحكمه.

ثانياً: النّزاهة والإنصاف في التّجريح عند أبي العرب: ويتجلّى ذلك من خلال إنصاف المخالفين وإعطاءهم وصفهم اللائق بهم:

- وقد تجلّى ذلك في تناول عدّة رواة مثل: هاشم بن البريد، فقد ذكره أبو العرب في كتابه الضّعفاء: وقال فيه: «قال أحمد بن حنبل: هاشم بن البريد ثقة، وفيه تشيع قليل»¹، وكذلك حين تكلم في طلق بن حبيب العنزي، حيث قال أبو العرب: «لم يُنْقَم عليه غير الإرجاء فقط، ولم يطعن عليه بكذب ولا ضعف في الرواية، فيما علمت»²، وكذلك حين ترجم لعلي بن زيد، قال أبو العرب فيه: «مكفوف ضعيف الحديث، كان يتشيع، يكتب حديثه»³.

ثالثاً: الدّقة العلميّة عند أبي العرب: امتاز الإمام أبو العرب بالدّقة العلميّة عند الكلام عن الرّجال ويتبيّن ذلك من خلال أمثلة أسوقها وهي.

- جميع بن عمر بن عفاق التّيمي: قال الإمام أبو العرب: «قال أبو الحسن: تابعي ثقة، ليس يُتابع أبو الحسن علي جميع»⁴، رغم نقل أبي العرب الكثير عن العجلي ورواية كثير من كتبه، بل وتفرّده بكلام العجلي في بعض الرّواة، لكن الدّقة العلميّة عند أبي العرب اقتضت عدم قبول قوله في جميع.

- جابر بن يزيد الجعفي، أورده الإمام أبو العرب في الضّعفاء: وأورد فيه قول شريك، ثمّ قال: «خالف شريك النّاس في جابر»⁵.

رابعاً: اعتماد أبي العرب على مصادر دقيقة في التّجريح: ينقل الإمام أبو العرب عن غيره من أهل العلم أحكاماً في جرح الرّواة ولا يخلو النّاقد في أبواب التّجريح من حالتين في حكمه على الرّاوي:

¹ - ينظر: إكمال التّهذيب، مغلطي، ج12 ص118.

² - المصدر نفسه، ج7 ص91.

³ - الإعلام سننه، مغلطي، ج3 ص23.

⁴ - إكمال التّهذيب، مغلطي، ج3 ص238.

⁵ - المصدر نفسه، ج3 ص141.

أحدهما: أن يكون كلام من سبقه مصدرا لأبي العرب، ويكون موقف أبي العرب بعد ذلك إما مقلدا، أم مرجّحا .

ثانيهما: أن يصدر الحكم من أبي العرب استقلالا. فقد اعتمد الإمام أبو العرب في أحكامه على مَنْ سبقه، وقد أحصيت نقولاته من خلال تضعيف خمسمائة واثنين وستين راويا، فوجدته قد نقل عن أربعين عالما، وفي خمس مواضع قال: مرة أهل المدينة، ومرة قال: المحدثون، ومرة قال: سمعت من عني بالحديث ومرة قال: فيما ذكروا ومرة قال: بعضهم، وقد أكثر أبو العرب النقل عن العجلي، في تسعة عشرة موضعا، ثم نقل أبو العرب عن ابن معين والنسائي أيضا في أربعة عشرة موضعا، ونقل عن أبي الطاهر في تسعة مواضع، و نقل عن مالك بن عيسى في ستّ مواضع، ونقل عن أحمد بن حنبل في خمسة مواضع، وأمّ عن البخاري ففي ثلاثة مواضع وغيرهم و الآن آتي للأمثلة.

1- القيروانيون والمغاربة.

-اعتمد أبو العرب أقوالهم بالموافقة: مثاله: في ترجمة البهلول بن عمر بن صالح بن عبيدة التّجيب: قال أبو العرب فيه: « حدّثني بكر بن حماد حدّثني البهلول بن عمر، فلم أعرفه، فقلت لبكر من هذا؟ فقال: هو ابن عبيدة، وبه يُعرف، وأنا أكره أن أفصح عنه؛ لزهادة الناس فيه.. وأنكر أن يكون قد قال بخلق القرآن إنكارا ضعيفا، قال بكر: وما سمعته منه، ولقد رأيت ابن زَرْزَر يقرأ عليه كتابا فيه شيء من هذا الرّأي وهو له كاره.»¹، فقد رضي قول شيخه في هذا الرّأي وكذلك في ترجمة : حبيب بن أبي حبيب إبراهيم، قال أبو العرب فيه: «قال لي مالك بن عيسى: كاتب مالك، ضعيف جدا»²، فقد وافق شيخه في تضعيف الرّأي وأختم بمثال

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص 91:.

² - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج3ص363.

وافق أهل الحديث عموماً، ففي ترجمة سعيد بن السري، قال أبو العرب فيه: «سمعت من عني بالحديث يستضعفه»¹، والذين سمعهم إمّا قيروانيين أو زاروا القيروان لأنّ أبا العرب لم يخرج من القيروان، وقد ذكر قولهم.

- اعتمد أبو العرب أقوالهم بالمخالفة أو الترجيح: مثاله في ترجمة جميع بن عمر حيث قال أبو العرب فيه: «قال أبو الحسن: تابعي ثقة، ليس يتابع أبو الحسن على جميع»²، فلم يرض أبو العرب قول العجلي، وخالفه وردّ قوله لتفرده بتوثيق هذا الراوي، و مثاله في ذكر الاختلاف عن العلماء المغاربة حيث ذكر أبو العرب في ترجمة يونس بن محمد الورداني، فقال: «قال كان أبو العياش يثني عليه، سمعت غير أبي العياش يذكره بغير جميل، وله عن سحنون غرائب لا توجد عند غيره»³.

-2- المشاركة: وقد نقل أقوالاً عن كثير من علماء الجرح و التعديل المشاركة كأحمد وابن معين والبخاري وغيرهم وسأكتفي بالتمثيل ببعض دون استيعاب الكل.

- من اعتمد أبو العرب أقوالهم بالموافقة: ومثاله: حين ترجم أبو العرب للحسن بن بشر، أورده في الضعفاء، ونقل قول النسائي فيه: «ليس بشيء»⁴، وكذلك في ترجمة سنان بن سعد، نقل أبو العرب قول أبي بشر حيث قال: «منكر الحديث»⁵.

- من اعتمد أبو العرب أقوالهم بالمخالفة: ومثاله: فقد أورد أبو العرب في كتابه الضعفاء الحارث بن عبد الله الأعور، وقال فيه: «خالف ابن معين الناس في الحارث، وأمّا قول الشعبي: رأيت الحسن والحسين يسألانه، فإنّ شريكا رواه مخالفاً للناس عن جابر الجعفي»⁶.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 79.

² - إكمال التهذيب، مغطاي، ج3 ص238.

³ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص419.

⁴ - إكمال التهذيب، مغطاي، ج4 ص68.

⁵ - المصدر نفسه، ج5 ص235.

⁶ - المصدر نفسه، ج3 ص300.

خامساً: تفرد أبي العرب بتجريح بعض الرواة: ومثاله: حين ترجم أبو العرب لحاتم بن عثمان أبو عثمان الإفريقي قال: «كان يغرب عن مالك أحاديث لا يرويها غيره»¹، كذلك في ترجمة عبد المؤمن بن مستنير الجزري، حيث قال أبو العرب: «رجل صالح، كان في حديثه لين ومقطوع كثير، وهو ثقة»².

سادساً: استعمال عبارات تفيد التجريح المطلق أو الصريح، وأخرى تفيد التجريح النسبي أو الضمني.

-التجريح المطلق: مثاله حين ترجم أبو العرب لصالح بن عبد القدوس، حيث قال: «تزدق بعد أن كان مسلماً»³، وكذلك في ترجمة إبراهيم بن هراسة الشيباني، حيث نقل أبو العرب قول العجلي فيه: «متروك، كذاب»⁴.

-التجريح الصريح: ومثاله: حين ترجم أبو العرب لأحمد بن موسى الأزدي فقال: «صالح ثقة في نفسه، في كتبه خطأ وتصحيف»⁵، فهذا تجريح صريح في قلة ضبطه بسبب التصحيف في كتبه.

-التجريح النسبي: ومثاله: حيث قال أبو العرب في ترجمة حاتم بن عثمان أبو عثمان الإفريقي: «كان يغرب عن مالك أحاديث لا يرويها غيره»⁶، ضعيف في روايته عن مالك ولعله غير ذلك عن غيره، ولم أجد من زاد على كلام أبي العرب حتى أتبيّن.

¹ -لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص507.

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 111.

³ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطي، ج1 ص410.

⁴ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص379-380.

⁵ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج4 ص396.

⁶ -لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص507.

-التجريح الضمني: ومثاله: ففي ترجمة إسحاق بن أبي عبد الملك الملشوني، قال الإمام أبو العرب: «حدّثني أبي قال: كان أمراء بني الأغلب يرسلون إلى إسحاق فيكون عندهم من رمضان، فيحدّثهم بتلك العجائب، حتى يقطع بهم طول النهار».¹ وحكاية أبي العرب عن والده أنّه يحدّث بالعجائب تجريح ضمني.

سابعاً: التقليل من عبارات التجريح: بخلاف التعديل قلّل أبو العرب عبارات الجرح مقتصرًا على ما يلخص أو يؤدي المهمّة أو يبيّن سبب تضعيفه، وأطول العبارات: " لم يكن صاحب كتب"، و" لم يكن له علم بالحديث"²، " كان يقول بالاعتزال"، " وقد كان سحنون يتكلم فيه"³، " كتب معاوية بالأندلس مخبأة"⁴، " حديثه يدل على لينه"⁵، إلى غير ذلك من العبارات.

ثامناً: تفسير التجريح: يفسر أبو العرب أحيانا قول من سبقه من النقاد، مثاله: حين ترجم أبو العرب لجعفر بن سليمان الضبّعي البصري، حيث قال: « عن أحمد بن حنبل، قال: ما أعلم أنّي جلست مجلساً عند حماد بن زيد، إلا ونهى فيه عن جعفر بن سليمان، وعبد الوارث، قال أبو العرب: جعفر للتشيع، وعبد الوارث للقدر»⁶، بيّن أبو العرب السبب في التجريح⁷.

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 98.

² - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص93.

³ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 84.

⁴ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج11 ص270، ج5 ص93.

⁵ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 93.

⁶ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص220.

⁷ - ينظر: مؤرخ تونس و محدّثها، زاهر بن سالم، ص: 233.

تاسعا: يجرح الرواي ويشير لفضله أو مكانته: ومثاله: حين ترجم لفرون قال: «كان من شيوخ أهل إفريقية، وحديثه يدلّ على لينه»¹، وكذلك حين ترجم لعبد المؤمن بن مستنير، قال أبو العرب: «رجل صالح، كان في حديثه لين ومقطوع كثير، وهو ثقة»².

عاشرا: أسباب الجرح عند أبي العرب: للجرح أسباب كما ذكرها العلماء ولن يختلف أبو العرب عن غيره لكن قد يفصل في بعض الأسباب، وقد لخصها ابن حجر بأثنا عشرة خمسة في العدالة وخمسة في الضبط³.

أ- الطعن في العدالة:⁴

1- الكذب: ويشمل الوضع، وقد ذكر أبو العرب رواة فكذبهم أو وصفهم بالوضع ومثاله: عندما ترجم أبو العرب لإبراهيم بن هراسة الشيباني، نقل قول العجلي، حيث قال: «متروك، كذاب»⁵، وحين ترجم أبو العرب لعاصم بن سليمان الكوزي، فقال: «حدثني إبراهيم بن محمد عن ابن قتيبة، عن بعض أهل التمييز أنّه قال: الكوزي كان يضع الحديث، ووضع: شرب الماء على الرّيق يعقد الشّحم»⁶.

2- التهمة في الدين ومثاله عندما ترجم أبو العرب لإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فقال: «هو ممن ترك حديثه، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم سمعت محمد بن عاصم-و كان من أهل الصدق-قال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حي، فلم أر أهل المدينة يشكون أنّ إسحاق

¹ - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرب، ص: 93.

² - المصدر نفسه، ص 111:.

³ - ينظر: نزهة النظر، ابن حجر، ص: 106 وما بعدها.

⁴ - ينظر: أبو العرب وعلم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص 67-88، مؤرخ تونس و محدثها، زاهر بن سالم، ص 230.

⁵ - لسان الميزان، ابن حجر، ج 1 ص 379-380.

⁶ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطاي، ج 1 ص 514.

بن أبي فروة متهم على الدين»¹، ونقل قول النسائي فيه : « ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»².

3-الفسق: ³ ففي ترجمة إبراهيم بن علي الهاشمي، قال ابن حجر: «ذكره أبو العرب في الضعفاء ونقل عن يحيى بن معين ما يقتضي فسقه»⁴ ورجعت لتاريخ ابن معين فوجدت أنّ السبب في ذلك قتل يونس بن ميسرة بن حلبس في المسجد وهو يصلي وقتل جد أبي مسهر⁵. وكذلك حين ترجم أبو العرب لعمر بن قيس، أبي حفص المكي سندل. فقال: «قال»⁶ «قال لي مالك بن عيسى: هو ضعيف جدا. وقال فيه مالك: هو مسكين يستحل شرب الخندريس»⁶.

4- مثالب في الدين أو المروءة: ومثاله حين ترجم أبو العرب لحجاج بن أرطاة بن ثور التّخعي: فقال: «من مثالبه قوله: ترك صلاة في جماعة من المروءة»⁷، وكذلك عندما ترجم أبو العرب لصالح بن بشر السّدوسي، قال: «عن جبي الشهيد، قال:.. وإن كنت تريد الشّغب فعليك بصالح السّدوسي، يقول لك: اجحد ما عليك، وادّع ما ليس لك، واحتجّ بينة غيب»⁸. وكذلك في ترجمة إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد. نقل أبو العرب قول العجلي:

¹ - الإعلام بسنته، مغلطاي، ج4ص162.

² - المصدر نفسه، ج1ص552.

³ - ينظر: أبو العرب وعلم الجرح و التّعديل، الهادي روشو، ص: 70.

⁴ - لسان الميزان، ابن حجر، ج1ص325.

⁵ - ينظر: تاريخ ابن معين، رواية الدّوري، ج4ص451.

⁶ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج10ص10.

⁷ - المصدر نفسه، ج3ص275.

⁸ - لسان الميزان، ابن حجر، ج4ص280.

العجلي: « ما فيه خير وكان أميناً ليحيى بن أكرم»¹، و وكذلك في ترجمة محمد بن مقاتل العكي، قال أبو العرج: «رجل سوء»².

5- البدعة:³ ومنها المكفرة ومنها المفسقة.

أ- الزندقة: و مثاله عندما ترجم أبو العرج لصالح بن عبد القدوس البصري، فقال: «تزدق بعد أن كان مسلماً»⁴.

ب- المفسقة كسب الصحابة وبغضهم: ومثاله حين ترجم أبو العرج لإسحاق بن سويد العدوي، وكان من التواصب فقال: «كان يتحامل على علي تحاملاً شديداً، وقال: لا أحبّ علياً، وليس بكثير حديث، وروي عن النبي ﷺ أنه قال لعلي: «لا يحبك إلا مؤمن، ولا ييغضك إلا منافق»، فمن لا يحبّ الصحابة فغير ثقة، ولا كرامة»⁵، وكذلك في ترجمة تليد بن بن سليمان وكان من الروافض، قال أبو العرج: «كان يشتم عثمان، وكلّ من شتم أحداً من الصحابة فغير ثقة ولا مأمون، ولا كرامة»⁶. وقد سبقه ابن معين بالقاعدة فقال في تليد هذا لكن ابن معين لم يحكم بها على كلّ الراوة⁷، قال ابن معين: «وكلّ من شتم عثمان أو أحداً

¹ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص42 .

² - طبقات علماء إفريقية و تونس، أبو العرج، ص:35.

³ - ينظر: أبو العرج و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص68-69، مؤرخ تونس و محدثها، زاهر بن سالم، ص231 و ص:267-276.

⁴ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغلطي، ج1 ص410.

⁵ - إكمال التهذيب، مغلطي، ج2 ص96.

⁶ - المصدر نفسه، ج3 ص51.

⁷ - ينظر: قول ابن معين في إسحاق بن سويد الناصبي، الجرح والتعديل، ابن أبي خاتم، ج2 ص222.

من أصحاب رسول الله ﷺ دجال فاسق ملعون لا يُكتب حديثه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»¹.

ج- مطلق البدعة: أمّا البدعة بصفة عامّة ومثاله عندما ترجم أبو العرب لإبراهيم بن إسماعيل بن عليّة، نقل قول العجلي وقول ابن معين فيه : « جهمي خبيث ملعون، وقال ابن معين: ليس بشيء»²، وكذلك في ترجمة حاجب بن عمر بن عبد الله³، وحماد بن أبي سليمان⁴.

وليس على إطلاقه بل هناك من كانوا مبتدعة ولم يضعّفهم، فعندما ترجم أبو العرب لطلق بن حبيب العنزي. فقال: «لم يُنقم عليه غير الإرجاء فقط، ولم يطعن عليه بكذب ولا ضعف في الرواية، فيما علمت»⁵، وكذلك في ترجمة هاشم بن البريد عندما ذكره أبو العرب في كتابه الضّعفاء، نقل قول أحمد فيه : «هاشم بن البريد ثقة، وفيه تشيع قليل»⁶، وقد وجدت الدكتور الهادي روشو قال الرّأي نفسه⁷ وأمّا الأستاذ زاهر بن سالم فقد ذهب لرأي آخر وهو تجريح المبتدعة مطلقا داعية كان أم لا.⁸

7- الجهالة:⁹ إسحاق بن أسيد الجيشاني. قال أبو العرب: «قال ابن بكير : لا أدري حاله،

¹ - الكامل في الضّعفاء، ابن عدي، ج2 ص284.

² - لسان الميزان، ابن حجر، ج1 ص243.

³ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج3 ص389.

⁴ - المصدر نفسه، ج4 ص150.

⁵ - إكمال التّهذيب، مغلطاي، ج7 ص91.

⁶ - المصدر نفسه، ج12 ص118.

⁷ - ينظر: أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص 68-70.

⁸ - ينظر: مؤرخ توني و محدثها، زاهر بن سالم، ص:270.

⁹ - ينظر: أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص: 79-82، ومؤرخ توني و محدثها، زاهر بن سالم، ص:230.

وقد روى عنه غير واحد»¹.

8- الطّيش: ففي ترجمة إسماعيل بن أبي أويس: قال مغلطاي: «أورده الحافظ أبو العرب في

الضعفاء، وحكى حكاية تدلّ على طيشه»².

-ب- الطّعن في ضبط الرّاي وله مسالك.

-المسلك الأول: الطّعن في ضبط الرّاي³: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لصالح بن بشير

بن وداع، أبو بشر المري، فقال: «لما ولي المهدي الخلافة، وقدم البصرة سأل عن خير أهلها،

ف قيل: المري. وإنما ضعّفوه لقلّة ضبطه»⁴.

- المسلك الثاني: الطّعن في حفظ الرّاي: ومثاله عندما ترجم أبو العرب ليحيى بن أيوب،

أبو العباس الغافقي، فقال: «إنّما ضُعّف من أجل حفظه»⁵.

- المسلك الثالث: الطّعن بسبب الاختلاط⁶: ومثاله عندما ترجم مغلطاي لحجاج بن

محمد أبو محمد المصيصي. فقال: «أورده في الضّعفاء ولم يرمه بسوى الاختلاط»⁷.

- المسلك الرابع: الطّعن في الأسانيد:

1 - المصدر نفسه ، ج2 ص83.

2 - المصدر نفسه، ج2 ص184.

3 - ينظر: أبو العرب و علم الجرح و التعديل، الهادي روشو، ص: 71-74.

4 - المصدر نفسه، ج6 ص320.

5 - المصدر نفسه، ج12 ص289.

6 - ينظر: ومؤرخ توبي و محدثها، زاهر بن سالم، ص: 231.

7 - المصدر نفسه، ج3 ص401.

أ- انقطاع حديثه: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لزكريا بن يحيى بن إبراهيم، أبو يحيى الوقار، فقال: «كثير من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام»¹، -عبد المؤمن بن مستنير الجزري².

ب- الرواية عن الضعفاء: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لزكريا بن يحيى بن إبراهيم، أبي يحيى الوقار، فقال: «كثير من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام»³، وكذلك في ترجمة بقية بن الوليد أبو محمد الحمصي. قال أبو العرب: «يروى عن كثير من الضعفاء والمجهولين»⁴، فقد ضعف أبو العرب هذين الراويين بسبب الرواية عن الضعفاء وقد يدلسون كبقية فلا يعرف ما سمعه عن الثقة مما سمعه عن الضعيف عن الثقة.

ج- لين الحديث: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لسليمان لذين أحمد بن سليمان الجرشى: فقال: «قال لي مالك بن عيسى: يحدث عنه محمد بن سنجر؛ يلين»⁵ وكذلك في ترجمة فرون، فرون، أبي عمرو اللخمي، قال أبو العرب: «كان من شيوخ إفريقية، حديثه يدل على لينه»⁶.

-المسلك الخامس الطعن في متون الحديث:

أ- نكارة الحديث: وقد ذكر أبو العرب عباد بن عبد الصمد، أبا معمر البصري، فقال فيه: «قد تبينت في حديثه أنه منكر، روى عن أنس أشياء لم يروها غيره، ويروي عن أنس وغيره

¹ - طبقات علماء إفريقية وتونس ، أبو العرب، ص100:.

² - المصدر نفسه، ص:111.

³ - المصدر نفسه، ص100:.

⁴ - إكمال التهذيب، مغطاي، ج3 ص7.

⁵ -الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء، مغطاي، ج 1 ص151.

⁶ - طبقات علماء إفريقية ، لأبي العرب، ص93.

أيضا مناكير»¹، وكذلك حال عبد الله بن محمد بن علي الدغشي²، وأبي عبد الملك الملقبوني³.

ب- التفرد: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لحاتم بن عثمان المعافري، فقال: «كان يغرب عن

مالك أحاديث لا يرويه غيره»⁴، وكذلك قال في حسين بن عمران الجهني⁵.

- المسلك السادس الطعن في صيانة كتب الراوي: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لحما

بن يحيى. فقال: «شيخ صالح، وفي كتبه تصحيف كثير، لم يكن يقوم بها»⁶، وكذلك في دارم

بن مالك بن الطواف⁷، وسعدون بن أحمد⁸.

- المسلك السابع: لم يكن صاحب كتاب: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لمحمد بن

عيسى، أبي سليمان الكلبي، المعروف بابن عيشون، فقال: «لم يكن صاحب كتب، ولم يكن

له علم بالحديث»⁹.

- المسلك الثامن: لم يكن له علم بالحديث: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لمحمد بن

عيسى، أبي سليمان الكلبي، المعروف بابن عيشون، قال أبو العرب: «لم يكن صاحب كتب،

ولم يكن له علم بالحديث»¹⁰.

¹ - الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء لمغلطاي، 98/3.

² - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 99.

³ - المصدر نفسه، ص: 98.

⁴ - لسان الميزان، ابن حجر، ج2 ص507.

⁵ - الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد، ج3 ص31.

⁶ - طبقات علماء إفريقية وتونس، أبو العرب، ص: 118.

⁷ - لسان الميزان، ابن حجر، ج3 ص389.

⁸ - ترتيب المدارك، القاضي عياض، ج5 ص134.

⁹ - المصدر نفسه، ج5 ص93.

¹⁰ - المصدر نفسه، ن ص

- المسلك التاسع الجرح بالقياس: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لإسماعيل بن سميع، أبي محمد الحنفي. فقال: «ما ترك مالك عكرمة لأنه كان يُرمى بهذا الرأي، وعكرمة أعلى وأكثر علماً من ابن سميع، فابن سميع أحق أن يُترك، ولا يقال فيه: ثقة»¹.

- المسلك العاشر كثرة المجرحين: ومثاله عندما ترجم أبو العرب لجميع بن عمير بن عفاق التيمي، فقال: «قال أبو الحسن: تابعي ثقة، ليس يُتابع أبو الحسن على جميع»².

¹ - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج2 ص179.

² - إكمال التهذيب، مغلطاي، ج3 ص238.

خلاصة المبحث: بعد أن اجتهدت في إبراز خصائص منهج الإمام أبي العرب في الجرح
أخلص لما يأتي:

أنَّ الإمام أبا العرب يقلِّل من عبارة الجرح، وينصف المجروحين ويحاول تبرئة المتهم منهم،
وينقل الجرح عن غيره ويجتهد في جرح الرِّوَاة استقلالاً، ويطعن في العدالة بسبعة أسباب وهي
الكذب و التَّهمة في الدين والفسق والطَّيش ومثالب في المروءة والبدعة وليست على إطلاقها
والجهالة، ويطعن في الضَّبْط بعشرة مسالك، وهي الطَّعن في الضَّبْط و الطَّعن في الحفظ والطَّعن
في المتون وفي الأسانيد وفي الطَّعن بعدم صيانة الكتب أو بكثرة المرححين أو بالاختلاط أو
بانعدام الكتب أو انعدام العلم بالحديث أو القياس على مجروحين.



الحنامة



الخاتمة:

الحمد لله أولاً وآخراً على تفضله ومّنه وإحسانه بإتمام هذا العمل الذي أسأله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى القبول ونفع المسلمين به وبعد:

فقد خلصت من خلال أطروحتي هذه _ بفضل الله تعالى ومدده _ إلى النتائج الآتية:

الأولى - أنّ الجرح والتعديل علم منضبط، سواء في مناهجه أو قواعده، قد استمد مشروعيته من القرآن والسنة وعمل العلماء عبر العصور، فلم يخل عصر من نقاد تلكموا تجريحاً وتعديلاً، لحماية الشريعة من الدّخيل، بعيداً عن التأثير بالأهواء والمذاهب والأفكار، وقد اكتمل صرحه في القرن الثالث الهجري.

الثانية - أن حكم السّماع والتّحمل عن الضّعفاء الرّاجح فيه من أقوال العلماء الجواز لأنّه ضرورة لا مفرّ منها ولهم أغراض في ذلك: معرفة عدالة الرّواة ومروياتهم، أو للاعتبار بها، أو للأخذ بها في غير الحلال والحرام.

الثالثة - أن حكم الأداء عن الضّعفاء فيه مذهبان:

- جائر لأغراض معينة فكتب الغرائب وكتب العلل وكتب الجرح والتّعديل، بل زاد بعضهم جواز العمل به بشروط: إذا شهد له أصل أو عُمل به احتياطاً، ولم يكن ضعفه شديداً.

- غير جائز وهو مذهب ضعيف اصطدم بعمل المحدثين.

الرابعة - أنّ البحث في تراث المغاربة مازال دون المستوى المطلوب، ممّا يجعل المصادر والمراجع نادرة في البحث العلمي فأغلب كلام الإمام أبي العرج في الرّجال أخذته نقلاً عن كتب المشاركة.

الخامسة - أنّ مدينة القيروان وما تابعها تعرّضت لكثير من الهزّات التي نتج عنها ضياع تراث علمي كبير، وخمول لفترات كبيرة بسبب الحروب والاختلافات العقديّة والفقهية.

السادسة - أن الإمام أبا العرج محمد بن أحمد بن تميم القيرواني محدّث كبير، وناقد بصير، يتبيّن ذلك من خلال شيوخه الكبار و تلاميذه العظام و رواياته لكتب من سبقه، و مؤلفاته

الكثيرة والمتخصصة والعميقة، و بقبول العلماء الذين جاؤوا من بعده بسيرته فأنثوا عليها كثيرا ووصفوه بالحفظ والإمامة، وباحترام أحكامه فنقلوها وقلدوها في أغلب الأحوال.

السابعة - أنّ مفهوم العدالة ثار حوله خلاف بين العلماء عندما أصبح الأصوليون يتكلمون في تحديد المصطلحات وتعريفها، أمّا عند المحدثين فالعدالة تعني: الاستقامة بعدم تعمّد الكبائر والابتعاد عن الصغائر، مع الاشتهار بطلب العلم، وموافقة أهله في الرواية، وثبت بالشهرة أو تنصيب العلماء وما ينطوي تحته.

الثامنة - أنّ الجهالة هي عدم معرفة الراوي لقلة الرواة عنه أو لقلة مروياته، فإذا روى عنه عالم ولو منفردا أزال جهالته، أو نفعه ذلك، وأمّا إذا روى عنه رواة عاديون فقد لا ينفعونه إلا عند من اشترط العدد في الرواة لإزالة الجهالة، وإذا كانت مروياته معروفة نفعه ذلك، لكن الخلاف وقع بين العلماء المتأخرين عند ضبط التعاريف وقد خلصت لما يأتي:

✓ أشدّ نوع من الجهالة جهالة العين؛ كالذي يُعرف اسمه فقط ويروى عنه راو واحد فقط فلا يعرف شخصه ولا ذاته.

✓ فإذا روى عنه اثنان أو راو واحد مع اشتهاره بأمر آخر، عندها يُعرف الراوي لكن إذا لم يعرف عنه شيئا لا خيرا ولا شرا فهذا مجهول الحال.

✓ فإذا زاد إلى مجهول الحال بأن عُرفت عدالته الظاهرة وذلك بعدم ورود خبر عن فسقه مع عدم وجود شهادة للمحدثين على هذا الراوي علمنا أنّ المحدثين لم يعرفوه بعد فهو المستور.

التاسعة - أنّ مصطلحات التعديل عند الإمام أبي العرج القيرواني لها عدّة تقسيمات كالآتي:

✓ مصطلحات التعديل المطلق كقوله: "ثقة"، "ثبت"، "إمام"، "فقيه كثير الكتب".

✓ مصطلحات التعديل الصريح كقول "ثقة"، "ثبت"، "إمام".

✓ مصطلحات التعديل النسبي كقوله: "ل"م يختلف في ثقته"، "لا بأس به في الحديث"،

"ما سمعت عن أحد أنّه غير ثقة"، "ما علمت إلا خيرا"، "لا أعلم أحدا ذكره بسوء".

✓ مصطلحات التعديل الضمني كقوله: "صحيح الكتاب معدود من أصحاب سحنون"،

"جاء ليسمع مني فرأيت عنده علما بالحديث وتمييزا للرجال فأخذت عنه"، "من شيوخ

إفريقية كان عنده حديث سمعه منه غير واحد"، "لم يكن في عصره أكثر كتباً منه في الفقه والآثار".

العاشر - أنّ مصطلحات التجريح عند الإمام أبي العرج القيرواني لها عدّة تقسيمات كالآتي:

- مصطلحات التجريح المطلق كقوله: "تزدق"، "كان يضع الحديث"، "فمن لا يحبّ الصحابة فغير ثقة"، "وكلّ من شتم أحداً من الصحابة فغير ثقة ولا مأمون ولا كرامة"، "متروك"، "منكر الحديث".

- مصطلحات التجريح الصريح كقوله: "ضعيف"، "ليس بقوي".

- مصطلحات التجريح النسبي كقوله: "وحكى حكاية تدلّ على طيشه"، "يروي عن كثير من الضعفاء والمجهولين"، "كان يغرب عن مالك أحاديث لا يرويها غيره".

✓ مصطلحات التجريح الضمنية كقوله: "ما فيه خير وكان أميناً ليحيى بن أكرم"، "كان مجاهد ينهى عن تفسيره".

الحادية عشر - أنّ مراتب التعديل عند الإمام أبي العرج القيرواني ثلاثة وهي:

- المرتبة العليا: وتشمل من قال فيهم مجموعة من الأوصاف وخاصة طبقة شيوخه أو شيوخ شيوخه، فالإمام أبو العرج يستعمل كثرة الألفاظ في وصف الراوي ليشمل حياته كلّها بوصف حاله وسلوكه وكتبه ومواقفه، وخاصة إذا كان المصدر من طبقات علماء إفريقية وتونس، الذي نهج فيه طريقة المؤرخين المحدثين، أمّا إذا كان المصدر ما نقله عن أهل العلم في كتبه الأخرى قلّت الأوصاف التي يُطلقها على الراوي، كقوله في يحيى بن عمر بن يوسف أبي زكريا الكندي: "ثبت ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار ضابط لما روى عالم بكتبه شديد التصحيح لها من أئمة العلم". وفي أحمد بن معتب بن أبي الأزهر أبي جعفر: "ثقة، ثبت، عالم بالحديث والرجال".

- المرتبة الوسطى: وتشمل الرواة الذين أطلق عليهم لفظاً يدلّ على توثيقهم لكنهم أقل في المرتبة من سبقهم، فهم وإن كانوا ثقات أقل في المرتبة من الكبار شيوخ إفريقية وأئمتها

الضَّابطين المتقنين المعتنين بكتبهم، كقوله في سعد بن مسعود التَّجِيبي وبكر بن سودة بن ثمامة وغيرهما: "وكل هؤلاء ثقات عند المحدثين".

-المرتبة الدِّنيا: وتشمل الرواة الذين هم في أدنى مراتب التَّوثيق، وتحتاج مروياتهم إلى متابعات فيُنظر فيها فإذا تفرد الراوي برواية لم يُقبل منه وإذا تابعه غيره قُبِلت روايته. كقوله في سليمان بن موسى القرشي الأموي: "ما سمعت عن أحد في سليمان أنه غير ثقة"، وفي عطاء بن السائب: "جائز الحديث".

الثَّانِيَة عشر - مراتب الجرح عند الإمام أبي العرج القيرواني:

✓ المرتبة الأولى: وتشمل الضَّعفاء بالنسبة إلى بلد أو بالنسبة إلى شيخ أو إلى زمن كقوله في ترجمة خلاص: كأنه يتوقَّى حديثه عن علي وحده، وفي ترجمة حجاج بن محمد أبو محمد المصيصي، قال مغلطاي: أورده أبو العرج في الضَّعفاء ولم يرمه بسوى الاختلاط.

✓ المرتبة الثَّانِيَة: وتشمل مَنْ قال فيهم أوصافاً أو نقلها عن غيره ورَضِي بها، وتلك الأوصاف تدلُّ على الضَّعف الخفيف، كقوله في ترجمة سليمان بن أحمد: قال لي مالك بن عيسى: "يحدِّث عنه محمد بن سنجر يلين"، وفي ترجمة إسماعيل بن زكريا أبو زياد: قال ابن معين: "حديثه متقارب".

✓ المرتبة الثَّالِثَة: تشمل الرواة الذين ضُغِّفوا مطلقاً لكن بسبب غير متعمَّد وحديثهم غالبه مطروح ويدقق فيه عند السَّماع ويندر قبوله وإن كانوا ليسوا متروكين مطلقاً، كقوله في ترجمة عباد بن كثير الثَّقَفِي الكاهلي: "رجل صالح، لم يكن بشيء في الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وليس بشيء"، وكقوله في ترجمة عَطَّاف بن خالد أبو صفوان المديني: "قال مالك: ويُكتب عن مثل عطاف؟! لقد أدركت في هذا البلد سبعين شيخاً كلَّهم خير من عطاف، ما كتبت عنهم، وإنَّما يُكتب العلم عن قوم جرى فيهم العلم، مثل عبيد الله بن عمر"، وكقوله في أحمد بن موسى بن جرير الأزدي: "صالح ثقة في نفسه، في كتبه خطأ وتصحيف".

✓ المرتبة الرَّابِعة: وتشمل الرواة المتروكين الذين لا تُقبل رواياتهم لعدة أسباب، كقوله في ترجمة إبراهيم بن علي الهاشمي، قال ابن حجر ذكره أبو العرج في الضَّعفاء ونقل عن

يحيى بن معين ما يقتضي فسقه، وكذلك كقوله في عباد بن عبد الصمد، أبو معمر البصري: "وقد ذكرناه في كتابنا الذي ألفناه، في ثقات المحدثين وضعافهم، وبيّنا أمره، وهو يروي مناكير لا يروها غيره عن أنس"، وكذلك كقوله في سنان بن سعد الكندي، نقل قول أبي بشر الدولابي فيه: "منكر الحديث"، وكذلك كقوله في عبد الجبار بن عمر أبو عمر القرشي الأموي: "متروك الحديث".

✓ المرتبة الخامسة: وهي أسوء المراتب حيث يكون صاحبها كذاباً أو وضاعاً، كقوله في ترجمة أيوب بن أبي مسكين أو بن مسكين أبي العلاء التميمي القصاب: قال يحيى: "كذاب"، وكذلك كقوله في وهب بن وهب، أبي البخترى: "أبو البخترى عند أهل التمييز كذاب"، وكذلك كقوله في عاصم بن سليمان الكوزي أبي شعيب التميمي: عن بعض أهل التمييز أنه قال: "الكوزي كان يضع الحديث".

الثالثة عشر – أنّ للإمام أبي العرب منهاجاً خاصاً في التعديل والتجريح ويمكن حصره في النقاط الآتية:

1- التوسط والاعتدال في تعديله وتجريحه:

- لقد درستُ اثنين وستين راوياً، فوجدت أبا العرب قد وافق غيره من النقاد في أربعة وثلاثين راوياً، وتفرّد في توثيق سبعة عشر راوياً أغلبهم مغاربة، وعدّل تسعة رواة اختلف فيهم العلماء، وكان رأيه أصوب فيهم، وتوقف في راو واحد وجانب الصواب في راو واحد. فوافق غيره في نسبة قدرها 54%، ورجّح تعديل رواة بنسبة قدرها 14.51%، وتفرّد بتعديل رواة بنسبة قدرها 27.41%، و تشدّد في راو واحد بنسبة قدرها 1,6%، وتوقف في راو كذلك بنسبة قدرها 1,6%، فالإمام أبو العرب قد وافق غيره في أكثر من نصف الرواة المدروسين و رجّح تعديل سدسهم تقريباً وتفرّد في تعديل أكثر من الربع و تشدّد في واحد فقط، وتوقف في راو كذلك فهذا يدلّ على أنّ رأيه بتعديل الرواة المدروسين أقرب إلى الصواب، وأنّه معتدل في تعديله.
- وأمّا الرواة المرحون الذين درستهم فقد بلغوا واحداً وستين راوياً، وافق أبو العرب غيره في تجريح عشرين راوياً بنسبة قدرها 32.78%، وانفرد بتجريح ثمانية رواة

بنسبة قدرها 13.11%، واختلف العلماء في تحريج ثمانية وعشرين راويا فرجّح جرحهم جميعا بنسبة قدرها 45.90%، فاتّبع منهجه بتجريح ثلاثة منهم ممّن سبّ أحدا من الصّحابة، وأصاب في ترجيح جرح خمسة وعشرين راويا الباقين، وجانب الصّواب بتجريح أربعة رواة بنسبة قدرها 6.55%، ولم يثبت نقله في تجريح راو بنسبة قدرها 1.63%، من خلال هذه التّائج يتبيّن أنّ أبا العرج وافق غيره في تجريح أكثر من ثلث الرّواة، وأصاب في ترجيح جرح قرابة نصفهم، انفرد بتجريح سدسهم تقريبا، وجانب الصّواب في عُشرهم فقط، وهذا يدلّ على أنّ حكمه بتجريح الرّواة المدروسين أقرب للصّواب وأنّه معتدل في تحريجه.

2- النّزاهة والإنصاف في التّعديل التّجريح: ويتجلى ذلك من خلال إنصاف المخالفين وتبرئة المتهمين، كقوله في أبي الخطّاب الكندي: كان يرمى بهوى الصُّفريّة، وهو ثقة في علمه وما حمل، وكقوله في معاوية بن الفضل الصّمّادحي: "ثقة، رمي بالصُّفريّة ولعلّه لا يصحّ عنه"، وفي التّجريح كقوله في ترجمة هاشم بن البريد: قال أحمد بن حنبل: "هاشم بن البريد ثقة، وفيه تشيع قليل".

3- يعتمد الإمام أبو العرج على المصادر الأصيلّة للجرح والتّعديل، سواء كان أصحابها من القرويين منهم كشيخه بكر بن حماد أو من غير القرويين كيحيى بن معين وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل وغيرهم، ويوافقهم أحيانا وكقوله في توثيق زرارة بن عبد الله: سألت عنه ميمون بن عمرو -وهو شيخه- فعرفه وقال: هو ثقة، وفي تجريح سعيد بن السّريّ، قال أبو العرج: «سمعت من عني بالحديث يستضعفه»، أو يخالفهم. أو يرجّح عند الاختلاف، كقوله في توثيق محمد بن الحسن الصّنعاني: «قال أحمد بن صالح: هو ثقة، وكلام التّسائي فيه غير مقبول، لأنّ أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول، مع قول أحمد بن صالح فيه»، وكذلك في تجريح الحارث بن عبد الله الأعور: «خالف ابن معين النّاس في الحارث». ويفسر أقوالهم أحيانا عند الحاجة، كقوله في تعديل عبيد الله بن أبي جعفر: «إنّما قيل فيه: لا بأس به في الحديث، وذلك أنّه كان من أهل الفقه»، وفي

التَّجريح كقوله عن أحمد بن حنبل، قال: «ما أعلم أيَّ جلست مجلسا عند حماد بن زيد، إلا ونهى فيه عن جعفر بن سليمان، وعبد الوارث، قال أبو العرج: جعفر للتَّشيع، وعبد الوارث للقدر».

4- يجتهد الإمام أبو العرج في ألفاظ الجرح والتَّعديل: ففي التَّعديل كقوله في ترجمة يزيد بن محمد الجمحي: «ثقة، قدس السَّن، كثير الحديث»، وفي التَّجريح كقوله في ترجمة حاتم بن عثمان أبي عثمان الإفريقي: «كان يغرب عن مالك أحاديث لا يرويه غيره».

5- الاكثار من عبارات التَّعديل، والتَّقليل من عبارات التَّجريح: فالأول وهو الاكثار من عبارات التَّعديل كقوله في ترجمة: يحيى بن عمر بن يوسف: «ثبت ثقة كثير الكتب في الفقه والآثار ضابط لما روى عالم بكتبه شديد التَّصحيح لها من أئمة العلم»، والثاني هو التَّقليل من عبارات التَّجريح والاقتصار على ما يفي بالغرض كقوله: «لم يكن صاحب كتب، ولم يكن له علم بالحديث».

6- التَّعديل لبعض المبتدعة: كقوله في طلق بن حبيب العنزي: «لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط، ولم يُطعن عليه بكذب، ولا ضعف في الرواية فيما عملت»، مع الإشارة لمن كانت فيه بدعة، كقوله في عمر بن ذر: «ثقة مرجئ».

7- يثبت العدالة بطريقتين:

أ- بالاستقامة مع الإشارة لضبطه إن وجد فيها خلل كقوله في ترجمة عبد الله بن عمر الرعيني: «وكان ثبتا ثقة نبيلًا ... وكان عدلا في قضاائه»، وكقوله في ترجمة عبد المؤمن بن مستنير الجزري: «وكان في حديثه لين ومقطوع كثير، وهو ثقة»، سواء ذكر التَّوثيق أم لا ثم يثني بذكر صلاحه أو العكس.

ب- باتباع السَّنة لكن ليس على إطلاقه بل يشير للضعيف منهم: كقوله في ترجمة عبد الله بن عبيد الله المهري: «كان ثقة مباينا لأهل الأهواء لا يسلم على أحد منهم»، وكقوله في فُرون أبو عمرو اللّحمي: «كان من شيوخ أهل إفريقية... وفرون حديثه يدلّ على لينه».

8- يثبت الضبط بشمائية طرق:

- أ- **الحفظ:** كقوله في ترجمة عبد العزيز بن يحيى المدني الهاشمي: «كان ثقة ... وكتبه إنما أملاها من حفظه كان من الحفاظ».
- ب- **النظر في الأسانيد:** كقوله في ترجمة زكريا بن يحيى، أبو يحيى الزار الإفريقي: «كثير من حديثه منقطع، وعن رجال شاميين غير أعلام».
- ت- **النظر في المتن:** كقوله في ترجمة عبد الله بن محمد بن علي الدغشي: «في حديثه مناكير - الله أعلم بها - تدلّ عليه».
- ث- **النظر في ضبط الكتاب:** كقوله في عمر بن يوسف بن عمرو: «كان صالحاً، ثقة، ثبناً، ضابطاً لكتبه».
- ج- **كثرة الكتب والحديث والشيوخ:** كقوله في ترجمة يزيد بن محمد الجمحي: «ثقة، قديم السن، كثير الحديث»، وفي ترجمة محمد بن سليمان بن سالم أبي الربيع القطان يعرف بابن الكحالة: «ثقة، كثير الكتب والشيوخ».
- ح- **العلم بالحديث والرجال:** كقوله في ترجمة قاسم بن مسعدة البكري: «جاءني قاسم بن مسعدة ليسمع مني فرأيت عنده علماً بالحديث، وتميزاً للرجال فأخذت عنه».
- خ- **التوثيق برواية الثقات عنه:** كقوله في ترجمة محمد بن الحسن الصنعاني: «قال أحمد بن صالح: هو ثقة، وكلام النسائي فيه غير مقبول، لأن أحمد وعلي بن المديني لا يرويان إلا عن مقبول ...».
- د- **التوثيق بكثرة المعدّلين له:** كقوله في ترجمة جرير بن حازم: «وقد ذكرناه في كتاب الثقات لكثرة من قال: إنه ثقة».

9- يجرح إما بالطعن في العدالة وإما بالطعن في الضبط:

أولاً: يطعن في العدالة بسبعة أسباب:

- أ- **الكذب:** أو الوضع: كقوله في ترجمة عاصم بن سليمان الكوزي: «عن بعض أهل التمييز أنه قال: الكوزي كان يضع الحديث».

- ب- **التهمة في الدين:** كقوله في ترجمة إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: «هو ممن ترك حديثه، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم سمعت محمد بن عاصم - وكان من أهل الصدق - قال: قدمت المدينة ومالك بن أنس حي، فلم أر أهل المدينة يشكون أن إسحاق بن أبي فروة متهم على الدين».
- ت- **الفسق:** كما ورد في ترجمة إبراهيم بن علي الهاشمي، قال ابن حجر: ذكره أبو العرب في الضعفاء ونقل عن يحيى بن معين ما يقتضي فسقه.
- ث- **الطيش:** كما ورد في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس، قال مغلطاي: أورده الحافظ أبو العرب في الضعفاء، وحكى حكاية تدل على طيشه.
- ج- **مثالب في الدين أو المروءة:** كقوله في ترجمة حجاج بن أرطاة بن ثور النخعي: «من مثالبه قوله: ترك صلاة في جماعة من المروءة».
- ح- **البدعة:** وقد تكون البدعة مكفرة أو مفسقة.
- **المكفرة:** كقوله في ترجمة صالح بن عبد القدوس البصري: «تزندق بعد أن كان مسلماً».
- **المفسقة:** كسب الصحابة أو بغضهم كقوله في ترجمة تليد بن سليمان، أبو إدريس أو أبو سليمان المحاربي الكوفي: «كان يشتم عثمان، وكل من شتم أحدا من الصحابة فغير ثقة ولا مأمون، ولا كرامة»، أمّا غيرها من البدع فلا يجرح بها إلا إذا دفعته للكذب لنصرة مذهبه، مثل إبراهيم بن إسماعيل بن علي، قال أبو العرب: «قال أبو الحسن العجلي: جهمي خبيث ملعون». وأمّا البدع التي لم تدفع صاحبها للكذب فلا يجرح بها مع الإشارة إليها، مثل: طلق بن حبيب العنزي: «قال فيه لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط، ولم يُطعن عليه بكذب، ولا ضعف في الرواية فيما عملت»، وقال في عمر بن ذر: «ثقة مرجئ».
- خ - **الجهالة:** أنّ المجهول عند أبي العرب هو من لم يرو عنه إلا راو واحد، والمجهولون أنواع:
- **مجهول العين:** تفرد بالرواية عنه راو واحد فقط مثل كنوس.

- مجهول الحال: مثل أبي الأبيض.
- المستور: مثل صالح بن الحاجب، فقد عُرف أخوه وتنسب له سوق بني هاشم وسيرته معروفة أنه ولم يعرض من السلطان بشيء، فكلّ هذا يدل على أنه عُرف بأشياء أخرى تزيل الجهالة عنه.
- ثانيا: يطعن في ضبط الراوي بعشرة مسالك بـ:
 - أ - الطعن في ضبطه: كقوله في ترجمة صالح بن بشير بن وداع: «وإنما ضعّفوه لقلّة ضبطه».
 - ب - الطعن في حفظه: كقوله في ترجمة يحيى بن أيوب: «إنما ضعّف من أجل حفظه».
 - ت - الطعن بسبب الاختلاط: كما ورد في ترجمة حجاج بن محمد، قال مغلطي: «لم يرمه بسوى الاختلاط».
 - ث - الطعن في الأسانيد: كقوله في ترجمة زكريا بن يحيى بن إبراهيم: «كثير من حديثه منقطع، عن رجال شاميين غير أعلام».
 - ج - الطعن في متون الحديث: كقوله في ترجمة عباد بن عبد الصمد، أبي معمر البصري: «قد تبين في حديثه أنه منكر، روى عن أنس أشياء لم يروها غيره، ويروي عن أنس وغيره أيضا مناكير».
 - ح - الطعن في صيانة كتب الراوي: كقوله في ترجمة حماد بن يحيى: «شيخ صالح، وفي كتبه تصحيف كثير، لم يكن يقوم بها».
 - خ - لم يكن صاحب كتاب: ولا علم حديث: كقوله في ترجمة محمد بن عيسى، أبي سليمان الكلبي: «لم يكن صاحب كتب، ولم يكن له علم بالحديث».
 - د - الجرح بالقياس: كقوله في ترجمة إسماعيل بن سميع: «ما ترك مالك عكرمة لأنه كان يُرمى بهذا الرأي، وعكرمة أعلى وأكثر علما من ابن سميع، فابن سميع أحق أن يُترك، ولا يقال فيه: ثقة».

ذ - لم يكن له علم بالحديث: كقوله في ترجمة محمد بن عيسى المعروف بابن عيشون: «لم يكن له علم بالحديث».

ر - كثرة المجرحين: كقوله في ترجمة جميع بن عمر التيمي: قال أبو الحسن: تابعي ثقة، قال أبو العرج: «ليس يُتابع أبو الحسن على جميع».

وأوصي في ختام الأطروحة بما يأتي:

- ❖ العناية بأسانيد المغاربة، ومعرفة مدارقها وأشهر شيوخها، فما زال الباب بكرا.
 - ❖ البحث في مناهج المحدثين المغاربة، ففيها كنوز كبيرة مازالت طي النسيان.
 - ❖ السعي الحثيث في جلب كل مخطوطات العلماء المغاربة والعمل على تحقيقها.
- والحمد لله أولا وأخيرا.

الفهارس

فهرس الآيات

الصفحة	السورة	رقمها	طرف الآية
-164-42 -178-174 182	البقرة	282	﴿وَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾
90	الأعراف	111	﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾
329	الأحزاب	21	﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾
141	الزمر	10	﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾
178-42	الحجرات	6	﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ بِلَا مَدْرٍ﴾
-164-32 178	الطلاق	2	﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾

فهرس الأحاديث والآثار:

الصفحة	طرف الحديث
43	قال رسول الله ﷺ: «أما أبو جهم فلا يضع...»
195	قال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات...»
464	قال رسول الله ﷺ: «أنه نهى عن الصلاة بين القبور».
141	سئل رسول الله ﷺ: «أي الناس أشدّ بلاء»
34	قال رسول الله ﷺ: «إيذنوا له، فلبئس ابن العشيرة...»
462	قال رسول الله ﷺ: «شرب الماء على الريق يعقد الشحم»
464	عن عثمان: «ظلل وهو محرم»
345	قال محمود بن الربيع: «عقلت من النبي ﷺ بحجة مجها...»
345	سمعت رسول الله ﷺ: «قرأ في المغرب بالطور»,
391-370	قال رسول الله ﷺ: «لا يجبك إلا مؤمن...»
389	أن النبي ﷺ: «لم يجز طلاق المريض»
144	قال رسول الله ﷺ: «لما خلق الله الجنة حفها بالريحان...»

43	قال رسول الله ﷺ: «ما أظلت الخضراء...».
464	أنّ عثمان قال: «من استأجر أجيرا فليعطه أجره»
393	وأنّ عثمان قال: «من سبّ عليا»
190	قال عمر رضي الله عنه قال: «من فاته الصلاة مع الإمام...».
34	قال رسول الله ﷺ: «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل»
198	أنّ رسول الله ﷺ: «نهي عن بيع العربان»
169	قال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله...»

الأعلام المترجم لهم:

الصفحة	العلم المترجم له
104	إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق السبائي.
92	أبو إسحاق الرّضي الشّهيد المعروف ابن البرذون.
92	أبو بكر بن هذيل.
94	أحمد بن إبراهيم بن أبي خالد بن الجزار المكنى بأبي جعفر.
60	إسماعيل بن يعلى
104	تمّام بن أبي العرب أبو العباس.
102	تميم بن تمام أبو الجهم.
95	تميم بن محمد بن أحمد أبو جعفر ابنه.
39	جابر الجعفي
60	الحسن بن دينار
87	سعدون بن أحمد الخولاني..

94	ماسويه أبو يوحنا
60	مؤمل بن إسماعيل
61	مؤمل بن سعيد
95	محمد بن جرير بن رستم بن جرير الطبري الآملي أبو جعفر.
96	محمّد بن حسن، أبو عبد الله السّرتي.
96	محمّد بن عبد الله، أبو عبد الرحمن المصري.
94	محمد بن مسكين، أبو عبد الله
76	معاوية بن خديج

فهرس الرواة المدروسين:

500	أبو الأييض.
484,	
316	أبو الخطّاب الكندي.
313,234	أبو الرّبيع اللّحيانيّ.
233	أبو خالد بن سلام.
452	أبو عبد الملك المشلوني.
207	أحمد بن أبي سليمان
504,481	أحمد بن الحارث الله الغساني.
496,437, 402	أحمد بن بشير المخزومي.
504,477	أحمد بن صبيح, الأسدي الكوفي
421,408	أحمد بن عبد الله بن أبي شعيب
231	أحمد بن علي أبو الفضل التّميمي.
297,218	أحمد بن محمد بن علاقة التّميمي
336,304,	أحمد بن مُعتّب

ص	الرواة المدروسين
504,482	أبان بن عفيف الكندي
449	إبراهيم الشّامي
448	إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة
400	
518,504, 476	إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة
306,265, 214	إبراهيم بن النّعمان القرشي.
449	إبراهيم بن أيوب الحوراني
400,	
213	إبراهيم بن عتاب
516,502, 408	إبراهيم بن علي الهاشمي.
496,402	إبراهيم بن ناجية.
506,470	إبراهيم بن هراسة
450	إبراهيم بن هشام بن يحيى

452,408	الملشوني
408	إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد أبو يعقوب
518,500, 488	إسحاق بن أسيد أبو عبد الرحمن الخرساني الجيشاني.
517,502, 466	إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي التميمي
515,504	إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة أبو سليمان .
256,224	أسد بن الفرات
467	أسد بن وداعة أبو العلاء الشامي.
431	إسماعيل بن أبان
519,465, 405	إسماعيل بن أبي أويس أبو عبد الله المديني.
496,439	إسماعيل بن زكريا
442	إسماعيل بن زكريا شقوص
522,473	إسماعيل بن شمع
307,271	إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر.

246,221	
513,454	أحمد بن موسى.
498,333	أحمد بن موسى بن جرير الأزدي
334,304, 243,206	أحمد بن موسى بن مخلد أبو عياش.
252,220	أحمد بن نصر أبو جعفر الهواري.
219	أحمد بن يحيى بن مهران .
336,252, 209	أحمد بن يزيد أبو عبد الله القرشي المعلم.
309,277, 216	أحمد بن يلول أو ملول أبو بكر التنوخي .
443	إدريس بن سنان بن بنت وهب بن منبه،
475	آدم بن الحكم
494,407	أزهر بن سعد السمان
500,447	أسامة بن زيد بن أسلم
305,257, 211	إسحاق بن إبراهيم
514,500,	إسحاق بن أبي عبد الملك

429	ثابت بن قيس
496,441, 402	ثؤاب بن عتبة
510	جابر بن يزيد الجعفي.
279,279	جرير بن حازم بن زيد العتكي الأزدي.
422	الجراح بن مليح
514	جعفر بن سليمان
522,512, 510,479	جُمَيْع بن عُمَيْر بن عَقَّاق،
521,513, 495,454, 405	حاتم بن عثمان أبو عثمان الإفريقي.
432	حاجب بن عمر بن عبد الله.
512	الحارث بن عبد الله الأعور، أورده.
444	الحارث بن نبهان،
270	حبان بن أبي جبلة.
257,212	حبيب بن نصر بن سهل التميمي.

427	الأسود بن العلاء بن جارية الثَّقَفي المدني.
309,278, 216	أشعث بن عبد الملك
219	الأقرع بن بكار النَّصيري .
423,409	أمية بن خالد القيسي.
506	أيوب بن أبي مسكين.
495,437, 401	أيوب بن عتبة
409	بازام ويقال باذان أبو صالح
486	بِشْر بن يزيد الأزدي.
417,405	بقية بن الوليد
306,270	بكر بن سودة
453,410	بلال بن أبي بردة بن
304,246, 222	البُهلول بن راشد
511,424, 410	البُهلول بن عمر بن صالح بن عبدة التَّجِيبِي.
503	تليد بن سليمان.

218	داود أبو سليمان مولى ربيعة
322,264, 208	دحيون بن راشد.
312,235	الرفاء
520,498, 451,400, 331	زكريا بن يحيى بن إبراهيم.
281,217	زيد بن سنان
303,240, 206	سحنون بن سعيد
306,269	سعد بن مسعود.
498	سعدون بن أحمد.
335,253, 223	سعيد بن شعبان بن قرّة أبو الوليد الأندلسي.
266	سعيد بن محمد بن صبيح
478	سفيان بن وكيع بن الجراح
500,496, 402	سليمان ابن أحمد بن سليمان.
499,456, 411	سليمان بن الحكم بن عوانة الكلبي.

420	حجاج بن أبي زينب
516,411	حجاج بن أرطاة
519,494, 419,407	حجاج بن محمد.
335,276, 214	الحسن بن إسماعيل
512	الحسن بن بشر.
312,234	الحسن بن هانيء بن الأشعث
425,411	الحسين بن ذكوان
495,455	حسين بن عمران الجهني.
406	حسين وقيل حميد بن عمران الجهني الواسطي.
502	حمّاد بن أبي سليمان.
521,498	حماد بن يحيى
494,416, 406	خلاص بن عمرو الهجري.
225	خلف بن محمد
498	دارم بن مالك بن الطّواف,

499,401	عباد بن كثير التّففي الكاهلي
322,253, 209	عباس بن الوليد
207	عبد الجبار بن خالد
471	عبد الجبار بن عمر
504	عبد الجبار بن عمر
309,281, 217	عبد الحميد بن عبد الرحمن الحَماني.
283	عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي.
211	عبد الرحمن بن كريب
245,207	عبد الرحمن بن محمد
213	عبد الرحيم بن عبد ربه
318,305, 259,212	عبد العزيز بن أبي حازم بن دينار.
318,226	عبد العزيز بن محمد
214	عبد الله بن الطّنبّة.
316,306, 267,226	عبد الله بن المغيرة أبو عبد الرحمن الكوفي.

497,487	سليمان بن بسيل.
308,274	سليمان بن موسى
503	سنان بن سعد
507,464	سهل بن أبي الصّلت
234	سهل بن محمد الوراق.
469	شيث بن ربيعي
248,222	شجرة بن عيسى
251,221	شقرا بن علي
445	صالح بن بشر
519	صالح بن بشير بن وادع،
486	صالح بن حاجب.
517,513, 507,467	صالح بن عبد القدّوس
235	طلق بن الشّيح
518	طلق بن حبيب
506,463, 436	عاصم بن سليمان.
520,503	عباد بن عبد الصّمد

411	صفوان المخزومي القرشي.
317	عكرمة مولى بن عبّاس
499,412	علي بن زياد.
507,412	عمارة بن جوين بن جابر.
316,215	عمر بن ذر.
297,218	عمر بن ثُمك.
332	عمر بن يوسف بن عَمْرُوس.
312	عيسى بن محمد بن سليمان بن أبي المهاجر.
515	فَرون أبو عمرو.
336,305, 233	قاسم بن مُسْعِدَة.
486	كنوس.
258,208	محمد بن سليمان بن سالم أبو الرّبيع القطان
232	محمد بن أحمد بن يونس
332,363, 213	محمّد بن أسامة بن صخر أبو يحيى الحجري.

210	عبد الله بن سهل القَبْرِيّاني أبو محمد.
310,290	عبد الله بن عبد الله الأصم
258,224	عبد الله بن عبيد الله.
249,248	عبد الله بن عمر بن غانم الرُّعَيْنِي
363,224	عبد الله بن فروخ أبو محمد الفارسي.
332	عبد الله بن محمد بن.
269	عبد الله يزيد المعافري.
331,231	عبد الملك بن أبي كرّمة الأنصاري مولاهم،
453	عبد المؤمن بن مستنير الجزري.
311,291 228	عبيد الله بن أبي جعفر أبو بكر المصري
265,226	عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم القرشي
225	عطاء السّليمي.
312,293, 227	عطاء بن السّائب.
499,457,	عطّاف بن خالد أبو

234	مُعْتَب بن رباح
502,487	هارون بن الحاسب.
518	هاشم بن البريد
506,465	وهب بن وهب البَحْرِي.
519	يحي بن أيوب الغافقي.
317,304, 244,221	يحي بن سلام
334,303, 242,220	يحي بن عمر بن يوسف أبو زكريا الكندي الأندلسي الإفريقي
256,210	يحي بن محمد بن يحي بن سلام
298,218	يزيد بن الطَّفِيل التُّجَيْبِي
335,322, 251,223	يزيد بن محمد الجمحي.
264,213	يوسف بن يحي بن يوسف

317	محمّد بن الحسن الصَّنْعَانِي.
233	محمد بن بسطام بن رجاء الضبي أبو عبد الله
212	محمد بن رزين.
316	محمد بن رشيد
305,254, 224	محمد بن سحنون.
335,231	محمد بن سليمان
336	محمد بن عبد العزيز المعروف: بابن الخزار.
305	محمد بن عمر بن يوسف
212,255	محمد بن عمر بن يوسف أبو عبد الله الكندي.
521	محمد بن عيسى, أبو سليمان الكلبي, ابن عيشون.
214	محمد بن يحي بن سلام.
254,210	مروان بن أبي شحمة
225	معاوية بن الفضل
427,412	معاوية بن صالح.

فهرس الفرق والطوائف:

الصفحة	فهرس الفرق والطوائف
392,90	المرجئة:
91	المعتزلة:
91	العبيديون
88	الخوارج
391	الرّوافض
390	النّواصب

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

كتب متون الحديث والتخريج و شروح الحديث.

1. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجوزقاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط: 4، 1422 هـ - 2002 م.
2. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1408 هـ - 1988 م.
3. الأحكام الكبرى، عبد الحق الأشبيلي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، ط: 1، 1422 هـ - 2001 م.
4. الأدب المفرد، البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط 3، 1409 - 1989.
5. الاستذكار، ابن عبد البر النمري، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار قتيبة - دمشق دار الوعي - حلب - سورية، ط: 1، 1414 هـ - 1993 م.
6. الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجه، مغلطاي بن فليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن أبي العنين، مكتبة ابن عباس، القاهرة، ط، 1427، 1 هـ.
7. إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم، للقاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء المنصورة مصر.
8. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق سعد الحميد، دار المحقق الرياض - المملكة العربية السعودية، ط، 1، 1420 هـ.

9. الإلزامات والتتبع، الدارقطني، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2، 1405هـ - 1985م.
10. الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء (زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشیخات على الكتب الستة والموطأ ومسنّد الإمام أحمد)، نبیل سعد الدین سلیم جرّار، الناشر: أضواء السلف، ط: 1، 1428هـ - 2007م.
11. البدر المنير في تخریج الأحادیث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملّقن سراج الدین، المحقق: مصطفى أبو الغیط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، ط، 1، 1425هـ - 2004م.
12. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة - الرياض، ط: 1، 1418هـ - 1997م.
13. التلخيص الحبير في تخریج أحادیث الرافعي الكبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، ط: 1، 1416هـ / 1995م.
14. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، عام: 1387هـ.
15. التميز، الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر السعودية، ط: 3، 1410هـ.
16. تنزيه الشريعة المرفوعة، ابن العراق الكناني، تحقيق: عبد الله الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: 2، 1981م.
17. جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرئوط، التتمة، تحقيق بشير عيون، الناشر: مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط: 1.
18. الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، د. تحقيق، الناشر: دار الجليل بيروت + دار الأفاق الجديدة. بيروت لبنان.

19. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط: 1، 1422هـ.
20. الدرّاية في تخريج أحاديث الهداية، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت - لبنان.
21. الرابع والثلاثون من المشيخة البغدادية لأبي طاهر السلفي، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط: 1، 2004م.
22. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 1، (مكتبة المعارف)، 1415 هـ، 1995م، 1416هـ، 1996م، 1422هـ - 2002م.
23. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، ناصر الدين الألباني، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1412 هـ / 1992م.
24. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، والأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني عليها، الناشر: دار الفكر - بيروت لبنان.
25. سنن الترمذي - الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: 1998م.
26. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م.
27. سنن الدارقطني، أبو الحسن الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1386 - 1966.

28. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م.
29. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 3، 1424 هـ - 2003 م.
30. الشريعة، لأبي بكر الآجريّ البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدّميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض/السعودية، ط: 1420، 2 هـ - 1999 م.
31. ضعيف الجامع الصغير وزيادته، ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: المجددة والمزيدة والمنقحة.
32. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصّعدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت - لبنان، ط: 1، 1409 هـ.
33. العلل المتناهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: 1، 1403 هـ،
34. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، و الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق وتخرّيج: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: دار طيبة - الرياض، ط: 1، 1405 هـ - 1985 م.
35. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحبّ الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر (مصور عن الطبعة السلفية).
36. الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، الناشر: دار الفكر - بيروت - لبنان، ط: 1، 1423 هـ - 2003 م.

37. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
38. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: 1، 1417 هـ - 1996 م.
39. مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، إشراف: د. عبد الله التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1421 هـ / 2001 م.
40. من حديث خيثمة بن سليمان، أبو الحسن خيثمة بن سليمان الشامي، تحقيق: د. عمر عبد السلام، الناشر: دار الكتاب العربي - لبنان، سنة: 1400 هـ - 1980 م.
41. المجتبى من السنن، التّسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب - سورية، ط: 2، 1406 هـ - 1986 م.
42. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة.
43. المختار في أصول السنّة، أبو علي الحسن بن أحمد الحنبلي، تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، ط: 2، 1425 هـ.
44. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: 1، 1411 هـ - 1990 م.
45. مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار، أحمد بن عمرو البزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: 1، (بدأت 1988 م، وانتهت 2009 م).
46. المشيخة البغدادية، أبو طاهر السلفي، الناشر: مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط: 1، 2004.

47. مشيخة القزويني، عمر بن علي القزويني، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط: 1، 1426 هـ - 2005 م.
48. المعجم الصغیر، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور الحاج أمير، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط: 1، 1405 هـ - 1985 م.
49. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة ط: 2.
50. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط: 2، 1392.
51. الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط: 1، 1386 هـ - 1966 م.
52. نتائج الأفكار في تخریج أحاديث الأذكار، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد، الناشر: دار ابن كثير، ط: 2، 1429 هـ - 2008 م.
53. نصب الرأية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخریج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان، ودار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، ط: 1، 1418 هـ / 1997 م.

كتب علوم الحديث والدراسات الحديثية.

54. أبو العرب التميمي القيرواني و علم الجرح و التعديل للدكتور الهادي روشو دار سحنون للنشر و التوزيع تونس , ط, 1435هـ-2014م.
55. أبو العرب التميمي وجهوده في خدمة الحديث النبوي بإفريقية, علي بنعون, رسالة ماجستير, جامعة الزيتونة.
56. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية, كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي, الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي, الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية, المدينة النبوية, المملكة العربية السعودية, الطبعة: 1402هـ/1982م.
57. الاجتهاد في علم الحديث و أثره في الفقه الإسلامي, د. علي نايف بقاعي, دار البشائر الإسلامية, د ت, د, ط, أصلها رسالة دكتوراه إشراف الدكتور نور الدين عتر.
58. إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ, محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي, تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي, رسالة ماجستير للمحقق - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة, الناشر: مكتبة الإيمان, المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية, ط, 1, 1408هـ - 1987م.
59. الإرشاد في معرفة علماء الحديث, أبو يعلى الخليلي, المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس, الناشر: مكتبة الرشد - الرياض, ط, 1, 1409هـ.
60. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات, طارق بن عوض الله, الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة-مصر, توزيع: دار زمزم - الرياض - السعودية, ط: 1, 1417هـ - 1998م.
61. الاستبصار في نقد الأخبار, عبد الرحمن بن يحيى المعلمي, تحقيق سيدي محمد الشنقيطي, الناشر دار أطلس للنشر و التوزيع, ط, 1, 1417هـ.
62. أصول الجرح والتعديل و علم الرجال, الدكتور نور الدين عتر, دار الإمامة دمشق سورية, ط, 2, 2007م.
63. الاقتراح في بيان الاصطلاح, تقي

- الدّين أبو الفتح محمد بن علي، ابن دقيق العيد، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان.
64. ألفية السيوطي في علم الحديث، جلال الدّين السيوسي، شرحه و صحّحه الشّيخ أحمد شاكر، المكتبة العلميّة لبنان.
65. الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية و تقييد السّماع، القاضي عياض بن موسى، تحقيق : السيّد أحمد صقر، النّاشر: دار التّراث والمكتبة العتيقة القاهرة - تونس، ط 1، 1379هـ - 1970م.
66. الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن بن يحيى الملعلي، النّاشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت لبنان، سنة النشر: 1406 هـ / 1986م.
67. الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله الحاكم، أبو محمّد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، النّاشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط: 1، 1407هـ.
68. الباعث الحثيث لاختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق الشّيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط 2.
69. بحوث في تاريخ السنّة المشرقة ، أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة ط 4 سنة 1405هـ/ 1984م.
70. بحوث في المصطلح، الدّكتور ماهر الفحل مكتبة نور رابط الكتروني، pdf كتاب - بحوث - في - المصطلح، www.noor-book.com .
71. بلغة الحثيث إلى علم الحديث، ابن المبرد، جمال الدّين يوسف بن حسين، تحقيق: صلاح بن عايض الشّلاحي، دار ابن حزم، ط 1، 1416هـ/ 1995م .
72. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، النّاشر: مؤسسة الريان للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت - لبنان، ط 1، 1424 هـ - 2003م.
73. تحقيق الرّغبة في توضيح النّخبة، د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، مكتبة دار المنهج للنّشر و التّوزيع الرّياض السّعوديّة، ط 1، 1426هـ.

74. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، السعودية.
75. تسير مصطلح الحديث، محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط، 10، 1425هـ-2004م.
76. تقريب علم الحديث، طارق بن عوض الله، دار الكوثر، ط، 1.
77. التّقریب والتّيسير لمعرفة سنن البشير النّذير في أصول الحديث، يحيى بن شرف النووي، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، 1405 هـ - 1985 م.
78. التّقييد والإيضاح لما أطلق و أغلق من مقدمة ابن الصّلاح، العراقي، تحقيق: عبد الرّحمن محمّد عثمان، النّاشر: محمّد عبد المحسن الكتيّ صاحب المكتبة السّلفية بالمدينة المنورة، ط: 1، 1389هـ/1969م.
79. تنقيح الأنظار في علوم الآثار، محمّد بن إبراهيم الوزير، تحقيق محمّد صبحي بن حسن الحلاق و عامر حسين، طار ابن حزم، بيروت لبنان، ط، 1، 1420هـ.
80. التّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، معتخرجات وتعليقات: الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، ط: 2، 1406 هـ - 1986 م.
81. توجيه النّظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح السمعوني الجزائري، ثمّ الدمشقيّ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط: 1، 1416هـ - 1995م.
82. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمّد بن إسماعيل الصّنعاني، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، 1417هـ/1997م.

83. ثمرات النظر في علم الأثر، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط: 1، 1417هـ - 1996م.
84. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، 1407 - 1986.
85. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، 1403هـ.
86. الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، د. محمد طاهر الجوابي، الدار العربية، تونس.
87. جهلة الراوي و أثرها في قبول الحديث النبوي - دراسة تأصيلية تطبيقية - أصلها رسالة دكتوراه، د. عبد الجواد حمام، إشراف: د. بديع السيد اللحام، جامعة دمشق سورية، 1434هـ - 1435هـ / 2013م - 2014م.
88. جواب الحافظ المنذري عن أسئلة الجرح والتعديل، أبي محمد عبد العظيم للمنذري، تحقيق د. عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سورية.
89. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، أصلها رسالة ماجستير د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير، تحت إشراف د. محمد أديب الصالح، سنة 1401هـ - 1402هـ، مكتبة دار المنهاج للنشر و التوزيع الرياض السعودية، ط، 1، 1425هـ.
90. الحديث المعلول قواعد وضوابط، الدكتور حمزة المليباري، الناشر دار ابن حزم، ط، 1، 1416هـ - 1996م.
91. خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، الشريف العوي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط: 1، 1421هـ.
92. الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، علي بن نايف الشحود، ط، 2، د ت.
93. دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: خالد بن قاسم الرّدادّي، طبعة: مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية.

94. رسالة أبي داود إلى أهل مكة، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد الصباغ، الناشر: دار العربية - بيروت - لبنان..
95. رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، تحقيق: إبراهيم بن شريف الملي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان / بيروت، ط: 1، 1421هـ - 2000م.
96. الرفع والتكميل، للكنوي، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، سورية، ط: 3، 1407هـ.
97. السنّة المفترى عليها، سالم البهنساوي، الناشر: دار الوفاء، القاهرة، دار البحوث العلمية، الكويت، ط: 3، 1409 هـ - 1989م.
98. السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، ط: 3، 1402هـ - 1982م.
99. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، أبو إسحاق الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، ط: 1، 1418هـ 1998م.
100. شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، 1423 هـ - 2002 م.
101. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا القاري، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت، د. ط.
102. شرح ألفية العراقي، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي، تحقيق: عبد اللطيف الهميم ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، 1423 هـ - 2002 م.
103. شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، ط: 1، 1407هـ - 1987م.

104. الشّرح المختصر لنخبة الفكر، محمود بن محمّد المنياوي النّاشر: المكتبة الشّاملة، مصر، ط: 1، 1432 هـ - 2011 م.
105. شروط الأئمّة السّنة، محمّد بن طاهر المقدسي، وليه شروط الأئمّة الخمسة، لمحمد بن موسى المقدسي، دارالكتب العملية - بيروت - لبنان، ط، 1، 1405 هـ - 1984 م،
106. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصّلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار النّشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - 1408 هـ، ط: 2.
107. ضوابط الجرح والتّعديل مع دراسة تحليليّة لترجمة إسرائيل بن يونس، الدّكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، مكتبة العبيكان، ط، 2، د ت.
108. العالي الرّتبة في شرح نظم النّخبة، أحمد بن محمّد الشّمني القسنطيني، حققه و علّق عليه هارون بن عبد الرّحمن الجزائري، دار ابن حزم بيروت لبنان، ط، 1، 1424 هـ/2003 م.
109. العلل الصّغير، أبو عيسى التّرمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي - بيروت.
110. علم الجرح والتّعديل، عبد المنعم السيد نجم، النّاشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثانية عشرة - العدد الأول - محرم صفر ربيع أول 1400 هـ.
111. علم الرّجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التّاسع، محمّد آل مطر الزّهراني، النّاشر: دار الهجرة للنّشر والتّوزيع، الرّياض، السّعودية، ط: 1، 1417 هـ/1996 م.
112. علم طبقات المحدثين أهميته وفوائده، المهندس أسعد سالم قيم، مكتبة الرّشد الرّياض المملكة العربية السعودية ط 1، سنة 1415 هـ - 1994 م.
113. علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، الدّكتور صبحي الصّالح، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط، 15، 1984 م.

114. عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، عبد العزيز محمد فارج، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
115. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ابن الجزري، تحقيق أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، الناشر مكتبة أولاد الشيخ للتراث، سنة النشر 2001م.
- 116.
117. فتح المغيث، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط: 1، 1403هـ.
118. قاعدة في الجرح والتعديل مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر، بيروت لبنان، ط: 5، 1410هـ / 1990م.
119. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان.
120. قواعد في علوم الحديث، ظفر أحمد التّهانوي، تحقيق الدكتور عبد الفتّاح أبو غدة، ط، 3، مطابع دار القلم بيروت لبنان، 1392هـ / 1972م.
121. الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلميّة - المدينة المنورة - المملكة العربية السّعودية.
122. السّنة قبل التّدوين، عبد الله الخطيب، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: 3، 1400هـ - 1980م.
123. المحدّث الفاصل بين الرّاوي والواعي، الزّاهر مزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط: 3، 1404.
124. المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم النيسابوري، تحقيق: د، فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر: دار الدّعوة - الإسكندرية جمهورية مصر العربية.

125. مدرسة الحديث بالقيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري، الحسين بن محمد شواط، الدار العالمية للكتاب الإسلامي الرياض المملكة العربية السعودية، 1:1411هـ.
126. مقدمة ابن الصّلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصّلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: 1، سنة النّشر: 1423هـ / 2002م.
127. مقدمة ابن الصّلاح و محاسن الاصطلاح، البلقيني، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشّاطيء)، دار المعارف، ط: 2، د ت.
128. معرفة علوم الحديث، محمّد بن عبد الله الحاكم، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط: 2، 1397هـ - 1977م.
129. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع، صنعاء - اليمن، الطبعة: الثالثة، 1425هـ - 2004م.
130. مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، ط: 2، 1406هـ - 1986م.
131. المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، ط: 1، 1413هـ.
132. مناهج علماء الجرح و التّعديل في مصطلح المجهول وعلاقة بالوحدان - دراسة نظريّة تطبيقية -، د. محمّد سعيد حوى، مقال جمعية الحديث الشّريف و إحياء التّراث عمان الأردن.
133. منتقى الألفاظ بتقريب علوم الحديث للحفاظ، الحارث بن علي الحسيني، مكتبة دار البيان، د ت، د ط.
134. منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام ط: 1، 1425هـ - 2005م.

135. منهج البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح، رسالة ماجستير، للباحثة إندونيسيا بنت خالد، إشراف د. غالب بن محمد الحامضي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 1423هـ-1424هـ.
136. منهج الحافظ بن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد، رسالة دكتوراه، د. محمد عبد رب النبي، إشراف عبد العزيز العثيم، جامعة أم القرى - كلية الدعوة والدراسات العليا الشرعية.
137. منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق - سورية، ط: 3، 1401 هـ - 1981 م.
138. منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر النمري من خلال كتابه التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، الأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، الناشر: دار الضياء للنشر والتوزيع - مصر، ط 1، 1428هـ/2008م.
139. المنهل الرّوي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق، ط 2، 1406.
140. مؤرخ تونس ومحدثها الحافظ أبو العرب القيرواني، أصلها رسالة ماجستير، أ. زاهر بن سالم بلفقيه، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2001م.
141. الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بليبسورية، ط: 2، 1412 هـ.
142. الموازنة بين المتقدمين و المتأخرين في تصحيح الحديث و تعليله، الدكتور حمزة المالبياري،
143. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرّحيلي، الناشر: (بدون)، ط: 2، 1429 هـ - 2008 م.
144. نسخة ثانية، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حققه على نسخته مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، ط: 3، 1421 هـ - 2000 م.

145. النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، ط: 1، 1428 هـ / 2007 م.
146. النكت على كتاب ابن الصّلاح، أبو الفضل بن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية ط: 1، 1404 هـ/1984 م.
147. نسخة ثانية، النكت على كتاب ابن الصّلاح، أبو الفضل بن حجر، تحقيق د، زين العابدين بن محمد الناشر: أضواء السلف - الرياض ط: 1، 1419 هـ - 1998 م.
148. النكت على مقدمة ابن الصّلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف الرياض السعودية، ط: 1، 1419 هـ - 1998 م.
149. الوجدان من رواة الصّحيحين، الدكتور عذاب الحمش، مطبوع على الآلة الرّاقنة.
150. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شُهبة، الناشر: دار الفكر العربي.
151. اليواقيت والدّرر في شرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، سنة النّشر 1999 م.
- كتب التّاريخ و الجرح والتّعديل.
152. اتعاظ الحنفا، أحمد بن علي المقرزي، تحقيق: د جمال الدّين الشّيال، و: د محمد حلمي، الناشر: المجلس الأعلى للشّئون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط: 1.
153. أحوال الرّجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث اكاديمي - فيصل آباد، باكستان.
154. أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، ابن حماد، تحقيق: د. التهامي نكرة، د. عبد الحليم عويس، الناشر: دار الصّحوة - القاهرة.
155. الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، تحقيق: يوسف بن محمد الدّخيل، الناشر: دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، السعودية، ط: 1، 1994 م.

156. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن خالد السّلاوي، تحقيق: جعفر النّاصري، محمّد النّاصري، الدّار البيضاء، دار الكتاب، 1954م.
157. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، تحقيق: علي محمّد البجاوي، النّاشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، ط: 1، 1412 هـ - 1992 م.
158. أسد الغابة في معرفة الصّحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمّد ابن الأثير، النّاشر: دار الفكر - بيروت، لبنان، عام النّشر: 1409 هـ - 1989م.
159. الإصابة في تمييز الصّحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، النّاشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: 1 - 1415 هـ..
160. الأعلام، خير الدّين بن محمود بن محمّد الزّركلي، النّاشر: دار العلم للملايين، ط: 15، مايو 2002م.
161. الإعلان بالتّوبيخ لمن ذمّ أهل التّاريخ، محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي، تحقيق: المستشرق فرانز روزنثال، ترجمة د. صالح أحمد العلي، النّاشر: مؤسسة الرّسالة بيروت لبنان ط، 1، 1407 هـ/1986م.
162. الاغتباط بمن رمي من الرّواة بالاختلاط، لأبي الوفاء برهان الدين الحلبي، تحقيق علاء الدّين علي رضا، المحقق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط)، النّاشر: دار الحديث - القاهرة، ط: 1، 1988م.
163. افتتاح الدّعوة، للقاضي النّعمان، تحقيق فرحات الدّشراوي، الشّركة التّونسيّة للتّوزيع تونس، و ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر، ط، 2، د ت.
164. الاكتفاء في تنقيح كتاب الضّعفاء، أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، تحقيق: مازن السّرساوي، دار الأزهر، ط، 1، 1430 هـ.
165. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، لمحمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ريب النّبي، النّاشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: 1، 1410 هـ.

166. إكمال التهذيب, أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري, تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم, الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر, ط: 1, 1422 هـ - 2001 م.
167. الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب, لابن ماكولا, الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان, ط: 1, 1411 هـ - 1990 م.
168. الأمصار ذوات الآثار, محمد بن أحمد الذهبي, تحقيق محمود الأرناؤوط, الناشر دار ابن كثير, ط: 1, 1405 هـ / 1985 م.
169. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء, أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر, دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
170. الأنساب المتفقة في الخطّ المتماثلة في النقط والضبط, محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني, تحقيق دي يونج, طبعة: ليدن: بريل, 1282 هـ - 1865 م.
171. الأنساب, عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني, تحقيق: المعلمي اليماني وغيره, الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية, حيدر آباد, ط: 1, 1382 هـ - 1962 م.
172. بحر الدّم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم, لابن الميرد الحنبلي, تحقيق د. روحية عبد الرحمن, ص 180 رقم 1209.
173. بغية الطلب في تاريخ حلب, عمر بن أحمد ابن العديم, تحقيق سهيل زكار, الناشر دار الفكر.
174. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس, أحمد بن يحيى, أبو جعفر الضبي, لناشر: دار الكاتب العربي القاهرة, مصر, عام النشر: 1967 م.
175. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب, ابن عذاري المراكشي, تحقيق: ومراجعة: ج. س. كولان, إ. ليفي بروفنسال, الناشر: دار الثقافة, بيروت - لبنان, ط: 3, 1983 م.
176. تاريخ ابن معين, أبو زكرياء يحيى ابن معين, رواية الدارمي, تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف, الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق سورية.

177. تاريخ ابن معين, أبو زكرياء يحيى بن معين, رواية الدوري, تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف, الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة, ط: 1, 1399 - 1979.
178. تاريخ ابن معين, أبو زكرياء يحيى بن معين, رواية ابن محرز, تحقيق: محمد كامل القصار, الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق, ط: 1, 1405 هـ, 1985 م.
179. تاريخ ابن يونس المصري, عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي, الناشر: دار الكتب العلمية, بيروت, ط: 1, 1421 هـ.
180. تاريخ أبي زرعة الدمشقي, عبد الرحمن بأبي زرعة الدمشقي, رواية: أبي الميمون بن راشد, دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني, الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق.
181. تاريخ أسماء الثقات, عمر بن أحمد ابن شاهين, تحقيق: محمد بن علي الأزهرى, الناشر الفروق الحديثية للطباعة و النشر القاهرة مصر, 2015 م .
182. تاريخ أسماء الضعفاء و الكذابين و المتروكين , عمر بن أحمد بن شاهين, تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى, ط: 1, 1409 هـ/1989 م.
183. تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان, تحقيق: عبد الحليم النجار و رمضان عبد التّواب, الناشر دار المعارف, 1977 م.
184. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام, شمس الدين الذهبي, تحقيق: عمر عبد السلام التدمري, الناشر: دار الكتاب العربي, بيروت, ط, 2, 1413 هـ - 1993 م.
185. تاريخ الثقات, أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي, الناشر: دار الباز, ط: 1, 1405 هـ-1984 م.
186. التاريخ الأوسط , محمد بن إسماعيل البخاري, تحقيق: محمود إبراهيم زايد, الناشر: دار الوعي , مكتبة دار التراث , القاهرة مصر, ط: 1, 1397 هـ - 1977 م.
187. التاريخ الأوسط, محمد بن إسماعيل البخاري, تحقيق: تيسير بن سعد, الناشر: دار الرشد - الرياض ط: 1, 1426 هـ - 2005 م.

188. تاريخ التراث العربي (علوم القرآن والحديث - التدوين التاريخي - الفقه - العقائد)، الدكتور فؤاد سزكين، نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى - د سعيد عبد الرحيم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام النشر: 1411 هـ - 1991 م.
189. تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب: الداعي إدريس عماد الدين، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1985 م.
190. التاريخ الكبير، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - مصر، ط: 1، 1427 هـ - 2006 م.
191. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط: 1، 1422 هـ - 2002 م.
192. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: 1415 هـ - 1995 م، د، ط.
193. تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، عبد العزيز الثعالبي، جمع و تحقيق: د. أحمد بن ميلاد و محمد إدريس، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1410 هـ/1990 م.
194. تاريخ علماء الأندلس، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدی، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي، عني بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثانية، 1408 هـ - 1988 م.
195. تاريخ قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، محمد بن الحارث الخشني، صححه عزت العطار الحسني، مكتبة الخانجي القاهرة مصر، ط2، 1415 هـ/1994 م.
196. تاريخ واسط، أسلم بن سهل بحشل أبو الحسن الواسطي، تحقيق: كوركيس عواد، الناشر: عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط: 1، 1406 هـ.

197. تعليقات الدّارقطني على المجروحين لابن حبان،: أبو الحسن علي بن عمر الدّارقطني، تحقيق: خليل بن محمّد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنّشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، ط: 1، 1414 هـ - 1994 م.
198. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط، 1، 1419 هـ - 1998 م.
199. التّراجم السّاقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، تحقيق: جماعة من الباحثين بإشراف علي الصّباح، دار المحدث، الرّياض، المملكة العربية السّعودية ، ط. 1، 1426 هـ.
200. تراجم المؤلّفين التّونسيين، محمّد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: 2، 1994 م.
201. ترتيب المدارك وتقريب المسالك المؤلّف: أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: جزء 1: ابن تاويت الطنجي، 1965 م جزء 2، 3، 4: عبد القادر الصّحراوي، 1966 - 1970 م جزء 5: محمد بن شريفة جزء 6، 7، 8: سعيد أحمد أعراب 1981-1983 م الناشر: مطبعة فضالة - المحمّدية، المغرب ط: 1.
202. تسمية مشايخ أبي عبد الرّحمن أحمد بن شعيب النّسائي وذكر المدلسين، أبو عبد الرّحمن النّسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، ط: 1، 1423 هـ.
203. التّعديل والتّجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصّحيح، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللّواء للنشر والتوزيع - الرّياض، ط: 1، 1406 - 1986.
204. تقريب التّهذيب، الحافظ ابن حجر العسقلاني تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
205. تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي الحسين بن محمّد الغساني، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل، الناشر: وزارة الأوقاف - المملكة المغربية، الطبعة: د ر، 1418 هـ - 1997 م.

206. التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، المحقق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر للطباعة - لبنان، سنة النشر: 1415هـ - 1995م.
207. تلخيص المتشابه في الرسم، الخطيب البغدادي، تحقيق: سؤينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، سورية، ط، 1، 1985م.
208. تميز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري، تحقيق الدكتور عامر حسين صبري، الناشر دار البشائر الإسلامية، ط، 1، 1431هـ/2010م.
209. تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
210. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط، 1، 1326هـ.
211. تهذيب الكمال، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط، 1، 1400 هـ - 1980م.
212. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، شمس الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، دار النشر / مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان، ط، 1، - 1993م.
213. الثقات، أبو الحسن العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية ط: 1، 1405هـ - 1985م.
214. الثقات، ابن حبان، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان؛ مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، ط: 1، 1393هـ = 1973م.

215. الثّقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوبِغَا السُّودُورِي الجمالي الحنفي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، النّاشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، ط: 1، 1432 هـ - 2011 م.
216. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، محمّد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله، النّاشر: الدار المصرية للتأليف والنّشر - القاهرة مصر، 1966 م.
217. الجرح والتّعديل، ابن أبي حاتم، النّاشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بجيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط: 1، 1271 هـ 1952 م.
218. جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، النّاشر: دار الفكر - بيروت - لبنان، ط: 1، 1417 هـ - 1996 م.
219. جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي، دار النّشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط: 3، 1424 هـ - 2003 م.
220. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمّد، أبو محمد، محيي الدين الحنفي، النّاشر: مير محمد كتب خانة - كراتشي.
221. الحضارة الإسلاميّة في القرن الرّابع عشر الهجري، آدم متز، ترجمة محمّد عبد الهادي أبو ريّدة، طبع الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، 2008 م.
222. الحلة السيّراء، ابن الأبار، تحقيق: الدكتور حسين مؤنس، النّاشر: دار المعارف - القاهرة، ط: 2، 1985 م.
223. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصفهاني، النّاشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394 هـ - 1974 م.
224. الخلافة الفاطميّة بالمغرب، التّاريخ السياسي و المؤسسات، فرحات الدّشراوي، ترجمة: حمادي السّاحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1، 1994 م..

225. الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري، محمود إسماعيل عبد الرزاق، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط2، 1985م.
226. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
227. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، تحقيق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت ط: 2، 1408 هـ - 1988 م.
228. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان، 1417هـ.
229. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: محمد شكور أميرالميايني، الناشر مكتبة المنار، 1406.
230. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1999م.
231. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت، ط: 4، 1410هـ، 1990م.
232. ذيل لسان الميزان «رواة ضعفاء أو تكلم فيهم، لم يذكروا في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم»، الشريف العوي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1418هـ.
233. ذيل ميزان الاعتدال، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: 1، 1416 هـ - 1995م.
234. رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط: 1، 1407.

235. الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، الذّهبي، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، ط: 1، 1412هـ - 1992م.
236. رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسأكلهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، أبو بكر عبد الله بن محمد المالكي، حققه: بشير البكوش، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1414هـ - 1994م.
237. السلطنة الحفصية، محمد المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1986م.
238. السلوك لمعرفة دول الملوك، تقي الدين المقرئزي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، ط: 1، 1418هـ - 1997م.
239. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، يحيى بن معين البغدادي، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط: 1، 1408هـ، 1988م.
240. سؤالات ابن بكير البغدادي للدّارقطني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - مصر، ط: 1، 1427هـ - 2006م.
241. سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة - مصر، ط: 1، 1428هـ - 2007م.
242. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط: 1، 1414هـ.
243. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1399 - 1979.
244. سؤالات البرقاني للدّارقطني، أبو الحسن الدّارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: كتب خانة جميلي - باكستان، ط: 1، 1404هـ.

245. سؤالات الحافظ السلفي لحميس الحوزي عن جماعة من أهل واسط، خميس الحوزي، تحقيق: مطاع الطرايشي، دار النشر: دار الفكر، البلد: دمشق، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: 1403هـ، 1983م.
246. سؤالات الحاكم للدّارقطني، أبو الحسن الدّارقطني، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1404 - 1984.
247. سؤالات السّلمي للدّارقطني، أبو الحسن الدّارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، 1427هـ.
248. سؤالات حمزة السّهمي للدّارقطني و غيره من المشايخ في الجرح و التّعديل، أبو الحسن الدّارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1، 1404هـ.
249. سؤالات محمّد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن المديني، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض - السّعودية، ط: 1، 1404هـ.
250. سؤالات مسعود بن علي السّجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة) للحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمّد بن عبد الله، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ط: 1، 1408هـ، 1988م.
251. سير أعلام النّبلاء، شمس الدين الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1405هـ / 1985م.
252. سير السّلف الصّالحين، إسماعيل بن محمّد الأصبهاني، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.
253. سيرة الأستاذ جوذري، منصور حسين، محمّد كامل شعيرة، محمّد عبد الوهاب، الناشر دار الفكر العربي القاهرة مصر 1954م.
254. سيرة الحاجب جعفر بن علي، رواية محمّد بن محمّد اليماني، تحقيق الدكتور حسام حضور .

255. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ابن مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: 1، 1424هـ - 2003م.
256. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد العكري الحنبلي، حققه: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.
257. شرف المصطفى، عبد الملك بن محمد النيسابوري الخركوشي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - مكة - السعودية، ط: 1 - 1424هـ.
258. شيوخ عبد الله بن وهب القرشي، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال خلف بن عبد الملك، تحقيق: د. عامر حسن صبري الناشر: دار البشائر الإسلامية، ط: 1، 1428هـ - 2007م.
259. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، الناشر: مكتبة الخانجي، ط: 2، 1374هـ / 1955م.
260. الضعفاء الصغار، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق ابن أبي العنين مكتبة ابن عباس، ط: 1، 1426هـ/2005م.
261. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ط 1، 1404هـ/1984م.
262. الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر 1406، مكان النشر بيروت.
263. الضعفاء والمتروكين، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي + كمال يوسف الحوت، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان، ط: 1، 1405هـ، 1985م.
264. الضعفاء و المتروكون، أبو الحسين علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقرى، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. 1403هـ - 1404هـ.
265. الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء، ط: 1، 1405هـ - 1984م.

266. طبقات الأطباء و الحكماء و يليه تاريخ الأطباء و الفلاسفة, ابن جليل الأندلسي و إسحاق بن حنين, تحقيق: فؤاد سيد, الناشر : مؤسسة الرسالة بيروت لبنان, ط, 2, 1425هـ/1985م.
267. طبقات الحفاظ, جلال الدين السيوطي, الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت, ط: 1, 1403.
268. طبقات الشافعية الكبرى, تقي الدين السبكي, تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو, الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة: الثانية, 1413هـ.
269. طبقات الفقهاء, أبو اسحاق الشيرازي, تحقيق: إحسان عباس, الناشر: دار الرائد العربي, بيروت - لبنان, الطبعة: الأولى, 1970.
270. الطبقات الكبرى, أبو عبد الله محمد بن سعد, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, ط: 1, 1410 هـ - 1990م.
271. الطبقات الكبرى, القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم, أبو عبد الله محمد بن سعد, تحقيق: زياد محمد منصور الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة الطبعة: الثانية, 1408هـ.
272. طبقات النحويين واللغويين, أبو بكر الزبيدي الأندلسي, المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم, الناشر: دار المعارف, ط: 2, د.ت.
273. طبقات النسابين, بكر أبو زيد, الناشر: دار الرشد, الرياض, الطبعة: الأولى, 1407هـ - 1987م.
274. طبقات علماء إفريقية و تونس, محمد بن أحمد أبو العرب القيرواني, تحقيق: علي الشابي و نعيم اليافي, ط, 2, الدار التونسية للنشر, تونس.
275. نسخة ثانية, طبقات علماء إفريقية و تونس, محمد بن أحمد أبو العرب القيرواني: تحقيق: د. محمد بن أبي شنب, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2006م.
276. نسخة ثالثة, طبقات علماء إفريقية, وكتاب طبقات علماء تونس, محمد بن أحمد أبو العرب, الناشر: دار الكتاب اللبناني, بيروت - لبنان.

277. طبقات علماء إفريقية، محمد بن الحارث الحشني، تحقيق وتعليق د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ط: 1، 1413هـ - 1993م.
278. العالم الإسلامي في العصر العباسي، حسن أحمد محمود و أحمد إبراهيم الشريف، مكتبة المتنبي، ط، 1، 2009م.
279. العبر في خبر من غير، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
280. علل الترمذي الكبير، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، رتبته على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعدي الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط، 1، 1409هـ.
281. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس الناشر: الدار السلفية، بمبای - الهند، ط: 1، 1408 هـ - 1988 م.
282. العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل الرجال، رواية المروزي وغيره، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط: 1، 1409هـ.
283. العلل، علي بن المديني البصري، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط: 2، 1980.
- 284.
285. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة ابن يونس السعدي الخزرجي المعروف بابن أبي أصيبعة 171/1-176، ط1، بالمطبعة الوهبية سنة 1399هـ/1882م.
286. فتوح مصر والمغرب، عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو القاسم المصري، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، عام النشر: 1415 هـ.
287. فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده العبدی، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، الناشر: مكتبة الكوثر، الرياض - السعودية -، ط: 1، 1417هـ - 1996م.

288. الكاشف لمن له رواية في الكتب الستة للذهبي مع حاشيته لابن العجمي، تحقيق: محمد عوامه وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبة للثقافة الإسلامية ومؤسسة القرآن جدة السعودية.
289. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط: 1، 1417هـ / 1997م.
290. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ / 1997م.
291. كتاب العُمر في المصنفات و المؤلفين التّونسيين، حسن الحسني عبد الوهاب، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط، 1، 1990م.
292. الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد الدّولابي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت - لبنان، ط: 1، 1421 هـ - 2000م.
293. الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1404هـ / 1984م.
294. اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد ابن الأثير، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان.
295. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1390هـ / 1971م.
296. المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سورية، ط: 1، 1417 هـ - 1997 م.
297. المتكلمون في الرجال، السّخاوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت، ط: 4، 1410هـ - 1990م.

298. المجالس والمسائرات، القاضي النعمان بن محمد، تحقيق: الحبيب الفقي وإبراهيم شيوخ و محمد العلاوي، دار المنتظر بيروت لبنان، ط، 1، 1996م.
299. المجالسة وجواهر العلم، أحمد بن مروان المالكي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم) ، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، تاريخ النشر: 1419هـ.
300. المجروحون من المحدثين، ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، ط: 1، 1420 هـ - 2000م.
301. المحن، محمد بن أحمد أبو العرب القيرواني، تحقيق: عمر سليمان العقيلي دار العلوم الرياض، ط، 1، 1984م.
302. نسخة ثانية، المحن، محمد بن أحمد أبو العرب القيرواني، تحقيق: يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط، 2، 1408هـ.
303. مختصر تاريخ دمشق لابن منظور، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، 1402 هـ - 1984م.
304. المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي العلاءي، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، ط: 1، 1417 هـ - 1996م.
305. المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان، ط: 1، 1397هـ.
306. مرحلة التشيع في المغرب العربي و أثرها في الحياة الأدبية، الدكتور محمد طه الحاجري، دار النهضة العربية، ط، 1، 1403 هـ/ 1983م.
307. المسالك والممالك، ابن خرداذبة، الناشر: دار صادر أفست ليدن، بيروت، عام النشر: 1889م.

308. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار, ابن حبان, حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم, الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة, الطبعة: الأولى 1411 هـ - 1991م.

309. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري ابن الدِّبَاغ, و أكمله و علق عليه أبو القاسم بن عيسى التَّنُوخي, تصحيح و تعليق إبراهيم شيوخ, مكتبة الحانجي بمصر, ط: 2, 1388 هـ - 1968م.

310. معجم البلدان, ياقوت الحموي, الناشر: دار صادر, بيروت, ط: 2, 1995م.

311. معجم الشعراء, الإمام أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني, بتصحيح وتعليق: أ.د.ف. كرنكو, الناشر: مكتبة القدسي, دار الكتب العلمية, بيروت - لبنان, ط: 2, 1402 هـ - 1982 م.

312. معجم الصحابة, ابن قانع البغدادي, تحقيق: صلاح بن سالم المصري, الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة, ط: 1, 1418 هـ.

313. معجم الصحابة, أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي, تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني, الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت, ط: 1, 1421 هـ - 2000م.

314. معجم المؤلفين, عمر رضا كحالة, الناشر: مكتبة المثنى - بيروت, دار إحياء التراث العربي بيروت.

315. المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصّدي, أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن الأبار, الناشر: مكتبة الثقافة الدّينية, القاهرة-مصر-ط: 1, 1420 هـ/2000م.

316. المعجم في مشتهه أسامي المحدثين, لأبي الفضل عبيد الله بن عبد الله الهروي, تحقيق: نظر محمد الفاريابي, الناشر: مكتبة الرّشد - الرياض السّعودية, ط: 1, 1411 هـ.

317. المعرفة والتاريخ, يعقوب الفسوي, تحقيق: أكرم ضياء العمري, الناشر: مؤسسة الرسالة, بيروت لبنان, ط: 2, 1401 هـ - 1981م.

318. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية مدينة النشر: دمشق ط: 1 سنة النشر: 1405هـ، 1985م.
319. المعين في طبقات المحدثين، شمس الدين الذهبي، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان - عمان - الأردن، ط: 1، 1404هـ.
320. المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، أبو عبيد البكري، مكتبة المثنى بغداد العراق، د ط، د ت.
321. المغني في الضعفاء، شمس الدين الذهبي، تحقيق نور الدين عز. وتاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق بشار.
322. المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1408هـ.
323. المقفى الكبير، تقي الدين المقرئ، تحقيق: محمد اليعلاوي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: 2، 1427هـ - 2006م.
324. من التراث التاريخي و الجغرافي للغرب الإسلامي، الدكتور ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط، 1، 1999م.
325. مشتببه النسبة، أبو سعيد الأزدي، تقديم و تحقيق: لجنة من المحققين، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، ط: 1، 1421هـ/2001م.
326. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث دمشق سورية.
327. من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط: 1، 1426هـ - 2005م.
328. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان، ط، 1، 1358.

329. موسوعة أقوال الدارقطني، السيد أبو المعاطي النوري، المتوفى سنة 1401 . 1981،
الدكتور محمد مهدي المسلمي أشرف منصور عبد الرحمان، أحمد عبد الرزاق عيد أيمن
إبراهيم الزامل، ومحمود خليل.
330. موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر الخطيب البغدادي، الطبعة: الأولى، المحقق: د.
عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: دار المعرفة، مدينة النشر: بيروت، سنة النشر:
1407.
331. المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، محمد ابن أبي دينار القيرواني، مطبعة الدولة التونسية،
تونس، ط، 1286هـ.
332. ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البحاي، الناشر: دار المعرفة للطباعة
والنشر، بيروت لبنان ط: 1، 1382 هـ - 1963 م.
333. نخلة الأرب في معرفة أنساب العرب، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، تحقيق:
إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت لبنان، ط: 2، 1400هـ/1980م.
334. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد
الله الليثي.
335. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي، الناشر: بعناية وكالة
المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء
التراث العربي بيروت لبنان.
336. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى،
الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: 1420هـ - 2000م.
337. ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية و التونسية، عبد الوهاب حسن حسني، الناشر:
مكتبة المنار تونس، 1965م.
338. وفيات قوم من المصريين ونفر سواهم، إبراهيم بن سعيد النعمان بالمصري، تحقيق: محمود
بن محمد الحداد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط: 1، 1408هـ.
- كتب الفقه و أصوله.

339. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، تحقيق: د. سيد الجميلي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط 1، 1404.
340. إرشاد الفحول، الشوكاني، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، الناشر: دار الكتاب العربي، ط 1، 1419 هـ - 1999 م.
341. أصول السرخسي، الناشر: دار الكتاب العلمية بيروت لبنان، ط 1، 1414 هـ - 1993 م.
342. الاعتصام، الإمام الشاطبي، تحقيق ودراسة: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير وفريق، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1429 هـ - 2008 م.
343. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط 2، د ت.
344. إيضاح المصصول من برهان الأصول، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري، تحقيق: د. عمار طالبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: 1، د ت.
345. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، الناشر: دار الكتبي، ط: 1، 1414 هـ - 1994 م.
346. بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، محمود بن عبد الأصفهاني، المحقق: محمد مظهر بقا الناشر: دار المدني، السعودية ط: 1، 1406 هـ / 1986 م.
347. البيان في مذهب الإمام الشافعي، يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني، تحقيق: قاسم محمد التوري، الناشر: دار المنهاج - جدة، ط: 1، 1421 هـ - 2000 م.
348. التلخيص في أصول الفقه، الإمام أبو المعالي الجويني، تحقيق: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر دار البشائر الإسلامية، سنة النشر 1417 هـ - 1996 م.
349. تيسير التحرير، أمير بادشاه الحنفي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي - مصر (1351 هـ - 1932 م)، وصورته: دار الكتب العلمية - بيروت (1403 هـ - 1983 م)، ودار الفكر - بيروت لبنان، 1417 هـ - 1996 م.

350. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، د ط:، اعتنى به أسامة بن الزهراء.
351. روضة الطالبين وعمدة المفتين، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، ط: 3، 1412هـ/1991م.
352. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، الشهير بابن قدامة المقدسي، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1423هـ-2002م.
353. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ/1994م.
354. الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ)، تقديم وتحقيق: جمال الدين العلوي، تصدير: محمد علال سيناصر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: 1، 1994 م.
355. العدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد بن علي بن سير المباركي، د ن، ط: 2، 1410 هـ - 1990 م.
356. قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر السمعاني، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1999م.
357. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: د. ط. د. شرح مختصر المنتهى الأصولي للإمام أبي عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعلى المختصر والشرح/ حاشية سعد الدين التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وعلى حاشية الجرجاني/ حاشية الشيخ حسن الهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني/ حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقي الجيزاوي،

- تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - بيروت، ط: 1، 1424 هـ - 2004 م.
358. المجموع شرح المذهب، الإمام شرف الدين التّوي، الناشر: دار الفكر.
359. المحصول، الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيمي الرّازي، تحقيق: طه جابر العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1418 هـ / 1997 م.
360. المحلى بالآثار، الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي، الناشر: دار الفكر - بيروت، د.ط، د.ت.
361. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشّافي، الناشر: دار الكتب العلميّة، ط: 1، 1413 هـ - 1993 م.
362. المنحول من تعليقات الأصول، الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، حقّقه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، ط: 3، 1419 هـ - 1998 م.
- كتب الأدب و اللغة.**
363. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّخشي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.
364. الاشتقاق، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، ط: 1، 1411 هـ - 1991 م.
365. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، د.ت.
366. التّعريفات، الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: 1، 1403 هـ - 1983 م.
367. ألفاظ الحضارة العباسية في مؤلفات الجاحظ، طيبة صالح الشّذر، دار قباء القاهرة، 1998 م.

368. تهذيب اللغة، أبو منصور الهروي، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: 1، 2001م.
369. جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، ط: 1، 1421هـ - 2000م.
370. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط: 1، 1987م.
371. حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى الدميري، الناشر دار الكتب العلميّة بيروت لبنان ، ك، 1424، 2هـ.
372. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت لبنان، ط: 4، 1407 هـ - 1987م.
373. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
374. القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: 8، 1426 هـ - 2005 م.
375. قاموس ردّ العامي إلى الفصيح، الشيخ أحمد رضا، دار الرائد العربي بيروت لبنان، ط، 2، 1401هـ/1981م.
376. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
377. لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، الناشر: دار صادر - بيروت - لبنان، ط: 3 - 1414 هـ.

378. لسان المحدثين (معجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرح جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبيهم ونادر أساليبيهم)، المؤلف : محمد خلف سلامة. - <https://www.noor->
379. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: 1، 1421 هـ - 2000 م.
380. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420 هـ / 1999 م.
381. المخصص، أبو الحسن علي المرسي، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط: 1، 1417 هـ - 1996 م.
382. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت - لبنان.
383. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، الناشر: عالم الكتب ط: 1، 1429 هـ - 2008 م.
384. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، دار النشر : دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
385. معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، المحقق : عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة: 1399 هـ - 1979 م.
386. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ.
387. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط: 1 - 1996 م.

388. النّهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.
389. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النّوري، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار النّشر: دار الكتب العلميّة بيروت لبنان - 1424هـ - 2004م، ط: 1.
- كتب عامّة.
390. أبو محمّد بن أبي زيد القيرواني حياته و آثاره وكتاب النّوادر و الزّيادات، د.الهادي الدّرقاش، النّاشر دار قتيبة للطّباعة و النّشر والتّوزيع، بيروت لبنان، ط: 1، 1409هـ/ 1989م.
391. التّبصير في الدّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة، لطاهر بن محمد الإسفرايني، تحقيق كمال يوسف الحوت، النّاشر: عالم الكتب - لبنان، ط: 1، 1403هـ - 1983م.
392. التّوحيد، محمّد أبي منصور الماتريدي، تحقيق: د. فتح الله خليف، النّاشر: دار الجامعات المصريّة - الإسكندرية - مصر.
393. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربيّة السّعودية، ط: 1، 1414هـ - 1994م.
394. الحياة الاقتصاديّة في المدينة الإسلاميّة، أحمد مختار العبادي، عالم الفكر المجلد الحادي عشر، العدد الأوّل، 1979م.
395. رسائل ابن حزم الأندلسي، ابن حزم الأندلسي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر، عنوان الناشر: بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - بيروت - لبنان، الطبعة: 1980، 1987، 1981، 1983.
396. شرح العقيدة الطحاوية لأبي العزّ الدمشقي بتحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي.
397. شرف المصطفى، عبد الملك بن محمد النيسابوري الخزكوشي، النّاشر: دار البشائر الإسلاميّة - مكّة - السّعوديّة، ط: 1 - 1424هـ.

398. الصّواعق المحرقة على أهل الرّفض والضلال والزندقة، ابن حجر الهيتمي، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي - كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط: 1، 1417هـ - 1997م.
399. صورة الأرض، ابن حوقل البغدادي، الناشر: دار صادر، أفست ليدن، بيروت، عام النّشر: 1938.
400. الفقه الأكبر، ينسب لأبي حنيفة، النّاشر: مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، ط: 1، 1419هـ - 1999م.
401. فهرست مرويات ابن خير الإشبيلي، محمّد بن خير الإشبيلي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط، 1989، 1م.
402. الفهرست، ابن النّديم، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1398-1978.
403. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، النّاشر: مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النّشر: 1941م
404. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: أنور الجزار، وعامر الباز، دار الوفاء ط 3/2005م.
405. المختار في أصول السّنة، أبو علي الحسن بن أحمد الحنبلي البغدادي، تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، النّاشر: مكتبة العلوم والحكم، ط: 2، 1425 هـ.
406. المدارس الكلاميّة بإفريقيّة إلى ظهور الأشعريّة، أصلها اطروحة دكتوراه نوقشت في الرّيتونة سنة 1405هـ/1985م، الدّكتور عبد المجيد بن حمدة، مطبعة دار العرب تونس، ط، 1، 1406هـ/1986م.
407. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتز، النّاشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، ط، 3.
408. الملل والنحل، محمّد بن عبد الكريم الشّهري، تحقيق: محمد سيد كيلاني، النّاشر: دار المعرفة - بيروت، 1404هـ.

المخطوطات.

409. تمييز الرجال وكتاب طبقات أهل البصرة ومعرفة الرجال, لأحمد بن عبد الله العجلي الكوفي, عدد 10 رتي 1516, رواية أحمد بن معتب عن أبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي, محمد بن أحمد بن تميم سنده عن علي: يخرج قوم في الزمان يسمون الرافضة... الورقة الأولى أصابها التلف في أعلاها وكذلك الورقة الأخيرة, و عدد أوراقه 26 آخرها: تم كتاب طبقات أهل البصرة و معرفة الرجال, كتبه من كتاب أحمد بن معتب, والحمد لله رب العالمين وصلى الله على النبي وآله و سلم.. وختم الكتاب بعدة أحاديث في ورقتين في أحكام الولد.

410. تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري, عدد 85, رتي 1505, يحوي مقدمة لأبي العرب وخمس أوراق, له تعليقات يرمز لها (ع) أوله حدثني حبيب بن نصر صاحب مظالم سحنون سعيد قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي, قال: عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن وغل: ثقة روى عنه الزهري.

411. تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم, لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي المصري, عدد 7, رتي 4. أوله عبد الله بن إبراهيم بن كيسان ليس به بأس, و آخره قال (ع): هو والد حفص بن غياث, تم الكتاب و الحمد لله وسمعته من حبيب بن نصر.

412. مجالس أشهب بن عبد العزيز من كتاب الغصب, رواية سحنون بن سعيد, رتي 1 على 80 بها 16 ورقة.

413. كتاب الدعاوى و البيّنات, أشهب, رتي 1648, قال الإمام أبو العرب: حدثني به يحيى بن عمر عن أبي إسحاق بن عبد الحمّن بن أبي البياض عن أشهب, به 35 ورقة.

المقالات.

414. الإنتاج العلمي للمالكيّة علوم الحديث الخصائص والمميزات - كتب الإمام أبي العرب أنموذجاً - الباحث: مصطفى حنانشة - المقدمة للتعقّي جامعة المسيلة، المنعقد يومي: 26 و 27 صفر 1440 هـ الموافق 5 و 6 نوفمبر 2018 م.
415. كتاب المحن، سامي الصّقار، نشر بمجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود، (مجلد: 13، عدد: 1 ص 335-393).
416. مع كتاب المحن، عبد الله السّريحي، نشر بمجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (عدد: 53، ص 197 و 230).
417. محن العلماء مع السلطان، رضوان السيّد، نشرت بمجلة الاجتهاد، (عدد: 4، 1989 م، ص 239-244).
418. مع كتاب المحن عرض ومراجعة، عبد الله السريحي: مجلة المسار (العدد 36 العدد الثالث لسنة 1432 هـ / 2011 م)، الناشر: مركز التّراث والبحوث اليمنيّة.
419. مقال تحت عنوان: نقد الرّجال عند أبي العرب القيرواني، الباحث: مصطفى حنانشة، مجلة المنهل للبحوث و الدّراسات الإسلاميّة، مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلاميّة بالتعاون مع معهد العلوم الإسلاميّة، جامعة الشّهيد حمّة لخضر الوادي، عدد 4، سنة 2017 م.

فهرس الموضوعات:

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	جدول الرموز
	المقدمة
32	المبحث الأول: مسائل مهمّة في الجرح والتّعديل.
35	تعريف الجرح لغة واصطلاحاً.
36	نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرّ بها
41	مشروعية الجرح والتّعديل.
44	الأئمة الذين برزوا في الجرح والتّعديل حتّى عصر الإمام أبي العرب:
53	أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتّعديل وكيفية الجمع أو التّرجيح بينهما.
67	مراتب الجرح والتّعديل وحكمها:
74	المبحث الثاني: عصر الإمام أبي العرب القيرواني:
74	أولاً - الأوضاع السّياسية.
75	دولة الأغالبة (184هـ - 296هـ):
77	الدولة العبيدية الشّيعية (296-362هـ):
79	ثانياً - الحالة الاجتماعية:
88	ثالثاً الحالة العلميّة:
100	المبحث الثالث: ترجمة الإمام أبي العرب القيرواني.
101	أولاً: اسمه ونسبه وكنيته.

102	ثانيا: مولده ونشأته ووفاته:
105	ثالثا: شيوخه وتلاميذه وثناء العلماء عليه وآثاره
125	مؤلفات الإمام أبي العرب طبقات علماء إفريقية وتونس:
139	كتاب المحن:
143	كتاب ثقات المحدثين وضعافهم
151	طبقات أهل البصرة ومدى نسبته للإمام أبي العرب:
154	الباب الأول: منهج الإمام أبي العرب في العدالة.
155	الفصل الأول: العدالة، و أركانها و مايشبتها،
157	البحث الأول: العدالة لغة و اصطلاحا.
158	المطلب الأول: العدالة لغة.
159	المطلب الثاني: العدالة اصطلاحا
173	المبحث الثاني: أركان العدالة وما يشبتها
174	المطلب الأول: أركان العدالة
174	الفرع الأول العدالة الشخصية
184	الفرع الثاني العدالة الحديثية
192	المطلب الثاني: ماثبت به العدالة
203	الفصل الثاني مصطلحات التعديل ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب.
204	المبحث الأول: مصطلحات التعديل المطلق والصريح.
205	المطلب الأول: مصطلحات التعديل المطلق.
205	الفرع الأول الرواة الذين عدلهم بألفاظ تدل على المبالغة
212	الفرع الثاني الرواة الذين عدلهم بلفظ مكرر
214	الفرع الثالث الرواة الذين عدلهم بلفظ واحد
217	الفرع الرابع الرواة الذين عدلهم بألفاظ تدل على ثبوت الخلاف فيهم

218	الفرع الخامس الرواة الذين عدلهم بألفاظ تدل على نزول رتبهم
220	المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الصريح.
220	الفرع الأول الرواة الذين عدلهم بألفاظ تدل على المبالغة
224	الفرع الثاني الرواة الذين عدلهم بلفظ مكرر
226	الفرع الثالث الرواة الذين عدلهم بلفظ واحد
227	الفرع الرابع الرواة الذين عدلهم بألفاظ تدل على ثبوت الخلاف فيهم
227	الفرع الخامس الرواة الذين عدلهم بألفاظ تدل على نزول رتبهم
230	المبحث الثاني: مصطلحات التعديل النسبي والضمني.
231	المطلب الأول: مصطلحات التعديل النسبي .
233	المطلب الثاني: مصطلحات التعديل الضمني.
238	الفصل الثالث: الرواة المعدلون عند الإمام أبي العرب.
239	المبحث الأول: الطبقة الأولى من الرواة المعدلين عند الإمام أبي العرب.
240	المطلب الأول: الرواة الذين عدلهم أبو العرب بألفاظ تدل على المبالغة.
256	المطلب الثاني : الرواة الذين عدلهم أبو العرب بلفظ مكرر.
265	المطلب الثالث: الرواة الذين عدلهم أبو العرب بلفظ واحد.
273	المبحث الثاني: الطبقة الثانية من الرواة المعدلين عند الإمام أبي العرب.
274	المطلب الأول: الرواة الذين عدلهم أبو العرب ونفى وجود الخلاف فيهم أو نفى علمه بوجود الخلاف.
278	المطلب الثاني: الرواة الذين عدلهم أبو العرب وذكر الخلاف فيهم.
289	المبحث الثالث: الطبقة الثالثة من الرواة المعدلين عند الإمام أبي العرب.
290	المطلب الأول: الرواة الذين عدلهم أبو العرب بحكم صريح.
297	المطلب الثاني: الرواة الذين عدلهم أبو العرب بحكم ضمني.
301	الفصل الرابع: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب، وخصائص منهجه في التعديل
302	المبحث الأول: مراتب التعديل عند الإمام أبي العرب.

303	المطلب الأول: المرتبة العليا.
308	المطلب الثاني: المرتبة الوسطى.
311	المطلب الثالث: المرتبة الدنيا.
315	المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في التعديل.
339	الباب الثاني : منهج الإمام أبي العرب محمد بن أحمد القيرواني في الجرح.
341	الفصل الأول: الجرح وحكم الرواية عن المجروحين وأسبابه.
342	المبحث الأول: تعريف الجرح لغة و اصطلاحا.
343	المطلب الأول: الجرح لغة اصطلاحا.
345	المطلب الثاني: حكم الرواية عن المجروحين.
357	المبحث الثاني: أسباب الجرح.
358	المطلب الأول: أسباب جرح العدالة.
371	المطلب الثاني: أسباب جرح الضبط.
385	الفصل الثاني: مصطلحات التجريح ومدلولاتها عند الإمام أبي العرب.
386	المبحث الأول: مصطلحات التجريح المطلقة والصريحة.
387	المطلب الأول: مصطلحات التجريح المطلقة.
400	المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الصريحة.
404	المبحث الثاني: مصطلحات التجريح النسبية أو المنية.
405	المطلب الأول: مصطلحات التجريح النسبية.
408	المطلب الثاني: مصطلحات التجريح الضمنية.
414	الفصل الثالث: الرواة المجرحون عند الإمام أبي العرب.
415	المبحث الأول: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب.

416	المطلب الأول: الرواة الضعفاء ضعف خفيف عند الإمام أبي العرب.
436	المطلب الثاني: الرواة الضعفاء عند الإمام أبي العرب.
444	المطلب الثالث: الرواة الضعفاء جدا عند الإمام أبي العرب.
461	المبحث الثاني: الرواة المتروكون و المجهولون عند الإمام أبي العرب.
462	المطلب الأول: الرواة المتروكون عند الإمام أبي العرب.
483	المطلب الثاني: الرواة المجهولون عند الإمام أبي العرب.
492	الفصل الرابع: مراتب التجريح عند الإمام أبي العرب وخصائص منهجه.
493	المبحث الأول: مراتب التجريح عند الإمام أبي العرب.
494	المطلب الأول: المرتبة الأولى.
496	المطلب الثاني: المرتبة الثانية.
498	المطلب الثالث: الثالثة.
502	المطلب الرابع: الرابعة.
506	المطلب الخامس: المرتبة الخامسة .
509	المبحث الثاني: خصائص منهج الإمام أبي العرب في التجريح.
524	الخاتمة
535	الفهارس
536	فهرس الآيات
537	فهرس الأحاديث والآثار
539	فهرس الأعلام المترجم لهم
541	فهرس الرواة المدروسين
551	فهرس الفرق والطوائف
552	قائمة المصادر والمراجع
594	فهرس الموضوعات

